

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة. كلية: الشريعة والاقتصاد.

قسم: الفقه وأصوله.

الرقم التسلسلي:

تخصص: الفقه المالكي وأصوله

رقم التسجيل:

الأحكام الفقهية لكتابة القرآن الكريم عند المالكية بين الأفراد و الجمع و التركيب.

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الفقه وأصوله.

إشراف الدكتور: علي ميهوبي.

إعداد الطالب الباحث: رابح بلعيد.

أعضاء لجنة المناقشة .

الاسم و اللقب.	الجامعة الأصلية.	الصفة
1-أ.د: محمد بوركاب	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة.	رئيسا
2- د: علي ميهوبي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة.	مشرفا ومقررا
3-د: محمد لمين بوروية.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة.	عضوا
4-أ.د: عبد الكريم حامدي	جامعة باتنة.	عضوا
5-أ.د: بوبكر لشهب.	جامعة الوادي.	عضوا
6-د: عبد الكريم بوغزالة.	جامعة الوادي.	عضوا

نوقشت يوم:

السنة الجامعية: 1436هـ-1437هـ/2015م - 2016م.

شكر وتقدير

أسمى آيات الشكر والامتنان ووقفة إجلال وتقدير أتقدم بهما إلى أستاذيَّ

الفاضلين الدكتور نذير حمادو والدكتور علي ميهوبي وكلي إشادة بما بذلاه

من جهد خالص وسعي حثيث أفادني في تدبير أمور بحثي هذا.

أكبر فيكم أستاذيَّ الكريمين خلال المعلم الفاضل وأسجل لكما عظيم

اهتمامكما بالبحث مما سهل الصعاب وذلّل العقبات سائلا المولى عزّ وجلّ

أن يقيكما خادمين للعلم وأن يجعل جهدكما في ميزان الحسنات.

الإهداء

إلى أمي...

إلى أبي...

إلى زوجتي الفاضلة: أم زيد...

إلى قرة العين: أبنائي الثلاثة، تقوى الرحمن، وزيد عبد الرحمن، وتسبيح...

إلى الحاجة حورية، والودود: يوسف، وفهيمة أختاه...

إلى أصدقاء العمر: نور الدين وعادل والجمعي ورياض...

إلى أهل الله وخاصته: رواد حلق القرآن في شتى بقاع الأرض...

إلى كل هؤلاء...

أهدي هذا العمل.

الأحكام الفقهية لكتابة القرآن عند المالكية بين
الإفراد و الجمع و التركيب.

مقدمة

الموضوع

مقدمة الموضوع.

الحمد لله الذي أنزل على عبده كتابا فيه نبأ من قبلنا وخبر من بعدنا، وحكم ما بيننا، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الأعين، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم، وأصلي وأسلم على رسوله محمد، أرسله الله بالهدى ودين الحق، فختم به الرسالة، وعلم به الجهالة، وهدى به من الضلالة، وأقام به الملة العوجاء، وأوضح به المحجة البيضاء، الهدى في اتباعه، والشقاء في مخالفته.

أما بعد: فإن البحث في ما يتصل بكتاب الله من العلوم كالالتفسير والقراءات، والناسخ والمنسوخ، ورسم المصاحف، وسائر علوم القرآن لأعظم مقصود، وخير ما صُرِّفت فيه الجهود، كيف لا وأشرف العلوم ما تعلق بالقرآن الكريم الذي ليس بين أديم الأرض والسماء أجل منه عزًّا ولا أعظم منه قدرا. ولا يشك منصف أن القرآن وسائر علومه أصل الأصول في التشريع الإسلامي، ومن ثم استحققت واجب الاهتمام والرعاية والإلام. ولقد تملكنتي منذ فترة ليست بالوجيزة رغبة جامعة في خدمة القرآن الكريم ليس من باب التفسير ولا من جانب الناسخ والمنسوخ، ولكن من بوابة علم الرسم، مع السعي إلى ربطه بعلمي القراءات والفقهاء. من هنا جاءتني فكرة البحث في هذا الموضوع، وذلك بوضع دراسة فقهية شاملة للوسائل المتصلة بطرق كتابة القرآن، الأفراد والجمع والتركيب، وذلك من خلال الفقه المالكي ووفق قواعده وأصوله، سواء تعلق الأمر بالمسائل العامة لجميع الطرق أو بالمسائل الخاصة بكل طريقة. ولا يخفى على أهل العلم أن أحد دوافع البحث العلمي جمع المتفرق، ولم شتات الجزئيات؛ تجلية للأفهام، وتيسيرا لتحصيل العلم. فالبحث إذا دراسة فقهية تعرض أقوال فقهاء المالكية في المسائل



ذات الصلة بطرائق كتابة القرآن العامة منها والخاصة، تبعا لأصولهم وقواعد مذهبهم في استنباط الأحكام.

موضوع البحث.

موضوع بحثي هذا هو محاولة لدراسة المسائل الفقهية المتعلقة بطرق كتابة القرآن: إفرادا وجمعا وتركيبا من خلال مذهب الإمام مالك وفي ضوء أقوال أصحابه، وقواعدهم، وأصولهم، و فتاواهم، مع السعي إلى الوصول إلى الراجح منها حال اختلافها؛ لهذا اخترت أن يكون عنوان هذه الدراسة: "الأحكام الفقهية لكتابة القرآن عند المالكية بين الإفراد والجمع والترتيب".

أسباب اختيار الموضوع.

- ما شجعتني على خوض جوانب هذا الموضوع أسباب كثيرة أهمها في نظري:
- 1- أنني قطعت بحمد الله- أشواطاً عدة في دراسة فني القراءات ورسم المصاحف: أصولاً وفرشاً، ولا زلت أنعم إلى يومنا هذا بمصاحبة قواعدهما، ومخالطة دقائقهما.
 - 2- توفر أهم شروط الدراسة العلمية، وأعني بذلك إمكانية الكتابة في الموضوع المقترح، وتوفر مصادره، وتجاوبي مع الموضوع.
 - 3- الرغبة في الإسهام في إحياء فن رسم المصاحف الذي قلّ المشتغلون به في هذا العصر، وهو بلا شك من العلوم الواجبة على الكفاية.
 - 4- عدم وجود دراسة فقهية شاملة للمسائل المتعلقة بكتابة القرآن- فيما أعلم- بالرغم من تشتت مسائلها في بطون الكتب، وبهذا يمكن تحقيق هدف من أهداف التأليف وهو جمع المتفرق.
 - 5- الرغبة الملحة في خدمة الفقه المالكي؛ بيانا لمكانته، وعلو كعب أصحابه، وكذا حاجة المكتبة المالكية- في اعتقادي- إلى ما يفرد بالبحث أحكام المسائل ذات الصلة بالإفراد والجمع والترتيب في كتابة القرآن.

أهمية الموضوع.

تتجلى أهمية الموضوع في:

- 1- إبراز أهمية القرآن في حياة الفرد المسلم لزيادة التمسك به، والدعوة إلى المسارعة في تحكيمه، والعمل به في جميع مجالات الحياة.
- 2- دحض بعض شبه المستشرقين قديما وحديثا، والرامية إلى التشكيك في القرآن خاصة، والإساءة إلى الإسلام عامة.
- 3- الوقوف على آراء المالكية في المسائل وطيدة الصلة بأساليب كتابة القرآن.
- 4- التمييز بين المسائل الفقهية العامة والخاصة في كل طرق كتابة القرآن.
- 5- الإشادة بدور السادة المالكية في خدمة علمي القراءات والرسم القرآني، وما أسهموا به في إثراء التراث الفقهي لهذه الأمة.

إمكانية الموضوع.

انطلاقا مما سبق ذكره، وبغرض الوقوف على آراء المالكية في شتى المسائل ذات الصلة بكتابة القرآن أفرادا وجمعا وتركيبا، فإني أجد نفسي أمام طائفة من الأسئلة أعمل جهدي لأجد لها الأجوبة من خلال من هذا البحث و هي:

- 1- كيف كان جمع القرآن؟ و ماهي دوافعه؟
- 2- كيف يكتب القرآن أفرادا؟ وكيف يجمع بين القراءات كتابة؟ وكيف يتم التركيب بينها؟
- 3- كيف نشأت طرائق كتابة القرآن؟ وكيف تطورت؟ وما صور كل طريقة؟ وماهي ضوابط التفريق بين كل طريقة وغيرها؟
- 5- ماهي المسائل الفقهية ذات الصلة بطرائق كتابة القرآن عموما؟ وما مواقف فقهاء المالكية منها؟ و ماهو القول الراجح فيها حال التعارض؟
- 6- ماهي المسائل الفقهية الخاصة بالإفراد؟ وماهي المسائل الفقهية الخاصة بالجمع؟ وماهي المسائل الفقهية الخاصة بالتركيب؟

7- كيف قضى فقهاء المالكية في كل مسألة من المسائل الخاصة؟ و ما هو القول المعتمد حال الاختلاف؟

أهداف البحث.

1- تحديد المفاهيم العلمية لكل من الأفراد والجمع والتركيب في كتابة القرآن؛ وبيان كيفية التفريق بين كل مصطلح منها.

2- حصر المسائل الفقهية ذات الصلة بأساليب كتابة القرآن: العامة منها والخاصة، وبيان مواقف المالكية من كل مسألة.

3- الترويج بين الأقوال في المذهب المالكي حال التعارض لمعرفة الصحيح .

4- البحث في علم بدا لي من خلال اطلاع واسع تناقص عدد المشتغلين به، ألا وهو علم الرسم القرآني.

5- محاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة والمحددة لإشكالية الموضوع.

6- مدّ جسور الصلة بين علمي القراءات والرسم القرآني من جهة، وعلم الفقه من جهة أخرى.

7- الإسهام في بيان القيمة التشريعية للقرآن باعتباره أصل الأصول في التقنين الإسلامي: في العقائد، والعبادات، والمعاملات، والحدود، والجنائيات.

8- الخروج بنتائج علمية تخدم الباحث والمطلع مستقبلاً؛ لزيادة التمسك بهذا القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

الدراية السابقة.

لم أقف في حدود اطلاعي - على دراسة فقهية لمسائل كتابة القرآن تفرد المذهب المالكي بالبحث، وتبين قواعده الأصولية والفقهية المعتمدة في ذلك سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الجمع بالقراءات أو التركيب بينها، وكل ما وقفت عليه دراسة للدكتور **فتحي العبيدي** بعنوان "**الجمع بالقراءات المتواترة**" وهي بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علوم القرآن تحت إشراف الدكتور **محمد ابن إبراهيم** حصل به

صاحبه على شهادته من جامعة الزيتونة في السادس والعشرين من محرم سنة ألف وأربعمائة و تسعة للهجرة، الموافق له الثامن من سبتمبر ستة ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين للميلاد، وهي ليست دراسة فقهية لموضوع الجمع بل دراسة لمفهومه، وصوره، وتاريخ نشأته، وتطوره، ومراتبه، وشروطه، ولم تتعرض من الناحية الفقهية إلا لحكمه، ثم إن الدراسة لا تعتنى إلا بطريقة واحدة من طرق كتابة القرآن دون غيرها، أضف إلى ذلك اقتصارها على الجمع تلاوة في مجلس واحد لا كتابة في المصاحف، والأهم من هذا وذاك خلو البحث من دراسة المسائل الفقهية ذات الصلة بموضوع الكتابة القرآنية من حيث الأدلة والترجيح. وبالجملة يمكن تلخيص الإضافات المراد تحقيقها في الآتي:

- 1- التعرض بالبحث لطريقتي: الأفراد والتركيب بين القراءات كتابة .
- 2- وضع ضوابط للتفريق بين كل طريقة من طرق كتابة القرآن.
- 3- التركيز في الدراسة على ما يتعلق بكتابة القرآن لا بتلاوته.
- 4- عرض المسائل الفقهية المتعلقة بأساليب كتابة القرآن على رأي المذهب المالكي وأدلته الإجمالية والتفصيلية.
- 5- الترجيح بين الأقوال المتباينة في المذهب المالكي للوصول إلى المعتمد..

الصعوبات التي واجهتني.

- واجهتني أثناء البحث مشاكل و صعوبات أهمها:
- 1- ضخامة بعض الكتب التي تطلب البحث قراءتها، مثل: المدونة، والتمهيد والاستذكار والبيان والتحصيل، وكثرة هذه المراجع التي يزيد بعضها على العشرين مجلدا، مما أخذ الوقت الكثير، حتى خشيت أن يمضي جلّه في القراءة.
 - 2- انتشار مسائل الموضوع في جُل أبواب الفقه، ما صعب أمر جمعها للغاية.
 - 3- كثرة الأدلة التي اقتضتها الدراسة: كتابا، وسنة، وآثارا، وإجماعا، وقياسا.
 - 4- قلة المراجع في بعض المسائل المدروسة، وصلت أحيانا إلى حد الندرة.



5- ورود بعض جزئيات المسائل المبحوثة في مراجع جُلها مما لا يزال مخطوطا، مما حرم البحث من مزيد بيان واستدلال.

منهج البحث.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإنني أجدني ملزما باتباع المنهج الاستقرائي بالدرجة الأولى، غير أن هذا لا يعني بحال أنني قد لا اضطر إلى الاستعانة بمناهج أخرى قد تفرضها عناصر معينة للدراسة، خاصة المنهاجين: التاريخي والمقارن، معتمدا في ذلك كله على أدوات النقد والتحليل والترجيح بين آراء المالكية أنفسهم عند التعارض؛ طمعا في الوصول إلى الحق، و توخيا للحقيقة العلمية و ذلك وفق المنهجية الآتية:

- 1- تحديد المسألة الفقهية المراد دراستها.
- 2- إيراد أقوال فقهاء المالكية فيها، وأدلتهم النقلية والعقلية.
- 3- مناقشة الأقوال والأدلة.
- 4- مناقشة الأحاديث والآثار الواردة في المسألة والمعترض عليها سندا ومتنا في صلب الرسالة، أما تخريجها فيكون في الهامش.
- 5- ختم المسألة بترجيح ما ظهر صوابا من الأقوال استثمارة للدراسة.
- 6- عزو الآيات، وتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها.
- 7- الاكتفاء بترجمة لغير المشاهير من الأعلام؛ تقاديا للإطالة، وثقل الهوامش.
- 8- إنهاء الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.
- 9- وضع فهرس فنية للآيات، والأحاديث، والآثار، والأعلام، والمصطلحات العلمية، والأشعار، والمصادر، والمحتويات.

خطة البحث

عنوان الأطروحة: الأحكام الفقهية لكتابة القرآن عند المالكية بين الأفراد والجمع والتركيب.

* مقدمة الموضوع.

فصل تمهيدي: في، تاريخ جمع القرآن، واختلاف المصاحف.

1- المبحث الأول: في كتابة القرآن زمن النبوة.

2- المبحث الثاني: جمع القرآن.

*المطلب الأول: جمع أبي بكر الصديق للقرآن.

*المطلب الثاني: جمع عمر بن الخطاب للقرآن.

* المطلب الثالث: جمع عثمان بن عفان للقرآن.

- الفرع الأول: دوافعه و خصائصه و منهجه والفرق بينه وبين سابقه.

- الفرع الثاني: اتفاق الناس على مصحف عثمان.

- الفرع الثالث: موقف عبد الله بن مسعود من مصحف عثمان.

- الفرع الرابع: إطلاق عثمان القراءة على غير مصحفه.

* المطلب الرابع: جمع علي بن أبي طالب للقرآن.

4- المبحث الثالث: اختلاف المصاحف.

*المطلب الأول: اختلاف المصاحف التي نسخت على مصحف عثمان.

*المطلب الثاني: اختلاف مصاحف الصحابة.

*المطلب الثالث: اختلاف مصاحف التابعين.

الفصل الثاني: طرق كتابة القرآن وضوابط التفريق بينها.

*تمهيد: في بيان صلة كل من الأفراد والجمع والتركيب كتابة بالقراءات.

1- المبحث الأول: طريقة الأفراد.

*المطلب الأول: تعريف الأفراد.

- الفرع الأول: تعريف الأفراد لغة.
- الفرع الثاني: تعريف الأفراد اصطلاحاً.
- *المطلب الثاني: صور الأفراد.
- الفرع الأول: الأفراد بالقراءة تلاوة.
- الفرع الثاني: الأفراد بالرواية تلاوة.
- الفرع الثالث: الأفراد بالطريق تلاوة.
- الفرع الرابع: الأفراد بالوجه تلاوة.
- الفرع الخامس: الأفراد بالقراءة كتابة.
- الفرع السادس: الأفراد بالرواية كتابة.
- الفرع السابع: الأفراد بالطريق كتابة.
- الفرع الثامن: الأفراد بالوجه كتابة.
- 2- المبحث الثاني: طريقة الجمع.
- *المطلب الأول: تعريف الجمع.
- الفرع الأول: تعريف الجمع لغة.
- الفرع الثاني: تعريف الجمع اصطلاحاً.
- *المطلب الثاني: نشأة الجمع وتطوره.
- *المطلب الثالث: صور الجمع.
- الفرع الأول: الجمع بالحرف.
- الفرع الثاني: الجمع بالوقف.

- الفرع الثالث: الجمع المركب.
- الفرع الرابع: الجمع بالآية.
- 3- المبحث الثالث: طريقة التركيب.
 - *المطلب الأول: تعريف التركيب.
 - الفرع الأول: تعريف التركيب لغة.
 - الفرع الثاني: تعريف التركيب اصطلاحاً.
 - *المطلب الثاني: نشأة التركيب وتطوره.
 - *المطلب الثالث: هل للتركيب بين القراءات صور؟.
 - الفرع الأول: التركيب المرتب.
 - الفرع الثاني: التركيب غير المرتب.
- 4- المبحث الرابع: ضوابط التفريق بين الإفراد والجمع والتركيب.
 - *المطلب الأول: ضوابط التفريق بين الإفراد والجمع.
 - *المطلب الثاني: ضوابط التفريق بين الإفراد والتركيب.
 - *المطلب الثالث: ضوابط التفريق بين الجمع والتركيب.
- الفصل الثالث: المسائل الفقهية العامة لكتابة القرآن وأحكامها عند المالكية.
 - 1- المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالطهارة.
 - *المطلب الأول: الجنب يكتب القرآن.
 - *المطلب الثاني: المحدث حدثاً أصغراً يكتب القرآن.
 - *المطلب الثالث: الحائض والنفساء تكتبان القرآن.
 - *المطلب الرابع: الكافر يكتب القرآن.
 - 2- المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالآداب.

- *المطلب الأول: حكم كتابة القرآن بغير الرسم العثماني عند المالكية.
- *المطلب الثاني: حكم كتابة القرآن على الكراريس وغيرها عند المالكية.
- *المطلب الثالث: أحق الناس بكتابة القرآن عند المالكية.
- *المطلب الرابع: حكم التصغير عند كتابة القرآن في الفقه المالكي.
- *المطلب الخامس: حكم كتابة القرآن من الحفظ عند المالكية.
- *المطلب السادس: عرض القرآن بعد كتابته عند المالكية.
- *المطلب السابع: حكم ترجمة القرآن عند المالكية.
- الفرع الأول: ترجمة القرآن المقصود بها مضاهاته.
- الفرع الثاني: ترجمة القرآن التي لا يقصد بها مماثلته.
- *المطلب الثامن: مذهب المالكية في تميمة القرآن.
- *المطلب التاسع: الإساءة إلى القرآن.
- الفرع الأول: صور الإساءة إلى القرآن.
- الفرع الثاني: حكم الإساءة والمسيء إلى القرآن عند المالكية.
- 3- المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية.
- *المطلب الأول: حكم الاحتساب وأخذ الأجرة على كتابة القرآن ونقطه في المذهب المالكي.
- *المطلب الثاني: موقف المالكية من كتابة القرآن بالذهب والفضة.
- *المطلب الثالث: طبع القرآن من غير إذن الهيئة المخولة قانوناً.
- 4- المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بالشكل.
- *المطلب الأول: موقف المالكية من مسألة تجريد المصاحف.
- *المطلب الثاني: موقف المالكية من نقط القرآن وشكله.
- *المطلب الثالث: حكم تحلية المصاحف عند المالكية.

الفصل الرابع: المسائل الفقهية الخاصة بالجمع والتركيب عند كتابة القرآن وأحكامها عند المالكية.

*تمهيد: في بيان أن طريقة الأفراد غير معنية بحكم فقهي خاص.

1- المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالجمع.

*المطلب الأول: أحكام الجمع بالقراءات المتواترة عند المالكية.

- الفرع الأول: حكم الجمع بالقراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد.

- الفرع الثاني: حكم الجمع بالقراءات المتواترة كتابة .

- الفرع الثالث: مقارنة بين الجمعين بالقراءات: المثلّو والمرسوم.

*المطلب الثاني: أحكام الجمع بالقراءات الشاذة عند المالكية.

- الفرع الأول: موقف المالكية من الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

- الفرع الثاني: حكم الجمع بالقراءات الشاذة.

- الفرع الثالث: حكم الجمع بين الشاذ والمتواتر من القراءات.

2- المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالتركيب.

*المطلب الأول: أحكام تركيب القراءات المتواترة عند المالكية.

- الفرع الأول: حكم تركيب القراءات المتواترة تلاوة عند المالكية.

- الفرع الثاني: حكم تركيب القراءات المتواترة كتابة عند المالكية.

- الفرع الثالث: مقارنة بين تركيب القراءات: المثلّو والمرسوم.

*المطلب الثاني: أحكام تركيب القراءات الشاذة عند المالكية.

- الفرع الأول: حكم تركيب القراءات الشاذة عند المالكية.

- الفرع الثاني: حكم تركيب القراءات الشاذة والمتواترة عند المالكية.

* خاتمة: في أهم النتائج المتوصل إليها.

* الفهارس الفنية: * فهرس الآيات القرآنية.

* فهرس الأحاديث المرفوعة.

* فهرس الآثار الموقوفة.

* فهرس المصطلحات العلمية.

* فهرس الأشعار.

* فهرس الأعلام المترجم لهم.

* ثبت المصادر و المراجع.

* فهرس الموضوعات.

فصل تمهيدي: في تاريخ جمع القرآن، واختلاف المصاحف.

- المبحث الأول: في كتابة القرآن زمن النبوة.
- المبحث الثاني: جمع القرآن.
- المبحث الثالث: اختلاف المصاحف.

فصل تمهيدي: في تاريخ جمع القرآن، واختلاف المصاحف.

وهو فصل كان لزاما عليّ تناوله قبل الخوض في غيره من فصول البحث؛ للصلة غير الخفية بينه وبينها، بل إن بعض مسائل تلك الفصول لا تُستوعب إلا على ضوء مسائل هذا الفصل، وقد بدا لي إخراجها في ثلاثة مباحث:

الأول: ويطرق بمنهجه التاريخي موضوع كتابة القرآن على عهد النبوة.

الثاني: وهو كسابقه من حيث المنهج، ويتناول جمع القرآن أيام الخلافة الراشدة؛ ولذلك جعلته أربعة مطالب بعدد الخلفاء الراشدين.

الثالث: وهو لبيان اختلاف المصاحف: مصاحف الصحابة¹، والمصاحف التي نسخت على المصحف العثماني، ومصاحف التابعين².

المبحث الأول : في كتابة القرآن زمن النبوة.

هذا المبحث يطرق كتابة القرآن في زمن النبوة : دوافعه، منهجه، ما اعترضه من عوائق، مع بيان الأسباب المانعة من كتابة القرآن في مصحف واحد آنذاك. والحقيقة أن المصحف الذي بين أيدينا اليوم يقع في مجلد واحد غالبا³، وهو في طبعته العادية خمسمائة صفحة، كل صفحة خمسة عشر سطرا، تتدرج سوره المائة وأربعة عشر في ترتيبها حسب الطول، فبعد الفاتحة المكونة من خمسة أسطر تأتي الطوال، فالمتوسطة، فالقصيرة، مع كثرة علامات الضبط، والعلامات الصوتية

¹-الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام، وقال الأصوليون: من طالت مجالسته، انظر الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر بن شهاب الدين العسقلاني 16/1، وظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث لمحمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ص314.

²- هو من صحب الصحابي، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر ص181.

³- تطبع بعض الدور اليوم المصحف في أجزاء تصل أحيانا إلى ستة.

والإملائية، وعلامات الوقف¹. ولم يكن القرآن على عهده صلى الله عليه وسلم بهذه الصورة، وإن تطابق النص مع ما أملاه لكتاب الوحي، فقد طرأ على الشكل الخارجي تغيير كبير، بل إنه لم يكن هناك أصلاً ما يطلق عليه اسم الكتاب، أو اسم المجلد؛ لنزول القرآن أجزاء متفرقة متباينة الأطوال، من سورة أحياناً، إلى آيات من سورة، إلى آية واحدة، إلى جزء من الآية².

والحق أن جمع القرآن في تلك العهود كان يطلق و يراد به أحد معنيين: الجمع بمعنى حفظه، والجمع بمعنى كتابته³، وقد تحقق كلا المعنيين في العهد النبوي⁴. أما المعنى الأول فهو وإن لم يكن موضوع بحثي، إلا أن محطات هامة منه استوقفتني أثناء الاطلاع عليه، أحببت أن أوردتها موجزة لما لها من التأثير المباشر على موضوع كتابة القرآن فيما بعد، سواء كان ذلك في زمن النبوة، أو في زمن من بعده، وهذا ملخصها:

1- أن معنى الحفظ هو المراد من خطاب الله لنبيه حين كان يحرك شفثيه ولسانه بالقرآن عند نزوله عليه قبل فراغ جبريل من قراءته؛ حرصاً على حفظه وخوفاً من

¹ - هو قطع النطق عند آخر اللفظ، وقيل: قطع الكلمة عما بعدها، وقيل: قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، انظر معجم التعريفات لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ص212، النشر في القراءات العشر لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري 240/1، لطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني 248/2، غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري بن محمد السفاقي ص34، البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي ص13.

² -مدخل إلى القرآن الكريم: عرض تاريخي و تحليل مقارن لمحمد عبد الله دراز ص33-34.

³ - مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني 197/1، الإيجاز والبيان في علوم القرآن لمحمد الصادق قمحاوي ص200، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص114، المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد محمد أبو شهبة ص262، تاريخ القرآن الكريم لمحمد سالم محيسن ص128.

⁴ - تاريخ القرآن لمحمد سالم محيسن ص128.

تفلقته¹، وذلك في قوله تعالى: (لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَفُرْعَانَهُ، ﴿١٦﴾ فَإِذَا فَرَأْنَهُ فَاَتَّبِعْ فُرْعَانَهُ، ﴿١٧﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) (القيامة/16-18)، وهو المعنى ذاته المراد من قوله تعالى: (وَلَا تَعْجَلْ بِالْفُرْعَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُفْضَلَ إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَفَلِ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) (طه/111).

2- أن المعنى السالف هو المراد من حديث ابن عباس قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفْتَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ²: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفْتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَفُرْعَانَهُ، قَالَ: جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَ تَقْرَأَهُ، فَإِذَا فَرَأْنَهُ فَاَتَّبِعْ فُرْعَانَهُ، قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ : ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأَهُ)³.

3- أنه صلى الله عليه وسلم كان مولعا بحفظ القرآن، شغوفاً به، حريصاً على تبليغه للصحابة، وبث روح التنافس بينهم في تحصيله، فكان بذلك أول الحفاظ،

¹ - مناهل العرفان 1/198، الإيجاز والبيان ص 202، مناع القطان ص 114، أبو شهبه ص 262.

² - سعيد بن جبير الوالبي، الأسدي، مولاهم الكوفي المقرئ الفقيه، كنيته أبو عبد الله، وقيل: أبو محمد، سمع من ابن عباس وابن عمر وعدي بن حاتم وأبي موسى وابن الزبير والضحاك بن قيس، أصابه العمش من كثرة البكاء، قتله الحجاج في شعبان سنة 95هـ وله 49 سنة، وقيل: قتل سنة 94هـ وله 57 سنة، انظر صفة الصفوة لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي 3/36 رقم 411، وتذكرة الحفاظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي 1/60 رقم 73، وتهذيب التهذيب لابن حجر 2/9.

³ - الإيجاز والبيان ص 202، مناع القطان ص 114، والحديث أخرجه البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل واللفظ له في الجامع الصحيح من كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم 1/51 رقم 5.

و لغيره أسوة حسنة في ذلك¹.

- 4- أن الصحابة جعلوا القرآن ذا المقام الأول تنافسا في الحفظ، وتسابقا في فهم معانيه، وتفاضلوا في ذلك على قدر حفظهم له، وعنايتهم به².
- 5- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعارض جبريل بالقرآن في رمضان من كل عام، وفي العام الذي توفي فيه عارضه مرتين³.
- 6- أنه صلى الله عليه وسلم لم يمت إلا وجماهير غفيرة من الصحابة تحفظ القرآن: رجالا ونساء، مهاجرين وأنصارا⁴.

¹- الإيجاز والبيان ص 202، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص 65، محيسن ص 129.

²- مناهل العرفان 1/198، الإيجاز و البيان ص 203-205، القطان ص 115-119، أبو شهبة ص 263.

³- مناهل العرفان 1/198، أبو شهبة ص 263، ونص الحديث ما صح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة: (إِنَّ جِبْرِيْلَ كَانَ يُعَارِضُنِي الْقُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً وَ إِنَّهُ عَارِضُنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجْلِي وَإِنَّكَ أَوْلُ أَهْلِ بَيْتِي لِحَاقًا بِي)، والحديث أخرجه البخاري واللفظ له من كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام 2/336 رقم 3500-3501، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري في المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتاب فضائل الصحابة باب فضائل فاطمة بنت النبي عليه الصلاة والسلام 2/1146 رقم 2450، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي في السنن من كتاب الأدب باب ما جاء في القيام رقم 5217 ص 785، والترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى في الجامع الكبير: أبواب المناقب باب ما جاء في فضل فاطمة رضي الله عنها 6/176 رقم 3872.

⁴- وقد يعترض على هذا الكلام بما رواه البخاري واللفظ له في كتاب مناقب الأنصار باب مناقب زيد ابن ثابت 2/377 رقم 3674، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار 2/1151 رقم 2465، والترمذي في أبواب المناقب باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي و أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم 6/129 رقم 3794، الكل عن أنس بن مالك قال: (جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ أَبِي وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ)، وقد ردّ بأن هذا الحديث لا يفيد الحصر الحقيقي بل الإضافي؛ إذ لا يعقل أن يكون أنس قد سأل الصحابة واحدا واحدا حتى يتسنى له الاستقراء، كما حُمل النص على من جمع القرآن كله في صدره وعرضه على النبي صلى الله عليه وسلم واتصلت بنا أسانيدهم، أما غيرهم فأخذوا بعضه تلقينا وبعضه بواسطة، وقيل: المراد بالجمع في الحديث: الكتابة، وقيل: قصد بالجمع جمع جميع الأحرف والقراءات، أما ابن حجر فأومأ إلى احتمال آخر وهو أن يكون المراد إثبات ذلك للخزرج دون الأوس = فلا ينفي ذلك

ولا شك أن هذه المحطات وإن تعلقت بموضوع الحفظ، إلا أن تأثيرها بالغ على تدوين القرآن؛ لأنها أفادت تواتر المحفوظ، وذلك يستلزم تواتر المكتوب، بل إن الكتابة في السطور لم تُبن إلا على ما حفظ في الصدور، يقول ابن الجزري: "ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة"¹.

وأما المعنى الثاني - وهو مقصود البحث- فهو جمع القرآن بمعنى كتابته مفرق الآيات والسور، أو مرتب الآيات فقط، في صحيفة واحدة، أو في عدة صحائف²، وأهم دوافع النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك دافعان:

الأول: تعاضد المكتوب من القرآن مع المحفوظ منه حتى تكتمل له سائر عوامل الحفظ والخلود، فكان المعول عليه عند الجمع الحفظ والكتابة³.

والثاني: تبليغ الوحي على أكمل وجه؛ إذ أن الاعتماد على حفظ الصحابة وحده لم يكن كافياً؛ لكونهم عرضة للنسيان والموت، أما الكتابة فباق أثرها لا يزول⁴.

عن غير القبيلتين من المسلمين، كما وذكر احتمالاً آخر فقال: "وتخصيص هؤلاء الأربعة بأخذ القرآن عنهم إما لأنهم كانوا أكثر ضبطاً له وأتقن لأدائه، أو لأنهم تفرغوا لأخذه منه مشافهة، وتصدوا لأدائه من بعده؛ فلذلك ندب إلى الأخذ عنهم، لا أنه لم يجمعه غيرهم"، وقريب من هذا كلام النووي شارحاً للحديث: "قال العلماء: سببه أن هؤلاء أكثر ضبطاً لألفاظه هو أتقن لأدائه، وإن كان غيرهم أفقه في معانيه منهم، أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه منه صلى الله عليه وسلم مشافهة، وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض، أو لأن هؤلاء تفرغوا لأن يؤخذ عنهم، أو أنه صلى الله عليه وسلم أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم من تقدم هؤلاء الأربعة وتمكنهم، وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم"، انظر صحيح مسلم بشرح النووي: لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف 18/16، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر 119/7 و 744/8، مناهل العرفان 199/1-201، الإيجاز والبيان ص 203-204، مناع القطان ص 117، أبو شهبه ص 264-265.

¹ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 6/1.

² - الإيجاز و البيان لمحمد الصادق قمحاوي ص 202.

³ - المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبو شهبه ص 268، صبحي الصالح ص 68.

⁴ - المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبو شهبه ص 268.

والحاصل أنه صلى الله عليه وسلم كان يرمي إلى تسجيل القرآن كله حتى لا يضيع منه شيء¹.

هذا وقد اصطبغ المنهج النبوي في مسعاه بصبغة الدقة والروية والتثبت في جمع القرآن كتابة، يظهر ذلك في :

1- سنّ كتابة القرآن، وأمر طائفة من الصحابة بذلك، فكان عليه السلام إذا نزل من القرآن شيء دعا بعض من يكتب فأمره بكتابة ما نزل²، تشهد لذلك جملة من الأحاديث أصحها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لَا تَكْتُبُوا عَلَيَّ وَمَنْ كَتَبَ عَلَيَّ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَلَيَّ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)³، فمنعه كتابة غير القرآن دل بمفهوم المخالفة⁴ على ترخيصه⁵، بل وأمره بكتابة القرآن، وهذا محل

¹ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 99.

² - البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي 238/1، القرآن المجيد لمحمد عزة دروزة ص 23-24، دراز ص 34، الحمد ص 97، محمد أبو شهبة ص 267، مناع القطان ص 118، علم القراءات: نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية لنبيل بن أحمد إبراهيم آل إسماعيل ص 95.

³ - أخرجه مسلم و اللفظ له في كتاب الزهد و الرقائق باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم 1366/2 رقم 3004، وابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني في السنن من كتاب السنة باب التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ص 27 رقم 37، والدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي في السنن من المقدمة باب من لم ير كتابة الحديث 130/1 رقم 450، وابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي السجستاني في صحيحه المسمى: المسند الصحيح، من كتاب العلم باب الزجر عن كتابة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها 265/1، وابن أبي داود: أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني في كتاب المصاحف باب الأمر بكتابة المصاحف 148/1 أرقام 8، 9، 10.

⁴ - هي: أن يعلق الحكم على معنى في بعض الجنس فيقتضي ذلك نفي الحكم عما لم يكن به ذلك المعنى من ذلك الجنس، وقيل: إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه، انظر الإشارات في أصول الفقه المالكي لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ص 294، تقريب الوصول إلى علم الأصول لمحمد بن أحمد بن جزيء الكلبي الغرناطي ص 89.

⁴ - الرخصة : إباحة فعل المحرم أو ترك الواجب لسبب اقتضى ذلك، انظر تقريب الوصول ص 106.

الشاهد من الخبر. ومن ذلك حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: (كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ)¹، والشاهد من الخبر غير خفي، فإن وقوع التأليف من الرقاع بحضوره وبإقراره لا أدل منه على ترخيصه في الأمر، يقول الداني² -رحمه الله -: "وأن رسول الله صلى الله عليه و سلم سنّ جمع القرآن و كتابته و أمر بذلك وأملاه على كتبته"³.

2- الجمع بين الدعوة إلى حفظه والدعوة إلى تدوينه⁴؛ زيادة في التوثق والضبط في كتاب الله؛ حتى تعاضد الكتابة الحفظ ويعاضد النقش اللفظ⁵، والتأكيد على عدم كتابة شيء معه؛ درءاً لوقوع الخط بينه وبين الحديث النبوي⁶، ودليل هذا صريح

¹- الرقاع جمع رقعة وهي الخرقعة التي يكتب عليها، كما في مادة "رَقَع" من: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا 2/429 والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة لعلي بن إسماعيل بن سيده 1/117، والحديث رواه أحمد بن حنبل الشيباني في المسند من مسند زيد بن ثابت ص 1593 رقم 21943، والترمذي واللفظ له وقال: حسن غريب في أبواب المناقب 6/223 رقم 3954، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين من كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين باب تأليف القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم 3/511 رقم 4273.

²- ابن الصيرفي: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو الأندلسي، ولد سنة 371هـ، سمع من ابن أبي زمنين ثم رحل إلى المشرق ثم عاد إلى الأندلس، له "التيسير" و"الاقتصاد في القراءات السبع" و"المحكم"، مات في شوال سنة 444هـ، انظر معجم الأدباء لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي 4/1603 رقم 694، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون إبراهيم بن نورالدين 2/84، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأبي عبد الله أحمد بن محمد المقرئ 2/135 رقم 76، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف 1/115 رقم 315.

³- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص 61-62.

⁴- المدخل لمحمد أبو شهبة ص 267، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص 68.

⁵- مناهل العرفان للزرقاني 1/202، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 119.

⁶- القرآن المجيد لمحمد عزة دروزة ص 23-24، المدخل لدراسة القرآن لمحمد أبو شهبة ص 267، وثيقة نقل النص القرآني من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أمته لمحمد حسن جبل ص 160.

المنطوق¹ الوارد في حديث أبي سعيد الخدري السالف، يقول النووي: "وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن في الكتابة، وقيل: إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط فيشتهبه على القارئ في صحيفة واحدة، والله أعلم"²، وقال غيره مؤكداً: "لقد ثبت أن كراهة من كتب الكتاب من الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل من القرآن بسواه، ونهي عن الكتب القديمة أن تتخذ؛ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمنا عليها، ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، و المميزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين؛ فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من المصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن"³.

3- اتخاذ كتبة للوحي من أجلة الصحابة⁴، مع وجود بعض الصحابة ممن كان يكتب لنفسه ابتداءً، دون أمره عليه السلام؛ حرصاً على الخير، وشغفاً بالقرآن، وذلك طيلة فترة نزول الوحي أي نيفا وعشرين سنة⁵.

4- تحديد موضع تدوين الآية من السورة، حتى يتسنى تدوينها بمكانها، وهذا أمر من الأهمية بمكان، بالنظر إلى نزول القرآن مفزقاً، وهو من تمام إحكام التنزيل،

¹ - ما دل عليه اللفظ في محل النطق حكماً للمذكور و حالاً من أحواله، انظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ص 347.

² - صحيح مسلم بشرح النووي 107/18، والتعليل ذاته أورده القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي في إكمال المعلم بفوائد مسلم 553/8.

³ - تقييد العلم لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ص 57.

⁴ - مناهل العرفان 202/1، غانم قدوري الحمد ص 95. أبو شهبه ص 267، وثيقة نقل النص القرآني ص

160، تاريخ القراءات في المشرق و المغرب لمحمد المختار ولد اباه ص 9.

⁵ - الإيجاز و البيان ص 205، دروزة ص 23-24، مناع القطان ص 118، ولد اباه ص 9.

بل إنه لا يعقل سواه، بدليل التناسق بين ما يسبق وما يلي كل آية¹. وقد تضافرت أدلة توقيفية ترتيب الآيات داخل سورها من السنة والإجماع، أما السنة فدللت منها على ذلك إجمالاً وتفصيلاً:

- فالإجمال ما ثبت من قراءته صلى الله عليه وسلم لسور عديدة في الصلوات وخطب الجمعة وغيرها، والشاهد من ذلك كما قال السيوطي أن قراءته لها بمشهد من الصحابة دال على أن ترتيب آياتها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على خلفه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر²، وعلى هذا يفهم قول الإمام مالك: "إنما أُلّف القرآن على ما كانوا يسمعون من قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم"³.

- وأما التفصيل فطائفة من الآثار منها:

* حديث زيد بن ثابت السابق في تأليف القرآن من الرقاع⁴، والمراد جمع الرقاع التي كُتِبَ فيها القرآن، بحيث تكون آيات كل سورة مرتبة متوالية فيها⁵.

* حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: مَا حَمَلَكُمُ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى بَرَاءةٍ وَهِيَ مِنَ الْمِئِينِ⁶ وَإِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي⁷ فَجَعَلْتُمُوهُمَا فِي السَّبْعِ الطَّوَالِ⁸، وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرًا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ

¹- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 98، وثيقة النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 170.

²- الإتيان في علوم القرآن؟ أن لجلال الدين السيوطي ص 135، تاريخ القرآن لمحيسن ص 121.

³- المقنع للداني ص 18، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة شهاب الدين عبد

الرحمان بن إسماعيل المقدسي ص 46-47.

⁴- سبق تخريجه، انظر ص 7.

⁵- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 170.

⁶- المئون هي ما ولي الطوال، وهي ما تزيد آياتها أو تقارب المائة، انظر محمد أبو شهبة ص 328.

⁷- المثاني هي ما ولي المئين، وهي ما قاربت آياتها المائة، انظر المدخل لمحمد أبو شهبة ص 328.

⁸- وهي البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والسابعة قيل: الأنفال مع براءة، وقيل:

يونس، انظر محمد محمد أبو شهبة ص 328.

النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا تَنْزَلُ عَلَيْهِ الْآيَاتُ فَيَدْعُو بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ لَهُ وَيَقُولُ لَهُ: ضَعْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يَذُكُرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَتَنْزَلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَالْآيَاتَانِ فَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَكَانَتِ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَّلِ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةً مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا، فَمِنْ هُنَاكَ وَضَعْتُهُمَا فِي السَّبْعِ الطَّوَالِ، وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرًا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ¹.

* حديث ابن الزبير رضي الله عنهما قال: (قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا، قَالَ: قَدْ نَسَخْتَهَا الْآيَةَ الْأُخْرَى، فَلَمْ تُكْتُبْهَا أَوْ² تَدْعُهَا؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ)³.

* حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (مَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

¹- أخرجه أحمد من مسند عثمان بن عفان رقم 399 ص 73، وأبو داود واللفظ له في كتاب الصلاة باب من جهر بها رقم 786 ص 128، والترمذي وقال: "حسن" في أبواب تفسير القرآن باب ومن سورة التوبة 166/5 رقم 3086، والحاكم في المستدرک وقال: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" من كتاب التفسير باب تفسير سورة التوبة 63/3 رقم 3325، وأبو عبيد: القاسم بن سلام الهروي البغدادي في فضائل القرآن ومعالمه وآدابه باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 100/2 رقم 558، وابن أبي داود في المصاحف باب خبر قران سورة الأنفال بسورة التوبة 225/1 الأرقام 99 إلى 102.

²- جزم الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه: "تاريخ القرآن الكريم" ص 118 بأن "أو" الواردة في الحديث شك من الراوي هل قال: تكتبها أو قال: لم تدعها، أي تتركها مكتوبة مع أنها منسوخة، ظنا من ابن الزبير أن ما نسخ حكمه تنسخ تلاوته، وهذا تأويل بعيد؛ ذلك أن الكلام يفهم بتتبع كل الروايات، وقد أورد ابن حجر الأثر وأكد أن السياق يفيد شك الراوي أي اللفظين قال، ثم أورد رواية أخرى مرجحاً بها أن "أو" للتخيير لا للشك، ثم قال: "وهذا السياق أولى من الذي قبله، وأو للتخيير لا للشك، وفي جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآي توقيفي"، انظر فتح الباري 48/8.

³- الآية من سورة البقرة/232، والحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) 18/3 رقم 4347.

وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَلَالَةِ¹، حَتَّى طَعَنَ بِأَصْبُعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ².

* حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِّنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ)³.

* حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الْآيَاتِ مِنَ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مَن قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ)⁴.

وإعمال النظر في هذه الأحاديث يوصل إلى أن دلالتها على توقيفية ترتيب الآيات في سورها إنما هو حاصل بإحدى الطريقتين:

الأولى: تصريحه صلى الله عليه وسلم بموضع الآية في سورتها عند نزولها⁵.

والثانية: وصف آية أو آيات بأنها (أول سورة كذا) أو (آخر سورة كذا)، فيحدد موضعها، وزمن نزولها، و مثله تحديد أوائل بعض السور أو أواخرها⁶.

وأما الإجماع الحاصل على توقيفية ترتيب الآيات داخل سورها فقد نقله غير واحد من أهل العلم⁷، يقول الزركشي -رحمه الله-: "وأما ما يتعلق بترتيبه فأما الآيات في

¹ - هي من مات ولا ولد له ولا والد ولا جد، انظر غريب القرآن: نزهة القلوب لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني ص166، تفسير القرآن العزيز: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين 426/1.

² - الموطأ لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي من كتاب الفرائض باب ميراث الكلاله 515/2، ومسلم من كتاب الفرائض باب ميراث الكلاله 758/1 رقم 1617، وابن ماجه من كتاب الفرائض باب الكلاله رقم 2726 ص631.

³ - رواه مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي 363/1 رقم 809.

⁴ - أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب فضل سورة البقرة 176/3 رقم 4819، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة والحث على قراءة الآيتين من آخر البقرة 362/1 رقم 806.

⁵ - وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص171.

⁶ - وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص172.

⁷ - الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ص134، تاريخ القرآن الكريم لمحمد سالم محيسن ص118.

كل سورة، ووضع البسمة أوائلها فترتيبها توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه؛ ولهذا لا يجوز تنكيسها¹.

5- فورية تسجيل الآيات المنزلة: فقد كان عليه السلام كلما جاءه الوحي وتلاه على الحاضرين أملاه من فوره على من اتخذهم كُتَّبةً للوحي؛ ليدونوه على أي شيء كان في متناول أيديهم²، ولعل الدافع إلى ذلك كان شعوره بالفرق بين ما كان ينزل عليه من وحي قرآني وبين ما كان يلهمه الله إياه إلهاما، أو يوحيه إليه إichاء، أو كان يتكلم به من الكلام المعتاد، وكل ذلك حرص منه على عدم الخلط بين القرآن وبين ما دونه³. وتكمن قيمة فورية تسجيل القرآن في معناها، وهو أن ما كُتِبَ بين يديه فور نزوله هو عين ما أوحى به تماما، مما لا يدع فرصة للتشكيك أو الاعتراض في أن يكون المكتوب ما يسره عليه السلام للمتلقين عنه من قراءة كلمة أو صيغة لها بدلا من كلمة أو صيغة أخرى بمعناها⁴.

هذا والأدلة على فورية التدوين النبوي للقرآن كثيرة، وصحتها لها ثابته، منها تمثيلا لا حصر حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (لَمَّا نَزَلَتْ: لَا يَسْتَوِي الْفَلْعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ادْعُوا فُلَانًا، فَجَاءَهُ وَمَعَهُ الدَّوَاةُ وَاللُّوْحُ أَوْ الْكِتْفُ، فَقَالَ: اكْتُبْ: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَخَلَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنًا مَكْتُومًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ضَرِيرٌ، فَنَزَلَتْ مَكَانَهَا: لَا يَسْتَوِي الْفَلْعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ

¹ - البرهان في علوم القرآن للزركشي 1/256.

² -مدخل إلى القرآن الكريم : عرض تاريخي و تحليل مقارن لمحمد عبد الله دراز ص34.

³ -القرآن المجيد لمحمد عزة دروزة ص24.

⁴ - وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن جبل ص 167.

أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ¹، وواضح من الحديث حرصه عليه السلام على كتابة ما يوحى فور نزوله².

6-مذاكرة³ ما تمت كتابته: عملاً بمبدأ التثبيت، واستزادة من التيقن المطلوب في عظام الأمور، فكان عليه السلام يأمر كاتب الوحي أيًا كان أن يتلو عليه ما كتب، فانتشرت ثقافة عرض القرآن المحفوظ، ومراجعة المکتوب منه⁴.

والحقيقة أن أول من سن هذا المبدأ بأمر من الله هو جبريل عليه السلام، وكان القصد آنذاك رفع ما نسخ من القرآن، وتثبيت ما شاء الله من الحروف⁵، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجُودَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِّنْ رَّمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجُودَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ)⁶، وهذا نص في أنه عليه السلام كان يعرض على جبريل، بل إن كلا منهما كان يعرض على الآخر، وفي هذا سنّ لمراجعة القرآن واستحباب

¹-سورة النساء/94، والحديث أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب التفسير باب (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) الآية، 37/3 رقم 4409، ومسلم في كتاب الإمارة باب سقوط فرض الجهاد على المعذورين 916/2 رقم 1898.

²-وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 167.

³-وسماها ابن عباس رضي الله عنهما المدارس كما يأتي بيانه، وسماها بعض المعاصرين المراجعة، انظر وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 167.

⁴-الإيجاز و البيان ص 206، مناع القطان ص 119، قدوري ص 98. محمد سالم محيسن ص 119.

⁵-مصادقا للآية: (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ: أَمْ أَلْكَتَبِ) (الرعد/40)، انظر لمحمد جبل ص 168.

⁶-أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب بدء الوحي في باب لم يسمه 51/1 رقم 6، وفي كتاب الصوم باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان 500/1 رقم 1856، وفي كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة 244/2 رقم 3112، وفي كتاب المناقب باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم 321/2 رقم 3432، وفي كتاب فضائل القرآن باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم 174/3 رقم 4807، وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير من الريح المرسله 1092/2 رقم 2308.

مدارسته¹. وانتقل صلى الله عليه وسلم مباشرة من المعارضة الملائكية البشرية إلى المعارضة البشرية البشرية تطبيقاً لما أمر به، فعن زيد بن ثابت قال: (كُنْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَغَشِيَتْهُ السَّكِينَةُ فَوَقَعْتُ فَخَذُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ فَخَذِي، فَمَا وَجَدْتُ ثِقَلَ شَيْءٍ أَثْقَلَ مِنْ فَخْذِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: اكْتُبْ فَكَتَبْتُ فِي كَتِفِي لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَامَ ابْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لَمَّا سَمِعَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَلَمَّا قَضَى كَلَامَهُ غَشِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّكِينَةُ فَوَقَعْتُ فَخَذُهُ عَلَيَّ فَخَذِي، وَوَجَدْتُ مِنْ ثِقَلِهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ كَمَا وَجَدْتُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سُرِّيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: اقْرَأْ يَا زَيْدُ، فَقَرَأْتُ: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: غَيْرِ أَوْلَى الصَّرَرَ، الْآيَةَ كُلَّهَا، قَالَ زَيْدٌ: فَأَنْزَلَهَا اللَّهُ وَحْدَهَا فَأَلْحَقْتُهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُلْحَقِهَا عِنْدَ صَدْعٍ فِي كَتِفِي)²، والشاهد من النص قوله: (اقْرَأْ يَا زَيْدُ)، فإنه راجعه فيما كتب بعد أن سُري عنه في المرة الثانية؛ طلباً للتحقق من كون ما كُتب مطابقاً لما أُملي³.

7- وضع ما كُتب من القرآن في بيته عليه السلام⁴: لأنه آمن البيوت سواء كان ذلك في مكة أو في المدينة، أضف إلى ذلك كون حفظ القرآن من مهامه عليه السلام كنبى أمر بتبليغ ما أوحى به إليه، فلا يعقل أن يكلف غيره بما هو مكلف

¹- شرح النووي لصحيح مسلم 57/15، فتح الباري لابن حجر 736/8.

²- أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد باب في الرخصة في القعود من العذر ص 386 رقم 2507.

³- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن جبل ص 169.

⁴- الإتقان للسيوطي ص 131، مناهل العرفان للزرقاني 202/1.

به، وفي ذلك إشارة منه إلى من بعده بأن ذلك من وظائف الإمامة الكبرى¹.
8- قصده عليه الصلاة والسلام إلى عدم وضع ما دون من القرآن في مصحف واحد عام²، وسيأتي تفصيل الكلام في هذا مع بيان دوافعه صلى الله عليه وسلم إلى ذلك، و مراده منه عند الكلام عن خصائص الجمع النبوي للقرآن .
9- استكمالاً للحفاظ على القرآن، وخوفاً من أن تتاله أيدي العابثين، نهى صلى الله عليه وسلم عن السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، صحيفة كانت أو ما قام مقامها خشية أن تنتهك حرمتها، فإن أمن استيلاء العدو عليها لم يمنع لعدم العلة³.
وبهذا المنهج الرزين والإحكام الرصين والتخطيط المتين وفق صلى الله عليه

¹ يشهد لهذا المعنى أن كل من جمع القرآن بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتفظ بنسخة منه في بيته كما في حديث زيد بن ثابت: (وَكَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا الْقُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ)، والحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب قوله: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (التوبة/129) 61/3 رقم 4494، وأبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره/2 94 رقم 549، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرآن في المصاحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم 168/1 رقم 30، وعلم الدين علي بن محمد السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء/1 88).

² مناهل العرفان 204/1، الإيجاز والبيان ص 206، مناع القطان ص 120، غانم قدوري الحمد ص 99.
³ صحيح مسلم بشرح النووي 13/13، البرهان للزركشي 478/1، مناهل العرفان 334-335، غانم قدوري ص 98، ويشهد له حديث ابن عمر: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ)، والحديث رواه مالك في الموطأ واللفظ له من كتاب الجهاد باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو 446/2، والبخاري في كتاب الجهاد والسير باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو 184/2 رقم 2892، ومسلم في كتاب الإمارة باب النهي أن يسافر بالمصاحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم 904/2 رقم 1869، وأبو داود في كتاب الجهاد باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو رقم 2610 ص 402، وابن ماجه في كتاب الجهاد باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو رقم 2879-2880 ص 666، وأبو عبيد في فضائل القرآن باب القارئ يعلم المشركين القرآن أو يحمله في سفر نحو بلاد العدو 371/1 رقم 329، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب السفر بالمصاحف إلى أرض الكفر 621/2 رقم 687.

وسلم أبلغ توفيق إلى جمع كتاب الله قبيل انتقاله إلى الرفيق الأعلى، وتوصل إلى حفظه من تحريف المحرفين وعبث العابثين، وبتأييد الله ورث الأمة كلام ربها، وأرسي لمن بعده أولى قواعد التدوين لكتاب الله المبين، على الرغم مما اعترضه من عوائق غير خافية على ذوي الألباب، وانشغاله بأعباء النبوة وغيرها من الصعاب، فمن نافلة القول مثلاً الحديث عن عدم معرفته صلى الله عليه وسلم للكتابة، فضلاً عن ممارستها¹، قال تعالى (وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ، بِيَمِينِكَ) (العنكبوت/48)، أضف إلى ذلك فشو الأمية زمن البعثة، وعدم انتشار الكتابة في حواضر الحجاز، مع بدائية وسائلها²، لكن الغاية تحققت، والمرجو حصل، وما النصر إلا من عند الله.

وخلاصة الكلام: إن تدوينه صلى الله عليه وسلم للقرآن خرج إلى الوجود بخصائص معينة، وأوصاف خاصة كان لها أبلغ الأثر فيما تحقق بعد ذلك من تدوين القرآن على يد غيره، وهي خصائص أجملها فيما يأتي من النقاط:

- أن المدون في السطور قد مزج بالحفظ في الصدور؛ لتتضافر الصورتان، وتكمل كل منهما الأخرى³.
- أن ما توصل إليه صلى الله عليه وسلم كان بتوفيق من الله، ولازماً من لوازم الحفظ الذي قطع الله سبحانه تعالى العهد على نفسه بتحقيقه⁴، وذلك في قوله: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (الحجر/9).
- أخرج الجمع النبوي ثلثة من الصحابة كتبة الوحي أنيطت بها هذه المهمة في

¹- رسم المصحف لغانم قدوري ص95، وثيقة نقل النص القرآني ص 158.

²- رسم المصحف لغانم قدوري ص95-96، وثيقة نقل النص القرآني ص158.

³-النشر 6/1، الإيجاز والبيان ص206، مناع القطان ص119، مدخل إلى القرآن الكريم لمحمد عبد الله

دراز ص34، القرآن المجيد لمحمد عزة دروزة ص103، محمد محمد أبو شهبه ص267.

⁴-القرآن المجيد لمحمد عزة دروزة ص103، وثيقة نقل النص القرآني ص 158.

اللاحق من السنوات كلفوا بها، اقتداء بتكليفه صلى الله عليه وسلم، وعلى رأسهم زيد بن ثابت رضي الله عنه.

• لم يوضع ما كُتب على العهد النبوي في مصحف واحد، ولم يكن مرتب

السور¹ لغايات مقصودة، وظروف أملاها واقع الحال وقتئذ لعل أهمها:

أ- غياب دواعي كتابته في صحف أو مصاحف خلافا لما حصل في زمن كل من الصديق وعثمان، فالفتنة مأمونة، والتعويل لا يزال على الحفظ، وأدوات الكتابة غير ميسورة، وعنايته عليه السلام باستظهار القرآن تفوق الوصف².

ب- تعرض القرآن بوجوده صلى الله عليه وسلم حيا بين ظهراني الأمة إلى احتمال نسخ ما شاء الله نسخه، وإحكام ما شاء إحكامه من الألفاظ والأحكام³.

ج- نزول القرآن منجما لا دفعة واحدة خلال أزيد من عشرين سنة⁴.

د- أن ترتيب آياته وسوره لم يكن على النزول، بل بحسب الأسباب⁵.

هـ- أن القرآن لو جُمع في صحف أو مصاحف آنذاك لكان عرضة لتغيير الصحف أو المصاحف كلما وقع نسخ أو حدث سبب⁶.

و- اهتمام الصحابة بالحفظ والاستظهار عن ظهر قلب⁷، يقول الزركشي: "وإنما

¹- البرهان 235/1، الإتيان ص 129، مناهل العرفان 204/1، أبو شهبه ص 269، غانم قدوري الحمد ص 99، الإيجاز والبيان ص 206، مناع القطان ص 120، تاريخ القرآن لمحمد سالم محيسن ص 131.

²- مناهل العرفان للزرقاني 204/1.

³- مناهل العرفان 204/1، أبو شهبه ص 269، غانم قدوري ص 99، الإيجاز والبيان ص 206، مناع القطان ص 120، تاريخ القرآن لمحمد سالم محيسن ص 132.

⁴- مناهل العرفان للزرقاني 204/1، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 120.

⁵- مناهل العرفان 204/1، المدخل إلى دراسة القرآن لمحمد أبي شهبه ص 269، مناع القطان ص 120.

⁶- مناهل العرفان 204/1، أبو شهبه ص 269، الإيجاز والبيان ص 206، مباحث في علوم القرآن ص 120،

تاريخ القرآن الكريم لمحمد سالم محيسن ص 132.

⁷- تاريخ القرآن الكريم لمحمد سالم محيسن ص 132.

تُرِكَ جمعه في مصحف واحد لأن النسخ كان يرد على بعض، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعض لأدى إلى الاختلاف واختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين¹.

¹-البرهان للزركشي 235/1، وعلى هذا يُحمل ما رواه الطبري في تفسيره عن سفيان ابن عيينة عن الزهري قال: (فَبِضِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ جُمِعَ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي الْكِرَائِفِ وَ الْعُسْبِ)، انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري 44/1، والأثر رواه ابن حجر مرفوعاً من حديث زيد بن ثابت نقلاً عن "فوائد الديرعاقولي" كما في فتح الباري 701/8، والمراد أنه لم يجمع في صحف أو مصحف واحد، انظر الإتقان للسيوطي ص 129، الإيجاز والبيان ص 206، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 120، محيسن ص 132.

المبحث الثاني: جمع القرآن.

و هو كما أسلفت أربعة مطالب بعدد الخلفاء الراشدين .

المطلب الأول: جمع أبي بكر الصديق للقرآن.

هذا المطلب خصصته للكلام عن الجمع الثاني للقرآن بعد الجمع الأول النبوي، وهو مطلب أطرقه من حيث: بيان أسبابه، واللجنة القائمة على تنفيذه، والمنهج المتبع فيه؛ لأختم ببيان خصائص هذا الجمع، وقبل هذا وذاك أفتتح المطلب بمسألة تسمية هذا الجمع، وذلك أن كتب التاريخ والسير لم تتوان في نسبته إلى الصديق رضي الله عنه إلى حد بلغ مبلغ الإجماع، والحقيقة أن هذا الاتفاق إن كان من حيث وقوعه في خلافته، وصدور الأمر منه، واشتراكه في وضع المنهج اللازم له، واختيار الهيئة المشرفة عليه فذلك عين الصواب، وأما إن كان من باب نسبة الفكرة إليه، والإصرار عليها فادعاء باطل؛ ذلك أن الجمع من زاوية النظر هذه عُمرى لا بَكْرِي؛ لذلك فالأصوب أن يسمى الجمع البكري العمري؛ زيادة في الدقة، ومنعا لغمط الفاروق حقه من ذلك الشرف، وتلك منقبة ما بعدها منقبة، والمسلم لا يبخس الناس أشياءهم¹ .

أما الحديث عن دوافع وأسباب وقوع هذا الجمع، فإن الأمر تاريخياً محسوم، لا يتطلب كبير عناء؛ إذ أن الاتفاق قائم على أن وقعة اليمامة في حروب الردة هي السبب المباشر لظهور نواة الفكرة²، يقول الذهبي وهو يسرد أحداث السنة الثانية

¹-القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لمحمد بن عمر بن سالم بازمول 54/1، محيسن ص 133.

²-العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر محمد ابن عبد الله بن العربي ص 80، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمان بن علي بن الجوزي 81/1، الكامل في التاريخ لابن الأثير: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي الكرم 223/2، سير أعلام النبلاء: سير الخلفاء الراشدين لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي 63/2، العبر في خبر من غبر للذهبي 11/1، التاريخ: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لابن خلدون: عبد الرحمان بن محمد الحضرمي 583/2.

عشرة للهجرة: " وفيها لما استحر القتل بقاء القرآن يوم اليمامة أمر أبو بكر لكتابة القرآن زيد بن ثابت، فأخذ يتبعه من العسب¹، واللخاف²، وصدور الرجال حتى جمعه زيد في صحف³. وموقعة اليمامة فُجعت فيها الأمة بمقتل جمع من الصحابة اختلف أهل التاريخ في تحديد عدده فقيل: كان العدد ست مائة وستين بين مهاجر وأنصاري⁴، وقيل: فوق الألف نفس من المسلمين⁵، قال الذهبي: "... بعد أن استشهد من الصحابة أربع مائة وخمسون رجلا، وبعضهم يقول استشهد من الصحابة ست مائة نفس، وقال غير واحد: قتل من الصحابة و غيرهم ألف ومائة رجل"⁶، وأكثر ما آلم الأمة في هذه المعركة سريان القتل بين قراء القرآن: أهل الله وخاصته، فقد كان لهم منه النصيب الأوفر، وكتب الله النصر في نهاية المطاف على أيديهم بعد أن زينوا الأقوال بالأفعال، وكان أحدهم يقول: بئس حامل القرآن أنا إذن إن فررت⁷.

وقد حفظت لنا كتب التاريخ أن عدد من ذاق طعم الشهادة من القراء قد جاوز

¹-بضمتين جمع عسيب وعسيية، ويجمع أيضا على أعسية وعسوب وعسيان وعسيات، وهو جريد النخل إذا نُحي عنه خوصه، وقيل: جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يكشط خوصها، انظر مادة "عسب" من: لسان العرب لابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي 599/1، والقاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ص 106.

²- جمع لخفة وهي الحجارة البيض الرقاق، انظر مادة "لخف" من: الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري 1089/2، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ص 767.

³- على خلاف بين المؤرخين في تحديد سنة الموقعة، فهي سنة إحدى عشر كما في المنتظم لابن الجوزي 83/4، و الكامل لابن الأثير 223/2، وهي سنة اثنتي عشرة كما في سير أعلام النبلاء: سير الخلفاء الراشدين للذهبي 63/2.

⁴- الكامل في التاريخ لابن الأثير 223/2.

⁵-المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي 83/4.

⁶- العبر في خبر من غير للذهبي 11-12/1.

⁷-المصدر ذاته 81/4.

السبعين¹، وهو عدد ضخم آنذاك بالنظر إلى إجمالي عدد القراء، وعلى رأس هؤلاء ثابت بن قيس بن شماس²، وسالم³ مولى أبي حذيفة⁴ من قراء الصحابة الأعيان، يقول ابن الجوزي راويا أحداث سنة إحدى عشر في قصة مقتل ثابت حامل راية الأنصار في تلك المعركة: " فلما رأى ذلك ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري قال: يا معشر المسلمين بئس ما عودتم أنفسكم، ثم قال: اللهم إني أبرأ من هؤلاء-يعني المشركين- وأعتذر إليك مما فعل هؤلاء-يعني المسلمين- ثم قاتل وجالد بسيفه حتى قتل"⁵، وروى مقتل سالم حامل راية المهاجرين فقال: "فقالوا له: انظر كيف تكون؟ إياك أن تفر، قال: بئس حامل القرآن أنا إذن، فقاتل حتى قتل"⁶، فهذه النائبة التي حلت بالمسلمين كانت عليهم محنة ولجمع القرآن منحة، والخير فيما اختاره الله، فقد كانت بلا شك الداعي الأول والسبب المباشر لبداية الجمع الثاني للقرآن، والخشية كل الخشية كانت من التناقص التدريجي لعدد القراء؛ بسبب الفتوح والحروب المحتملة⁷، وأما الروايات في هذا فمنها:

¹-مناهل العرفان للزرقاني 205/1.

²-المنتظم لابن الجوزي 81/4، الكامل في التاريخ لابن الأثير 221/2، العبر للذهبي 12/1.

³-ابن معقل بن عتبة بن ربيعة، كنيته أبو عبد الله، من السابقين الأولين البدرين، أصله من إصطخر بفارس، معدود في المهاجرين ومعدود في الأنصار، كان يؤم المهاجرين لأنه أقرؤهم، قُتل شهيدا يوم اليمامة، انظر الطبقات الكبير لمحمد بن سعد بن منيع الزهري 81/3 رقم 38، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري 567/2 رقم 881، سير أعلام النبلاء 167/1 رقم 14،

⁴-المنتظم 81/4، الكامل في التاريخ 223/2، العبر للذهبي 12/1، مناهل العرفان 205/1.

⁵-المنتظم لابن الجوزي 81/4.

⁶-المصدر ذاته 81/4.

⁷-الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن فرح الأنصاري القرطبي 67-68، الإيجاز والبيان ص 207، مناع القطان ص 120، أبو شهبة ص 269، قدوري ص 101، دراز ص 36، بازمول 54/1، محيسن ص 133، محمد حسن جبل ص 174، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة لشعبان محمد إسماعيل ص 11.

1- ما صح عن زيد بن ثابت قال: (أرسل إلي أبو بكرٍ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ¹، وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِالنَّاسِ وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْفُرَّاءِ فِي الْمَوَاطِنِ فَيُذْهَبَ كَثِيرٌ مِّنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ تَجْمَعُوهُ، وَإِنِّي لَأَرَى أَنْ تَجْمَعَ الْقُرْآنَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَّمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِيهِ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ لِدَلِكِ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ وَلَا نَتَهْمُكَ، كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ، فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِّنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَّمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ أَزَلْ أُرَاجِعُهُ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ الَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَكُنْتُ فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرَّقَاعِ وَالْأَكْتِافِ وَالنُّسُبِ وَصُدُورِ الرَّجَالِ)².

¹ - مكان بنجد بينه وبين البحرين عشرة أيام، كانت تسمى قبل ذلك: العروض، فسميت اليمامة على اسم اليمامة بنت سهم بنت طسم، انظر معجم البلدان لياقوت الحموي 442/5.

² - أخرجه أحمد من مسند أبي بكر ص 43 رقم 76، والبخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن 171/3 رقم 4796، وفي باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم 172/3 رقم 4799، وفي كتاب الأحكام باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً 645/3 رقم 6927، وفي كتاب التفسير باب (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) (التوبة/129)، 61/3 رقم 4494، وأخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن باب و من سورة التوبة 180/5 رقم 3103 وقال: " هذا حديث حسن صحيح"، وأبو عبيد باب في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 92/2 رقم 548، وابن أبي داود في المصاحف باب جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرآن في المصاحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم 158/1 رقم 24.

2- ما روي (أَنَّهُ لَمَّا اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرْآنِ يَوْمَئِذٍ فَرِقَ¹ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْقُرْآنِ أَنْ يَضِيعَ، فَقَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَلِزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: اقْعُدَا عَلَيَّ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَمَنْ جَاءَكُمْ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ كِتَابِ اللَّهِ فَاكْتُبَاهُ)².

أما السبب الثاني وراء الأمر فقد بدا لي أنه إصرار عمر على فكرته، وهو من هو في إتباع الحق والثبات عليه، بل أجرى الله على لسانه من القرآن بضع آيات قبل حتى أن تنزل³، فلو أنه تراجع عن فكرته لمجرد معارضة الخليفة المبدئية لما كان للعمل أن ينجز، ولا للمشروع أن يتم، والأمور بالمقادير، وهذا أمر واضح من الرواية الأولى التي حفظت لنا إلحاح عمر رضي الله عنه على ما شرح الله صدره إليه من الحق.

وثالث هذه الأسباب إنابة أبي بكر إلى الحق وانسراح صدره له، وهو الذي رباه النبي صلى الله عليه وسلم كما ربي غيره من الصحابة على أن الرجوع إلى الحق

¹-الفرق: الخوف، وقد فرق، تقول فرقتُ منك ولا تقول فرقتك، وامرأة فروقة ورجل فروقة، ولا جمع له، وفي المثل: ربّ عجلة تهب ريثاً، وربّ فروقة يُدعى لينا، الصحاح 2/1168 مادة "فرق".

²- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرآن في المصاحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم 157/1 رقم 23، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير في فضائل القرآن ص 59، وقال: "منقطع حسن"، قال في فتح الباري 8/704: "رجاله تقات مع انقطاعه"، والأثر في جمال القراء للسخاوي 86/1.

³- كما في حديث أنس بن مالك عند البخاري من كتاب الصلاة باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتي الظهر وأقبل على الناس بوجهه ثم أتم ما بقي 153/1 رقم 398، قال: (قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَفْقَتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّيً فَانزَلَتْ: وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّيً، وَآيَةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِينَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبُرِّ وَالْفَاجِرُ، فَانزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُمْ فَانزَلَتْ الْآيَةَ).

خير من التماذي في الباطل، واستناد الشيخين إلى المصلحة¹، فكانت أبرز ما دفعهما إلى الإقدام على هذه الخطوة².

ولا يقل أهمية عن الأسباب الثلاثة الأولى سبب آخر كان الخليفة على دراية به، وهو أن الجمع النبوي لم يكن في موضع واحد ولا في مصحف واحد بلا خلاف³، بل كان مفرقا بين اللخاف والعسب وقطع الأديم⁴ والأكتاف⁵، يقول الزركشي: "فثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي صلى

الله عليه وسلم، وإنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعض، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعض لأدى إلى الاختلاف واختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى زمن انقضاء زمان النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين⁶، ومن هنا بدت الحاجة الملحة لجمع المتفرق تسهيلا للاستعمال بعد أن كان معرضا للضياع بفقد آية وكلمة⁷. والمعنى أن الشيخين لم يقصدا إلى حفظ المكتوب من الخطر، في صورة يسهل الرجوع إليها فحسب، بل إلى وضع الشكل الختامي لهذا الدستور المقدس، بدلا من تعلق بقائه بحياة الحفاظ⁸، ويشهد لهذا الدافع ما ورد في الرواية من قول زيد: (فَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ مِنَ الرَّقَاعِ وَالْأَكْتافِ وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ)، والشاهد أن الجمع لا يكون إلا لمتفرق، فلا يعقل أن

¹-هي ما لم يشهد الشارع باعتباره ولا بعدم اعتباره، انظر تقريب الوصول ص148، الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة لحسن بن محمد المشاط ص249.

²- مناهل العرفان للزرقاني 205/1، تاريخ القرآن لمحمد سالم محيسن ص134.

³-الإبانة عن معاني القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب حموش القيسي ص57.

⁴-الأديم: الجلد أو أحمره أو مدبوغه، والجمع أدمة وأدم وأدام، القاموس المحيط مادة "أدم" ص969.

⁵-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 68/1.

⁶-البرهان للزركشي 235/1.

⁷-محمد عبد الله دراز ص36، وثيقة نقل النص القرآني ص174، القراءات لبازمول 54/1.

⁸-الإبجاز والبيان ص209، مناع القطان ص123، محمد عبد الله دراز ص36، القراءات لبازمول 54/1، وثيقة نقل النص القرآني ص174، رسم المصحف و ضبطه لشعبان محمد إسماعيل ص11.

يُجمع المجموع، بدليل قوله في الرواية: (كَيْفًا فَعَلَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟)¹،

فهذه أسباب أربعة قدر الله حصولها لتظهر للوجود فكرة جمع أبي بكر للقرآن في مصحف، وأما اللجنة التي أوكل إليها هذا الجمل الشاق فتضمنت ثلاثة أسماء على أرجح الأقوال²:

الأول: عمر بن الخطاب³، وقد أهله للانضمام إلى اللجنة أمور:

- 1- كونه صاحب الفكرة، وقائد حملة الدفاع عنها.
 - 2- كونه مضرب المثل في معرفة الحق والتزامه.
 - 3- ما عُرف به من الانضباط والجد والدقة والمبالغة في التثبيت، وهذا ما يتطلبه جمع أقدس كتاب سماوي.
 - 4- كونه أحد كتاب الوحي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم.
- ومما يشهد لتلك الأهلية أنه - وهو من هو - قد عرف لزيد بن ثابت أحقيته في رئاسة اللجنة، بحكم خبرته في شؤون الكتابة، وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك، فرضي أن يكون مساعدا، ولم تأخذه عزة النفس التي تأخذ غيره في مثل هذه المواقف، خاصة وهو صاحب الفكرة⁴.

¹- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 103.

²- لم تثبت مشاركة أبان بن سعيد بن العاص في الجمع البكري كما ادعاه قوم؛ وذلك أن الجمع تطلب عاما كاملا، ومعلوم أن أبانا أمره النبي صلى الله عليه وسلم على البحرين سنة تسع للهجرة، فلما علم أبان بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم عاد، ثم اشترك في موقعة أجنادين سنة 13 هـ، فكيف له أن يسهم في جمع القرآن؟ انظر وثيقة نقل النص القرآني ص 176.

³- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 176.

⁴- الإتيان للسيوطي ص 131، مناهل العرفان للزرقاني 207/1، مناع القطان ص 122، تاريخ القرآن لمحيسن ص 137، وثيقة نقل النص القرآني ص 174، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 104.

ثانيا: زيد بن ثابت¹، وقد أهله لرئاسة اللجنة أمور:

- 1- كونه أحد كتّاب الوحي، وصاحب ثقته صلى الله عليه وسلم في ذلك.
- 2- كونه أحد حفاظ القرآن الكريم كما سبق بيانه.
- 3- إتقانه لأكثر من لغة: قراءة وكتابة .
- 4- حضوره العرضة الأخيرة للقرآن مع النبي صلى الله عليه وسلم.
- 5- إمامته المشهود بها في القضاء والفتوى والفرائض.
- 6- شبابه، وذلك مظنة النشاط والمثابرة وتحمل الصعاب.
- 7- عقله، وهو مظنة الرزانة والتثبت والانضباط.
- 8- عدالته، وهي مظنة الأمانة والنزاهة²، يقول ابن حجر عن أسباب اختيار أبي بكر زيدا لجمع القرآن: "ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك، كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه، وكونه عاقلا فيكون أوعى له، وكونه لا يتهم فتركن النفس إليه، وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له، وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن متفرقة"³.

ثالثا: أبي بن كعب، ثالث ثلاثة اللجنة، المكلف بالإملاء⁴، ومؤهلات انضمامه:

- 1- أنه من كتّاب الوحي، وهذا عنوان الممارسة السابقة.
- 2- أنه أحد من جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا عنوان الإتيان والدراية.

¹-وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن جبل ص 177.

²-مناهل العرفان 206/1، الإيجاز والبيان ص 207، الحمد ص 104، دراز ص 37، تاريخ القرآن لمحمد سالم محيسن ص 136، وثيقة نقل النص القرآني ص 177، رسم المصحف لشعبان إسماعيل ص 13.

³- فتح الباري 8/703.

⁴- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن جبل ص 175.

3- أنه إمام في القراءة¹.

هذا والروايات المثبتة لإسهام عمر وزيد في اللجنة سبقت، وبقيت الإشارة إلى الرواية المثبتة لمشاركة أبي، ومفادها: (أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْقُرْآنَ فِي مُصْحَفٍ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ رِجَالٌ يَكْتُبُونَ وَيُمْلِي عَلَيْهِمْ أَبِي بْنُ كَعْبٍ)²، وكان شأن أبي بن كعب شأن عمر في عدم الانزعاج من رئاسة زيد للجنة؛ سمعا وطاعة لولي الأمر، وعلمًا بكفاءة زيد³.

وانطلقت اللجنة الرباعية- بإضافة الخليفة- في العمل، مشمرة عن ساعد الجد: أبو بكر إشرافًا و توجيهًا، وعمر مساعدة، وزيد رئاسة وجمعًا وكتابة، وأبي بن كعب إملاء، وفق المنهج الراشد المتمثل في الخطوات الآتية:

1- أن يكون مقر اللجنة المسجد النبوي؛ إشهارًا لعمل اللجنة؛ قصد استيعاب ما بأيدي الناس من القرآن، وهو مكان عام متاح للجميع⁴.

2- أن لا يُكتب إلا ما كان محفوظًا في الصدور، متلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن تلقى عنه، مكتوبًا بين يديه عليه السلام ذاته⁵.

3- أن يشهد شاهدان على شرط التلقي والتدوين بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم؛ زيادة في الاحتياط، وطلبًا للتثبيت⁶، يقول ابن حجر معقبًا على أمر أبي

¹ - وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 180.

² - أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرآن في المصاحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم 167/1 رقم 29.

³ - وثيقة نقل النص القرآني ص 180-181.

⁴ - المصدر ذاته ص 179.

⁵ - الإتيان ص 130، مناهل العرفان 207/1، مناع القطان ص 122، تاريخ القرآن لمحيسن ص 137، وثيقة نقل النص القرآني ص 177، رسم المصحف و ضبطه لشعبان محمد إسماعيل ص 12.

⁶ - جمال القراءة 86/1، الإتيان ص 130، مناهل العرفان 207/1، دراز ص 37، أبو شهبه ص 272، الحمد ص 105، محيسن ص 137، وثيقة نقل النص القرآني ص 182، رسم المصحف و ضبطه ص 12.

بكر كلا من عمر وزيد بالقعود على باب المسجد وطلب الشاهدين على ما يجمعانه من القرآن¹: "وكان المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كُتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن. وكان غرضهم أن لا يكتب من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ"².

4- أن تحرص اللجنة أشد الحرص على أن لا يضيع من القرآن شيء؛ إذ لم يكن الخوف من وقوع تزوير للقرآن أو تحريف له، وإنما خشية كل خشية كانت من أن يضيع شيء من الجمع النبوي³.

5- أن لا يدون إلا ما كان ثابتاً في العرصة الأخيرة⁴.

6- أن لا يقرأ على شيء من المجموع نسخ تلاوة⁵، وذلك أن العرصة الأخيرة بحضرة جبريل كانت تثبتاً لإزالة ما نسخ من القرآن تلاوة؛ لذلك لم يدرج الصحابة ما أتى به عمر بن الخطاب وحده من آية في الرجم؛ لعله نسخها في العرصة الأخيرة دون علمه⁶.

7- أن لا يثبت شيء حتى تتم مراجعته، سواء كانت المراجعة أولاً بأول، وهو الظاهر، أو بعد تمام كتابة القرآن كاملاً⁷.

¹- سبق تخريجه، انظر ص 23.

²- فتح الباري 8/704-705، وانظر جمال القراء 1/86، المرشد الوجيز ص 57، الإتيان ص 130.

³- البرهان 1/238، الإتيان ص 131 كلاهما نقلا عن المحاسبي، ولم أعثر عليه، ولعله تصحيف من "فهم القرآن" إذ سياق النقل منه، وهو مطبوع بعنوان "رسالتنا العقل وفهم القرآن".

⁴- تاريخ القرآن لمحمد محيسن ص 137، رسم المصحف و ضبطه لشعبان محمد إسماعيل ص 12.

⁵- مناهل العرفان 1/208، تاريخ القرآن لمحيسن ص 137، رسم المصحف لشعبان إسماعيل ص 12.

⁶- الإتيان ص 131، مدخل إلى القرآن الكريم لمحمد عبد الله دراز ص 37.

⁷- مدخل إلى القرآن الكريم لمحمد عبد الله دراز ص 37، وثيقة نقل النص القرآني ص 184.

8- أن يسلم العمل بعد الفراغ منه لأبي بكر بوصفه خليفة المسلمين، وحمي بيضة الدين؛ لوقوع الاعتقاد بأن حفظ دستور الأمة مما يناط بالإمام، وسلف أبي بكر في هذا نبي الإسلام عليه السلام الذي أبقى ما جمعه زمن النبوة في بيته الشريف، يقول ابن الجزري: "فجمعه في صحف كانت عند أبي بكر رضي الله عنه حتى توفي، ثم عند عمر رضي الله عنه حتى توفي"¹.

وبهذا التوجيه السديد، وعلى هذا المنهج الدقيق، ووفق هذا التخطيط الرشيد، سار العمل، وأنجز الله وعده بحفظ كتابه، وسلم أول مصحف في الإسلام للصديق بعد مضي سنة تقريباً²، وقد حُلِّيَ بخصائص نفيسة هي:

1- أن الجمع البكري هو الجمع الثاني للقرآن بعد الجمع النبوي³.

2- وقوع إجماع الصحابة على صحة ما أقدم عليه الصديق، ويشهد لذلك التاريخ الذي لم يحفظ لنا اعتراض واحد منهم، بل إن جميع من كان معه من القرآن شيء لبي النداء، وشهادة علي بن أبي طالب على ذلك خير دليل حين قال: (أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الْمَصَاحِفِ أَبُو بَكْرٍ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ اللُّوْحَيْنِ)⁴.

¹-النشر 7/1، وانظر الإبانة لمكي بن أبي طالب ص60، العواصم من القواصم ص81، الزركشي 239/1.
²- وذلك أن خلافة الصديق دامت على الصحيح سبعة وعشرين شهراً، من يوم تسلمه الإمامة: تاريخ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول من السنة الحادية عشر للهجرة، إلى تاريخ وفاة الصديق: يوم الاثنين لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة 13هـ، وبما أن الجمع البكري بدأ بعد معركة اليمامة الواقعة في ربيع الأول من السنة الثانية عشر للهجرة، فإن الحاصل أن أمر الجمع لم يدم إلا سنة واحدة، انظر العبر في أخبار من عبر 11/1، البداية و النهاية لابن كثير 253/6 و 15/7، غانم قدوري الحمد ص105، وثيقة نقل النص القرآني ص188، رسم المصحف لشعبان ص13.

³- إمتاع الأسماع لتقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ 239/4، الإتيان للسيوطي ص129.
⁴- أخرجه ابن سعد 3/176، وأبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 2/92 الأرقام 545 إلى 547، وابن أبي داود واللفظ له في كتاب المصاحف باب جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرآن في المصاحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم 153/1-154 الأرقام=

3- أن هذا الجمع ليس بدعة محدثة، بدليل فعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يأمر بكتابة القرآن في الرقاع و الأكتاف والعصب، وعمل الصديق كان نسخا لما كان مفرقا من مكان إلى مكان مجتمعا¹، يقول ابن حجر: "فما جمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة"².

4- أن القرآن في الجمع البكري صار في مصحف واحد رسمي، ولم يعد مفرقا، وآخر ما في الأثر السابق عن عليّ دليل ذلك: (هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ اللُّوحَيْنِ)، والشاهد منها أن القرآن لم يعد منتشرا بل صار بين لوحين، يقول الزركشي: "واعلم أنه قد اشتهر أن عثمان هو أول من جمع المصاحف، وليس كذلك لما بيناه، بل أول من جمعها في مصحف واحد الصديق"³.

5- أن الجمع البكري- كما أسلفت- تم وفق أدق وجوه البحث والتحري، وأسلم قواعد وأصول التثبت العلمي⁴، وبإشراف لجنة ذات كفاءة عالية، وعدالة سامية، اختارها الخليفة من بين سائر كتابه⁵.

6- جزم بعض أهل العلم أن القرآن صار يسمى مصحفا وصحفا ومصاحف منذ الجمع البكري⁶، ففي إمتاع الأسماع: "فكان أبو بكر رضي الله عنه أول من جمع القرآن في مصحفه، وسماها المصاحف"⁷، ومما ورد في ذلك من الآثار: (فَلَمَّا

=14 إلى 21، وابن كثير في فضائل القرآن ص 57 وقال: "هذا إسناد صحيح"، والأثر عند السخاوي في

جمال القراء عن ابن أبي داود 85/1، وهو في الفتح 702/8، وقال: "بإسناد حسن".

¹ البرهان للزركشي 238/1، الإتيان للسيوطي ص 131، نقلا عن المحاسبي.

² فتح الباري 703/8.

³ البرهان للزركشي 235/1، وانظر إمتاع الأسماع للمقريزي 241/4-242.

⁴ مناهل العرفان 208/1، محمد محمد أبو شهبه ص 273، محمد حسن جبل ص 185.

⁵ من أمثال عثمان بن عفان، وحنظلة الكاتب، وعبد الله بن الأرقم، انظر العقد الفريد لابن عبد ربه : أحمد بن محمد الأندلسي 246/4.

⁶ الإيجاز و البيان لقمحاوي ص 209، مناع القطان ص 123، رسم المصحف لشعبان ص 14.

⁷ إمتاع الأسماع للمقريزي 240/4، وانظر مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص 77.

أَخْرَجُوهُ لِلنَّاسِ وَلَا يُسْمَوْنَهُ يَوْمَئِذٍ الْمُصْحَفَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلْتَمِسُوا لَهُ اسْمًا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْجِيلًا، فَكَرَهُوا ذَلِكَ لِمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِنْجِيلِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَمَوْهُ سِفْرًا، فَقَالُوا: اسْمٌ يَدْعُوهُ الْيَهُودُ كِتَابَهُمُ الْأَسْفَارَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنِّي سَمِعْتُ الْحَبَشَةَ يَدْعُونَ الْمُصْحَفَ، فَرَضُوا بِهِ¹.

7- كُتِبَ الْقُرْآنُ فِي الْجَمْعِ الْبَكْرِيِّ فِي صَحْفٍ كَمَا فِي رَوَايَاتٍ، أَوْ فِي قِرَاطِيْسٍ² كَمَا فِي رَوَايَاتٍ أُخْرَى³، وَهَمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا قَالَ الطَّبْرِيُّ⁴، إِلَّا أَنَّ الصَّحْفَ عَرَبِيَّةٌ وَالْقِرَاطِيْسَ مَعْرَبَةٌ⁵، وَلَمْ يَعِدِ الْقُرْآنَ يَكْتُبُ فِي الْعَسْبِ وَاللِّخَافِ وَالرِّقَاعِ كَمَا

¹- الرواية في إمتاع الأسماع للمقريزي 240/4.

²- هي ما يكتب فيه، ومفرده قِرَاطِسٌ وَقِرَاطِسٌ وَقِرَاطِسٌ، انظر مادة "قِرَاطِسٌ" من الصحاح للجوهري 761/1، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد 519/2.

³-منها: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ كَانَ جَمَعَ الْقُرْآنَ فِي قِرَاطِيْسٍ، وَكَانَ قَدْ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ، فَأَبَى حَتَّى اسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِعُمَرَ فَفَعَلَ)، والأثر عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرآن في المصاحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم 168/1-169 رقم 30، وهو عند المقريزي في إمتاع الأسماع 248/4، غير أن في سندها انقطاع بين سالم بن عبد الله وخارجه بن زيد من جهة وبين أبي بكر الصديق من جهة أخرى، لذلك لم أوردها.

⁴- جامع البيان للطبري 181/5، وانظر تحفة الأريب بما في القرآن من الفريب لأبي حيان: أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ص 265.

⁵- القاموس المحيط ص 285 مادة "كغف" و ص 509 مادة "قِرَاطِسٌ"، و قال هي: "الكاغد، والصحيفة، ويرد مصري"، والظاهر أن القِرَاطِيْسَ كانت تصنع من البردي المصري، ويكون طول القِرَاطِسِ ثلاثين ذراعا وأكثر، بعرض شبر، وأصل الكلمة إما يوناني من chartes، أو لاتيني من chartas، إلا أن ورق البردي مهما كانت سبل تيسره فإنه لم يكن يتأتى الحصول عليه لكل واحد. وهذا ما يفسر بعض الروايات أن القرآن في عهد أبي بكر كُتِبَ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذْ أَنَّ ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا تَعْدَلُ مَا يَجَاوِزُ تِسْعَةَ عَشَرَ مِثْرًا، وَعِشْرِينَ سِنْتِمِترًا بَعْرَضٍ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ سِنْتِمِترًا، تُؤَلَّفُ كَمَا يُؤَلَّفُ الشَّرِيطُ عَلَى الْبِكْرَةِ، وَصَفْحَةُ الْكِتَابَةِ فِي زَمَانِنَا عِشْرُونَ سِنْتِمِترًا تَزِيدُ قَلِيلًا أَوْ تَنْقُصُ قَلِيلًا بَعْرَضٍ اثْنَيْ عَشَرَ سِنْتِمِترًا يَزِيدُ قَلِيلًا أَوْ يَنْقُصُ قَلِيلًا، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْقِرَاطِسَ الْوَاحِدَ يَعْدَلُ مِائَةَ وَثَمَانِينَ صَفْحَةً تَقْرِيبًا، فَكِتَابَةُ الْقُرْآنِ فِي قِرَاطِسٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ مُمْكِنٌ جَدًّا، أَمَا الرَوَايَاتُ أَنَّهُ كُتِبَ فِي صَحْفٍ أَوْ قِرَاطِيْسٍ فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، انظر وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 188.

في الجمع النبوي، يقول السيوطي: "لما أصيب المسلمون باليمامة فزع أبو بكر وخاف أن يذهب من القرآن طائفة، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جُمع على عهد أبي بكر في الورق، فكان أبو بكر أول من جمع القرآن في المصحف"¹، وقريب من هذا قول ابن حجر: "وإنما كان في الأديم والعسب أولاً قبل أن يجمع في عهد أبي بكر، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة"².

هذا عن خصائص الجمع أما خصائص المجموع فهي:

- 1- اقتصاره على ما أحكمت تلاوته³.
- 2- اقتصاره على ما أجمع عليه وتواترت روايته⁴.
- 3- اشتماله على الأحرف السبعة، وهذا وإن ذكره أهل العلم⁵ إلا أنه لا يستقيم في رأبي إلا إذا قُيد بأن الأحرف السبعة قد كُتبت على الهامش؛ إذ لا يعقل أن تشملها صحائف أبي بكر وهي مدونة بقراءاتها، مع اختلاف رسمها.
- 4- لم يتعرض الجمع البكري لترتيب الآيات في السور لعلم المشرفين عليه أنه توقيفي لا مجال للاجتهاد فيه، أما ترتيب السور فقد كانت كل سورة مستقلة في الكتابة بنفسها في صحف، ثم جُمعت الصحف وشد بعضها إلى بعض⁶، مع الإشارة إلى حرص الصحابة على استبعاد ما لم يتضمنه النص الأصلي، مما

¹ - الإتيان للسيوطي ص 132.

² - فتح الباري 8/706.

³ - مناهل العرفان 208/1، أبو شهبه ص 273، محيسن ص 137، رسم المصحف لشعبان ص 12.

⁴ - مناهل العرفان 208/1، المدخل لدراسة القرآن لمحمد محمد أبو شهبه ص 273.

⁵ - جمال القراء 88/1، مناهل العرفان 208/1، المدخل لدراسة القرآن لمحمد محمد أبو شهبه ص 273،

تاريخ القرآن لمحمد سالم محيسن ص 137، رسم المصحف لشعبان محمد إسماعيل ص 12.

⁶ - المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد محمد أبو شهبه ص 273.

الإشارة إلى حرص الصحابة على استبعاد ما لم يتضمنه النص الأصلي، مما دفع القائمين على الجمع البكري إلى عدم كتابة أسماء السور¹.

هذا وقد عرف أهل الفضل لأبي بكر الصديق فضله، فعدّوا صنيعه منقبة من مناقبه، وحسنة من أعظم حسناته²، يقول ابن كثير: "وهذا من أحسن وأجل وأعظم ما فعله الصديق رضي الله عنه، فإنه أقامه الله تعالى بعد النبي صلى الله عليه وسلم مقاما لا ينبغي لأحد بعده: قاتل الأعداء من مانعي الزكاة والمرتدين والفرس والروم، ونفذ الجيوش، وبعث البعث والسرايا، وردّ الأمر إلى نصابه، بعد الخوف من تفرقه وذهابه، وجمع القرآن العظيم من أماكنه المتفرقة حتى تمكن القارئ من حفظه كله، وكان هذا من سر قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر/9)، فجمع الصديق الخبر وكف الشرور، رضي الله عنه وأرضاه"³.

¹-مدخل إلى القرآن الكريم لمحمد عبد الله دراز ص 38.

²-فتح الباري 703/8، و انظر المقنع للداني ص18.

³-فضائل القرآن لابن كثير ص 56.

المطلب الثاني: جمع عمر بن الخطاب للقرآن

هذا المطلب لا أطرقه بمثل ما طرقت به سابقه؛ ذلك أن الحديث عن الجمع النبوي والجمع البكري للقرآن إنما يُبحث إبرازاً لحقائق تاريخية؛ لأنهما جمعان ثابتان لم يخالف في وقوعهما مخالف، ولم يغفل ذكرهما ذاكراً، باحثاً في تاريخ الإسلام كان، أو باحثاً في علوم القرآن، أما البحث في جمع الفاروق للقرآن فهو من قبيل دفع أوهام وردت، وإزالة التباس وقع، وقديماً قالت العرب: أثبت العرش ثم انقش. وأشهر ما يقف عليه الباحث من تلك الأوهام باب وضعه ابن أبي داود في كتاب المصاحف أسماءه: "جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف"¹، فيتبادر إلى الأذهان لأول وهلة أن هذا الجمع وقع فعلاً في خلافة الفاروق، وليس الأمر كذلك، بل هو مجرد التباس ممزوج بضعف المستند، وهشاشة الدليل، هذا عن إجمال القول وأما التفصيل:

فقد أورد ابن أبي داود في الباب المذكور أربعة آثار استدل بها على وقوع جمع عمري للقرآن، وهي بعد النظر دائرة بين ضعف السند²، وظنية الدلالة:

*فأولها: ما رواه الحسن³: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ عَنْ آيَةٍ مِّنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَقِيلَ: كَانَتْ مَعَ فَلَانٍ فَقُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، فَقَالَ: إِنَّا لِلَّهِ، وَ مَرَّ بِالْقُرْآنِ فَجُمِعَ،

¹- كتاب المصاحف لابن أبي داود 170/1.

²- هو طريق متن الحديث، انظر توجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر بن محمد الجزائري 89/1.

³- الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت أو جميل بن قطبة، أبوه من أهل بيسان، أمه خيرة مولاة أم سلمة، ولد في خلافة عمر ونشأ بالمدينة، حدث عن عثمان وعمران بن حصين والمغيرة بن شعبة وعبد الرحمن بن سمرة وسمرة بن جندب وابن عباس وابن عمر وأبي بكره وجابر، وعنه قتادة وأيوب ويونس وخالد الحذاء وحמיד الطويل، مات سنة 110 هـ وله 88 سنة، انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي 168/1 رقم 27، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 213/1 رقم 1074.

وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَهُ فِي الْمُصْحَفِ¹، وهذا الأثر ظاهره أن جمعا ما حدث في خلافة عمر بن الخطاب، وذلك بين من قوله: "وأمر"، وهذا لا يكون إلا لولي الأمر، غير أن الأثر عند أهل الصنعة الحديثية لا حجة فيه سنداً وممتناً².

أما السند فالانقطاع³، بين الحسن البصري وعمر بن الخطاب فإنه لم يدركه، كما قال ابن كثير وابن حجر عقب إيراده للأثر⁴. وأما المتن فالنكارة⁵ فيه جلية، وذلك في قوله: (وَ كَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَهُ فِي الْمُصْحَفِ)، والمحفوظ أن ذلك لأبي بكر، إلا إذا كان المراد بالأولية الإشارة على الصديق به⁶، قال ابن كثير معلقاً: "ومعناه أنه أشار بجمعه فجمع؛ ولهذا كان مهيمنا على حفظه وجمعه"⁷، وعلى هذا ابن حجر القائل: "إِن كَانَ مَحْفُوظًا حُمِلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَهُ، أَي أَشَارَ بِجَمْعِهِ فِي خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرٍ فَنَسَبَ الْجَمْعَ إِلَيْهِ لِذَلِكَ"⁸.

*والثاني: ما رواه بسنده: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ الْقُرْآنَ فَقَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: مَنْ كَانَ تَلَّقَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مِّنَ الْقُرْآنِ فَلْيَأْتِنَا بِهِ، وَكَانُوا كَتَبُوا ذَلِكَ فِي الصُّحُفِ وَالْأَلْوَابِ وَالْعُسْبِ، وَكَانَ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا حَتَّى يَشْهَدَ شَهِيدَانِ، فَقُتِلَ وَهُوَ يَجْمَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ)⁹، والأثر لا يسلم من

¹ - كتاب المصاحف باب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف 1/170 رقم 32.

² - المتن هو: ما انتهى إليه السند، انظر توجيه النظر 1/89.

³ - هو ما سقط من رواته راو واحد غير الصحابي، و قيل: ما لم يتصل إسناده، انظر فتح المغيبي شرح ألفية الحديث لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ص 86.

⁴ - فضائل القرآن ص 59، فتح الباري 8/702.

⁵ - المنكر من الحديث ما انفرد به الذي ليس بعدل و لا ضابط، انظر الباعث الحثيث ص 67.

⁶ - الإتيان للسيوطي ص 130.

⁷ - فضائل القرآن لابن كثير ص 59.

⁸ - فتح الباري 8/702-703.

⁹ - رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف 1/171 رقم 33، وهو في فضائل القرآن لابن كثير ص 59، وفي فتح الباري 8/704.

مقال كسابقه؛ ذلك أن سنده منقطع¹، مع ضعف في حفظ أحد رواته². أما متته فمكرر؛ ذلك أن المعروف من ذلك ما صح من فعل أبي بكر، قال ابن كثير: "وذلك عن أمر الصديق له في ذلك"³، والمعنى أن عبارة في الأثر مثل: (أراد عمر)، لا ينبغي أن يفهم منها أن هذا كان جمعا عمريا، بل قد يكون عين الجمع البكري، وعمر عضو هام في لجنته ليس إلا⁴.

*والثالث من الآثار التي أوردها ابن أبي داود من: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ الْإِمَامَ أَقْعَدَ لَهُ نَفَرًا مِّنْ أَصْحَابِهِ وَقَالَ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي اللَّعَةِ فَانْكُتُبُوهَا بِلُغَةِ مُضَرَ فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى رَجُلٍ مِّنْ مُّضَرَ)⁵. وهو أثر وإن سلم سندا إلا أن النكارة في متته غير خافية؛ فإن عمر لم يرد كتابة الإمام، ولم يعرف عنه ذلك، بل ذلك فعل عثمان، والأثر على هذا شاذ⁶ والله أعلم.

*أما آخر الآثار فهو ما روي من قول عمر: (لَا يُمْلِنَنَّ فِي مَصَاحِفِنَا إِلَّا غِلْمَانُ قُرَيْشٍ وَثَقِيفٍ)⁷، ويقال فيه ما قيل في سابقه من أن التسليم بصحة سنده لا يمنع

¹ بين يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وعمر بن الخطاب؛ لأن يحيى وُلد في خلافة عثمان كما قال الرازي، انظر كتاب الجرح و التعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي 166/9 رقم 685، فضائل القرآن لابن كثير ص 59 .

² في السند محمد بن عمرو بن علقمة: صدوق له أوهام، انظر الجرح و التعديل 30-31 رقم 138.

³ فضائل القرآن لابن كثير ص 59 .

⁴ وثيقة نقل النص القرآني ص 180.

⁵ انفرد بروايته ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف 173/1 رقم 34.

⁶ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس، وقيل: هو الفرد المخالف، وقال الحاكم: ما تفرد به ثقة وليس له أصل متابع، انظر الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسي 182/1، فتح المغيث ص 100، الباعث الحثيث ص 65.

⁷ رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب لغات القرآن وأيّ العرب أنزل القرآن بلغته 171/2 الأرقام 738-739، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف 173/1 أرقام 35-36-37، وهو في فتح الباري 709/8.

من الاعتراض عليه بالنكارة ومخالفة الواقع المحفوظ، يقول ابن حجر بعد أن ذكر أسماء كتاب المصحف: "وليس في الذين سميناهم أحد من ثقيف، بل كلهم إما قرشي أو أنصاري"¹.

فهذه هي الحال إذا، ولم يحفظ لعمر بن الخطاب جمع مستقل في خلافته، وكل ما ورد في ذلك بين ضعيف لا يقبل، وبين صحيح محمول على ما كان في خلافة أبي بكر، وسبب وهم من وهم فيه اشتراك عمر في لجنته، وإذا كان الأمر كذلك فما الذي حفظ لعمر من خدمة القرآن؟ وما الذي قدمه في سبيل حفظه من الزوال؟ والجواب ذو شقين: شق متعلق بما كان قبل خلافته، ويكفيه فيه فضلا وشرفا كونه صاحب الفكرة التي تم تنفيذها في خلافة أبي بكر، وهو الذي أثر عنه قوله: (قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ)²، وشق ثانٍ متعلق بما حصل في خلافته؛ إذ تشير الروايات إلى أن كتابة القرآن أخذت في الاتساع تبعا لحاجة الناس إلى تعلمه بامتداد رقعة الدولة، وإقبال الناس على دين الله أفواجا، فظهرت مصاحف في الأمصار من إملاء كبار الصحابة معلمي القرآن، من ذلك:

1- (أَنَّ رَكْبًا مِّنْ أَهْلِ الشَّامِ انْطَلَقَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَكْتُبُونَ مُصْحَفًا لَهُمْ، فَاِنْطَلَقُوا مَعَهُمْ بِطَعَامٍ وَإِدَامٍ، فَكَانُوا يُطْعَمُونَ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ لَهُمْ، وَكَانَ أَبِي بَنُ كَعْبٍ يَمُرُّ عَلَيْهِمْ يَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا أَبِي بَنُ كَعْبٍ كَيْفَ وَجَدْتَ طَعَامَ الشَّامِيِّ؟ قَالَ: لَا وَشَكَ إِذَا مَا نَشَبْتُ فِي أَمْرِ الْقَوْسِ، مَا أَصَبْتُ لَهُمْ طَعَامًا وَلَا إِدَامًا)³.

2- (أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ رَكِبَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي نَفَرٍ مِّنْ أَهْلِ دِمَشْقَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَمَعَهُمُ الْمُصْحَفُ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَهْلُ دِمَشْقَ لِيَعْرِضُوهُ عَلَى أَبِي بَنِ كَعْبٍ وَ زَيْدِ

¹- فتح الباري 8/709.

²- رواه عن عمر الخطيب البغدادي بسنده في كتاب تقييد العلم ص 88.

³- أخرجه ابن أبي داود في المصاحف باب أخذ الأجرة على عرض المصاحف 2/562 رقم 521.

ابن ثابتٍ وَعَلِيٍّ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ¹.

3- (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ مَعَ رَجُلٍ مُصْحَفًا قَدْ كُتِبَ بِقَلَمٍ دَقِيقٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الْقُرْآنُ كُلُّهُ، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَضَرَبَهُ، وَقَالَ: عَظَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَكَانَ عُمَرُ إِذَا رَأَى مُصْحَفًا عَظِيمًا سُرَّ بِهِ)².

هذا وقد تضمنت المصاحف المكتوبة في خلافة عمر بعضا من الأحرف السبعة التي يسر الله بها على الأمة في قراءة القرآن، مما أظهر الحاجة إلى مصحف إمام للمسلمين في كافة الأمصار، خاصة بعد بروز الاختلاف في القراءة، وهو ما تم في خلافة عثمان كما يأتي بيانه في المطلب الآتي.

¹- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت 559/2 رقم 516.

²-أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن باب كتاب المصاحف وما يستحب من عظمها ويكره من صغرها 236/2 رقم 912، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت 559/2 رقم 516.

المطلب الثالث: جمع عثمان بن عفان للقرآن.

إذا كان تأليف القرآن قد وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وجمعه في مصاحف قد تمّ في زمن أبي بكر رضي الله عنه، فإن النسخ في مصاحف قد حظي بشرفه عثمان ذو النورين، مع كون ما جُمع ونُسَخ معلوما عند الصحابة، مثبتا في صدورهم، لم يتمّ إلا بمشورتهم رضوان الله عليهم جميعا¹.

فكيف تمّ لعثمان نسخ المصاحف؟ وما دوافعه إلى ذلك؟ وما خصائص ذلك النسخ؟ من تكفل بتنفيذه؟ كيف كان منهجه؟ وما مدى عظم ما قام به الخليفة؟ أسئلة أفصل الجواب عنها في هذا المطلب مستعينا بالله، معتمدا على توفيقه.

وقد ألجأتني غزارة المادة العلمية لهذا المطلب: أحداثا وروايات، وقائع ودراسات إلى أن أجعل الكلام فيه أربعة فروع: أولها لبيان أسباب وقوع الجمع العثماني للقرآن، ومنهج اللجنة القائمة عليه فيه، وخصائصه، دون أن أغفل إيراد ما بدا لي من فروق بينه وبين الجمعين اللذين سبقاه: الجمع النبوي، والجمع البكري، مستدلا في ذلك كله بما ثبت من الروايات والآثار المتعلقة به. وجعلت الفرع الثاني لبيان أحد أعظم خصائص هذا الجمع: أقصد ما حصل من اتفاق الناس عليه. أما الثالث من الفروع فأبرز فيه موقف سيد من سادات القرآن كان له في ذلك العمل رأيا مخالفا قبل أن تجتمع كلمته مع كلمة من خالفه، وأعني به موقف سيدنا ابن مسعود. لأختم بفرع خاص بإطلاق عثمان القراءة على غير مصحفه، وحيثيات هذا التصرف الرشيد.

*الفرع الأول: دوافعه وخصائصه ومنهجه والفرق بينه وبين سابقه.

إذا كانت محنة اليمامة سببا مباشرا جلب منحة جمع القرآن في زمن أبي بكر، فقد كانت منحة اتساع رقعة دولة الإسلام بالفتوحات مجلبة لمنحة أخرى وقعت

¹- البرهان في علوم القرآن للزركشي 235/1.

في عهد عثمان لم يجمع فيها القرآن فحسب، بل جمعت فيها كلمة الأمة على مصحف واحد، فهذه كتب التاريخ والسير تروي بإجماع بين سبب وقوع هذا الجمع فتقول حاكية أحداث سنة ثلاثين: إن حذيفة بن اليمان ومعه سعيد بن العاص لما صرف عن غزو الري¹ إلى غزو الباب²، رأى في سفرته ما ساءه وأفزعه من زعم أناس من أهل حمص أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، وزعم أهل دمشق أن قراءتهم أفضل، وزعم أهل الكوفة أن قراءتهم التي أخذوها عن ابن مسعود أفضل، ومثل ذلك فعل أهل البصرة مع قراءة أبي موسى الأشعري، وتعظيمهم لمصحفه الذي كانوا يسمونه "باب القلوب"، فلما بلغ حذيفة وسعيد الكوفة، أخبرا أهلها الخبر فوافقهما أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيها وكثير من التابعين، لكن ابن مسعود وأصحابه أنكروا عليهما فغضبا، وأقسم حذيفة أن يخبر الخليفة بما هاله، فلما بلغ المدينة وأخبر عثمان جمع الخليفة الصحابة وأخبرهم الخبر، فرأى الجميع رأي حذيفة، فأرسل عثمان يطلب الصحف التي كتبت على عهد أبي بكر، مكلفا جماعة بنسخها في مصحف يحسم الخلاف، وأرسل إلى كل أفق مصحفا، وأمر بإحراق ما سواها³. ولا يقولن قائل إن هذه القصة ضرب من حوادث التاريخ يحتمل الحقيقة كما يحتمل الخيال؛ ذلك أن القصة لم تسردها كتب التاريخ فحسب، بل أصح كتب الحديث، فقد أخرج البخاري من حديث أنس: (أَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُعَازِرِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَّةَ⁴

¹ - من أمهات البلاد، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا، انظر معجم البلدان 116/3.

² - يعرف بباب بزاعة، بليدة من أعمال حلب، انظر معجم البلدان 303/1.

³ - العواصم من القواصم ص 83، الكامل في التاريخ 8/3-9، سيرة الخلفاء الراشدين للذهبي ص 157، إمتاع الأسماع للمقريزي 4/246، كلها تحكي القصة ضمن أحداث سنة ثلاثين للهجرة، غير أن ابن حجر أنكر ذلك، وجزم بأن القصة من أحداث سنة خمس وعشرين في السنة الثانية أو الثالثة من خلافة عثمان، فقال: "وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين، و لم يذكر لذلك مستندا" انظر فتح الباري 8/707-708.

⁴ - بفتح أو كسر أوله، اسم لصقع عظيم من جهة الشمال، والنسبة أرمينية، معجم البلدان 160/1.

وَأَذْرَبِيحَانَ¹ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَنْزَعَ حُدَيْفَةَ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةَ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ ابْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ هِشَامٍ² فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْصٍ بِمُصْحَفٍ مِّمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ³. وقد جاءت الروايات تنبئ عن عمق الخطر الذي أدرك الخليفة شره، وتقفن إليه بيقظة ذهنه، ومن ذلك:

1- ما رواه مصعب بن سعد⁴ قال: (قَامَ عُثْمَانُ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ عَهْدُكُمْ بِنَبِيِّكُمْ مِنْذُ ثَلَاثِ عَشْرَةِ وَأَنْتُمْ تَمْتَرُونَ فِي الْقُرْآنِ وَتَقُولُونَ: قِرَاءَةُ أَبِي

¹ - بفتح ثم سكون ثم فتح الراء، اسم لصقع من الإقليم الخامس متصل شمالا ببلاد الديلم، والنسبة أذري، معجم البلدان 1/128.

² - ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة، أمه فاطمة بنت الوليد بن المغيرة، يكنى أبا محمد، من أشرف بني مخزوم، قبض النبي صلى الله عليه و سلم وله عشر سنين، روى عن أبيه وعمر وعثمان وعلي وحفصة، توفي بالمدينة في خلافة معاوية، انظر طبقات ابن سعد 6/7 رقم 1414، سير أعلام النبلاء 3/484 رقم 106، الإصابة 39/8 رقم 6230.

³ - أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، وقول الله عز وجل (فُرِئَ اِنَّا عَرَبِيًّا - بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ) 3/171 رقم 4794، وفي باب جمع القرآن 3/172 رقم 4797، والترمذي وقال: "حديث حسن صحيح" في أبواب تفسير القرآن باب ومن سورة التوبة 5/181 رقم 3104، وهو في فضائل القرآن لأبي عبيد باب تأليف القرآن و جمعه ومواضع حروفه وسوره 2/94-95 رقم 549، وفي كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 1/195 إلى 202 أرقام 67-70-72.

⁴ - ابن أبي وقاص بن أهيب بن عبد مناف الزهري المدني، أمه خولة بنت عمرو بن أوس، فاضل، ثقة، كثير الحديث، خرجوا له في الكتب الستة، روى عن عليّ والكبار، مات بالكوفة سنة 103هـ، انظر ابن

وَقِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ مَا تُقِيمُ قِرَاءَتَكَ، فَأَعَزِمُ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِّنْكُمْ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ لَّمَّا جَاءَ بِهِ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْوَرَقَةِ وَالْأَدِيمِ فِيهِ الْقُرْآنُ حَتَّى جَمَعَ مِنْ ذَلِكَ كَثْرَةً، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَدَعَاهُمْ رَجُلًا رَجُلًا فَنَاشَدَهُمْ لَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَمْلَأُ عَلَيْكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ عُثْمَانُ قَالَ: مَنْ أَكْتَبَ النَّاسِ؟ قَالُوا: كَاتِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: فَأَيُّ النَّاسِ أَعْرَبُ؟ قَالُوا: سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، قَالَ عُثْمَانُ: فَلْيَمْلِ سَعِيدٌ وَلْيَكْتُبْ زَيْدٌ، فَكَتَبَ زَيْدٌ، وَكَتَبَ الْمَصَاحِفَ فَفَرَّقَهَا فِي النَّاسِ، فَسَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُونَ: قَدْ أَحْسَنَ¹. فالرواية تعبر عن خشية الخليفة من اختلاف الناس في القرآن، وتعصبهم لقراءة فلان وفلان، على الرغم من قرب العهد بالنبي صلى الله عليه وسلم، وكثرة الصحابة بين ظهرائي الأمة، بل أثبتت الروايات وقوع ما خيف منه فعلا، حتى بلغ الأمر حد التكفير ببعض أوجه القراءة الثابتة، و من ذلك:

سعد 168/7، و سير الأعلام 350/4 رقم 125، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد 20-21.

¹- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 1/208 رقم 82-83، وابن كثير في فضائل القرآن ص 84 و صحح سنده، إلا أن بين الأثرين اختلافا في اللفظ: الأول بلفظ (ثَلَاثَ عَشْرَةَ)، والثاني بلفظ (خَمْسَ عَشْرَةَ)، وقد جمع ابن حجر بين الأثرين فقال كما في فتح الباري 8/707-708: "وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر، وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر، فإن كان قوله: خمس عشرة سنة، أي كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته، لكن وقع في رواية أخرى له منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بإلغاء الكسر في هذه وجبره في الأولى فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة بعد خلافته، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة ابن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان".

1- (أَنَّ نَاسًا كَانُوا بِالْعِرَاقِ يُسْأَلُ أَحَدُهُمْ عَنِ الْآيَةِ، فَإِذَا قَرَأَهَا قَالَ: فَإِنِّي أَكْفُرُ بِهَذِهِ، فَفَشَا ذَلِكَ فِي النَّاسِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْقُرْآنِ، فَكَلَّمَ عُمَانُ بْنُ عَفَّانٍ فِي ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِجَمْعِ الْمَصَاحِفِ فَأَحْرَقَهَا)¹.

2- (أَنَّ الْمُعَلِّمَ فِي خِلَافَةِ عُمَانَ جَعَلَ يُعَلِّمُ قِرَاءَةَ الرَّجُلِ، وَالْمُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قِرَاءَةَ الرَّجُلِ، فَجَعَلَ الْغُلَمَانُ يَلْتَقُونَ فَيَخْتَلِفُونَ، حَتَّى ارْتَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْمُعَلِّمِينَ، حَتَّى كَفَّرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَانَ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: أَنْتُمْ عِنْدِي تَخْتَلِفُونَ وَتَلْحُنُونَ، فَمَنْ نَأَى عَنِّي مِنَ الْأَمْصَارِ أَشَدَّ اخْتِلَافًا وَأَشَدُّ لَحْنًا، اجْتَمِعُوا يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ فَأَكْتُبُوا لِلنَّاسِ إِمَامًا)².

والظاهر أن قصة حذيفة قد تأخرت على ما بلغ عثمان من فعل المعلمين والغلمان، فلما جاءه حذيفة وأخبره خبر اختلاف أهل الأمصار ازداد خوفه، وتحقق عنده ما كان يخشاه، فأمر بجمع الناس على إمام واحد³، وإنما استشف الخليفة وأهل مشورته الخطر الداهم لتفرق الأمة مما حصل لليهود والنصارى مع كتابيهما: التوراة والإنجيل، وتفرقهما باختلافهما فيهما، وهذا ظاهر من قول حذيفة: (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكُ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)؛ ذلك أن لليهود نسخة من التوراة تخالف توراة السامرة⁴ في

¹- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 207/1 رقم 80، وهو عند ابن حجر في الفتح 708/8.

²- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 203/1 رقم 74، وهو عند الطبري في تفسيره جامع البيان 43/1، وعند الداني بسنده في المقنع ص 17.

³- فتح الباري لابن حجر 708/8، وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 192.

⁴- اسمهم بالعبرانية "كوتيم"، وهم قوم ليسوا من بني إسرائيل، قدموا من بلاد المشرق وسكنوا الشام وتهودوا، لا يؤمنون إلا بنبوة موسى وهارون ويوشع بن نون، ولا يقرون بغير التوراة، ولا بنبي بعد = موسى إلا واحدا زعموا أن التوراة لم تبشر بغيره، مع أن اليهود يقرون بالتوراة وغيرها من كتب الله، ككتب أشعيا وأرميا وحزقييل، انظر الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني بتحقيق أحمد فهمي محمد 242/2.

ألفاظ ومعانٍ كثيرة، فضلاً عن خلو توراة السامرة من حروف الهمزة والهاء والياء¹، كما أن للنصارى توراة تخالف غيرها يسمونها **العتيقة**، وإن تعجب فعجب أناجيل النصارى: عدداً² وألفاظاً، مما يبلغ النصف وما دونه، وهي مع هذا شديدة التحريف والتبديل³، وليس أعظم على أمة من فتنة تمس الدين فتفسده، وتمس الأرواح فتزهقها؛ نتيجة للتكفير والتفسيق. وبهذا تضافرت الأسباب والدوافع التي جعلت عثمان رضي الله عنه يبادر إلى جمع الأمة على مصحف واحد رسماً وهجاء على قراءة عامة الصحابة في المدينة وغيرها من الأمصار، وهي القراءة ذاتها التي كتب عليها زيد القرآن زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي خلافة الصديق⁴، وعلى الرغم من خطورة الموقف وحاجته إلى حسم سريع، إلا أن الخليفة وضع المنهج الراشد للعمل دون ارتجال أو تسرع، وعمد إلى حل الأزمة بحكمته المعهودة، راسماً خطة استعان فيها بأهل الاختصاص بعد مشاورة أهل الحل والعقد. ويقراً الباحث خطوات العمل من الروايات الموثوقة على النحو الآتي:

***الأولى: استشارة الصحابة:** فلم يُقبل عثمان على ما عزم عليه دون الرجوع إليهم وهذا دأب الساسة المحنكين والعلماء الريانيين⁵، ويشهد لهذه الخطوة ما روي عن

علي بن أبي طالب أنه قال: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَعْلُوا فِي عُثْمَانَ، وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا فِي الْمَصَاحِفِ وَإِحْرَاقِ الْمَصَاحِفِ، فَوَاللَّهِ مَا فَعَلَ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَصَاحِفِ**

¹ - فضائل القرآن لابن كثير ص 70.

² - الأناجيل المعتمدة عند النصارى أربعة: إنجيل متى: لاوي بن حلفي، وإنجيله بالعبرية، وإنجيل مرقس أو مارقوس، وهو لقب له واسمه: يوحنا، وإنجيل لوقا، وإنجيل يوحنا، والأناجيل الثلاثة الأخيرة باليونانية، مع العلم أن أناجيل أخرى كانت في العصور القديمة أخذت بها فرق من النصارى، منها إنجيل مرقيون وإنجيل السبعين وبرنابا، انظر الملل والنحل بتحقيق أحمد فهمي محمد 2/246، فضائل ابن كثير ص 70.

³ - الملل و النحل للشهرستاني بتحقيق أحمد فهمي محمد 2/246، فضائل القرآن لابن كثير ص 70.

⁴ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 110.

⁵ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 110، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام 1/59.

إِلَّا عَنْ مَلَأْمِنَّا جَمِيعًا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ؟ فَقَدْ بَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: إِنَّ قِرَاءَتِي خَيْرٌ مِّن قِرَاءَتِكَ، وَهَذَا يَكَادُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا، قُلْنَا: فَمَا تَرَى؟ قَالَ: نَرَى أَنْ يُجْمَعَ النَّاسُ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، فَلَا تَكُونُ فُرْقَةً وَلَا يَكُونُ اخْتِلَافٌ، قُلْنَا: فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ، قَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْصَحُ، وَأَيُّ النَّاسِ أَقْرَأُ؟ قَالُوا: أَفْصَحُ النَّاسِ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَأَقْرَأُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لِيَكْتُبَ أَحَدُهُمَا، وَيُمْلِيَ الْآخَرَ، فَفَعَلَا، وَجُمِعَ النَّاسُ عَلَى مُصْحَفٍ، قَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهِ لَوْ وُلِّيتُ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ¹، يقول ابن حجر: "وقد جاء عن عثمان أنه إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة"²، وفي المرشد الوجيز: "وذلك كله بمشورة من حضره من علماء الصحابة رضي الله عنهم، وارتضاه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وحمد أثره فيه، والله يغفر لنا و لكم"³.

*الثانية: الإعلان عن المشروع من على منبر المسجد النبوي: استجماعا للهمم، وإشراكا للغير في الخير، وضمانا لنجاح العمل، حتى يبادر كل من معه شيء من القرآن مكتوبا أو محفوظا إلى الإتيان به⁴، ودليل هذا ما وقع من المعلمين والغلمان في الرواية السابقة، والشاهد فيها قول الراوي: (فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانَ فَقَامَ خَطِيبًا)⁵، والظاهر أن هذه الخطوة لم تقع إلا بعدما رأى المستشار والمستشار صحة الأمر شرعا، بل ووجوب تنفيذه.

¹ - كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 1/206 رقم 77، والأثر عند ابن حجر في

فتح الباري 8/709، والسيوطي في الإتيان ص 133، وأبي شامة في المرشد الوجيز ص 53.

² - فتح الباري 8/709.

³ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة ص 62.

⁴ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 110.

⁵ - سبق تخريجها، انظر الصفحة 43.

*الثالثة: اعتماد أصليين في الجمع: صحف أبي بكر، وما كان عند الصحابة من رقايع وأكتاف وعسب وألواح¹، أما الأصل الأول فمحفوظ من طلبه الصحف من حفصة، وأما الأصل الثاني فدل عليه قوله رضي الله عنه: (عَزَمْتُ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِّنَ الْقُرْآنِ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَتَانِي بِهِ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِيهِ بِاللُّوحِ وَالْكِتَابِ وَالْعُسْبِ فِيهِ الْكِتَابُ)². ولا يستطيع عاقل أن يخفي إعجابه بهذه الخطوة، ولا منصف إلا أن يقف إكباراً لهذه الدقة المتناهية، والتثبت البالغ من الخليفة، بل إنني لأجزم أن إحدى الجوانب المشرقة لهذا العمل كونه في الحقيقة جمعين في جمع: جمع على الطريقة البكرية بالرجوع إلى ما كُتِبَ في الرقايع والأكتاف والعسب، وجمع على الطريقة العثمانية بالرجوع إلى جمع أبي بكر، فإذا أضيف إلى ذلك ما قصد الخليفة أصالة من جمع الناس على إمام واحد، تبينت عظمة المشروع، وحذاقة من قام عليه، يقول السخاوي: "ألا ترى أنه أحضر الصحف التي كتبها الصديق رضي الله عنه، وكانت بالأحرف السبعة، واستظهر مع ذلك بما كُتِبَ بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرقايع والأكتاف والخاف؛ إرادة ألا يتبقى لقائل قول، ولا لمدع دعوى"³، وجاء في المرشد الوجيز كذلك: "ويمكن أن يقال: إن عثمان طلب إحضار الرقايع ممن هي عنده، وجمع منها، وعارض بما جمعه أبو بكر، أو نسخ مما جمعه أبو بكر، وعارض بتلك الرقايع، أو جمع بين النظر في الجميع حالة النسخ، ففعل كل ذلك أو بعضه، استظهاراً ودفعاً لوهم من يتوهم خلاف الصواب، وسدّاً لباب القالة: إن الصحف غُيرت أو زيد فيها ونقص"⁴

*الرابعة: اختيار اللجنة المشرفة: وتتعلق بذلك مسائل:

¹-غانم قدوري الحمد ص 112، صبحي الصالح ص80، وثيقة نقل النص القرآني ص194.

²- سبق تخريجه، ينظر الصفحة 42.

³-جمال القراء و كمال الإقراء 238/2.

⁴- المرشد الوجيز لأبي شامة ص 76، وانظر البرهان للزركشي 238/1-239.

1- مسألة عدد أعضائها؛ إذ الروايات في الأمر متباينة: رواية تحده بأربعة: زيد بن ثابت وابن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وهذه للبخاري¹، ورواية تصل بالعدد إلى اثني عشر اسماً، أصح طرقها ما رواه محمد بن سيرين² عن كثير بن أفلح³ قال: (لَمَّا أَرَادَ عَثْمَانُ أَنْ يَكْتُبَ الْمَصَاحِفَ جَمَعَ لَهُ اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا مِّنْ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ، فِيهِمْ أَبِي بَنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: فَبَعَثُوا إِلَى الرَّبِيعَةِ⁴ الَّتِي فِي بَيْتِ عُمَرَ فَجِئَ بِهَا، قَالَ: وَكَانَ عَثْمَانُ يَتَعَاهَدُهُمْ، فَكَانُوا إِذَا تَدَارَوْا فِي شَيْءٍ آخَرُوهُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَقُلْتُ لِكَثِيرٍ وَكَانَ فِيهِمْ فِيمَنْ يَكْتُبُ: هَلْ تَدْرُونَ لِمَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَظَنَنْتُ ظَنًّا، إِنَّمَا كَانُوا يُؤَخِّرُونَهَا لِيَنْظُرُوا أَحَدَهُمْ عَهْدًا بِالْعَرِضَةِ الْآخِرَةِ، فَيَكْتُبُونَهَا عَلَى قَوْلِهِ)⁵،

¹ - سبق تخريجها، ينظر ص 41.

² - أبو بكر، مولى أنس بن مالك، وأصل سيرين من جرجرايا، ولد لسنتين بقينا من خلافة عثمان، سمع أبا هريرة وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر، ومنه أيوب وقره بن خالد ويونس ومهدي بن ميمون وخلق، فقيه ثقة ثبت، علامة في التعبير، رأس في الورع، أمه صفية مولاة لأبي بكر الصديق، مات بعد الحسن بمائة يوم في شوال سنة 110هـ، انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني 2/263 رقم 193، صفة الصفوة 3/117 رقم 504، تذكرة الحفاظ 1/62 رقم 74، طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأذنوي ص 14 رقم 23.

³ - المدني، أبو يحيى أو أبو محمد أو أبو عبد الرحمن مولى أبي أيوب الأنصاري، وكان أحد كتاب المصاحف التي كتبها عثمان، روى عن أبيه وعمر وعثمان و زيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي سعيد الخدري وابن عمر، وروى عنه محمد بن سيرين والزهري، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال البخاري: أصيب يوم الحرة، له عنده حديث في الأذكار بعد الصلاة، انظر طبقات ابن سعد 7/294 رقم 1747، تهذيب التهذيب 3/457.

⁴ - هي الكتب المجتمعة، وكانت عند حفصة رضي الله عنها، فضائل القرآن لابن كثير ص 85.

⁵ - عدد طرقها إجمالاً أربعة:

- الأولى: في كتاب المصاحف لابن أبي داود باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 1/212 رقم 87، ورجالها ثقات، إلا أن محمد بن سيرين لم يذكر عن أخذها، فالإسناد منقطع.

= الثانية: وهي التي اخترتها لصحتها، وهي في كتاب المصاحف لابن أبي داود باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 1/213 رقم 89، وصحح سندها ابن كثير في فضائل القرآن ص 85، وقد أوردها ابن

وهذه الرواية تضيف اسمين آخرين: أبي بن كعب وكثير بن أفلح، لكن تحديد أسماء الستة المتبقين لم يتيسر منه حسب الروايات إلا اسم مالك بن أبي عامر¹ برواية صحيحة² هي قوله: (كُنْتُ فِيْمَنْ أُمْلِي عَلَيْهِمْ، فَرَبِّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْآيَةِ فَيَذْكُرُونَ الرَّجُلَ قَدْ تَلَقَّاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ غَائِبًا أَوْ فِي بَعْضِ الْبَوَادِي فَيَكْتُبُونَ مَا قَبَلَهَا وَمَا بَعْدَهَا وَيَدْعُونَ مَوْضِعَهَا حَتَّى يَجِيءَ أَوْ يُرْسَلَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَعْنَا مِنَ الْمُصْحَفِ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ: إِنِّي قَدْ صَنَعْتُ كَذَا، مَحَوْتُ مَا عِنْدِي، فَاْمَحُوا

مَا عِنْدَكُمْ)³. غير أن الحافظ ابن حجر زاد اسمين آخرين لم أقف على مرجعه في تحديدهما، وهما: عبد الله بن عباس وأنس بن مالك؛ ليصل العدد إلى تسعة،

حجر في فتح الباري 709/8، والسيوطي في الإتيان ص 133، كلاهما عن ابن أبي داود، وانظر الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص 65.

- الثالثة: انفرد بها ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 214/1 رقم 90، وهي معلولة بالانقطاع؛ وذلك أن محمد بن سيرين لم يشهد الواقعة.

- الرابعة: انفرد بها أيضا ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 214/1 رقم 91، وعلتها كسابقتها.

¹-الأصبحي، أبو أنس، ويقال: أبو محمد، جد مالك بن أنس الإمام، روى عن عمر وعثمان وطلحة وعقيل بن أبي طالب وأبي هريرة وعائشة، وربيع بن محرز، كاتب عمر وكعب الأحبار، روى عنه أبناؤه: أنس والربيع ونافع، وعنه سليمان بن يسار وسالم أبو النضر ومحمد بن إبراهيم التيمي، ثقة، قال ابنه الربيع: "مات أبي حين اجتمع الناس على عبد الملك"، يعني سنة 74هـ، انظر تهذيب التهذيب 13/4، و شذرات الذهب 312/1.

²- استغناء بها عن الرواية الضعيفة عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 215/1 رقم 93، عن مالك قال: "كان جدي مالك بن أبي عامر ممن قرأ في زمان عثمان، وكان يكتب المصاحف"، والعلة: الانقطاع؛ ذلك أن الإمام مالكا لم يدرك جده مالك بن أبي عامر.

³-أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 204/1 رقم 75، ووقع سهوا أو خطأ من أحد النساخ في بداية الرواية: (هَذَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ جَدُّ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ)، والصواب مالك بن أبي عامر.

وقال: "فهؤلاء تسعة عرفت تسميتهم من الاثني عشر"¹، وأضاف الداني عبد الله ابن عمرو بن العاص؛ ليصل العدد إلى عشرة أسماء². وأما ذكر الطبري لأبان ابن سعيد فيمن شارك في الجمع العثماني فوهم³، والصواب: سعيد بن العاص، يقول القرطبي: "وقال الطبري فيما روى: أن عثمان قرّن يزيد أبان بن سعيد بن العاص وحده، وهذا ضعيف"⁴، وسبب الوهم أن أبان بن سعيد مات في خلافة عمر على أقصى تقدير⁵.

2- مسألة كفاءة الأعضاء: فلا شك أن اختيار عثمان لهم لم تكن جزافاً:

-أما زيد بن ثابت فقد سبق الكلام عن كفاءته، ولم يعد ينقص إلا أن يقال: أنه اختير أيضاً لتوليه الجمع البكري، وإمامه بتفاصيله، خاصة أن المعتمد كان على الصحف التي خلقت عند حفصة رضي الله عنها⁶، ثم إن زيدا هذا إذا ذكر ذكر القرآن، وهو الذي تربي في كنف الوحي، بل قال ابن عمر يوم وفاة زيد: (يَرْحَمُهُ اللهُ فَقَدْ كَانَ عَالِمَ النَّاسِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَحَبْرَهَا، فَرَفَقَهُمْ عُمَرُ فِي الْبُلْدَانِ،

¹فتح الباري 709/8، و لم يذكر -رحمه الله- مرجعه في مشاركتهما، غير أنني وقفت على مشاركة أنس بن مالك بأثر صحيح عند الطبري في تفسيره أورده لاحقاً.

²-المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني ص14.

³-جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري 42/1.

⁴-تفسيرالقرطبي 70/1، وانظر فتح الباري 709/8، والمرشد الوجيز ص66، والحمد ص115.

⁵-اختلف في تاريخ وفاة أبان بن سعيد على ثلاثة أقوال: قول يجعله يوم اليرموك، يوم الاثنين لخمس مضيّن من رجب سنة 15هـ في خلافة عمر، وآخر يجعله يوم أجنادين في جمادى الأولى سنة 13هـ قبل وفاة أبي بكر بشهر، وهو قول الأكثرين، ورجحه الذهبي في سير أعلام النبلاء، وثالث يجعل وفاته يوم مرج الصفر في صدر خلافة عمر سنة 14هـ، والعجيب من فعل ابن عبد البر أنه بعد ذكره للأقوال الثلاثة قال: "وكان أبان بن سعيد هو الذي تولى إملاء مصحف عثمان رضي الله عنه على زيد ابن ثابت أمرهما بذلك عثمان" انظر الاستيعاب لابن عبد البر 64/1، و سير أعلام النبلاء 261/1.

⁶- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 112.

وَنَهَاهُمْ أَنْ يُفْتُوا بِرَأْيِهِمْ، وَحَبَسَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ بِالْمَدِينَةِ يُفْتِي أَهْلَهَا¹، وبلغ ابن عباس خبر وفاته فقال: (هَكَذَا يَذْهَبُ الْعِلْمُ)²، وعرف له الشعبي³ قدره فقال: "غلب زيد بن ثابت الناس بالقرآن والفرائض"⁴، فإذا أضيف حفظه للقرآن، وقراءته بالعرضة الأخيرة، وكتابته للوحي للنبي صلى الله عليه وسلم فلا شك أن أهليته لعضوية اللجنة قد تجاوزت القنطرة⁵.

-وأما أهلية أبي بن كعب فيكفي فيها مشاركته في الجمع الذي سبقه، وقد روي أن: (عُثْمَانَ لَمَّا دَعَا أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ لِأَبِي: كُنْتَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُنْتَ تُقْرَأُ فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَأْمُرُ النَّاسَ بِكَ، فَأَمَلِ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ فَإِنِّي أَرَى النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا، فَكَانَ أَبِي يُمْلِي عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ يَنْسَخَانِ)⁶، وهي رواية تثبت معرفة الخليفة لقدر الرجل، لا محاباة ولا تزلف، بل إنزال للناس منازلهم.

-وأما سعيد بن العاص فأهليته محفوظة، وعبارات مثل: (أَفْصَحُ النَّاسِ)، و(أَعْرَبُ النَّاسِ)، و(عَرَبِيَّةُ الْقُرْآنِ الَّتِي أُقِيمَتْ عَلَى لِسَانِهِ)، وكونه (أَشْبَهُ النَّاسِ لِهَجَّةَ بَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ليست حاصلة لكل الناس، فاجتماعها في شخص واحد حري أن تضرب له أكباد الإبل، جاء في المرشد الوجيز: "ويجب

¹- سير أعلام النبلاء للذهبي 434/2.

²- طبقات ابن سعد 315/5.

³- القاضي عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار، أبو عمرو الهمداني الكوفي، ولد لست خلت من إمرة عمر بن الخطاب، أدرك خمسمائة من الصحابة، وروى عنه حماد وداود بن أبي هند وعاصم الأحول ومكحول وعطاء بن السائب وأبو حنيفة، مات سنة 104هـ، انظر حلية الأولياء 310/4، وتذكرة الحفاظ 63/1 رقم 76 و سير أعلام النبلاء 294/4 رقم 113.

⁴- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص 93.

⁵- المقنع ص 124، فضائل القرآن لابن كثير ص 71.

⁶- المرشد الوجيز ص 65، والرواية لا تثبت مشاركة أبي بن كعب فحسب، بل وتحدد مهمته بالضبط.

نصب سعيد بن العاص لموضع فصاحته وعلمه بوجوه الإعراب، وكونه أعربهم لساناً¹.

وقد سبقت روايات في بيان كفاءة سعيد²، وفيها (أَفْصَحُ النَّاسِ)، و(أَعْرَبُ النَّاسِ)، وأزيد عليها ما روي: (أَنَّ عَرَبِيَّةَ الْقُرْآنِ أُقِيمَتْ عَلَى لِسَانِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَشْبَهَهُمْ لَهْجَةً بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)³.

- وأما بقية العشرة فالظاهر أنهم استدعوا للنسخ خاصة، وهذا تطلبتة حاجة المشروع إلى نسخ من المصحف الإمام تُوزع على الأمصار، وقصد الخليفة إلى تغليب عدد القرشيين كان بغرض الترجيح بلغتهم عند الاختلاف كما جاءت بذلك الرواية، كما يُلاحظ على السبعة المتبقين غلبة عنصر الشباب عليهم، وهو ما تحتاجه تلك المهام الجسام.

3- ما يتعلق بتحديد المهام، والكلام فيه أربعة أقسام ناتجة عن أربع مهام رئيسية⁴ أوكلت للجنة: الإشراف، والإملاء، والكتابة، والإعراب.

* أما مهمة الإشراف فإن المصادر تشير إلى اضطلاع الخليفة نفسه بها⁵، وهي مهمة تحددت عموماً في صور منها :

أ- تعيين اللجنة المشرفة.

ب- تعيين صاحب الرئاسة فيها :

ج- تحديد المهام الموكلة إلى كل عضو.

¹- المرشد الوجيز ص 65.

²- يرجع إليها مع تخريجها في الصفحتين 42 و 45.

³- أخرجها في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 1/211 رقم 84، وهي عند ابن حجر في كل من الإصاغة في ترجمة سعيد بن العاص 5/28 رقم 3784، وفي فتح الباري 8/709.

⁴- إنما قلت رئيسة لأن الخليفة شارك في أعمال أخرى كالتحري والتثبت كما يرد لاحقاً .

⁵- وثيقة نقل النص القرآني ص 209.

- د- الإشراف على حسم الخلاف عند حدوثه بين الأعضاء .
- هـ- إحضار الأصل الذي قرر الاعتماد عليه .
- وقد جاءت النصوص في ذلك واضحة، أكتفي منها بـ:
- رواية البخاري، والتي فيها تكليف زيد والقرشيين الثلاثة¹ ، وهي رواية تثبت التعيين، وتحديد المهام، وتكليف زيد بالرئاسة .
- قول الزهري²: (فَاخْتَلَفُوا يَوْمَئِذٍ فِي التَّابُوتِ وَالتَّابُوهُ، فَقَالَ النَّفَرُ الْقُرَشِيُّونَ: التَّابُوتُ، وَقَالَ زَيْدٌ: التَّابُوهُ، فَرُفِعَ اخْتِلَافُهُمْ إِلَى عَثْمَانَ فَقَالَ: اكْتُبُوهُ التَّابُوتُ، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ)³، وهذه رواية تؤكد أن الخلاف إذا لم يفصل فيه كان يرفع إلى الخليفة .

- الرواية السابقة في رفع عدد أعضاء اللجنة إلى اثني عشر عضوا للحاجة المستدعية⁴، وفيها تعيين الخليفة لبقية الأعضاء، والتكليف بمهام الكتابة والإملاء.
- ما ثبت من إرسال عثمان إلى حفصة يطلب الصحف التي عندها، واعداد

¹-سبق تخريجها، انظر ص41.

²-محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة ابن كعب بن لؤي بن غالب، أبو بكر القرشي المدني نزيل دمشق، ولد سنة 50هـ، روى عن ابن عمر وجابر وسهل بن سعد وأنس، وعنه عطاء وعمر بن عبد العزيز وقتادة وعمرو بن دينار وأيوب وأبو الزناد وخلق كثير، أحد الفقهاء السبعة، قال عنه ابن المديني: "له نحو من ألفي حديث"، مات في رمضان سنة 124هـ وله 74 سنة، انظر طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ص63، سير أعلام النبلاء 326/5 رقم 160، شذرات الذهب 99/2.

³-أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 199/1 رقم 68، والأثر عند الترمذي وقال: "حديث حسن صحيح" في أبواب التفسير باب: ومن سورة التوبة 182/5 رقم 3104، وعند الداني في المقنع ص124.

⁴- سبق تخريجها، انظر ص47.

إياها بردها إليها بعد الفراغ من المقصود¹، وهذا ما حكته الرواية الأخرى بلفظ آخر هو: (فَبَعَثُوا إِلَى الرَّبْعَةِ الَّتِي فِي بَيْتِ عُمَرَ فَجِيءَ بِهَا)².

وقد راعيتي وأنا أبحث هذه المسألة عبقرية الخليفة في الإشراف، من خلال حرصه على أن تضم اللجنة من يضمن وجوده فيها :

- صحة القراءة رواية، بأن يكون البعض حافظا للقرآن تلقيا .
- سلامة العربية، بأن يكون فيها من يعرف بالفصاحة .
- سلامة الرسم، بأن يكون فيها من عرف بالكتابة وتمرس فيها .
- الكتابة بلغة قريش لضبط ما يختلف في رسمه كما حدث في كلمة التابوت، وفي رسم الهمزات المخففة، ونحوها³.

*وأما مهمة الإملاء فقد أوكلمها الخليفة إلى ثلاثة من الصحابة كما وردت بذلك الآثار: أبي بن كعب، وسعيد بن العاص، وأنس بن مالك⁴.

أما الأول فالرواية في إملائه ثابتة، وفيها: (فَكَانَ أَبِي يُمْلِي عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ يَنْسَخَانِ)⁵، ومن ذلك ما روي: (أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ لَمَّا نَسَخَ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ فَكَانَ يُمْلِي عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَزَيْدٌ يَكْتُبُو مَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ يُعْرِبُهُ، فَهَذَا الْمُصْحَفُ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي

¹-وهي رواية البخاري وقد سبق تخريجها كما في الصفحة 41.

²- سبق تخريجها كما في الصفحة 47.

³- وثيقة نقل النص القرآني ص 194.

⁴- المصدر ذاته ص 205 .

⁵- سبق تخريجها كما في الصفحة 50، انظر المرشد الوجيز لأبي شامة ص 65-66، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 127، وثيقة نقل النص القرآني ص 205.

وَزَيْدٍ¹، كما يشهد لإملاء أبي ما روي أن: (أَنَّ عَثْمَانَ أَمَرَ أَبِي بَنَ كَعْبٍ يُمْلِي وَيَكْتُبُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَيُعْرِبُهُ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ)². وأما سعيد بن العاص فالروايات السابقة تثبت إملاءه للقرآن³، والشاهد منها قول عثمان: (فَلْيُمْلِ سَعِيدٌ وَ لِيَكْتُبَ زَيْدٌ)⁴. وأما أنس بن مالك فقصة إملائه عند الطبري مروية عنه، قال: (كُنْتُ فِي مَنَ يُمْلِي عَلَيْهِمْ، فَرَبَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْآيَةِ فَيَذْكُرُونَ الرَّجُلَ قَدْ تَلَقَّاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ غَائِبًا أَوْ فِي بَعْضِ الْبُؤَادِي، فَيَكْتُبُونَ مَا قَبَلَهَا وَمَا بَعْدَهَا وَيَدْعُونَ مَوْضِعَهَا حَتَّى يَجِيءَ أَوْ يُرْسَلَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْمُصْحَفِ كَتَبَ عَثْمَانُ إِلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ: إِنِّي قَدْ صَنَعْتُ كَذَا وَكَذَا، وَمَحَوْتُ مَا عِنْدِي، فَامْحُوا مَا عِنْدَكُمْ)⁵، والتصريح فيها بإملائه جلي⁶.

*وأما مهمة الكتابة فقد أسندت إلى رئيس اللجنة زيد بن ثابت، ومعه سعيد بن العاص، وكثير بن أفلح، ومالك بن أبي عامر. أما زيد فحري بمن كلفه أن يجعل أمر النسخ إليه؛ لأنه كاتب الوحي، وكاتب مصحف أبي بكر، وقول عثمان: (فَيَكْتُبُ زَيْدٌ) ظاهر في تكليفه بها⁷، ومثل ذلك ما ورد في الرواية

¹ - طبقات محمد بن سعد 312/5.

² - المصدر ذاته 312/5.

³ - المرشد الوجيز ص 65، وثيقة نقل النص القرآني ص 205.

⁴ - سبق تخريجه، انظر الصفحة 42.

⁵ - جامع البيان للطبري 44/1، ويلاحظ أن الرواية قريبة مما حكاه مالك بن أبي عامر في قصة إسهامه في الجمع العثماني، مع اختلاف جوهري بين الروایتين، فرواية أنس فيها الإملاء (يُمْلِي عَلَيْهِمْ)، ورواية مالك بن أبي عامر فيها الكتابة (أُمْلِي عَلَيْهِمْ)، انظر الصفحة 50.

⁶ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 127، وثيقة نقل النص القرآني ص 206.

⁷ - وثيقة نقل النص القرآني ص 206.

الأخرى: (وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ يَنْسَخَانِ)¹، وأما سعيد بن العاص فقد أسهم في الكتابة أيضا كما أسهم في الإملاء ولا مانع، والرواية السابقة نص في ذلك، وأما كثير بن أفلح فنثبت أمر نسخه للمصحف برواية سابقة، وفيها: (وَكَانَ فِيهِمْ فِيمَنْ يَكْتُبُ)²، وأما مالك بن أبي عامر فدليل كتابته الرواية السابقة، وفيها: (كُنْتُ فِيمَنْ أَمَلِيَ عَلَيْهِمْ)³.

*وأما مهمة الإعراب فأسندت إلى فردين من اللجنة: سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث، وهذا ثابت برواية صحيحة قطعية الدلالة⁴.

وقد يُستغرب تولي سعيد بن العاص لشؤون الكتابة والإملاء والإعراب جملة واحدة، فيُشكك في صحة الروايات في ذلك، والجواب من وجوه:

أولها: أن الروايات في المسألة صحيحة من جهة الصنعة.

وثانيها: أن كفاءة سعيد وقدرته مشهود له بها، محفوظة عنه.

والثالث: أن الجمع بينها عقلا يسير؛ إذ يمكن أن تُسند للمرء مهام عدة يؤديها كلها على أكمل وجه، ولا يقدر على ذلك النفر من الناس لضعف في الهمم، جاء في المرشد الوجيز: "وليس يجب أن تتعارض هذه الأخبار؛ لأنه قد ذكر في كل واحد منها ممل غير الذي ذكر في غيره؛ لأنه لا يمتنع أن ينصب لإملائه قوم فصحاء، حفاظ يتظاهرون على ذلك، ويذكر بعضهم بعضا، ويستدرك بعضهم ما لعله يسهو عنه غيره"⁵.

¹ - سبق تخريجها كما في الصفحة 50، انظر المرشد الوجيز لأبي شامة ص 65-66، رسم المصحف

لغانم قدوري ص 127، وثيقة نقل النص القرآني ص 205.

² - سبق تخريجها، انظر الصفحة 47.

³ - سبق تخريجها، انظر الصفحة 48.

⁴ - سبق تخريجها، انظر الصفحة 54.

⁵ - المرشد الوجيز ص 65، وانظر وثيقة نقل النص القرآني ص 206.

الخامسة: التثبيت والتحري والمراجعة: قبل الكتابة، ويتجلى هذا في:

1- التحليف، أي تحليف عثمان لمن يأتيه بشيء من القرآن أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وأملاه عليه¹، ويشهد للأمر روايتان: أولاهما التي فيها: (ثُمَّ دَخَلَ عُمَانُ فَدَعَاهُمْ رَجُلًا رَجُلًا فَنَاشَدَهُمْ لَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَمَلَاهُ عَلَيْكَ؟)²، والثانية التي فيها: (فَمَنْ آتَاهُ بِشَيْءٍ قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟)³.

2- التحري والمعارضة⁴، وهما مسألتان بينت طرفا منهما عند الكلام عن اعتماد الخليفة لأصلين: مصحف أبي بكر، وما كان مع الناس من رقاع وأكتاف وعسب، ولم يكن ذلك إلا للتثبيت والتيقن والمقارنة قبل الكتابة والنسخ، وأزيد هنا فأقول: إن التحري والمعارضة لم يكونا في نظر اللجنة نافلة من العمل من حيث كونه مجرد نسخ من المصحف البكري، بل الحقيقة هي ورود مشكلات في التنفيذ تطلبت كل ذلك التثبيت كالخوف من سقوط شيء، أو إضافته، أو مخالفة رسم اللغة قريش، أو إثبات حرف مخالف لحروفها؛ إذ الغرض كان توحيد المسلمين على إمام واحد وفق لغة واحدة. والروايات في اعتماد اللجنة التحري والمعارضة مبدءا ثابتا كثيرة منها:

أ- ما روي: (وَهُمْ يَغْرِضُونَ الْمَصَاحِفَ أَنَّ عُمَانَ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِكِتَابِ شَاةٍ فِيهَا: لَمْ يَتَسَنَّ، وَفِيهَا: لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ اللَّهِ، وَفِيهَا: فَأَمْهَلِ الْكَافِرِينَ،

¹- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن جبل ص 195.

²- سبق تخريجها، انظر الصفحة 42 .

³- سبق تخريجها، انظر الصفحة 42.

⁴-المعارضة في اللغة هي المقابلة على سبيل الممانعة، وفي الاصطلاح: إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الدليل الخصم، انظر تعريفات الجرجاني ص 184، المصطلح رقم 1733.

فَدَعَا بِالذَّوَاتِ فَمَحَا إِحْدَى اللَّامَيْنِ وَكَتَبَ: لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ¹، وَمَحَا فَأَمَّهَلِ
وَكَتَبَ بِمَهْلٍ²، وكتب: لَمْ يَتَسَنَّهَ³ أَلْحَقَ فِيهَا الْهَاءَ⁴.

ب- قول عثمان لزيد بن ثابت وقد سأله: (لَمْ يَتَسَنَّ؟ أَوْ لَمْ يَتَسَنَّهَ؟: اجْعَلُوا فِيهَا
الْهَاءَ)⁵، فهذان الخبران واضحان في الدلالة على الحرص على إثبات الرسم
الصحيح، وعبارة: (وَهُمْ يَعْضُونَ) تدل على التزام القوم الدقة والتثبت
والتمحيص⁶. والملاحظ أن إحدى الروايتين جعلت عثمان سائلا، بينما جعلته
الأخرى مسؤولا، ولا غرابة؛ لاحتمال أن يكون عثمان حين سأل عالما بالجواب،
وسؤاله إنما كان بقصد التأكد، وهذا دأب المتقنين للعمل.

ج- قول الزهري السابق⁷، وموضع الشاهد منه قوله: (فَرَفِعَ اخْتِلَافَهُمْ إِلَى
عُثْمَانَ)، وهو صريح في الدلالة على التثبت والتحري والمعارضة، ويؤكد المستوى
العلمي الرفيع لأداء اللجنة: أمانة ودقة⁸.

د- الرواية السابقة لمحمد بن سيرين عن كثير بن أفح، والشاهد منها قول الراوي:
(يَتَعَاهَدُهُمْ)⁹، وهو صريح في بيان المراد.

هـ- حديث أنس بن مالك السابق في إسهامه في الكتابة، وفيه: (فَرَبَّمَا اخْتَلَفُوا فِي
الآيَةِ فَيَذْكُرُونَ الرَّجُلَ قَدْ تَلَقَّاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَعَلَّهُ أَنْ

¹- سورة الروم/29.

²- سورة الطارق/16.

³- سورة البقرة/258.

⁴- أبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 102/2 رقم 560.

⁵- أبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 102/2 رقم 561.

⁶- رسم المصحف لغانم قدوري ص 126-127، وثيقة نقل النص القرآني ص 214.

⁷- سبق تخريجه، انظر الصفحة 52.

⁸- رسم المصحف لغانم قدوري ص 126، وثيقة نقل النص القرآني ص 216.

⁹- سبق تخريجها، انظر الصفحة 47.

يَكُونُ غَائِبًا أَوْ فِي بَعْضِ الْبَوَادِي، فَيَكْتُبُونَ مَا قَبَّلَهَا وَمَا بَعْدَهَا وَيَدْعُونَ مَوْضِعَهَا حَتَّى يَجِيءَ أَوْ يُرْسَلَ إِلَيْهِ¹، وهذه رواية تشير إلى حرص الكتبة على عدم كتابة آية يختلف في قراءتها إلا بعد التأكد من الصيغة التي أقرأها النبي عليه السلام للصحابة، وهذا من كمال الدقة والضبط لرسم الكلمات وهجائها على ما عرف عندهم من قواعد الإملاء والهجاء².

3- تحري العرضة الأخيرة قدر المستطاع، فلا يكتب إلا ما ثبت فيها ويؤخر ما سواه حتى يجعل آخر ما يلجأ إليه، وهذا أمر دلت عليه روايات منها مثلاً:

أقول ابن سيرين في الرواية السابقة: (فَظَنَنْتُ ظَنًّا، إِنَّمَا كَانُوا يُؤَخِّرُونَهَا لِيَنْظُرُوا أَحَدْتَهُمْ عَهْدًا بِالْعَرْضَةِ الْآخِرَةِ، فَيَكْتُبُونَهَا عَلَى قَوْلِهِ)³، والرواية لا تعجز عن ذكر المراد، ومعلوم أن العرضة الأخيرة كان عليها المدار في جمع القرآن كله سواء تعلق الأمر بجمع النبي صلى الله عليه وسلم، أو بجمع أبي بكر، فلا مناص من التزام عثمان بالأمر ذاته⁴.

وأما ما روي أنه: (لَمَّا كُتِبَتِ الْمَصَاحِفُ عُرِضَتْ عَلَى عُثْمَانَ فَوَجَدَ فِيهَا حُرُوفًا مِّنَ اللَّحْنِ فَقَالَ: لَا تُغَيِّرُوهَا فَإِنَّ الْعَرَبَ سَتُغَيِّرُهَا أَوْ قَالَ: سَتُغَيِّرُهَا بِالسِّنْتِهَا، لَوْ كَانَ الْكَاتِبُ مِنْ ثَقِيفٍ، وَالْمَمْلِيُّ مِنْ هُدَيْلٍ لَّمْ تُوجَدَ فِيهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ)⁵، فهذه

¹- سبق تخريجها، انظر الصفحة 48.

²- رسم المصحف لغانم قدوري ص 127.

³- سبق تخريجها، انظر الصفحة 47.

⁴- كتاب المصاحف ص 213-214.

⁵- رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 2/103 رقم 562، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اختلاف ألحان العرب في المصاحف 1/231 رقم 110، والداني في المقنع بسنده ص 121.

رواية معلولة السند وإن قطعت دلالتها بوقوع المراجعة¹.

السادسة: ما يتعلق بالأحرف السبعة: فلا يضم الرسم منها إلا ما يحتمله الرسم الذي سبق أن كتب في مصحف أبي بكر عما كتب بين يدي النبي عليه السلام وأقرأه أصحابه، بشرط وثاقة سند ما ضم من تلك الأحرف السبعة، مع ترجيح حرف قريش²؛ لضبط ما يختلف في رسمه³. وهذا لبّ المراد من الجمع العثماني في لمّ الناس على إمام واحد، برسم واحد، وتشهد لهذه الخطوة أدلة أبرزها:

1- حديث البخاري، وفيه: (وَقَالَ عُمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَرَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْقُرْآنِ فَأَكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ)⁴، والشاهد أن عثمان لم يأمر بكتابة الإمام بلغة قريش، بل طلب ترجيح لغتها عند الاختلاف، وهذا يدل بوضوح على أن مصحفه أبقى على أحرف غير حرف قريش، ولم يُزل منها إلا ما عارض لسان قريش رسماً.

2- كما يتضح المراد برواية الزهري التي فيها الاختلاف في لفظ "التابوت" يكتب بالتاء أم بالهاء، وترجيح كتابة التاء بلغة قريش⁵، وواضح من الرواية مقصود الخليفة إلى أن تكون المصاحف متماثلة الرسم، وحينئذ يتسنى إلزام الناس بقراءة واحدة⁶، وهذا ما وقع بعد ذلك فعلاً⁷.

¹ - في سندها عكرمة الطائي: مجهول لم يوقف له على ترجمة، وفوق ذلك فإن متنها شاذ يوحي بسوء تقدير عثمان للأمر، وسوء اختيار من يضمن خلو مصحفه من اللحن.

² - هذا الكلام مبني على ترجيح كون المراد من الأحرف السبعة سبع لغات.

³ - وثاقة نقل النص القرآني ص 194.

⁴ - سبق تخريجه، انظر الصفحة 41.

⁵ - سبق تخريجها كما في الصفحة 52، وانظر وثاقة نقل النص القرآني ص 194.

⁶ - ليس المراد هنا بالقراءة إحدى القراءات العشر؛ لعدم وجود هذا المسمى في ذلك العصر، وإنما المراد بالقراءة هنا الأداء الموحد لألفاظ القرآن.

⁷ - وثاقة نقل النص القرآني ص 193.

3- رواية علي بن أبي طالب السابقة، وفيها قول عثمان: (نَرَى أَنَّ يُجْمَعُ النَّاسُ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ)¹، والمراد: جمع الناس على رسم واحد، تجمع فيه سائر الأحرف المتشابهة، المطابقة للغة قريش، المعتمدة كأصل للترجيح².

السابعة: ما يتعلق بالقراءات: وهذه المسألة بحاجة إلى شيء من البيان؛ دفعا للالتباس الذي قد يقع نتيجة للخلط بين مفهومي القراءات والأحرف، ونتيجة لعدم التفريق بين مصحف أبي بكر، واعتماد مصحف أبي بكر؛ ذلك أن مادة المصاحف العثمانية وإن كانت مصحف أبي بكر إلا أن ذلك لا يسوغ تصور الجمع العثماني نسخا له، أو صورة طبقا للأصل منه، وإلا ما كان لهذا الجمع من فائدة، وكان تحصيلًا لحاصل.

والحقيقة أن مشاكل فعلية وقعت أثناء التنفيذ وجب بيانها؛ لتتضح جهود اللجنة، ووجه التحري الذي تمّ أثناء العمل، بل ووجه الجمع بين التزام النسخ من صحف أبي بكر وبين تسجيل بعض القراءات المخالفة لما في تلك المصاحف، فقد حصل ما توقعه الخليفة من الاختلاف بين زيد والقرشيين في الرسم وما له علاقة به، ويدل على ذلك قول عثمان: (فَاكْتُبُوهُ)، وإذا تأملت العموم³ الوارد في رواية البخاري: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْقُرْآنِ)، ثم تأملت تخصيصه⁴ بما ورد في لفظ آخر للرواية نفسها: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي عَرَبِيَّةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ)⁵ أدركت أن

¹ - سبق تخريجها، انظر الصفحة 45.

² - رسم المصحف لغانم قدوري ص 112، وثيقة نقل النص القرآني ص 193.

³ - العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة، أما العموم فهو شمول الحكم لكل فرد من أفراد الحقيقة، وقيل: القول المشتمل على مسميين فصاعدا، انظر إيضاح المحصول من برهان الأصول لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري ص 269، تقريب الوصول ص 75، إرشاد الفحول للشوكاني ص 222.

⁴ - هو اللفظ الدال على مسمى واحد، والتخصيص هو إخراج بعض ما يتناوله العموم قبل تقرير حكمه، انظر تقريب الوصول ص 76، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ص 278.

⁵ - هذا لفظ الرواية عند ابن أبي داود 200/1 رقم 70، وقد سبق تخريجها، انظر الصفحة 41.

الاختلاف الذي في الرسم أساسه عربية النص لا النص ذاته، من إثبات آية مثلا أو إسقاط لها، ورواية الزهري في (التابوت) خير مثال؛ لأنها تجسد ما يمكن أن يُختلف فيه، فلهجة الأنصار أنه بالهاء، ولهجة قريش أنه بالتاء¹. ويمكن تلخيص جوانب الاختلاف في:

1- المذاهب الأدائية وشبه الأدائية التي أبرزت تفاصيل احتاجت إلى الضبط، كالسكت²: في نحو (لَمْ يَتَسَنَّهْ) (لم يتسن) (البقرة/258)، وفي: (فِيهِدِيهِمْ إِبْتِدَاءَ) (اقتد) (الأنعام/91). والياءات : في نحو (لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) (يا عباد) (الزخرف/68). وحروف آخر³ كالدال في (مَسَّ يَزْتَدِدُ) (يرتد) (المائدة/56)، والهاء في (عَمِلَتْ أَيْدِينَا) (عملته) (يس/70)، والنون في نحو: (تَامُرُونِي) (تامروني) (الزمر/61)، والألف في (وَكَلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى) (وكل) (الحديد/10).

2- القراءات صحيحة السند متنوعة الرسم، مثل: (وَوَصَّى) - (وَأَوْصَى)، (يَقُولُ) - (وَيَقُولُ)، (سَارِعُوا) - (وَسَارِعُوا).

ولاشك أن تلك المذاهب الأدائية، وتلك القراءات كانت بحاجة إلى حسم إما قرارا بالأخذ بأحد الطرفين، أو مراعاتهما معا، أو التوزيع على المصاحف.

وبما أنه لم تصلنا آثار تثبت حدوث تشاور في هذه الأمور، أمكن حينئذ ترجيح

¹ وثيقة نقل النص القرآني ص 210 وما بعدها.

² هو قطع الصوت زما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 240/1، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي ص 13.

³ رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 693-702، وثيقة نقل النص القرآني ص 211.

الاتفاق وفق إجماع سكوتي¹ على أمور تتعلق بما سُمي فيما بعد بالقراءات منها:

أ- التزام مصحف أبي بكر قدر الممكن، وعدم مخالفته إلا في أضيق الحدود.

ب- قبول ما خالف الجمع البكري من قراءات إذا بلغ سندها حدا لا يمكن رده.

ج- توزيع رسم ما قبل من تلك القراءات على المصاحف العثمانية.

ويشهد لهذا الاختيار واقع المصاحف العثمانية، ودليل الواقع من أقوى الأدلة إن لم يكن أقواها، حيث ثبت اختلاف رسم تلك المصاحف في نحو تسع وثلاثين كلمة² من مجموع كلمات القرآن التي تجاوزت السبعين ألف كلمة، وهو عدد قليل يثبت اعتماد صحف أبي بكر مرجعا، ولولا ذلك لوقع التنازع في أولوية ما يثبت من قراءات الأئمة آنذاك من أمثال ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري، كما أن قلة عدد ما اختلف فيه تثبت عدم قبول إلا النزر اليسير من القراءات المنتشرة في ذلك الوقت مما تواتر سنده ولم يحوه مصحف أبي بكر ولم يكن بالإمكان تجاوزه³.

ثامنا: إزالة المصاحف: استكمالا للمراد من جمع الناس على إمام واحد، والقصد إلى دفع النزاع في كتاب الله بين المسلمين أمر عثمان رضي الله عنه بإزالة ما سوى المصحف العثماني من سائر المصاحف، وإنما عبرت بالإزالة دون سواها للاتفاق عليها مع الاختلاف في کیفیتها، وذلك على أوجه:

1- الخرق، وهو رواية الأكثر⁴ والخرق في اللغة: القطع والثقب، وقيل: قطع

¹- هو أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول و ينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراف و لا إنكار، انظر إرشاد الفحول ص 164.

²- وثيقة نقل النص القرآني ص 212.

³- وثيقة نقل النص القرآني ص 213.

⁴- فتح الباري 711/8، وقال: "هي أثبت".

الشيء على سبيل الفساد من غير تدبر ولا تفكر¹، وهو ضد الخلق، وهو فعل الشيء بتقدير الرفق².

2- المحو: ذكره في الفتح رواية عن البخاري³، وأورده ابن أبي داود⁴.

3- الحرق وبها اشتهر أمر ما سوى مصحف عثمان الذي جمع⁵.

4- الشق: وهي أقل الروايات شهرة⁶.

5- تسخين الماء والقائها فيه⁷.

وقراءة الروايات تظهر تضاربا بينها في تحديد ما فعل بتلك الصحف، وليس ذلك بل إن الجمع بينها متيسر من وجوه:

أ- أن كلا منها قد حصل بحسب ما رأى من كان بيده شيء من تلك الصحف، فبعضهم شق، والبعض أحرق، والبعض خرق، ومحا البعض⁸.

¹- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج 240/3 في تفسير قوله تعالى: (إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ) (الإسراء/37)، وتحفة الأريب لأبي حيان ص 117، مادة "خرق".

²- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني 193/1-194.

³- فتح الباري 711/8.

⁴- في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف 204/1 رقم 75.

⁵- كما في رواية البخاري السابقة، أما رواية أبي عبيد في فضائل القرآن وابن أبي داود في كتاب المصاحف فذكرت الحرق والخرق دون ترجيح، انظر تخريج الرواية في الصفحة 88.

⁶- رواية الشق بلفظ: (أَدْرَكْتُ النَّاسَ حِينَ شَقَّقَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ: لَمْ يَعْجَبْ ذَلِكَ أَحَدٌ)، ويأتي تخريجها لاحقا.

⁷- الإبانة لمكي بن أبي طالب ص 65، ولعل مرجعه في ذلك ما رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 180/1-181، رقم 47، من حديث حذيفة بن اليمان قال: (أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَدْ أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَقَدْ أَمَرْتَهُ بِغُرْقِ هَذِهِ الْمَصَاحِفِ)، والأثر ضعيف؛ لأن مداره على حبيب ابن أبي ثابت: مدلس من المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، ولم أجد له متابعا.

⁸- فتح الباري 711/8، وثيقة نقل النص القرآني ص 228.

ب- أنه فعل كل ذلك، فتشق ثم تحرق، أو تغسل ثم تحرق مبالغة في إذهابها¹. هذا وقد استفيد من فعل عثمان جواز حرق ما فيه اسم الله تنزيها من وطء الأقدام، قال ابن العربي: "وأما ما روي أنه حرقها أو خرقتها بالحاء المهملة أو الخاء المعجمة، وكلاهما جائز إذا كان في بقائها فساد، أو كان فيها ما ليس من القرآن، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه وقد سلم في ذلك الصحابة كلهم"². وواضح قصد الخليفة من هذا الفعل، وهو تحقيق الغاية في لم شمل الأمة على مصحف إمام. مع أن الحرق أو الخرق أو الشق أو المحو استثنيت منه صحف أبي بكر كما دلت عليه الرواية؛ أداء للأمانة، ووفاء بالعهد المقطوع لأم المؤمنين في رد ما كان عندها³، يقول ابن كثير وهو يشرح مصطلح الربعة: "الربعة هي الكتب المجتمعة، وكانت عند حفصة رضي الله عنها، فلما جمعها عثمان رضي الله عنه في المصحف ردها إليها، ولم يحرقها في جملة ما حرقه مما سواها"⁴. والحاصل أن الأمة قد سارعت إلى إزالة ما كان عندها؛ ثقة منها بالمصحف الذي تمتد أصوله إلى ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وامتثالا للإجماع الحاصل من الصحابة وتابعيهم في المدينة وسائر الأمصار، وائتمارا بأمر الخليفة الواجب طاعته⁵.

هذا حديث ما كان بين أيدي الناس أجزاء من القرآن وبعضاً من سوره، وأما خبر المصاحف الكاملة السابقة على المصاحف العثمانية كمصاحف أبي موسى الأشعري وابن مسعود فقد طالها أمران: أمر بالتعديل وأمر بالجمع.

¹- فتح الباري لابن حجر 711/8.

²- العواصم من القواصم ص83، وانظر فتح الباري 711/8.

³- إمتاع الأسماع للمقريزي 248/4.

⁴- فضائل القرآن لابن كثير ص83.

⁵- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص124-125.

-أما التعديل فتشهد له روايات منها ما رُوي من اجتماع أبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن مسعود في دار أبي موسى، وعندهم مصحف أرسل به عثمان، وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه¹؛ لتكون مثل المصحف الذي أرسل به عثمان².

- و أما الجمع فكان بغرض التخلص منها بالحرق، ويشهد لهذا: (أَنَّ نَاسًا مِّنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَدِمُوا يُرِيدُونَ مُصْحَفَ أَبِي، فَقَالَ لَهُمْ ابْنُهُ: قَدْ قَبِضَهُ عُثْمَانُ، قَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ أَخْرَجَهُ لَنَا، قَالَ: قَدْ قَبِضَهُ عُثْمَانُ)³.

التاسعة : البعث بقارئ مع كل مصحف مرسل إلى مصر من الأمصار: يضبط لأهله الأداء؛ وذلك أن المصاحف وقتئذ ما كانت منقوطة الحروف، مضبوطة بالشكل⁴، وقد حفظت لنا المصادر بعضا من أسماء من كلف بهذه المهام، فتحكي الروايات تكليف عبد الله بن السائب⁵ بالمصحف المكي، وتوجيه المغيرة ابن أبي شهاب⁶ إلى الشام، أما أهل الكوفة فعين لهم الخليفة أبا عبد الرحمن

¹- انفرد به ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب ما كتب عثمان رضي الله عنه من المصاحف من رواية عبد الأعلى بن الحكم الكلبي 240/1 رقم 117.

²- وثيقة نقل النص القرآني ص 229.

³- أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 100/2 رقم 557، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان رضي الله عنه المصاحف 212/1 رقم 86.

⁴- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 194.

⁵- ابن مالك، التنقيح الكوفي، أبو السائب، أو أبو محمد، أو أبو زيد، محدث الكوفة، حدث عن أبيه والحسن وسعيد بن جبيرة وعكرمة وخلق، حدث عنه الثوري والحمادان وابن جريج وأبو عوانة شعبة وخلق، قال أحمد: "عطاء ثقة ثقة"، تغير حفظه في آخر عمره، مات سنة 136هـ، انظر طبقات ابن سعد 457/8 رقم 3337، سير أعلام النبلاء 6/110 رقم 30، شذرات الذهب 2/160.

⁶- عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو بين مخزوم، أبو هاشم المخزومي الشامي، أخذ القراءة عرضا عن عثمان، وعنه ابن عامر الشامي، مقرئ دمشق في خلافة معاوية، مات سنة 91هـ وله تسعون سنة، انظر طبقات القراء للذهبي 1/26 رقم 11، غاية النهاية 2/266 رقم 3635.

السلمي¹، وأهل البصرة أرسل إليهم مع مصحفهم عامر بن عبد قيس²، بينما أبقى على رئيس اللجنة زيد بن ثابت لإقراء أهل المدينة³ والحكمة من هذا تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول منها تواترا⁴.

وبتوفيق الله الذي قطع العهد على نفسه بحفظ القرآن، ثم بهذا المنهج الراشد أمكن للجمع الثالث والأخير للقرآن أن يرى النور؛ ليشهد على ميلاد فجر مشروع لو لم يبسر الله سبله لطفق الناس يقرؤون شعرا، فتم العمل وقدم للخليفة الذي أرسله إلى الأمصار، ففض النزاع وأعيد قطار وحدة الأمة إلى سكوته، وخرج المشروع ذا خصائص يمكن أن تجمل في الآتي:

الأول: يُعد الجمع العثماني للقرآن ثالث جمع وآخره⁵.

¹- عبد الله بن حبيب بن ربيعة، مقرئ الكوفة، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، حدث عن عمر وعثمان، وأخذ القراءة عن عثمان وعن علي وزيد وأبي وابن مسعود، وعنه عاصم بن أبي النجود وعطاء بن السائب ويحيى بن وثاب وخلق، مات في زمن الحجاج، سنة 73هـ، أو 74هـ وقيل: 80هـ، انظر حلية الأولياء 4/191 رقم 268، سير أعلام النبلاء 4/267 رقم 97، غاية النهاية 1/370 رقم 1755.

²- أبو عبد الله، أو أبو عمرو التميمي العنبري البصري، من بني عامر بن عصر، أخو عمرو بن عبد قيس، من عباد التابعين، روى عن عمر وسلمان، وعنه الحسن ومحمد بن سيرين، مات في زمن معاوية، انظر حلية الأولياء 2/87 رقم 163، طبقات ابن سعد 8/126 رقم 2642، السير 4/15 رقم 4.

³- محمد حسن جبل ص 194، في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق للسيد رزق الطويل ص 271.

⁴- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/70، في علوم القراءات للسيد رزق الطويل ص 271.

⁵- المستدرك للحاكم 2/603، البرهان للزركشي 1/238، إمتاع الأسماع 4/239، الإتيقان 1/129، وقد عجت لكلام الحاكم في مستدركه، فهو وإن أقر بأن جمع عثمان الثالث بعد الجمعين النبوي والبكري، إلا أن له في ما حصل فيها قول لم أره مع غيره حيث يقول: "وفيه البيان الواضح أن جمع القرآن لم يكن مرة واحدة، فقد جمع بعضه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جمع بعضه بحضرة أبي بكر الصديق، والجمع الثالث هو في ترتيب السور، كان في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهم أجمعين"، فقصر الجمعين النبوي والبكري على بعض القرآن، وقصر الغاية من الجمع العثماني على ترتيب السور، وهذا أمر لم يقل به أحد.

الثاني: اصطباغ الجمع العثماني بصفة الإجماع الحاصل عليه من حيث فكرته ووجهة الغاية من حصوله¹. أما آليات التنفيذ فقد وقع على اختيار رئاسة اللجنة اعتراض عبد الله ابن مسعود كما سيأتي بيانه في فرع خاص، وأما الإجماع المنقول فلم تسجل كتب التاريخ عليه أي واقعة اعتراض من حيث المبدأ، يقول ابن كثير: "وهذا أيضا من أكبر مناقب أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، فإن الشيخين سبقاه إلى حفظ القرآن أن يذهب منه شيء، وهو جمع الناس على قراءة واحدة؛ لئلا يختلفوا في القرآن، ووافقه على ذلك جميع الصحابة، وإنما روي عن عبد الله بن مسعود شيء من التعضب بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف، وأمر أصحابه بغل مصاحفهم لما أمر عثمان بحرق ما عدا المصحف الإمام، ثم رجع ابن مسعود إلى الوفاق²، ويقول ابن الجزري حاكيا الإجماع المذكور: "وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها"³.

الثالث: أطلق على العمل تسمية المصحف عند قوم⁴، وتسمية الإمام عند آخرين، وصارت تسمية الإمام علما على مصحف عثمان بمرور السنين، فإذا أطلق هذا اللفظ في معرض الحديث عن المصاحف ولم يقيد انصرف الإطلاق تلقاء إلى مصحف عثمان⁵. أما الروايات التي سمته مصحفا فأصحها وأشهرها رواية

¹ - نقله جماعة، وهو عند الداني في المقنع ص19، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن 70/1، وابن كثير في فضائل القرآن ص77، وابن حجر في الفتح 709/8، والمقرئ في إمتاع الأسماع 248/4.

² - فضائل القرآن لابن كثير ص67-68.

³ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 7/1.

⁴ - كفعل ابن أبي داود في كتاب المصاحف 195/1، وابن حجر في فتح الباري 723/8.

⁵ - انظر مثلا فعل ابن أبي داود في كتاب المصاحف حيث جعل بابا أسماه: الإمام الذي كتب منه عثمان رضي الله عنه المصاحف وهو مصحفه 245/1، والتسمية ذاتها اختارها أبو عبيد في فضائل القرآن 162/2، والداني في المقنع ص106، وابن كثير في فضائل القرآن ص68، وابن الجزري في النشر 7/1، وانظر مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد3، جمادى الآخرة 1412هـ = - = جانفي

البخاري، وفيها: (أرسلني إيلنا بالصحف نسنخها في المصاحف ثم تردّها إليك)¹، وسوف أقتصر عليها في الاستدلال على وقوع تسمية جمع عثمان مصحفاً؛ ربحا للجهد ودفعا لتكرار الروايات السابقة. وأما تسمية الإمام فقد وردت في رواية سابقة، وفيها: (فأكتبوا للناس إماماً)². والتسمية الثانية أقرب في بيان المقصود من العمل؛ ذلك أن الاسم يدل المسمى، وكل إناء بما فيه ينضح، ولما كان المراد من الجمع أصلاً لم الشمل وجمع الأمة على مصحف واحد ناسب ذلك أن يسمى إماماً؛ لأن الإمام ما جعل إلا ليؤتم به.

الرابع: أن الإمام الذي كتبه عثمان نسخ في مصاحف اختلفت الأقوال في تحديد عددها، وتحديد الجهات التي وزعت عليها، وكذا مقارها³.

1- أما العدد فقد تباينت أقوال أهل العلم في تحديده؛ تبعاً لاختلاف الروايات، بل وتضاربها ظاهر، فنسب الداني إلى أكثر العلماء أن عثمان لما كتب المصحف جعله أربع نسخ، ثم قال: "وهو الأصح وعليه الأئمة"⁴، وذكر الداني قولاً ثانياً وهو كتابته سبع نسخ⁵، وقال ابن حجر

1992م، الصفحة 9 وما بعدها، من مقال للدكتورة سحر السيد عبد العزيز سالم بعنوان: أضواء على مصحف عثمان رضي الله عنه ورحلته شرقاً وغرباً.

¹ سبق تخريجها كما في الصفحة 87.

² سبق تخريجها كما في الصفحة 89.

³ - غانم قدوري ص 123، صبحي الصالح ص 84، وثيقة نقل النص القرآني ص 221، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، عدد 3، جمادى الآخرة 1412هـ - جانفي 1992م، ص 9 وما بعدها.

⁴ - المقنع ص 19، و انظر الجامع لأحكام القرآن 71/1، البرهان 240/1، المرشد الوجيز ص 74.

⁵ - المقنع ص 19، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 71/1، البرهان 240/1، و هو اختيار أبي حاتم السجستاني، و ابن كثير، و مكّي بن أبي طالب، و قال: " و رواه أكثر " انظر الإبانة ص 65، فضائل القرآن ص 77، المرشد الوجيز ص 73، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 3، ص 9 و ما بعدها .

والسيوطي: "المشهور أنها خمسة"¹، وقال آخرون: هي ستة؛ تبعا لقراءات قراء الأمصار²، وأوصل ابن الجزري العدد إلى ثمانية³، غير أنه ترجح لديّ أن العدد وصل إلى تسعة⁴ ومستندي في هذا أمور:

أ- أن الروايات الصحيحة أشارت إلى الإرسال بمصحف إلى كل أفق كما في رواية البخاري وغيره، و"كل" من أقوى صيغ العموم⁵.

ب- أن تحديد العدد بأقل من تسعة ينافي الغاية من الجمع برمّته، وهي توحيد المصاحف ودرء الفتنة عن سائر الأقطار⁶.

ج- أن قراءة القرآن، وتعليمه، والعمل به لا يصح فيها تخصيص مصر دون غيره، فالكل إلى كتابة الله محتاج.

د- أن عدد الأمصار التي كانت تحت راية الإسلام آنذاك يوافق العدد المرجح وهي: المدينة، ومكة، والبصرة، والكوفة، والشام، واليمن، والبحرين، ومصر⁷، والمصحف التاسع هو الذي احتفظ به الخليفة لنفسه⁸.

¹فتح الباري 711/8، والإتقان ص134، وهو اختيار القسطلاني في لطائف الإشارات 63/1، والمقريزي في إمتاع الأسماع 239/4، وهذا القول ذكره مكي بن أبي طالب في الإبانة ص65، لكن دون ترجيح، وانظر مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد3، الصفحة 9 وما بعدها.

²- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدميّاطي البناء ص197، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد3، ص9 وما بعدها، وانظر تحقيق الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ عل كتاب المصاحف 239/1.

³- النشر 7/1، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد3، الصفحة 9 وما بعدها.

⁴-مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد3، ص9 وما بعدها.

⁵- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص123.

⁶-رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص123.

⁷- زادها القرطبي فقال: " فوجه للعراق والشام ومصر بأمهات"، انظر الجامع لأحكام القرآن 71/1.

⁸- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 7/1.

هـ- أن تكليف اثني عشر فردا بمهمة كمهمة جمع القرآن على لغة واحدة لا يستقيم إلا بالقول بأن عددا منهم لم يكلف إلا بمجرد نسخ العمل بعد تمامه ليس إلا، وأما أربعة مصاحف أو خمسة فلا تحتاج إلى كل هذا العدد. وإنما قلت: وصل؛ للذي بدا لي وشهدت له روايات من أن العمل بدأ بأربعة استعجالا، ثم تتابعت النسخ، وعلى هذا يحمل اختلاف الأقوال في تحديد العدد، بمعنى أن المصاحف كتبت وأرسلت على دفع تباعا، وكان العمل فيها بحسب شدة الاختلاف، فتقدم الكوفة مثلا على البصرة، والبصرة على الشام، وهكذا¹، وعلى هذا يحمل كلام القرطبي: "فوجه للعراق والشام والبصرة بأمتهات"².

2- وأما الجهات الموزع عليها فالقائلون بأن عدد المصاحف أربعة جعلوها: الكوفة، والبصرة، والشام، والمدينة³، والقائلون أنها خمسة زادوا مكة⁴، وأما من جعلها سبعة فزاد: مكة، واليمن، والبحرين⁵. وقد رجحت أنفا أن الآفاق التي تلقت مصحفا عثمانيا هي السبعة المذكورة ومصر، دون احتساب ما احتفظ الخليفة به للدولة عنده.

3- وأما مقار تلك المصاحف فلم يصل إلينا من الروايات الصحيحة شيء⁶، لكن الذي يمكن فهمه: أن تلك المصاحف لم توضع أول الأمر في المساجد؛ خشية

¹- وثيقة نقل النص القرآني ص 222-223.

²- الجامع لأحكام القرآن 71/1.

³- المقنع للداني ص 19، البرهان للزركشي 240/1، المرشد الوجيز لأبي شامة ص 74.

⁴- إمتاع الأسماع 239/4.

⁵- فضائل القرآن لابن كثير ص 77، البرهان 240/1، الإتيان ص 134، المرشد الوجيز ص 73، وقد وردت في ذلك رواية عن أبي حاتم السجستاني عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب ما كتب عثمان رضي الله عنه من المصاحف 239/1 رقم 116.

⁶- لم أقف من ذلك إلا على أثر ضعيف يتحدث عن بقاء أحد المصاحف العثمانية عند رجل من مراد، و الأثر عن حمزة الزيات قال: (كُتِبَ عُمَانُ أَرْبَعَةَ مَصَاحِفَ، فَبَعَثَ بِمُصْحَفٍ مِنْهَا إِلَى الْكُوفَةِ، فَوُضِعَ عِنْدَ رَجُلٍ مِّنْ مُّرَادٍ، فَبَقِيَ حَتَّى كُتِبَتْ مُصْحَفِي عَلَيْهِ)، وهو عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب = ما

ضياعها أو تلفها أو حتى التعرض لها؛ إذ لم يكن للمساجد آنذاك حراس ولا خزائن¹، والأولى أن تكون مهمة الحفاظ عليها قد أوكلت إلى ولاية الأمصار المرسلت إليها يُعلم منها الناس، ويسمح بالنسخ منها، ثم يحتفظ بها بعد ذلك عند الوالي على كل مصر من قبل الخليفة².

الخامس: الخاصة التطبيقية العملية للجمع العثماني، فقد انفرد هذا العمل بما ليس في الجمعين اللذين سبقاه ويظهر ذلك في ثلاث منافع رئيسية:

1- النفع الأول الحاصل من إمكانية ضبط القراءة عليها، وهو أحد أهداف كتابة المصاحف العثمانية، بحيث يلتزم أهل كل مصر بالقراءة بما يوافق الرسم العثماني المرسل إليهم ولو تقديرا، كقراءة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاحة/3) بألف بعد الميم، وبغير ألف، فهي بالألف موافقة للرسم تقديرا، ويكون الفيصل في قراءتها الرواية أو التلقي³.

2- النفع الثاني، وهو مكمل للأول، وهو إتاحة تعديل المصاحف المخالفة؛ لتماتل المصاحف العثمانية، وقد كلف بهذا حذيفة كما سبقت بذلك الرواية⁴.

3- النفع الثالث، ويتجلى في إتاحة الكتابة عليها لمن أراد أن يكتب مصحفا لنفسه، نقلا عنها، أو نقلا مما نقل عنها، تطوعا أو بأجر⁵.

كتب عثمان رضي الله عنه من المصاحف 238/1 رقم 115، وفي سنده علي بن محمد النقي، ولم أف له على ترجمة، وحمزة الزيات: صدوق ربما وهم، ولم أجد للأثر متابعا، فالإسناد ضعيف.

¹- وثيقة نقل النص القرآني ص 224.

²- مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 3، الصفحة 9 وما بعدها.

³- وثيقة نقل النص القرآني ص 224-225.

⁴- وثيقة نقل النص القرآني ص 225، والرواية سبق تخريجها في الصفحة 111.

⁵- وثيقة نقل النص القرآني ص 225.

السادس: مسألة ترتيب الآيات في السور وترتيب السور في الجمع العثماني، أما الأول فقد سبق بيان توقيفيتها، بل وحرمة مخالفتها، وأدلة ذلك من السنة والإجماع مضى الحديث عنها، وأما ترتيب السور ذاتها في مصحف عثمان فقد وصلت فيه الأقوال عموماً إلى أقوال:

1- أنه توفيقى، فوّض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الأمر إلى أمته، وأنه حصل في جمع عثمان باجتهاد منه¹، يقول الباقلاني: "وأنه قد يمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد رتب سورته على ما انطوى عليه مصحف عثمان، كما رتب آياته وسوره، ويمكن أن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده، ولم يتول ذلك بنفسه صلى الله عليه وسلم، وأن هذا القول الثاني أقرب وأشبه أن يكون حقا على ما سنبينه فيها بعد إن شاء الله"²، وقال ابن كثير: "وأما ترتيب السور فمن أمير المؤمنين رضي الله عنه؛ ولهذا ليس لأحد أن يقرأ القرآن إلا مرتبا آياته، فإن نكسه خطأ خطأ كبيرا، وأما ترتيب السور فمستحب، اقتداءً بعثمان رضي الله عنه"³. وعمدة أدلة هذا المذهب اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور، فبعضهم رتبها على النزول كمصحف علي بن أبي طالب المرتب على هذا النحو: اقرأ، فالمدثر، فالقلم، فالمزمل، فاللهب، فالتكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدني، ومصحف ابن مسعود ترتيبه: الفاتحة، فالبقرة، فالنساء، فال عمران، على اختلاف شديد، أما مصحف أبي بن كعب فترتيبه: الفاتحة، فال عمران، فالأنعام، فالأعراف، فالمائدة⁴.

¹- وإلى هذا جنح مالك والباقلاني في أحد قوليه وابن كثير، انظر الانتصار للقرآن للباقلاني 60/1، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 76/1، فضائل القرآن لابن كثير ص 73، الإتيان ص 137.

²- الانتصار للقرآن لأبي بكر بن الطيب الباقلاني 60/1.

³- فضائل القرآن لابن كثير ص 73.

⁴- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 76/1، البرهان 259/1-260، الإتيان ص 137.

2- أن ترتيب السور مسألة توقيفية تكفل النبي صلى الله عليه وسلم بها بوحي من الله بواسطة أمين الوحي جبريل، لا مدخل فيها للاجتهاد¹. واحتج أصحاب هذا المذهب لقولهم بأمر:

أ- أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كل عام مرة، وفي العام الذي توفي فيه مرتان، ولا شك أن ذلك العرض كان يتم على نسق معين عرفه بعض الصحابة، خاصة الحفاظ منهم، كعثمان وأبي و زيد وأبي الدرداء؛ فلم يجدوا مشقة في ترتيب سوره حين جمعه لشهرة ذلك بينهم².

ب- أن ترتيب سور مصاحف يقص الصحابة قبل جمع عثمان لا يختلف عن الترتيب المشهور في مصحفه إلا نادرا.

ج- أن احتجاج أصحاب المذهب الأول بترتيب مصاحف بعض الصحابة معترض عليه بإمكانية عدم وقوف هؤلاء على ما رتب في العرصة الأخيرة³.

د- أن احتمال معرفة الصحابة للترتيب النبوي للسور هو الأرجح خاصة إذا علم أن الأحاديث متواترة على قراءة للنبي صلى الله عليه وسلم للسور وفق الترتيب المعروف عليه مصحف عثمان⁴.

هـ- أن اتساق السور في القرآن كاتساق الآيات والحروف، فمن آخر سورة مقدمة أو قدم أخرى مؤخرة أفسد نظام القرآن⁵.

¹- وإلى هذا جنح الكرمانى، وأبو بكر الأنبارى، والطيبى، والباقلانى فى القول الآخر، وهو ظاهر اختيار القرطبي، انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 77/1، البرهان 259/1، الإتيان ص 137-138.

²- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 121.

³- المصدر ذاته ص 123.

⁴- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 78/1، البرهان للزركشي 257/1، غانم قدوري الحمد ص 122.

⁵- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 77/1، البرهان للزركشي 260/1.

3- أن ترتيب السور توقيفي عدا الأنفال وبراءة فإن ترتيبها اجتهاد عثمان¹، واحتج القوم بخبر ابن عباس في اقتران سورة الأنفال بسورة براءة²، يقول السيوطي: "والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال"³.

4- أن كثيرا من السور كان قد علم ترتيبها في حياته صلى الله عليه وسلم، كالسبع الطوال والحواميم والمفصل، وأن ما سوى ذلك يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده، وهذا مذهب قديم أخذ بقوامه بعض المعاصرين⁴، وهو ظاهر اختيار ابن حجر حيث قال: "نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفا وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة"⁵، ولم يورد أصحاب هذا الرأي ما تقوم به الحجة إلا شيئا من الآثار في تسميته صلى الله عليه وسلم لبعض السور، كأمره بقراءة الزهراوين وصلاته بالسبع الطوال، وجمعه المفصل في ركعة، ورقية نفسه ببعض السور مع الترتيب أثناء إيرادها لذلك⁶، ورد بأن الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه أصحاب هذا المذهب، ويبقى قليل من السور التي يمكن أن يجري فيه الخلاف⁷، بمعنى أن القول بهذا المذهب لا يكاد يبقي سورة يفوض فيها الاجتهاد إلى الصحابة.

5- أن الخلاف لفظي ليس إلا، واختاره الزركشي⁸.

¹- وإلى هذا جنح البيهقي والسيوطي، انظر الإتيان للسيوطي ص 138.

²- سبق تخريج الرواية، انظر الصفحة 10.

³- الإتيان للسيوطي ص 139.

⁴- البرهان للزركشي 257/1، وثيقة نقل النص القرآني ص 234.

⁵- فتح الباري 734/8.

⁶- الإتيان للسيوطي ص 139.

⁷- البرهان للزركشي 258/1.

⁸- البرهان للزركشي 257/1.

وعرض الأقوال ظهرت لي منه وجهة رأي من قال: إن ترتيب سور القرآن توقيفي لا دخل للاجتهاد فيه؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

1- قوة أدلة الفريق.

2- أن القول بأن المسألة اجتهادية مناقض لقوله تعالى: (مَا بَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (الأنعام/39)، والعموم فيه قوي لم تستثن مما يتعلق بالقرآن شيئاً.

3- ما يستشف من تكفله صلى الله عليه وسلم بأمر ترتيب السور من خلال حديث أوس الثقفي¹، قال: (سَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَيْفَ يُحَرِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: ثَلَاثٌ، وَخَمْسٌ، وَسَبْعٌ، وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَحِزْبُ الْمَفْصَلِ وَحْدَهُ)²، يقول ابن حجر بعد إيراد الحديث: "فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، و يحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة، بخلاف ما عدها فيحتمل أن يكون فيه تقديم وتأخير"³.

4- التناسق والتكامل بين السور ذاتها، ويتجلى في الحروف، وتوافق السور مع ما بعدها، ووزن اللفظ، ومثابهاة جملة السورة لجملة الأخرى، يقول الزركشي: "لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تُطلع على أنه توقيفي صادر عن

¹- ابن أوس بن ربيعة بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قيسي، وهو ثقيف بن منبه بن بكر بن هوازن، قال ابن معين: هو نفسه أوس بن أبي أوس، وهو خطأ كما قال ابن عبد البر وابن حجر، بل هما اثنان، والثاني اسم أبيه حذيفة، روى له أصحاب السنن أحاديث من رواية الشاميين في الصوم والغسل، وعنه ابنه عمرو وأبو الأشعث الصنعاني، انظر معجم الصحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي 72/1 رقم 14، معجم الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع 26/1 رقم 21، الاستيعاب 119/1 رقم 112، الإصابة 284/1 رقم 315.

²- المسند رقم 16266 ص 1147، وأبو داود: كتاب الصلاة باب في كم يقرأ القرآن رقم 1393 ص 220.

³- فتح الباري 735/8، وانظر الإتيان للسيوطي ص 139.

حكيم: أحدها بحسب الحروف كما في الحواميم، وثانيها لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة، وثالثها للوزن في اللفظ كآخر تبت وأول الإخلاص، ورابعها لمشابهاة جملة السورة لجملة الأخرى مثل والضحي وألم نشرح¹.

5- أن سورا كالحواميم رتبت تباعا وكذا الطواسين، ولم ترتب تباعا المسبحات بل فصل بين سورها، وقد فصل بين طسم الشعراء وطسم القصص بطس النمل مع كونها أقصر منهما، ولو كان الترتيب اجتهاديا لذكرت المسبحات تباعا وأخرت النمل عن القصص².

السابع: المصحف العثماني والأحرف السبعة، فقد شكلت هذه المسألة جدلا واسعا بين العلماء، وكانت مثار خلاف مشهور بينهم، وأقدم لطرقها بأمرين:

1- أن محاولة مناقشة توثيق حديث الأحرف السبعة لبيان صحته فضول كلام؛ لأن الروايات فيه متواترة، وصيغها متقاربة؛ ذلك أن القرآن فعلا نزل على سبعة أحرف، وقد ورد الأثر بذلك من ست وأربعين سندا³ وقد عدّ السيوطي رواية الحديث من الصحابة فبلغوا واحدا وعشرين⁴، وأوصل بعضهم العدد إلى أربع وعشرين اسما⁵، ولا يكاد كتاب جمع الحديث النبوي لم يذكره¹، وقد نص العلماء

¹- البرهان للزركشي 260/1، وانظر الإتيقان ص 138.

²- الإتيقان للسيوطي ص 139.

³- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 130.

⁴- الإتيقان ص 104، نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان ص 20، وأسماءهم: عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان وزيد بن أرقم وسمرة بن جندب وسليمان بن صرد وابن عباس وابن مسعود وعمر بن أبي سلمى وعمرو بن العاص ومعاذ بن جبل وهشام بن حكيم وأبو بكر وأبو جهم وأبو سعيد الخدري وأبو طلحة الأنصاري وأبو هريرة وأبو أيوب.

⁵- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 130.

على تواتره²، ونقل البعض الإجماع على صحته³، يقول الداني بعد سرده ما بلغه من طرق حديث الأحرف السبعة: "فيما ذكرناه من طرق هذا الخبر المجتمع على صحته كفاية ومقنع"⁴.

2- في معنى الحرف، وقد استغنيت عن ذكر الخلاف الوارد فيه لطول التفاصيل وكثرة الأقوال التي وصلت إلى خمسة وثلاثين قولاً⁵، وقد أسلفت القول بأن الراجح منها قول من قال: إن الحرف بمعنى اللغة، وإن الأحرف السبعة هي سبع لغات

¹-انظر مثلاً كتاب القرآن من موطأ مالك باب ما جاء في القرآن 201/1، وكتاب فضائل القرآن من صحيح البخاري باب أنزل القرآن على سبعة أحرف 173/3 رقم 4802، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها من صحيح مسلم باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه 1/365 رقم 818 .

²- فضائل القرآن لأبي عبيد 168/1، رسم المصحف لغانم قدوري ص 130، نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان ص 21، وقد استثنى أبو عبيد من التواتر حديث سمرة بن جنب فقال: "قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا حديثاً واحداً يروي عن سمرة بن جنب"، ولفظ الحديث: (نَزَلَ عَلَيَّ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ)، وهو عنده في باب 168/2 رقم 733، وأخرجه الحاكم في كتاب التفسير باب أنزل القرآن على ثلاثة أحرف 596/2 رقم 2939، وهذا الحديث إن صح فقد وفق العلماء بينه وبين حديث السبعة بقولهم: "فيجوز أن يكون معناه: أن بعضه أنزل على ثلاثة أحرف كجَدْوَةٍ والرَّهْبِ والصَّدْفَيْنِ، يقرأ كل واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءات المشهورة، أو أراد: أنزل ابتداءً على ثلاثة، ثم زيد إلى سبعة، والله أعلم"، انظر المرشد الوجيز ص 88، ونزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان ص 28.

³- الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني ص 24-25.

⁴-المصدر ذاته ص 24-25.

⁵- الجامع لأحكام القرآن 59/1، الإتيان ص 105، قال المقرئ في إمتاع الأسماع 257/4: "وقد اختلف الناس في معنى ذلك اختلافاً كثيراً".

من لغات العرب تختلف لفظا وتتفق معنى¹، وأن سبب اختيارها كونها أفصح اللغات: لغات قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن².

هذا وقد اختلف العلماء في مسألة اشتغال مصحف عثمان على الأحرف السبعة، أو على بعضها، أو على أحدها³، على ثلاثة أقوال:

* فذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى اشتغال المصاحف العثمانية على جميع الأحرف السبعة، واستدل هؤلاء بعدم جواز إهمال الأمة لشيء من الأحرف⁴، يقول الباقلاني: "وأن عثمان و الجماعة قد أثبتت جميع تلك الأحرف في المصحف"⁵، وقال السخاوي: "فأراد عثمان رضي الله عنه أن يجمع القرآن كله بوجوه السبعة التي أنزل عليها"⁶.

* وذهب جماعة إلى اشتغالها ما يحتمله رسمها من أحرف فقط مما وافق العرضة الأخيرة التي عرضها جبريل على النبي عليهما السلام متضمنة لها لم تترك منها حرفا⁷، يقول ابن الجزري: "وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط، وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: **أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ**،

¹- وهو مذهب سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب والطبري والطحاوي، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد2/168، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي1/59، والأحرف السبعة للقرآن للداني ص27، و نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان ص23.

²- أبو شامة ص99-100، الأحرف القرآنية السبعة لعبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ص49 و77.

³- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص145 و ما بعدها.

⁴- الانتصار للقرآن للباقلاني 1/60، جمال القراء للسخاوي 2/237-238، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص145-146، وثيقة نقل النص القرآني ص235.

⁵- الانتصار للقرآن للباقلاني 1/60.

⁶- جمال القراء للسخاوي 2/238.

⁷- النشر في القراءات العشر 1/7-8، رسم المصحف لغانم قدوري ص146، صبحي الصالح ص102.

فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به غير واحد¹.

* وذهب آخرون إلى اشتغالها على حرف واحد².

وقد وددت قبل الترجيح أن أذكر بأمر هي:

1- أن الغاية من إنزال القرآن على سبعة أحرف إنما هي التيسير على من لم يتعود على حفظ الكلام بنصه تماما، فطلب منه أن يقرأ على ما تيسر له³.

2- أن هذا التيسير إنما هو رخصة مؤقتة روعي فيها حال المسلمين خاصة في بدء مسيرة الدين الجديد⁴.

3- ورود هذه الرخصة صاحبه الاطمئنان إلى أن النص الأصلي المنزل من السماء يُدون فور نزوله، و يحفظه المسلمون تلقيا من فم النبي صلى الله عليه وسلم فلا خشية عليه من الضياع⁵.

4 - أن التيسير المذكور له صورتان:

إحداها: أن المسلم إذا غابت عليه كلمة من أية نسيانا أو التباسا أو لعدم التعود عليها في لهجته قرأها بما هو بمعناها يشهد له (هلم) و (تعال)⁶، وذلك مثل قراءة أبي بن كعب لقوله تعالى: (كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْآ فِيهِ) (البقرة/19) قرأها: (كُلَّمَا

¹- النشر في القراءات العشر 7/1-8.

²- جامع البيان للطبري 45/1، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص146.

³- المرشد الوجيز ص 138، وثيقة نقل النص القرآني ص235.

⁴- وثيقة نقل النص القرآني ص235.

⁵- المصدر ذاته ص235.

⁶- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 59/1، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب في تفسير معنى الأحرف السبعة، وقد سئلا عن قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة؟ فقالا: لا، إن الأحرف السبعة مثل: هلم وتعال وأقبل، أي ذلك قلت أجزأك، انظر فتح الباري 721/8.

أَضَاءَ لَهُمْ مَضَوًّا فِيهِ) أَوْ (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَرُّوًّا فِيهِ)¹، وقراءته: (لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْظُرُونَا) (الحديد/13) (أمهلونا)، (أخرونا)، (ارقبونا)².

وثانيهما: أن تختم الآية بما يناسب، فلا تختم آية عذاب برحمة ولا آية رحمة بعذاب، وقد جاء جبريل وميكائيل إلى النبي عليه السلام فقال جبريل: (اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدَّهُ، قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ، مَا لَمْ تَخْتِمِ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ)³.

5- أن الرخصة المذكورة آنفا قد نسخت باستقرار الإسلام، وإجماع المسلمين على المصاحف العثمانية بين سنتي خمس وعشرين وثلاثين للهجرة، فلم تعد تجوز القراءة إلا بما اشترطوه من الشروط: صحة سند القراءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، واتفاق الرسم الخطي مع الرسم العثماني ولو تقديرا، وموافقة المقروء للغة العربية ولو من وجه⁴.

6- دخلت في الرخصة المذكورة أمور منها أداء كلمة نفسها بصيغة أخرى (أَوْصَى) (وَصَّى)⁵، (أَسْرَى) (أَسَارَى)⁶، ومنها الإتيان بمفرد الكلمة بدلا عن جمعها، أو العكس (كِتَابِهِ) (كُتِبِهِ)⁷ ما دام المعنى يتيح ذلك، ومن ذلك التعدية بحرف دون

¹- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 59/1.

²-المصدر ذاته 59/1.

³- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 59/1، وثيقة نقل النص القرآني ص235، والحديث أخرجه أحمد واللفظ له من حديث أبي بكر ص1496 رقم20696، وأبو داود في كتاب الصلاة عن أبي بن كعب باب نزول القرآن على سبعة أحرف ص232 رقم 1477، والنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب في المجتبى من السنن عن أبي في كتاب الافتتاح باب جامع ما جاء في القرآن ص118 رقم941.

⁴- وثيقة نقل النص القرآني ص235-236.

⁵- سورة البقرة/131.

⁶- سورة البقرة/84.

⁷- سورة التحريم/12.

آخر، وتقديم صيغة أو عبارة على صيغة أو عبارة أخرى (بَيَفْتُلُونَ وَيُفْتَلُونَ) (التوبة/112)، (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ) (ق/19) بدلا عن (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)، وهكذا¹.

7- كان من الطبيعي أن يأخذ الصحابة بهذه الرخصة، وأن يقرأ هذا بحرف مخالف لحرف الآخر²، وظهرت بذلك مصطلحات جديدة كقولهم: حرف زيد، وحرف ابن مسعود، وحرف أبي، وهكذا، فلما التقى من أخذ عنهم في ميادين القتال وفي الكتابات ظهرت الفروق وظهر النزاع³.

هذه الأمور السبعة التي قدمت بها توجي بترجيح قول من قال: إن مصحف عثمان كتب على حرف واحد لا أكثر، ومجمل الأدلة على ما رجحت:

1- الإجماع الحاصل على كتابة المصحف على قراءة واحدة، وإن اختلف التعبير عن ذلك، فرواية تقرر "قراءة واحدة"، ورواية تعبر **بالمصحف الواحد**، وثالثة قالت: **"على حرف زيد بن ثابت"**⁴، والروايات الثلاث نص في الإجماع على كتابته بوجه واحد⁵، بل صار في حكم الواضح عند الصحابة أن ما يخالف المصحف العثماني لا يعتد به، ولا تجوز الصلاة به، جاء في إمتاع الأسماع: "وأما حرف زيد فهو الذي عليه الناس في مصاحفهم اليوم، وقراءتهم من بين سائر الحروف؛ لأن عثمان جمع المصحف بمحضر جمهور الصحابة... وأن الأمر عاد فيما يقرأ به القرآن إلى حرف واحد، وهو الذي عليه جماعة الفقهاء

¹ - المرشد الوجيز ص 140-141، وثيقة نقل النص القرآني ص 237.

² - المرشد الوجيز ص 99، وثيقة نقل النص القرآني ص 237.

³ - وثيقة نقل النص القرآني ص 237-238.

⁴ - تفسير القرطبي 1/49، فتح الباري 8/709، المرشد الوجيز ص 54، وثيقة نقل النص القرآني ص 238.

⁵ - وثيقة نقل النص القرآني ص 239.

فيما يقطع عليه، وتجاوز الصلاة به"¹.

2- اتجاه المحققين من أئمة هذا الشأن إلى هذا الاختيار²، يقول الطبري: "فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية"³.

3- ملاحظة الدوافع إلى توحيد المصاحف في خلافة عثمان تجعل من المنطقي أن يأتي المصحف مكتوبا بطريقة واحدة؛ حسما للخلاف الناشئ عن اتساع الناس في رخصة الأحرف السبعة، وظهور الاختلاف في القراءة⁴.

4- أن الاحتجاج بعدم جواز إهمال الأمة لشيء من الأحرف السبعة مردود من وجهين: أحدهما: أن الأمر بالقراءة بتلك الأحرف ليس أمر وجوب⁵، بل هو على سبيل الترخص، يقول الطبري: "فإن قال بعض من ضعفت معرفته: كيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم بقراءتها؟ قيل: إن أمره إياهم بذلك لم يكن أم إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة⁶ ورخصة؛ لأن القراءة بها لو كانت فرضا عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك

¹ - إمتاع الأسماع للمقريزي، بتصرف 4/273.

² - كالطبري ومكي بن أبي طالب والداني وابن حجر وأبي شامة، وإلى هذا جنح أبو القاسم الشاطبي في قصيدته المسماة: العقيلة، انظر جامع البيان 1/45، الإبانة عن معاني القراءات ص 33، المقنع ص 16، فتح الباري 8/721-722، المرشد الوجيز ص 71-72-73-137-139.

³ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري 1/45.

⁴ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 147.

⁵ - ويعبر عنه باللائم، والمستحق، والمحتوم، والمفروض، والمكتوب، وهو ما طلب فعله طلبا جازما، وقيل: ما حرم تركه، انظر المقدمات و الممهيات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي 1/63، إيضاح المحصول للمازري ص 236 وتقريب الوصول لابن جزيء ص 100.

⁶ - هي ما لا يكون مطلوب الفعل ولا مطلوب الاجتناب، وقيل: ما لم يكن في فعله ثواب ولا في تركه عقاب، انظر المقدمات 1/64، الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي 1/76.

الأحرف السبعة عند من يقوم بنقله الحجة ويقطع خبره العذر ويزيل الشك عن قراءة الأمة، وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين¹، والثاني: أن الأمة لم تضيع ما أمرت بحفظه، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن و خُيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت².

5- أن القول باشتغال المصحف العثماني على الأحرف السبعة منفذ لأعداء الأمة للطعن في القرآن والصحابة، بأن يقال: إن هذا الجمع لم يكن إلا عبثاً؛ لأن اشتغاله على الأحرف السبعة يجعل منه صورة نسخة من الجمع البكري.

والحاصل أن الجمع العثماني قد تمّ على حرف زيد بن ثابت لفظاً، ولسان قريش رسماً؛ حسماً للخلاف، ودرءاً للفتنة، وسداً لباب التناحر³، فأما حرف زيد فلأنه حرف جماعة المهاجرين والأنصار، وهي القراءة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الموافقة لآخر عرضة مع جبريل، وإنما نُسب الحرف إلى زيد لأنه تولى رسمه في المصاحف، وتكفل بإقراء الناس عليه⁴، وأما لسان قريش فلأن أغلب القرآن نزل به⁵؛ لذا أرشد الخليفة إلى ترجيحه عند الاختلاف⁶، جاء في الإبانة: "وكان المصحف قد كُتِبَ على لغة قريش، على حرف واحد؛ ليقول الاختلاف بين المسلمين في القرآن"⁷، على أن اختيار حرف زيد ولغة قريش لا يتنافى البتة مع إباحة القراءة بما تعددت به نسخ المصاحف العثمانية مما

¹ - جامع البيان للطبري 1/45.

² - المصدر ذاته 1/41.

³ - الإبانة ص 95، المقنع ص 16، المرشد الوجيز ص 139-144، وثيقة نقل النص القرآني ص 240.

⁴ - المرشد الوجيز لأبي شامة ص 144.

⁵ - الانتصار للقرآن للباقلاني 1/61.

⁶ - الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص 33.

⁷ - المصدر ذاته ص 33.

اعتمده الأمة واصطلح على تسميته بعد ذلك بالقراءات العشر¹، ومعلوم أن الاختلاف الحاصل بين تلك النسخ إنما هو بزيادة حرف أو نقصان آخر في الغالب²، وقد جُمعت تلك المواضع فلم تصل إلى أربعين³، وأورد علماء القراءات والرسم سبب وجود هذه الحروف المختلفة في الهجاء فقال أبو عبيد⁴ مثلاً: "هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الأمصار ليست كذلك الزوائد التي ذكرناها في البابين الأولين؛ لأن هذه مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة في الإمام الذي كتبه عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم بعث إلى كل أفق مما نسخ

¹ - رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص702، وثيقة نقل النص القرآني ص240.

² - ألفت في هذا الباب تأليف ذكر ابن النديم منها طرفاً، ومن ذلك:

- كتاب اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق لابن عامر اليحصبي الشامي (ت118هـ) .
- كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة للكسائي (ت189هـ) .
- كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام للفراء (ت207هـ) .
- كتاب اختلاف المصاحف لخلف بن هشام البزار (ت229هـ) .
- كتاب اختلاف المصاحف لابن أبي داود (ت316هـ)، ولعله كتاب المصاحف، انظر الفهرست في أخبار المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم لابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الوراق 1/38-39. وإنما قلت: "في الغالب" استثناء للموضوعين المشهورين اللذين زيد فيهما حرفان (من) و(هو) في مصاحف دون أخرى، والأول من (التوبة/101): (جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا أَنْهَارٌ)، والثاني من (الحديد/23): (إِنَّ اللَّهَ أَعْنَى الْحَمِيدِ).

³ - كما فعل أبو عبيد في فضائل القرآن 2/156 وما بعدها، وانظر المقتع ص106 وما بعدها، رسم المصحف لغانم قدوري ص702، وعدد المواضع بالضبط 39 من أصل 77845 موضعاً، أي ما نسبته 0.05%، انظر رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص702، وثيقة نقل النص القرآني ص240.

⁴ - القاسم بن سلام البغدادي الفقيه اللغوي، ولد بهراة من أب رومي، سمع شريكا القاضي وإسماعيل بن جعفر وسفيان بن عيينة والأصمعي وأبا عبيدة والكسائي، وعنه ابن أبي الدنيا والدارمي ومحمد بن يحيى، قال عنه إسحاق بن راهويه: "نحن نحتاج إلى أبي عبيد وأبو عبيد لا يحتاج إلينا"، له "فضائل القرآن"، "غريب الحديث"، "الناسخ والمنسوخ"، "الأموال"، ولي قضاء الثغور مدة، مات بمكة سنة 224هـ، انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمان بن أبي الوفاء ص109، تذكرة الحفاظ 2/5 رقم 423، طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي 2/153 رقم 36، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 2/253 رقم 1919.

بمصحف، ومع هذا أنها لم تختلف في كلمة تامة ولا في شطرها، إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم كالواو والهاء والألف وما أشبه ذلك¹، فأقرار عثمان ومن اجتمع على رأيه باختلاف النسخ لعلمهم أن ذلك من جملة ما أنزل عليه القرآن فأقروه ليقراً كل قوم بروايتهم²، فثبتت الوجهين عند الصحابة لم يترك خيار إيداعها في مصحف واحد، ففرقوها في المصاحف؛ لئلا تبطل قراءة دون أخرى³. فما كتب في المصاحف حرف واحد إلا هذه الأوجه اليسيرة مما استوى فيه الوجهان، فأثبت وجه في مصاحف وآخر في مصاحف، سواء كان ذلك بقصد من الصحابة أو أن علو الوجهين وتقاربهما جعلهم يكتبونها كأنهم وجه واحد⁴، يقول ابن حجر: "والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله، المقطوع به، المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لا جميعها، كما وقع في المصحف المكي تجري من تحتها الأنهار في آخره براءة وفي غيره بحذف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدة هاءات وعدة لامات ونحو ذلك، وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معاً، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابتها لشخصين أو أعلم بذلك شخصاً واحداً و أمرة بإثباتهما على الوجهين، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس وتسهيلاً، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضاً اختاروا الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي"⁵، وفي إمتاع

¹- فضائل القرآن 162/2، وانظر المقنع للداني 118-119.

²- رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 703.

³- المصدر ذاته ص 704.

⁴- المصدر ذاته ص 704.

⁵- فتح الباري 8/721-722.

الأسماع: "وهذا يدل على قول العلماء أن ليس بأيدي الناس من الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها إلا حرف واحد، وهو صورة مصحف عثمان، وما دخل فيه بما يوافق صورته من الحركات"¹.

الثامن: الاختلاف الحاصل بين الجمعيين العثماني والبكري، والمقارنة بينهما تظهر بوضوح ملامح الفرق بين العملين، وتفصيل ذلك في أمور:

1- اختلاف الباعث، فباعث الصديق على ما أقدم استشهاد الحجم الهائل من حفظة القرآن في معركة اليمامة كما سلف، وباعث ذي النورين ما حدث اختلاف الناس تخطئة وتكفيرا لبعضهم البعض.

2- اختلاف القصد، فقصد أبي بكر كان جمع القرآن في موضع واحد، وقصد عثمان كان إلى إيقاف رخصة التوسع في القراءات بما أباح الله من أحرف؛ لما رأى من انتهاء الحاجة إلى ذلك، بل وما في الاستمرار في تلك الرخصة من الضرر، ودرء المفسدة أولى من جلب المصلحة² يقول الباقلاني: "وأن عثمان لم يقصد قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروضة على الرسول، وإلغاء ما لم يجر مجرى ذلك، وأخذهم بمصحف عثمان لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته أثبت مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، وتسليم ما في أيدي الناس من ذلك؛ لما فيه من التخليط والفساد، وخشية دخول الشبهة على من يأتي من بعد، وأنه لم يُسقط شيئاً من القراءات الثابتة عن رسول الله

¹- إمتاع الأسماع 4 / 272.

²- الأحرف السبعة للداني ص 62-63، الإقتان ص 133، أبو شامة ص 70، مناهل العرفان 1/ 215.

صلى الله عليه وسلم، ولا منع منها ولا حظرها¹2.

3- نسخ الصديق نسخة واحدة من المصحف، ونسخ عثمان إمامه في أكثر من نسخة على حسب ما اقتضته كثرة الأمصار في عهده³.

4- اشتمال صحف الصديق على الأحرف السبعة، واقتصار إمام عثمان على حرف زيد بلسان قريش⁴.

5- سُمِّي ما أنجز أبو بكر مصحفاً، واشتهر إنجاز عثمان بالإمام كما سلف، يقول الزركشي: "وقد روينا عن زيد بن ثابت أن التأليف كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وروينا عنه أن الجمع في المصحف كان في زمن أبي بكر، والنسخ في المصاحف كان في زمن عثمان"⁵.

الفرع الثاني: اتفاق الناس على مصحف عثمان. نقلت سلفاً أن الجمع العثماني لقي إجماع الصحابة، وأن كتب التاريخ لم ترو اعتراضاً واحداً من أهل الفضل عليه من حيث المبدأ، وأن ما لقي من مخالفة لم يتعد آليات التنفيذ مما تعلق باختيار لجنة الإنجاز، وأن هذا الاعتراض على أفراد ابن مسعود به فإن رجوعه إلى الحق ثابت كما أبين لاحقاً، وقد طفت كتب السير والتاريخ تنقل ما حظي به عمل عثمان من موافقة كبار الصحابة، بل وعدّه ذلك من مناقبه الكثيرة، بل درة حسناته، يقول ابن العربي: "وأما جمع القرآن، فتلك حسنته العظمى، وخصلته الكبرى، وإن كان وجدها كاملة، لكنه أظهرها وردّ الناس إليها،

¹ - الحظر مقلوب الواجب، ويسمى المنع: هو ما طلب الشرع تركه طلباً جازماً، وقيل ما توعده الله على فعله بالعقاب، انظر المقدمات والممهّدات/1/64، إيضاح المحصول للمازري ص243، تقريب الوصول لابن جزىء ص100.

² - الانتصار للقرآن للباقلاني/1/65، وانظر الأحرف السبعة للقرآن للداني ص63.

³ - مناهل العرفان للزرقاني/1/215.

⁴ - المقنع ص 18، المرشد الوجيز ص71.

⁵ - البرهان/1/235.

وحسم مادة الخلاف فيها، وكان نفوذ عهد الله بحفظ القرآن على يديه¹، وهذا ابن أبي داود يعقد في كتاب المصاحف بابا كاملا سماه : **باب اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف**²، أورد فيه سبع روايات كاملة بين صحيح ودون ذلك، كلها قطعية الدلالة على حصول مباركة الصحابة لصنيع عثمان وعدّ ذلك من خصاله التي انفرد بها، وشهادة أهل الفضل بعدهم أن فعله ذلك حقق الله به وعده بحفظ القرآن حتى جزم علي ابن أبي طالب في المصاحف فقال: **(لَوْ لَمْ يَصْنَعُهُ عُثْمَانُ لَصَنَعْتُهُ)**³، قال الباقلاني: "قال جميع من روى ذلك: إنهم علموا من قوله هذا أنه قد قصد إلى أنه كان يصنع كصنعه في المصاحف"⁴. وهذا مصعب بن سعد يقول: **(أَدْرَكْتُ النَّاسَ حِينَ شَقَّقَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ: لَمْ يَعْجَبْ ذَلِكَ أَحَدٌ)**⁵، قال أبو عبيد: "يعني من المهاجرين والأنصار وأهل العلم"⁶، وقالوا: **(لَوْ لَمْ يَكْتُبْ عُثْمَانُ الْمَصْحَفَ لَطَفِقَ النَّاسُ يَقْرَؤُونَ الشَّعْرَ)**⁷،

¹- العواصم من القواصم لابن العربي ص80.

²- كتاب المصاحف/1/175.

³- أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 99/2 رقم 555، وفي باب ذكر ما رفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف 153/2 رقم 716، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف/1/176 أرقام 39-40، والداني في المقنع ص 18، وانظر الإبانة لمكي بن أبي طالب ص70، فضائل القرآن لابن كثير ص68، وإمتاع الأسماع للمقريزي 248/4، والمرشد الوجيز ص53، والنشر لابن الجزري 8/1.

⁴- الانتصار للقرآن للباقلاني 2/488.

⁵- رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 98/2 رقم 554، وباب ذكر ما رفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف/2/153 رقم 716، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف/1/178 رقم 41، وهو في المقنع ص18، والمرشد الوجيز ص53، وقال ابن كثير في فضائل القرآن ص68: "إسناده صحيح".

⁶- فضائل القرآن لابن كثير 2/153.

⁷- المقالة لغنيم بن قيس المازني، والأثر أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف/1/178 رقم 42، وانظر فضائل القرآن لابن كثير ص78.

وقيل: (حَصَلَتَانِ لِعُثْمَانَ لَيْسَتَا لِأَبِي بَكْرٍ وَلَا لِعُمَرَ: صَبَرَهُ نَفْسَهُ حَتَّى قُتِلَ مَظْلُومًا، وَجَمَعَهُ النَّاسَ عَلَى الْمُصْحَفِ)¹، ومثل ذلك شهادة القائل: (كَانَ عُثْمَانُ فِي الْمُصْحَفِ كَأَبِي بَكْرٍ فِي الرَّدَّةِ)².

ولا غرو، فإجماع سادة البشر بعد الأنبياء من صحابة، وتابعين، وتابعيهم على مكرمة عثمان فيما صنع، وتلقي الأمة صنيعه بالقبول ينبئ عن عظم الإنجاز وفضل المنجز، ويكفي عثمان اليوم أجر الصدقة الجارية التي لا تنقطع ما دام مصحفه يقرأ، وحرفه يتلى آناء الليل وأطراف النهار.

الفرع الثالث: موقف عبد الله بن مسعود من مصحف عثمان بن عفان.

ليس سرا أن يقال: إن التاريخ قد سجل لعبد الله بن مسعود موقفا مغايرا لموقف سائر الصحابة الذين باركوا فعل عثمان، وأسهم بعضهم في إنجازهم، فلماذا خالف ابن مسعود؟ وهل كانت مخالفته لفكرة المشروع أم لطريقة تنفيذه؟ هل كان ذلك الموقف صوابا أم جانبه الحق؟ وهل كان لتلك المعارضة تأثير على عمل لجنة الجمع العثماني أم أن مُضي الخليفة فيما عزم عليه أبطل للمعارضة كل تأثير؟ هل لقي ذلك الموقف تأييدا أم كان موقفا معزولا؟ هل كان لابن مسعود حجج فيما رآه أم أن حظوظ النفس طالت فعله؟ وهل عاد إلى موقف

الجماعة أم صمم على ما ظهر له صوابا؟ والحقيقة أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يعارض فكرة الجمع أصالة، وما سجل في ذلك من الروايات دائر بين الضعف

¹ - المقالة لعبد الرحمن بن مهدي، والأثر عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف 179/1 رقم 44، انظر فضائل القرآن لابن كثير ص 79، وجمال القراء للسخاوي 90/1، وأبا شامة ص 71، ولعل المراد بهاتين الخصلتين أعظم ما فعل عثمان في نظر عبد الله بن مهدي، وإلا فإن خصال عثمان ومناقبه أفردت لها تصانيف، من أحسنها: "فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه" لعبد الله بن أحمد بن حنبل 213هـ-290هـ، طبع لأول مرة سنة 1421هـ بدار ماجد عسيري بجدة بالمملكة العربية السعودية بتحقيق أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني.

² - المقالة لحماد بن سلمة، والأثر في المرشد الوجيز لأبي شامة ص 53.

ثبوتنا والضعف دلالة، وأوضح أمثلة ذلك ما روي: (أَنَّ حُدَيْفَةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ، فَقَالَ: قِرَاءَةُ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ قِرَاءَةُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَاللَّهُ إِنْ بَقِيَتْ حَتَّى آتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، بَغْيِي عُثْمَانَ لِأَمْرَتِهِ بِجَعْلِهَا قِرَاءَةً وَاحِدَةً، قَالَ: فَغَضِبَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ لِحُدَيْفَةَ كَلِمَةً شَدِيدَةً)¹، وفي رواية أن ابن مسعود ردّ فقال: (أَمَّا وَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لَيُغْرِقَنَّكَ اللَّهُ فِي غَيْرِ مَاءٍ)²، وفي أخرى: (إِذَا تَغْرَقُ فِي غَيْرِ مَاءٍ)³، فهذه الروايات تشير صراحة إلى معارضة ابن مسعود لمبدأ جمع الناس على قراءة واحدة، غير أن الاحتجاج بها ضعيف لعدم ثبوتها صنعة⁴. ومن ذلك ما روي من قول ابن مسعود لحذيفة: (أَمَّا إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّكَ صَاحِبُ الْحَدِيثِ، قَالَ: أَجَلٌ، كَرِهْتُ أَنْ يُقَالَ: قِرَاءَةُ فُلَانٍ وَقِرَاءَةُ فُلَانٍ، فَيَخْتَلِفُونَ كَمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْكِتَابِ)⁵، والرواية تدل على معارضة ابن مسعود لما فعل حذيفة من نصيحته الخليفة بجمع الناس على إمام واحد، لكن الأثر لا يثبت⁶. فإذا كانت هذه الآثار لا تقوم بها حجة ولا تثبت معارضة ابن مسعود لأصل العمل فما الذي عارضه إذا؟ وما دليل ذلك؟ والجواب أن الذي يظهر بامعان النظر في الروايات وتفحص الحثيات أن الذي عارضه آليات التنفيذ لا غير، ويشهد لهذا مثلا قوله: (لَقَدْ قَرَأْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

¹ - انفرد به ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 179/1 رقم 45.

² - انفرد به ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 180/1 رقم 46.

³ - انفرد به ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 180/1 رقم 47.

⁴ - مدار الروايات الثلاثة على حبيب بن أبي ثابت، وهو مدلس من المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع من أبي الشعثاء، ولم أقف على متابعة لهذه الروايات، وعليه فالإسناد ضعيف.

⁵ - انفرد به ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 181/1 رقم 48.

⁶ - ضم سند القصة رجلين أحدهما غير محتج به لتغير حفظه وهو حصين بن عبد الرحمن، والثاني مرة بن شراحيل لم يصرح بمن حدثه بها، فالإسناد منقطع والأثر لا حجة فيه.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعِينَ سُورَةً، وَإِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ذُو ذَوَابْتَيْنِ¹ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ²،
وقوله لأصحابه: (مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَغْلَّ مُصْحَفًا فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّهُ مِنْ غَلِّ شَيْئًا
جَاءَ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)³، واستبعد ترك ما أخذ فقال: (أَفَأَنَا أَدْعُ مَا أَخَذْتُ مِنْ
فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟)⁴، وعلل ذلك قائلا: (وَاللَّهُ مَا نَزَلَ مِنَ
الْقُرْآنِ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِي أَيِّ شَيْءٍ نَزَلَ، مَا أَحَدٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي، وَمَا أَنَا
بِخَيْرِكُمْ، وَلَوْ أَعْلَمُ مَكَانًا تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي لِأَتَيْتُهُ)⁵. فهذه الآثار
تجمل اعتراض ابن مسعود على جوانب ثلاث، لا علاقة لأحدها إطلاقاً
بالاعتراض على المشروع ذاته وهي:

- 1- تكليف زيد، وعدم إشراكه في اللجنة عضواً على أقل تقدير.
- 2- جمع الناس على حرف زيد، وترك حرفه الذي بدا له أنه الأحق بالأخذ.
- 3- منع الناس من القراءة على غير الإمام فيما اعتقده، يقول النووي: "معناه أن
ابن مسعود كان مصحفه يخالف مصحف الجمهور، وكانت مصاحف أصحابه

¹ - جمع ذؤابة، وهي الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، انظر المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي
الفيومي ص 80، مادة "ذوب".

² - أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم 175/3 رقم
4810، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه 1150/2 رقم 2462،
والترمذي في أبواب تفسير القرآن باب: ومن سورة التوبة، وقال: "حديث حسن صحيح" 182/5 رقم 3104،
والنسائي في كتاب الزينة باب الذؤابة رقم 5063-5064 ص 519، وابن أبي داود واللفظ له في كتاب
المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 183/1 رقم 50.

³ - أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 183/1 رقم 51.

⁴ - أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 183/1 رقم 52.

⁵ - أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم 175/3 رقم
4812، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه 1150/2 رقم 2463،
والطبري في تفسيره جامع البيان 53/1، وابن أبي داود و اللفظ له في كتاب المصاحف باب كراهية عبد
الله بن مسعود ذلك 186/1 رقم 55.

كمصحفه، فأنكر عليه الناس، وأمروه بترك مصحفه، وبموافقة مصحف الجمهور، وطلبوا مصحفه أن يحرقوه كما فعلوا بغيره فامتنع¹، ومنطقي جدا أن يفهم موقف ابن مسعود من أحد الاحتمالين:

أولهما: أن يكون قصده إظهار خطأ ما أقدم عليه الخليفة من الاقتصار على حرف واحد وإلغاء ما سواه.

وثانيهما: وهو الأليق من فعل صحابي من مقام ابن مسعود مدرك للمصلحة المترتبة على هذا الجمع وهو أن يقال: إنه كان يرى أن حرفه أولى بالأخذ، يقول الباقلاني: "وأن أبيًا و عبد الله ابن مسعود لم يطعنا قط على مصحف عثمان والجماعة، ولا نسباه إلى أن فيه تحريفا أو تغييرا وتبديلا، وزيادة ونقصانا، أو مخالفة نظم وترتيب، بل اعتقدا صحته، وأخبرا بسلامته، وإن رأيا جواز القراءة بجميع ما انطوى عليه مصحفهما، من غير قدح في مصحف الجماعة"²، يقول ابن حجر موردا الاحتمالين السابقين مرجحا الوجه الثاني: "وكأن مراد ابن مسعود بغلّ المصاحف كتمها وإخفاؤها لئلا تخرج فتعدم، وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاقتصار على قراءة واحدة وإلغاء ما عدا ذلك، أو كان لا ينكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه، فلما فاتته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه"³.

وواضح أن موقف ابن مسعود الذي سجله التاريخ لم يُوفق فيه إلى الحق - وإن كان على الطريقة لا على فكرة الجمع - من حيث كون البيعة التي في عنقه

¹ - صحيح مسلم بشرح النووي 17/16.

² - الانتصار للقرآن للباقلاني 62/1.

³ - فتح الباري 742/8.

للخليفة ملزمة بالسمع والطاعة، فكان انفراده بموقف مغاير مؤشرا قويا على أن الحق مع الجانب الآخر؛ ذلك أن اختيار زيد معلوم الحكمة، فهو كاتب الوحي، وشاهد العرضة الأخيرة، ومهندس الجمع البكري، وهو فوق ذلك أحفظ من ابن مسعود، وعامل الخبرة في صفه، ألا ترى أن أحدنا اليوم لو أراد كتابة مصحف لم يلتمس له أقدم الناس حفظا، لكنه يسعى إلى أحسن الناس ضبطا وخطا¹، قال الذهبي: "إنما شق على ابن مسعود؛ لكون عثمان ما قدمه على كتابة المصحف، وقدم في ذلك من يصلح أن يكون ولده، وإنما عدل عنه عثمان لغيبته عنه بالكوفة، ولأن زيدا كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو إمام في الرسم، وابن مسعود إمام في الأداء، ثم إن زيدا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلا عتب على أبي بكر؟ وقد ورد أن ابن مسعود رضي وتابع عثمان والله الحمد، وفي مصحف ابن مسعود أشياء أظنها نُسخت، وأما زيد فكان أحدث القوم بالعرضة الأخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم عام توفي على جبريل²، جاء في المقنع: "فإن قيل: فلم خص زيد بأمر المصاحف وقد كان في الصحابة من هو أكبر منه كابن مسعود وأبي موسى الأشعري وغيرهما من متقدمي الصحابة؟ قلت: إنما كان ذلك لأشياء كانت فيه، ومناقب اجتمعت له لم تجتمع لغيره، منها: أنه كتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم، وأنه جمع القرآن كله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن قراءته كانت على آخر عرضة عرضها النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الأشياء توجب تقديمه لذلك وتخصيصه به"³، وأما اختيار لسان قريش وحرف زيد فقد سبق بيان أوجه الحكمة فيه ويزاد عليه فيقال: إن مما يمكن الجزم به أن رأي عثمان في ذلك لم يكن صوابا فحسب، بل كان له فيه سلف من الفاروق ذاته الذي أثرعنه

¹- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 70/1، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص 114.

²- سير أعلام النبلاء للذهبي 488/1.

³- المقنع للداني ص 124.

أنه كان قد أمر أن لا يقرأ الناس إلا بلغة قريش، فرووا عنه: (أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية من يوسف لَيْسْ جُنَّةٌ عَتَى حِينَ، فقال له عمر: من أقرأك هذا؟ قال: ابن مسعود، قال عمر: لَيْسْ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ¹، ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام عليك، أما بعد فإن الله أنزل هذا القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش فإذا أتاك كتابي هذا فأقرأ الناس بلغة هذا الحي من قريش ولا تقرأهم بلغة هذيل²)، يقول الباقلاني: "فهذا عمر يختار أن لا يقرأ الناس إلا بموافقة لغة قريش، وليس هذا القول من عمر، ومن كل من روي عنه إنكارا لأن يقرأ الناس بغير لغة قريش إذا كان منزلا بلغة قريش، وبوجه يخالف لغتهم، وكانت الحجة قد قامت بذلك، ولكنه اختيار منهم لملازمة لغة قريش؛ لأنها هي الأظهر المعروفة، والناس لها آلف، والألسن بها أجرى، والقلوب لها أوعى، وليس يمنع ذلك من أن ينزله الله سبحانه بخلاف الوجه الأظهر، كما أنزله على الوجه الأظهر المعروف"³. غير أن الحق أحق أن يقال؛ ذلك أن عذر ابن مسعود فيما اعتراه من الغضب من عدم إشراكه في الأمر راجع إلى حظ النفس التي طمعت في الإسهام في عمل جبار بذلك الحجم، والنهل من صدقة جارية كتلك، وحرص الصحابة على خير الآخرة أشهر من علم على نار. ولما كان الحق ذا سنا لا يُحجب فقد وُفق ابن مسعود إلى الرجوع إليه، وذلك دأب من ذكر الله فاستغفر لذنبه، وهذا الموقف منه ثابت لم تغفله كتب السير⁴، وبهذا تم الإجماع على الفروع بعدما انعقد على أصل الجمع، حتى قيل: "وما بدا من عبد الله بن مسعود من نكير ذلك فشيء نتجه الغضب، ولا يعمل به و لا يؤخذ به، ولا يشك في أنه رضي الله عنه قد عرف بعد زوال الغضب عنه حسن اختيار عثمان ومن معه

¹- سورة يوسف/35.

²- الانتصار للقرآن للباقلاني 553/2، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر 278/8.

³- الانتصار للقرآن 553/2، و انظر البرهان للزركشي 237/1، والمرشد الوجيز لأبي شامة ص144.

⁴- سير أعلام النبلاء 488/1، فضائل القرآن لابن كثير ص67-68، مناهل العرفان 214/1.

من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبقي على موافقتهم وترك الخلاف لهم¹. هذا وتسليم ابن مسعود لمصحفه ليحرق محفوظ عنه، فقد أعطاه إلى مبعوث الخليفة إلى الكوفة، فأغلى له الزيت وطرحه فيه²، وكان رضي الله عنه قد اجتمع إليه دعاة الفتنة في الكوفة يعرضون عليه أن يمنعه مما يكره إن رفض تسليم المصحف والخروج إلى المدينة بعد أن أمره الخليفة بالمثل بين يديه، فقال قوله حق: (إِنَّ لَهُ عَلَيَّ طَاعَةً، وَإِنَّهَا سَتَكُونُ أُمُورٌ وَفِتْنٌ لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهَا)³، فردّ الناس وخرج إلى الخليفة.

ولا يمكن في هذا المقام إغفال دور الصحابة رضوان الله عليهم في رجوع ابن مسعود إلى الحق من خلال بالنكير عليه وتغليظ القول له أحياناً وهي مواقف كانت الغضبة فيها لله لا لأهواء النفوس، من ذلك قول الزهري: (فَبَلَّغَنِي أَنَّ ذَلِكَ كُرَهُ مِنْ مَقَالَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَجَالَ أَفْضَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁴، ومنه إنكار أبي الدرداء وقوله: (كُنَّا نَعُدُّ عَبْدَ اللَّهِ حَنَانًا فَمَا بَالُهُ يُوَاتِبُ الْأُمَرَاءَ)⁵، ومهما حصل بين الصحابة وابن مسعود، وما قال كل طرف للآخر فإن الرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل، وقد رجع رضي الله عنه

¹ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 71/1 نفا عن أبي بكر بن الأنباري.

² - إمتاع الأسماع للمقرئ 247/4.

³ - سير أعلام النبلاء للذهبي 489/1.

⁴ - أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن باب: ومن سورة التوبة، وقال: "حديث حسن صحيح" 182/5 رقم 3104، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 192/1 رقم 64، والأثر في سير أعلام النبلاء 487/1-488، وفي فتح الباري 710/8.

⁵ - رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كراهية عبد الله بن مسعود ذلك 192/1 رقم 65، وهو في سير أعلام النبلاء 489/1، والأثر عند ابن كثير في فضائل القرآن ص 81 بلفظ: (جَبَانًا) بدل (حَنَانًا).

الفرع الرابع: إطلاق عثمان القراءة على غير مصحفه.

تضاربت الأقوال في المسألة بين قائل بمنع الخليفة القراءة على غير الإمام الذي كتبه، وبين قائل: إنه أطلق القراءة بغير الحرف الذي جمع عليه القرآن، واختار غيرهما الوسط فجزم بأن عثمان منع في أول الأمر ثم أباح، ونحى مذهب رابع منحى التفصيل، وإلى القول الأول ذهب جماعة¹، واحتجوا بأن إطلاق القراءة لا يستقيم مع الواقع؛ لأن عثمان وحد الأمة على مصحفه الذي كتبه ووزعه على الأمصار، فكيف يوحد المصحف على حرف ثم يطلق القراءة على بقية الأحرف؟² وإلى القول الثاني جنحت جماعة³، واحتجت بالآتي:

- 1- أن الإمام لا يجوز له أن يضيق على الناس ما وسعه الله عليهم.
 - 2- أنه لا يحق له منع ما أباحه الله.
 - 3- أن الأمة لا يجوز أن توافقه على ذلك؛ لأنه إجماع على خطأ، ممتنع شرعا.
 - 4- بأنه لا يجوز أن يقول قائل: إن ما أحله الله مشروط بعدم تحريم الإمام له، ولو ساغ القول بهذا لجاز أن يقال مثله في جميع أحكام الله⁴.
- أما المذهب الثالث فالظاهر أنه اختيار ابن أبي داود⁵، واحتج له بما انفرد بتخريجه من أن عثمان قال للنفر المصريين الذين نقموا عليه أشياء منها جمع القرآن على حرف واحد: (أَمَّا الْقُرْآنُ فَمِنْ عِنْدِ اللَّهِ، إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَنِّي خِفْتُ عَلَيْكُمْ

¹ - كما فعل محقق كتاب المصاحف الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ/1-244-245.

² - محقق كتاب المصاحف لابن أبي داود الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ/1-244-245.

³ - الانتصار للباقلاني/1-351 و364، والأحرف السبعة للقرآن للداني ص63، وجمال القراءة/1-237.

⁴ - هذه الأدلة في الانتصار للباقلاني/1-351 و364 و365، والأحرف السبعة للقرآن للداني ص63، وهذا

مبني على القول باشتغال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة، وهو خلاف ما رجحت.

⁵ - كتاب المصاحف باب إطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على غير مصحفه 1/243.

الإختلافَ، فَأَقْرَأُوا عَلَى أَيِّ حَرْفٍ شِئْتُمْ¹. والحقيقة أن الأمر لم يكن منعاً مطلقاً ولا إطلاقاً كاملاً ولا إطلاقاً بعد منع، وإنما كان إطلاقاً في حال ومنعاً في أخرى، وذلك أن جمع عثمان للناس على حرف واحد لا يعترض عليه بأنه لم يكن لعثمان ولا للصحابة إلغاء سائر الحروف السبعة غير الحرف الذي اختاره ووافق عليه الصحابة²، والمراد أن الخليفة جمع القرآن على حرف واحد وأطلق القراءة الشخصية على كل الأحرف، مانعاً التعليم على غير المصحف المتفق عليه، وهذا المعقول المستقيم؛ ذلك أنه لو منع مطلقاً كان منعاً لما لا يجوز المنع عنه، ولو أطلق تماماً لما كان لجمعه عظيم فائدة، والأدلة :

1- أنه لم يؤثر عن الخليفة قط القول بأن ما عدا الحرف الذي جمع عليه الناس باطل ليس بقرآن³.

2- أن عثمان لو قُدر وقال باطلاً من القول ما سكت الصحابة عن قوله، فأقرارهم دال على أن المراد ما ذكرت، وهو ما فهموه وقصروا التعليم عليه؛ طاعة لولي الأمر، فحظي بتواتر النقل، أما ما خالفه فاقترضوا على قراءته في خاصتهم؛ لذلك نقل إلينا آحاداً⁴.

3- أن الجمع بلسان قريش لا يمكن الجزم بأن عدم تسجيل ما سواه في المصحف إبطال له، بل إن الخليفة ترك للصحابة كامل الحرية في القراءة به مع تحمل المسؤولية الفردية في ذلك⁵، وعلى هذا يحمل ما احتج به أصحاب المذهب الثاني. أما أن يخص حالاً ظهرت له فيها المصلحة فذلك مما يخول له شريعة،

¹- كتاب المصاحف باب إطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على غير مصحفه 243/1 رقم 121.

²- المدخل إلى القرآن الكريم لمحمد عبد الله دراز ص 44، بازمول 64/1.

³- القراءات و أثرها في التفسير و الأحكام لبازمول 65/1.

⁴- المصدر ذاته 65/1.

⁵- المصدر ذاته 65/1.

وقد منع عمر سهم المؤلفه قلوبهم، وأبطل العمل بحد السرقة أيام المجاعة؛ لما بدا له من المصلحة فيه، وكان الحق كل الحق معه في ذلك. وأما ما احتج به أصحاب المذهب الثالث فضعيف صناعة¹، كما أن لعثمان في منعه المقتصر على التعليم سلفاً من عمر بن الخطاب الذي وجه كتاباً إلى ابن مسعود بالكوفة يمنعه فيه من تعليم الناس على حرف هذيل².

عبد القادر للعطوم الإسلامية

¹ - سبق تخريج الأثر في الصفحة 144، وعلته الانقطاع بين إسماعيل بن أبي خالد و عثمان، وبينه وبين علي بن أبي طالب.

² - سبق تخريج الأثر كما في الصفحة 140.

المطلب الرابع: جمع علي بن أبي طالب للقرآن.

هذا المطلب أبحثه على خطى ما بحثت به ما سُمي بجمع عمر بن الخطاب للقرآن، من زاوية دفع الوهم¹، وردّ اللبس؛ إذ لم تحفظ كتب السير، ولم تثبت كتب الآثار إقدام علي بن أبي طالب رضي الله عنه على جمع القرآن، وإنما هي آثار ضعيفة لا تقوم بها حجة، وفهم جانب الحق، ومبناه على ما روي من حديث محمد بن سيرين قال: (لَمَّا تُؤْفِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْسَمَ عَلِيٌّ أَنْ لَا يَرْتَدِّي بَرْدَاءَ إِلَّا لَجُمُعَةٍ حَتَّى يَجْمَعَ الْقُرْآنَ فِي مُصْحَفٍ فَفَعَلَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ أَيَّامٍ، أَكْرَهْتَ إِمَارَتِي يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنِّي أَقْسَمْتُ أَنْ لَا أَرْتَدِّي بَرْدَاءَ إِلَّا لَجُمُعَةٍ، فَبَايَعَهُ ثُمَّ رَجَعَ)²، والآثر يوحى لأول وهلة بأن عليًا جمع القرآن في خلافة أبي بكر، واشتغاله بذلك أخره عن بيعة الصديق، غير أن الأثر مما لا يعول عليه لضعف سنده وضعف دلالاته. أما ضعف السند فذكره غير واحد من أهل التحقيق كابن أبي داود³، وابن كثير القائل بعد روايته للأثر عن ابن أبي داود: "هكذا رواه وفيه انقطاع"⁴، وأورد ابن حجر الرواية ثم قال: "فإسناده ضعيف لانقطاعه"⁵، بل إن في بعض أسانيد الرواية من هو متروك¹. وأما المتن

¹ - وممن وقفت على وقوعه فيه مثلا ابن عبد البر - رحمه الله - كما في الاستذكار 45/8-46 بقوله: "وجمع علي بن أبي طالب للقرآن أيضا عند موت النبي صلى الله عليه وسلم، وولاية أبي بكر كل ذلك على حسب الحروف السبعة".

² - أخرجه ابن سعد في الطبقات 2/292، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه القرآن في المصحف 1/169 رقم 31، والذهبي بسنده في سير أعلام النبلاء 14/22، وهو في الفهرست لابن النديم 1/30.

³ - قال - رحمه الله - عقب روايته للأثر: "لم يذكر المصحف أحد إلا الأشعث، وهو لين الحديث"، انظر كتاب المصاحف باب جمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه القرآن في المصحف 1/129.

⁴ - فضائل القرآن لابن كثير ص 88.

⁵ - فتح الباري لابن حجر 8/702.

فاشتمل على نكارة شديدة في إحدى طرقه²، عن علي رضي الله عنه: (أَنَّهُ رَأَى مِنْ النَّاسِ طَيْرَةً عِنْدَ وَفَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ³، فَأَقْسَمَ أَنَّهُ لَا يَضَعُ عَن ظَهْرِهِ رِدَاءَهُ حَتَّى جَمَعَ الْقُرْآنَ، فَجَلَسَ فِي بَيْتِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى جَمَعَ الْقُرْآنَ، فَهُوَ أَوَّلُ مُصْحَفٍ جَمَعَ فِيهِ الْقُرْآنَ مِنْ قَلْبِهِ، وَكَانَ الْمُصْحَفُ عِنْدَ أَهْلِ جَعْفَرٍ⁴)، وأنت تشتم من الرواية رائحة التشيع، بل هو فعل الروافض، والنكارة في الرواية غير خفية؛ ذلك أن أحدنا اليوم لو كلف بكتابة مصحف في ثلاثة أيام ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ولو انقطع إلى ذلك في بيته بلا نوم ولا خروج إلى الصلاة ولا قضاء حوائج، وعلى فرض صحة الأثر فإن دلالاته على المراد ضعيفة ضعف سنده؛ ذلك أن الجمع الوارد فيه قد يحمل على إتمام الحفظ والذي يسمى أيضا جمعا⁵، قال ابن أبي داود: "وإنما روي: حتى أجمع القرآن، يعني أتم حفظه، فإنه يقال للذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن"⁶، يقول ابن كثير معلقا: "وهذا الذي قاله أبو بكر أظهر، والله أعلم، فإن علياً لم ينقل عنه مصحف على ما قيل ولو غير ذلك، ولكن قد توجد مصاحف على الوضع العثماني، يقال: إنها بخط علي رضي الله عنه، وفي ذلك نظر؛ فإن في بعضها: كتبه علي بن أبو طالب، وهذا لحن من الكلام، وعلي رضي الله عنه من أبعد الناس عن ذلك؛ فإنه كما هو المشهور عنه

¹- وهو الحكم بن ظهير السدوسي الفزاري، قال فيه مسلم: "متروك الحديث"، وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون"، وهو متهم بالرفض، وضعفه أحمد و نهى عن كتابته حديثه، واتهم بالكذب والوضع، انظر الكنى و الأسماء للإمام مسلم 734/2، والضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ص180، و تهذيب التهذيب لابن حجر 464/1.

²- كما في رواية ابن النديم في الفهرست 30/1.

³- هكذا في الأصل "وفات" بقاء مفتوحة، و"صلعم" بدل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كاملة.

⁴- الفهرست لابن النديم 30/1.

⁵- يشهد له حديث أنس بن مالك قال: (جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةً...)، وقد سبق تخريجه ص28.

⁶- كتاب المصاحف باب جمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه القرآن في المصحف 170/1.

هو أول من وضع علم النحو¹، ويؤيد هذا وذاك قول ابن حجر: "وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه في صدره"².

المبحث الرابع: اختلاف المصاحف.

هذا مبحث أسميته: اختلاف المصاحف، لا أرمي من ورائه إلى تحديد مواضع الاختلاف بين المصاحف العثمانية التي جمعت بأمر الخليفة عثمان فحسب، وإنما أسعى من ورائه إلى بيان ما اختلفت فيه مصاحف الصحابة وتابعيهم قبل جمع عثمان، والقصد: أن يتضح للقارئ عظمة ما تم على يد ذلك الخليفة المبارك، وما درأت به فعلته من الفتنة، وقضت به على الشر في مهده، وسدت به منافذ الخطر قبل استفحاله؛ لذلك جعلت هذا المبحث ثلاثة مطالب أولها لمواضع اختلاف المصاحف العثمانية، وبيان أسباب وقوع ذلك الاختلاف، وقصد الخليفة من وراء ذلك، وثانيها وثالثها لكشف ما كانت عليه المصاحف من اختلاف، سواء تعلق الأمر بمصاحف الصحابة أو مصاحف تابعيهم.

المطلب الأول: اختلاف المصاحف التي نسخت على مصحف عثمان.

والكلام فيه استدعى توطئة متسلسلة العناصر أصل بها إلى المراد من بيان اختلاف المصاحف العثمانية، وأسبابه، وكيفية تنفيذه، مع تحديد مواضعه:

1- أن القرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف كما دل عليه الحديث الصحيح المروي عن جم غفير من الصحابة، بلغ مبلغ التواتر، حتى لا يكاد يخلو منه كتاب سنة، وهذا مقيد للعلم اليقيني بلا شك.

2- أن القصد من إنزال القرآن بهذه الصورة حاجي¹ يرمي إلى التيسير على الأمة مختلفة اللهجات، ورفع الحرج عنها؛ لتقرأ كيف تيسر لها، وهذا التيسير رخصة

¹ - فضائل القرآن لابن كثير ص 88.

² - فتح الباري لابن حجر 702/8.

مؤقتة روعي فيها حال جمهور المسلمين خاصة في بدء مسيرة الإسلام، مع الاطمئنان إلى أن النص الأصلي المنزل من السماء يدون فور نزوله، ويحفظه المسلمون تلقيا من فم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نسخت² هذه الرخصة باستقرار الإسلام، والإجماع على المصاحف العثمانية³.

3- أن ورود حديث الأحرف السبعة مجملا⁴، لا نص صريح صحيح في تحديد مفهومه فتح الباب واسعا أمام الاجتهاد في تحديد المقصود منه حتى وصلت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعين قولاً⁵.

4- أن أرجح الأقوال - كما سلف - في تحديد مفهوم الأحرف السبعة أنها سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، فحيث تختلف لغات العرب في التعبير عن معنى من المعاني يأتي القرآن منزلاً بالألفاظ على قدر تلك اللغات لذلك المعنى الواحد، وحيث لا يكون اختلاف يأتي المعنى بلفظ واحد أو أكثر، وهو ما يعرف بالاشتراك المعنوي أو الترادف اللفظي⁶.

5- أن عثمان جمع القرآن على حرف زيد الذي تلقاه النبي عليه السلام على آخر عرضة لجبريل، وذلك برسم قريش الذين نزل القرآن بداية بلسانهم⁷.

¹ - الحاجيات هي ما افتقر إليه من المصالح من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، انظر الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي 9/2.

² - النسخ هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر، انظر مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب: أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المالكي مع شرح العضد ص 267.

³ - وثيقة نقل النص القرآني ص 235.

⁴ - ما لا يفهم المراد به من لفظه و يفترق في البيان إلى غيره، انظر الإشارات في أصول الفقه ص 69.

⁵ - الإتقان للسيوطي ص 105، ونزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان ص 29 وما بعدها.

⁶ - وهذا مذهب جماهير العلماء، كسفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب والطبري والطحاوي وابن الجوزي، انظر التمهيد 8/283، فنون الأفتان في عيون علوم القرآن لابن الجوزي ص 214، المرشد الوجيز ص 107-108.

⁷ - الإبانة ص 33، المقنع ص 16، الحمد ص 148-149، وثيقة نقل النص القرآني ص 239-240.

6- أن عثمان بعث بمصحف إلى كل مصر من الأمصار مع قارئ يعلم الناس وفقه، وأمر بما سواه من المكتوب أن يحرق، دون حمله الناس في قراءاتهم الخاصة على الإمام، على أن لا يقع التعليم إلا من المصحف العثماني¹.

7- أن المصاحف العثمانية عرفت اختلافا في مواضع عدّة كما دلّ واقعها، ما فتح الباب لأسئلة احتاجت إلى أجوبة شافية تغلق الباب على المغرضين، من ذلك: لماذا وقع الاختلاف أصلا بين المصاحف وهي التي كتبت على حرف واحد برسم واحد؟ هل كان ذلك الاختلاف مقصودا أم عرض أثناء التنفيذ؟ وإذا كان مقصودا فما الغرض منه؟ هل كان لذلك الاختلاف تأثير على القصد من لمّ شمل الأمة أم خلا من بالغ تأثير؟ ما المواضع المختلف فيها بين المصاحف، وما محل كل موضع من سور القرآن؟ إن الاختلاف بين المصاحف وقع لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأ من أقرأه على العرضة الأخيرة التي جمع عثمان القرآن عليها كزيد بن ثابت، بهذا الوجه وبذلك، بمعنى أن الحاصل من اختلاف المصاحف من زيادة بعض الكلمات من مثل (مِنْ) و(هُوَ)، وبعض الحروف كل ذلك تم بأمره عليه السلام لشخصين بكتابته، أو أمره لشخص واحد بإثبات الوجهين، أما ما عدا ذلك مما لا يوافق الرسم العثماني والذي جُوزت القراءة به أول الأمر فقد أمر عثمان بتركه². هذا عن السبب أما القصد إلى ذلك أو عدمه فلا شك أن الأمر كان مقصودا، وعلى هذا يفهم صنيع عثمان

من توزيع أوجه الاختلاف على المصاحف؛ إذ أن كتابته على وجه واحد مخالفة لما نزلت به العرضة الأخيرة³، وأما تأثير هذا الاختلاف فلا يرد أصلا بالنظر إلى قلة عدد مواضع الاختلاف على ما يأتي تفصيله مقارنة بعدد كلمات

¹- لقراءات و أثرها في التفسير و الأحكام لمحمد بن عمر بن سالم بازمول 143/1.

²- المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبو شهبة ص 210.

³- المقنع للداني ص 118-119، وثيقة نقل النص القرآني ص 212.

القرآن التي جاوزت سبعا وسبعين ألف كلمة¹. والاختلاف بين المصاحف العثمانية نفسها، وما فعله الخليفة من توزيع مواضعه عليها كان السبب الأول لظهور ما سُمي فيما بعد بالقراءات، والسبب الآخر تفرق الصحابة في الأمصار للفتوح، وتعليمهم الناس القرآن كل على حسب ما أقرأه عليه السلام، فاختلقت قراءة أهل الأمصار تبعا لاختلاف قراءة من علمهم من الصحابة، فلما تم جمع عثمان وحُمل الناس على التعليم منه، وترك ما خالفه، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الموجه إليهم على حسب ما كان يقرأ قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خطه، وتركوا من قراءتهم ما خلف ذلك الخط، ونقل الآخر عن الأول ذلك، فاختلقت النقل حتى وصل إلى القراء المعروفين فيما بعد².

والحاصل أن هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم وصح سندها هي جزء من الأحرف السبعة لا كلها، وليست قراءة كل قارئ هي أحد الأحرف السبعة، ولا شك أن عثمان لم يردّها في جمعه، بل وافق لفظها خط المصحف؛ لأنه لم يكن منقوطة ولا مضبوطة، وإنما أراد حرفا واحدا أو لفظا واحدا لا نعلمه بعينه اليوم، فكُتِب المصحف على حرف واحد وخطه محتمل لأكثر من حرف³، وإنما أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات التي لم تخالف المصحف؛ لأن ترك القراءة بما زاد على وجه واحد من الحروف يفتح الباب أمام قول القائل: لعل المتروك هو الذي أراد عثمان⁴. وترجيح ذاك السبب لنشوء القراءات يلتقي مع ما ذهبت إليه طائفة من العلماء من أن المصحف العثماني ضم من الأحرف السبعة ما وافق رسم المصاحف فقط⁵. وهذان الرأيان وإن اتفقا نتيجة إلا أن بينهما خلافا

¹- فنون الأفتنان لابن الجوزي ص245، و هي عنده بالضبط 77934 كلمة.

²- الإبانة عن معاني القراءات ص32، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص150.

³- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص33-34.

⁴- المصدر ذاته ص35.

⁵- وهو مذهب ابن الجزري الذي نسبه إلى جماهير أهل العلم، انظر النشر 1/31.

جوهرياً؛ إذ الأول - وهو ما رجحت - يجنح إلى أن المصاحف العثمانية كتبت على حرف واحد وما لحق بها كان عارضاً، أما ابن الجزري ومن وافقه فيدعون أن اشتغال المصاحف على ما وافق رسمها من الأحرف السبعة كان مقصوداً من بداية الجمع. وها أنا أصل بعد هذه المقدمة إلى المطلوب من بيان مواضع اختلاف مصاحف عثمان؛ ليتحدد عدد ما اختلف فيه من الكلمات، دون إدراج ما احتمله رسم المصحف نتيجة خلوه من النقط والشكل، وكذا ما لم يثبت بسبب ضعف الرواية، أو لخرقه لإجماع القراء :

*سورة البقرة: و شملت موضعين:

1- قوله تعالى: (وَقَالُوا ابْتِخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) (البقرة/116)، بلا واو في أولها في المصحف الشامي دون بقية المصاحف¹، وهي قراءة ابن عامر الشامي² فقط³.

2- قول الله: (وَأَوْ صَبَىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ) (البقرة/131)، في المدني والشامي،

(وَوَصَّى) في بقية المصاحف¹، قال أبو عبيد: "وكذلك رأيتها في الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه وفي سائر المصاحف وَوَصَّى بغير ألف"²، وبالأول قرأ نافع³ وابن عامر وأبو جعفر⁴، وبالتالي قرأ البقية⁵.

¹- فضائل القرآن لأبي عبيد 158/2، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي 369/1، المقنع ص 106، النشر 220/2، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لأبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم النشار 166/1، غيث النفع ص 89.

²- أبو عمران، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي، من التابعين، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد سنة 21هـ، أو 28هـ بضيعة رحاب، لقي من الصحابة واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، قرأ على المغيرة بن شهاب عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم، مات بدمشق سنة 118هـ، انظر معرفة القراء الكبار 186/1 رقم 36، غاية النهاية 380/1 رقم 1790، البحث والاستقراء في تراجم القراء لمحمد الصادق قمحاوي ص 31.

³- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان ص 88، التنكرة في القراءات لابن غلبون: أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم ص 193، إتحاف فضلاء البشر للبنا ص 190.

*سورة آل عمران: و شملت موضعين:

- 1- قول الله تعالى: (سَارِعُونَ إِلَىٰ مَعْبِرَةٍ) (آل عمران/133) في مصاحف المدينة والشام، وبواو قبلها في بقية المصاحف⁶، وحذفها لنافع وابن عامر وأبي جعفر⁷.
- 2- قول الله: (جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) (آل عمران/184) في كل المصاحف، وفي الشامي: (بِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ)، وفي المدني: (بِالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ)⁸، قال ابن الجزري "وكذا رأيتُه أنا في المصحف الشامي في الجامع الأموي" وقال: "وقد رأيتُه في مصحف المدينة بالباء ثابتة في الأول محذوفة في الثاني"⁹، والوجه الأول قراءة الأكثر، والثاني لهشام¹⁰، والثالث لابن زكوان^{1 2}.

¹ - أبو عبيد 156/2، كتاب المصاحف 253/1، النشر 223/2، غيث النفع ص93، البنا ص193.

² - المقنع للداني ص106.

³ - ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أبو رويم، أصله من أصفهان، أخذ القراءة عن سبعين من التابعين عن ابن عباس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة 169 هـ بالمدينة، انظر معرفة القراء الكبار 1/241 رقم 47، غاية النهاية 2/288 رقم 3718، البحث والاستقراء ص7.

⁴ - يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، تابعي انتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة، عرض القرآن على موله عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وأبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم، توفي بالمدينة سنة 128 هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/172 رقم 31، غاية النهاية 2/333 رقم 3882، تهذيب التهذيب 4/426، البحث والاستقراء لقمحاوي ص62.

⁵ - الحجة للقراء للفارسي 1/384، ابن غلبون ص196، المستتير في القراءات العشر لابن سوار: أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر 2/45، النشار 1/173.

⁶ - أبو عبيد 2/158، كتاب المصاحف 1/253، الفارسي 2/38، المقنع ص106، فنون الألفان ص247.

⁷ - التذكرة لابن غلبون ص196، البدور الزاهرة للنشار 1/246، إتحاف فضلاء البشر للبنا ص228.

⁸ - أبو عبيد 2/158، الحجة لابن خالويه ص118، الحجة للقراء السبعة للفارسي 2/57، المقنع ص106.

⁹ - القولان لابن الجزري من النشر 2/245-246.

¹⁰ - ابن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السليمي الظفري القاضي، أبو الوليد، ولد سنة 153 هـ، سمع من مالك وإسماعيل بن عياش، أخذ القراءة عن عراك بن خالد عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر، فقيه

*سورة النساء: وشملت على الصحيح موضعاً واحداً³ هو قوله تعالى: (مَا بَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) (النساء/65)، في كل المصاحف عدا مصحف الشام، ففيه: (قَلِيلًا)⁴، وبالنصب قرأ ابن عامر الشامي دون القراء العشرة⁵.

*سورة المائدة: وشملت موضعين:

1- قول الله تعالى: (يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) (المائدة/55)، هكذا بلا واو في بدايتها في مصاحف مكة والمدينة والشام، وبواو في بقية المصاحف⁶، وبالأول قرأ

أكثر العشرة، وقرأ عاصم¹، وحمزة²، والكسائي³، وخلف⁴ (وَ يَقُولُ)، وقرأ أبو عمرو⁵، ويعقوب⁶ (وَ يَقُولُ)⁷.

محدث ثقة، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه مات بدمشق سنة 245هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/396 رقم 127، غاية النهاية 2/308 رقم 3787، البحث والاستقراء ص 34.

¹- عبد الله بن أحمد بن بشير القرشي الدمشقي، أبو محمد، ولد سنة 173هـ، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر، فقيه محدث أمين، مات بدمشق في شوال 242هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/402 رقم 128، غاية النهاية 1/363 رقم 1720، البحث والاستقراء ص 37.

²- التذكرة لابن غلبون ص 230، البذور الزاهرة للنشار 1/257، غيث النفع ص 160، البنا ص 233.

³- أما ما نسب إلى الكسائي والقراء من أن قوله تعالى: (أَلْقُرْبَىٰ ذَوِّ الْأَجْرِ) (النساء/36) كتب في مصحف الكوفة (ذَا) فلا يصح، قال ابن أبي داود: "ولست أعرف واحداً يقرؤها اليوم إلاذي الْقُرْبَىٰ"، وقال الداني: "ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم، ولا قرأ به أحد منهم"، انظر كتاب المصاحف 1/258، والمقنع ص 107.

⁴- أبو عبيد 2/158، كتاب المصاحف 1/268، الفارسي 2/86، المقنع ص 107، النشر 2/250.

⁵- ابن خالويه ص 124، ابن غلبون ص 237، النشار 1/273، غيث النفع ص 172، البنا ص 243.

⁶- أبو عبيد 2/158، كتاب المصاحف 1/246، الفارسي 2/120، المقنع ص 107، فنون الأفتان ص 248.

2- قوله تعالى: (مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ) (المائدة/56) في مصحف الكوفة والبصرة دون غيرها⁸، قال أبو عبيد: "وكذا رأيتها في الإمام بدالين، وفي سائر المصاحف يرتدّ بدال واحدة"⁹، وبدالين قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر، وبوحدة للبقية¹.

¹- ابن أبي النجود، أبو بكر الأسدي، تابعي، أخذ القراءة عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، وعن عبد الله بن حبيب السلمي عن عليّ كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم، مات بالكوفة سنة 127هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/204 رقم 38، غاية النهاية 1/315 رقم 1496، تهذيب التهذيب 2/250.

²- ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات التيمي الكوفي الفرضي، أبو عمارة، ولد سنة 80هـ، أخذ القراءة عن الأعمش عن ابن وثاب عن زر بن حبيش عن عثمان وعليّ وابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعنه ابن المبارك، مات في خلافة أبي جعفر المنصور سنة 156هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/250 رقم 51، غاية النهاية 1/236 رقم 1190.

³- علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي النحوي، أبو الحسن، الذي أحرم في كساء، أخذ القراءة عن حمزة، روى عنه أحمد ويحيى بن معين، له "معاني القرآن" و"النوادر الكبير" مات بالري سنة 189هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/296 رقم 68، غاية النهاية 1/474 رقم 2212.

⁴- ابن هشام بن ثعلب البزاز الأسدي البغدادي، أبو محمد، ولد سنة 150هـ، أخذ عن حمزة بواسطة سليم ابن عيسى الحنفي الكوفي، روى عن مالك وحمام بن زيد وأبي عوانة، وعنه مسلم وأبو داود وعبد الله ابن أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم، وثقه النسائي والدارقطني وابن حبان، مات في جمادى الآخرة سنة 229هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/419 رقم 142، تهذيب التهذيب 1/549.

⁵- البصري: زيان بن علاء بن عمار المازني، ولد سنة 68هـ، قرأ القرآن بمكة و لمدينة والكوفة والبصرة، أخذ عن مجاهد وسعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبيّ عن النبي عليه السلام، روى الحديث عن أبيه والحسن البصري ونافع وعطاء، مات بالكوفة سنة 154هـ، انظر معرفة القراء 1/223 رقم 44، غاية النهاية 1/262 رقم 1283، تهذيب التهذيب 4/561، البحث والاستقراء ص 22.

⁶- ابن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، أبو محمد، أخذ على أبي المنذر سلام بن سليم عن عاصم وأبي عمرو، وسمع من حمزة وشعبة، روى عنه أبو قلابة، وثقه أحمد وأبو حاتم وابن حبان، مات في ذي الحجة سنة 205هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/328 رقم 82، غاية النهاية 2/336 رقم 3891، تهذيب التهذيب 4/439، البحث والاستقراء ص 67.

⁷- الحجة لابن خالويه ص 131، الفارسي 2/120، ابن غلبون ص 230، البدر الزاهرة للنشار 1/299.

⁸- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/159، كتاب المصاحف 1/254، فنون الأفتان ص 248، النشر 2/255.

⁹- المقنع ص 107.

*سورة الأنعام: وفيها ثلاثة مواضع:

- 1- قوله تعالى: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ) (الأنعام/33)، وهو بلام واحدة (لِدَارُ) في مصحف الشام دون سائر مصاحف الأمصار²، وبه قرأ ابن عامر وحده³.
- 2- قول الله: (لَيْسَ آنَجِيْتَنَا مِنْ هَذِهِ) (الأنعام/64)، فهو في مصحف الكوفة (أَنجَانًا)⁴، وبه قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف، وبالأول قرأ البقية⁵.
- 3- قول الله: (رَبِّسَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤَهُمْ) (الأنعام/138) وفي الشامي (شُرَكَائِهِمْ)⁶، وجزم ابن الجزري بأنه رآها كذلك في المصحف⁷، وزعم ابن أبي داود موافقة مصاحف الحجاز لمصحف الشام فيها⁸، والصواب ما سلف، وبالأول قرأ الكل إلا ابن عامر قرأ بالثاني⁹.

*سورة الأعراف: وفيها أربعة مواضع:

- 1- قوله تعالى: (فَلْيَلَا مَا تَدَّكَّرُونَ) (الأعراف/2)، وهي في مصحف الشام

¹- ابن خالويه ص132، الحجة للقراء السبعة للفارسي 121/2، ابن غلبون ص247، النشار 301/1.

²- فضائل القرآن لأبي عبيد 159/2، كتاب المصاحف 1/268، المقنع ص107، النشر 2/257.

³- الحجة للفارسي 2/157، ابن غلبون ص252، المستتير لابن سوار 2/128، النشار 1/315.

⁴- كتاب المصاحف 1/277، المقنع ص107، النشر 2/259.

⁵- الحجة لابن خالويه ص141، الفارسي 2/169، ابن غلبون ص255، المستتير 2/132، البنا ص266.

⁶- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/159، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص150، المقنع ص107.

⁷- النشر لابن الجزري 2/264.

⁸- كتاب المصاحف 1/269.

⁹- الحجة للفارسي 2/214، ابن غلبون ص264، ابن سوار 2/141، النشار 1/338، غيث النفع ص223.

- بتاعين¹، وبالمشهور قرأ الجمهور، وقرأ حفص² وحمزة والكسائي وخلف بتشديد الكاف فقط، وقرأ ابن عامر (يَتَذَكَّرُونَ)، وروي عنه (تَتَذَكَّرُونَ)³.
- 2- قوله تعالى: (وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهُ) (الأعراف/42)، وفي مصحف الشام وحده (مَا كُنَّا)⁴، وبها قرأ ابن عامر دون سائر القراء⁵.
- 3- قوله تعالى: (قَالَ أَلَمْ أَأَلِّمُوا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا) (الأعراف/74)، كذا في سائر المصاحف، زيدت واو قبلها في المصحف الشامي⁶، قرأ بها ابن عامر وحده⁷.
- 4- قوله تعالى: (وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) (الأعراف/141)، و (أَنْجَاكُمْ)⁸ في المصحف الشامي وحده، وبه قرأ ابن عامر دون غيره من القراء⁹.

¹- المقنع ص 107، النشر 2/267، وجزم أبو عبيد بأنها بتاعين، وهو الوجه الأقل شهرة لقراءة ابن عامر، حتى قال الفارسي: "وقد روي عنه بتاعين"، أما ابن أبي داود فلم يصب في نسبة الاتفاق بين مصاحف الحجاز ومصحف الشام، انظر فضائل القرآن 2/159، المصاحف 1/269، الحجة 2/231.

²- أبو عمر، حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الأسدي الكوفي، ربيب عاصم، تربي في حجره، قرأ عليه، ضعيف الحديث، ضعفه البخاري ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم، مات سنة 180هـ وله 90 سنة، انظر معرفة القراء 1/287 رقم 64، غاية النهاية 1/229 رقم 1158، تهذيب التهذيب 1/450.

³- الحجة لابن خالويه ص 153، ابن غلبون ص 268، ابن سوار 2/147، النشار 1/345، البنا ص 280.

⁴- فضائل القرآن 2/159، الفارسي 2/239، المقنع ص 107، النشر 2/269، ووهم ابن أبي داود فنسب حذف الواو في الموضع المذكور إلى مصاحف الحجاز مع مصحف الشام، انظر المصاحف 1/269.

⁵- الحجة لابن خالويه ص 156، ابن غلبون ص 269، ابن سوار 2/149، غيث النفع ص 239.

⁶- فضائل القرآن 2/159، الفارسي 2/252، المقنع ص 107، النشر 2/270، ووهم ابن أبي داود فنسب زيادة الواو في الموضع المذكور إلى مصاحف الحجاز مع مصحف الشام، انظر المصاحف 1/270.

⁷- الحجة لابن خالويه ص 158، ابن غلبون ص 271، ابن سوار 2/152، النشار 1/355، البنا ص 285.

⁸- فضائل القرآن 2/159، الفارسي 2/252، المقنع ص 108، وقال في النشر 2/271: "والعجب أن ابن مجاهد لم يذكر هذا الحرف في كتابه: السبعة"، قلت: ولذلك لم يذكره الفارسي في كتابه الحجة، وكرر ابن أبي داود الوهم نفسه كما في الموضوعين السابقين المذكورين، انظر كتاب المصاحف 1/270.

⁹- ابن خالويه ص 162، التذكرة ص 275، ابن سوار 2/157، النشار 1/360، البنا ص 289.

فهذه أربعة مواضع خلافا لمن وهم¹.

*سورة التوبة: وضمت موضعين:

- 1- قوله تعالى: (جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) (التوبة/101)، في المكي: (من تَحْتِهَا)²، وزيادة (من) قراءة ابن كثير³ وابن محيصن⁴ خلافا للأغلب⁵.
- 2- قول الله: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا) (التوبة/108) في مصحف المدينة⁶ والشام، وفي غيرها (وَالَّذِينَ)⁷، وبالأول قرأ المدنيان والشامي⁸.

¹ - وهم أبو عبيد في فضائل القرآن 159/2 حين أضاف: (كَمَرُوا الَّذِينَ أُمْلَأُوا وَقَالَ) (الأعراف/89) زاعما أنها في مصحف الشام بلا واو في أولها، وكذا ابن أبي داود في كتاب المصاحف 1/266 و1/271 حين زعم أن قوله تعالى: (أَسْرَى لَهُ وَيَكُونُ أَرْتَجِيحٌ كَانَمَا) (الأنفال/68)، في مصحف الشام (للنبي ؑ)، وحجتي في ذلك الإجماع على قراءة الموضعين بواو في الأول، وبلام واحدة في الثاني.

² - كتاب المصاحف 1/276، المقنع ص 108، النشر 2/280، غيث النفع ص 279.

³ - أبو محمد، وقيل: أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري، أصله فارسي، ولد بمكة سنة 45هـ، تابعي، مولى عمرو بن علقمة الكناني، لقي عبد الله بن الزبير وأنس بن مالك وأبا أيوب الأنصاري، قرأ على عبد الله بن السائب عن أبي بن كعب وعمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم، حديثه في الكتب الستة، مات سنة 120هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/197 رقم 37، غاية النهاية 1/396 رقم 1852، تهذيب التهذيب 2/408.

⁴ - أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي، ثقة روى له مسلم، عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبيرة، قال ابن مجاهد: "كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته و أجمعوا على قراءة ابن كثير"، توفي بمكة سنة 123هـ، انظر معرفة القراء 1/221 رقم 43، غاية النهاية 2/148 رقم 3118.

⁵ - التذكرة ص 289، ابن سوار 2/181، البنا ص 306، البدر الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ص 139.

⁶ - وهم ابن أبي داود في المصاحف 1/271 فنسبها إلى الحجاز؛ ودليل وهمه قراءة ابن كثير المكي.

⁷ - فضائل القرآن لأبي عبيد 2/159، الفارسي 1/346، المقنع ص 108، فنون الأفتان ص 248.

⁸ - ابن خالويه ص 178، التذكرة ص 289، ابن سوار 2/182، غيث النفع ص 280، البنا ص 306.

*سورة يونس: وضمت قول الله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) (يونس/22)، وفي الشامي (يُنشِرُكُمْ)¹، وبه قرأ ابن عامر الشامي وأبو جعفر المدني دون غيرهما².

*سورة الإسراء: وفيها قوله تعالى: (فَلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ) (الإسراء/93) أمراً، وفي المكي والشامي (قال) إخباراً³، وبه قرأ الشامي وابن كثير وابن محيصن⁴.

*سورة الكهف: وفيها موضعان:

1- قوله تعالى: (خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنْقَلَبًا) (الكهف/35) في مصاحف مكة والمدينة والشام، وفي غيرها (مَنْهَا)⁵، وبزيادة الميم قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر، ومعهم ابن محيصن خلافاً للبقية⁶.

2- قوله تعالى: (مَا مَكَتَ فِيهِ رَبِّيَ خَيْرٌ) (الكهف/91)، وفي المكي (مَكَّنِي)⁷، وبنون ثانية قرأ ابن كثير⁸، ووهم من نسب الخلاف إلى مصاحف العراق⁹.

*سورة الأنبياء: وفيها موضعان:

1- قوله تعالى: (فَلْ رَبِّيَ يَعْلَمُ الْقَوْلَ) (الأنبياء/4)، وفي الكوفي (قال)¹⁰، وبالإخبار

¹- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/159، كتاب المصاحف 1/271، المقنع ص 108، النشر 2/282.

²- الفارسي 2/359، التذكرة ص 294، ابن سوار 2/190، غيث النفع ص 285، البنا ص 306.

³- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/159، كتاب المصاحف 1/271، المقنع ص 108، النشر 2/282.

⁴- ابن خالويه ص 221، ابن غلبون ص 337، ابن سوار 2/259، النشار 2/39، غيث النفع ص 285.

⁵- أبو عبيد 2/160، كتاب المصاحف 1/247، المقنع ص 108، فنون الأفتان ص 248، النشر 2/311.

⁶- الفارسي 3/86، ابن غلبون ص 342، ابن سوار 2/266، النشار 2/47، عبد الفتاح القاضي ص 192.

⁷- الحجة للقراء السبعة للفارسي 3/106، المقنع ص 108.

⁸- ابن خالويه ص 232، التذكرة لابن غلبون ص 348، ابن سوار 2/273، النشار 2/47، البنا ص 372.

⁹- كتاب المصاحف 1/272.

¹⁰- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/161، كتاب المصاحف 1/256، الحجة للفارسي 3/157، المقنع ص 108.

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص عن عاصم خلافا للبقية¹.

2- قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء/30)، وفي مصحف مكة (أَلَمْ) ، وحذف الواو قراءة ابن كثير وابن محيصن خلافا للغير²، ووهم من ادعى موافقة مصحف الشام لمصحف مكة في الموضع³.

*سورة الحج: وفيها: (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا) (الحج/21)، وفي مصحف البصرة (لُؤْلُؤًا)⁴، وبالنصب قرأ المدنيان وعاصم ويعقوب⁵.

*سورة المؤمنون: و فيها مواضع:

1- قولاه تعالى: (سَيَفُوقُونَ لِلَّهِ فَلَّ آقِلًا تَتَفُونَ) (سَيَفُوقُونَ لِلَّهِ فَلَّ قَابِئِي تُسْحَرُونَ) (المؤمنون/88 و90)، في البصري (الله) بدل (لله) في الآيتين⁶، وبالثاني قرأ الكل⁷، وخالفهم أبو عمرو ويعقوب البصريان واليزيدي⁸.

¹- ابن خالويه ص248، ابن غلبون ص366، ابن سوار 299/2، النشار 80/2، النشر 2/323.
²- الحجة لابن خالويه ص249، الحجة للقراء السبعة للفارسي 158/3، المقنع ص108، النشر لابن الجزري 2/323، غيث النفع ص401، إتحاف فضلاء البشر للبنا ص391.
³- كما فعل ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ص249.
⁴- كتاب المصاحف 1/259.
⁵- ابن خالويه ص252، الفارسي 3/165، ابن غلبون ص371، ابن سوار 2/306، النشار 2/93.
⁶- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/160، كتاب المصاحف 1/277، المقنع ص109، النشر 2/329. هذا وقد اتفقت المصاحف على قراءة الموضع الأول (لله) في قوله تعالى: (فَلَّ لَمْ يَأْزُشْ وَمَسَّ بِهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَفُوقُونَ لِلَّهِ) (المؤمنون/85-86)، والعلة أن قبله (فَلَّ لَمْ يَأْزُشْ)، فجاء الجواب على لفظ السؤال، انظر الإجماع في المقنع للداني ص109.

⁷- الحجة للفارسي 3/185، ابن غلبون ص389، ابن سوار 2/316، النشار 2/108، غيث النفع ص418.
⁸- يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري، أبو محمد، عُرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور خال الهادي، ثم جعله الرشيد مؤدب ابنه المأمون، قرأ على أبي عمرو بن العلاء وحمزة وابن جريج=

2- الأيتان: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ)، (قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) (المؤمنون 113 و115)، في الكوفي (قُلْ) بدل (قَالَ) في الآيتين¹، وبه قرأ حمزة والكسائي وقنبل²، أما البزي³ وابن محيصن فقرأ به في الآية الأولى فقط⁴.

*سورة الفرقان: وفيها: (وَنَزَّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا) (الفرقان/25)، وفي مصحف مكة (نُزِّلُ)⁵، وبالنونين قرأ ابن كثير وابن محيصن دون الكل⁶.

*سورة الشعراء: وفيها: (بَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) (الشعراء/217) في مصحف المدينة والشام، وفي البقية: (وَتَوَكَّلْ)⁷، وبالأول قرأ المدنيان والشامي⁸. ووهم من نسب المخالفة إلى مصاحف الحجاز⁹.

*سورة النمل: وفيها (لَيَأْتِيَنَّ بِسُلْطَانٍ) (النمل/21) وفي المكي (لَيَأْتِيَنَّ)¹⁰،

=والخليل بن أحمد، له "النوادر في اللغة" و"مختصر في النحو"، توفي سنة 102هـ وله 44 سنة، انظر معرفة القراء الكبار 1/320 رقم 89، غاية النهاية 2/327 رقم 3860.

¹ - فضائل القرآن لأبي عبيد 2/161، كتاب المصاحف 1/257، المقنع ص 109، الفارسي 3/189.

² - محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي المكي، كنيته أبو عمرو، الملقب بقنبل لشدته، وقيل: لأنه من أهل بيت يعرفون بالقنابلة، توفي بمكة سنة 291هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/452 رقم 177، غاية النهاية 2/146 رقم 3115 البحث والاستقراء ص 20.

³ - أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المؤذن المكي، أبو الحسن، ولد سنة 170 هـ، إمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤذنه أربعين سنة، روى له البخاري في تاريخه، مات بمكة سنة 250 هـ، انظر معرفة القراء 1/365 رقم 108، غاية النهاية 1/109 رقم 553، قمحاوي ص 18.

⁴ - الحجة لابن خالويه ص 259، التذكرة ص 380، ابن سوار 2/317، إتحاف فضلاء البشر ص 407.

⁵ - المقنع ص 109، النشر لابن الجزري 2/334، غيث النفع ص 429.

⁶ - ابن خالويه ص 265، التذكرة ص 389، البنا ص 417، الميسر في القراءات الأربع عشر ص 362.

⁷ - أبو عبيد 2/160، الفارسي 3/226، المقنع ص 110، فنون الأفتان ص 248، النشر 2/336.

⁸ - ابن خالويه ص 269، ابن غلبون ص 394، ابن سوار 2/336، البنا ص 424.

⁹ - كما فعل ابن أبي داود في كتاب المصاحف 1/272، والصواب أن مصحف مكة لم يخالف.

¹⁰ - الخحة للقراء للفارسي 3/232، المقنع ص 110، النشر لابن الجزري 2/337، غيث النفع ص 443.

وبالنونين قرأ ابن كثير وابن محيصن وحدهما¹.

*سورة القصص: وفيها: (وَقَالَ مُوسَى رَبِّيَ أَعْلَمُ) (القصص/37)، وفي المكي

بلا واو². وبذلك قرأ ابن كثير وابن محيصن خلافاً للكل³.

*سورة فاطر: وفيها: (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا) (فاطر/33)،

وفي مصحف البصرة: (لُؤْلُؤٍ)⁴، وبالنصب قرأ المدنيان وعاصم⁵.

*سورة يس: وفيها: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (يس/34) للكل سوى الكوفي ففيه

(عَمِلَتْ) ⁶، وبها قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر⁷ والمطوعي^{8 9}.

*سورة الزمر: وفيها قوله تعالى: (فَلْ أَبْغَيْرَ اللَّهِ تَمْرُونِي أَعْبُدُ) (الزمر/61)،

¹- ابن خالويه ص270، التذكرة ص396، البنا ص427، الميسر في القراءات الأربع عشر لمحمد فهد خاروف ومحمد كريم راجح ص378.

²- الحجة للقراء للفارسي 3/255، المقنع ص110، النشر لابن الجزري 2/341، غيث النفع ص455.

³- ابن خالويه ص278، التذكرة ص404، النشار 2/169، البنا ص427، الميسر ص390.

⁴- كتاب المصاحف 1/259.

⁵- ابن خالويه ص252، الفارسي 3/165، ابن غلبون ص371، ابن سوار 2/306، النشار 2/93.

⁶- كتاب المصاحف 1/257، المقنع ص110، النشر لابن الجزري 2/353، غيث النفع ص491.

⁷- شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، قيل اسمه: محمد، وقيل: مطرف، ولد سنة 95هـ، مولى واصل الأحذب، كان حناطاً، قرأ على عاصم ثلاث مرات، روى عنه أحمد وابن المبارك وأبو داود الطيالسي، قال أحمد: "ثقة ربما غلط صاحب قرآن وخير"، مات بالكوفة في جمادى الآخرة سنة 193 هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/280 رقم 63، غاية النهاية 1/295 رقم 1321، قمحاوي ص42.

⁸- الحسن بن سعيد بن جعفر البصري، نزيل اصطخر، ولد سنة 270هـ، أبو العباس، قرأ على إدريس ابن عبد الكريم والحريري والواسطي وابن شنبوذ ومحمد الصوري صاحب ابن ذكوان وأحمد بن فرح، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي، له "معرفة اللامات وتفسيرها"، عمّر طويلاً حتى جاوز المائة، مات سنة 371هـ، انظر معرفة القراء 2/613 رقم 333، غاية النهاية 1/195 رقم 978.

⁹- ابن خالويه ص298، التذكرة ص431، النشار 2/169، البنا ص467، الميسر ص441.

وفي مصحف الشام، (تَأْمُرُونِي)¹، وبالأول قرأ الكل بخلف، وقرأ ابن عامر بنونين². ووهم من نسب المخالفة إلى مصاحف الحجاز³.

*سورة غافر: وفيها موضعان:

1- قول الله تعالى: (كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً) (غافر/21)، وفي مصحف الشام (مِنْكُمْ)⁴، وبصيغة الخطاب قرأ ابن عامر الشامي خلافا للبقية⁵.

2- قوله تعالى: (وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْبَسَادَ) (غافر/26)، وفي مصحف الكوفة: (أَوْ أَنْ)⁶، وبالثاني قرأ حمزة وعاصم والكسائي وخلف ويعقوب خلافا للغير⁷، ووهم من نسب المخالفة إلى مصاحف العراق كلها⁸.

*سورة الشورى: وفيها (وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبْتَ آيْدِيكُمْ) (الشورى/28)، وفي مصاحف المدينة والشام (فَبِمَا)⁹، وبالأول قرأ المدنيان والشامي خلافا للغير¹⁰، ووهم من نسب المخالفة إلى مصحف مكة¹¹.

¹ - المقنع ص110، النشر 363/2، غيث النفع ص508.

² - قرأ نافع وأبو جعفر بتخفيف النون وفتح الياء، وقرأ ابن كثير بتشديد النون وفتح الياء، وقرأ البقية بتشديد النون وإسكان الياء، انظر ابن خالويه ص311، الفارسي 343/3، التذكرة لابن غلبون ص446، المستنير لابن سوار 412/2، إتحاف فضلاء البشر للبنا ص463.

³ - كما فعل ابن أبي داود في كتاب المصاحف 273/1، والصواب أن مصاحف الحجاز لم تخالف.

⁴ - فضائل القرآن لأبي عبيد 160/2، كتاب المصاحف 273/1، الحجة للفارسي 348/3، المقنع ص110.

⁵ - ابن خالويه ص313، ابن غلبون ص448، ابن سوار 417/2، الميسر ص469.

⁶ - أبو عبيد 160/2، المقنع ص110، النشر 365/2، غيث النفع ص512.

⁷ - الفارسي 348/3، ابن غلبون ص449، ابن سوار 418/2، الميسر ص470.

⁸ - كما فعل ابن أبي داود في كتاب المصاحف 274/1.

⁹ - أبو عبيد 160/2، المقنع ص110، فنون الأفتان ص248، النشر 367/2، غيث النفع ص527.

¹⁰ - ابن غلبون ص457، ابن سوار 428/2، النشار 276/2، البنا ص492، الميسر ص486.

¹¹ - كما فعل ابن أبي داود في كتاب المصاحف 274/1.

*سورة الزخرف: وفيها موضعان:

1- قوله تعالى: (يَعْبَادِىَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ) (الزخرف/68) بياء أصلية في مصاحف المدينة والشام، وفي غيرهما: (يَا عِبَادِى)¹، واختلف النقل عن مصحف مكة، فجزم البعض كأبي عمرو البصري بأنها بالياء فقال: "رأيتها في مصحف المدينة والحجاز بالياء"²، وأكد الغير كتابتها بغير ياء³، وهو الأقرب للحق بمرجح قراءة المكيين، هذا عن الرسم، أما القراءة فالإثبات للمدنيين وابن عامر وأبي عمرو وأبي بكر والحسن، والحذف للبقية⁴.

2- قول الله تعالى: (وَوَيْهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) (الزخرف/71)، كذا في المدني والشامي، وفي البقية (تَشْتَهِي)⁵، وبالأول قرأ المدنيان والشامي ويعقوب وحفص خلافا للغير⁶، ووهم من نسب المخالفة إلى مصحف الكوفة⁷.

*سورة الأحقاف: وفيها: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) (الأحقاف/14)، وفي الكوفي (إِحْسَانًا)⁸، وبه قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وكذا الأعمش⁹ في

¹- كتاب المصاحف/1/265، المقنع ص110-111، النشر/2/370.

²- المقنع ص111، النشر لابن الجزري/2/370.

³- كما فعل ابن مجاهد، انظر المقنع للداني ص111.

⁴- ابن خالويه ص323، الفارسي/3/381، البدور الزاهرة للنشار/2/284، الميسر ص494.

⁵- كتاب المصاحف/1/248، المقنع ص111، فنون الأفتان ص249، غيث النفع ص533.

⁶- لحجة لابن خالويه ص323، الفارسي/3/381، ابن غلبون ص462، ابن سوار/2/435.

⁷- قال الداني: "ورأيت بعض شيوخنا يقول: إن ذلك كذلك في مصاحف أهل الكوفة، وهو غلط"، انظر المقنع للداني ص111.

⁸- فضائل القرآن لأبي عبيد/2/161، كتاب المصاحف/1/257، المقنع ص111، النشر/2/373.

⁹- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، أبو محمد، ولد سنة58هـ بالكوفة يوم مقتل الحسين، أصله من الري، وقيل: من طبرستان، رأى أنسا وعبد الله بن أبي أوفى، قرأ على يحيى بن = وثاب وزيد

الشاذ¹.

*سورة الرحمن: و فيها موضعان:

1- (وَ الْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ) (الرحمن/10)، وفي الشامي (ذأ)²، وجزم البعض بأنها في مصحف عثمان الإمام بالنصب³، وبقراءته انفراد ابن عامر⁴.

ووهم من نسب المخالفة إلى مصاحف الحجاز فهي فيها بالرفع⁵.

2- قوله تعالى: (تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) (الرحمن/77)، ورسمت في مصحف الشام (ذو)⁶، وبالرفع قرأ الشامي خلافا لكل⁷، ووهم من نسب المخالفة إلى مصاحف الحجاز؛ لأنها بالخفض⁸.

*سورة الحديد: وفيها موضعان:

1- الآية: (وَ كَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى) (الحديد/10)، وفي الشامي (كُلُّ)⁹، وبه قرأ ابن عامر¹⁰، ووهم ابن أبي داود في نسبة المخالفة إلى مصاحف الحجاز¹¹.

بن وهب وزر بن حبيش وقرأ عليه حمزة الزيات، توفي في ربيع الأول سنة 148هـ، انظر صفة الصفوة 56/3 رقم 430، وتذكرة الحفاظ 116/1 رقم 149، وتهذيب التهذيب 109/2.

¹- ابن خالويه ص 326، الفارسي 397/3، التذكرة ص 470، ابن سوار 445/2، البنا ص 503.

²- فضائل القرآن لأبي عبيد 161/2، كتاب المصاحف 274/1، المقنع ص 112، النشر 380/2.

³- المقنع للداني ص 112.

⁴- ابن خالويه ص 338، الفارسي 13/4، البدور الزاهرة للنشار 339/2، الميسر ص 531.

⁵- كتاب المصاحف 274/1.

⁶- فضائل القرآن لأبي عبيد 160/2، كتاب المصاحف 275/1، المقنع ص 112، النشر 382/2.

⁷- الحجة لابن خالويه ص 340، ابن غلبون ص 494، ابن سوار 473/2، النشار 341/2.

⁸- كتاب المصاحف 275/1، والحجة للقراء السبعة للفارسي 19/4.

⁹- كتاب المصاحف 275/1، المقنع ص 112، النشر 384/2.

¹⁰- ابن خالويه ص 341، الفارسي 26/4، البدور الزاهرة للنشار 384/2، الميسر ص 538.

¹¹- كتاب المصاحف 275/1.

2- قوله تعالى: (وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْغَمِيدُ) (الحديد/23) كذا هي في

المدني والشامي، وفي غيرهما بزيادة (هُوَ)¹، وب حذفها قرأ المدنيان والشامي².

*سورة الجن: وفيها الآية: (قَالَ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا)

(الجن/20) أمراً، وفي بعض المصاحف (قَالَ) إخباراً³، وبالإخبار قرأ أبو جعفر

وعاصم وحمزة والأعمش، وقرأ البقية بصيغة الأمر⁴.

*سورة الإنسان: وفيها قول الله: (فَوَارِيراً ﴿١٥﴾ فَوَارِيراً) (الإنسان/15-16)، وفي

مصحف البصرة (فَوَارِيرٍ) في الثانية⁵؛ ولذلك اختلفوا في قراءتها⁶.

*سورة الشمس: وفيها قول الله: (بَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) (الشمس/16) في المدني

والشامي، وفي غيرها (وَلَا يَخَافُ)⁷، وبالفاء قرأ المدنيان وابن عامر⁸.

فهذه ثمانية وأربعون كلمة وقع الاختلاف في مرسومها بين المصاحف العثمانية

مما يسمى: زوائد الحروف، والجدول الآتي يزيد المقصود وضوحاً:

¹- أبو عبيد 161/2، كتاب المصاحف 1/275، المقنع ص 112، فنون الأفتان ص 249.

²- ابن خالويه ص 342، ابن غلبون ص 498، ابن سوار 478/2، النشار 351/2.

³- كتاب المصاحف 1/256.

⁴- ابن خالويه ص 354، الفارسي 70/4، النشر 392/2، عيث النفع ص 605.

⁵- كتاب المصاحف 1/259.

⁶- قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي وشعبة والحسن البصري والأعمش بالتثوين في الموضوعين، ووقفوا عليهما

بالألف للتناسب موافقة لرسم المصحف، وقرأ ابن كثير وخلف وابن محيصن بتثوين الأول دون الثاني

مناسبة لرؤوس الآي، ووقفوا بالألف في الأول دون الثاني، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وروح

واليزيدي بلا تثوين فيهما، ووقفوا على الأول دون الثاني بلا ألف، وقرأ حمزة ورويس بغير تثوين فيهما،

ووفقا بغير ألف فيهما، انظر الحجة لابن خالويه ص 358، الفارسي 80/4، النشار 401/2.

⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 161/2، كتاب المصاحف 1/249، المقنع ص 112، فنون الأفتان ص 249.

⁸- ابن خالويه ص 372، الفارسي 129/4، النشر 401/2، عيث النفع ص 626، الميسر ص 595.

عدد كلمات القرآن.	177000 ¹ .
عدد الكلمات المختلف فيها.	.48.
عدد السور التي مسّها الاختلاف.	.29.
عدد السور التي لم يمسّها الاختلاف.	.85.
النسبة المئوية للكلمات المختلف فيها.	%0.06.
النسبة المئوية للسور المختلف فيها.	%25.43.

فنسبة 0.06% لا تكاد تُذكر بالنظر إلى عدد كلمات القرآن التي تجاوزت السبعين ألف كلمة.

¹- أخذ العدد من فنون الأفتان لابن الجوزي ص 245.

المطلب الثاني: اختلاف مصاحف الصحابة¹.

وهو بيان لما كانت عليه قراءة القرآن من الاختلاف الناتج عن تنوع الأحرف قبل الجمع العثماني عملاً بما رُخص فيه للأمة تيسيراً، ثم ارتأى عثمان ومعه الصحابة منعه درءاً للفتنة، وحسماً لجذور الخلاف، والمقصود: جمع ما بلغنا من حروف مخالفة للمصحف الإمام زيادة ونقصاً، ومنهجي في تحقيق المراد وفق الخطوات الآتية:

- 1- تحديد الموضع المخالف لخط المصحف العثماني.
- 2- مراعاة ترتيب السور، و ترتيب الآيات في عرض الحروف.
- 3- الاقتصار على ما صح سنده، والإعراض عن الضعيف.
- 4- إذا اشترك أكثر من صحابي في الموضع نفسه أقدم في نسبة الحرف أكابر الصحابة على أصاغرهم.

*سورة الفاتحة:

- قرأ عمر بن الخطاب²، ويروى عن أبي بكر وأبي وابن الزبير³: (صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ) (الفاتحة/6-7)، فجعل

¹- المراد بمصحف فلان ما خالف مصحفنا في الخط زيادة ونقصاً فحسب، مما أضيف إليه لكثرة قراءته وإقرائه به وملازمته له، مع الاتفاق على أنه لا يجوز إثبات قرآن أو قراءة أو حرف بخبر الواحد، انظر كتاب المصاحف 1/ 293-284، والانتصار للباقلاني 1/61.

²-رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب الزوائد من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن 105/2 رقم 566، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اختلاف مصاحف الصحابة 1/284 رقم 143 إلى 149، والباقلاني في الانتصار 2/423، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم وصحح إسناده 1/31، والقراءة أيضاً لعقمة بن قيس والأسود بن يزيد كما في كتاب المصاحف 1/383 رقم 260.

³- أبو عبيد 2/106 رقم 567، كتاب المصاحف 1/363 رقم 228، الإبانة ص 125، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/166، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي 1/57، البحر المحيط لأبي حيان: أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي 1/150.

(مَنْ) موضع (الذِينَ)، و(غَيْرِ) موضع (لَا)، وحمل ابن كثير المخالفة على سبيل التفسير، وليس بصواب¹.

*سورة البقرة:

- قرأ ابن مسعود: (فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) (البقرة/35) بدل (فَأَزَلَّهُمَا)².
- وقرأ: (وَ اتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) (البقرة/47) بدل (وَلَا يُقْبَلُ)³.
- وقرأ: (اهْبِطُوا مِصْرًا) (البقرة/60) بدل (مِصْرَ)⁴.
- وقرأ: (إِنَّ الْبَقَرَ مِثَابَةٌ عَلَيْنَا) (البقرة/69) بدل (تَشَابَهُ)، وبها أخذ الحسن⁵.
- وقرأ: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهَا) (البقرة/82)، والمقروء (تَعْبُدُونَ) و (تَوَلَّيْتُمْ)⁶.

¹- تفسير القرآن العظيم لابن كثير 31/1، قلت: ويستشكل حمله على التفسير، بل هو من الأحرف السبعة المنسوخة، يدل على ذلك قراءة عمر له في الصلاة، وهي لا تصح إلا بالقرآن .

²- القراءة في تفسير البحر المحيط لأبي حيان 313/1، ورواها ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اختلاف مصاحف الصحابة 302/1 رقم 184، وأخطأ الراوي في نسبة القراءة إلى الأعمش؛ لأن قراءته (فَأَزَلَّهُمَا)، وهي قراءة حمزة انظر إتحاف فضلاء البشر ص 176، والميسر ص 6.

³- كتاب المصاحف باب اختلاف مصاحف الصحابة 302/1 رقم 184، وأخطأ الراوي في نسبة القراءة إلى الأعمش؛ لأن قراءته قراءة الكل، انظر إتحاف فضلاء البشر ص 177، والميسر ص 7.

⁴- وهي في مصحف أبي بن كعب، وبها قرأ الحسن وطلحة وأبان بن تغلب، انظر كتاب المصاحف 303/1 رقم 184، البحر المحيط 396/1، إتحاف فضلاء البشر ص 180.

⁵- القراءة في البحر المحيط 419/1، ورواها ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب اختلاف مصاحف الصحابة 303/1 رقم 184، وأخطأ أبو حيان في نسبة القراءة إلى الأعمش؛ لأن قراءته (يَشَابَهُ)، انظر إتحاف فضلاء البشر ص 181، والميسر ص 11.

⁶- كتاب المصاحف 304/1 رقم 184، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 17/2.

- وقرأ: (مَا تُنْسِكَ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نَسَخْهَا) (البقرة/105)، والمقروء (نَسَخَ) و(نُسِخَهَا)¹، وهي اختيار الأعمش²، زاد الطبري: (نَجِيءٌ بِمِثْلِهَا) بدل (نَأَتْ)³.
- وقرأ ابن مسعود وأبي بن كعب: (يَقُولَانِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) (البقرة/126)، والمقروء بلا (يَقُولَانِ)⁴.
- وقرأ وابن عباس: (فَإِنْ ءَامَنُوا بِالَّذِي ءَامَنْتُمْ بِهِ) (البقرة/136)، بدل : (بِمِثْلِ مَا)⁵، واحتج ابن عباس لقراءته فقال: (لَا تَقُولُوا: بِمِثْلٍ، فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ)⁶، وردّ قوله بالإجماع على ترك قراءته وثبوتها في الإمام بخلاف ما قرأ به⁷.
- وخالفت جماعة من الصحابة والتابعين كعليّ وابن مسعود وأبي وابن عباس وأنس وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين والأعمش، فقرأت: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا) (البقرة/157)، والمقروء (أَنْ يَطُوفَ)⁸.
- قرأ ابن مسعود: (لَا تَحْسِبَنَّ أَنَّ الْبُرِّ) (البقرة/176)، بدل (لَيْسَ الْبُرِّ)⁹، وجزم

¹- كتاب المصاحف 307/1 رقم 184. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والكشف عنها لأبي الفتح

عثمان بن جني الأزدي 103/1.

²- البحر المحيط 513/1.

³- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري 609/1.

⁴- كتاب المصاحف 304/1 رقم 184، وهي في تفسير الطبري 697/1، المحتسب 108/1، والجامع لأحكام

القرآن للقرطبي 132/2.

⁵- كتاب المصاحف 349-351 أرقام 206 إلى 209، وهي في تفسير الطبري 722/1، والمحتسب

113/1، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 147/2، والبحر المحيط 581/1.

⁶- كتاب المصاحف 351-352، تفسير الطبري 722/1، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 148/2.

⁷- المصاحف 351-352، تفسير الطبري 722/1، المحرر الوجيز 215/1، تفسير القرطبي 148/2.

⁸- أبو عبيد 106/2 رقم 568، وكتاب المصاحف 292/1 رقم 162، و 339/1 من الرقم 186 إلى 191،

وهي في معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء 95/1، و تفسير الطبري 61/2، و مختصر في شواذ

القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص 19، والانتصار للباقلاني 423/2، والبحر المحيط 631/1.

⁹- كتاب المصاحف 305/1 رقم 184.

القرطبي أنه قرأها: (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُؤْتُوا)، بزيادة الباء، وأنها كذلك في مصحف أبي بن كعب¹.

- وأما قوله تعالى: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيفُونَهُ) (البقرة/183)، فقرأه ابن عباس: (يُطَوِّقُونَهُ)، وقرأته عائشة: (يُطَوِّقُونَهُ)، ونُسب إليهما: (يُطَوِّقُونَهُ)²، وكل ذلك من شاذ القراءات³.

- وقرأ ابن مسعود: (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا) (البقرة/183)، بدل (فَمَنْ)⁴، وجُزم له بأنه كان يقرأها: (يَتَطَوَّعُ بِخَيْرٍ)⁵.

- وقرأ ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما: (وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ) (البقرة/195)، والمرسوم خطأ (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)⁶.

- وقرأ ابن مسعود وهي قراءة الأعمش: (فَلَا رُفُوثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) (البقرة/196)، بدل (رَفَثٌ)⁷، والرَفَثُ والرَفُوثُ واحد وهو الجماع والفحش، وقيل: الرَفُوثُ جمع رَفَثٍ⁸.

- وقرأ ابن عباس وابن الزبير: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ

¹- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/609.

²- وبالوجه الأول قرأ عكرمة ومجاهد، وبالتالي سعيد بن جبير وابن المسيب وطاوس، وبالتالي عمرو ابن دينار، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 2/106-107 أرقام 569-570، وتفسير الطبري 2/162، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص 19، المحتسب 1/118.

³- جامع البيان للطبري 2/162، المحتسب 1/118، أحكام القرآن لابن العربي 1/113.

⁴- كتاب المصاحف 1/304-305 رقم 184.

⁵- كتاب المصاحف 1/305 رقم 184.

⁶- أبو عبيد 2/107 رقم 371، و كتاب المصاحف 1/299-300 أرقام 175 إلى 178 و 1/346 رقم 198، و 1/339 من الرقم 186 إلى 191، وهي عند الفراء 1/117، والطبري 2/254، وأبي حيان 2/80.

⁷- كتاب المصاحف 1/308 رقم 184، والقراءة في المحرر الوجيز 1/272، وتفسير القرطبي 2/400.

⁸- القاموس المحيط مادة " رفث " ص 156، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 2/400.

- " في مَوَاسِمِ الْحَجِّ (البقرة/196)، بزيادة (في مَوَاسِمِ الْحَجِّ)¹، قال ابن حجر: فهي على هذا من القراءة الشاذة، وحكمها عند الأئمة حكم التفسير"².
- وقرأ ابن عباس: (أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا) (البقرة/200)، بدل (كَسَبُوا)³.
- وقرأ ابن مسعود: (وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِنْثَمَ عَلَيْهِ لِمَنْ اتَّقَى اللَّهَ) (البقرة/201)⁴.
- وقرأ وأبي: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ) (البقرة/208)، والمتواتر: (أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ)⁵.
- وقرأ معاذ بن جبل: (وَقَضَاءُ الْأَمْرِ) (البقرة/196)، والمرسوم (وَقُضِيَ)⁶.
- وقرأ ابن مسعود وابن عباس: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ عَنِ قِتَالٍ فِيهِ) (البقرة/215)، بزيادة (عن)⁷.

¹- أخرجها البخاري في كتاب الحج باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية 469/1 رقم 1728، وفي كتاب البيوع باب ما جاء في قوله تعالى: (بِإِذَا فَضِيَتْ أَنْصَلُوهُ بَانْتِشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن بَضَلِ اللَّهِ) (الجمعة/10) 537/1 رقم 1998، وفي باب الأسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع الناس بها في الإسلام 549/1 رقم 2046، وفي كتاب التفسير باب: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ) (البقرة/196)، 16/3 رقم 4337، وأبو داود في كتاب المناسك باب التجارة في الحج ص 270 رقم 1734، وأبو عبيد في فضائل القرآن 107/2 رقم 572، و2/108 رقم 573، و2/154 رقم 716، وابن أبي داود في كتاب المصاحف 1/341 إلى 344 أرقام 192 إلى 195، و1/359 رقم 220 إلى 223، وهي في جامع البيان للطبري 2/349-350، وفي الانتصار للباقلاني 2/423.

²- فتح الباري 3/735.

³- أخرجها ابن أبي داود في كتاب المصاحف 1/345 رقم 197، والحاكم في المستدرک في كتاب التفسير باب هدينا مخالف لهديهم 2/672 رقم 3153، وهي في تفسير ابن كثير 1/252.

⁴- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/108 رقم 574.

⁵- كتاب المصاحف 1/305 رقم 184، وهي عند الفراء 1/124، والطبري 2/403، والقرطبي 3/29.

⁶- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 3/30، ولم أقف عليها عند غيره.

⁷- كتاب المصاحف 1/307 رقم 184، وهي في البحر المحيط 2/154، وهي قراءة الأعمش.

- وقرأ ابن عباس: (لِلَّذِينَ يُقْسِمُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ) (البقرة/224)، بدل (يُولُونَ)¹.
- وقرأ ابن مسعود وأبي بن كعب: (فَإِنْ فَأَعُو فِيهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (البقرة/224)، بزيادة (فِيهِنَّ)².
- وقرأ ابن عباس: (وَإِنْ عَزَمُوا السَّرَّاحَ) (البقرة/231)، بدل (الطَّلَاق)³.
- وقرأ ابن مسعود: (إِلَّا أَنْ يَخَافُوا) (البقرة/227)، والمرسوم (يَخَافَا)⁴.
- وقرأ ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُكْمِلَ الرِّضَاعَةَ) (البقرة/231)، والمرسوم (يُكْمِلُ)⁵.
- وقرأ ابن مسعود: (مِنْ قَبْلِ أَنْ تُجَامِعُوهُنَّ) (البقرة/235)، بدل (تَمَسُّوهُنَّ)⁶.
- واشتهرت الآية: (حَلِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى) (البقرة/236)، فقرأها أبي وابن عباس وعائشة وحفصة وأم سلمة بزيادة: (وَصَلَاةِ الْعَصْرِ)⁷.

¹- أبو عبيد في فضائل القرآن 108/2 رقم 575، وهي في الانتصار للباقلاني 423/2، والقراءة في المصاحف منسوبة إلى أبي بن كعب 291/1 رقم 161، ولا يصح؛ لانقطاع سند الأثر بعدم لقيا حماد لأبي، وقول حماد: "قرأت في مصحف أبي..."، ومصحف أبي قبضه عثمان أيام كتابته للمصحف؟

²- أبو عبيد في فضائل القرآن 108/2 رقم 576، وهي في الانتصار للباقلاني 423/2، والبحر المحيط 193/2، غير أن أبا حيان قال: "قرأ عبد الله (فَإِنْ فَأَعُو فِيهِنَّ)، وقرأ أبي: (فَإِنْ فَأَعُو فِيهَا)".

³- كتاب المصاحف 348/1 رقم 204، وهي في مختصر الشواذ ص 21، والبحر المحيط 194/2.

⁴- كتاب المصاحف 305/1 رقم 184، وهي عند القرطبي 140/3، وفي البحر المحيط 207/2.

⁵- المصاحف 308/1 رقم 184، وهي عند ابن عطية 311/1، والقرطبي 162/3، وأبي حيان 223/2.

⁶- كتاب المصاحف 306/1 رقم 184.

⁷- أخرجها مالك في الموطأ من كتاب صلاة الجماعة باب الصلاة الوسطى 138/1، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر 283/1 رقم 629 وأبو داود في كتاب الصلاة باب في وقت صلاة العصر ص 72 رقم 410، والترمذي في أبواب التفسير باب: و من سورة البقرة 90/5 رقم 2982 و قال: "حديث حسن صحيح"، و الحاكم في المستدرک من كتاب التفسير باب شأن نزول آية الطلاق (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) 677/2 رقم 3166، غير أنه وهم حين قال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وأبو عبيد في فضائل القرآن 109/2-111 أرقام =

وقرأ ابن مسعود: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَعَلَى الصَّلَاةِ الْوُسْطَى)¹، غير أنهم نقلوا نسخها²، كما جاءت بذلك الروايات³.

- وقرأ ابن مسعود وابن عباس: (قِيلَ اعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة/258)، والمرسوم في الإمام (قَالَ)⁴، قال القرطبي معللاً: "وفي حرف عبد الله ما يدل على أنه أمر من الله تعالى له بالعلم على معنى: الزم هذا العلم لما عاينت وتيقنت، وذلك أن في حرفه: قِيلَ اعْلَمَنَّ، وأيضاً فإنه موافق لما قبله من الأمر في قوله: انظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَاَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَاَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ، فكذلك وَاَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرُوهَا: قِيلَ اعْلَمَنَّ، ويقول: أَهْوَى خَيْرٌ أَمْ إِبْرَاهِيمُ إِذْ قِيلَ لَهُ: وَاَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، فهذا يبين أنه من قول الله سبحانه له لما عاين من الإحياء"⁵.

- وقرأ ابن مسعود: (هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ يُكْفِّرُ) (البقرة/270)⁶.

- وقرأ رضي الله عنه: (كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (البقرة/274)، بزيادة (يَوْمَ الْقِيَامَةِ)⁷.

=577-583، وابن أبي داود في كتاب المصاحف 308/1، والقراءة في جامع البيان للطبري 681/2، و في مختصر الشواذ لابن خالويه ص22، وفي الانتصار للباقلاني 423/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 207/3، وتفسير ابن كثير 300/1، والبحر المحيط 249/2.

¹- كتاب المصاحف 308/1 رقم 184.

²- جامع البيان للطبري 681/2.

³- كقول البراء بن عازب كما عند مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر 238/1 رقم 630: (قَدْ أَخْبَرْتِكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَ كَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ)، وقول عائشة كما في كتاب المصاحف 369/1 رقم 236: (كُنَّا نَقْرُوهَا عَلَى الْحَرْفِ الْأَوَّلِ).

⁴- كتاب المصاحف 306/1 رقم 184، وهي عند الطبري 58/3، والقرطبي 297/3.

⁵- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 297/3.

⁶- كتاب المصاحف 306/1 رقم 184.

⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 112/2 رقم 588، البحر المحيط 347/2.

- وقرأ أيضا: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْهَا) (البقرة/281)، والمتواتر (فَتُذَكَّرُ)¹.

- وقرأ كذلك: (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) (البقرة/283)، بدل (فَيَغْفِرُ)².

*سورة آل عمران:

- قرأ عمر رضي الله عنه في صلاة العشاء مرة وفي صلاة الصبح مرة: (أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) (آل عمران/1)، بدل (الْقَيُّومُ)³، وبها قرأ عثمان، وابن مسعود، وابن عمر، وثلة من التابعين⁴، والقيوم و القيام واحد، وهو من لا ند له، وقيل: الدائم الذي لا يزول، وقيل: القائم بتسيير جميع ما خلق من إحياء و إنشاء و رزق و موت⁵.

- و قرأ ابن مسعود (إِنَّ حَقِيقَةَ تَأْوِيلِهِ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ) (آل عمران/7)⁶، وقال

¹- كتاب المصاحف/1/306 رقم 184.

²- كتاب المصاحف/1/307 رقم 184، والقراءة في المحتسب لابن جني/1/149، والمحزر الوجيز/1/390، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي/3/420، والبحر المحيط/2/376.

³- فضائل القرآن لأبي عبيد/2/114 رقم 596، كتاب المصاحف/1/287-288 أرقام 150 إلى 155، و/1/289 أرقام 157-158، والقراءة عند الطبري/3/201، والباقلاني في الانتصار/2/424، وأخرجها الحاكم في المستدرک من كتاب التفسير باب تفسير سورة آل عمران/3/3 رقم 3190، لكنها في المطبوع بلفظ: (الْقَيُّومُ)، والصواب (الْقَيُّومُ)؛ إذ لا معنى لإيراد الأثر إن كان موافقا للمتواتر، يشهد لهذا وروده في المخطوط (القيام)، وكذا نقل الحاكم لكلام أبي عبيد، وهو: "أما القراءة بعد من أهل الحرمين : مكة والمدينة، وأهل المصرين: الكوفة والبصرة، وأهل الشام ومصر وغيرهم من القراء فقرؤوها (الْقَيُّومُ) لا اختلاف بينهم فيما أعلمه، وكذلك القراء عندنا لموافقة الكتاب، ولما عليه الأمة"، انظر تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ لكتاب المصاحف/1/288، هامش رقم 1.

⁴- كعلقمة بن قيس والنخعي والأعشى، انظر كتاب المصاحف/1/309 رقم 184، وتفسير الطبري/3/201، ومعاني القرآن للزجاج/1/373، والمحتسب/1/149، وتفسير القرطبي/4/5، والبحر المحيط/2/392.

⁵- الزجاج/1/374، وانظر مادة "قوم" من تحفة الأريب ص 261، والقاموس المحيط ص 1039.

⁶- كتاب المصاحف/1/309 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط/2/401.

الطبري قرأه (إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ)¹، وقرأه ابن عباس: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ عَمَانًا)².

- وأما الآية من: (آل عمران/18)، فقرأها ابن مسعود (شَهِدَ اللَّهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)³، وحكى الكسائي عن ابن عباس قراءتين في الآية: (إِنَّهُ) و(أَنَّ الدِّينَ)⁴.

- وقرأ ابن مسعود: (وَقَاتَلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ) (آل عمران/21)، خلافا للمتواتر (يَقْتُلُونَ)⁵.

- وقرأ وابن عباس: (وناداه الملائكة يا زكريا إن الله) (آل عمران/39)، بدل (فَنَادَتْهُ)⁶، وقيل: هي في مصحفه: (فَنَادَاهُ جَبْرِيْلُ وَ هُوَ قَائِمٌ)⁷؛ لأنه كان يذكر الملائكة في القرآن كله مخالفة للمشركين⁸.

- وقرأ ابن مسعود: (وَ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ) (آل عمران/42)، بلا (إِذْ)⁹.

- وقرأ: (وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَأُوْفِيهِمْ) (آل عمران/56)، والمقروء (فَنُوْفِيهِمْ)¹⁰.

¹- جامع البيان للطبري 226/3.

²- كتاب المصاحف 1/349 رقم 205، والمستدرک في کتاب التفسیر باب تفسیر سورة آل عمران 5/3 رقم 3197، وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، والقراءة عند الطبري 224/3.

³- كتاب المصاحف 1/309 رقم 184.

⁴- المحرر الوجيز 1/412، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 3/46، والبحر المحيط 2/420.

⁵- كتاب المصاحف 1/310 رقم 184، والقراءة عند أبي حيان في البحر المحيط 2/430.

⁶- كتاب المصاحف 1/314 رقم 184، والقراءة عند ابن عطية 1/428، والقرطبي 4/79.

⁷- المحرر الوجيز لابن عطية 1/428، والبحر المحيط لأبي حيان 2/464.

⁸- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 4/79.

⁹- كتاب المصاحف 1/311 رقم 184.

¹⁰- كتاب المصاحف 1/311 رقم 184، وقرأ حفص ورويس في المتواتر، والحسن البصري في الشاذ (يُوْفِيهِمْ)، انظر البذور الزاهرة للنشار 1/234، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص 57.

- كما قرأ: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤْفَهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤْفَهُ إِلَيْكَ) (آل عمران/74)، بدل (يؤدّه) في الموضعين¹.
- وقرأ عمر وأبيّ وابن عباس قول الله تعالى: (فِيهِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ) (آل عمران/96) بالإفراد بدل الجمع²، والمراد بها أثر قدمي إبراهيم عليه السلام في المقام³.
- وقرأ ابن مسعود الآية من (آل عمران/156)، (وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا تَعْمَلُونَ)⁴.
- وقرأ ابن عباس: (وَشَاوِرْهُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ) (آل عمران/159)، بدل (في)⁵.
- وقرأ ابن مسعود: (يَسْتَنْبِشُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ) (آل عمران/171)، بلا (أَنَّ)⁶، ويلزم من قراءته رفع لفظ الجلالة.
- كما قرأ: (وَيُقَالُ ذُوْقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ) (آل عمران/182)، بدل (وَيَقُولُ)⁷.

*سورة النساء:

- قرأ ابن مسعود: (وَمَنْ يَأْكُلْ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا فَإِنَّمَا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَارًا وَ سَوْفَ يَصَلَّى سَعِيرًا) (النساء/10)⁸.
- قرأ سعد بن أبي وقاص: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَ لَهَا أَخٌ أَوْ

¹- كتاب المصاحف 311/1 رقم 184.

²- وبها قرأ مجاهد وسعيد بن جبير، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 114/2-115 أرقام 598-599، والقراءة في معاني القرآن للفراء 1/227، وفي مختصر الشواذ لابن خالويه ص28، والمحرر الوجيز 475/1، والبحر المحيط 9/3.

³- جامع البيان للطبري 14/3، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 147/4.

⁴- كتاب المصاحف 346/1 أرقام 199-200.

⁵- كتاب المصاحف 311/1 رقم 184، والقراءة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 262/4.

⁶- كتاب المصاحف 311/1 رقم 184، والقراءة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 286/4.

⁷- كتاب المصاحف 312/1 رقم 184، والقراءة عند ابن عطية 548/1، والقرطبي 286/4، وأبي حيان 136/3.

⁸- كتاب المصاحف 312/1 رقم 184.

أَوْ أُخْتُ مِّنْ أُمِّهِ) (النساء/12)، أو (مِنْ أُمِّ) وقرأ أبي (مِنْ الْأُمِّ)¹، يقول ابن الجزري وهو يشرح أقسام القراءات: "فمنها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد ابن أبي وقاص وغيره: وَلَهُ أَخٌّ أَوْ أُخْتُ مِّنْ أُمِّهِ فَإِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تَبِينُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِخْوَةِ هُنَا هُوَ الْإِخْوَةُ لِأُمِّ وَهَذَا أَمْرٌ مَّجْمَعٌ عَلَيْهِ"².

- وقرأ ابن مسعود قول الله: (أَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ) (النساء/24) بلا واو³، وقرأ أبي وابن عباس وسعيد بن جبیر نهاية الآية: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى)⁴، وكان ابن عباس يقسم ثلاثاً أنها نزلت كذلك⁵، لكن هذا لا يبيح القراءة بها؛ لأنها حرف منسوخ⁶.

- وقرأ ابن مسعود: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ نَمْلَةٍ) (النساء/40) بدل (ذَرَّةٍ)⁷.

- وقرأ: (فَيَقْتُلُ أَوْ يَغْلِ بَابٌ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء/73)، بدل: (نُؤْتِيهِ)⁸.

- وقرأ: (بَيْتٍ مُّبَيَّنٍّ مِنْهُمْ) (النساء/80) بدل (طَائِفَةٌ)⁹.

¹ - فضائل القرآن لأبي عبيد 115/2 رقم 601، والقراءة عند الطبري 346/3، والباقلاني في الانتصار 424/2، والقرطبي 82/5، وأبي حيان 198/3.

² - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 28/1.

³ - فضائل القرآن لأبي عبيد 115/2 رقم 601، والقراءة عند الطبري 346/3، والباقلاني في الانتصار 424/2، والقرطبي 82/5، وأبي حيان 198/3.

⁴ - فضائل القرآن لأبي عبيد 116/2 رقم 602، وكتاب المصاحف 291/1 رقم 160، و 352/1 رقم 211، و 353-358 أرقام 213 إلى 218، والحاكم من كتاب التفسير باب حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع 27/3، رقم 3245، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، والقراءة عند الطبري

17/4، والباقلاني في الانتصار 424/2، وأبي حيان في البحر المحيط 225/3.

⁵ - كتاب المصاحف 358/1 رقم 218.

⁶ - جامع البيان للطبري 18/4.

⁷ - كتاب المصاحف 294/1 رقم 164، والقراءة في البحر المحيط 261/3.

⁸ - كتاب المصاحف 312/1 رقم 184.

⁹ - المصاحف 312/1 رقم 184، والبحر المحيط 317/3، وقال: "قراءة عبد الله: (بَيْتٍ مُّبَيَّنٍّ مِنْهُمْ يَا مُحَمَّدٌ)".

- وقرأ: (فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء/113) بدل (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ¹)².
- وقرأت عائشة قوله تعالى: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا) (النساء/116)، وقرأ ابن عباس (وَأُتْنَا) : بضم الواو وفتحها³، و(أُتْنَا)⁴.
- وقرأ ابن مسعود: (وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ) (النساء/139)، بدل (نُزِّلَ)⁵.
- وقرأ: (وَسَيُؤْتِي اللَّهُ) (النساء/145)، (وَسَوْفَ)⁶.
- وقرأ أيضا: (سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ) (النساء/151)، (سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ)⁷⁸.
- وقرأ ابن عباس: (طَيِّبَاتٍ كَانَتْ أَحَلَّتْ لَهُمْ) (النساء/159)، بزيادة (كَانَتْ)⁹.
- *سورة المائدة:

- قرأ عبد الله بن الزبير: (فَيُصْبِحُ الْفُسَّاقُ عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ) (المائدة/54)، بزيادة (الْفُسَّاقُ) على المتواتر¹⁰.
- وقرأ ابن مسعود وأبي وابن عباس: (فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ) (المائدة/91)،

¹- قرأ (يُؤْتِيهِ) حمزة وأبو عمرو وخلف واليزيدي والشنبوذي، وقرأ البقية (نُؤْتِيهِ)، انظر البنا ص 245.

²- كتاب المصاحف 313/1 رقم 184.

³- فضائل القرآن لأبي عبيد 116/2 رقم 604، والقراءة عند الفراء في معاني القرآن 288/1، وفي تفسير الطبري 344/4، والمحزر الوجيز 113/2، والقرطبي 386/5، والبحر المحيط 368/3.

⁴- المحزر الوجيز 113/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 386/5.

⁵- كتاب المصاحف 313/1 رقم 184.

⁶- المصدر ذاته 312/1 رقم 184.

⁷- قرأ (يُؤْتِيهِمْ) حفص عن عاصم، وقرأ البقية (نُؤْتِيهِمْ)، انظر إتحاف فضلاء البشر ص 247.

⁸- كتاب المصاحف 313/1 رقم 184.

⁹- المصدر ذاته 353/1 رقم 212.

¹⁰- المصاحف 362/1 رقم 226، والقراءة في البحر المحيط 520/3 بصيغة: (فَتُصْبِحُ) بدل (فَيُصْبِحُ).

بزيادة (مُتَّابِعَاتٍ)¹، قال الطبري: "فأما ما روي عن أبيّ وابن مسعود من قراءتهما ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ فذلك خلاف ما في مصاحفنا، وغير جائز لنا أن نشهد بشيء ليس في مصاحفنا من الكلام أنه من كتاب الله"².
- وقرأ ابن مسعود: (قَالَ سَأُنزِلُهَا عَلَيْكُمْ) بسين الاستقبال، ودون لفظ الجلالة (المائدة/117)³.

- وقرأ: (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَعِبَادُكَ)، والمرسوم: (عِبَادُكَ فَبِإِنَّهُمْ) (المائدة/120)⁴.
*سورة الأنعام:

- قرأ عبد الله بن مسعود وأبيّ والأعمش: (وَمَا كَانَ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)، (الأنعام/24)⁵.

- وقرأ ابن مسعود: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ)، بدل: (فَلَا) (الأنعام/28)، وفي قراءة أبيّ: (وَلَا نُكَذَّبُ بِبَيِّنَاتٍ رَبَّنَا أَبَدًا) بزيادة (أبدًا) عن مرسوم الخط⁶.
- وقرأ ابن مسعود وأبيّ وجماعة: (يَقْضِي بِالْحَقِّ) (الأنعام/58)⁷ بدل (يَفْصُ).

¹ - وبها قرأ النخعي وعطاء، انظر الموطأ: كتاب الصيام باب ما جاء في قضاء رمضان و الكفارات 305/1، وفضائل القرآن 117/2 رقم 607، وكتاب المصاحف 292/1 رقم 163، والمستدرک: كتاب التفسير باب شرح معنى: (وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ)، 669/2 رقم 3145، والقراءة عند الفراء 318/1، والباقلاني في الانتصار 424/2، وابن عطية 232/2، والقرطبي 268/6، وأبي حيان 14/4.

² - جامع البيان للطبري 38/5.

³ - وقرأ الأعمش وطلحة بن مصرف: (إِنِّي سَأُنزِلُهَا)، انظر كتاب المصاحف 313/1 رقم 184، والبحر المحيط 62/4.

⁴ - كتاب المصاحف 313/1 رقم 184.

⁵ - كتاب المصاحف 314/1 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط 99/4.

⁶ - القراءة عند الطبري 208/5، وابن عطية 281/2، والقرطبي 384/6، وأبي حيان 106/4.

⁷ - كتاب المصاحف 314/1 رقم 184، وبها قرأ ابن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش وسعيد بن جبیر ومجاهد، انظر جامع البيان للطبري 248/5، والبحر المحيط لأبي حيان 146/4.

- وقرأ ابن مسعود: (يَتَوَفَّاهُ رُسُلُنَا)، ومرسوم الإمام: (تَوَفَّاهُ) (الأنعام/58)¹.
- أما الآية من (الأنعام/71) فقرأها ابن مسعود: (كَالَّذِي اسْتَهْوَاهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى بَيْنًا)².
- كما قرأ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (الأنعام/95)، بزيادة (مَا)³.
- وقرأ أيضا: (وَ لِيَقُولُوا دَرَسَ)، ومرسوم الإمام: (دَرَسَتْ)⁴ (الأنعام/106)⁵.
- وقرأ أبي: (وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبِيلًا)، والمرسوم: (قَبِيلًا)⁶ (الأنعام/112)⁷.
- وقرأ ابن مسعود: (كَأَنَّمَا يَتَّصِعِدُ فِي السَّمَاءِ)، بدل: (يَصْعَدُ) (الأنعام/126)⁸.

¹- كتاب المصاحف 314/1 رقم 184، وبها قرأ الأعمش كما في إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس 268/1، والمحرر الوجيز 301/2، والقرطبي 10/7، والبحر المحيط 146/4.

²- فضائل القرآن لأبي عبيد 118/2 رقم 609، وكتاب المصاحف 315/1 رقم 184، والقراءة في الطبري 277/5، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص 44، والمحرر الوجيز 307/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ونسبه إلى أبي بن كعب والحسن البصري 21/7، والبحر المحيط 162/4.

³- كتاب المصاحف 315/1 رقم 184 والقراءة في تفسير القرطبي 45/7، والبحر المحيط 186/4.

⁴قرأ ابن كثير وأبو عمرو ووافقهم ابن محيصة واليزيدي (دَارَسَتْ) بمعنى قرأت وتعلمت من أهل الكتاب، وقرأ ابن عامر ويعقوب (دَرَسَتْ) بمعنى انمحت، وقرأ الحسن البصري (دَرَسَتْ) مبالغة في الانمحاء، وقرأ البقية (دَرَسَتْ) بمعنى تعلمت، انظر الطبري 358/5، ومعاني القرآن للزجاج 279/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 60/7، والميسر في القراءات ص 141.

⁵- كتاب المصاحف 315/1 رقم 184، والقراءة تنسب إلى أبي وطلحة بن مصرف والأعمش، انظر الطبري 358/5، والمحتسب لابن جني 225/1، والقرطبي 61/7، والبحر المحيط 200/4.

⁶- قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر (قَبِيلًا)، وقرأ الحسن (قَبِيلًا)، وقرأ البقية (قَبِيلًا)، انظر معاني القرآن للزجاج 283/2، وحجة القراءات لابن خالويه ص 148، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 68/7، وإتحاف فضلاء البشر ص 271-272، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص 141.

⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 118/2 رقم 610 .

⁸- كتاب المصاحف 315/1 رقم 184، والقراءة تنسب إلى طلحة بن مصرف والأعمش، انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 84/7، والبحر المحيط 220/4.

- وقرأ نفر من الصحابة منهم ابن مسعود وأبيّ وابن عباس وابن الزبير وجماعة من التابعين: (هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حَرْجٌ¹)، بدل: (حَجْرٌ) (الأنعام/139)².
- وقرأ: (وَ هَذَا سِرَاطِي مُسْتَقِيمًا)، بدل: (وَأَنَّ) (الأنعام/154)³.
- وقرأ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا)، بدل: (الَّذِي) (الأنعام/155)⁴.
- *سورة الأعراف:

- قرأ ابن مسعود: (حَتَّى يَلْجَ الْجَمَلُ الْأَصْفَرُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) (الأعراف/39)،
بزيادة: (الْأَصْفَرُ) عن المقروء⁵.
- وقرأ ابن عباس: (وَيَذْرَكُ وَالْأَهْتَكُ) أي: عبادتك، بدل: (ءَالِهَتِكَ) (الأعراف/126)⁶
وقراها أبيّ: (وَقَدْ تَرَكَوكَ أَنْ يَّعْبُدُوكَ وَءَالِهَتِكَ)¹، يقول الطبري بعد إيراده

¹ - الحرج بفتح الحاء والراء: الناقة الضامرة، ويقال: الطويلة على وجه الأرض، والحرجة: الجماعة من الإبل، وفعله حَرَجَ، وقيل: الحرج بكسر الحاء لغة في الحَرَج، وهو الضيق والإثم، انظر تفسير القرطبي 95/7، وانظر مادة "حرج" من: الصحاح للجوهري 284/1، والقاموس المحيط ص 168.

² - وبها قرأ عكرمة وعمرو بن دينار والأعمش، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 118/2 رقم 611، وكتاب المصاحف 387/1 رقم 266، وتفسير الطبري 53/6، ومختصر الشواذ لابن خالويه ص 46، والمحتسب لابن جني 231/1، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 95/7.

³ - كذا كتبها ابن مسعود في مصحفه بالسين لا بالصاد، انظر كتاب المصاحف 315/1 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط 254/4 ونسبها أيضا إلى الأعمش.

⁴ - فضائل القرآن لأبي عبيد 119/2 رقم 612، والقراءة في معاني القرآن للفراء 365/1، والطبري 105/6، ومختصر الشواذ ص 47، والمحزر الوجيز 364/1، والقرطبي 141/7.

⁵ - فضائل القرآن لأبي عبيد 119/2 رقم 614، والقراءة في الطبري 208/5، والمحزر الوجيز 400/2، والقرطبي 201/7، والقراءة في معاني القرآن للفراء 379/1، ومختصر الشواذ ص 49 بصيغة: (حَتَّى يَلْجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْمَخِيْطِ).

⁶ - والقراءة مروية عن عليّ وابن مسعود وأنس ومجاهد والضحاك، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 119/2 رقم 615، والقراءة في معاني القرآن للفراء 391/1، والطبري 29/6، ومختصر الشواذ ص 50، والمحزر الوجيز 441/2، والقرطبي 251/7، والبحر المحيط 367/4.

للقرأتين: "والقراءة التي لا نرى القراءة بغيرها هي القراءة التي عليها قراء الأمصار لإجماع الحجة من القراء عليها"².

- وقرأ ابن مسعود: (قَالُوا رَبَّنَا إِنَّا تَعَفَّرْنَا وَتَرَحَّمْنَا) (الأعراف/149)³.

- وقرأ: (إِنَّ الَّذِينَ اسْتَمْسَكُوا بِالْكِتَابِ)، بدل: (الأعراف/170)⁴.

- وقرأ ابن عباس: (كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِهَا)، و المقروء: (عَنْهَا) (الأعراف/187)⁵.

*سورة الأنفال:

- قرأ ابن عباس: (وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ فِتْنَتُهُمْ)، بدل: (عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ) (الأنفال/19)⁶.

- وقرأ ابن مسعود: (وَلَا يَحْسِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا)، بدل: (تَحْسِبِينَ) (الأنفال/60)⁷.

*سورة التوبة:

- قرأ ابن مسعود: (أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ)، بدل: (تُقْبَلَ) (التوبة/54)⁸.

- وقرأ: (قُلْ أَدْنَىٰ خَيْرٍ وَرَحْمَةٌ لَّكُمْ)، بزيادة: (وَرَحْمَةٌ) (التوبة/61)⁹.

¹- فضائل القرآن لأبي عبيد 119/2-120 رقم 615، كتاب المصاحف 1/316 رقم 184، والقراءة عند

الطبري 29/6، والقرطبي 251/7، وأبي حيان 367/4.

²- جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري 29/6.

³- كتاب المصاحف 1/316 رقم 184.

⁴- المصدر ذاته 1/317 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط 4/416، ونسبها إلى الأعمش.

⁵- المصدر ذاته 1/348 رقم 203، والقراءة في مختصر الشواذ ص 53، لكنه نسبها إلى ابن مسعود.

⁶- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/120 رقم 616.

⁷- كتاب المصاحف 1/317 رقم 184.

⁸- كتاب المصاحف 1/317 رقم 184، هذا، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (يُقْبَلُ)، وافقه الشنبوذي، وقرأ

المطوعي (نُقْبَلُ)، وقرأ البقية (تُقْبَلُ)، انظر إتحاف فضلاء البشر ص 304.

⁹- كتاب المصاحف 1/317 رقم 184.

- وقرأ عمر بن الخطاب: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ) (التوبة/101)، فرفع (الأنصار)، ولم يلحق واو (الذين)¹.
- وقرأ ابن مسعود: (وَلَوْ فُطِّعَتْ قُلُوبُهُمْ)، بدل: (إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ) (التوبة/111)².
- وقرأ: (مِنْ بَعْدِ مَا زَاغَتْ قُلُوبُ طَائِفَةٍ)، بدل: (كَأَدَ تَزِيغٍ³) (التوبة/118)⁴.
- وقرأ: (أَوْ لَمْ تَرَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ)، والمقروء: (أَوْ لَا يَرَوْنَ) (التوبة/127)⁵.

*سورة يونس:

- قرأ ابن مسعود: (إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَ جَرِينِ بِحَمٍ)، بدل: (بِهِمِ) (يونس/22)⁶.
- وقرأ: (مَا أَتَيْنُم بِهِ السَّحْرُ) (يونس/81) بدل: (جِنَّتُمْ)، وقرأه أبي بن كعب: (مَا جِنَّتُمْ بِهِ سِحْرٌ)⁷.

*سورة هود:

- قرأ ابن عباس: (أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ)، ومرسوم الإمام: (يَثْنُونَ) (هود/5)⁸.

¹- فضائل القرآن لأبي عبيد 121/2 رقم 618، والقراءة عند الطبري 11/7، ومختصر الشواذ ص 59، والقرطبي 221/8، وأبي حيان 96/5.

²- كتاب المصاحف 318/1 رقم 184، والقراءة عند ابن عطية 86/3، والقرطبي 247/8، وأبي حيان 105/5.

³- قرأ حمزة وحفص (يزيغ)، وقرأ البقية (تزيغ)، انظر النشر 281/2.

⁴- كتاب المصاحف 318/1 رقم 184.

⁵- كتاب المصاحف 318/1 رقم 184، والقراءة بصيغة: (أَوْ لَا تَرَى) عند ابن عطية 99/3، والقرطبي 277/8، وأبي حيان 119/5 ونسبها إلى أبي بن كعب والأعمش أيضا.

⁶- كتاب المصاحف 318/1 رقم 184.

⁷- أبو عبيد 122/2 رقم 620، والقراءة عند الطبري 173/7، وابن عطية 135/3، والقرطبي 338/8.

⁸- فضائل القرآن لأبي عبيد 122/2 رقم 622، والقراءة عند البخاري في كتاب تفسير القرآن باب: (آلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ) 62/3 رقم 4496 و 4497، والطبري 212/7، كلاهما بلفظ: (تَثْنُونِي)،

- وقرأ ابن مسعود: (وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ) (هود/25) بزيادة: (فَقَالَ يَا قَوْمِ)¹.

- وقرأ: (وَعَاتَيْنِي رَحْمَةً مِّن رَّبِّي وَعَمَّيْتِ عَلَيَّكُمْ) (هود/28)²، وقرأها أبي بن كعب: (فَعَمَّاهَا عَلَيَّكُمْ)³.

- وقرأ ابن مسعود: (وَلَا تَقْصُوهُ شَيْئًا) (هود/56)، بدل: (تَضُرُّونَهُ)⁴.

- وقرأ مع أبي بن كعب: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) (هود/71)، برفع: (شَيْخٌ)⁵.

- وقرأ ابن مسعود: (فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ) (هود/80)، دون ما عليه مرسوم الإمام بزيادة: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ)⁶.

*سورة يوسف:

- قرأ أبي: (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ عِبْرَةً)، بدل (ءآيَاتٍ) (يوسف/7)¹.

والقراءة في معاني القرآن للفراء 3/2، ومختصر الشواذ ص 64، وتفسير القرطبي 9/9، وفيه قراءة أخرى: (تَتَّوِي) على وزن تنطوي، والبحر المحيط 5/203، وقد فسر ابن عباس قراءته قائلا: = (أَنَاسٌ كَانُوا يَسْتَحْفِيُونَ أَن يَتَخَلَّوْا فَيُفْضُوا إِلَى السَّمَاءِ، وَأَن يُجَامِعُوا نِسَاءَهُمْ فَيُفْضُوا إِلَى السَّمَاءِ، فَتَزَلْ ذَلِكَ فِيهِمْ)، انظر صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن باب: (أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَحْفِيُوا مِنْهُ)، 63/3، وتفسير الطبري 7/212، قلت: والمعنى أنهم كانوا يستحيون من التبرز في الخلاء وجماع النساء؛ جهلا ووضعاً للحياء في غير موضعه، واللفظ على وزن: افعول، بناء للمبالغة، والفعل للصدر، ويشبهه قول عنتر بن شداد كما في معاني القرآن للفراء 4/2، وفتح الباري 8/229:

وَقَوْلِكَ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا تَنَالُهُ إِذَا مَا هُوَ اِخْتَلَوَى أَلَا لَيْتَ ذَا لِيَا، والشاهد منه: اِخْتَلَوَى أَي صَارَ حُلُومًا.

¹- كتاب المصاحف 319/1 رقم 184.

²- المصدر ذاته 319/1 رقم 184.

³- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 9/29.

⁴- كتاب المصاحف 319/1 رقم 184، وهي في البحر المحيط 5/234 بلفظ: (وَ لَا تَقْصُوهُ).

⁵- كتاب المصاحف 319/1 رقم 184، والقراءة في تفسير القرطبي 9/73، والبحر المحيط 5/244، ونسبها أيضا إلى الأعمش.

⁶- كتاب المصاحف 319/1 رقم 184، وهي في البحر المحيط 5/248.

*سورة الرعد:

قرأ عليّ وابن مسعود وابن عباس: (أَفَلَمْ يَتَّبِعِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا)، بدل (يَأْتِسِ) (الرعد/32)².

– وقرأ ابن مسعود: (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُونَ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ)، ومرسوم الإمام (الكَافِرُ)³ (الرعد/43)⁴.

*سورة إبراهيم:

– قرأت طائفة من الصحابة فيها: عمر وعليّ وابن مسعود وابن عباس وأنس: (وَإِنْ كَادَ مَكْرَهُمْ لِتُرْوَلَ)، ومرسوم المصحف الإمام (كَانَ) (إبراهيم/48)⁵.

*سورة الحجر:

– قرأ ابن مسعود: (وَلَا يَأْتِفَتَنَّ مِنْكُمْ أَحَدٌ)، والمرسوم (يَلْتَفِتَنَّ) (الحجر/65)⁶.

*سورة النحل:

– قرأ ابن مسعود: (وَالرِّيَّاحُ مُسَخَّرَاتٍ)، والمرسوم (وَالنُّجُومُ) (النحل/12)⁷.

¹ فضائل القرآن لأبي عبيد 122/2-123 رقم 622، وهي في تفسير القرطبي 135/9.

² فضائل القرآن لأبي عبيد 123/2 رقم 623، وهي في تفسير الطبري 179/8، ومختصر الشواذ ص 71 والمحتسب 357/1، وتفسير القرطبي 329/9، والبحر المحيط 383/5، وحملها الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 353/3 على أنها للتفسير، وليس بصواب، بل هي قراءة من الأحرف المنسوخة.

³ قرأ حمزة وعاصم وابن عامر والكسائي وخلف ويعقوب (الكَفَّارُ)، وافقهم الحسن والأعمش، وقرأ البقية (الكَافِرُ)، وافقهم اليزيدي وابن محيصن، انظر إتحاف فضلاء البشر للبنا ص 340.

⁴ كتاب المصاحف 320/1 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط 383/5.

⁵ فضائل القرآن لأبي عبيد 125/2-126 الأرقام 633 إلى 635، والقراءة في تفسير القرطبي 395/9، وهي في الانتصار للباقلاني 424/2 بصيغة: (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتُرْوَلَ مِنْهُ الْجِيَادُ).

⁶ كتاب المصاحف 320/1 رقم 184.

⁷ المصاحف 320/1 رقم 184، وهي في البحر المحيط 465/5، ونسبها إلى الأعمش وطلحة بن مصرف.

- وقرأ: (الَّذِينَ تَوْفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ)، والمرسوم (تَتَوَفَّاهُمْ¹) (النحل/28)².

- وقرأ: (حِينَ ظَعَنَكُمْ)، والمرسوم (يَوْمَ ظَعَنَكُمْ) (النحل/80)³.

- وقرأ: (وَ لِيُوفِّيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ)، بدل (وَلِيَجْزِيَنَّ) (النحل/96)⁴.

- وقرأ: (حَيَاةً طَيِّبَةً وَ لِيُوفِّيَنَّهُمْ)، والمرسوم (وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ) (النحل/97)⁵.

*سورة الإسراء:

- قرأ منها: (إِمَّا يَبْلُغَانِ عِنْدَكَ الْكِبَرَ إِمَّا وَاحِدٌ وَإِمَّا كِلَاهُمَا)⁶ (الإسراء/23)⁷.

- وقرأ: (سَبَّحْتَ لَهُ الْأَرْضُ وَسَبَّحْتَ لَهُ السَّمَاوَاتُ) (الإسراء/44)⁸.

- وقرأ أبي وابن عباس: (فَسَأَلَ مُوسَى فِرْعَوْنَ أَنْ أَرْسِلَ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (الإسراء/101)⁹.

*سورة الكهف:

- قرأ ابن مسعود: (يَقُولَ لَهُمْ نَادُوا) (الكهف/51)¹⁰، بزيادة (لَهُمْ) عن المرسوم.

¹- قرأ حمزة و خلف (يَتَوَفَّاهُمْ)، وافقه الأعمش، وقرأ البقية (تَتَوَفَّاهُمْ)، انظر البنا ص351.

²- كتاب المصاحف 1/321 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط 5/472.

³- كتاب المصاحف 1/321 رقم 184.

⁴- المصدر ذاته 1/321 رقم 184.

⁵- المصدر ذاته 1/321 رقم 184.

⁶- قرأ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم المطوعي (يَبْلُغَانِ)، وقرأ البقية (يَبْلُغُنَّ)، انظر البدر الزاهرة للنشار 2/32، والميسر في القراءات الأربع عشر ص284.

⁷- كتاب المصاحف 1/321 رقم 184.

⁸- كتاب المصاحف 1/321 رقم 184، والقراءة في الحجة للقراء السبعة للفارسي 3/63، والبحر المحيط 6/38، ونسبها إلى الأعمش وطلحة بن مصرف.

⁹- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/124 رقم 627، والقراءة في تفسير الطبري 9/194، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 10/342، والبحر المحيط 6/82.

¹⁰- كتاب المصاحف 1/322 رقم 184.

- وقرأ ابن عباس: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا) (الكهف/78-79) والمرسوم بلا (صَالِحَةٍ)، وبلا (كَافِرًا)¹.
- وقرأ ابن مسعود: (قَبْلَ أَنْ تُقْضَى كَلِمَاتُ رَبِّي)، بدل (تَنْفَذَ) (الكهف/104)².
- *سورة مريم:
- قرأ أنس بن مالك: (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَمْتًا)، بدل (صَوْمًا) (مريم/25)³.
- وقرأ ابن مسعود: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقُّ)، بدل (قَوْلُ) (مريم/33)⁴.
- وقرأ: (فَأُولَئِكَ سَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ)، والمرسوم (يَدْخُلُونَ) (مريم/59)⁵.
- وقرأ: (سَأَخْرِجُ حَيًّا)، والمرسوم (لَسَوْفَ أَخْرِجُ) (مريم/65)⁶.
- وقرأ: (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ لِيَتَّصِدَعْنَ)، والمرسوم (تَتَفَطَّرْنَ⁷) (مريم/90)⁸.
- وقرأ: (مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَمَّا آتِي) بدل (إِلَّا آتِي) (مريم/93)⁹.
- *سورة طه:

¹ - جامع البيان للطبري 9/5-6، وفيه (صَحِيحَةٌ) بدل (صَالِحَةٍ)، والانتصار للباقلاني 2/424، والفهرست لابن النديم 1/34، وطبقات القراء للذهبي 1/346، والنشر لابن الجزري 1/14.

² - كتاب المصاحف 1/322 رقم 184.

³ - أبو عبيد 2/125 رقم 632، وهي في تفسير الطبري 9/84، والانتصار 2/424، والبحر المحيط 6/176، ونسبها إلى ابن مسعود أيضا، وهي عنده بصيغة (صَمْتًا) فقط.

⁴ - كتاب المصاحف 1/322 رقم 184، وهي في البحر المحيط 6/178، ونسبها إلى الأعمش أيضا.

⁵ - كتاب المصاحف 1/323 رقم 184.

⁶ - كتاب المصاحف 1/323 رقم 184.

⁷ - قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وحفص (يَتَفَطَّرْنَ)، وافقهم ابن محيصن والحسن والمطوعي، وقرأ البقية (تَتَفَطَّرْنَ)، انظر الحجة للفارسي 3/130، والميسر ص 311.

⁸ - كتاب المصاحف 1/323 رقم 184، وهي في البحر المحيط 6/205 بصيغة: (يَتَصَدَّعْنَ).

⁹ - كتاب المصاحف 1/323 رقم 184.

- قرأ ابن مسعود: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ نَجَّيْنَاكُمْ)، بدل (أُنَجِّيْنَاكُمْ¹) (طه/78)².

*سورة الأنبياء:

- رُوي عن ابن عباس³ أنه قرأ: (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاءً وَذِكْرًا)، والمرسوم (وَضِيَاءً) (الأنبياء/48)⁴، ويقول: (حَوَّلُوا الْوَاوَ إِلَى مَوْضِعِهَا: وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ)⁵.

- قرأ ابن مسعود: (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُ لَهُ وَيَعْمَلُ)، ومرسوم المصحف (يَغُوصُونَ)، (يَعْمَلُونَ) (الأنبياء/81)⁶.

*سورة الحج:

- قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن عمر: (فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِنَ) والمرسوم في الإمام (صَوَافٍ) (الحج/34)⁷، وقرأ أبي وجماعة⁸ (صَوَافِي)، بمعنى صافية خالصة لا شريك لله فيها⁹.

¹- قرأ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الأعمش (أُنَجِّيْنَاكُمْ)، وقرأ البقية (أُنَجِّيْنَاكُمْ)، انظر المستنير لابن سوار 2/293، والميسر ص 317.

²- كتاب المصاحف 1/323 رقم 184.

³- أوردت الرواية بصيغة التمريض لأن الراوي، وهو عكرمة لم يكن يجزم بنسبتها إلى ابن عباس.

⁴- أبو عبيد 2/126 رقم 637، وهي في البحر المحيط 6/295.

⁵- يقصد قوله تعالى: (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ) (غافر/6)، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 2/126.

⁶- كتاب المصاحف 1/324 رقم 184.

⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/128 أرقام 641 إلى 643، وهي عند الفراء 2/226، والطبري 10/194، وفي مختصر الشواذ لابن خالويه ص 97، ومعالم التنزيل في التفسير والتأويل للبعوي: أبي محمد الحسين ابن محمد 4/67، والبحر المحيط 6/176، هذا والصواف والصوافن من الإبل واحد، وكلاهما بمعنى أن تعقل الرجل اليسرى منها، وتصفّ على ثلاث قوائم لتتحرر، انظر معالم التنزيل 4/67.

⁸- منهم الحسن البصري و مجاهد و زيد بن أسلم، انظر جامع البيان للطبري 10/194.

⁹- جامع البيان للطبري 10/194، معالم التنزيل للبعوي 4/67.

- وقرأ: (أَذِنَ لِلَّذِينَ قَاتَلُوا بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا)، بدل (يُقَاتِلُونَ) (الحج/37)¹.
- وقرأ ابن عباس: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ مُخَدَّثٍ) (الحج/50)، بزيادة (مُخَدَّثٍ)².
- وسأل عمر بن الخطاب ابن عباس عن قوله تعالى لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم: وَلَا تَمَرَّجْنَ تَبَرَّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى: (هَلْ كَانَتْ جَاهِلِيَّةً غَيْرَ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا سَمِعْتُ أَوْلَى إِلَّا وَلَهَا آخِرَةٌ، فَقَالَ: هَاتِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَا يُصَدِّقُ ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ كَمَا جَاهَدْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ)³، زاد (كَمَا جَاهَدْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ) (الحج/76).
- *سورة النور:

- قرأ ابن مسعود: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَا لَكُمْ)، بدل (فَرَضْنَاهَا) (النور/1)⁴.
- وقرأ أبي بن كعب: (مَثَلُ نُورٍ مَنْ ءَامَنَ بِهِ)، وقيل قرأ: (مثل من ءامن به)، والمتواتر (مَثَلُ نُورِهِ) (النور/35)⁵.
- وقرأ ابن مسعود: (يُسَبِّحُونَ لَهُ فِيهَا رِجَالٌ)، والمرسوم (يُسَبِّحُ) (النور/36)⁶.
- وقرأ: (أَحْسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ)، والمرسوم (لَا تَحْسِبَنَّ) (النور/55)⁷.

¹- كتاب المصاحف 324/1 رقم 184.

²- المصدر ذاته 347/1 رقم 201.

³- أبو عبيد 128-129 رقم 644، وهي عند الطبري 10/240 دون أن يصرح بأنها قراءة.

⁴- كتاب المصاحف 324/1 رقم 184.

⁵- القراءتان في فضائل القرآن لأبي عبيد 130/2 رقم 647، وتفسير الطبري 10/163، ومختصر الشواذ ص 103، والبحر المحيط 6/418، والقراءة عند الحاكم في المستدرک على أنها تفسير للآية من كتاب التفسير باب شأن نزول (وَلَا تُكْرَهُوا قِتْيَتِكُمْ عَلَى الْيَغَاءِ) 3/161 رقم 3555.

⁶- كتاب المصاحف 324/1 رقم 184.

⁷- المصدر ذاته 324/1 رقم 184.

*سورة الفرقان:

—قرأ ابن مسعود: (وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ)، بدل (نُشْرًا) (الفرقان/48)¹.

— وقرأ: (أَنسُجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا بِهِ) (الفرقان/60)، بزيادة (به) عن المرسوم².

*سورة الشعراء:

— قرأ ابن مسعود: (وَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ)، بدل (فَاتَّبَعُوهُمْ) (الشعراء/60)³.

— ووافق مصحفه الإمام في لفظة (الأيكة) من سورتي الحجر وق، وخالفه في موضعي الشعراء وص فقرأهما بالألف واللام، والمرسوم دونهما⁴.

*سورة النمل:

— قرأ ابن مسعود: (هَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ)، والمرسوم (أَلَّا يَسْجُدُوا) (النمل/25)⁵.

— وقرأ: (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتُظُرُ فِي كِتَابِ رَبِّي ثُمَّ آتَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ ظَرْفُكَ)، والمرسوم (أَنَا آتَيْكَ) (النمل/41)⁶.

— وخالف أبي وابن عباس في آية (النمل/68)، فقرأ الأول: (أَمْ تَدَارِكُ)⁷، بدل (بَلِ ادَّارِكُ) يقول البغوي: "لأن في الاستفهام ضرب من الجحد... والعرب تضع بل موضع أم وأم موضع بل"⁸.

¹- كتاب المصاحف 325/1 رقم 184.

²- المصدر ذاته 325/1 رقم 184.

³- كتاب المصاحف 326/1 رقم 184.

⁴- المصدر ذاته 326/1 رقم 184.

⁵- كتاب المصاحف 327/1 رقم 184.

⁶- فضائل القرآن لأبي عبيد 131/2 رقم 652، والقراءة عند الطبري 174/11، غير أنه أوقف الرواية على مجاهد، ولم يصرح بكونها قراءة، وهي في الانتصار للباقلاني 424/2.

⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 131/2 رقم 653، والقراءة عند ابن خالويه في مختصر الشواذ ص 111.

⁸- معالم التنزيل للبغوي 184/4.

- وقرأ الثاني: (بَلَى أَدَّارَكَ)¹، قال أبو عبيد: "قرأها بالاستفهام"²، أي: لم يدرك.
- وخالف ابن مسعود وأبي فقرأ الأول: (أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ بِأَنَّ) (النمل/84)، بدل: (أَنَّ)³، وقرأ الثاني: (تَتَّبِعُهُمْ) بدل (تُكَلِّمُهُمْ)⁴.
- وخالفا فقرأ الأول: (وَأَنْ أَتْلُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ) (النمل/94)، وقرأ الثاني: (وَأَتْلُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ)⁵، كلاهما بصيغة الأمر، والمرسوم: (وَأَنْ أَتْلُوا).

*سورة القصص:

- قرأ ابن مسعود: (وَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ)، بدل (فَعَمِيَّتْ) (القصص/66)⁶.
- وقرأ: (لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَأَنْخَسَفَ بِنَا)، بدل (لَخَسِفَ) (القصص/82)⁷.
- *سورة العنكبوت: قرأ ابن مسعود: (إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا)، بدل (تَعْبُدُونَ) (العنكبوت/16)⁸.
- وقرأ: (إِنَّمَا مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ)، والمرسوم (أَوْثَانًا مَوَدَّةً) (العنكبوت/24)⁹.

¹ فضائل القرآن لأبي عبيد 131/2 رقم 653، والقراءة عند الفراء 299/2، والطبري 8/11، والباقلاني 424/2، والبغوي في معالم التنزيل 184/4.

² فضائل القرآن لأبي عبيد 131/2.

³ كتاب المصاحف 327/1 رقم 184، والقراءة في معاني القرآن للفراء 300/2، ومختصر الشواذ ص 113، والمحتسب لابن جني 145/2، والبحر المحيط 91/7.

⁴ فضائل القرآن لأبي عبيد 132/2 رقم 655، والقراءة في معاني القرآن للفراء 300/2، ومختصر الشواذ ص 113، والبحر المحيط 91/7.

⁵ أبو عبيد 132/2 رقم 656، والقراءة في مختصر الشواذ ص 113، والبحر المحيط 96/7.

⁶ كتاب المصاحف 327/1 رقم 184.

⁷ كتاب المصاحف 327/1 رقم 184، والقراءة في المحتسب لابن جني 157/2، والبحر المحيط 131/7، ونسبها أيضا إلى الأعمش وطلحة بن مصرف.

⁸ كتاب المصاحف 328/1 رقم 184.

⁹ المصدر ذاته 328/1 رقم 184.

- وقرأ: (لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ قُلْ تَمَتَّعُوا)، بدل (وَلِيَتَمَّتَّ عَوَا) (العنكبوت/66)¹.
- *سورة لقمان: قرأ ابن مسعود: (هُدَى وَبُشْرَى)، بدل (وَرَحْمَةً) (لقمان/2)².
- *سورة السجدة: قرأ ابن مسعود: (فَلَا تَعْلَمَنَّ نَفْسٌ مَّا نُخْفِي)، ومرسوم الخط العثماني: (فَلَا تَعْلَمُ) و(أُخْفِي) (السجدة/17)³.
- وقرأ أبو هريرة آخر الآية: (مِنْ قُرَاتٍ)، والمرسوم (قُرَّة) (السجدة/17)⁴.
- وقرأ ابن مسعود: (يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا بِمَا صَبَرُوا)، بدل (لَمَّا) (السجدة/24)⁵.
- *سورة الأحزاب: قرأ ابن مسعود: (مَنْ يَعْمَلْ مِنْكُمْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَتَقْنَتِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)، ومرسوم الخط العثماني: (وَمَنْ يَقْنَتُ مِنْكُمْ) (الأحزاب/31)⁶.
- وقرأ: (وَيَرْضَيْنَ بِمَا أُوتِينَ كُلُّهُنَّ)، والمرسوم (ءَاتَيْنَهُنَّ) (الأحزاب/51)⁷.
- *سورة سبأ: قرأ ابن مسعود: (يَقْدِفُ بِالْحَقِّ وَهُوَ عَلَامٌ)، زاد (هُوَ) (سبأ/48)⁸.
- *سورة يس:

¹- كتاب المصاحف 328/1 رقم 184، والقراءة في المحرر الوجيز 325/4، بصيغة: (لَسَوْفَ تَعْلَمُونَ)، وفي البحر المحيط 155/7، بصيغة: (فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ).

²- كتاب المصاحف 328/1 رقم 184.

³- المصدر ذاته 329/1 رقم 184، وهي في معالم التنزيل 248/4 بلفظ: (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا نُخْفِي).

⁴- فضائل القرآن لأبي عبيد 133/2 رقم 658، والقراءة عند الفراء 332/2، والطبري 112/11، وابن خالويه في مختصر الشواذ ص 119، وأبي حيان في البحر المحيط 197/7، ونسبها أيضا إلى ابن مسعود وأبي الدرداء وعوف العقيلي، وأخرجها البخاري في كتاب التفسير باب قوله: (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا نُخْفِي لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ)، 104/3 رقم 4595.

⁵- كتاب المصاحف 329/1 رقم 184، والقراءة في البحر المحيط 200/7 بصيغة (لَمَّا).

⁶- المصدر ذاته 329/1 رقم 184.

⁷- المصدر ذاته 330/1 رقم 184.

⁸- المصدر ذاته 331/1 رقم 184.

- قرأ جماعة: (يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ)، والمرسوم (عَلَى الْعِبَادِ) (يس/29)¹.
- وقرأ ابن مسعود: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً)، بدل (صِيحَةً) (يس/52)².
- قرأ ابن مسعود: (فِي شُغْلِ فَآكِهِينَ)، والمرسوم (فَآكِهِونَ) (يس/54)³.
- وقرأ: (فِي ظِلَالٍ⁴ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِينِينَ⁵)، والمرسوم (مُتَكِينُونَ) (يس/55)⁶.
- وقرأ: (سَلَامًا قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ)، والمرسوم (سَلَامٌ) (يس/57)⁷.
- وقرأ أبي وعائشة: (فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ)، والمرسوم (رَكُوبُهُمْ) (يس/71)⁸.

*سورة الصافات:

- قرأ ابن مسعود: (ثُمَّ إِنَّ مَقِيلَهُمْ لِأَيِّ الْجَحِيمِ)، بدل (مَرْجِعَهُمْ) (الصافات/68)⁹، يؤكد صحة ما نقل عنه أنه كان يقول: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْتَصِفُ النَّهَارُ يَوْمَ

¹- وهي قراءة أبي وابن عباس والضحاك وعلي بن الحسين ومجاهد والحسن، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 133/2 رقم 653، وكتاب المصاحف 1/347 رقم 302، وهي في تفسير الطبري بصيغة: (يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ عَلَى أَنْفُسِهَا) 4/12، ومختصر الشواذ ص 125.

²- أبو عبيد 134/2 رقم 661، والقراءة عند الفراء 2/375، وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ص 24، والطبري 1/38، وهي في مختصر الشواذ ص 125، والمحتسب 2/206 ونسبها أيضا إلى عبد الرحمن بن الأسود، والقراءة أيضا في البرهان للزركشي 1/335.

³- كتاب المصاحف 1/331 رقم 184، وهي في البحر المحيط 7/323، ونسبها إلى طلحة والأعمش.

⁴- قرأ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الأعمش (ظَلَّلٍ)، وقرأ البقية (ظِلَالٍ)، انظر الحجة للفارسي 3/309، والميسر في القراءات الأربع عشر ص 444.

⁵- قرأ أبو جعفر (مُتَكُونٍ)، وقرأ البقية (مُتَكِينُونَ)، انظر النشار 2/229، والميسر ص 444.

⁶- كتاب المصاحف 1/331 رقم 184.

⁷- كتاب المصاحف 1/331 رقم 184، ونسبها إلى أبي أيضا ابن خالويه في مختصر الشواذ ص 127.

⁸- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/134 رقم 662-663، والقراءة عند الفراء 2/381، وهي في مختصر الشواذ ص 126، والبحر المحيط 7/331.

⁹- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/134 رقم 664، وقيل قرأها: (مَنْقَلَبَهُمْ) كما عند الطبري 12/70، والبغوي 4/333، وقيل قرأها (مَنْفَذَهُمْ) وقيل: (مَصِيرَهُمْ) كما في الكشف للزمخشري 5/214.

الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقِيلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ ثُمَّ قَالَ: أَصْحَابُ
الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا¹.

- وقرأ: (وَإِنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)، بدل (إِلْيَاسَ) (الصافات/123)².

- وقرأ: (سَلَامٌ عَلَىٰ إِدْرَاسِينَ)، والمرسوم (عَالِ يَاسِينَ) (الصافات/126)³.

- وقرأ: (رَبُّكُمْ اللَّهُ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ)، بدل (اللَّهُ رَبُّكُمْ) (الصافات/130)⁴.

*سورة غافر:

- قرأ ابن مسعود: (وَيُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ)، والمرسوم (وَأَنْ يُظْهِرَ) (غافر/26)⁶.

- وقرأ: (يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ)، بدل (قَلْبٍ كُلِّ) (غافر/35)⁸.

*سورة الزخرف:

- قرأ ابن مسعود: (مَا شَهِدَ خَلْقَهُمْ)، بدل (أَعْشَهُدُوا)⁹ (الزخرف/18)¹⁰.

¹- الآية من سورة الفرقان/24، والأثر عند الطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن 70/12.

²- مختصر الشواذ ص128، والمحتسب 224/2، ونسبها أيضا إلى يحيى والأعمش والمنهال بن عمرو والحكم بن عتيبة، والقراءة أيضا في معالم التنزيل للبعوي 338/4، والبحر المحيط 359/7.

³- كتاب المصاحف 332/1 رقم 184، والقراءة في مختصر الشواذ ص128، والمحتسب لابن جني 224/2، والبحر المحيط 359/7.

⁴- كتاب المصاحف 332/1 رقم 184.

⁵- قرأ حمزة وحفص والكسائي ويعقوب (أَوْ)، والبقية (وِ)، انظر إتحاف فضلاء البشر ص458.

⁶- كتاب المصاحف 333/1 رقم 184.

⁷- قرأ أبو عمرو وابن عامر بخلف عنه، وافقهما ابن محيصن بخلف عنه واليزيدي (قَلْبٍ)، وقرأ البقية (قَلْبِ)، انظر الميسر في القراءات الأربع عشر ص471.

⁸- أبو عبيد 135/2 رقم 667، كتاب المصاحف 333/1 رقم 184، والقراءة عند الفراء في معاني القرآن 9/3، والطبري في جامع البيان 71/12، والبعوي في معالم التنزيل 27/5.

⁹- قرأ المدنيان على الاستفهام، وقرأ البقية (أَشْهَدُوا)، انظر إتحاف فضلاء البشر ص495.

¹⁰- كتاب المصاحف 334/1 رقم 184.

- وقرأ: (لَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسَاوِرٌ مِّنْ ذَهَبٍ)، بدل (أَسَاوِرَةٌ¹) (الزخرف/53)².

- وقرأ: (وَإِنَّهُ عَلِيمٌ لِّلسَّاعَةِ)، والمرسوم (لَعَلَّمُ) (الزخرف/61)³.

*سورة الجاثية:

- قرأ ابن مسعود: (لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)، والمرسوم (ءَايَاتٍ) (الجاثية/3)⁴.

- وقرأ: (لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)، والمرسوم (ءَايَاتٍ) (الجاثية/4)⁵.

- وقرأ: (وَإِنَّ السَّاعَةَ لَأَرْبَبٌ فِيهَا)، والمرسوم (وَالسَّاعَةُ) (الجاثية/31)⁶.

*سورة محمد:

- قرأ ابن مسعود: (فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً)، والمرسوم: (أَنَّ

تَأْتِيهِمْ) (محمد/19)⁷.

*سورة الفتح:

- قرأ ابن مسعود: (وَتَوْقُرُوهُ وَتُسَبِّحُوا اللَّهَ)، بدل (تُسَبِّحُوهُ) (الفتح/9)⁸.

- وقرأ: (فَسَيُؤْتِيهِ اللَّهُ أَجْرًا عَظِيمًا)، بدل (فَسَيُؤْتِيهِ⁹ أَجْرًا) (الفتح/10)¹⁰.

¹- قرأ حفص ويعقوب وافقها الحسن (أسورة)، وقرأ البقية (أساورَةٌ)، انظر الميسر ص 493.

²- كتاب المصاحف 1/334 رقم 184، وقال أبو حيان: "قرأ أبيّ وعبد الله: أساويز، وقرأ الأعمش: أساور" انظر البحر المحيط 8/24.

³- كتاب المصاحف 1/335 رقم 184.

⁴- كتاب المصاحف 1/335 رقم 184.

⁵- المصدر ذاته 1/335 رقم 184.

⁶- المصدر ذاته 1/335 رقم 184.

⁷- كتاب المصاحف 1/336 رقم 184.

⁸- المصدر ذاته 1/336 رقم 184.

⁹- قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ورويس (نُوتِيهِ)، والبقية (يُوتِيهِ)، انظر البنا ص 509.

¹⁰- فضائل القرآن لأبي عبيد 2/136 رقم 671، والقراءة في جامع البيان للطبري 13/91.

- وقرأ: (إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً)، بدل (نَفْعًا) (الفتح/11)¹.

*سورة الحجرات قرأ ابن مسعود: (لِتَعَارَفُوا وَخِيَارُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ)، والمرسوم في الإمام (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ) (الحجرات/13)².

*سورة ق: قرأ أبو بكر وابن مسعود وأبي: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)، والتقديم والتأخير هو الفرق فيها مع المرسوم (سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ) (ق/19)³.

*سورة القمر: قرأ ابن مسعود وأبي: (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ)، لا (خُشَعًا)⁴ (القمر/7)⁵.

*سورة الواقعة: قرأ علي: (وَوَطَّعِ مَنْضُودِ)، وفي الإمام (طَلَحِ) (الواقعة/31)⁶، وقرأ رجل عنده: (وَوَطَّحِ مَنْضُودِ)، فقال علي: (مَا شَأْنُ الطَّلَحِ؟ إِنَّمَا هُوَ: وَوَطَّعِ مَنْضُودِ، ثُمَّ قَرَأَ: طَلَعَهَا هَضِيمٌ⁷، قَالُوا: أَوْلَا نَحْوَلُهَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَا

¹- كتاب المصاحف/1/335 رقم 184.

²- المصدر ذاته/1/336 رقم 184.

³- فضائل القرآن لأبي عبيد 136/2 رقم 673، والقراءة في التمهيد 297/8، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 24، وجامع البيان 186/13، ومختصر الشواذ ص 145، والآية مما كان يستشهد به أبو بكر رضي الله عنه قبيل وفاته، حين تمثلت عائشة أمامه و هو يقضي بقول حاتم بن عبد الله الطائي:

لَعَمْرُكَ مَا يُعْنِي الثَّرَاءُ وَ لَا الْعِنَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَ ضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ. وقيل تمثلت بقول أبي طالب يمدح النبي صلى الله عليه وسلم في قصيدة طويلة من أربع و تسعين بيتًا: وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعُغْمَامُ بِوَجْهِهِ رَبِيعُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ. فقال أبو بكر: (لَا تَقُولِي ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ)، والبيت الأول في جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد 1034/2، ولسان العرب 237/2 مادة "حشرج" ،أما الثاني ففي فضائل القرآن لأبي عبيد 137/2، وأما القصة ففي فضائل القرآن له 136/2-137، وفي الطبري 187/13.

⁴- قرأ نافع و ابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر وافقهم ابن محيصن والحسن (خُشَعًا)، وقرأ البقبة (خَاشِعًا)، انظر المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد الأصبهاني ص 421، والميسر ص 529.

⁵- كتاب المصاحف/1/337 رقم 184، والقراءة في مختصر الشواذ ص 148، والبحر المحيط 173/8.

⁶- جامع البيان للطبري 13/206.

⁷- سورة الشعراء/148.

يُهَاجُ¹الْيَوْمَ وَلَا يُحَوَّلُ².

- وقرأ عليّ وابن عباس: (وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنْكُمْ تُكذَّبُونَ)، والمرسوم في الإمام (رِزْقُكُمْ) (الواقعة/85)³.

*سورة الجمعة: قرأ عمر وابن مسعود وابن الزبير: (فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)⁴، وكان ابن مسعود يقول حين يُجادل بالمرسوم (فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) (الجمعة/9): (لَوْ كَانَ: فَاسْعُوا لَسَعَيْتُ حَتَّى يَسْقُطَ رِدَائِي)⁵، أما عمر بن الخطاب فكان يقال له: (إِنَّ أَبِيًّا يَفْرُؤُهَا: فَاسْعُوا، فَيَقُولُ: أَمَا إِنَّهُ أَقْرُونَا وَأَعْلَمْنَا بِالْمَنْسُوحِ، وَإِنَّمَا هِيَ: فَامْضُوا)⁶، وكان الحسن يرد قول ابن مسعود قائلاً: "أما والله ما هو بالسعي على الأقدام، ولكن أمروا أن يأتوا إلى الصلاة وعليهم السكينة والوقار، ولكنه السعي بالنية والإخلاص لله عزّ وجلّ"⁷، وهذه القراءة أحد الحروف التي استُتِيب لأجل القراءة بها محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ⁸ مما نُسخ بمصحف

¹- أي لا يثار الكلام عنه، انظر مادة "هيج" من الصحاح 318/1، والقاموس المحيط ص192.
²- جامع البيان 206/13، والأثر في التمهيد لابن عبد البر 297/8، أما الطلح فإن المعمر بن المثنى كان يقول: هو عند العرب شجر عظام كثير الشوك، وأنشد كما مجاز القرآن لأبي عبيدة: معمر بن المثنى التيمي 250/2: بِشَرِّهَا دَلِيلُهَا وَ قَالَا عَدَا تَرَيْنَ الطَّلْحَ وَالْحَبَالَ.
³- وقد ذكروا أن من لغة أزد شنوءة: ما رزق فلان، بمعنى ما شكر، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد 138/2 رقم 678، وجامع البيان 237/13، ومختصر الشواذ ص152، والبحر المحيط 214/8، وطبقات القراء للذهبي 346/1.
⁴- فضائل القرآن لأبي عبيد 139/2 رقم 679-680، والقراءة في جامع البيان للطبري 112/14، ومختصر الشواذ ص157، ومعالم التنزيل للبغوي 233/5، والفهرست لابن النديم 34/1، والبحر المحيط 265/8، وطبقات القراء للذهبي 346/1.
⁵- فضائل القرآن لأبي عبيد 139/2، وجامع البيان للطبري 112/14.
⁶- جامع البيان للطبري 112/14.
⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 139/2-140 رقم 681، ومعالم التنزيل 233/5.
⁸- ابن الصلت بن شنبوذ البغدادي، كنيته أبو الحسن، شيخ الإقراء بالعراق، قرأ القرآن على قنبل وإدريس الحداد وأحمد بن فرح وإبراهيم الحربي، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي، كان يرى جواز = = القراءة بالشاذ

عثمان¹.

*سورة الطلاق: قرأ ابن مسعود وابن عمر وابن عباس: (فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ)، خلافا للمرسوم (لِعِدَّتِهِنَّ) (الطلاق/7)²، والقُبُلُ المأمور بتطبيق المرأة له هو الوقت الذي تستقبل فيه العدة وتشرع فيها³، يقول النووي: "هذه قراءة ابن عباس وابن عمر، وهي شاذة لا تثبت قرآنا بالإجماع"⁴.

*سورة القلم: قرأ ابن مسعود: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُرْهِقُونَكَ)، بدل :

وهو ما خالف رسم المصحف الإمام وذلك سبب ما كان بينه وبين ابن مجاهد من هجر، حتى كان لا يقرء من أقرأه ابن مجاهد، توفي في صفر سنة 328هـ، انظر معرفة القراء الكبار للذهبي 546/2 رقم 276، وغاية النهاية لابن الجزري 49/2 رقم 2707.

¹ ذكر ابن النديم في الفهرست 34-35 المواضع التي استتبت لأجل القراءة بها ابن شنبوذ وهي:

* (وَلَتَكُنَّ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ اللَّهَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ أَوْلَانِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (آل عمران/104).

* (أَلَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ) (الأنفال/74).

* (الْيَوْمَ نُنْخِثُكَ بِيَدِنَا لِيَتَّكِنَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً) (يونس/92).

* (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً غَضَبًا) (الكهف/78).

* (فَقَدْ كَذَّبَ الْكَافِرُونَ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا) (الفرقان/77).

* (فَلَمَّا حَرَ تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ وَالْحِنُّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ لَمَا لَبِثُوا حَوْلًا فِي الْعَذَابِ الْأَلِيمِ) (سبأ/14) =

* (فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) (الجمعة/9).

* (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَالذَّكْرِ وَالْأُنثَى) (الليل/1-3).

* (كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) (القارعة/4).

* (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَفَتَّ تَبَّ) (المسد/1).

² فضائل القرآن لأبي عبيد 140/2 رقم 682، والقراءة في جامع البيان 145/14، ومختصر الشواذ ص 158، والتمهيد لابن عبد البر 65/15، ومعالم التنزيل 247/5، والبحر المحيط 278/8، وأخرجها مسلم في صحيحه من كتاب الطلاق باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته 676/2 رقم 1471.

³ صحيح مسلم بشرح النووي 58/10.

⁴ المصدر ذاته 58/10.

(لِيُرْلَقُونَكَ) (القلم/51)¹.

*سورة نوح:قرأ ابن مسعود:(وَيَعُوْثًا وَيَعُوْقًا)(نوح/24)².

*سورة المزمل:قرأ أنس بن مالك:(وَأَصْوَبُ قَيْلًا)،بدل(وَأَقْوَمُ)(المزمل/6)؛ف قيل له:(إِنَّمَا نَقَرُّ: وَأَقْوَمُ قَيْلًا، قَالَ أَنَسُ: وَأَصْوَبُ قَيْلًا، وَأَقْوَمُ قَيْلًا، وَأَهْيَأُ وَاحِدًا)³.

*سورة المدثر:قرأ عمر وابن الزبير:(فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ يَا فُلَانُ مَا سَلَكَ فِي سَقَرٍ) (المدثر/42)، وكان ابن الزبير يقول:(أَفْرَأَيْهَا عُمَرُ فَلَمْ أُنْسَهَا بَعْدُ)⁴، وقرأ ابن مسعود:(يَا أَيُّهَا الْكُفَّارُ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ)⁵.

*سورة الغاشية:قرأ ابن مسعود:(فَإِنَّهُ يُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ)، بدل (فَيُعَذِّبُهُ) (الغاشية/24)⁶.

*سورة الليل :قرأ ابن مسعود وأبو الدرداء:(وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى)، بلا (مَا خَلَقَ) (الليل/3)⁷.

¹- فضائل القرآن لأبي عبيد 141/2 رقم 686، والقراءة عند الفراء 179/3 والطبري 48/14، وابن خالويه ص161، والبغوي 247/5، وأبي حيان 311/8، وقرأ المدنيان (لِيُرْلَقُونَكَ)، وقرأ الباقون (لِيُرْلَقُونَكَ)، انظر البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي ص325.

²-كتاب المصاحف 338/1 رقم 184، وهي قراءة الأعمش كما في مختصر الشواذ لابن خالويه ص 162، وإتحاف فضلاء البشر للبنا ص558.

³- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 65/1.

⁴- فضائل القرآن لأبي عبيد 141/2 رقم 688، والمصاحف 289/1 رقم 156، و 362/1 رقم 225.

⁵- فضائل القرآن لأبي عبيد 141/2 رقم 687، والقراءة أخرجها الحاكم في المستدرک من كتاب التفسير باب افتراق الناس بخروج الدجال على ثلاث فرق 340/3 رقم 3929.

⁶- كتاب المصاحف 338/1 رقم 184.

⁷- فضائل القرآن لأبي عبيد 142/2 رقم 689، والقراءة في مختصر الشواذ ص175، وفتح الباري 642/8، وشرح النووي على مسلم 91/6، والبحر المحيط 477/8، وطبقات القراء 346/1، والقراءة أخرجها البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عبد الله بن مسعود 367 /2 رقم 3625، وباب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما 364/2 رقم 3607، وفي كتاب التفسير باب:(وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى)=

*سورة القارعة: قرأ ابن مسعود:(كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ)، والمتواتر: (كَالْعِهْنِ) (القارعة/3)¹.

*سورة العصر: قرأ علي بن أبي طالب:(وَالْعَصْرِ وَنَوَائِبِ الدَّهْرِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ لْخُسْرٍ وَإِنَّهُ فِيهِ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ) بدل: (خُسْرٍ لِمَنِ الْإِنْسَانُ وَإِنَّ الْعَصْرَ) (العصر/1-2)².

*سورة قريش: عن أسماء بنت يزيد³ قالت:(سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ: وَيَلْ أُمَّكُمْ قُرَيْشٌ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ)⁴، (قريش/1).

*سورة النصر: قرأ ابن عباس:(إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللَّهِ وَالنَّصْرُ) (النصر/1)⁵.

=158/3 رقم 4755، وباب:(وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْإُنْثَى) 158/3 رقم 4756، وفي كتاب الاستئذان باب من ألقى إليه وسادة 446/3 رقم 6055، وأخرجها مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ما يتعلق بالقراءات 369/1 رقم 824.

¹- فضائل القرآن لأبي عبيد 143/2 رقم 692، والقراءة في معاني القرآن 286/3، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 24، ومختصر الشواذ ص 179، والانتصار 425/2، وطبقات القراء 346/1.

²- فضائل القرآن لأبي عبيد 143/2 رقم 693، و القراءة في جامع البيان 323/15، و مختصر الشواذ ص 180، والانتصار 425/2، والنشر 14/1، والقراءة أخرجها الحاكم في كتاب التفسير باب تفسير سورة (وَالْعَصْرِ) 393/3 رقم 4024، وقال: " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

³- ابن السكن بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث الأوسية ثم الأشهلية الأنصارية، كنيته أم سلمة، بنت عم معاذ بن جبل، روى عنها ابن أخيها محمود بن عمرو، ومولاها مهاجر بن أبي مسلم، وشهر بن حوشب، شهدت اليرموك، وقتلت يومئذ تسعة من الروم بعمود فسطاطها، وعاشت بعد ذلك دهرا، انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم 6/3258، رقم 3771، سير أعلام النبلاء 2/296 رقم 53، الإصابة في تمييز الصحابة 13/146 رقم 10941.

⁴- أبو عبيد 143/2 رقم 694، ومختصر الشواذ ص 180، والانتصار للباقلاني 2/425.

⁵- فضائل القرآن لأبي عبيد 144/2 رقم 695، وكتاب المصاحف 1/359 رقم 219، والقراءة في مختصر الشواذ ص 182، والانتصار للباقلاني 2/425.

المطلب الثالث: اختلاف مصاحف التابعين.

هذا مطلب أبحثه على غرار الذي قبله بجمع ما تفرق في المصادر من قراءات تنسب إلى التابعين مما خالف المصحف الإمام، ومنهجي في بلوغ المراد مُحدد وفق الخطوات الآتية:

- 1- تحديد الموضوع المخالف لخط المصحف العثماني.
- 2- مراعاة ترتيب السور، وترتيب الآيات في عرض الحروف.
- 3- الاختصار على ما صح سنده، والإعراض عن الضعيف.
- 4- الاختصار على ما لم يسبق طريقه من مواضع في المطلب السابق.

*سورة البقرة: (البقرة/215) قرئت (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتْلٍ فِيهِ قُلٌ قَتْلٌ فِيهِ كَبِيرٌ)¹.

*سورة آل عمران: (آل عمران/85) قرئت (وَ شَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ)، واحتج قارؤه بأن جماع المذكر والمؤنث سواء².

- (آل عمران/144)، قرئت: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ رُسُلٌ)³.

*سورة المائدة: (المائدة/6)، قرئت: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)⁴.

*سورة مريم: (مريم/23)، قرئت: (فَخَاطَبَهَا مِنْ تَحْتِهَا)⁵.

¹- القراءة لعكرمة، وهي في كتاب المصاحف 381/1 رقم 255، والبحر المحيط 2/154.

²- القراءة لصالح بن كيسان، وهي في كتاب المصاحف 385/1 رقم 263.

³- القراءة لحطان بن عبد الله الرقاشي، وهي في كتاب المصاحف 384/1 رقم 262، ونسبها ابن جني في المحتسب 1/168 إلى عبد الله بن مسعود، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط 3/74 إلى عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

⁴- القراءة لسعيد بن جبير وهي في كتاب المصاحف 383/1 رقم 258.

⁵- القراءة لعقمة، وهي في فضائل القرآن لأبي عبيد 2/124 رقم 631، وجامع البيان للطبري 9/76.

*سورة الحج: (الحج/34)، قرئت: (المُعْتَرِي)¹.

*سورة النور: (النور/35)، قرئت: (مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِينَ)².

هذا عن جرد المواضع التي كانت تتلى وتكتب من الأحرف قبل جمع عثمان رضي الله عنه مما دخل بعد ذلك حيز ما اصطلح على تسميته بالقراءات الشاذة، والتي- وإن صح سند كثير منها- إلا أنها افتقدت شرطين هامين من شروط قبول القراءة: تواتر النقل، ومطابقة رسم المصحف الإمام. وهذه الأحرف كما يتضح قد جاوزت المائة موضع، وهو غيض من فيض؛ يتبين منه أن الأمر لو لم يكبح له الجراح بما قرر ونفذ عثمان لكانت الفتنة اليوم أشد، خاصة بعدما حصل للمسلمين عبر العصور من وهن بسبب الابتعاد عن منهج الله، والزهد في النهل من العلم النافع لدى سواد الأمة الأعظم، بل إنني أكاد أجزم أن هذا الجمع قد حقن الله به دماء خلق كثير من المسلمين، وكفيت به الأمة من الشر الكثير، ومجمل ما يلاحظ على هذه الأحرف:

- 1- أنها مقارنة بما لم يبلغنا نزر يسير من يم كبير.
- 2- أن سبب ذلك إذعان الصحابة والتابعين للحق، بإجماعهم على مصحف عثمان، ولولا ذلك لكان الواصل إلينا من الأحرف أضعاف ما بين أيدينا اليوم.
- 3- أن هذه الأحرف وصلت إلينا بعاملين أولهما: روايتها قبل عثمان، من ذلك ما بلغنا عن الشيخين رضي الله عنهما، وثانيهما تمسك بعض الصحابة والتابعين متأولا بما في مصحفه، وأقصد تحديدا ابن مسعود، ودليل هذا أن النسبة العظمى مما وصل إلينا من تلك الأحرف مروية عنه هو بالذات.

¹ - القراءة للحسن البصري وهي في معالم التنزيل 67/4، والمعتر هو الذي يريك نفسه ويتعرض ولا يسأل خلافا للقانع فهو الذي لا يتعرض ولا يسأل، وهذا قول ابن عباس، انظر معالم التنزيل 67/4 .

² - القراءة في فضائل القرآن لأبي عبيد 129/2 رقم 646 منسوبة إلى مجاهد، وفي مختصر الشواذ ص 103 بصيغة: (مَثَلُ نُورٍ مَنْ عَامَنَ بِهِ)، وفي البحر المحيط 418/6، منسوبة فيهما إلى أبي بن كعب.

- 4- أن الواصل إلينا من الأحرف مزيج مما صحّ، وضعف، وكذب أحيانا.
- 5- أن فعل عثمان دليل قاطع في باب السياسة الشرعية على جواز منع الإمام الأخذ بالرخصة المؤقتة، إذا أدى العمل بها إلى ما يهدد بيضة الأمة وشوكتها.
- 6- لا تبلغ هذه الأحرف درجة ما أجمع عليه بين اللوحين، فلا تجوز الصلاة بها، ولا تلاوتها، ولا تكفير جاحدها؛ لسريان النسخ عليها بالمصحف الإمام.
- 7- لا يقولن قائل: فما فائدة ما وصلكم من تلك الأحرف إن كان هذا شأنها؟ ذلك أن التطبيق العملي لها عظيم الفائدة من حيث اعتمادها في تفسير القرآن واستنباط الأحكام الفقهية، وبيان ذلك أن علماء السلف وظفوا مثل هذه الأحرف في تأويل كثير من آيات القرآن، وعرفوا بها كثيرا من معانيه وأحكامه، يشهد لهذا ترجيح من رجح صلاة العصر صلاة وسطى، وتحديد اليمين دون الشمال للقطع في حد السرقة، وترجيح جهة الأم في الأخوة الموجبة لبعض حقوق الميراث، واشتراط التتابع عند مشرطه في صيام كفارة اليمين المنعقدة، وغير ذلك من مسائل الفقه¹، أضف إلى ذلك عظيم نفع تلك القراءات في الاحتجاج على الأوجه الإعرابية؛ لكونها موثقة بالرواية الصحيحة، والسند المتصل كما فعل كثير من علماء اللغة².

¹ -لأبي عبيد في هذا المعنى كلمة عصماء تضمنت حسن التلخيص ودقة التعبير، تنبئ عن فقه عظيم للرجل تنظر في فضائل القرآن 152/2-155 .

² -انظر مثلا صنيع سيبويه في "الكتاب"، والفراء في "معاني القرآن"، والزجاج في "معاني القرآن".

الفصل الأول: طرق كتابة القرآن و خوابط التفريق بينهما.

- تمهيد: في بيان حلة كل من الإفراد والجمع والتركيبة كتابة والقراءات.
- المبحث الأول: طريقة الإفراد.
- المبحث الثاني: طريقة الجمع.
- المبحث الثالث: طريقة التركيبة.
- المبحث الرابع: خوابط التفريق بين الإفراد والجمع والتركيبة.

الفصل الأول: طرق كتابة القرآن وضوابط التفريق بينها.

وهو أربعة مباحث: ثلاثة بعدد طرق كتابة القرآن إفراداً، وجمعاً، و تركيباً، ورابع لبيان ضوابط التفريق بينها، مع تمهيد في بيان صلة طرائق الكتابة بالقراءات.

تمهيد: في بيان صلة كل من الإفراد والجمع والتركيب كتابة بالقراءات.

بيّن مبحث جمع القرآن بمراحله الثلاثة: الجمع النبوي، وجمع الصديق، وجمع عثمان بن عفان رضي الله عنهما أن القرآن الذي بين أيدينا اليوم قد وصل إلينا متواتراً، موافقاً لمرسوم الخط، موافقاً للغة العربية ولو من وجه، وأنه عشر قراءات، كل قراءة روايات، كل رواية طرق، أما ما عدا ذلك من الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن تيسيراً على الناس، ورفعاً للحرج عنهم؛ بسبب تنوع لهجاتهم، وطرق الأداء عندهم كل ذلك زال بزوال دواعيه، ونسخ بإجماع الأمة على المصحف العثماني الذي قطع العمل بتلك الرخصة؛ درءاً لمفسدة الاختلاف، وتفرق الأمة تفرق اليهود والنصارى في كتبها. والملحظ الأهم في جمع القرآن بمراحله تلك، المتعلقة بعملية تدوينه أنه كان لا يقع إلا مصحوباً بالمحفوظ في الصدور تلقياً وسماعاً، وإقراء وإشهاداً؛ لأن القرآن كتاب محفوظ في الصدور قبل أن يكون مكتوباً في السطور، حدث هذا في زمن النبوة بتدوينه في الرقاع واللخاف والعسب، بعد اختيار أكفأ من يطبق ذلك من الكتاب، وتلقيه للصحابية، وحدث الأمر ذاته إبان الجمع البكري بما صاحب التدوين من إشهاد على الحفظ، ومقارنة ذلك بمحفوظ أعضاء لجنة الجمع، وتبع ذلك وقوعه في جمع عثمان باعتماد المكتوب زمن أبي بكر أولاً، والتحليف على وقوع السماع ثانياً، ومقارنة ذلك بما في صدور أعضاء اللجنة ثالثاً، مع انفراد هذه المرحلة بإنفاذ مقرئ مع كل مصحف مكتوب إلى البلد المرسل إليه؛ لعلم القائمين على ذلك أن القرآن كتاب سماوي لازماه اللذان لا ينفكان عنه التدوين والسماع:

التدوين حفظاً له من التحريف، والسماع ضبطاً له في الأداء.

وحاصل الكلام أن كتابة القرآن اليوم لا تصح إلا بالقراءات العشر: أحدها، أو بعضها، أو كلها، أما تلقيه، وحفظه، وتلاوته، وتدبر معانيه، واستنباط أحكامه، فلا يؤخذ إلا تلقياً وسماعاً، وعليه فإن مباحث هذا الفصل، وإن تعلقت بطرق كتابة القرآن أفراداً وجمعا وتركيباً إلا أن ذلك لا يعني بحال أن أطرقها بمنأى عن طرائق التلاوة أفراداً وجمعا وتركيباً كذلك. والقصد أن بيان ما يمكن كتابة القرآن به اليوم جوازاً وحرطاً لا ينفصل عن أساليب التلاوة التي هي الغاية الأولى للتدوين، على أن لا يخرج الأمر عن القراءات العشر المعتمدة؛ لأن غيرها إما شاذ مخالف لمرسوم الخط، أو ضعيف السند، أو منسوخ بما أجمعت عليه الأمة من إمام عثمان.

المبحث الأول: طريقة الأفراد.

هذا المبحث مطلبان: أولهما خصصته لباب الأفراد: أعرفه فيه لغة بجمع مدلولاته اللغوية، ثم تعريف اصطلاحى في شقين: شق خاص بالأفراد تلاوة، وآخر خاص بالأفراد كتابة. أما المطلب الثاني فعرض لصور هذه الطريقة، ما تعلق منها بالتلاوة وما اتصل بالكتابة، وهي - على ما بلغ علمي - أربع صور: ما كان بالقراءة، وما كان بالرواية، وما كان بالطريق، وما كان بالوجه¹.

المطلب الأول: تعريف الأفراد.

الفرع الأول: تعريف الأفراد لغة.

يقال أفرد الشيء يفرده أفراداً، فالأفراد مصدر للفعل أفرد، وهو مزيد بحرف،

¹ - هو ما رجع إلى اختيار القارئ من الاختلاف في القراءة كقولهم: في الوقف على (أمين) وجوه: سكون و روم و إشمام، انظر القراءات و أثرها في التفسير و الأحكام لبازمول 1/123.

ومادة الاشتقاق: (ف ر د)، وهذا أصل صحيح يدل على وحدة¹. وللإفراد في اللغة مدلولات هي:

- 1- جعل الشيء واحدا: فقولك: أفردته أي جعلته فردا ، والفرد ما كان وحده². وبهذا المعنى جاء قوله تعالى: (وَكَلَّهُمْ) ءَاتِيهِ يَوْمَ الْفَيْمَةِ بَرْدًا (مريم/95)، قال في الكشاف: " وكل واحد منهم يأتيه يوم القيامة منفردا ليس معه من هؤلاء المشركين أحد، وهم براء منهم"³.
 - 2- وضع الواحد: يقال أفردت الأنثى، إذا وضعت واحدا فهي مفرد، ولا يقال ذلك في الناقة؛ لأنها لا تلد إلا واحدا⁴.
 - 3- العزل : أفردته عزلته، والعزل لا يكون إلا بعد التولية⁵.
 - 4- التجهيز: أفرد إليه رسولا جهزه ويتعدى بحرف الجر: إلى⁶.
 - 5- عدم الجمع بين الحج والعمرة، أي فعل كل واحد منهما على حدة⁷.
 - 6- الفرد في صفات الله: الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني⁸.
 - 7- الانفراد: يقال فرد برأيه وأفرد وفرّد واستفرد بمعنى انفرد به⁹.
- والمعنى الثالث هو الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي على ما سألين؛ لما فيه من معنى الاقتصار على الواحد.

¹-معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة " فرد " 500/4.

²-مادة " فرد" من العين 310/3، والمصباح المنير للفيومي ص177.

³- الكشاف للزمخشري 60/4.

⁴-مادة " فرد": الجوهري 438/1، الفيروزآبادي ص277، ابن منظور 333/3، الزبيدي 489/8.

⁵-مادة " فرد": الجوهري 438/1، الفيروزآبادي ص277، ابن منظور 333/3، الزبيدي 484/8.

⁶-مادة " فرد": الجوهري 438/1، الفيروزآبادي ص277، ابن منظور 333/3، الزبيدي 489/8.

⁷- المصباح المنير ص177، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي 236/1.

⁸- مادة " فرد" من لسان العرب 332/3.

⁹-مادة " فرد" من النهاية لابن الأثير 425/3، ولسان العرب 333/3، وتاج العروس 484/8.

الفرع الثاني: تعريف الأفراد اصطلاحاً.

تعريف اصطلاحى للأفراد كتابة، جامع مانع تطلب اتباع الخطوات الآتية :

- 1- وضع تعريف اصطلاحى للأفراد المتلو أولاً .
- 2- شرح محاور التعريف.
- 3- اعتماد التعريف الاصطلاحى للأفراد المتلو فى وضع تعريف اصطلاحى للأفراد المكتوب.
- 4- شرح محاور التعريف المتوصل إليه.

الحقيقة أن وضع تعريف اصطلاحى لأفراد بالقراءات بشقيه المتلو والمرسوم من الصعوبة بمكان؛ لعدم تعرض أئمة القراءة إليه وإلى الجمع بالقراءات فى تأليفهم¹، على الرغم من عظم هذين البابين و كثير نفعهما وجليل خطرهما على ما يؤكد ابن الجزري، بل إنهما ثمرة أصول علم القراءات². أما الأفراد فقلّ ما تجد له تعريفاً على الرغم من كونه الأصل فى القراءة قبل المائة الخامسة³، ويرجع ابن الجزري - رحمه الله - أسباب ذلك إلى أمور ثلاثة :

- 1- عظم همم السلف، وكثرة حرصهم على الخير؛ إذ كانوا لا يتعلمون رواية حتى يتقنوا التى قبلها .
 - 2- المبالغة فى الإكثار من هذا العلم .
 - 3- الرغبة فى استيعاب جميع الروايات لسائر القراءات⁴.
- وعلى الرغم من ذلك فقد وقفت على ثلاثة تعاريف للأفراد المتلو فقط، لى عليها بعض الملاحظات أوردها عقب ذكر تلك التعاريف.

²-النشر فى القراءات العشر 2/194.

³- المصدر ذاته 2/194.

⁴- على رأي ابن الجزري فى النشر فى القراءات العشر 2/194، وانظر الجمع بالقراءات المتواترة للدكتور فتحى العبيدي ص153، و فى الأمر نظر يأتي بيانه عند الكلام عن نشأة الجمع و تطوره.

¹-النشر 2/194، غيث النفع للسفاقي ص18.

فأولها: تعريف ابن الجزري بأنه "القراءة برواية واحدة بما فيها من الأوجه من

غير أن يجمعها مع رواية أخرى"¹، و يلاحظ على هذا التعريف :

- أنه خاص بالإفراد المتلو دون المرسوم .

- أنه يقصر التعريف على ما كان ضمن الرواية الواحدة فقط .

- أنه لم يحدد مجاله، فهو ختمة كاملة أو بضع آيات فقط ؟

وثانيها: قولهم: "إن الأفراد هو أن يقرأ القارئ كل قراءة بروايتها أو برواياتها، بما

فيها من الأوجه دون جمعها مع قراءة أخرى"²، ويلاحظ :

- أنه تعريف خاص بالجمع المتلو لا المرسوم .

- عدم تحديد المجال فيه واضح وهو ختمة كاملة أم بضع آيات ؟

- عدم عدّه تعدد طرق القراءة الواحدة ضمن التعريف .

والثالث: قول بعضهم من أنه: "القراءة بطريق واحد من طرق الراوي دون جمعه

مع طريق آخر"³، وهذا التعريف:

- خاص بالجمع المتلو لا المرسوم .

- لم يحدد المجال فيه وهو ختمة كاملة أم بضع آيات ؟

- قصره المضمونة على ما كان خاصا بطريق واحد من طرق الرواية .

والتعريف المختار: أن الأفراد المتلو ما أفردت فيه القراءة بالتلاوة، أو رواية

قراءة، أو طريق رواية، أو وجه طريق في ختمة كاملة أو في بعضها.

- فقولي: "أفردت فيه قراءة" خرج به الجمع بالقراءات.

- وقولي: "بالتلاوة" خرج به الأفراد المرسوم كتابة .

- و قولي: "أو رواية طريق" أقصد جميع طرقها و أوجهها كرواية خلف عن

²- النشر/2/195.

³-التعريف لأحمد بن محمد الشقائصي من كتابه الأجوبة المدققة الذي لا يزال مخطوطا، نقله عنه فتحي

العبيدي في كتابه الجمع بالقراءات المتواترة ص132.

⁴-التعريف أيضا لأحمد بن محمد الشقائصي، نقله عنه فتحي العبيدي كما في ص133.

- حمزة، أو قالون¹ عن نافع، وخرج به كل طريق أو وجه لغير تلك الرواية.
- وقولي: "أو طريق رواية" أقصد به جميع أوجهها كطريق الأزرق² من رواية ورش³ من قراءة نافع، وتخرج بذلك سائر الأوجه لذلك الطريق.
- وقولي: "أو وجه من طريق" أقصد مثلا اختيار قصر المنفصل وتوسط المتصل لإفراد ختمة أو بعضها لطريق الأصبهاني عن ورش عن نافع، خرج بذلك سائر وجوه الطريق نفسه في المدين المذكورين.
- وقولي: "في ختمة كاملة أو في بعضها" تحديد لمجال الأفراد المتلو، فقد يتم في ختمة كاملة، و قد يتم في بعضها، و كل ذلك أفراد .
- وعلى ضوء ما كان يمكن وضع تعريف اصطلاحي للأفراد بالقراءات كتابة بأنه: ما أفردت فيه قراءة بالتدوين أو رواية قراءة أو طريق رواية أو وجهها من طريق في ختمة كاملة.
- فقولي: "قراءة" يشمل رواياتها و طرقها، وخرج بذلك ما يمكن تدوينه جمعا بين القراءات.
- و قولي: "بالتدوين" خرج به الأفراد بالقراءة تلاوة .

¹- عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى، مولى بني زهرة، كنيته أبو موسى الزرقى الزهري، صاحب الإمام نافع و قيل ربيبه، لقب بقالون لجودة قراءته، و القالون بلسان الروم الجيد، حدث عن ابن أبي كثير و نافع و ابن أبي الزناد، وعنه أبو زرعة الرازي، مات بالمدينة سنة 220هـ عن ثيف و ثمانين سنة، انظر معرفة القراء 1/326 رقم 81، غاية النهاية 1/542 رقم 2509، البحث و الاستقراء ص 11.

²- يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثم البصري، كنيته أبو يعقوب، لقبه الأزرق، لزم ورشا و خلفه في الإقراء بالديار المصرية، روى عنه النحاس و الأنماطي، قال أبو فضل الخزاعي: "أدرکت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها، توفي سنة 240 هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/373 رقم 111، غاية النهاية 2/349 رقم 3934.

³- هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان المصري، كنيته أبو سعيد، مولى آل الزبير بن العوام، لقب بورش لشدة بياضه، و عرف بالرواس، قيل إن شيخه نافع هو الذي لقبه به، شيخ القراء بمصر، ولد سنة 110هـ، و توفي بمصر سنة 197هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/323 رقم 80، غاية النهاية 1/446 رقم 2090، البحث والاستقراء في تراجم القراء ص 13- 14.

- وقولي: "رواية قراءة" أقصد جميع طرقها كرواية خلف عن حمزة، أو رواية قالون عن نافع، و يخرج به كل طريق لغير تلك الرواية .
- وقولي: "طريق رواية" أقصد أحد أوجهه كطريق الأزرق من رواية ورش من قراءة نافع، أو طريق الحلواني¹ لرواية قالون من قراءة نافع، خرجت بذلك بقية الأوجه لذلك الطريق؛ لعدم تيسر تحقيق الأفراد بها كلها كتابة-على ما يأتي بيانه- خلافا لتيسره في الأفراد المتلو.
- وعدم قولي: "أو وجه من طريق" كما في تعريف الأفراد المتلو مقصود؛ لاستحالة تحقيقه كتابة، على ما سببين في صور الأفراد المرسوم، خلافا للمتلو.
- وقولي: " في ختمة كاملة" ضرورة لتمام أفراد القراءة أو الرواية أو الطريق أو الوجه بالتدوين خلافا للأفراد المتلو الذي يجوز فيه الاختصار على آيات مع تعدد المجالس استكمالاً للختمة الكاملة.

¹-أحمد بن يزيد بن أزداد الصفار الحلواني، كنيته أبو الحسن، قرأ في مكة على القواس، وفي المدينة على قالون وهشام بن عمار وخلف، حدث عن أبي نعيم والعجلي والنهدي، وتصدر للإقراء بالري، لم يرضه أبو حاتم الرازي في الحديث، توفي سنة 250هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/437 رقم 162، غاية النهاية 136/1 رقم 697.

المطلب الثاني: صور الأفراد.

بتوظيف التعريفين الاصطلاحيين السابقين للأفراد بالقراءة تلاوة والأفراد بالقراءة رسماً أسعى في هذا المطلب إلى رسم صور كل نوع على حدة، مبتدئاً بالمتلو من الأفراد، مثنياً بالمرسوم منه، ملتزماً في كل صورة بالشرح والتمثيل طمعا في الوصول إلى المطلوب.

أما الأفراد بالقراءة تلاوة فله صور أربعة حاصلة من تعريفه وهي:

الفرع الأول : الأفراد بالقراءة تلاوة.

وهو التلاوة بقراءة معينة من القراءات العشر المعتمدة بما فيها من روايات وطرق وأوجه¹، أو هي الإتيان على سائر روايات وطرق وأوجه قراءة تلاوة. والمعنى أن يختار القارئ قراءة من القراءات العشر ثم يبدأ برواية من رواياتها فيقرأ بأحد طرقها من وجه، ثم يتبع ذلك الوجه الآخر، وهكذا حتى يأتي على سائر أوجه تلك الطريق، فإذا أنهى، فعل بطريق أخرى من تلك الرواية ما فعله بالطريق الأولى حتى يأتي على سائر طرق تلك الرواية، فإذا تمّ له ذلك انتقل إلى الرواية الأخرى لتلك القراءة ففعل بها ما فعله بالرواية التي قبلها، فإذا تمّ له ذلك فقد أفرد القراءة بالتلاوة². ومثاله لمن اختار أفراد قراءة نافع بالتلاوة مثلاً أن يبدأ برواية ورش عنه، فيقرأ له من طريق الأزرق وجهاً فوجهاً مما يتعلق مثلاً بالمد المنفصل و المد المتصل و مد اللين و الوقف على العارض سكوناً أو إشماماً أو روما. فإذا أنهى سرد كل تلك الوجوه انتقل إلى طريق الأصبهاني³ ففعل بها ما فعله

¹-الجمع بالقراءات المتواترة للعبدي ص 133.

²-و هو أقل مراتب الجمع بالقراءات كما سيأتي بيانه.

³-محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد الأسدي الأصبهاني، كنيته أبو بكر، صاحب ورش، قرأ له على عامر الجرشي الحاذق في حرف نافع، حدث عن عثمان بن أبي شيبة، قرأ = عليه ابن مجاهد ومحمد بن يونس والدقاق، رحل إلى مصر ومعه ثمانون ألفاً أنفقها على ثمانين ختمة توفي ببغداد سنة 296 هـ، انظر معرفة القراء 1/459 رقم 185، غاية النهاية 2/150 رقم 3129.

بصاحبتهما وجها وجها من مثل قصر المنفصل مع توسط المتصل في المدود، فإذا تم للقارئ ذلك انتقل إلى رواية قالون عن نافع فيقرأ له من طريق أبي نشيط¹ وجها وجها فإذا فرغ منها كلها ختم بطريق الحلواني ليكتمل بها إفراده لقراءة نافع².

الفرع الثاني: الإفراد بالرواية تلاوة.

وهذه الصورة فرع عن التي قبلها، قيل في تعريفها: "التلاوة برواية واحدة معينة من القراءات العشر الراجعة إلى القراء العشرة بما فيها من أوجه"³.

قلت: وهي قصر التلاوة على رواية من قراءة معتمدة بسائر طرقها وأوجهها، ومعناها اختيار القارئ رواية لقراءة من القراءات العشر فيقرأ بإحدى طرقها لا يترك وجها لتلك الطريق إلا قرأه، فإذا أنهى فعل بالطريق الأخرى - إن وجدت - لتلك الرواية مثل ما فعل بالتي قبلها، وهكذا حتى يأتي على سائر طرق الرواية المختارة، ومثاله لمن اختار رواية البزي عن قراءة ابن كثير مثلاً أن يبدأ بطريق أبي جعفر اللهبي⁴، فيقرأ بها لا يترك وجها من أوجهها مما يتعلق بالمدود والوقف وغير ذلك، فإذا تم له ذلك انتقل إلى طريق أخرى ففعل مثل ذلك وهكذا، حتى

¹-محمد بن هارون أبو نشيط الربيعي المروزي ثم البغدادي، أبو جعفر، قرأ على قالون، وكان من حفاظ الحديث، سمع الفريابي وأبا المغيرة ويحيى بن أبي بكير، حدث عنه ابن ماجه وابن أبي الدنيا وابن أبي حاتم، توفي سنة 258 هـ، انظر معرفة القراء الكبار 438/1 رقم 163، غاية النهاية 238/2 رقم 3504.

²-الاكتمال المقصود هنا اكتمال اصطلاحى فقط، باعتبار ما وصلنا من روايات لقراءة نافع: ورش وقالون؛ ذلك أن روايات قراءة نافع في الحقيقة أكثر، والشئ ذاته يقال في بقية القراءات؛ إذ تجد المشهور الواصل إلينا أصولاً وفرشاً روايتان من كل قراءة، مع أن لكل قراءة أكثر من ذلك من الروايات على الصحيح، انظر المستتير 126/1-141، والبذور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ص 8.

³-الجمع بالقراءات المتواترة للعبدي ص 133 .

⁴-محمد بن محمد بن أحمد اللهبي المكي، مقرئ متصدر معروف، قرأ على البزي، و قرأ عليه علي ابن ذؤابة، وأخذ عنه القراءة عرضاً أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل الولي، وهبة الله بن جعفر، انظر معرفة القراء الكبار 456/1 رقم 182، غاية النهاية 210/2 رقم 3402.

يستكمل سائر الطرق و يتم له أفراد الرواية بإتمام آخر طريق¹.

الفرع الثالث : الأفراد بالطريق تلاوة.

وهذه الصورة فرع عن التي قبلها أيضا، وقيل في تعريفها إنها " التلاوة بطريق واحد معين من طرق الراوي"²، قلت: و يمكن تعريفها بأنها: قصر التلاوة على طريق رواية لقراءة معتمدة بسائر أوجهها.و المقصود أن يختار القارئ طريقا لرواية من روايات القراءات العشر المعتمدة فيعمد إلى سائر أوجهها فيقرأ بها كلها وجها وجها، فإذا أتى على آخر وجه فقد استكمل أفراد الطريق بالتلاوة، ومثاله لمن اختار طريق أبي شعيب القواس³ من رواية حفص بن سليمان من قراءة عاصم الكوفي فيبدأ بأحد أوجهها مما يتعلق بالبسملة مثلا فيقرأ وفقه، فإذا أتم انتقل إلى وجه آخر، وهكذا حتى يأتي على سائر الأوجه، فإذا فعل فقد تم له أفراد الطريق بالتلاوة⁴.

الفرع الرابع:الأفراد بالوجه تلاوة.

و هذه الصورة فرع عن التي قبلها كذلك،قالوا في تعريفها:"التلاوة بوجه واحد من أوجه الرواية الواحدة"⁵، قلت:و يمكن تعريفها بأنها التلاوة بوجه لطريق رواية من روايات القراءات العشر، و المعنى أن يختار القارئ وجها واحدا من أوجه طريق من طرق رواية لقراءة من العشر المعتمدة فيقرأ به . ومثاله من اختار

¹-لرواية البرقي عن ابن كثير خمس طرق هي: طريق أبي جعفر اللهي، و طريق أبي عبد الرحمن اللهي، و طريق اللهي، و طريق أبي ربيعة، و طريق ابن فرح، انظر المستنير لابن سوار1/126.

²-الجمع بالقراءات المتواترة للعبدي ص133.

³-صالح بن محمد أبو شعيب القواس الكوفي، و قيل البغدادي، عرض على حفص بن سليمان، وأخذ عليه القراءة عرضا المالحاني والصفار والحلواني والحسن بن العباس الرازي وعبد الله بن الهذيل، انظر معرفة القراء الكبار 1/412 رقم 135، غاية النهاية 1/303 رقم 1453.

⁴-لرواية حفص عن عاصم ثلاث طرق هي: طريق أبي شعيب القواس، و طريق الفضل بن يحيى الشاهي، و طريق عمر بن هبيرة التمار، انظر المستنير لابن سوار 1/135.

⁵-الجمع بالقراءات المتواترة للعبدي ص133 .

قصر المنفصل مع توسط المتصل وجها من أوجه المدود لطريق الأصبهاني من رواية ورش عن نافع ، فيقرأ به ختمة كاملة أو بضع آيات، فيتم له بذلك أفراد هذا الوجه بالقراءة¹.

تلك صور الأفراد تلاوة، وعرضها بهذه الطريقة اعتمدها منها لعرض صور الأفراد بالقراءة المرسوم، فهل الأمر سيان؟ وهل صور هذا تطابق صور ذلك؟ والحقيقة أن بين صور النوعين تشابه إلى حد ما، لكنه لم يبلغ درجة التطابق، وعرض صور الأفراد كتابة يجلي ذلك :

الفرع الخامس : الأفراد بالقراءة كتابة:

يمكن أن يقال في تعريفه على غرار نظيره المتلو أنه: **قصر كتابة مصحف على قراءة من العشر المعتمدة بما فيها من روايات وطرق وأوجه.** والمقصود أن يختار الكاتب أو الهيئة المشرفة على الطبع قراءة من القراءات العشر المعتمدة فيكتب وفق أصولها وفرشها المصحف . وقد حاولت استقصاء طرائق ذلك نظريا وممارسة فوجدت أن الأمر لا يخرج عن ثلاثة طرق:

الأولى: طريقة الألوان : وهي الأفضل في نظري لما تحققه من تفادي حشو المصاحف وهوامشها، فيطبع المصحف بلون واحد فيما فيه اتفاق من الألفاظ أصولا وفرشا، فإذا وصل إلى موضع الخلاف اتخذ لونا خاصا بالرواية إذا اتحدت في ذلك الموضع طرق تلك الرواية، فإن كان بين الطرق اختلاف جعل لكل طريق لونا خاصا، وتحقيق هذه الطريقة ممكن إذا استكملت الشروط الآتية:

- 1- تقديم كتابة المصحف بشرح منهج كتابته، واختيار الألوان.
- 2- احترام التلازم بين شقي القرآن: أقصد شق التلقين وشق التدوين، مما يمكن من استيفاء الخلاف في الأوجه، ولنا في ذلك سلف من فعل عثمان بن عفان

¹ - للأصبهاني في المد المتصل ثلاثة أوجه: القصر وفوق القصر والتوسط، وله في المتصل فوق القصر والتوسط والطول، انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص 73 .

- حين أرسل مع كل مصحف قارئاً يضبط للناس القراءة و يصحح لهم اللحن .
- 3-توصية الهيئات المشرفة على طبع مثل هذا النوع من المصاحف بتخصيصه لأهل فن القراءات من علماء وطلبة علم .
- الثانية: طريقة التهميش:**وهي الطريقة التي تطبع بها الآن المصاحف الجامعة للقراءات¹، وهي الأسهل والأوضح في المراد، وطبع مصحف بقراءة واحدة مفردة وفق هذه الطريقة ممكن جدا إذا اتبعت الخطوات الآتية:
- 1- تقديم الطبع بتحديد القراءة المختارة وبيان أسماء رواتها وطرقها.
 - 2-أن تتم بالتهميش لا بالتذييل تأدبا مع كلام الله تعالى.
 - 3- أن تقع كتابة الاختلاف في الفرش في أعلى الهامش، والاختلاف في الأصول في أسفل الهامش لا أسفل المصحف.
 - 4-أن يطبع الأصل بما فيه من اتفاق في سائر الروايات والطرق والأوجه.
 - 5-تنبيه الهيئة المشرفة على الطبع على أن المصحف مخصص لأهل فن القراءات وطلبة العلم.
 - 6- التأكيد من الهيئة الشرفة على الطبع على أن لا يؤخذ بما في المصحف إلا تلقيا و تلقينا؛ لتحقيق التلازم بين الكتابة والتلقين .
- الثالثة: طريقة بيان الخلاف في الأصل:**وهذه هي الأصعب بين الطرق؛ لما قد يترتب عليها من اللبس، وإن كان لنا فيها سلف من فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قرر جمع القرآن، و تم له ذلك بالأحرف السبعة لا بالقراءات العشر فقط، وقد مضى تحقيقه في مبحث سابق، فيطبع المصحف بقراءة واحدة يكون التنبيه فيها على الخلاف في الفرش داخل المتن نفسه بوضع أقواس مثلا، على أن يترك الخلاف في الأصول والأوجه للتلقين،

¹-انظر مثلا مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من وضع جمال الدين محمد شرف، والميسر في القراءات الأربع عشر من وضع محمد فهد خاروف ومحمد كريم راجح.

وتحقيق هذا المراد ممكن إذا استوفى من الشروط الآتي:

- 1-تحديد القراءة المراد طبع المصحف بها و بيان روايتها وطرقها.
- 2-الاقتصار على الخلاف في الفرش دون الأصول والأوجه.
- 3-التبني على خصوصية المصحف بأهل القراءات وطلبة العلم.
- 4- ترك بيان الخلاف في الأوجه للجانب التعليمي، تفاديا للحشو والإطالة.

الفرع السادس : الأفراد بالرواية كتابة:

وهو على غرار نظيره المتلو:كتابة مصحف على رواية من القراءات العشر بطرقها و أوجهها،و معنى ذلك أن تشرف هيئة أو شخص على طباعة أو كتابة مصحف، مختارا رواية من روايات القراءات العشر المتواترة، مستوفيا طرقها و أوجهها أصولا و فرشاً،وهذه الصورة فرع عن التي قبلها، و تحقيقها بإحدى الطرق سائلة الذكر: أقصد طرائق التلوين،أو التهميش،أو الكتابة في الأصل ممكن بلا شك إذا قيدت كل طريقة بما سبق اشتراطه في كل طريقة، ومثال ذلك لمن اختار الكتابة برواية هشام بن عمار من قراءة ابن عامر بطريقة الألوان أن يكتب ما لا خلاف فيه في الأصل باللون الأسود، فإذا وصل إلى موضع الخلاف-أصلاً كان أم فرشاً- اتخذ اللون الأزرق مثلاً لطريق الحلواني، وخص طريق الداجوني¹ باللون الأحمر مثلاً، على أن يقدم لهذا المنهج في ديباجة المصحف، مع ترك الخلاف في أوجه البسمة والوقف والمدود والسكت وغيرها إلى الجانب التعليمي، ومثاله لمن اختار الرواية ذاتها بطريقة التهميش أن يجعل ما لا خلاف فيه أصلاً، و يهمل للخلاف في الفرش في الأعلى، ويترك أسفل الهامش للخلاف في الأصول، و مثاله لمن ترجح لديه تقديم طريقة بيان الخلاف في

¹-محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر الرملي الداجوني، قرأ على هارون الأعمش بدمشق، ومحمد بن موسى الصوري والعباس بن الفضل الرازي والبيساني والبرزاز، و قرأ عليه ابن مجاهد وابن أبي بلال الكوفي والعجلي، له تصانيف في القراءات، توفي بعد سنة 320هـ، انظر معرفة القراء الكبار 539/2 رقم 267، غاية النهاية 70/2 رقم 2765.

الأصل أن يكتب بما لا خلاف فيه، فإذا بلغ موضع الخلاف في الأصول أو الفرش كتبه بين قوسين، على أن يترك الخلاف في الأوجه - كما سلف ذكره - إلى جانب التلقين و التعليم.

الفرع السابع: الأفراد بالطريق كتابة:

فرع عن التي قبلها أيضا، تطبع عليها أكثر المصاحف اليوم¹، وهي كتابة مصحف من طريق رواية بقراءة معتمدة بما فيها من الأوجه، و المراد إشراف كاتب أو هيئة أو دار طبع على كتابة أو طبع مصحف من طريق واحدة لرواية واحدة لقراءة واحدة، مستوفيا في ذلك سائر أوجهها. و تحقيقها في غاية اليسر لعدم احتياجها لا إلى ألوان، ولا إلى تهميش، و لا إلى بيان خلاف؛ إذ يُكتفى فيها بالكتابة وفقا لتلك الطريق على أن يتولى توضيح الأوجه و تعليمها جانب التعليم والتلقي؛ لذلك كانت هذه الصورة هي أشهر ما كتبت به المصاحف و الله أعلم.

الفرع الثامن: الأفراد بالوجه كتابة:

وهذه الصورة فرع عن سابقتها، أعرفها فأقول: كتابة مصحف بوجه واحد لطريق رواية من قراءة متواترة من القراءات العشر، و مضمونها أن يقتصر في طريق واحدة من رواية لقراءة معتمدة على وجه واحد في أحكام البسمة والوقف والمدود والتحقيق والتسهيل وغير ذلك فلا يتعدى إلى غيره .

ولم أقف على مصحف مطبوع بهذه الصيغة، لكن تحقيقه سهل جدا، إذا بينت الطريق المختارة، و الوجه المختار في مقدمة المصحف أو في خاتمته، دون الحاجة إلى إحدى الطرق السابق تعيينها فيما عداها من صور الأفراد كتابة، والله أعلى وأعلم.

¹- أشهر المصاحف المطبوعة اليوم: مصحف برواية حفص عن عاصم من طريق عبيد بن الصباح، ومصحف برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ومصحف برواية قالون عن نافع من طريق أبي نسيط، و اطلعت مؤخرا على مصحف معلم بالألوان، مطبوع برواية ورش عن نافع من طريق الأصبهاني، طبعته دار حنبعل التونسية.

المبحث الثاني : طريقة الجمع.

خصصته لبحت الطريقة الثانية من طرائق كتابة القرآن، طريقة الجمع، والكلام عنها في تعريف، وبيان نشأة، وتحديد صور. أما التعريف ففرعان: فرع خاص بمدلولات الجمع اللغوية، وآخر لحدده الاصطلاحي: حد خاص بالجمع تلاوة، وآخر يبني عليه خاص بالجمع كتابة. وأما بيان نشأة وتطور هذه الطريقة فمطلب تاريخي في كيفية نشوئه، ومراحل تطوره خاصة المتلو منه. وأما آخر القصد فتفصيل لصور الجمع: بالحرف، وبالوقف، وبالآية، وبالتركيب بين ما كان بالوقف وما كان بالحرف، وهي صور وإن كانت وثيقة الصلة بالجمع تلاوة إلا أن المراد من بحثها محاولة الإسقاط على الجمع كتابة؛ لتحديد ما يمكن تحقيقه كتابة وفق كل صورة و ما لا يمكن .

المطلب الأول : تعريف الجمع.

الفرع الأول : تعريف الجمع لغة.

الجمع بفتح الجيم وسكون الميم على وجهين: أحدهما كونه مصدرا والآخر كونه اسما، أما كونه مصدرا فهو لقولك: جمعت الشيء، ومضارعه يَجْمَعُ¹، والجيم والميم والعين في لغة العرب أصل واحد² كما يقول ابن فارس³، وأما كونه اسما: فهو لجماعة الناس وجمعه عندئذ جموع كبرق وبروق، كفلس

¹ -مادة" جمع"من:العين1/259، جمهرة اللغة لابن دريد1/483، الصحاح2/929، المحكم لابن سيده 1/211، لسان العرب8/53، تاج العروس20/457.

² -معجم مقاييس اللغة لابن فارس1/479 مادة" جمع".

³ -أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أخذ عن ابن المنجم و أحمد بن الحسن راوية ثعلب وأبي الحسن القطان، وعنه البديع الهمذاني، من تصانيفه "المجمل" و" متخيرالألفاظ" و" دارات العرب" و" الحماسة" و" غريب إعراب القرآن" و" الفرق" و" فقه اللغة"، مات سنة 369هـ، انظر نزهة الألباء لابن الأثير ص235، و الفهرست لابن النديم1/88 و معجم الأدياء لياقوت الحموي1/410 رقم 130.

وفلوس¹؛ ولهذا عبروا فقالوا: "الجمع و جمعه جموع المجتمعون"²، وكونه اسما لجماعة الناس لم يمنع أن يستعمل في اللغة في غير الناس حتى قالوا: جماعة الشجر وجماعة النبات³، وبهذا المعنى ورد الجمع في (آل عمران /166): (وَمَا أَصَلَبَكُمْ يَوْمَ اَلْتَفَى اَلْجَمْعِ بِبِأَذْنِ اَللّٰهِ)، و (القمر/45): (سَيَهْزَمُ اَلْجَمْعُ وَيُوَلُّوْنَ اَلدُّبْرَ)، أما مدلولات الجمع اللغوية فقد تتبعتها في المعاجم ومصادر اللغة فوجدتها ثلاث عشر مدلولاً وهي:

1- الإتيان بالشيء من ههنا وههنا⁴، ويُعبر عنه بقولهم: تأليف المفترق⁵، أو جمع الشيء عن تفرقة⁶، وعبر عنه بعضهم بقوله: التأليف والضم بتقريب الشيء بعضه من بعض، فهو بهذا خلاف التفريق⁷، و بهذا المعنى ورد الجمع في مواضع من القرآن كما في (التغابن/9): (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ اَلْجَمْعِ)، و (الكهف/95): (بَجَمَعْنَهُمْ جَمْعًا)، و (الهمزة/2): (اَلَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ)¹، قال الفراء: "إذا أردت جمع المتفرق قلت: جمعت القوم فهم مجموعون، قال تعالى: ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ"².

¹ مادة "جمع" من: العين/1/259، ابن دريد/1/483، الصحاح/2/929، المحكم لابن سيده 211/1، لسان العرب/8/53، المصباح المنير للفيومي ص42، تاج العروس/20/451.

² مادة "جمع" من: المحكم لابن سيده/1/211، لسان العرب/8/53.

³ مادة "جمع" من: المحكم لابن سيده/1/211، لسان العرب/8/53.

⁴ مادة "جمع" من لسان العرب/8/53.

⁵ مادة "جمع" من: الصحاح/2/929، القاموس المحيط ص939، تاج العروس/20/451.

⁶ مادة "جمع" من: المحكم لابن سيده/1/211، لسان العرب/8/53.

⁷ مادة "جمع" من: جمهرة اللغة/1/483-484، معجم مقاييس اللغة/1/479، المفردات في غريب القرآن للراغب/1/125، تاج العروس/20/451، المنجد في اللغة و الأدب و العلوم للويس معلوف ص101.

¹ -المفردات للراغب 1/125-126.

² -مادة "جمع" من لسان العرب لابن منظور 8/57، و الآية من سورة هود/103.

2- أصناف من التمر: قيل هو الدقل، و قيل: تمر مختلط من أنواع متفرقة ليس مرغوبا فيه و ما يخلط إلا رداءته، و قيل: كل لون من التمر لا يعرف اسمه، و قيل: التمر الذي يخرج من النوى¹، و بهذا المعنى جاء الجمع في حديث الربا المشهور عن أبي هريرة: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جُنَيْبٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: أَكُلْ تَمْرٍ خَيْبَرَ هَكَذَا؟ قَالَ: لَا وَ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْهَذَا بِالصَّاعِينَ وَ الصَّاعِينَ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: لَا تَفْعَلْ، بِعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جُنَيْبًا)².

3- النخل الذي لا يعرف اسمه: و لذلك قالوا: كثر الجمع في أرض بني فلان وهم يقصدون نخلا خرج من النوى لا يعرف له اسم³.

4- الصمغ الأحمر: والصمغ ما يسيل من بعض أنواع الشجر ثم يجمد عليه⁴.

5- لبن المصرة: أي لبن الشاة الذي يجمع في ضرعها⁵.

6- علم على المزدلفة: وهي معرفة كعرفات¹، وأنشدوا:

فَبَاتَ بِجَمْعٍ ثُمَّ آبَ إِلَى مِنَى فَأَصْبَحَ رَادًّا يَبْتَغِي الْمَرْجَ بِالسَّحْلِ².

¹ مادة "جمع" من: معجم مقاييس اللغة/1/479، الصحاح 2/929، المحكم 1/213، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: أبو السعادات مجد الدين بن محمد الجزري/1/296، لسان العرب 8/57-59.

² مادة "جمع" من: النهاية 1/296، لسان العرب 8/59، تاج العروس 20/451، والحديث أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه/1/567 رقم 2144، و مسلم في كتاب المساقاة باب بيع الطعام مثلا بمثل 1/747 رقم 1593.

³ مادة "جمع" من: ابن فارس 1/480، الصحاح 2/929، النهاية 1/296، لسان العرب 8/59، الفيومي ص 42.

⁴ مادة "جمع" من: تاج العروس 20/451، المنجد في اللغة للويس معلوف ص 436.

⁵ مادة "جمع" من: تاج العروس 20/452.

¹ مادة "جمع" من: العين 1/260، الصحاح 2/929، المحكم 1/213، النهاية 1/296، لسان العرب 8/59، المصباح المنير ص 42، تاج العروس 20/452.

² البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من شواهد المحكم 1/213، ولسان العرب 8/59، والزبيدي 20/452.

واختلف في سبب تسمية المزدلفة بذلك على قولين فقيل: لاجتماع الناس فيها وقيل: لأن آدم عليه السلام وحواء لما أهبطا من الجنة اجتمعا بها¹، وقد جاء الجمع علما على مزدلفة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الثَّقَلِ² مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ)³.

7- علم على مكة: سميت بذلك لاجتماع الناس بها⁴.

8- مكان الاجتماع: فالجمع يطلق على كل موضع يُجتمَع فيه⁵.

9- الجيش والحشد: يقال جمعوا لبني فلان إذا حشدوا لقتالهم⁶، وبهذا المعنى وقع الجمع في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلَيْنِ تَيَّمَمَا وَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا مَاءً فِي الْوَقْتِ، فَتَوَضَّأَ أَحَدُهُمَا وَعَادَ لِصَلَاتِهِ مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ وَ لَمْ يُعِدِ الْآخَرَ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْرَاتِكَ صَلَاتِكَ، وَقَالَ لِالْآخَرِ: أَمَا أَنْتَ فَلَكَ مِثْلُ سَهْمِ جَمْعٍ)¹، أي كسهم الجيش من الغنيمة²، وعلى معنى الحشد أيضا يحمل قوله تعالى: (إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

¹ مادة "جمع" من: الصحاح 2/929، ابن الأثير 1/296، لسان العرب 8/59، الفيومي ص 42، الزبيدي 20/452.

² يقصد متاعه والجمع أنقال، انظر القاموس المحيط مادة "جمع" ص 857.

³ مادة "جمع" من: ابن الأثير 1/296، لسان العرب 8/59، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفه ويدعون ويقدم إذا غاب القمر 1/450 رقم 1640، ومسلم في كتاب الحج باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة 1/587 رقم 1293.

⁴ مادة "جمع" من: معجم مقاييس اللغة 1/480، و لم يذكر غيره هذا المعنى.

⁵ مادة "جمع" من: تاج العروس 20/467.

⁶ مادة "جمع" من: أساس البلاغة للزمخشري 1/147-148، ابن الأثير 1/296، لسان العرب 8/54.

¹ مادة "جمع" من: النهاية لابن الأثير 1/296، لسان العرب 8/54، وتاج العروس 20/468، والحديث أخرجه النسائي في كتاب الغسل والتيمم باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة رقم 433 ص 61.

² مادة "جمع" من: النهاية لابن الأثير 1/296، لسان العرب 8/54، تاج العروس 20/468.

لَكُم) (آل عمران/173)¹.

10- لبس الثياب: يقال جمع عليه ثيابه أي لبسها ليظهر بها أمام الناس²، وبهذا المعنى جاء الجمع في حديث عمر بن الخطاب المروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وفيه: (...ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي...)³.

11- البناء بالزوجة: يقال: "ما جمعت بامرأة قط، بمعنى: ما بنيت بها"⁴.

12- العزم على الشيء: نقول: جمع الأمر إذا عزم عليه، كأنه جمع نفسه له⁵، وبهذا المعنى جاء الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهما: (مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ)⁶.

13- الرشد: وهذا المعنى من المجاز؛ ذلك أن الجارية إذا شبت قالت العرب: جمعت الثياب؛ لأنها تلبس الدرع والخمار والملحفة كناية عن سن الاستواء¹. والمناسب للتعريف الاصطلاحي من هذه المعاني اللغوية الضم والتأليف وجمع المتفرق، بتقريب بعض الشيء من بعضه، والتعريف الاصطلاحي يوضح ذلك.

¹-مادة "جمع" من أساس البلاغة/148.

²-مادة "جمع" من النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير/1/297.

³- أخرجه البخاري في النكاح باب موعظة الرجل لابنته لحال زواجها/3/217 رقم 5998، ومسلم في الطلاق باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيبرهن وقوله تعالى: (وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ) 2/681 رقم 1479.

⁴-نقلا عن الكسائي، انظر مادة "جمع" من تاج العروس للزبيدي 20/463.

⁵-مادة "جمع" من: المحكم لابن سيده/1/213، لسان العرب/8/57، تاج العروس/20/464.

⁶- مادة "جمع" من تاج العروس 20/469، والحديث أخرجه أحمد من مسند السيدة حفصة بنت عمر رقم 29989 ص 1967، وأبو داود في كتاب الصوم باب النية في الصوم رقم 2454 ص 378، والترمذي في أبواب الصوم باب ما جاء: لا صيام لمن لم يعزم من الليل/2/100 رقم 730، والنسائي في كتاب الصيام باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك رقم 2339 ص 254، وابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم رقم 1700 ص 398.

¹-مادة "جمع" من: المحكم لابن سيده/1/212، أساس البلاغة/148، تاج العروس/20/454.

الفرع الثاني: تعريف الجمع اصطلاحاً:

إذا كان الأفراد هو الأصل في القراءة قبل المائة الخامسة كما قيل، فإن الجمع هو الفرع في ذلك و الشيء بالشيء يعرف، غير أن جامع المصطلحين من هذا الوجه قلة التعاريف الموضوعية لمفهوم كل منهما¹، على الرغم مما أشرت إليه من عظم هذين البابين، وكبير نفعهما، و كونهما ثمرة أصول علم القراءات، يقول ابن الجزري في باب أسماء: **باب بيان أفراد القراءات وجمعها:** "لم يتعرض أحد من أئمة القراءة في تواليفهم لهذا الباب"² هكذا جزم، و هو من هو في علم القراءات، ويؤخذ من كلامه في بيان أسباب العزوف عن الأخذ بهذه الطريقة قبل القرن الخامس³ مما يتعلق بالجمع الآتي:

- 1- عظم الهمم قبل المائة الخامسة مما جعل الأفراد أصلاً في القراءة⁴.
- 2- كثرة الحرص على تحصيل العلم⁵.
- 3- المبالغة في الإكثار من هذا العلم و استيعاب الروايات واحدة واحدة¹.
- 4- عدم إذن مشايخ القراءات لطلبة العلم في الجمع إلا لمن أفرد جميع القراءات²، يقول ابن الجزري: "إذا تقرر ذلك فليعلم أنه من يريد تحقيق علم القراءات و إحكام تلاوة الحروف فلا بد من حفظه كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، و ينبغي أن يعرف أولاً اصطلاح الكتاب الذي يحفظه ومعرفة طريقه، وكذلك إن قصد

¹-النشر في القراءات العشر 2/194، و الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص128.

²-النشر في القراءات العشر 2/194.

³-هذا على رأيه رحمه الله-، و إلا فإن تاريخ ظهور طريقة الجمع سابق لذلك حسب ما رجحت.

⁴-النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/194.

⁵-النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/194، غيث النفع للسفاقي ص18.

¹-غيث النفع ص19.

²-النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/196.

التلاوة بكتاب غيره، و لابد من أفراد القراءات التي يقصد معرفتها قراءة قراءة على ما تقدم، فإذا أحكم القراءات أفرادا و صار له بالتلفظ بالأوجه ملكة لا يحتاج معها إلى تكلف، و أراد أن يحكمها جمعا فليرض نفسه و لسانه فيما يريد أن يجمعه¹، و على الرغم من شح المادة في باب التعريف الاصطلاحي للجمع بالقراءات فقد عملت جهدي بحثا عن ذلك فلم أجد إلا نزرا يسيرا، وفي باب الجمع بالقراءات تلاوة فقط؛ و لذلك جعلت منهجي في الوصول إلى تعريف اصطلاحى للجمع بالقراءة كتابة على النحو الآتي :

- 1- عرض ما وجدت من تعاريف للجمع المتلو.
- 2- نقد ما في ذلك من مجانبة للصواب -إن وجد-.
- 3- وضع تعريف اصطلاحى للجمع المتلو، ثم شرحه.
- 4- البناء على تعريف الجمع المتلو لوضع تعريف اصطلاحى للجمع المرسوم ثم شرحه.

وقد عُرف الجمع المتلو بقولهم :أن يجمع القارئ عند قراءة القرآن كله أو جزء منه بين روايتين فأكثر من الروايات السبع أو العشر المتواترة¹، ويؤخذ على هذا التعريف أمور:

- 1-قوله: الجمع هو أن يجمع، وهذا دور.
- 2-خلطه بين القراءات والروايات وهو خطأ علمي،وبين الرواية والقراءة فرق.
- 3- عد الحد الأدنى لمراتب الجمع ما كان بين قراءتين،وهذا مخالف لعرف القراء في اعتبار جواز حصول الجمع بالروايتين كما سيأتي بيانه.

¹ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/199.

¹ -التعريف لمحمد بن تاويت الطنجي محقق كتاب التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، نقله عنه الدكتور فتحي العبيدي في كتابه الجمع بالقراءات المتواترة ص129.

وقيل في تعريفه: تقسيم الآية إلى أجزاء صغيرة يتلى كل جزء حسب الاختلافات الموجودة فيه يؤتى كل مرة بقراءة جديدة مغايرة لما قبلها¹، ومما يؤخذ عليه:

1- اشتراطه ما ليس مشروطا فيه من تقسيم الآية إلى أجزاء؛ إذ يمكن للقارئ قراءتها كاملة جمعا بين أوجه القراءات و هذا خطأ علمي .

2- هذا التعريف يحصر صور الجمع في واحدة لا ثاني لها وهي الجمع بالحرف مع أن صور الجمع- كما يأتي لاحقا- أكثر من صورة .

ومما قيل في تعريفه قولهم: إنه قراءة القارئ القرآن بعدة قراءات في ختمة واحدة متبعا طريقة من طرق الجمع² . ومما يؤخذ على هذا التعريف أمور:

1- قصره الجمع على القراءات، وهذا خلط علمي لجواز ذلك بالروايات .

2- اشتراط وقوعه بعدة قراءات مع أن الصحيح جوازه بقراءتين أيضا.

واختار بعضهم تعريفا آخر فقال: "الجمع أن يجمع القارئ بين روايتين أو قراءتين متواترتين فأكثر لأحد القراء السبعة أو العشرة المشهورين حسب مذهب معين من مذاهب العلماء في كيفية الجمع، وفي نطاق مرتبة محددة من مراتبه، بتلاوة جزء من آية أو آية فأكثر من القرآن في مجلس واحد وضمن ختمة واحدة"¹، ومما يؤخذ على هذا التعريف:

1- قوله: الجمع عند القراء هو أن يجمع، وهذا دور.

2- قوله لأحد القراء السبعة أو العشرة المشهورين، وقصر التعريف على العشرة يكفي لدخول السبعة ضمنها.

ولهذا وذاك اخترت تعريفا آخر للجمع تلاوة مستفيدا مما سبق فقلت: هو

¹-الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص129 نقلا عن دائرة المعارف الإسلامية بالفرنسية.

²-التعريف لمحقق كتاب تحفة المقرئين للمارغني: عبد الحليم قابه ص12.

¹-التعريف للدكتور فتحي العبيدي في كتابه الجمع بالقراءات المتواترة ص131.

قراءة القرآن بروايتين أو أكثر من القراءات العشر بطريقة من طرق الجمع في مجلس واحد ضمن ختمة واحدة . فقولي: قراءة خرج به الجمع المرسوم في المصاحف، وجمع القراءات في تأليف أو مدون. وقولي: بروايتين فأكثر؛ لأن أقل مراتب الجمع ما كان بين روايتين¹، فإن وقع بين روايتين لقراءة واحدة كان جمعا وإفرادا في الوقت ذاته، وإن وقع بين روايتين لقراءتين مختلفتين فهو جمع فحسب. وقولي: من القراءات العشر خرج به الجمع بين روايتين أو أكثر من القراءات الأربعة الشاذة فهو غير جائز، ومثل ذلك الجمع بين رواية من القراءات العشر وأخرى من الشاذة فهذا أيضا لا يجوز. وقولي: بطريقة من طرق الجمع، مما سيأتي بيانه، وخرج بذلك كل جمع وقع وفق طريقة خارجة عن طرق الجمع التي قررها أهل العلم . وقولي: في مجلس واحد ضمن ختمة واحدة خرج به الجمع بين روايات مختلفة أو قراءات مختلفة في مجالس عديدة ضمن ختمات عدة، حيث يقرئ في المجلس برواية أو قراءة دون إردافها بأخرى و هو الإفراد. هذا عن الجمع تلاوة وشرحه، وبناء عليه أمكنني وضع تعريف للجمع المكتوب أشرحه بعده، فأقول: هو كتابة القرآن بروايتين أو أكثر من القراءات العشر بطريقة من طرق الجمع. فقولي: كتابة :خرج به ما كان جمعا بالتلاوة. وقولي: بروايتين فأكثر؛ لكون ذلك أقل مراتب الجمع، فإن وقع بين روايتين للقراءة نفسها كان جمعا و إفرادا على ما بينت في طريقة الإفراد، وإن وقع بين روايتين فأكثر لقراءتين مختلفتين فأكثر كان جمعا فقط.

وقولي: من القراءات العشر خرج به ما كان بالشاذ، أو جمعا بين المتواتر والشاذ فهو مما لا يجوز . وقولي: بطريقة من طرق الجمع مختلف تماما عن طرق الجمع المتلو، ويكون ذلك بإحدى الطرق سألفة الذكر في باب الإفراد: التلوين، أو التهميش، أو الكتابة في الأصل.

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص135.

المطلب الثاني : نشأة الجمع و تطوره.

هذا مطلب ذو منهج تاريخي أسعى فيه إلى تتبع تاريخ نشأة الجمع و مراحل تطوره،و المطلب وإن غلب عليه تقصي تاريخ الجمع تلاوة إلا أن ذلك لا يعني عدم انسحاب الكلام على الجمع تدوينا لتزامن ظهورهذا مع ظهور ذلك، والدليل على ذلك العثورعلى مصاحف كتبت بالقيروان جامعة للقراءات تاريخها مقارب- إن لم أقل مطابق- لتاريخ ظهور الجمع المثلو¹. والحقيقة أن المتصفح لتاريخ هذا النوع من طرائق تلاوة أو كتابة القرآن لا يقف على تاريخ محدد لهذا الباب¹، أما التاريخ التقريبي فالأقول فيه مضطربة تحتاج إلى ترجيح.

- من ذلك قول ابن الجزري بأن ظهور الجمع كان في القرن الرابع للهجرة²، و لم يذكر -رحمه الله- لذلك تحديدا ولا دليلا. أما القول الثاني فهو له في النشر حيث جزم بأنه كان في القرن الخامس الهجري فقال-رحمه الله-متحدثا عن الأفراد:"و هذا الذي كان عليه الصدر الأول و من بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة"³، وتابعه في قوله هذا صاحب غيث النفع حين قال:"لم يكن في الصدر الأول هذا الجمع المتعارف في زماننا، بل كانوا لاهتمامهم بالخير وعكوفهم عليه يقرؤون على الشيخ الواحد العدة من الروايات والكثير من القراءات كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلى رواية، واستمر العمل على ذلك إلى أثناء المئة الخامسة"⁴،

¹- ذكر منها أربعة مصاحف مخطوطة اطلع عليها بمكتبة مركز الحضارة و الفنون الإسلامية بالقيروان، وهي: مصحف فضل مولاة أبي أيوب، يرجع تاريخه إلى سنة 295هـ، ومصحف أم ملال الذي حبسته صاحبته على مسجد القيروان، و هي المتوفاة بتاريخ 414هـ، و مصحف حُبس على يدي القاضي عبد الله بن هاشم المتوفى سنة 346هـ، و رابع جامع للقراءات بلا تاريخ، انظر القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري لهند شلبي ص61-64، و العبيدي ص322-324.

¹- منجد المقرئينو مرشد الطالبين لابن الجزري ص15، فتحي العبيدي ص155.

²- منجد المقرئين لابن الجزري ص15.

³- النشر في القراءات العشر/2. 195.

⁴- غيث النقع للسفاقي ص18.

وقد ورد في كلام كل منهما ما يضيق المجال الزمني بقولهما: إن أمر الجمع كان في عصر الداني وابن شيطا¹ والأهوازي² والهذلي³ -رحم الله الجميع-¹، و لا تتناقض- وإن بدا بين القولين- لتيسر الجمع بينهما بالقول بأن المراد أن الجمع ظهر في أواخر المائة الرابعة و بداية المائة الخامسة؛ دفعا للتعارض الظاهر، و دليل صحة الجمع بين القولين أمران:

1- تأخر تأليف النشر في القراءات العشر على تأليف منجد المقرئين².

2- سيرة الأعلام الأربعة المذكورين؛ ذلك أن أولهم ولادة الأهوازي سنة اثنين وستين وثلاثمائة وآخرهم موتا الهذلي سنة خمس وستين وأربعمائة مما يحدد المجال الزمني بوقوع الجمع بين هاتين السنتين، أي نهاية القرن الرابع والشرط الأول من القرن الخامس، فلا تعارض. أما القول الثالث في بيان تاريخ ظهور الجمع فما جزم به البعض من ظهوره في القرن الخامس الهجري، وهو اختيار

¹-أبو الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شيطا، ولد سنة 370 هـ، قرأ على العلاف والسوسنجردي والحمامي وطبقتهم، قرأ عليه ابن الصباغ وأبو الوفاء بن عقيل و الياقرجي، ثقة، عالم بالقراءات، بصير بالعربية، مصنف كتاب "التذكار في القراءات العشر" توفي سنة 450هـ، انظر طبقات القراء للذهبي 631/2 رقم 506، غاية النهاية 422/1 رقم 1978.

²-الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، أبو علي، مقرئ الشام، ولد سنة 362هـ، قرأ على العلافوالخاشع وطلحة بن طاوس وطبقتهم، قرأ عليه خلق منهم الهراس وأبو القاسم الهذلي والنهوندي، له في القراءات "الاتضح" و"الوجيز" و"الموجز" توفي في الرابع من ذي الحجة سنة 446هـ، انظر طبقات القراء للذهبي 612/2 رقم 491، غاية النهاية 200/1 رقم 1006.

³-يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سودة، أبو القاسم الهذلي اليشكري البسكري من ذرية أبي ذؤيب الهذلي، ولد سنة 380هـ، قرأ على الحداد المالكي وأبي عبد الله الأهوازي والزيدي صاحب النقاش، وحدث عن أبي نعيم، كان يدرس الفقه والنحو والكلام، توفي سنة 465هـ، انظر طبقات القراء للذهبي 651/2 رقم 529، غاية النهاية 422/2 رقم 3929.

¹- النشر 195/2، غيث النفع ص 18.

²- فتحي العبيدي ص 156.

جماعة¹ منهم المارغني² والنويري³، ولا دليل على هذا القول، بل إن قول ابن الجزري الأول يصادمه. وأما القول الرابع - والذي أختره - فهو أن الجمع المتلو تزامن ظهوره مع الجمع المرسوم، وكلاهما كان بين خمس وتسعين ومائتين للهجرة وإحدى وثمانين وثلاثمائة للهجرة وأدلة ذلك:

1- ثبوت إقراء أحمد بن مهران¹ بالجمع بين القراءات تلاوة في المجلس

الواحد²، وهو المقرئ الذي عاش بين السنتين المذكورتين.

2- ما أسلفت من وجود مصاحف بالقيروان برزت فيها طريقة الجمع يرجع إلى سنة خمس وتسعين ومائتين، يشهد لذلك تاريخ تحبيسها³.

¹-منهم القسطلاني والسفاقي، انظر لطائف الإشارات 335/1، غيث النفع ص18، تحفة المقرئين والقارئین في بيان جمع القراءات في كلام رب العالمين لإبراهيم بن أحمد المارغني ص30 .

²-إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، نسبة إلى قبيلة بساحل حامد من أعمال ليبيا، ولد بتونس عام 1281هـ، أخذ عن عمر بن الشيخ مفتي المالكية، و سالم بوحاجب و غيرهم، ولي التدريس بالمدرسة العصفورية، ثم نائبا بالمجلس المختلط العقاري، من مؤلفاته: "بغية المرید بجوهرة التوحيد" و "النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع"، و شرح على البيقونية، توفي يوم الأحد الثالث من ربيع الآخر سنة 1349هـ، انظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 41/1.

³-أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري، نسبة إلى قرية من صعيد مصر، المولود سنة 801هـ الفقيه المقرئ، أخذ عن الشهاب الصنهاجي و البساطي و ناب عنه في القضاء، له أرجوزة في النحو، وأخرى في القراءات، وشرح طيبة النشر لشيخه ابن الجزري، و له كتاب "القول الحاد لمن قرأ بالشاذ" توفي سنة 857هـ، انظر شجرة النور الزكية 243/1 رقم 869.

¹-أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر الأصبهاني ثم النيسابوري، ثقة ضابط مجاب الدعوة، قرأ على الأخرم وابن بويان و لنقاش، وقرأ عليه مهدي بن طرارة والبستي والحيري و الصيرفي، له "الغاية في العشر" و "مذهب حمزة في الهمز في الوقف" و"طبقات القراء" و"المدات" و"الاستعاذة بحججها" و"الشامل"، مات في شوال سنة 381 هـ وله ست وثمانون سنة، انظر معرفة القراء للذهبي 662/2 رقم 387، غاية النهاية 49/1 رقم 208.

²- فتحي العبيدي ص 157 .

³- القراءات بإفريقية لهند شلبي ص 61، فتحي العبيدي ص 158 .

3- أن القول الثالث خاصة لا دليل عليه.

4- أن مصادر حديثة تشير إلى أن مبتكر طريقة الجمع بالقراءات وموطنها المغاربة والمغرب والأندلسيون والأندلس¹، وهذا وإن لم يقدّم عليه دليل، ويحتاج إلى تدقيق علمي إلا أنه مؤثر قوي على المطلوب.

و على كل فإن محاولة تحديد تاريخ ظهور الجمع، وإن كانت أمراً بالغ الأهمية بنظري إلا أن أهم منها السعي إلى وضع قائمة لأسباب ظهوره ودواعي انتشاره؛ لما في الأمر من تأثير على بيان حكمه الشرعي لاحقاً، ومدى حاجة علم القراءات إليه؛ وذلك أن أسبابه إن كانت معقولة و الحاجة إليها ملحة فلا شك في كون ذلك مصلحة تستجلب، و ضياعها مفسدة تدرأ، وتحقيق الأمرين من صميم هذا الدين. وحاصل الكلام في مسألة أسباب ظهور الجمع بالقراءات أمور منها ما سبقت الإشارة إليه وهي:

1- ضعف الهمم عن أخذ علم القراءات من معينه الأصلي بطريقة الأفراد¹.

2- إذن أهل العلم فيه بعد أن منعه بعضهم و اشتراط البعض إمام الراغب فيه بالقراءات أفراداً مع إتقان الطرق والروايات²، ولم يأت هذا الإذن على ما يبدو إلا بعد تناقص عدد المشتغلين بعلم القراءات، وتبع ذلك خشية العلماء من فقدان الحد الأدنى الضامن لقيام فرض الكفاية من طلب هذا العلم³.

3- ما عيب على طريقة أفراد كل رواية بختمة من استنفادها للوقت الطويل

¹ - القراء و القراءات بالمغرب لسعيد اعراب ص65، وإن كان قد أورد كلامه بصيغة التمريض قائلاً: "كما قيل".

¹ - النشر 195/2، غيث النفع ص 18، فتحي العبيدي ص159 .

² - لطائف الإشارات 335/1، النشر 195/2، غيث النفع ص 20.

³ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص159 .

واستفراغها للجهد العظيم، مما لا يطيقه سائر المشتغلين بهذا العلم¹.

والحاصل أن الحاجة إلى طريقة الجمع باتت آنذاك ملحة ؛ تيسيرا على طلبة العلم، وتقريبا لعلم القراءات منهم، وتوفيرا للجهد والوقت عليهم وعلى من يعلمهم، وحفظا لهذا الفن من الاندثار والزوال². وكان أول ما ظهر على الصحيح من أنواع الجمع: الجمع بالحرف، يقول القيجاطي³ في التكملة المفيدة:

عَلَى الْجَمْعِ بِالْحَرْفِ اعْتِمَادُ شُيُوخِنَا فَلَمْ أَرِ مِنْهُمْ مَنْ رَأَى مَعْدِلًا .

لَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو تَرَقَّاهُ سُلَّمًا فَصَارَ لَهُ مَرْقًا إِلَى رُتَبِ الْعُلَمَاءِ¹.

وأبو عمرو الذي يقصده هو الداني وهو الذي عاش بين سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة للهجرة وسنة أربعة وأربعين وأربعمائة للهجرة، وهذا الذي تترجح به أسبقية هذا النوع على غيره من أنواع الجمع، و إذا تقرر ذلك فلا بد وأن هذا النوع هو الذي كان يقرئ به ابن مهران: أول من أقرأ بالجمع؛ لعدم ظهور غيره من الأنواع حينذاك²، وقد لقي هذا النوع رواجاً واسعاً بمصر والمغرب³.

وكان الجمع بالآية ثاني الأنواع ظهوراً و تاريخه أواخر القرن السابع الهجري أو بداية المائة الثامنة كحد أقصى، ويشهد له قول القيجاطي بأن شيوخه ومن هم في

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 159 .

² - المصدر ذاته ص 160 .

³ - أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكتاني الأندلسي، المولود سنة 650هـ، قرأ على أبيه بقبطجة والطباع وابن مشغون وابن شيران، وقرأ عليه اللوشي والخشاب وقاضي الجماعة البلقيي، قعد بمسجد غرناطة الأعظم يعلم فنون القراءات والأدب والفقه، وبها مات في ذي الحجة سنة 730هـ، انظر غاية النهاية 492/1 رقم 2280.

¹ - البيتان في النشر 202/2 .

² - الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 161 .

³ - غيث النفع للسفاقي ص 21.

زمانهم كانوا يجمعون بالحرف لا بالآية¹، وهو المتوفى سنة ثلاثين وسبعمائة للهجرة، وشيوخه كانوا قبلا، وقوله هذا يستنتج منه أن الجمع بالآية كان معروفا.

وكان الجمع بالوقف ثالث الأنواع ظهورا، والغالب أنه كان في أواخر القرن الثامن الهجري أو بداية المائة التاسعة؛ لتأكد ظهوره قبل ابن الجزري المتوفى سنة ثلاث و ثلاثين و ثمانمائة للهجرة؛ لإيراده له في كتابة النشر مما يعني أنه كان معروفا عنده و عند من علمه، و لقي هذا النوع رواجاً واسعاً بالشام².

و لقد كتب الله لهذا العلم الفذ شرف وضع نوع رابع جمع فيه بين الجمع بالحرف والجمع بالوقف سماه الجمع المركب، وعنه يقول: "ولكني ركبت من المذهبين مذهباً، فجاء في محاسن الجمع طرازاً مذهباً"¹، وذلك بين نهاية القرن الثامن الهجري وبداية التاسع اعتماداً على تاريخ وفاة ابن الجزري، ولقي هذا النوع رواجاً كبيراً وظل المعتمد في أخذ القراءات بالجمع فترة من الزمن².

وأبى المغاربة إلا أن تكون لهم بصمتهم في هذا الشأن، فوضع شيوخ السفاقي نوعاً خامساً اعتماداً على طريقة ابن الجزري، مزجاً بين الجمع بالوقف والجمع بالحرف مع فروق يسيرة³، وبهذه الطريقة أخذ السفاقي عنهم فقال بعد وصفه

¹ - النشر في القراءات العشر 2/202 .

² - النشر 2/202، غيث النفع ص 21، الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 162 .

¹ - النشر في القراءات العشر 2/201 .

² - الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 163 .

³ - وهي ثلاثة: * يراعى في طريقة ابن الجزري الوجه الأكثر مناسبة لسابقه في الأحكام، فيقدم على غيره، بينما يقدم الوجه الأقرب إلى الوقف في طريقة السفاقي.

* يخير القارئ عند ابن الجزري في الراوي المبدوء به عند افتتاح التلاوة، بينما يبدأ القارئ عند السفاقي دائماً بالقول .

* يتغير القارئ أو الراوي المبدوء به أثناء التلاوة بتغيير أوجه القراءات في كل آية عند ابن الجزري، فأخر قارئاً أو راوياً في ترتيب القراء في الآية السابقة أولهم في الآية الموالية، أما عند السفاقي فالمبدوء به دائماً قالون، انظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 283 .

لهذا النوع: "و بهذا قرأت على جميع شيوخي و به أُقْرئ غالبا، وهو قريب مما اختاره ابن الجزري"¹. ولا شك أن هذا النوع كان بين نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر اعتمادا على تاريخ وفاة السفاقي سنة ثمانى عشر ومائة وألف للهجرة، وقد لقي هذا النوع بشمال إفريقية القبول و الاستحسان فى القرن الثانى عشر وما بعده ولا يزال الإقراء مستمرا بهذه الطريقة إلى أيامنا هذه فى تونس والقبروان خاصة وكذا بالجزائر، فى الوقت الذى ظل مذهب ابن الجزري هو المعتمد فى المشرق خاصة إلى أيامنا هذه¹.

بقى أن يشير المتحدث عن تاريخ الجمع بالقراءات إلى أنه منذ نشأته فى القرن الثالث الهجرى إلى يوم الناس هذا و هو لا يأخذ مرتبة واحدة²، أو شكلا موحدا، أو نمطا منفردا، و العبرة فى ذلك بـ:

1- علو همة الآخذ وضعفها.

2- تيسر ظروف الآخذ عن الشيخ الملقن والوقت الكافى.

3- مدى إتقان الآخذ للإفراد بالقراءات؛ إذ بقيت هذه الطريقة هى الشهادة التى تشفع للمقبل على الجمع قبولا وردا.

4- تباين مناهج الشيوخ و اختلاف العصور، و ذلك أن تحديد مراتب الجمع أمر اجتهادى لا نص فيه³.

¹ - غيث النفع للسفاقي ص21، وقد نسب الدكتور فتحي العبيدي هذا النوع الخامس إلى السفاقي، وعده من ابتكاره، لكن عبارة السفاقي فى أنه أخذه عن مشايخه صريحة لا تحتاج إلى تأويل، انظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص163 .

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص163 .

² - المقصود بالمرتبة عدد الرواة أو القراء الذين يختار القارئ أو الكاتب الآخذ بروايتهم أو قراءاتهم أثناء جمعه، انظر فتحي العبيدي ص132 .

³ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص168 .

فشهد القرنان الخامس والسادس للهجرة مثلا الجمع على مقتضى أعلى مراتب الجمع، وهو الأخذ بالقراءات العشر مع أربعين قراءة أخرى، و به أخذ- مثلا- أبو العز محمد بن الحسين القلانسي¹ على أبي القاسم الهذلي²، وشهد القرن السابع الهجري أخذ القراءات السبع بأربع ختمات: ثنتان بإفراد الروائين عن القارئ، و ثلاثة بجمعهما، و رابعة بالقراءات السبعة جملة واحدة¹، و بهذا أخذ - تمثيلا- الكمال الضرير² عن الشاطبي³. كما شهد القرن ذاته الجمع على مرتبة أخرى، هي الجمع بروايتي روح⁴ و رويس⁵ عن يعقوب، وبذلك أخذ الوادي

¹- ابن بندار الواسطي، أبو العز القلانسي، شيخ العراق و مقرؤها، ولد سنة 435هـ بواسط، قرأ على الهراس وأبي القاسم الهذلي، وقرأ عليه ابن زريق الحداد وسبط الخياط وأبو العلاء الهمداني وابن قاسم و ابن أبي الهيجاء، مات في شوال بواسط سنة 521هـ كما قال ابن الجوزي، انظر معرفة القراء الكبار للذهبي 2/ 912 رقم 626، غاية النهاية 114/2 رقم 2958.

²- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/196، الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 164.

¹- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/195، الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 165.

²- أبو الحسن كمال الدين علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى بن حسان بن طوق بن سند الهاشمي العباسي الضرير المصري الشافعي، من ذرية عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، شيخ المقرئين بمصر، ولد في شعبان سنة 572هـ، صهر أبي القاسم الشاطبي، قرأ عليه وعلى أبي الجود والمدلجي، وتفقّه على أبي القاسم الوراق، قرأ عليه القصاص و الدمياطي والصائغ، مات في السابع من ذي الحجة سنة 661هـ، انظر معرفة القراء 2/1307 رقم 1035، غاية النهاية 1/482 رقم 2231.

³- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/195، الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص 164.

⁴- روح بن عبد المؤمن الهذلي النحوي البصري، كنيته أبو الحسن، القارئ على يعقوب، كان ثقة جليلا، روى عن حماد بن زيد وأبي عوانة، روى عنه البخاري وعثمان الدارمي وأبو زرعة وأبو يعلى الموصلي، وثقه أبو حاتم و ابن حبان، توفي سنة 234 هـ و قيل 235هـ، انظر معرفة القراء 1/427 رقم 149، تهذيب التهذيب 1/615، غاية النهاية 1/259 رقم 1273، البحث و الاستقراء ص 72.

⁵- محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري المعروف برويس، وهو لقب له، كنيته أبو عبد الله، مقرئ حاذق ضابط مشهور، أخذ القراءة عن يعقوب و كان من أعظم أصحابه، أخذ عنه التمار والزبير الشافعي، توفي بالبصرة سنة 238هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/428 رقم 150، غاية النهاية 2/206 رقم 3389، البحث والاستقراء ص 71.

آشي¹ على أبي العباس أحمد بن موسى البطرني¹². وتتابعت المراتب فشهد القرن نفسهأخذ للقراءات السبع بثلاث ختمات: الأولى جمعا بين روايتي قالون وورش عن نافع، والثانية جمع قراءات الستة الباقيين: عاصم وأبي عمرو وابن عامر وابن كثير وحمزة والكسائي، والثالثة جمعا بالسبع، وبه قرأ مثلا ابن عبد الأعلى² على الحصار⁴³. أما القرن الثامن الهجري مثلا فعرف جمعا وفق مرتبة أخرى وهي الأخذ بثمان قراءات: القراءات السبع مضافا إليها قراءة يعقوب الحضرمي، وبذلك قرأ مثلا محمد بن عبد السلام⁵ على أبي العباس البطرني⁶.

¹- أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد بن حسان القيسي المقرئ المحدث، ولد سنة 678هـ، قرأ على البطرني والليبي والدلاصي، وأقرأ بمصر والشام حتى خرج أزيد من أربعين تلميذا منهم ابن اللبان و ابن شداد و المكناسي، مات بالطاعون في ربيع الأول سنة 746هـ بتونس انظر غاية النهاية/2/95 رقم 2882.

²- ابن عيسى بن أبي الفتح، أبو العباس البطرني الأنصاري، شيخ تونس، قرأ على الشبارتي وابن مشليون و علي الكناني، وقرأ عليه ابن فرحون والثمان وابن أبي زكنون، مات قبل سنة 700هـ بتونس، انظر معرفة القراء الكبار 3/1411 رقم 1128، غاية النهاية/1/130 رقم 665.

¹- الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 165.

²- أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أبي بكر بن عبد الأعلى المعافري المغربي الخطيب المعروف بالشبارتي، ولد سنة 577هـ، أخذ القراءات عن الحصار سنة 593هـ، وأخذ عن الأحذب، وأخذ عليه العشاب وأبو العباس البطرني، مات بتونس بعد سنة 660هـ، انظر معرفة القراء الكبار 3/1323 رقم 1053، غاية النهاية/1/414 رقم 1934.

³- أحمد بن علي بن يحيى بن عون الله، أبو جعفر الحصار الداني، نزيل بلنسية، ولد في حدود سنة 530هـ، قرأ على ابن النعمة وابن هذيل، وقرأ عليه الأبار واللورقي والشبارتي، مات في الثالث من صفر سنة 609هـ، انظر معرفة القراء 3/1152 رقم 878، غاية النهاية/1/84 رقم 404.

⁴- الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 166.

⁵- أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي قاضي الجماعة بها، سمع البطرني، وأدرك المعمر أبي عبد الله بن هارون وابن جماعة، تخرج على يديه القاضي ابن حيدرة وابن عرفة وخالد البلوي وابن خلدون، له شرح على مختصر ابن الحاجب، ولي القضاء سنة 734هـ ومات على ذلك بالطاعون سنة 749هـ، انظر شجرة النور الزكية/1/210 رقم 731.

⁶- الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 166.

كما ظهر فيه الجمع بالقراءات العشر مع قراءتي ابن محيصة والأعمش¹، وانتشرت هذه المرتبة بمصر²، و بها قرأ ابن الجزري على ابن الجندي³.

وبسط الله القبول للجمع بالقراءات فأبدع فيه أهل فن القراءات أيما إبداع، فقرؤوا مثلاً جمعاً بين روايتي قالون و ورش عن نافع كما قرأ الراوي آشي على أبي الفضل الليبي¹، و قرؤوا كما في القرن الثامن الهجري جمعاً بين قراءتي الحرمين: نافع المدني وابن كثير المكي، كما فعل ابن الجزري على ابن السلال³²، ثم لقيت مرتبة أخرى هي الجمع بالعشر رواجاً واسعاً في القرن الثامن الهجري، و بها أخذ ابن الجزري على شيخه ابن الصائغ⁵⁴.

¹- وإن كان هذا النوع من الجمع لا يجوز لا تلاوة و لا كتابة؛ لأن الشاذ من القراءات لا يتلى به .

²- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 196/2 .

³- أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي، سيف الدين الأعصري، شيخ القراء بمصر، ولد بدمشق سنة 699هـ، قرأ على النقي الصائغ والجعبري والثمان والدلاصي، وقرأ عليه ابن الحكري و ابن الزيلعي، له "الستان في الثلاثة عشر"، و شرح على الشاطبية، مات بالقاهرة في التاسع عشر من شوال سنة 769هـ، انظر معرفة القراء 1513/3 رقم 1216، غاية النهاية 163/1 رقم 838.

¹- أبو القاسم بن حماد بن أبي بكر الحضرمي الليبي الخطيب، فقيه صالح، قرأ على يحيى بن محمد البرقي، و قرأ عليه أبو عبد الله محمد بن جابر الوادي آشي، مات سنة 693هـ، انظر معرفة القراء 1513/3 رقم 1216، غاية النهاية 27/2 رقم 2622.

²- عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن يريم بن بهرام بن بختيار بن السلال، أمين الدين أبو محمد، ولد سنة 698هـ، قرأ على البياني و الخلاطي، ثم رحل إلى مصر فقرأ على النقي الصائغ و الحراني، ولي مشيخة دمشق بعد وفاة ابن اللبان، فقيه مفسر نحوي، شيخ ابن الجزري، مات و دفن بجوار ابن تيمية ليلة الأربعاء الثامن عشر من شعبان سنة 782هـ، انظر غاية النهاية 429/1 رقم 2006.

³- غاية النهاية 430/1، النشر 196/2، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 167.

⁴- محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن، شمس الدين بن الصائغ الحنفي، ولد بالقاهرة سنة 704هـ، أخذ القراءات على تقي الدين الصائغ، و العربية على أبي حيان، و المعاني على القونوي و القزويني، و الفقه على ابن عبد الحق، رحل إلى دمشق فسمع من الحجار والمزي والبرزالي، مات في الثالث عشر من شعبان سنة 776هـ، انظر غاية النهاية 145/2 رقم 3111.

⁵- النشر في القراءات العشر 196/2-197، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 167.

وانتشرت في القرون المتأخرة ظاهرة الجمع بالقراءات الأربع عشر، بزيادة القراءات الأربعة الشاذة للأعمش، والحسن، وابن محيصن، واليزيدي. وظهرت التأليف في الجمع بالقراءات عرضا و استقلالاً، و الملاحظ ههنا أن التأليف في الجمع قد تأثر ردحا من الزمن، ولم يتعرض المتقدمون له حتى بداية القرن السابع الهجري، و أسباب ذلك في نظري :

1- انصراف الهمم إلى الاشتغال بالرواية.

2- ما يغلب على هذا النوع من الفنون من الجانب التطبيقي.

3- عادة العلوم عامة و علوم الشريعة خاصة من تأخر التأليف فيها إلى ما بعد تبلور مواضيعها، و ظهور أهدافها و غاياتها، و نبوغ البعض فيها.

و فيما يأتي ما بلغنا مما ألف في الجمع عرضا أو استقلالاً، أبدأ فيه بذكر المطبوع و أردف بذكر ما بقي منه مخطوطاً.

1-الإعلان¹: وحظي صاحبه بشرف تدشين التأليف في هذا الفن، وإن كان كلامه في كتابه عن الجمع عرضا لا إفراداً؛ ولهذا اعتبر ابن الجزري هذه المحاولة فشلاً ووصفها قائلاً: "ولم يأت بطائل"².

2-ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء³: لم يزل إلى وقت قريب هذا المصنف مخطوطاً، لكن الله يسر مؤخر طبعه، و يمتاز هذا المصنف بأنه:

أ- أول كتاب مستقل خاص بالجمع بالقراءات⁴.

¹ - لصاحبه: أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي، انظر النشر 194/2.

² - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 194/2.

³ - لصاحبه: أبي الحسن علي بن سليمان الأنصاري المعروف بعلي القرطبي المتوفى سنة 730هـ، انظر غاية النهاية 481/1.

⁴ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 170.

ب- أقدم مؤلف في الموضوع للمغاربة¹.

ج- مشتمل على ردود على جملة القراء الذين وقعوا في محظورات الجمع.

3- تحفة المقرئين والقارئین في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب

العالمين: وهو مطبوع والله الحمد¹، وأصل التحفة سؤال ورد على المؤلف حول حكم الجمع بالقراءات السبع والعشر في ختمة واحدة، و المصنّف عبارة عن مقدمة في بيان الفرق بين جمع القراءات و تركيبها، ثم مقالة خصصها المؤلف لحكم جمع القراءات، أما الخاتمة فهي لبيان ما حصل بين شيخين حول حكم الجمع بالقراءات، و سيأتي بيانه.

4- هدية القراء والمقرئين²: أصله بيان لجواز الجمع بالقراءات في المجلس الواحد، وهو رد على لقاء علمي عقده شيخ الأزهر³ للفصل في حكم الجمع بالقراءات، وقرار ذلك اللقاء المنع منه، ف جاء الكتاب بياناً لجواز ما تقرر منعه.

5- الآيات البينات في حكم جمع القراءات⁴: وهو رد على صاحب كتاب هدية القراء والمقرئين؛ و صاحبه لا يرى جوازه بل يفتي بتحريمه.

6- البرهان الواقد في الرد على ابن الحداد⁵: وهو رد على الرد، ومضمونه تأكيد لجواز الجمع بالقراءات.

¹-القراء و القراءات بالمغرب لسعيد اعراب ص65.

¹- لصاحبه: إبراهيم بن أحمد المارغني المتوفى سنة 1349هـ، و قد طبع الكتاب مرتين: الأولى بهامش كتاب المؤلف نفسه المسمى: النجوم الطوالع، و طبعته الدار التونسية سنة 1345هـ-1935م، أما الثانية فحازت شرفها دار التوفيق بالجزائر، بتحقيق الأستاذ عبد الحليم بن محمد الهادي قابه.

²- لخليل محمد غنيم الجنائني، و كتابه طبع بالقاهرة سنة 1346هـ، انظر فتحي العبيدي ص174.

³- سنة 1340هـ -1921م.

⁴- لصاحبه: أبي بكر الحسيني، و كتابه طبع بالقاهرة سنة 1344هـ، انظر فتحي العبيدي ص175.

⁵- لخليل محمد غنيم الجنائني، و كتابه طبع بالقاهرة سنة 1345هـ، انظر فتحي العبيدي ص175.

7- إفحام أهل العناد بتأييد ابن الحداد¹: وهو رد على من أجاز الجمع بالقراءات في المجلس الواحد، و تأييد لمن منع منه.

8- الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية²: و صاحبه يجيز الجمع.

9- غيث النفع في القراءات السبع¹: و كلام صاحبه عن الجمع عارض لا مستقل، وفيه من تناول موضوع الجمع الشيء اليسير؛ لكنه في بابه جد مفيد.

10- الجمع بالقراءات المتواترة²: وأصله رسالة دكتوراه في علوم القرآن، حصل به صاحبه على الدرجة العلمية من جامعة الزيتونة بتونس.

أما المخطوط من المصنفات في باب الجمع فقد بلغ مسامعنا منه مثلا :

1- الجوهر الفرد المصون في جمع الأوجه من الضحى إلى قوله: و أولئك هم المفلحون³.

2- نزهة الناظر والسامع في إتقان الإرداف والأداء للجامع⁴.

3- قانون الجمع والإرداف⁵: وهو أرجوزة من ثلاث وثلاثين بيتا ومائتين.

4- التوضيح و الانكشاف في حل قانون الجمع و الإرداف: وهو شرح

¹- لصاحبه : محمد سعودي إبراهيم، انظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص175.

²- لصاحبه : عبد الفتاح هندي، و كتابه طبع بالقاهرة سنة 1344هـ، انظر فتحي العبيدي ص175.

¹- لأبي الحسن علي بن أحمد النوري السفاقي المتوفى سنة 1118هـ.

²- للدكتور فتحي العبيدي، و نال به الدكتوراه في 26 محرم 1409هـ، الموافق 1988/09/08م، وقد طبع الكتاب أول مرة على يد دار ابن حزم سنة 1427هـ- 2006 م.

³- لأبي العزائم سلطان بن أحمد المزاجي، المتوفى سنة 1075هـ، انظر فتحي العبيدي ص170.

⁴- لأبي العلاء إدريس بن محمد الحسني، المعروف بالمنجرة، المتوفى سنة 1137هـ، انظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص171.

⁵- لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن القاسم الزهري السريفي الحسني، المتوفى سنة 1214هـ، انظر فتحي العبيدي ص171.

لأرجوزة قانون الجمع و الإرداف¹.

5- عمدة القارئ والمقرئين في الرد على من أنكر مشروعية الجمع بين السادة القراء في ختمة واحدة في القرآن المبين: هو من صاحبه² رد على القائل بتحريم الجمع بالقراءات السبع في ختمة واحدة و في مجلس واحد.

6- تحفة البررة بقراءة الثلاثة المتممين للعشرة¹: تناول المخطوط مرتبة الجمع بين القراءات الثلاث السبع المتواترة، و كان تأليفه نزولا عند رغبة أحد مشايخ المؤلف .

7- الجواهر النضرة و الرياض العطرة في متواتر قراءات العشرة²:

8- اللؤلؤ المنثور في قراءات العشر البدور³: ولا يزال أيضا مخطوطا.

هذا ما يسر الله من الكلام عن تاريخ الجمع نشأة وتطورا ومراتبا وشيوخا وتأليفا، وهو كما يبدو فن يكاد يستقل بذاته و إن كان علم القراءات مستوعبا له في الجملة، و الله أعلى وأعلم.

¹ - لأبي العباس أحمد بن المكي بن محمد بن عمر اليرماقي السماتي، المتوفى أوائل القرن 14هـ، انظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص172.

² - لصاحبه : أبو العباس أحمد بن أحمد الشقائصي التونسي، المتوفى بين 1228هـ و1235هـ، انظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص173.

¹ - لصاحبه : أبو عبد الله محمد بن مصطفى التونسي الشهير بقاره باطاق المتوفى سنة 1197هـ، انظر فتحي العبيدي ص177.

² - لقاره باطاق أيضا، انظر فتحي العبيدي ص178.

³ - لصاحبه : عمار بن صميذة الخياطي، من علماء الزيتونة، انظر فتحي العبيدي ص178.

المطلب الثالث: صور الجمع.

سيلاحظ المطلع على فروع هذا المطلب الأربعة¹ وتفاصيلها أن طريقة الجمع أيا كانت فهي موصولة بالجمع بين القراءات تلاوة لا كتابة، لا تتفصل عنه و ذلك بسبب كون هذا الترابط هو الأصل، بل إن هذه الطرائق لم تبحث، ولم يكتب فيها إلا مقترنة بالتلاوة، و لا تُتناول متصلة بالكتابة البتة. ولست أدعي أنني سأشذ عن القاعدة في تناولها، بل إن بحثها سيكون متعلقا أيما تعلق بالجمع الخاص بالتلاوة، غير أنني سأسعى جاهدا إلى أن أسقط كل صورة من ذلك الجمع على شق الكتابة؛ لأصل إلى ما يمكن منه الجمع بين القراءات كتابة، وما لا يدخل تحت طائل القدرة، والهدف وضع طرائق عملية لكيفية تحقيق الجمع بين القراءات العشر في مصحف واحد تدوينا.

الفرع الأول: الجمع بالحرف.

هذه هي التسمية المشهورة لهذه الطريقة¹، وسماها بعض المعاصرين الجمع الكلمي² ولا مشاحة؛ إذ المعنى واحد، أما الحرف في اللغة فجملة مدلولات منها:

1- الحد والناحية والطرف والشق والجانب³.

¹ - هذا التقسيم الرباعي إنما هو اختياري، بنيته على ما وقفت عليه من صور الجمع تلاوة، و ليس أمرا مجمعا عليه؛ ذلك أن مذاهب أهل الاختصاص في التقسيم ثلاثة: مذهب يجعلها ثلاثة: جمع بالحرف وجمع بالوقف وجمع مركب بينهما، وهذا اختيار السفاقي، تبعه في ذلك من المعاصرين الدكتور سعيد اعراب، و المذهب الثاني هو اختيار ابن الجزري في النشر، و عددها عنده أربعة، بزيادة الجمع بالآية، أما المذهب الثالث الذي اخترته فهو جعلها أربعة إجمالا و خمسة تفصيلا: الجمع بالحرف، والجمع بالوقف، والجمع بالآية، والجمع المركب الذي هو صيغتان كما يتبين لاحقا، انظر النشر 201/2، غيث النفع ص20، القراء والقراءات بالمغرب ص67 .

¹ - النشر 201/2، غيث النفع ص20، القراء و القراءات بالمغرب لسعيد اعراب ص67 .

² - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص264 .

³ - العين 1/305-306، ، النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي ص238.

2- الميل و العدول عن الشيء¹، و من هذا قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَّعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) (الحج/11)، والمعنى: يميل عما لا يحب².

3- الطريقة والوجه؛ لذلك قال تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَّعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) (الحج/11)؛ ذلك أن العبد إذا أطاع الله في السراء و عصاه في الضراء فقد عبده على حرف، مع أنه مأمور بعبادته في الحالين¹.

4- الحرف من الإبل: النجبية الماضية التي أنضتها الأسفار، شبهت بحرف السيف في مضائها ودقتها ونجائها، وقيل: بل هي الناقة الصلبة شبهت بحرف الجبل في شدتها و صلابتها²، قال الشاعر:

جُمَالِيَّةٌ حَرْفٌ سِنَادٌ يَشْلُهَا وَظِيْفٌ أَرْجُ الْخَطْوِ رِيَانٌ سَهُوقٌ³.

5- الحرف للأهل كسب الرزق لهم⁴.

6- حرف عينه كحلها، قال الشاعر:

بِرِّزْقَاوَيْنِ لَمْ تُحَرْفْ وَ لَمَّا يُصِبُّهَا عَائِرٌ بِشَفِيرِ مَاقٍ⁵.

7- الحرف من الهجاء: المعروف، و هو ما دل على معنى في غيره، وقيل: الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كعن وعلى⁶.

¹ مادة "حرف" من العين 305/1، جمهرة اللغة 517/1، ابن فارس 42/2، ابن سيده 229/3-230.

² مادة "حرف" من المحكم لابن سيده 230/3.

¹ مادة "حرف" من معجم مقاييس اللغة لابن فارس 42/2.

² مادة "حرف" من العين 306/1، معجم مقاييس اللغة 42/2، المحكم لابن سيده 229/3.

³ مادة "حرف" من العين 306/1، و البيت لذي الرمة.

⁴ مادة "حرف" من معجم مقاييس اللغة 42/2، المحكم لابن سيده 230/3.

⁵ مادة "حرف" من المحكم لابن سيده 230/3، و البيت لابن الأعرابي.

⁶ مادة "حرف" من العين 305/1، المحكم لابن سيده 229/3، و انظر تعريفات الجرجاني ص 76.

8- كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني، و قيل: كل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن، و قيل القراءة التي تقرأ على أوجه¹.

و لا شك أن المعنى الأخير هو الموصول بموضوع الجمع بالحرف، ومن هنا سمي من سمي هذه الطريقة جمعا كلميا؛ لأن الحرف من الحرف فيها الكلمة من القرآن المختلف في قراءتها بين القراء، يقول ابن قتيبة: "و الحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، و على الكلمة الواحدة، و يقع الحرف على الكلمة بأسرها، و الخطبة كلها، و القصيدة بكمالها، ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في كلمته، يعنون في قصيدته، و الله عز وجل يقول: وَ لَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ¹، و قال: وَ أَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى²3. و ينبغي ها هنا الإشارة إلى أن الحرف يطلق حقيقة على واحد من حروف الهجاء، ومجازا على الكلمة من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، وهو مجاز مرسل علاقته الجزئية، لأن الكلمة تتركب من حروف، كما يطلق على اللغة؛ لأن ألفاظها تتكون من حروف، أو على وجه من وجوه اللغة؛ للتباين الحاصل في كيفية النطق وطريقته⁴.

وطريقة جمع القراءات بالحرف أن يعمد القارئ إلى رواية يقدمها على سائر الروايات فيقرأ بها، فإذا بلغ كلمة هي موضع خلاف في الأصول⁵ أو في الفرش⁶ وقف و أعاد الكلمة المختلف فيها بمفردها مستوعبا سائر الأوجه فيها إذا كانت

¹ مادة "حرف" من العين 305/1، المحكم لابن سيده 229/3 .

¹ -سورة التوبة/75.

² -سورة الفتح/26.

³ -تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص25.

⁴ -نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان ص32.

⁵ -أصول القراءات هي ما اطرده وكثر دوره، وهي أبواب القراءات كأحكام الهمز واللام والنون الساكنة والتنوين، ويقابلها الفرش، انظر شرح طيبة النشر لابن الجزري ص167.

⁶ -فرش السور هو ما قل دوره و لم يطرده، و إنما أطلق القراء عليه فرشا لانتشاره، كأنه انفرش وتفرق في السور وانتشر، انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص168.

تلك الكلمة موضع وقف، فإن لم تكن كذلك وصلها عند ذكر آخر الأوجه بما بعدها حتى يبلغ موضع الوقف فيقف. هذا إن كان الخلاف في كلمة واحدة فإن وقع في كلمتين وقف على الثانية مستوعبا للخلاف ثم انتقل إلى ما بعدها كما مر بيانه¹، و أمثل لهذه الطريقة بقوله تعالى: ﴿إِلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيَّ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ﴾ فِيمَا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا) (الكهف/1-2)، يبدأ القارئ بورش مثلا فيقرأ حتى إذا بلغ (الذي أنزل) أتى له بمد المنفصل ستا (طولا) و يقف عليه، ثم يأتي لقالون بالمد ومعه الدوري¹ في وجه المد، ثم يأتي لقالون بالقصر و يندرج معه الدوري في وجه القصر والسوسي² وابن كثير، ثم يأتي لابن عامر بالمد عنده و معه عاصم و الكسائي، كل هذا مع الوقف على (أَنْزَلَ)، ثم يستأنف القراءة، فإذا بلغ (عِوَجًا فِيمَا) أخفى نون التنوين من (عِوَجًا) أمام قاف الإخفاء من (فِيمَا) للجميع ثم أعاد لحفص بالسكت على الألف المبدلة من التنوين سكتة لطيفة من غير تنفس، ثم يستأنف إن شاء من (فِيمَا) حتى إذا بلغ (بَأْسًا) وقف بعد أن يقرأه بتحقيق الهمز للجمهور، ثم يعيد الموضع بإبدال

¹ الإتيان ص 216، النشر 201/2، شرح الطيبة ص 164، غيث النفع ص 20-21، البدر الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ص 13، سعيد اعراب ص 67، فتحي العبيدي ص 264-265.

¹ أبو عمرو، حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الضرير النحوي الدوري، نسبة إلى موضع ببغداد، كان ثقة ضابطا، روى عن اليزيدي أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المتوفي سنة 202 هـ عن أبي عمرو البصري، فقد بصره وتوفي سنة 246 هـ، انظر معرفة القراء الكبار 386/1 رقم 118، غاية النهاية 230/1 رقم 1159، البحث و الاستقراء في تراجم القراء ص 27-29.

² أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن الجارود، سكن الرقة، روى القراءة عن أبي عمرو البصري بواسطة اليزيدي، و هو من أجل أصحابه، ضابط محرر ثقة كما قال ابن الجزري، وثقه أبو حاتم وابن حبان والنسائي وروى عنه القراءات، توفي بالرقة في محرم سنة 261 هـ، انظر معرفة القراء الكبار 390/1 رقم 119، غاية النهاية 302/1 رقم 1446، البحث والاستقراء ص 30.

الهمز حرف مد من جنس حركة الباء (بَاسًا) وهذا لأبي عمرو وأبي جعفر وصلا ووقفًا و لحمزة وقفًا، ثم يكمل من (بَاسًا) حتى يبلغ من (لُدْنُهُ) فيقرأها ثم يقف ويعيد قراءتها لشعبة بإسكان الدال وإشمامها وكسر النون والهاء مع صلتها بياء لفظية (لُدْنُهُ)، ثم يقفو يقرأها لابن كثير بالصلة على أصله، ثم يقرأ (يُبَشِّرُ) بضم الياء وفتح الباء و كسر الشين المشددة للجميع، ثم يقف ليعيد قراءتها لحمزة و الكسائي (يُبَشِّرُ) بفتح الياء وإسكان الباء و ضم الشين، ثم يستأنف من (يُبَشِّرُ) على آخر وجه ليقراً (المُؤْمِنِينَ) لورش بإبدال الهمز حرف مد من جنس حركة الميم على أصله، ثم يقف ليقراً بتحقيق الهمز للجميع، ثم يستأنف إلى أن يصل إلى المد المنفصل لورش (لَهُمْ أَجْرًا) فيقرؤه طولًا ثم توسطًا ثم قصرًا، ثم يعيد الموضع بإسكان الميم دون سكت للجمهور، ثم يقف ليعيده لحمزة بالسكت ثم يكمل القراءة . فهذا مثال تطبيقي نموذجي في كيفية جمع القراءات بالحرف أو بالكلمة و هي طريقة المصريين وأغلب البصريين وبهذا أخذ بعض قراء المغرب الأقصى واختارها الداني -رحمه الله-¹. وبحسب لهذه الطريقة أمور :

1- السهولة مقارنة ببقية طرائق الجمع .

2- الضبط و الاختصار.

3- أنها الأوثق في استيفاء أوجه الخلاف كلها².

أما المآخذ عليها فتتلخص في:

1- تأثيرها الظاهر على رونق القراءة و حسن أداء التلاوة ،

2- التأثير على تدبر المعاني لانشغال القارئ والسامع بتتبع أوجه الخلاف³،

¹ النشر 201/2، شرح الطيبة ص 164، غيث النفع ص 21-22، فتحي العبيدي ص 265.

² النشر 201/2، شرح الطيبة ص 164، فتحي العبيدي ص 265.

³ النشر 201/2، شرح الطيبة ص 164، غيث النفع ص 21-22.

يقول السفاقي: " والمذهب الأول ما أيسره وأحسنه وأضبطه وأخصره لولا ما فيه من الإخلال برونق التلاوة"¹، أما ابن الجزري فذهب أبعد من ذلك حين وصفه بأنه بدعة فاحشة؛ لتعارضه مع معاني القرآن و مقاصده، و قضائه على فائدة سماع التلاوة من تدبر وتمعن وتفكير²، هذا ويشترط للجمع بالحرف :

1- رعاية الوقف والابتداء.

2- عدم التركيب¹.

الفرع الثاني : الجمع بالوقف.

لا خلاف في تسمية هذه الطريقة، فهي عندهم جميعا طريقة الجمع بالوقف²، والوقف في اللغة مصدر قولك: وقفت الدابة، ووقفت الكلمة وقفا، وهذا مجاوز، فإذا كان لازما قلت: وقفت وقوفا³، و الوقف بهذه المصدرية يطلق على معان:

1-المسك الذي يجعل للأيدي من عاج أو قرن مثل السوار، وجمعه وقوف⁴،

وقيل:الخلخال من الفضة وغيرها⁵، قال الشاعر يصف ثورا :

ثُمَّ اسْتَمَرَ كَوَقْفِ الْعَاجِ مُنْكَفِتًا يَزِمِي بِهِ الْحَدَبَ اللَّمَاعَةَ الْحَدَبُ⁶.

2- تمكث الشيء: قال ابن فارس:"الواو والقاف والفاء أصل واحد تدل على تمكث

الشيء ثم يقاس عليه"⁷.

¹- غيث النفع للسفاقي ص 21-22.

²- منجد المقرئين لابن الجزري ص 13.

¹- الإتيان ص 216، لطائف الإشارات 1/336، شرح الطيبة ص 164، تحفة المقرئين ص 27-28.

²- النشر 2/201، شرح الطيبة ص 165، غيث النفع ص 21، سعيد اعراب ص 67، العبيدي ص 268.

³-مادة "وقف" من العين 4/393.

⁴-مادة "وقف" من العين 4/394، المحكم 6/358، لسان العرب 9/360، تاج العروس 24/467.

⁵-مادة "وقف" من المحكم لابن سيده 6/358، لسان العرب 9/360.

⁶-البيت للكميت و هو في مادة "وقف" من لسان العرب 9/360، تاج العروس 24/467.

⁷- مادة "وقف" من معجم مقاييس اللغة لابن فارس 6/135.

- 3- قرية من أعمال العراق، و أخرى شرقي بغداد، و عين ببلاد بني عامر¹.
يقول الشاعر : **لِهِنْدٍ بِأَعْلَى ذِي الْأَعْرَ رُسُومٍ إِلَى أَحَدِ كَأَنَّهِنَّ وَشُومٍ.**
فَوَقَّفِ فَسَلِي فَأَكْنَافِ ضَلْفَعٍ تَرَبَّعُ فِيهِ تَارَةً وَتَقِيمُ.²
- 4- البقاء قائماً، يقال: وقف بالمكان وقفاً و وقوفاً فهو واقف إذا دام قائماً³.
- 5- الحبس¹.
- 6- الوقف من الترس، ما يستدير بحافته من قرن أو حديد².
وذهبت طائفة من أهل اللغة إلى أن الوقف مصدر للفعل أوقف، وأوقف يقال للذي يكون على شيء ثم ينزع عنه³، وجزم آخرون بأن أوقف بمعنى سكت يقال: "كلمتهم ثم أوقفت، أي سكت، وكل شيء تمسك عنه تقول فيه: أوقفت"، و قيل: أوقف بمعنى أمسك وأقلع⁴، وأنشدوا:
جَامِحًا فِي غَوَائِي تُمْ أَوْقَفُ تَرْضًا بِالتَّقَى وَ ذُو الْبِرِّ رَاضِي.⁵
ويخلص من هذه المعاني أن ما له صلة بموضوع الجمع بالوقف معاني تمكث الشيء، والسكوت، والإمساك، والإقلاع؛ لوثاقه ارتباطها بمعنى الوقف الاصطلاحي أما طريقة الجمع بالقراءات بالوقف فهي أن يشرع في التلاوة لراو يقدمه من الرواة إلى أن يصل إلى وقف يحسن الابتداء بما بعده، ثم يعيد ما قرأ برواية راو آخر و هكذا، إلى أن يأتي على جميع أوجه الاختلاف، ثم يكمل بعد ذلك الوقف على

¹ - مادة "وقف" منتج العروس للزبيدي 467/24، و انظر معجم البلدان لياقوت الحموي 5/381.

² - البيت للبيد بن ربيعة، و هو في مادة "وقف" منتج العروس 467/24، و معجم البلدان 5/381.

³ - مادة "وقف" منتج العروس 467/24.

¹ - مادة "وقف" منالمحيط الأعظم لابن سيده 6/357.

² - مادة "وقف" منتج العروس 468/24.

³ - مادة "وقف" منمعجم مقاييس اللغة لابن فارس 6/135.

⁴ - مادة "وقف" منمعجم مقاييس اللغة لابن فارس 6/135، الصحاح 2/1098، تاج العروس 24/468.

⁵ - البيت للطرماح، وهو في مادة "وقف" من معجم مقاييس اللغة لابن فارس 6/135، الصحاح للجوهري

2/1098، لسان العرب 9/360، تاج العروس 24/472.

النسق ذاته، وهكذا، على أن يقف في كل وجه مخالف على الموضع نفسه الذي وقف عنده في الوجه الأول¹، يقول ابن الجزري -رحمه الله- في الطيبة: وَجَمَعْنَا نَخْتَارُهُ بِالْوَقْفِ وَعَيَّرْنَا يَأْخُذُهُ بِالْحَرْفِ².

وهذه الصورة اختارها ابن الجزري، وقرأ بها على عامة من قرأ عليه مصرًا وشامًا، وبها أخذ¹، وقال: " وهذا هو المختار عندنا"². والجمع بالوقف هو مذهب الشاميين و طائفة من المحققين³، و للتمثيل له أقول في قوله تعالى مثلًا: (يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) (النساء/29): يبدأ القارئ لورش بالمد طولًا ست حركات في (يَأْيُهَا)، ومثله في مد البدل (ءَامَنُوا)، ومثله في المنفصل (تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ)، مع الإبدال في (تَأْكُلُوا) و المد المنفصل في (إِلَّا أَنْ) مع رفع التنوين في (تِجَارَةً) مع الوقف على (مِّنْكُمْ)، ثم يأتي بالمد طولًا في المواضع ذاتها إلا أنه يقرأ البدل (ءَامَنُوا) توسطًا أربع حركات، ثم يعيد التلاوة نفسها إلا أنه يقتصر في البدل (ءَامَنُوا) على القصر. ثم يأتي لقالون بقصر المنفصل في المواضع الثلاثة: (يَأْيُهَا)، (تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ) (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) مع تحقيق الهمز في (تَأْكُلُوا) ويقف على (مِّنْكُمْ)، ثم يأتي له بمد المنفصل في المواضع الثلاثة مع تحقيق همزة (تَأْكُلُوا) ويقف على (مِّنْكُمْ) ثم يأتي للسوسي بقصر المنفصل في المواضع الثلاثة مع إبدال (تَأْكُلُوا) ورفع

¹-الإتقان ص216، النشر/201، شرح طيبة النشر ص164، غيث النفع ص21، سعيد اعراب ص 67، فتحى العبيدي ص268.

²- شرح طيبة النشر لابن الجزري ص164.

¹-المصدر ذاته ص164.

²- النشر/201.

³- النشر/201، شرح طيبة النشر ص164، غيث النفع ص21، فتحى العبيدي ص268.

(تَجَارَةٌ) ويقف على (مَنْكُم) ثم يأتي لحمزة بالمد طولاً في المواضع الثلاثة وإبدال (تَأْكُلُوا) ونصب (تَجَارَةٌ) ويقف على (مَنْكُم) ثم يأتي

للكسائي بتوسط المنفصل في المواضع الثلاثة مع تحقيق همز (تَأْكُلُوا) ونصب (تَجَارَةٌ) والوقف على (مَنْكُم). واشترط العلماء لهذه الصورة من الجمع شروطاً:

1- رعاية الوقف¹: فلا يجوز مثلاً الوقف على (إِلَهٍ) في مثل قوله تعالى: (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا آلَ إِلَهٍ) (المائدة/75)، ومثله الوقف على (لَأَبْوَيْهِ) في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا آلٌ يَصِفُ وَأَبْوَيْهِ) (النساء/11)².

2- رعاية الابتداء: فلا يصح الابتداء بـ (إِنَّ) في مثل قوله تعالى: (فَالَوْأَ إِنَّ اللَّهَ بَفِئْرٍ) (آل عمران/181)، وقوله: (فَالَوْأَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ) (المائدة/74)، وقوله: (إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (المائدة/75)، كما لا يصح الابتداء بـ (وَإِيَّاكُمْ) مثلاً في قوله تعالى: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) (المتحنة/1).

3- عدم التركيب³.

4- رعاية حسن الأداء من التجويد و التحقيق⁴.

و قد جمع ابن الجزري هذه الشروط في قوله:

بَشْرَطُهُ فُلَيْعَرَعٌ وَفَقَاً وَ اِبْتِدَاً وَلَا يَرْكَبُ وَ لِيَجِدُ حُسْنَ الْاَدَاً⁵.

و للجمع بالوقف مزايًا-بلا شك- أُجملها في الآتي:

¹ - الإتيان للسيوطي ص216، شرح طيبة النشر ص164، تحفة المقرئين ص28.

² - شرح طيبة النشر لابن الجزري ص165.

³ - الإتيان ص216، لطائف الإشارات 1/336، شرح طيبة النشر ص165، تحفة المقرئين ص28.

⁴ - الإتيان ص216، شرح طيبة النشر ص165.

⁵ - شرح طيبة النشر ص164.

1- حسن الاستظهار.

2- سهولة الاستحضار.

3- جودة العرض و سهولته.

4- محافظته على رونق التلاوة و زينتها¹.

أما ما يعاب على هذه الطريقة فمسألتان فيهما نظر:

الأولى: طول ما يستغرقه من الزمن.

الثانية: صعوبته، حتى قالوا: "إنه لا يطيقه إلا الحاذق الماهر"¹.

و الحقيقة أن ما يؤخذ عليه من استغراقه لوقت كبير مردود من جهتين:

1- أن ذلك إن صح لا يعد عيباً ما دام في سبيل التحصيل والعلم خير ما صرفت فيه الأعمار.

2- أن التسليم بذلك غير وارد أصلاً؛ و ذلك أن التحقيق يثبت أن الجمع بالحرف أكثر استهلاكاً للزمن منه بلا شك².

وأما ما نسب إلى هذه الطريقة من عدم يسرها إلا على الحاذق الماهر فيرد من جهة أنه أكثر إفادة للطالب؛ لما يتيسر له من تصور كامل لخصائص كل قراءة على حدة أثناء الجمع، و الحكم على الشيء فرع من تصوره.

الفرع الثالث : الجمع المركب :

و هذا الفرع قسمان اثنان يحصل بإيرادهما ما أسلفت من أن طرائق الجمع أربعة إجمالاً خمسة تفصيلاً واليك البيان:

القسم الأول: جمع ابن الجزري المركب:

وهو جمع ركبه ابن الجزري-رحمه الله- من الطريقتين السابقتين، وفضلها على سائر الطرق، و هي أن يبدأ بقارئ مع النظر إلى القارئ الأكثر موافقة له، فإن

¹ - النشر/2/201، شرح طيبة النشر ص164، فتحي العبيدي ص268.

¹ - النشر/2/201، شرح طيبة النشر ص164.

² - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص269.

وصل إلى كلمة فيها خلف بين القارئين وقف و ذكر وجه الاختلاف، ثم واصل التلاوة حتى يصل إلى وقف سائغ، وهكذا حتى ينتهي الخلف¹.

وبعبارة أخرى يمكن أن يقال عن هذا القسم أنه: إتيان القارئ برواية الراوي الأول يتمادى في ذلك إلى أن يقف على موضع يسوغ عليه الوقف، فمن اندرج معه لم يعده، ومن تخلف أعاد له، مقدما أقرب الرواة خلفا إلى ما وقف عليه، فإن تراحموا قدم الأسبق فالأسبق، وينتهي إلى الوقف السائغ مع كل راو¹، يقول ابن الجزري شارحا مذهبه: "و لكني ركبت من المذهبين مذهب فجاء في محاسن الجمع طرازا مذهبا، فأبتدئ بالقارئ و أنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خلف وقفت و أخرجته معه، ثم وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه و هكذا حتى ينتهي الخلف"².

ووجه كون هذه الطريقة مركبة من طريقتي الجمع بالوقف والجمع بالحرف مراعاتها عند الجمع الوقف، وهذا مأخوذ من الجمع بالوقف، ومراعاتها لأن يكون آخر قارئ أو راو في الآية السابقة هو الأول في الآية الموالية، وهذا مأخوذ من الجمع بالحرف³، يقول ابن الجزري -رحمه الله- في طبيته:

فَالْمَاهِرُ الَّذِي إِذَا مَا وَقَفَا يَبْدَأُ بِوَجْهِ مَنْ عَلَيْهِ وَقَفَا.
يَعْطِفُ أَقْرَبًا بِهِ فَأَقْرَبًا مُخْتَصِرًا مُسْتَوْعِبًا مُرْتَبًا.⁴

وقال غيره: الْجَمْعُ لِلْبُدُورِ فِي مَغْرِبِنَا مُرَكَّبٌ مِنْ مَذْهَبَيْنِ فَاظْنَانَا.
حَرْفِيٌّ وَ وَقْفِيٌّ وَ لَهُ أَرْكَانُ عَطْفٌ تَدَاخُلٌ لَهُمُ الْبَيَانُ.¹

¹ - النشر 2/201، شرح طيبة النشر ص 165-166، غيث النفع ص 21، فتحي العبيدي ص 276.

¹ - القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب ص 67.

² - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 201/2-202.

³ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 276.

⁴ - شرح طيبة النشر ص 165.

وطريقة ابن الجزري في التركيب هي اختيار طائفة من أهل المغرب الأقصى²، و مثل لها بقوله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيَفِيْمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (البقرة/2)، فيقرأ لقالون بتحقيق الهمز وترقيق لام (الصَّلَاةَ)، وإسكان ميم الجمع من (رَزَقْنَاهُمْ)، ويندرج معه بهذه الصورة الدوري وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، ثم يعطف عليه الأقرب، فيقرأ (رَزَقْنَاهُمْ) بصلة ميم الجمع، و يندرج معه ابن كثير، ثم يقرأ بإبدال الهمز (يُؤْمِنُونَ)، وصلة ميم الجمع (رَزَقْنَاهُمْ) لأبي جعفر، ثم يعطف عليه بإسكان الميم للسوسي، ثم يرجع فيقرأ بتغليظ لام (الصَّلَاةَ) للأزرق عن ورش¹.

ويحسب لهذه الطريقة من المحاسن: ارتقاء الآخذ بها أعلى الدرجات، كما أن فيها من توفير الجهد و الوقت ما ليس بخفي. أما ما يعاب عليها فصعوبة الآخذ بها للمبتدئين واختصاصها بالماهرين من أهل هذا الفن². أما ما قد ينتبه إليه من التعارض ظاهرا بين اختيار ابن الجزري و تفضيله للجمع بالوقف، وبين تركيبه لهذه الطريقة فيجاب عليه بإمكانية الجمع بين الأمرين بأن يقال مثلا: إن اختياره للأول إنما هو مسلكه في الآخذ واختياره في التعليم عند الإقراء بالنسبة للطلبة المبتدئين أو المتوسطين، أما الطريقة التي ركبها فهي اختياره لتلقين الطلبة المتفوقين المنتهين النجباء الماهرين، ويشهد لهذا افتتاحه لموضوع الجمع المركب بقوله: "قالماهر"؛ بيانا لمن يخص به من المتعلمين والله أعلم³.

¹ - البيتان لأبي عبد الله الزهري من أرجوزته المسماة: قانون الجمع والإرداف، وهما عند سعيد اعراب ص67، وفتحي العبيدي ص277.

² - سعيد اعراب ص67، والجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص277.

¹ - شرح طيبة النشر ص166-167، والجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص278-279.

² - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص278.

³ - المصدر ذاته ص278.

القسم الثاني: جمع السفاقي المركب.

وهو جمع وضعه -رحمه الله- تركيباً بين طريقتي الجمع بالوقف والجمع بالحرف، و مفاد هذه الطريقة أن يبدأ برواية الراوي الأول فيقرأ له متمادياً إلى أن يقف على موضع يسوغ عليه الوقف، فمن اندرج معه لم يعده ومن تخلف أعاد له مقدماً الأقرب خلفاً إلى ما وقف عليه، فإن تزامم الرواة قدم الأسبق فالأسبق منتهياً إلى الوقف الذي استساغه قبلاً مع كل راو¹، يقول -رحمه الله- شارحاً مذهبه: "الثالث المذهب المركب من المذهبين، وهذا ما يأتي برواية الراوي الأول، و جرى العمل بتقديم قالون؛ لأن الشاطبي قدمه، وعادة كثير من المقرئين تقديم من قدمه صاحب الكتاب الذي يقرؤون بمضمونه، و هو غير لازم إلا أنه أقرب للضبط، وكان شيخنا -رحمه الله- إذا نسي القارئ قراءة ورواية لا يأمره بإعادة الآية، بل بإتيان تلك القراءة أو الرواية فقط، يتمادى إلى أن يقف على موضع يسوغ الوقف عليه، فمن اندرج معه فلا يعيده، ومن تخلف فيعيده ويقدم أقربهم خلفاً إلى ما وقف عليه، فإن تزامموا عليه فيقدم الأسبق فالأسبق وينتهي إلى الوقف السائغ مع كل راو¹. ووجه كون طريقة السفاقي مركبة مراعاتها عند الجمع بالوقف، و مراعاتها الوجه الذي يكون خلفه أقرب إلى الوقف الانتظاري، و الأول مأخوذ من الجمع بالوقف، و الثاني مأخوذ من الجمع بالحرف². ويطلب من الآخذ بهذه الطريقة أمران:

الأول: اعتبار الوقف الآتي لا السابق، أي ما انتهى إليه القارئ من الوقف بعد قراءة الآية التي أراد الجمع في نطاقها، و يسمى وقفا انتظارياً .
والثاني: عدم اعتبار القرب بالنسبة لترتيب القراء فيما بينهم عند تتابع الحروف المختلف فيها، كما هو الشأن في الجمع بالحرف. وهذه الطريقة قريبة إلى حد

¹ - غيث النفع ص 21، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 279.

¹ - غيث النفع للسفاقي ص 21.

² - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 279.

بعيد من صنيع ابن الجزري-رحمه الله- فيما وضعه جمعا بين طريقتي الحرف والوقف، يقول السفاقي: "وهو قريب مما اختاره ابن الجزري"¹، و يمكن أن يمثل لها بالمثال السابق ليتضح الفرق. فيبدأ القارئ بقالون محققا همز (يُومِنُونَ)، مرققا لام (الصَّلَاةَ)، مع إسكان ميم (رَزَقْنَاهُمْ)، ويندرج معه بهذا الدوري وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. ثم يعطف بوجه ضم ميم (رَزَقْنَاهُمْ) وصلتها، فيندرج معه ابن كثير المكي. ثم يأتي لورش بإبدال (يُومِنُونَ) حرف مد من جنس حركة الياء، مغلظا لام (الصَّلَاةَ)؛ لأنه صاحب المرتبة الأولى في التقديم، وقد تخلف عن قالون والسوسي وأبي جعفر في إبدال همز (يُومِنُونَ). ثم يعطف بالسوسي بإسكان ميم (رَزَقْنَاهُمْ)؛ لأنه اندرج مع ورش في إبدال (يُومِنُونَ) وتخلف في (الصَّلَاةَ) مع أبي جعفر، فيقدم عليه؛ لأنه صاحب الرتبة الأولى تقديما. ثم يعطف عليه أبا جعفر المدني بضم ميم الميم مع صلتها في (رَزَقْنَاهُمْ). والآتي زيادة توضيح ضمنته أوجه اتفاق الطريقتين وأوجه اختلافها. أما أوجه الاتفاق:

- 1- كلتا الطريقتين تركيب لطريقتي الجمع بالحرف و الجمع بالوقف .
 - 2- اشتراك الطريقتين في وجوب تحديد وقف يلتزم به القارئ عند كل وجه حتى يستوفي سائر الأوجه.
 - 3- عدم إعادة التلاوة لمن اندرج من الرواة أو القراء في الجزء المتلو.
 - 4- حرص الطريقتين على رونق التلاوة وزينتها.
 - 5- حصول تغير ترتيب الأوجه في كل آية.
- و أما أوجه الاختلاف:
- 1- يراعي الوجه الأكثر مناسبة لسابقه في التقديم عند ابن الجزري، بينما يقدم الوجه الأقرب إلى الوقف على غيره عند السفاقي.

¹ - غيث النفع ص21.

2- يخير الجامع في طريقة ابن الجزري فيمن يبدأ به من الرواة، بينما يلزم الآخذ بذلك في طريقة السفاقي بقالون دائما .

3- تغيير الراوي أو القارئ المبدوء به عند التلاوة بتغيير وجه القراءة، فأخر قارئ أو راو في ترتيب القراء في ما سبق تلاوة هو الأول ترتيبا فيما يلي تلاوة، عند ابن الجزري، أما الراوي المبدوء به عند السفاقي فهو دائما قالون.

وقد جرى الآخذ بطريقة السفاقي في تونس منذ أواخر القرن الثاني عشر وأوائل الثالث العشر إلى زماننا هذا، وبها أخذ قراء الجزائر¹. ويحسب لها ما حسب لطريقة ابن الجزري من محاسن ارتقاء الآخذ بها أعلى الدرجات، وما توفره من الجهد والوقت، ويعاب عليها ما عيب على سابقتها من عدم تيسرها إلا للحاذقين الماهرين لا المبتدئين أو المتوسطين من طلبة الجمع بالقراءات.

الفرع الرابع: الجمع بالآية:

الآية في اللغة تجمع على أي وآياي وآيات²، و اختلف في أصلها على أقوال: الأول: أنه آيَّةٌ، بالتشديد، وزنها فَعَلَةٌ بالفتح، قُلِّبَت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها، وهو قالب شاذ غير مقيس عليه كما حكى عن سيبويه³.

الثاني: أنه أويَّةٌ وزنها فَعَلَةٌ بالتحريك و حكى عن الخليل⁴.

الثالث: أنها من الفعل فاعلةٌ، وإنما ذهب منه اللام، ولو جاءت تامة لجاءت: آيَّةٌ، لكنها خففت، وهو قول الفراء واستشهد له بقول الشاعر:

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ غَيْرَ أَثَافِيهِ وَ أَرْمَدَائِهِ⁵

¹-الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص281.

²- مادة: "أيي" من: العين 1/104، الصحاح 2/1658، لسان العرب 14/63، القاموس المحيط ص1135، تاج العروس 37/124، المنجد للويس معلوف ص22.

³-مادة: "أيي" من: لسان العرب 14/61، تاج العروس 37/122.

⁴-مادة: "أيي" من: العين 1/104، الصحاح 2/1658، لسان العرب 14/61، تاج العروس 37/122.

⁵-البيت لأبي زيد، انظر مادة: "أيي" في: الصحاح 2/1658، لسان العرب 14/63، الزبيدي 37/123.

- الرابع: أن الذاهب منها العين تخفيفاً، ثم صيرت ياؤها الأولى ألفاً مثل حاجة حائجة، وقامة أصلها قائمة، وهو المحكي عن الكسائي¹. والآية في اللغة معان:
- 1- العلامة¹: قال تعالى: (إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) (البقرة/246) أي علامة ملكه؛ سميت كذلك لأنها علامة انقطاع كلام عن كلام².
- 2- المعجزة³: ومن هذا قوله تعالى: (سَلِّبْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَ - آيَاتِهِمْ مِّنْ آيَةِ بَيِّنَةٍ) (البقرة/209)، أي معجزة واضحة⁴.
- 3- العبرة: ومن هذا قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّالِفِينَ) (يوسف/209) أي عبرة⁵.
- 4- الأمانة⁶.
- 5- الأمر العجيب⁷: قال تعالى: (وَجَعَلْنَا إِبْنَ مَرْيَمَ وَآلَهُمْ عَلَى آيَةٍ) (المؤمنون/51)، يقول الزركشي: "فكان كل آية عجب في نظمها، والمعاني المودعة فيها"¹.

¹ - مادة: "أبي" من: الصحاح 2/1658، لسان العرب 14/62، تاج العروس 37/123.

¹ - مادة: "أبي" من: العين 1/104، الصحاح 2/1658، لسان العرب 14/61، تحفة الأريب ص 57، القاموس المحيط ص 1135، تاج العروس 37/122.

² - مادة: "أبي" من: لسان العرب 14/62، وانظر البرهان للزركشي 1/266، والإتقان للسيوطي ص 145، ومناهل العرفان للزرقاني 1/274.

³ - مادة: "أبي" من: تاج العروس للزبيدي 37/127.

⁴ - مناهل العرفان للزرقاني 1/274.

⁵ - مادة: "أبي" من: لسان العرب 14/62، القاموس المحيط ص 1135، تاج العروس 37/124، المنجد للويس معلوف ص 22، وانظر مناهل العرفان 1/274.

⁶ - مادة: "أبي" من: القاموس المحيط ص 1135، تاج العروس 37/124.

⁷ - مادة: "أبي" من: لسان العرب 14/62، تحفة الأريب لأبي حيان 57، تاج العروس 37/124.

6- البرهان والدليل: ومنه قوله تعالى: (وَمِنَ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ) (الروم/21)².

7- الرسالة¹.

8- الجماعة: يقال خرج القوم بآياتهم أي جماعتهم لم يدعوا وراءهم شيئاً²،
وأشدوا: خَرَجْنَا مِنَ النَّفِيلِينَ لِأَحْيٍ مِثْلَنَا بِآيَاتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا³.

9- الشخص: بمعنى آية الرجل شخصه⁴.

أما في الاصطلاح فلآية تعاريف عدة منها قولهم:

* قرآن مركب من جمل و لو تقديراً ذو مبدأ أو منقطع مندرج في سورة⁵.

* طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها و ما بعدها، ليس بها شبه بما سواها⁶.

* وقيل: الواحدة من المعدودات في السور⁷.

* وقيل: طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض إلى انقطاعها، طويلة كانت أو
قصيرة⁸.

¹- البرهان في علوم القرآن للزركشي/266/1.

²- مادة: "أبي" من: تاج العروس/127/37، و انظر مناهل العرفان للزرقاني/274/1.

¹- مادة: "أبي" من: تاج العروس/127/37.

²- مادة: "أبي" من: الصحاح للجوهري 2/1658، تاج العروس/127/37، المنجد للويس معلوف ص 22،
و انظر مناهل العرفان/274/1.

³- البيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو في مادة: "أبي" من: الصحاح 2/1658، تاج العروس/127/37.

⁴- مادة: "أبي" من: القاموس المحيط للفيروزآبادي ص1135، المنجد للويس معلوف ص22.

⁵- البرهان للزركشي/266/1، الإتيان للسيوطي ص145 كلاهما عن الجعبري، مناهل العرفان/274/1.

⁶- البرهان للزركشي/266/1، الإتيان للسيوطي ص145.

⁷- البرهان للزركشي/266/1، الإتيان للسيوطي ص145..

⁸- معجم التعريفات للجرجاني ص38.

والذي أستحسنه أن يقال: إن الآية: طائفة من كلام الله تعالى ذات مطلع ومقطع مستقر في سورة من القرآن. والمناسبة بين المعاني اللغوية والحد الاصطلاحي أن الآية معجزة باعتبار انضمام غيرها إليها، وعلامة على صدق من جاء بها، وفيها عبرة و ذكرى لمن أراد أن يتذكر، و هي من الأمور العجيبة لمكانها من السمو والإعجاز، وفيها معنى الجماعة لأنها مؤلفة من جملة كلمات وحروف، وفيها معنى البرهان والدليل على ما تضمنته من هداية وعلم وبيان قدرة الله وحكمته¹.

والجمع بالآية هو أن يتلو القارئ الآية لا يجاوزها حتى يعيدها لقارئ آخر قارئاً قارئاً، يفصل الآيات عن بعضها، لا يعيد من يندرج من القراء أو الرواة مع غيره². وللتمثيل لهذه الطريقة اخترت قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ بِقَوْلِ الْوَاقِعَةِ/65)، فيبدأ لورش مثلاً فيقرأ: (النَّشْأَةَ) بإسكان الشين ويندرج معه سائر القراء عدا ابن كثير وأبا عمرو وحمزة مع مد البدل (الأولى) توسطاً، وتشديد الذال في: (تَذَكَّرُونَ)، ويندرج معه فيها سائر القراء عدا حفص و حمزة و الكسائي و خلف. ثم يعيد التلاوة نفسها إلا أنه يقرأ البدل (الأولى) قصراً. ثم يعيد التلاوة نفسها له إلا أنه يقرأ البدل (الأولى) طويلاً. ثم يعيد التلاوة للآية فيقرأ (النَّشْأَةَ) بفتح الشين ومدّها مداً متصلاً لكل من ابن كثير وأبي عمرو (النَّشْأَةَ). ثم يعيد تلاوة الآية قارئاً (النَّشْأَةَ) لحمزة وقفاً، فإذا بلغ (تَذَكَّرُونَ) قرأها بتخفيف الذال له، ويندرج معه فيها حفص والكسائي وخلف، ثم يعيد الآية ذاتها لحمزة بإبدال الهمزة ألفاً ونقل حركتها إلى ما قبلها في (النَّشْأَةَ) فيقرأ (النَّشْأَةَ). ثم

¹-البرهان للزركشي/1/266، مناهل العرفان/1/275.

²-الإتقان للسيوطي ص216، النشر/2/202، العبيدي ص273-274، تحقيق قابه على اللمارغني ص19.

يعيد الآية ذاتها لحمزة مع قراءة (النَّشْأَة) بالسكت على الساكن قبل الهمز، ويندرج معه ابن ذكوان وحفص وإدريس¹ بخلف عنهم، فإذا تم له

ذلك فقد قرأ هذه الآية جمعا وفق طريقة الآية. وهذه الطريقة هي المثلى في اعتقادي لمن أراد الجمع تلاوة، وهي اختيار بعض المعاصرين¹، واعتبرها المثلى خاصة إذا اجتنب فيها ما يعاب عليها من وجود بعض الآيات لا يتم الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بها²، ودرء ذلك بعدم الوقف على تلك المواضع بعينها. واحتج من اختار هذه الطريقة بخمسة محاسن لها:

- 1- حفاظها على رونق القراءة و حسن الأداء .
- 2- إمكانية الاستحضار أكثر .
- 3- تجنب التركيب والخلط .
- 4- كون هذه الطريقة الأشبه بإفراد كل قراءة بختمة.
- 5- موافقتها لسنة النبي صلى الله عليه وسلم في الوقف على رؤوس الآي المستفاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها ذكرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: (يُقَطَّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً) وذلك في الفاتحة³. ويخلص لمن استوعب هذه الطرائق الثلاثة أمور:

¹- إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، أبو الحسن البغدادي، قرأ على خلف بن هشام البزار، قرأ عليه ابن شنبوذ والمطوعي وابن مقسم وأحمد بن بويان، روى عن أحمد وابن معين ومصعب بن عبد الله الزبيري، وثقه الدارقطني، مات يوم الأضحى سنة 292هـ وله 93 سنة، انظر معرفة القراء 499/1 رقم 234، غاية النهاية 140/1 رقم 717، البحث والاستقراء ص 74.

¹- كالأستاذ عبد الحلیم قابه في تحقیقه على تحفة المقرئين للمارغني ص 19.

²- النشر 202/2، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحی العبيدي ص 274.

³- أخرجه أحمد من مسند أم سلمة رقم 27118 ص 1976، وأبو داود في كتاب الحروف والقراءات، باب الحروف والقراءات رقم 4001 ص 608، والحاكم في المستدرک من کتاب التفسیر باب قراءات النبي صلى الله عليه وسلم رقم 606/2 رقم 2964.

أولها: أن الفرق بين الجمع بالوقف والجمع بالآية ضابطان: المقدار المثلو فيهما فهو في الجمع بالوقف لا يتقيد برؤوس الآي، بل قد يقع أثناء الآية خلافا للجمع بالآية، والضابط الثاني إمكانية كون الوقف قبيحا في الجمع بالآية خلافا للجمع بالوقف الذي يطلب فيه من القارئ حسن اختيار الوقف¹.

وثانيهما: أن الفرق بين الجمع بالآية و الجمع بالحرف ضوابط عدة هي:

- 1- وقف الجمع بالآية محدد بنهايتها بخلاف وقف الحرف فقد يكون أثناءها .
- 2- لا يخل الجمع بالآية برونق التلاوة إلا عند تلاوة ما لا يحسن الابتداء به من الآيات أو ما لا يحسن الوقف عليه منها، أما الجمع بالحرف فأخلاله برونق التلاوة وزينتها مطلق.
- 3- ما يبدأ به من القراء أو الرواة في الجمع بالحرف متغير من حرف إلى آخر، أما في الجمع بالآية فالمطلوب الالتزام بترتيب معين للقراء أو الرواة.
- 4- لا يذكر في الجمع بالحرف إلا وجه واحد للخلاف، أما في الجمع بالآية فقد يقع فيه أكثر من وجه للخلاف¹.

فهذه ضوابط أربعة للتفريق بين الطريقتين ، والله أعلم بالصواب.

وحاصل الكلام أن للجمع في تطبيقات أهل فن القراءات عند التلاوة طرائق خمسة: جمع بالوقف، و جمع بالحرف، و جمع مركب منهما على طريقة ابن الجزري، و آخر على طريقة السفاقي، و جمع بالآية.و إذا جازت لنا محاولة إسقاط ما يمكن إسقاطه من هذه الطرائق على الجمع بالقراءات تدوينا قلنا:
أولا: إن عملية كتابة مصحف بطريقة الجمع بالوقف أو الجمع بالآية أو الجمع المركب من الصعوبة بمكان، بل الأمر يرتقي إلى درجة الاستحالة.

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص274.

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص275.

ثانياً: يمكن التعويل على الجمع بالحرف كطريقة عملية لتدوين مصحف جامع للقراءات العشر، سواء كتب بطريقة الألوان، أو وفق طريقة التهميش، أو طريقة إيراد الخلاف في الأصل، فمن عول على التهميش سرد الخلاف في الحرف المختلف في قراءته على الهامش وجهاً وجهاً، وهذا ممكن. ومن وظف طريقة الألوان تيسر له اعتماد اللون الأسود مثلاً للوجه الأكثر قراءة في الحرف المختلف فيه، ووظف بقية الألوان لبقية الأوجه. والأمر ذاته يقال في طريقة سرد الخلاف في الأصل، على أنه ينبغي أن لا ينسى ما اشترطنا سابقاً لكل طريقة من ضوابط، كتقديم الطبع ببيان القراءة المختارة أصلاً، واجتناب التذييل، وتأكيد هيئة الطبع على اختصاص هذا النوع من المصاحف بطلبة العلم وأهل الاختصاص لا العوام، مع تبرئة الذمة بالزام مقتني هذا الصنف من اعتماد جانب التلقين عن مشايخ فن القراءة، وغير ذلك من الشروط التي تتحقق وفقها الاستفادة من مصحف مكتوب جمعا بين القراءات. أما الجمع بالوقف والجمع المركب بصيغتيه، والجمع بالآية فلا يمكن أن يكتب بواحد منها مصحف جامع للقراءات البتة؛ لما يترتب على ذلك من حصول الالتباس وتعرض القرآن ذاته لفساد نظمه وذهاب إعجازه، وفي ذلك من الناحية الفقهية ما فيه من التبديل والتغيير الذي لا يمكن غض الطرف عنه و لو تعلق الأمر بقضية يكتنفها حسن النية، و القصد إلى التعليم، والنهل من علم كعلم القراءات.

المبحث الثالث : طريقة التركيب.

هذا المبحث جعلته لبحث طريقة التركيب، تعريفاً، وبيان نشأة وتطور، وتقصُّ لصور إن وجدت، فالتعريف فرعان، فرع في مدلولات التركيب اللغوية، وآخر للحد الاصطلاحي، للتركيب تلاوة أنبي عليه حداً خاصاً بالتركيب كتابة. وبيان النشأة والتطور تتبع تاريخي لكيفية ظهور التركيب ومراحل تطورها إن وجدت، وأما آخر المبحث فتتبع لإمكانية وجود صور للتركيب تلاوة والتركيب كتابة على ما سبق فعله مع طريقة الجمع، والشيء بالشيء يعرف.

المطلب الأول : تعريف التركيب .

الفرع الأول : تعريف التركيب لغة.

التركيب في لغة العرب مصدر للفعل رَكَّبَ يَرْكُبُ، والراء والكاف والباء أصل واحد مطرد منقاس، وهو علو شيء شيئاً¹، و رَكَّبَ يطلق ويراد به معان :

- 1- وضع الشيء بعضه فوق بعض فتركب وتراكب².
- 2- التراكم، يقال تراكب الأمر إذا تراكم³.
- 3- إعاره الفرس، يقال ركبه الفرس إذا دفعه إليه، أو إذا استعار الراكب الفرس يغزو عليه فيكون له نصف الغنيمة وللمعير نصفها⁴، وأنشدوا لذلك:
لَا يَرْكَبُ الْخَيْلَ إِلَّا أَنْ يُرَكَّبَهَا وَلَوْ تَنَاجَنَ مِنْ حُمْرٍ وَمِنْ سُودٍ⁵.
- 4- إثبات الشيء في الشيء، كإثبات السنان في الرمح، والفص في الخاتم، والنصل في السهم⁶.

¹-مادة " ركب " من معجم مقاييس اللغة لابن فارس 432/2.

²-مادة " ركب " من: المحكم 15/7، لسان العرب 432/1، القاموس المحيط ص 85، الزبيدي 526/2.

³-مادة " ركب " من المنجد للويس معلوف ص 276.

⁴- العين 144/2، المحكم 15/7، أساس البلاغة 379/1، القاموس المحيط ص 85، الزبيدي 525/2.

⁵-البيت لعقمان بن قيس اليربوعي، وهو في المحكم 15/7، أساس البلاغة 379/1، الزبيدي 525/2.

⁶-مادة " ركب " من: العين 144/2، الجمهرة 326/1، المحكم 16/7، لسان العرب 432/1، الزبيدي 527/2.

5- أما المركب فهو الأصل والمنبت، والمركب من الناس كريم أصل نسبه في قومه¹. والمعنى الأول للتركيب هو الأنسب للمعنى الاصطلاحي كما سيتضح من خلال ما يرد في الفرع الآتي .

الفرع الثاني : تعريف التركيب اصطلاحاً.

لم يشذ موضوع التركيب عن القاعدة من حيث قلة التعاريف الاصطلاحية الموضوعية لتحديد مفهومه، و التي تكاد تبلغ درجة الندرة، و جهدي في الباب محاولة سرد ما وصلنا منها متعلقاً بالتركيب المتلو، ثم أتبع ذلك بوضع تعريف آخر له من اختياري، محاولاً شرح محاوره، و أختتم بالبناء على ما سبق لوضع تعريف اصطلاحى للتركيب رسماً متبوع بشرح له. وقد ورد في تعريف التركيب أقوال، كقولهم: إنه الانتقال من قراءة إلى غيرها لا يتم ما في الأولى¹. وقال المارغني: "هو القراءة بحكم من قراءة وآخر من قراءة أخرى يقرأ بهما معا"². وعلى الرغم من متانة هذا التعريف وإيجازه إلا أنه يعاب عليه قصره للتركيب على ما كان بالقراءات فحسب، مع أن التركيب ممكن بما دونها من الرواية مثلاً؛ و لهذا عرفه غيره قائلاً: "هو أن يأخذ القارئ حكماً أو أحكاماً من قراءة أو رواية و حكماً آخر أو أحكاماً أخرى من قراءة أو رواية ثانية، ثم يقرأ بها كلها في آن واحد بكيفية لم ترد عن أحد من القراء البدور أو الرواة عنهم"³، وهذا تعريف لا شك أنه أوضح وأدق وأشمل لمضامين مصطلح التركيب عند أهل فن القراءات، غير أن قصوره بيّن من حيث عدم عدّه لتلفيق الطرق من الروايات تركيباً. وقال غيره: "هو

¹ مادة "ركب" من العين 144/2، المحكم 16/7، ابن فارس 432/2، الصحاح 161/1، أساس البلاغة 379/1، لسان العرب 433/1، القاموس المحيط ص 85، تاج العروس 527/2.

¹ هذا ظاهر تعريف السيوطي له، وهو المفهوم من قوله في اشتراط عدم التركيب أثناء الجمع: "فإذا قرأ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتم ما فيها"، انظر الإتيان ص 216.

² تحفة المقرئين للمارغني ص 20.

³ الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 195-196.

الانتقال من قراءة لأخرى دون رجوع لقراءة ما قرئ بأوجه أخرى، و دون ذكر أوجه الخلاف في الموضع الواحد¹، وهذا تعريف سليم لو لم يوهم اقتصار الانتقال على القراءات دون الروايات و الطرق. وعرفه بعض المالكية فقال: "القراءة بالقراءات المختلفة في آي العشر الواحد"²، ويؤخذ عليه ما أخذ على سابقه من إيهام اقتصار المضمون على القراءات دون الروايات. ولذلك بدا لي أن يعرف التركيب بأجمع من هذا وذاك فيقال: هو اختيار حكم واحد لقراءة أو لرواية أو لطريق من العشر أثناء التلاوة في موضع خلاف، واختيار غيره في موضع آخر يقرأ بها كلها¹.

* فقولي: (من العشر) خرجت به الأحكام من القراءات الشاذة. وقولي: (أثناء التلاوة) خرج به تركيب القراءات رسماً وقولي: (حكم واحد) خرجت به القراءة بسائر الأحكام في الموضع الواحد المختلف فيه، فهذا جمع. وقولي: (أو طريق) لأن الأخذ من طريق مثلاً في موضع والأخذ بحكم آخر لطريق أخرى في موضع آخر وإن كان الطريقتان لرواية واحدة تركيباً أيضاً. وقولي: (يقرأ بها كلها) أقصد به انتقاله من موضع خلاف إلى آخر لا يستكمل ما في الموضع الأول من أحكام، بل يكتفي بواحد منها فقط. وتبسيطاً لمفهوم التركيب أقول: هو قراءة بضع آيات من سورة الزخرف مثلاً برواية حفص، ثم قراءة بضع آيات آخر منها من طريق الأصبهاني عن ورش، و استكمال بضع آيات برواية قنبل وختم ما بقي برواية خلف هكذا واصلاً القراءة دون إعادة. أما التمثيل لهذه الطريقة من القرآن تلاوة فهو أن يقرأ القارئ مثلاً من سورة المزمل (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَفْوَمٌ فَيَلًا) بكسر الواو وفتح الطاء ممدودة مدا متصلاً، وهذه القراءة لابن عامر

¹-التعريف لعبد الحلیم قابه في تحقیقه على تحفة المقرئين للمارغني ص 20.

²-التعريف لابن الحاجب المالكي كما في المرشد الوجيز لأبي شامة ص 185.

¹-وضع هذا التعريف لا يعني بالضرورة القول بجوازه شرعاً على ما يأتي بيانه في حكم التركيب.

وأبي عمرو، ثم يكمل لا يعيد لغيرهما، فإذا وصل إلى (رَّبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) رفع الباء من (رَبِّ) و رفعها لأبي جعفر و نافع وابن كثير وحفص عن عاصم، ولا يقرأ بما قرأ به غير هؤلاء بالخفض (رَبِّ)، ثم يكمل فإذا بلغ (وَنِصْبِهِ وَتَلْثِيهِ) قرأ بالنصب في الموضعين لحمزة وخلف وعاصم والكسائي وابن كثير، ويكمل دون أن يعيد للباقيين بالخفض في الموضعين و هكذا¹. وإذا كان هذا هو التركيب المتلو، فإن المرسوم لم أجد فيه تعريفا واحدا، وكل ما بوسعي فعله البناء على حد التركيب المتلو لوضع تعريف للمكتوب، فقلت: التركيب المكتوب هو كتابة مصحف بقراءات أو روايات أو طرق مختلفة من العشر، يقتصر في كتابة كل موضع خلاف على حكم واحد من أحكامها. فقولي: (أو طرق) يدخل فيه كتابة آيات بطريق وغيرها بطريق أخرى، وإن كان الطريقتان لرواية واحدة فهو تركيب أيضا. وقولي: (مختلفة) قيد خرج به الاقتصار على قراءة واحدة أو رواية واحدة أو طريق واحدة فهذا أفراد. وقولي: (من العشر) خرج به التركيب بالشاذ، أو المزج في التركيب بين المعتمد والشاذ فهذا لا يجوز. وقولي: (يقتصر في كتابة كل موضع خلاف على حكم واحد) خرجت به كتابة مصحف بسرد سائر الأوجه المقروء بها في الموضع المختلف فيه، فهذا جمع. و هاهنا أمور ينبغي التتويه بها :

الأول: أن التركيب كتابة ممكن¹، بل و ممكن جدا من حيث إمكانية الوقوع.
الثاني: أن التركيب وفق هذا التعريف ينتج عنه آلاف النسخ من المصاحف المتباينة باحتساب احتمالات الوقوع بالنظر إلى عدد القراءات وعدد الروايات وعدد الطرق لا يشبه مصحف منها غيره .

¹-المبسوط في القراءات العشر لأصبهاني ص451، و الآيات من سورة المزمل/6-9-20.

¹- ينبغي التفريق بين إمكانية الوقوع والجواز؛ ذلك أن التركيب محظور شرعا على الراجح من الأقوال كما أبين لاحقا.

الثالث: أن كتابة مصحف بهذه الطريقة يمنع طبعا إسناد القراءة وفقه إلى قارئ بعينه أو راو بذاته.

الرابع: أنه لم يكتب مصحف بهذا الشكل تداولته الأيدي إلى يوم الناس هذا، وهو أمر مرتبط بحكم التركيب شرعا .

الخامس: أنه لا مانع من إشراف هيئة أو شخص على كتابة مصحف يركب فيه بين القراءات عند من أجاز التركيب شرعا.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

المطلب الثاني : نشأة التركيب وتطوره.

هذا المطلب حاولت جهدي بحثه وفق المنهج الذي بحثت به سالفًا مسألة نشأة طريقة الجمع وتطورها، وكانت دوافعي إلى ذلك تحديداً أموراً ثلاثة :

الأول: تشابه المسألتين من حيث غلبة المنهج التاريخي على حيثياتهما .

الثاني: التلازم البين بين طريقتي الجمع والتركيب من حيث تعلق كليهما بالقراءات رسماً وتلاوة، من خلال اعتمادهما الأخذ بأكثر من قراءة أصلاً.

الثالث: أن الغالب في ظهور أي علم كان أن تكون له نشأة، ثم لا يكتب له النضوج والاستواء العلمي واستكمال مواضعه إلا بمروره بمراحل تطور. غير أنني وأنا أتتبع تاريخ التركيب نشأة وتطوراً لم أكد أعثر فيه على مرجع واحد، سواء ما أفردته بالبحث أو ما تناوله في مبحث مستقل على الأقل؛ لذلك حاولت الوصول إلى المطلوب معتمداً -بعد الله- على أمور ثلاثة:

أولها: قصر الطلب على النشأة دون التطور؛ لما بدا لي من كون طريقة التركيب لم تشهد تطوراً على الإطلاق، وذلك راجع تحديداً إلى تأثير ما أطلقه الفقهاء بحقها من حكم شرعي يكاد يصل إلى حد الإجماع على التحريم، بل إن القلة ممن خالف في هذا لم تبحه إلا بشروط، ولم تجزه مطلقاً إلا من عد على رؤوس الأصابع .

ثانيها: الاستعانة بتاريخ ظهور طريقة الجمع بالقراءات للارتباط الشديد بين الطريقتين؛ إذ أن أغلب من وضع للجمع بالقراءات شروطاً لم يغفل الحديث عن المنع من التركيب بين القراءات كشرط لصحة الجمع، وهذا معتمد لا بأس به لترجيح تاريخ تقريبي على الأقل لنشأة التركيب .

ثالثها: الاعتماد على تواريخ وفاة بعض من أفتى في حكم التركيب للوصول إلى مجال زمني تقريبي لظهور هذه الطريقة؛ وذلك أن ما أطلق في حقها من أحكام

نابع بلا ريب من تصور للمسألة، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يمكن في الغالب- تصور ما لا يمكن وقوعه. واعتماد هذه الأسس في غياب مصدر تاريخي مختص يوصل إلى أن النتيجة الحتمية والتي مفادها أن التركيب كطريقة لتلاوة القرآن حدث شأنه شأن الجمع بالقراءات بين نهاية القرن الثالث الهجري وبين نهاية القرن الرابع الهجري، والمعول عليه في هذا التحديد أمور:

الأول: ما رجحت من ظهور الجمع بين القراءات بين السنتين الهجريتين الخامسة والتسعين بعد المائتين، والواحدة والثمانين بعد المائة الثالثة.

الثاني: أن علم القراءات بشكله الحالي والمقتصر في الاعتماد على السبع أو العشر لم يفرد بالتدوين إلا في المائة الثالثة على يد أبي عبيد القاسم بن سلام¹، وعلم القراءات هو أساس ما قام عليه الجمع والتركيب، أما القرنان الأولان فكانا عصرين للحفظ لا للتدوين، ولا مانع من أن تكون قد ظهرت فيهما كتابات في علم القراءات، غير أنها لم تكن جامعة مانعة²، يقول ابن الجزري: "فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة"³. ولم ينضج التدوين في القراءات معتمداً على السبع أو العشر إلا في زمن ابن مجاهد⁴، والذي ألف كتاب السبعة في

¹ سنة 261هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/390 رقم 119، غاية النهاية 2/18 رقم 2590.

² علم القراءات: نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية لنبيل محمد إبراهيم آل إسماعيل ص 103.

³ النشر في القراءات العشر 1/33-34.

⁴ أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، شيخ الصنعة، أول من سبّع السبعة، ولد بسوق العطش ببغداد سنة 245هـ، قرأ على خلق منهم ابن عبدوس وقنبل وابن كثير المؤدب، قرأ عليه خلال الجلاء والحطاب والشذائي ولا يعلم شيخ في القراءات أكثر تلاميذ منه مات يوم الأربعاء في العشرين من شعبان سنة 324هـ، انظر معرفة القراء الكبار 1/533 رقم 266، طبقات الشافعية للسبكي 3/57 رقم 104، معجم الأدباء 2/520 رقم 200، غاية النهاية 1/128 رقم 663.

القراءات؛ لما رآه من تكاثرها في زمانه، والتي وصل بها أبو عبيد إلى نحو ثلاثين قراءة¹. فالمائة الثالثة إذا تحديد سليم، ومعيار دقيق للجزم بأن التركيب لم يظهر قبلها البتة؛ إذ لا يعقل أن يظهر الفرع (التركيب) قبل الأصل (القراءات)، والمسبب لا يكون قبل السبب.

الثالث: أن الاطلاع على تراجم بعض من تحدث عن حكم التركيب من الناحية الشرعية يضيف طابع الاطمئنان إلى ما أشرت إليه آنفا من التاريخ المرجح لظهور التركيب، فسنة وفاة القاضي ابن العربي مثلا - هو ممن أفتى في حكم التركيب¹ - مقارنة للمجال الزمني المحدد لظهور التركيب خاصة وأن وصوله إلى بلاد المغرب والأندلس قد تطلب وقتا، فإذا أضفت إلى ذلك ما احتاجه هذا الأسلوب من زمن ليعرف ويشتهر وينتشر كان الحاصل مقاربا للزمن الذي رجحت و الله أعلم. هذا عن النشأة، وأما الحديث عن أسباب الظهور فالحال فيها حال الجمع بالقراءات مع الفارق الذي لا يغفل بين الطريقتين من ناحية الحكم الشرعي وكيفية التطور، وصور كل طريقة، والتأليف المصنفة في كل منها، لكن الطريقتين تجتمعان من جهة أسباب الظهور في مسألتين:

الأولى: ضعف الهمم وعجزها عن أخذ علم القراءات كما أخذه أصحاب الهمم العالية من الرعيل الأول بطريقة الأفراد .

الثانية: ما عيب على طريقة الأفراد من استهلاكها للجهد والعمر، مما لم يعد للناس به طاقة في تلك الأزمنة.

وأما تتبع المصنفات في هذا الفن فباب صعب الولوج من حيث قلة أو قُل: ندرة ما ألف فيه منفردا أو متضمنا، وغاية الموجود جوانب من الموضوع متفرقة هنا

¹جمال القراء للسخاوي 432/2، علم القراءات لنبييل محمد إبراهيم آل إسماعيل ص108.

¹وهو المتوفى سنة 543هـ، انظر عارضة الأحوزي شرح صحيح الترمذي لابن العربي 46/11، آراء أبي بكر بن العربي الكلامية للدكتور عمار طالبي ص485.

وهناك تشمل إما تعريفا وإما اشتراطا وإما تمثيلا للتركيب لم تتجاوزته، وهذه أسماء طرف من هذه التأليف:

- 1- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.
 - 2- النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
 - 3- غيث النفع في القراءات السبع للسفاقي.
 - 4- تحفة المقرئين والقارئ للمارغني.
 - 5- الجمع بالقراءات المتواترة¹.
- هذا المستطاع من الذي طلبت من نشأة التركيب وتطوره، على حسب ما توفر من التصانيف، وبلغني من التأليف، ولم أترك جله بسبب عدم إدراكي لكله، والله أعلم.

¹- للدكتور فتحي العبيدي، وقد سبق الكلام عن هذا المرجع.

المطلب الثالث: هل للتركيب بين القراءات صور؟¹

تفرق المصادر المتناولة للتركيب بين القراءات بين نوعين لهذه الطريقة، ولهذا التفريق أثره البالغ في بيان الحكم الشرعي للتركيب، والملاحظ عند من تيسر له الوصول إلى تفاصيل المسألة أن هذين النوعين لم تتفق تلك المصادر في تسميتهما، وإن سلم المفهوم من الخلاف، والمطلب الثالث من مبحث طريقة التركيب تأصيل للنوعين تسمية ومفهوما وتمثيلاً، أما حكمهما الشرعي فمتروك للمطلب الأول من آخر مبحث في الرسالة.

الفرع الأول: التركيب المرتب.

كما سماه بعضهم¹، وسماه السابقون: التركيب الذي لا تجيزه اللغة²، وسماه آخرون التركيب المبني³، والمراد بهذا النوع ما تترتب فيه القراءات بعضها على بعض، فتبنى قراءة على قراءة، وتحصل من ذلك قراءة لا تجيزها اللغة، والمعنى أن يقرأ القارئ أو يكتب الكاتب الآية أو بعض الآيات بقراءات مختلفة لا يعيد موضع الخلاف، فنتج قراءة تتضارب فيها أحكام اللغة، فيفقد الكلام معانيه وبلاغته وإعجازه، وينفر منه صاحب الفطرة اللغوية السليمة فضلاً عن عالم اللغة. وتوضيحا للمقصود أضرب ثلاثة أمثلة هي أشهر ما يوظف في المسألة، مفرقا بين ما تجيزه اللغة وبين ما تأنف منه، متبعا ترتيب المصحف.

المثال الأول: (فَتَلَفَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) (البقرة/36)، فالصواب في الآية

أن تقرأ برفع (آدمُ) ونصب (كلماتٍ)، وهي قراءة المدنيين وأبي عمرو

¹-المراد ما كان منه باعتبار الأداء، وإلا فإن التركيب باعتبار القصد نوعان اثنان: ما كان بقصد الرواية، وما كان بقصد التلاوة، وأما باعتبار الحكم الفقهي فهو أيضا صنفان: جائز ومحظور، وهذا عند من اختار هذا الرأي، انظر النشر 18/1-19، تحفة المقرئين ص22 وما بعدها، العبيدي ص227.

¹-هذه تسمية ابن الجزري له في النشر 19/1، وتبعه الدكتور فتحي العبيدي في كتابه ص224.

²-النشر 19/1، تحفة المقرئين ص22 وما بعدها.

³-هذه تسمية ابن الحاجب له كما في المرشد الوجيز لأبي شامة ص185.

وابن عامر و عاصم و حمزة و الكسائي و يعقوب و خلف، وقرأ ابن كثير من العشرة بنصب (ءادمَ) و رفع:(كلمات¹)، و التركيب المرتب أن يقرأ برفع(ءادمُ) و(كلمات²) أو بنصبهما، و هذا لا تجيزه اللغة².

المثال الثاني:(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَيْهِمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَيْهِمَا الْأُخْرَى)(البقرة/281)، فالمتواتر فتح همزة (أَنْ)، وفتح الذال و تشديد الكاف و نصب الراء من (تُذَكِّرُ)، وهو اختيار المدنيين وعاصم وابن عامر والكسائي وخلف¹، والوجه الثاني من المتواتر فتح همزة(أَنْ) وإسكان الذال مع تخفيف الكاف ونصب الراء من (تُذَكِّرُ)، وهذه قراءة ابن كثير ويعقوب وأبي عمرو، وقرأ حمزة بكسر همزة (إِنْ) وفتح الذال وتشديد الكاف ورفع الراء في (فَتَذَكَّرُ)². أما التركيب المرتب لهذه الآية فله ثلاث صور:

الأولى: كسر همزة (أَنْ) ونصب راء (فَتَذَكَّرُ)، فيقرأ أو يكتب (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ)³. والثانية: فتح همزة (أَنْ) مع فتح الذال وتشديد الكاف ورفع الراء فيقرأ أو يكتب (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ)⁴. أما الثالثة: فكسر همزة(أَنْ) وإسكان الذال وتخفيف الكاف مع نصب الراء فيقرأ أو يكتب (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرُ)⁵.

¹ - حجة القراءات لابن زنجلة ص94-95 ، النشر2/211.

² -النشر2/211، تحفة المقرئين ص24، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص227.

¹ - حجة القراءات لابن زنجلة ص149-150 ، المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ص155.

² - حجة القراءات لابن زنجلة ص149-150، المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ص155.

³ - المرشد الوجيز لأبي شامة ص185، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص226.

⁴ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص226.

⁵ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص226.

المثال الثالث: (تُعْفِرُ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ) (الأعراف/191)، فقد قرأها المدنيان ويعقوب البصري بالبناء للمجهول في (تُعْفِرُ) ومد الهمز على الجمع في (خَطِيئَاتِكُمْ)، وقرأ ابن عامر بقصر الهمز على الأفراد، وقرأ بنون الجمع بدل التاء مع كسر الفاء في (تُعْفِرُ) ومد الهمز على الجمع في (خَطِيئَاتِكُمْ) كل من ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ أبو عمرو بفتح نون (نُعْفِرُ) وبلا همز مع فتح الطاء وألف بعدها (خطاياكم)¹. والترتيب المرتب للمثال المنتقى ثلاث صور كلها ممتعة لغة، وإن لم يكن ثمة إشكال في إمكانية الوقوع البتة²:

الأولى: بنون الجمع في (تُعْفِرُ) وضم التاء في (خَطِيئَاتِكُمْ) مع مد الهمز³. **والثانية:** ضم التاء وفتح الفاء من (تُعْفِرُ)، وكسر تاء (خَطِيئَاتِكُمْ) مع مد الهمز⁴. **أما الثالثة:** مثل الأولى مع قصر الهمز في (خَطِيئَاتِكُمْ)⁵. بقي أن أشير إلى أن التركيب المرتب لا فرق فيه بين متلو ومكتوب؛ إذ يمكن عمليا كتابة مصحف بهذه الطريقة بصرف النظر عن الحكم الشرعي.

الفرع الثاني : التركيب غير المرتب⁶.

و هو في مقابل ما سلف تركيب تجيزه اللغة، بحيث لا تبنى فيه قراءة على أخرى، والمعنى أن يقرأ القارئ الآية أو البعض من الآيات أو يكتبها بقراءات متنوعة لا يعيد موضع الخلاف كما في الجمع منتجا قراءة لا تتضارب فيها أحكام اللغة، ولا يفقد الكلام معانيه، ويستسيغه صاحب الفطرة اللغوية السليمة. ويمكن التمثيل لهذا النوع من قصار المفصل بسورة المسد، فيقرأ القارئ بإشباع

¹-حجة القراءات لابن زنجلة ص298-299، المبسوط في القراءات العشر لأصبهاني ص215.

²-إمكانية الوقوع لا تعني الجواز شرعا كما يأتي لاحقا بيانه.

³-المرشد الوجيز ص185، الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص225.

⁴-الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي ص225.

⁵-المصدر ذاته ص225.

⁶-المصدر ذاته ص225.

المد المنفصل طولا في قوله تعالى (يَدَا أَبِي) كما هو اختيار ورش وحمزة، ثم إسكان الهاء في (الهُب) كما هو اختيار ابن كثير، ثم مد المنفصل توسطا في (مَا أَغْنَى) لقالون وأبي عمرو، مع إمالة النون كما هو عند حمزة والكسائي وخلف، ثم تغليظ اللام وفتحها كما عند ورش، ثم نصب التاء في (حَمَّالَةٌ) كما قرأ عاصم على الذم أو كما قيل على الحال من (وَأَمْرَاتُهُ)؛ لأنها فاعل لعطفها عليه و(حَمَّالَةٌ) حينئذ نكرة حيث أريد بها الاستقبال، أي أن حالها في النار كذلك¹.

وأما التمثيل ببضع آيات فمثاله قوله تعالى: (-أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ أَنفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ فِطْرًا ﴿٣٦﴾ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَفْبًا ﴿٣٧﴾ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكًّا وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا) (الكهف/92-94)، والتفصيل أن يقرأ بمد البدل توسطا في (ءَاتُونِي) في الموضعين لورش، ثم قصر المنفصل في (حَتَّى إِذَا) لقالون وأبي عمرو بخلف، وابن كثير وأبي جعفر ويعقوب، مع الفتح في (سَاوَى) للمدنيين وابن كثير وعاصم ويعقوب وابن عامر و أبي عمرو، فإذا بلغ (الصَّدَفَيْنِ) قرأها بضم الصاد و الدال لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب، وقرأ بتشديد الطاء في (اسْتَطَعُوا) لحمزة يريد (استطاعوا) أدغمت التاء في الطاء، فإذا بلغ (جَاءَ) قرأ بإشباع المتصل دون إشباع ورش وهو لعاصم والكسائي²، فإذا بلغ (دَكَّا) قرأها بلا مد ولا همز على التنوين لنافع وابن عامر وأبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر وابن كثير³. أما التمثيل لهذا النوع

¹-التذكرة لابن غلبون ص556، البنا ص606، البدر الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ص348.

²-التذكرة لابن غلبون ص69، و يسميه البعض: فوق التوسط، و مقداره خمس حركات.

³-الفارسي 107/3، ابن غلبون ص67 إلى 70، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ابن أبي طالب 79/2 إلى 81، ابن سوار 274/2، النشار 57/2، عبد الفتاح القاضي ص197.

من التركيب بالآية الواحدة من القرآن فاخترت له قوله تعالى: (وَجَعَلُوا
الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ أَنْثًا أَشْهُدُوا خَلَقَهُمْ سَكَّتَبَ شَهِدَتْهُمْ
وَيُسْأَلُونَ) (الزخرف/18)، فيقرأ بمد المتصل طولا لحمزة وورش في (المَلَائِكَةَ)،
فإذا بلغ (عِنْدَ) قرأها (عِبَادُ) لأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، فإذا بلغ
(أ.أَشْهُدُوا) قرأها (أَشْهُدُوا) بهمزة استنهام بعدها شين مفتوحة للجهمور عدا نافع و
أبي جعفر¹.

فهذه الأمثلة يلاحظ متأملها أن لا تضارب فيها من جهة اللغة؛ إذ لا تبنى فيها
قراءة على أختها، ولا تتعلق بها، وهو ما اصطلح على تسميته تركيبا غير مرتب،
يقصدون أنه لم يرتب القراءات بعضها على بعض .

على أنه تجدر الإشارة في هذا النوع من التركيب إلى ما سبقت الإشارة إليه في
سالفه من حيث عدم التفريق في هذه الصورة بين تركيب متلو وتركيب مكتوب؛ إذ
يمكن عمليا - لا شرعيا - كتابة مصحف بهذه الصيغة بلا صعوبة، بل إن الأمر
في غاية اليسر .

هذا ما يسر الله لي من بيان لصور التركيب بين القراءات كطريقة الثالثة لتلاوة و
تدوين القرآن الكريم، وقد غضضت الطرف في ذلك عن الحكم الشرعي لهذه
الطريقة لاستقلال الكلام في ذلك بمبحث خاص، والله الموفق.

¹ - المبسوط ص398، ابن زنجلة ص648، الكشف عن وجوه القراءات السبع 2/257.

المبحث الرابع : ضوابط التفريق بين الإفراد والجمع والتركيب.

المبحث الأخير من هذا الفصل أطرق فيه بابا يسهل من خلاله التفريق بين طرائق الكتابة والتلاوة الثلاثة للقرآن، ويحدد ضوابط ذلك، وتكمن أهمية المبحث في وضعه لمعايير التمييز بين تلك الطرائق، وفي ذلك ما فيه من زيادة بيان لها، ومزيد توضيح لمفاهيمها، وتجلية لصورها، فالغرض إذا محو ما يمكن أن يكون قد بقي عالقا في ذهن المتصفح من التباس بين الإفراد والجمع والتركيب؛ لتيسير فهم مُعتمد ما حكم به أهل العلم عليها إباحتها وحظرها، ومستندهم فيه. وكون هذه الطرائق ثلاثة ألزمني أن أجعل المبحث في ثلاثة مطالب: أولها فيما يميز به بين الإفراد والجمع، والثاني فيما يفرق به بين الإفراد والتركيب، والثالث لما يفصل به بين الجمع والتركيب.

المطلب الأول : ضوابط التفريق بين الإفراد والجمع.

محاولة الوصول إلى تحديد قائمة بالفروق العلمية والعملية بين كل من طريقتي الإفراد والجمع المتلو منها والمرسوم أفضت إلى الوصول إلى خمسة ضوابط اعتمدت في تحصيلها على كل من :

1- التعريفين الاصطلاحيين لكل من الإفراد والجمع.

2- صور كل من الإفراد والجمع.

3- تاريخ نشأة كل طريقة.

و كان حاصل ما بلغته من ذلك:

أولاً: أن الإفراد أصل والجمع فرع، وهذا باعتبار التاريخ والنشأة، يقول السيوطي- رحمه الله-: "الذي كان عليه السلف أخذ كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المائة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة واستقر عليه العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلا لمن أفرد القراءات وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة، بل إذا كان للشيخ روايات قرؤوا لكل راو بختمة، ثم

يجمعون له هكذا"¹، أي أن الجمع لم يكن ليظهر لو لم يسمح أهل العلم بإتقان مریده للأصل، وهو أفراد كل رواية بختمة.

ثانياً: وهو فرع عن الضابط الأول، وبيانه أن الأفراد اشترطه أهل فن القراءات للأخذ بجمعها، ولم يشترطوا الجمع للسماح بالأفراد؛ ولذلك كان الإذن بالأخذ عن طريق الجمع مشروطاً بإتقان الآخذ للأفراد، والتأهل به، وتحصيل الإجازة فيه، يقول السيوطي -رحمه الله-: "نعم إذا رأوا شخصاً أفرد و جمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل وأراد أن يجمع القراءات في ختمة لا يكلفونه الأفراد؛ لعلمهم بوصوله إلى حد المعرفة والإتقان"¹.

ثالثاً: وهو باعتبار توظيف القراءات والروايات والطرق والأوجه في الطريقتين، وحاصله أن الأفراد قد يتم بالقراءة وقد يكون بالرواية وقد يكون بالطريق وقد يكون بالوجه، في حين أن الجمع بالقراءات أقل مراتبه الرواية ولا ينزل إلى الطريق ولا إلى الوجه البتة.

رابعاً: بالرجوع إلى صور كل طريقة يتضح ضابط آخر للتفريق بين الطريقتين من حيث كيفية الأداء؛ إذ ليس للأفراد إلا صورة واحدة خلافاً للجمع الذي يتسنى لأخذ القراءات به توظيف خمس صور: الحرف، والآية، والوقف، والصورة المركبة بين الحرف والوقف على طريقة ابن الجزري، ونظيرتها على طريقة السفاقي، وهذا كما سبق بيانه خاص بالمتلو من الطريقتين لا المرسوم الذي بينت استحالة تطبيق هذه الصور عليه.

خامساً: باعتبار الحكم الشرعي يتبلور فرق آخر بين الأفراد والجمع، وذلك أن الأول لا خلاف في جوازه سواء تعلق الأمر بالتلاوة أو بالرسم، فكلاهما مما أجمع على مشروعيته، وهذا الجواز نابع من كون الأفراد أصلاً في الآخذ

¹ - الإتقان ص 216، وانظر النشر 196/2.

¹ - الإتقان ص 216، وانظر النشر 195/2.

بالقراءات، أما الجمع فمحل خلاف بين مجيز ومانع ومجيز بشروط. وإذا كانت الضوابط الخمسة المتوصل إليها قد أزلت ما يمكن أن يكون قد علق بالأذهان من التباس بين الطريقتين، فإن ثمة إشكاليين يردان على المسألة: الأول: ما قد يفهم عند عقد المقارنة بين الطريقتين بالرجوع إلى التعريف المرجح للجمع بالقراءات من عدّ ما كان بين الروائتين منه أقل مراتبه، ومن ثم إطلاق اسم الجمع على هذه المرتبة، ومثله ما قد يفهم بالرجوع إلى أحد صور الأفراد من عدّ ما كان بين رواياتي القراءة نفسها أفرادا. فالمتأمل في الجانبين يتضح له إطلاق الاسمين المختلفين على المسمى الواحد، فما مقتضى ذلك؟ وكيف السبيل إلى درء هذا التناقض ظاهرا؟ والجواب من وجهين :

1- أن إطلاق الاسمين على المسمى يصح إذا كان له مسوغ معقول، وهو في مسألتنا هذه متمثل في اعتبارين مختلفين مستقلين :

أ- أن إطلاق مصطلح الأفراد على القراءة بروائتين ترجعان إلى قراءة واحدة من العشر إنما هو بالنظر إليهما فقط دون غيرهما من الروايات، ومعنى الأفراد عندئذ القراءة بهاتين الروائتين دون إردافهما بروايات أخرى¹.

ب- أن إطلاق مصطلح الجمع على القراءة بالروائتين الراجعتين إلى قراءة واحدة إنما هو بالنظر إلى الواقع من تعدد الأوجه الراجعة إلى كل رواية، وازدواجية أوجه الرواية الأولى وأوجه الرواية الثانية².

2- أن المسألة متعلقة بوضع مصطلحات، وهذا الأمر عند القراء كما هو عند غيرهم من أهل الاختصاص في الفنون الأخرى لا مشاحة فيه³.

والحاصل ألا تناقض، والدليل على عد الجمع بين الروائتين المنتسبتين للقراءة الواحدة أفرادا عند القراء هذه العينة التي يرويها ابن الجزري، والتي تبين ما يقع

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص133.

² - المصدر ذاته ص134.

³ - المصدر ذاته ص134.

بين المشايخ والتلاميذ من كلام وبحث حول مناهج أخذ القراءات وإتقان استيعاب الروايات، وهي تدل بما لا مجال للشك فيه على أن الجمع بين روايتين لأحد القراءات العشر يعد أيضا إفرادا، يقول ابن الجزري: "ولما طلبت القراءات أفردتها على الشيوخ الموجودين بدمشق، وكنت قرأت ختمتين كاملتين على الشيخ أمين الدين عبد الوهاب بن السلار: ختمة بقراءة أبي عمرو من روايته¹، وختمة بقراءة حمزة من روايته أيضا، ثم استأذنته في الجمع فلم يأذن لي، وقال: لم تفرد علي جميع القراءات"².

الثاني: أن الرواية الواحدة المأخوذة عن أحد القراء العشرة تشمل أوجهها عديدة بالرجوع إلى فرش السور، وذلك في مواضع كثيرة، فكيف لا يعد من قرأ بهذه الأوجه بعضها أو كلها جامعا ويسمى فعله عندئذ جمعا، ويصير على الأقل هذا الفعل أقل مراتب الجمع بأوجه رواية واحدة³، وجواب هذا الإشكال راجع إلى اتفاق القراء على عدم تسمية ما أشرنا إليه جمعا، وعدّه أوجه فحسب، فالقراء ألفوا إفراد كل رواية بختمة، ولا ريب أنهم كانوا يؤدون ذلك بقراءة سائر أوجه تلك الرواية، ولم يعتبر واحد منهم ولا نقل عليه اعتبار ذلك جمعا، والعادة محكمة، بل إن المعروف عرفا كالمشروط شرطا، وهذا عرف القراء ولا ريب، وهم أدرى بفنهم، وأعلم -بعد الله- بخبايا ما برعوا فيه، يقول ابن الجزري: "وكانوا يقرؤون على الشيخ الواحد العدة من الروايات والكثيرة من القراءات، كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلى غيرها، وهذا الذي كان عليه الصدر الأول ومن بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة"، ثم قال: "فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة واستمر إلى زماننا"⁴.

¹ - وهذا محل الشاهد.

² - النشر في القراءات العشر 2/196، وانظر الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 134.

³ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص 134.

⁴ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/195.

المطلب الثاني : ضوابط التفريق بين الأفراد والتركيب.

بالعودة إلى ما سبق تأصيله من خلال :

1- التعريف الاصطلاحي لكل من الأفراد والتركيب .

2- تاريخ نشأة كلتا الطريقتين .

3- سور كل منهما .

4- ما تم تحديده من ضوابط للتفريق بين طريقتي الأفراد والجمع.

5- تشابه الجمع والتركيب من حيث كون كل طريقة تأخذ بأكثر من قراءة .

فإن حاصل ما يمكن وضعه تفريقاً بين الأفراد والتركيب ضوابط خمسة:

الأول: أن الأفراد أصل في علم القراءات، والإمام به: موضوعاً ومباحثاً وجزئيات، أما التركيب-عند من أجازة- فليس إلا فرعاً يقصد به الآخذ ربح

الوقت، وتوفير الجهد؛ نتيجة فتور الهمم، وتزاحم مشاغل الحياة.

الثاني: وهو فرع عن الأول، ومفاده أن كون طريقة الأفراد أصلاً أفضى بكثير

ممن أجاز غيره من طرق الآخذ بالقراءات اشتراط الإمام به والآخذ وفقه قبل

الإمام والآخذ بغيره؛ انتقالاً من الجزء إلى الكل.

الثالث: باعتبار توظيف القراءات والروايات والطرق والأوجه تجد وجهاً للتشابه

بين الطريقتين وآخر للتفريق بينهما، فالأول اجتماع الطريقتين في الآخذ بشيء

واحد سواء كان وجهاً أو طريقاً أو رواية أو قراءة، أما الثاني فكون الأفراد لا يخرج

عند الآخذ به عن القراءة الواحدة سواء أفرد بها أو بإحدى رواياتها أو بإحدى

طرقها أو بأحد أوجهها، أما التركيب فالخروج على القراءة الواحدة فيه أمر قائم؛ إذ

يمكن للمركب الآخذ بشيء من هذه القراءات والآخذ بالشيء الآخر من القراءة

الأخرى، ومثله من الثالثة، وهكذا.

الرابع: استناداً إلى صور كل طريقة يظهر فرق آخر، فطريقة الأفراد يؤخذ فيها

بإحدى الصور، بالقراءة أو بالرواية أو بالطريق أو بالوجه، أما طريقة التركيب

فالأخذ بها قد يوظف فيها هذه الصور كلها كما قد يكتفي ببعضها، سواء رتب المركب القراءات بعضها على بعض أو لم يفعل، وينتج عن ذلك أن طريقة الأفراد لا يقع فيها المساس بقواعد اللغة، ولا يعترض عليها معترض من جهتها، أما طريقة التركيب فصورة من صورها معتمدة على ترتيب القراءات، وينتج عنها -كما سبق التمثيل له- تضارب كبير في قواعد اللغة، وإن كان كل وجه مأخوذ به فيها ثابت قطعاً بالتواتر.

الخامس: باعتبار الحكم الشرعي؛ وذلك أن الأفراد مفصول في حكمه جوازا بما بلغ حد الاتفاق بين علماء القراءات المتلو منه والمرسوم، أما التركيب فحكمه دائر بين الجواز والجواز المشروط والتحریم، هذا عن المتلو منه، أما المرسوم فالحكم عليه بالحظر هو الأصوب كما سألين لاحقاً مدلاً عليه.

المطلب الثالث : ضوابط التفريق بين الجمع والتركيب.

فضلت تقسيم الكلام في هذا المطلب إلى شطرين: شطر هو كالمقدمة ضمنته أوجه التشابه بين طريقتي الجمع والتركيب، وشر وهو صلب المطلب، جعلته بياناً لضوابط التفريق بين الطريقتين، وكلا الشطرين مؤثر في تحصيل المراد من إزالة أي لبس بين الطريقتين، وتحديد معالم كل منهما.

أما ما يجمع الطريقتين من أوجه التشابه فأربعة:

الأول : كون كل منهما فرعاً عن أصل واحد في الإقراء، وأقصد به طريقة الإفراد، وهذا أمر سبق الحديث عنه.

الثاني: اشتراكهما في كون كل طريقة انتقال من قراءة إلى أخرى¹.

الثالث: وهو راجع إلى الحكم الشرعي لكلا الطريقتين من حيث كون كليهما مختلف فيه بين التجويز والمنع والتجويز بشروط.

الرابع: ويرجع إلى توظيف القراءات في الطريقتين، وموضع الاشتراك بينهما من هذا الجانب التزامهما بالقراءات العشر ورواياتها وطرقها وأوجهها؛ للمعروف من إجماع الفقهاء على منع القراءة بالشاذ، والصلاة به، وتلقيه على أساس كونه قرآناً².

وأما الحديث عن أوجه الافتراق بين الطريقتين فيشمل سبعة ضوابط:

الأول: أن التركيب ليس فيه إعادة، بل هو انتقال من قراءة إلى أخرى مستمراً في التلاوة، أما الجمع فإعادة لما قرئ على قراءة معينة وفق قراءة أخرى³.

الثاني: السامع للتلاوة في الجمع يتلقى الموضع الواحد بأوجه الخلاف، أما في التركيب فلا يتلقى الموضع الواحد إلا بوجه واحد⁴.

¹ - انظر تحقيق عبد الحليم قابه على تحفة المقرئين للمارغني ص12.

² - مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم: علي بن أحمد ص134.

³ - انظر تحقيق عبد الحليم قابه على تحفة المقرئين للمارغني ص12.

⁴ - انظر تحقيق عبد الحليم قابه على تحفة المقرئين للمارغني ص12.

الثالث: من جهة صور كل طريقة، فإن الجمع يقع بإحدى الصور الخمسة التي سبق بحثها وتحديدها: الحرف والآية والوقف والمركب بنوعيه، أما التركيب فله صورتان: التركيب المرتب للقراءات، والتركيب غير المرتب لها.

الرابع: الكيفية الناتجة عن طريقة الجمع مقروء بها، أما الكيفية الناتجة عن الأخذ بالتركيب بين القراءات فلم ترد عن أحد من القراء¹.

الخامس: استقلالية القراءة أو الرواية أو الطريق أو الوجه المأخوذ به في طريقة الجمع، أما في طريقة التركيب فواضح عدم استقلالية شيء من ذلك².

السادس: بالرجوع إلى الحكم الشرعي يتضح جواز تدوين مصحف جامع للقراءات خلافا لمصحف مدون تركيبا بينها وسيأتي بيان ذلك تفصيلا.

السابع: الحد الفاصل في طريقة الجمع إما آية، وإما وقف، وإما حرف، أما في طريقة التركيب فلا حد فيه؛ إذ يسوغ للمركب بين القراءات فعله حيث شاء، دون التزام بوقف أو بآية أو بحرف³.

¹ - الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص196.

² - المصدر ذاته ص197.

³ - المصدر ذاته ص197.

الفصل الثاني: المسائل الفقهية العامة لكتابة القرآن وأحكامها
عند المالكية.

- المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالطهارة.
- المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالأحباب.
- المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية.
- المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بالشكل.

الفصل الثاني: المسائل الفقهية العامة لكتابة القرآن وأحكامها عند المالكية.

وهو أربعة مباحث: الأول منها للمسائل المتعلقة بالطهارة، والثاني خاص بآداب كتابة المصاحف، وثالثها جعلته لبحث ما يتعلق بكتابة القرآن من معاملات مالية، أما آخرها فمسائل تتعلق بشكل المصاحف.

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالطهارة.

ومطالبه أربعة تبحث فقه المالكية وآراءهم في كتابة كل من الجنب، والمحدث، والحائض، والنفساء، والكافر للمصاحف، كل على حدة.

المطلب الأول: الجنب يكتب القرآن.

الجُنْبُ في اللغة الذي أصابته جنابة النكاح¹، وقيل في تعريفه: الذي يجب عليه الاغتسال بالجماع وخروج المنى²، وقيل: الذي يجمع أهله³، ويجمع الجنب على أجناب وجُنْبِين، ويقع على الواحد والاثنتين والجميع، مذكرا ومؤنثا⁴، والفعل منه أجنب يجنب⁵، والاسم: الجنابة وهي في الأصل البعد⁶. قال في معجم مقاييس اللغة: "الجيم والنون والباء أصلان متقاربان أحدهما الناحية والآخر البعد، فأما الناحية فالجناب... وأما البعد فالجنابة"⁷. قال الشاعر⁸:

¹-المنجد في اللغة لكرام النمل أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور ص160، معلوف ص 103.

²-مادة : جنب" من:النهاية لابن الأثير الجزري302/1، تاج العروس 190/2.

³-مادة " جنب" من: معجم مقاييس اللغة لابن فارس 1/ 483.

⁴-مادة " جنب" من: النهاية لابن الأثير 302/1، والمنجد للويس معلوف ص 103.

⁵-مادة " جنب" من: تاج العروس 190/2.

⁶-مادة "جنب" من: منجد كرام النمل ص160، وابن فارس483/1، وأساس البلاغة150/1، وابن الأثير 302/1، وتحفة الأريب ص84-85، وتاج العروس 190/2، ولويس معلوف ص103.

⁷-مادة " جنب" من: معجم مقاييس اللغة لابن فارس 1/ 483 بتصرف.

⁸-البيت لعقمة بن عبدة الفحل، وهو من شواهد ابن فارس في معجم مقاييس اللغة 1/483.

فَلَا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابَةٍ فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسَطُ الْقِبَابِ غَرِيبٌ.

وسُمي الجنب جنبا؛ لأنه نهي أن يقرب مواضع الصلاة، أو لمجانبته الناس¹.
واتفق أهل العلم قاطبة على أن الجنب في نوم أو يقظة يلزمه غسل جميع الرأس والجسد²، واختلفوا جواز مسه للمصحف، وقراءته للقرآن، وليس ذلك أولى في الجواز أو المنع من كتابة القرآن؛ لأن مباشرة القرآن بالقراءة ليست بأولى من مباشرته بالكتابة³، والخلاف بينهم حاصل بلا شك، وادعاء الإجماع على منع الجنب من مس المصحف ليس بالسديد⁴.

أما مذهب مالك في المسألة فالمنع قولاً واحداً، قال -رحمه الله-: "ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته، ولا على وسادة، إلا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحمل في خبيثته، ولم يكره ذلك؛ لأن يكون في يدي الذي يحمله شيء يندس به المصحف، ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر؛ إكراماً للقرآن، وتعظيماً له"⁵، جاء في المدونة: "قال: وقال مالك: لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء لا على وسادة ولا بعلاقة، قال: وقال مالك: ولا بأس أن يحمل المصحف في التابوت والغرارة⁶ والخرج⁷ ونحو ذلك ممن هو على غير وضوء"⁸.

¹ مادة "جنب" من: معجم مقاييس اللغة 483/1، والنهاية لابن الأثير 302/1.

² م راتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم ص 471.

³ الروح والريحان في فضائل وأحكام المصاحف والقرآن لعمر بن عبد المنعم سليم ص 104.

⁴ - كذا فعل ابن عبد البر -رحمه الله- قائلاً: "وأجمع فقهاء الأمصار الذين تدور عليهم الفتوى وعلى أصحابهم بأن المصحف لا يمسه إلا الطاهر"، انظر الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار و شرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار 10/8.

⁵ - الموطأ كتاب القرآن، باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن 199/1.

⁶ - الغرارة بكسر الغين: وعاء، انظر كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة "غرر" 274/3.

⁷ - الخُرج من الأوعية، عربي، يجمع على أخرج وخرجة كُجحر و حرة، انظر لسان العرب 252/2.

⁸ - المدونة الكبرى لمالك بن أنس الأصبحي 201/1.

وسئل عبد الرحمن بن القاسم¹: "أترأه إنما أراد بهذا لأن الذي يحمل المصحف على الوسادة إنما أراد حملان المصحف لا حملان ما سواه، والذي يحمله في التابوت والغرارة ونحو ذلك إنما أراد به حملان ما سوى المصحف؛ لأن ذلك مما يكون فيه المتاع مع المصحف؟ قال: نعم"² ³. قال مالك - رحمه الله -: " ولقد حرصت أن أجد في قراءة الجنب القرآن رخصة فما وجدتها"⁴؛ ولذلك قال المالكية: لا بأس أن يقرأ رجل القرآن قائماً، وقاعداً، وماشياً، وراكباً، ومضطجعاً، ما لم يكن جنباً⁵، ولم يجز مالك وأصحابه القراءة للجنب إلا بشرطين اثنين: أن يقرأ اليسير من الآيات، وأن تكون القراءة على وجه التعوذ، أو حال الروع، أو عند

¹- ابن خالد بن جنادة، أبو عبد الله، مولى زيد بن الحارث العتقي، ينسب إلى العبيد الذين نزلوا من الطائف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجعلهم أحراراً، ولد سنة 132 هـ، وقيل سنة 128 هـ، روى عن مالك والليث وابن الماجشون، وروى عنه أصبغ وسحنون وعيسى بن دينار ومحمد بن عبد الحكم والحارث بن مسكين، أخرج له البخاري في الصحيح حديثاً واحداً، وثقه الدارقطني والنسائي وأبو زرعة والحاكم، توفي في صفر سنة 191 هـ، انظر تذكرة الحفاظ/1/260 رقم 346، تهذيب التهذيب 2/544، الديباج المذهب 1/465، شجرة النور الزكية 1/58 رقم 24.

²- المدونة الكبرى 1/201.

³- ومذهب مالك هذا هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعامة أهل العلم كالزهري والحسن البصري والنخعي والشعبي والقاسم بن محمد وعطاء وطاوس والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد القاسم بن سلام، وهو المروي عن سعد بن أبي وقاص وعليّ وابن عمر وابن مسعود وسعيد بن زيد، انظر موسوعة الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي 1/80، مختصر الطحاوي لأبي جعفر أحمد ابن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ص 18، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر، الاستذكار 8/10، الجامع لأحكام القرآن القرطبي 17/218، زاد المعاد من هدي خير العباد لابن القيم: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ص 181، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي 1/49

⁴- النوادر والزيارات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لأبي عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني 1/124.

⁵- المصدر ذاته 1/123.

نوم¹، قال القرافي: "حمل القرآن على قسمين: أحدهما لا يذكر إلا قرآنا كقوله تعالى كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ، فيحرم على الجنب قراءته؛ لأنه صريح في القرآن ولا تعوذ فيه، وثانيهما هو تعوذ كالمعوذتين، فتجوز قراءتهما لضرورة دفع مفسدة المتعوذ منه"².

أما أدلة المالكية ومن وافقهم على مذهبهم فمجملة قرآن، وسنة، وعمل صحابة، ومعقول وتفصيلها على النحو الآتي:

أولاً: من القرآن: قوله تعالى: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) (الواقعة/82)³، ووجه الاستدلال منه أن لفظه لفظ الخبر ولا يصح أن يراد به الخبر؛ لأن مخبره يكون بخلاف خبره؛ لأننا نشاهد اليوم من يمسّه غير طاهر، وخبر الباري سبحانه لا يكون بخلاف مخبره⁴، قال البغوي: "وظاهر الآية نفي ومعناها نهي، قالوا: لا يجوز للجنب، ولا للحائض، ولا المحدث حمل المصحف، ولا مسه"⁵.

ثانياً : من السنة: خمسة أحاديث كاملة:

1- حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص، قال: (كُنْتُ أُمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فَأَخْتَكْتُ، فَقَالَ سَعْدٌ: لَعَنَّكَ مَسَسْتَ ذَكَرَكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قُمْ، فَتَوَضَّأْ، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ، فَرَجَعْتُ)⁶، ووجه الدلالة منه أمر سعد

¹ النوادر والزيارات 124/1، الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي 61/1.

² الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي 315-316.

³ الإشراف 55/1، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله 397/1.

⁴ المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي ص 54.

⁵ معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبغوي 186/5.

⁶ أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الطهارة باب الوضوء من مس الفرج 42/1، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة العبسي في المصنف من كتاب الطهارة باب من كان يرى في مس =

لمصعب بالتوضأ من مس الذكر للمس المصحف، وهو أصل في المراد؛ لأن الجنابة أشد من الحدث الأصغر فالمنع من مس المصحف بسببها أولى، ولا أدل على ذلك من الاستشهاد به في المدونة على ما جاء في غير الطاهر يحمل المصحف¹، والحديث وإن كان موقوفاً فإن له حكم الرفع؛ إذ هو مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا شك أنه فهم الصحابة للنهي عن مس غير الطاهر للمصحف الوارد في آية الواقعة.

2- ما روي² أن: (في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم³ أن لا يمس القرآن إلا طاهر)⁴، والحديث نص في المنع من مس القرآن، وبالتالي كتابته، بل هو كما قال ابن العربي أقوى دليل عليه⁵.

3- ما روي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تقرأ

=الذكر وضوء 275/1 رقم 1747، وابن أبي داود في كتاب المصاحف، باب يمس المصحف من ليس على وضوء 2/637-638 أرقام 733-734-735.

¹ -المدونة الكبرى للإمام مالك 202/1.

² -تعمدت إيراده بصيغة التمریض؛ لما يأتي لاحقاً من بيان ضعفه بعلّة الإرسال.

³ ابن زيد بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم الخزرجي الأنصاري، أبو الضحاك، استعمله عليه السلام على نجران واليمن، شهد الخندق وما بعدها، مات في خلافة عمر سنة 54هـ، انظر ابن قانع 200/2 رقم 699، معرفة الصحابة 3/1980 رقم 2038، الإصابة في 7/359-360 رقم 5837.

⁴ -أخرجه مالك في الموطأ كتاب القرآن باب الأمر بالوضوء لمس القرآن 1/199، وتماهه في كتاب العقول باب ذكر العقول 2/849، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب يمس القرآن من ليس على وضوء 2/638 رقم 739، والدارمي في مسنده مفرقا، انظر مثلاً كتاب الديات، باب الدية في قتل العمد 2/247 رقم 2352، والنسائي كاملاً في كتاب القسامة مشيراً إلى اضطرابه في باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له أرقام 4853 إلى 4857 ص 501، والدارقطني في كتاب الطهارة باب في نهى المحدث عن مس القرآن 1/299 رقم 428، والطحاوي مفرقا في شرح معاني الآثار كما في كتاب الزكاة باب ذوات العوار هل تؤخذ في صدقات المواشي أو لا 2/34 رقم 3070.

⁵ -أحكام القرآن لابن العربي 4/176، وانظر الإشراف 1/55-56، والاستذكار 8/11.

الْحَائِضُ وَلَا الْجُنْبُ شَيْئًا مِّنَ الْقُرْآنِ)¹، وهو عند المالكية ومن وافقهم نص في المسألة²، قال القرافي- رحمه الله -: "والأصل في المنع حديث الترمذي"³.

4- قصة إسلام عمر رضي الله عنه قول عمر: (هَاتُوا الصَّحِيفَةَ فَقَالَتْ لَهُ أُخْتُهُ: إِنَّهُ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، فَقَامَ وَاعْتَسَلَ ثُمَّ أَسْلَمَ)⁴، والشاهد منها فهم فاطمة⁵ والصحابة لآية الواقعة، والقصة وإن كانت موقوفة، فحكم الرفع فيها جلي؛ لكون i مما لا يتأتى برأي ولا باجتهاد⁶.

5- ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ سِوَى الْجَنَابَةِ)⁷، والحديث بين الدلالة⁸.

¹ رواه الترمذي في أبواب الطهارة باب ما جاء في الجنب والحائض أنها لا يقرآن القرآن/174/1 رقم 131، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة رقم 595-596 ص152.

² الإشراف 57/1، والذخيرة 315/1-316، وكفاية الأخيار 49/1.

³ الذخيرة 315/1-316.

⁴ السيرة: المبتدأ والمبعث والمغازي لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ص161، طبقات ابن سعد 248/3، عيون الأثر لابن سيد الناس اليعمرى: أبو الفتح محمد بن محمد/217/1، السيرة النبوية للذهبي ص104.

⁵ بنت الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشية العدوية، أخت عمر بن الخطاب، و زوجة سعيد بن زيد ابن عمها، أسلمت قبل زوجها وقيل معه، قبل إسلام عمر، روت أحاديث يسيرة، انظر الاستيعاب 4/1892 رقم 4056، و صفة الصفوة لابن الجوزي 27/2 رقم 141، الإصابة 101/14 رقم 11730.

⁶ أحكام القرآن لابن العربي 4/176.

⁷ أخرجه أحمد من مسند علي رقم 627 ص 92، وأبو داود في كتاب الطهارة باب في الجنب يقرأ القرآن رقم 229 ص42، والترمذي واللفظ له في أبواب الطهارة باب في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً/190/1 رقم 146 وقال: حسن صحيح، والنسائي في كتاب الطهارة وسننها، باب حجب الجنب من قراءة القرآن رقم 265-266 ص44، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة رقم 594 ص152، والحاكم في المستدرک من كتاب الطهارة أبواب الغسل من الجنابة/1/373 رقم 557، وأبو عبيد في فضائل القرآن عن علي باب القارئ يقرأ القرآن على غير وضوء أو يقرؤه جنباً/1/364 رقم 310، وعن عائشة 1/365 رقم 311، وأبين لاحقاً ضعفه.

⁸ الإشراف 58/1، كفاية الأخيار 49/1 .

ثالثاً: من عمل الصحابة: واستدل المالكية ومن وافقهم منه بدليلين:

1- قول عليّ: (أَنَا أَكَلْتُ وَأَشْرَبْتُ وَأَنَا جُنُبٌ، وَلَا أَقْرَأُ وَأَنَا جُنُبٌ)¹.

2- أن المنع من قراءة الجنب للقرآن كان مشهوراً بين الصحابة².

وأما ما رخص فيه المالكية من جواز قراءة الجنب للآيات اليسيرة إذا كان على سبيل التعوذ، أو عند النوم، أو حال الروع، فالحجة فيه عندهم أن:

1- غالب حال المسلمين ذكر الله، والتعوذ³.

2- ما تعلق بالمنع لحرمة القرآن يجوز أن يخالف فيه اليسير كثير الحاجة⁴.

3- أن النبي صلى الله عليه وسلم مع نهيه عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة النيل منه وإهانتة إلا أنه حين أرسل كتبه إلى الملوك كتب فيها الآيات اليسيرة منه للحاجة كما في قوله تعالى: (فَلْيَأْهَلْ أَلْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّسْ دُونَ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا بَقُولُوا بِشَهَادَاتٍ بِنَا مُسْلِمُونَ) (آل عمران/63)⁵. وفي فعله صلى الله عليه وسلم مع نهيه المشهور عن السفر

¹ أخرجه من كتاب الطهارة الطحاوي في شرح معاني الآثار باب ذكر الجنب والحائض والذي ليس على وضوء وقراءتهم للقرآن 88/1 رقم 569، والدارقطني في السنن باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن 296/1 رقم 421، وأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي في السنن الكبرى باب نهى الجنب عن قراءة القرآن 89/1 كلهم يرفعه من حديث عمر، وانظر الإشراف 58/1.

² كفاية الأخير 49/1.

³ الإشراف 62/1، الذخيرة للقرافي 315-316.

⁴ الإشراف 62/1.

⁵ الإشراف 62/1، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لأبي الوليد ابن رشد القرطبي 44/1، والقصة أخرجها البخاري في مواضع من صحيحه كما في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم و سلم 97/1 رقم 7، ومسلم في كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم

بالمصحف إلى أرض العدو الدليل على جواز الأمر إذا تعلق بالآيات اليسيرة قياساً¹.

المناقشة والترجيح: هذا مجمل ما تيسر لي جمعه من أدلة المالكية ومن وافقهم، و ترجيح الصواب يتطلب مني قبل ذلك مناقشة الأدلة للوصول إلى ما بدا لي - والله أعلم- قولاً فصلاً في مسألة جواز كتابة الجنب للقرآن من حضرها، وهذه المناقشة أجعلها في نقاط على النحو الآتي:

أولاً: لم يظهر لي من الصواب الاستشهاد بآية الواقعة، بل إن اطلاعي على تفسير أهل العلم لها زادني يقيناً في عدم جدوى التمسك بها للأسباب الآتية.

1- أن أغلب الأقوال في تفسيرها لا تخرج في الجملة عن رأيين: رأي حمل المراد على المعنى الحقيقي من المس بالجارحة، وآخر حمله على معناه المجازي². أما الأول فاتفق أصحابه على أن المراد: لا يمسه إلا المطهرون من الذنوب، يقول الطبري: "يقول تعالى ذكره: لا يمسه ذلك الكتاب المكنون إلا الذين قد طهرهم الله من الذنوب"³، لكن القوم اختلفوا في تحديد المطهرين على أقوال:

* قول عبد الله بن عباس، ومجاهد بن جبر⁴، وسعيد بن جبير، و كذا أبي

وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام 849/2 رقم 1773، وهي في المنتظم 279/3، والكامل في التاريخ لابن الأثير 95/2 وما بعدها، وتاريخ ابن خلدون 449/2 وما بعدها.

¹ - الكافر مقيس عليه (أصل)، والجنب مقيس (فرع)، و العلة المشتركة التعرض للمس ممن ليس بظاهر.

² - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 216/17.

³ - جامع البيان للطبري 235/13.

⁴ - المخزومي، مولاها المكي المقرئ المفسر الحافظ، مولى عبد الله بن السائب، كنيته أبو الحجاج، سمع من الصحابة عائشة وأبي هريرة وسعد وابن عمر وابن عباس وأم هانئ، حدث عنه عطاء وطاوس وعكرمة، توفي يوم السبت بمكة سنة 102هـ، وقيل: سنة 103هـ وعمره 83 سنة، انظر صفة الصفوة 95/2 رقم 208، و تذكرة الحفاظ 71/1 رقم 83، وتهذيب التهذيب 25/4.

العالية¹، والمراد عندهم: الملائكة²، روى مجاهد بسنده عن ابن عباس قال: (يَعْنِي الْكِتَابَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ يَقُولُ: لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ وَهُمْ الْمُطَهَّرُونَ)³، وقال سعيد بن جبیر: "الملائكة، وأما كتابكم هذا فيمسه الطاهر وغير الطاهر"⁴.

* واختار عكرمة⁵ وجماعة أن المراد بهم حملة التوراة والإنجيل⁶.

* وقال قتادة⁷: "لا يمسه عند الله إلا المطهرون، فأما في الدنيا فإنه يمسه المجوسي النجس والمنافق الرجس"⁸.

¹- الرياحي رفيع بن مهران البصري الفقيه المقرئ، مولى امرأة من بني رياح بطن من تميم، رأى أبا بكر وقرأ القرآن على أبي، سمع منه عمر وابن مسعود وعلي وعائشة، وعنه قتادة وخالد الحذاء وداود ابن أبي هند وعوف الأعرابي والربيع بن أنس وأبو عمرو بن العلاء، قال أبو بكر بن أبي داود: "ليس أحد أعلم بالقرآن بعد الصحابة من أبي العالية"، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، مات سنة 93 هـ انظر الحلية 217/2 رقم 180، و تذكرة الحفاظ 49/1 رقم 50، و تهذيب التهذيب 610/1.

²- تفسير الطبري 245/13، وأحكام القرآن لابن العربي 175/4، وتفسير القرطبي 218/17.

³- تفسير مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي ص 646.

⁴- كتاب المصاحف باب: نو قد رخص في مس المصحف على غير وضوء 645/2 رقم 759.

⁵- أبو عبد الله البربري ثم المدني الهاشمي، أدرك مائتين من الصحابة، روى عن مولاة وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعقبة بن عامر وعائشة، وعنه قتادة والنخعي وأيوب وسماك بن حرب وأبو إسحاق السبيعي وعاصم الأحول وخالد الحذاء، طلب العلم أربعين سنة، مات سنة 104هـ، أو 105هـ، أو 107هـ، وله ثمانون سنة، انظر طبقات الفقهاء للشيرازي ص 70، وتذكرة الحفاظ 73/1 رقم 87، وطبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأندروسي ص 12 رقم 17.

⁶- جامع البيان للطبري 236/13.

⁷- ابن دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن الحارث السدوسي البصري، أبو الخطاب، الضرير، ولد سنة ستين، روى عن أنس وأبي الطفيل الكناني وزرارة بن أوفى وسعيد بن المسيب والنضر بن أنس وعكرمة وأبي العالية والحسن وعطاء، وعنه أيوب السختياني ومعمربن راشد وشعبة والأوزاعي وحمام بن أبي سلمة، مات بواسطة سنة 117هـ، انظر طبقات الفقهاء ص 89، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد 85/4 رقم 541، وسير أعلام النبلاء 269/5 رقم 192، والأندروسي ص 14 رقم 22.

⁸- جامع البيان للطبري 236/13.

* وقال آخرون: هم الذين قد طهروا من الذنوب كالملائكة والرسل¹.

* واختار الطبري مذهباً جامعاً بين الأقوال فقال: "والصواب من القول من ذلك عندنا، أن الله جل ثناؤه، أخبر أن لا يمس الكتاب المكنون إلا المطهرون، فعم بخبره المطهرين، ولم يخص بعضاً دون بعض، فالملائكة من المطهرين، والرسل والأنبياء من المطهرين وكل من كان مطهراً من الذنوب، فهو ممن استثنى، وعني بقوله: **إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**"²

وأما القول الثاني فأهله على أربعة مذاهب:

* قال قوم: لا يجد طعمه ونفعه وبركته إلا المطهرون، أي المؤمنون بالقرآن، وبه أخذ البخاري، واختاره ابن العربي³، واستدل البخاري لمذهبه بحديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا)**⁴.

* وقال الحسين بن الفضل⁵: "لا يعرف تفسيره وتأويله إلا من طهره الله من

¹ نسبه الطبري إلى أبي العالية كما في تفسيره 236/13، وانظر تفسير القرطبي 217/17.

² جامع البيان للطبري 237/13.

³ معاني القرآن للفراء 130/3، وأحكام القرآن لابن العربي 175/4، وتفسير القرطبي 217/17.

⁴ أخرجه أحمد من مسند العباس رقم 1778-1779 ص 183، ومسلم واللفظ له في كتاب الإيمان باب الدليل على أن من رضي بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر 37/1 رقم 34، والترمذي في أبواب الإيمان وقال حسن صحيح 366/4 رقم 2623، وأبو نعيم في الحلية 156/9، وابن مندة: محمد بن إسحاق بن يحيى في كتاب الإيمان باب ذكر حق الله على العباد، وهو الإقرار بالوحدانية 249/1-250 رقم 114-115.

⁵ ابن عمير البجلي الكوفي ثم النيسابوري، أبو علي، المفسر الأديب، إمام عصره في معاني القرآن، سمع يزيد بن هارون وعبد الله بن بكر السهمي وأبا النصر هاشم بن القاسم وشبابة بن سوار، روى عنه محمد بن الأخرم ومحمد بن صالح ومحمد بن القاسم العتكي، بقي يعلم الناس من سنة 217 هـ إلى أن مات سنة 282 هـ، انظر سير أعلام النبلاء 414/13، وطبقات المفسرين ص 40 رقم 58.

الشرك والنفاق"¹.

*وقال أبو بكر الوراق²: "لا يوفق للعمل به إلا السعداء"³

* وقيل: "لا يمس ثوابه إلا المؤمنون"⁴.

فإذا كانت الأقوال في تفسير الآية بهذا التنوع، وقد تجاوزت العشرة أقوال فلا شك أن الدليل قد اعتراه الإجمال، وكساه ثوب الاحتمال، فبطل به الاستدلال.

2- أن الذي ترجح لدي من الأقوال في تفسير الآية لا علاقة له بمس الجنب للمصحف أو لقراءته للقرآن بحال، أقصد به قول ابن عباس وغيره، بل هو اختيار مالك نفسه من أن المراد بالمطهرين في الآية الملائكة، ويكفي في قوته اختيار ترجمان القرآن له.

3- أن القائلين بمنع قراءة الجنب للقرآن أو لمسه للمصحف لم يعتمدوا هذه الآية دليلاً، أقصد مالكا وإسحاق⁵ - رحمهما الله-، بل إن التفاسير عند المالكية ليست على القول بأن الآية دليل في المنع، فهذا مالك في الموطأ يقول: "أحسن ما سمعت في هذه الآية: لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، إنما بمنزلة هذه الآية التي في عَبَسَ وَتَوَلَّى، قول الله تبارك وتعالى: كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ فِي صُحُفٍ

¹- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 218/17.

²-أبو بكر محمد بن عبد الله، الشهير بالوراق، المفسر الفاضل الذي كانت له أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم المتوفى سنة 249هـ-863 م، انظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 461/3 رقم 14398.

³- كما نقله عنه القرطبي في تفسيره: الجامع لأحكام القرآن 218/17.

⁴- المصدر ذاته 218/17.

⁵-ابن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، ولد سنة 166هـ أحد أئمة الإسلام، جمع بين الفقه والحديث، سمع من عبد الله بن المبارك وعيسى بن يونس والفضيل بن عياض وطبقتهم، وعنه أحمد وابن معين والجماعة سوى ابن ماجه، مات كما قال البخاري سنة 238هـ بنيسابور وله 77 سنة ليلة نصف شعبان، انظر وفيات الأعيان 1/199 رقم 85، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 83/2 رقم 19، وشذرات الذهب 172/3.

مُكْرَمَةٌ مَرْفُوعَةٌ مُطَهَّرَةٌ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَّةٍ"¹، يقول ابن العربي مفسراً قول مالك: "يريد أنهما راجعتان إلى الملائكة وصفحها"²، وقال موضحاً: "يريد أن المطهرين هم الملائكة الذين وصفوا بالطهارة في سورة عبس"³، ويشهد لهذا اختيار ابن أبي زمنين المالكي حيث قال في تفسيره: "لا يمسّه إلا المطهرون من الذنوب : يعني الملائكة"⁴. وهذا إسحاق يقول: "لا يقرأ أحد في المصحف إلا وهو متوضئ، وليس ذلك لقول الله عز وجل: لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، ولكن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ)"⁵.

ثانياً: حديث عمرو بن حزم الذي أخذ به المالكية ومن وافقهم لا حجة فيه أيضاً، ويكفيك في ذلك اعتراف إمام من أئمة المالكية أنفسهم في الحديث بضعفه؛ لعله الإرسال، فهذا ابن عبد البر - رحمه الله - يقول: "وهذا الحديث لم يتجاوز به مالك عبد الله بن أبي بكر"⁶.

ثالثاً: حديث ابن عمر⁸ لا يصح الاحتجاج به كسابقه، والعلة ضعف مداره⁹.

¹- الموطأ كتاب القرآن باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن 199/1.

²- كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي 397/1.

³- أحكام القرآن 175/4.

⁴- تفسير القرآن العزيز لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين 344/4.

⁵- الاستذكار 11/8.

⁶- ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، أبو محمد، وقيل: أبو بكر المدني، روى عن أبيه وأنس وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير وأبي الزناد والزهري، وعنه الزهري ومالك وهشام بن عروة وابن جريج وحماد بن سلمة والسفيانان، كان رجل صدق كثير الحديث، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي، مات سنة 135هـ وله سبعون سنة، انظر تهذيب التهذيب 310/2.

⁷- ومع ذلك تجد ابن عبد البر يحتج بتلقي العلماء له قائلاً: "وكتاب عمرو بن حزم هذا قد تلقاه العلماء بالقبول والعمل، وهو عندهم أشهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل"، انظر الاستذكار 10-9/8.

⁸- سبق تخريجه، انظر ص 243.

⁹- مدار الحديث على إسماعيل بن عياش الحمصي، ضعفه أحمد والبخاري وأبو حاتم الرازي خاصة إذا روى عن العراقيين أو المدنيين، كما فعل في هذا الحديث بروايته عن الحجازيين، انظر ترجمته في الجرح والتعديل =

رابعاً: قصة إسلام عمر والشاهد منها قول أخته رضي الله عنهما أنه لا يمسه إلا المطهرون، فهذه القصة وإن صحت رواية لكن الاحتجاج بها عليه ما عليه من الاعتراض؛ وذلك أنها في النهاية فهم لواحد أو أكثر من الصحابة، وهو فهم مقابل فهم، ويردّ عليه بفهم ابن عباس-وهو من هو في التفسير- لآية الواقعة.

خامساً: حديث عليّ رضي الله عنه في كونه عليه الصلاة والسلام (لَمْ يَكُنْ يَحْجِزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ سِوَى الْجَنَابَةِ)¹، والاحتجاج به مردود من جهتين:

الأولى: ضعف دلالاته-على فرض صحته- فهو غير صريح في نهي الجنب عن قراءة القرآن، ولا يلزم منه أن امتناعه- عليه السلام- كان بسبب الجنابة. والثانية: ضعف ثبوته لضعف مداره².

سادساً: قول عليّ- رضي الله عنه- السابق، في امتناعه عن القراءة حال الجنابة، لم يبد لي فيه حجة كغيره، وذلك من وجهتين: أولاً: أنه-إن صح- فهو قول بقول، ولا يعدو أن يكون مذهب صحابي، وليس بحجة على مذهب صحابي آخر.

ثانيهما: من جهة الصنعة الحديثية³؛ وذلك أن إسناده ضعيف.

=للرازي 191/1 رقم 650، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: أبي أحمد عبد الله الجرجاني 288/1، وكتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان 131/1 رقم 43، قال الترمذي في جامعه 175/1: "حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر".¹ سبق تخريجه، انظر ص 243.

² مدار الحديث على عبد الله بن سلمة، بكسر اللام، وهو صدوق تغير حفظه كما قال ابن حجر، قال البخاري: "لا يتابع في حديثه"، انظر تقريب التهذيب لابن حجر ص 321 رقم 3364، وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: "تعرف و ننكر"، انظر الجرح والتعديل 73/5 رقم 345.

³ سبق تخريجه عند الطحاوي والدارقطني والبيهقي ص 244، ومداره على عبد الله بن لهيعة، وهو متروك، انظر الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص 265 رقم 322، وقال مسلم في الكنى والأسماء = = 519/1 رقم

سابعاً: إذا طرقت باب ما رخص فيه أهل المذهب الأول من إباحة ما منعه إذا تعلق الأمر بآية أو ببعضها أو بآيات يسيرة، وجدت ما استدلوا به على ذلك ليس أحسن حالاً مما استدلوا به على المذهب نفسه، وذلك من وجهين:

1- أن القرآن قرآن، كله في المسمى كبعضه، لا فرق بين الآية وبعضها والكثير منها، والتفريق بين هذا وذاك في حكم يحتاج إلى دليل صحيح صريح، فقارئ عشر آيات كقارئ الآية، كقارئ بعضها يسمى قارئاً للقرآن.

2- أن اعتبار القدر اليسير وصف غير منضبط، ومعيار غير دقيق؛ وذلك أن الآيات تتفاوت بينها في مقدار الكلمات تفاوتاً ظاهراً، فكيف يسوى بين قوله تعالى مثلاً: (وَالضُّجَى) وهي آية كاملة، وبين آية الدين والتي تكاد تأخذ صفحة كاملة من المصحف؟

ثامناً: أن الاستدلال بما كان يكتب النبي صلى الله عليه وسلم للملوك في رسائله من الآية الواحدة يصلح حجة للمخالف؛ لأن هذا الدليل ليس فيه ما يدل على أن اقتصاره على الآية كان مقصوداً، بل إنه من الواضح أنه صلى الله عليه وسلم كتب المقدار التي تطلبته الحال، ولو تطلب الأمر كتابة أكثر من آية لفعل طلباً للمراد، فإذا أضيف إلى الأمر علمه صلى الله عليه وسلم بضرورة لمس الكافر النجس للكتاب لم يبق في الدليل من حجة والله أعلم.

والبناء على ما سبق يبسر - والعلم الله - ترجيح القول بجواز قراءة الجنب للقرآن و مسّه للمصحف وكتابه للقرآن لا فرق، وذلك للاعتبارات الآتية.

1- ضعف أدلة المالكية والدائرة بين ظني للثبوت، وظني للدلالة.

أ- استصحاب البراءة الأصلية، وهو من أقوى الأدلة، بل إنه حجة عند الأكثرين بما فيهم المالكية¹.

ب- حديث: (الْمُؤْمِنُ لَيْسَ بِنَجِسٍ)².

ج- قصة إرساله صلى الله عليه وسلم رسائله للملوك وتضمنها قرآنا كان يعلم يقينا تعرضه للمس من قبل الكافرين، وهذا دليل قطعي الدلالة على المراد.

د- ثبوت قول بعض الصحابة كابن عباس بالجواز³.

3- ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ)⁴، قال القاضي عياض⁵ - رحمه الله -

¹ قال به المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية والظاهرية وبعض الحنفية، سواء كان في النفي أو الإثبات، انظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ص454.

² حديث حذيفة بن اليمان أخرجه أحمد رقم 23653 ص1727، والبخاري واللفظ له في كتاب الغسل باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره/ 122 رقم 283، ومسلم في كتاب الحيض باب الدليل على أن المسلم لا ينجس/ 176/1 رقم 372، وفي كتاب الطهارة كل من أبي داود باب في الجنب يصفح رقم 230 ص42، والنسائي باب مماسة الجنب ومجالسته رقم 268 ص44، وابن ماجه باب مصافحة الجنب رقم 535 ص140، وابن أبي شيبة باب في مجالسة الجنب/ 290/1 أرقام 1840 إلى 1842.

³ رواه ابن حزم بسنده عن ابن عباس، انظر المحلى بالآثار لابن حزم: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي 96/1، وهو في البخاري معلقا في كتاب المحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، بلفظ: (وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بِأَسَاءٍ) 126/1.

⁴ رواه البخاري معلقا في كتاب الأذان، باب هل ينتفع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا؟ وهل يلتفت في الأذان 203/1، ومسلم في كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها/ 176/1 رقم 373.

⁵ ابن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض القاضي، عالم المغرب، أبو الفضل اليحصبي السبتي، ولد بسبنة سنة 476هـ، أصله أندلسي، أخذ عن محمد بن حمدين وأبي علي بن سكرة وأبي الحسين بن سراج، برع في الفقه والحديث والنحو واللغة وأيام العرب و أنسابهم، له "الشفاء في شرف المصطفى" و"ترتيب المدارك و تقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك" و "العقيدة" و "شرح حديث أم زرع" و "جامع التاريخ" و "مشارك لأنوار في اقتفاء صحيح الآثار"، توفي ليلة الجمعة في جمادى الآخرة سنة 544هـ، دفن بمراكش، انظر تذكرة الحفاظ/ 67/4 رقم 1083 والديباج المذهب ص270.

شارحا: "دليل أنه لا يمنع من على غير طهارة من ذكر الله"، ثم قال: "وفيه حجة لمن أجاز الذكر على الحدث وفي المراحيض على ظاهره"¹. وحجة الحديث عمومها، ولا شك أن تلاوة القرآن داخله فيه، يقول ابن حجر مبينا مراد البخاري من إيراد هذا الحديث في الباب الذي سماه: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت من كتاب الحيض: "إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه؛ لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذلك الجنب؛ لأن حدثها أغلظ من حدثه، ومنع القراءة إن كان لكونه ذكرا لله فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تعبدا فيحتاج إلى دليل خاص، ولم يصح عند المصنف شيئا من الأحاديث الواردة في ذلك، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره، لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير إليه"².

¹ - النقلان من إكمال المعلم بفوائد مسلم لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي 2/227.

² - فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر 1/510.

المطلب الثاني: المحدث حدثاً أصغراً يكتب القرآن.

هذا المطلب وطيد الصلة بالذي قبله من حيث الأقوال والأدلة؛ لتعلق المطلبين بالطهارة من جهة، وتقارب الأقوال والأدلة فيهما من جهة أخرى، وتطابق فقه الأدلة وتطبيقها من جهة ثالثة. والمقصود بالمحدث حدثاً أصغراً من كان على غير وضوء، مع تحقيقه للطهارة من الحدث الأكبر.

والوضوء لغة مصدر وَضُوٌّ، يَوْضُوُّ، كَكَرَّمَ، من الوضوء وهي الحسن والبهجة والنظافة¹، والوضوء بضم الواو: الفعل، وبفتحها ماؤه الذي يتوضأ به².

أما شرعاً فقليل: هو قربة فعلية ذات غسل وجهه و يده ورجله ومسح رأس³.

وقد اختلف الفقهاء في مسألة مس المحدث حدثاً أصغراً للمصحف، والمرتبطة بمسألة كتابته للقرآن؛ لما بينهما من الصلة المنطقية، ولكون اللمس ليس بأولى من الكتابة، وهذا على الرغم من ادعاء الإجماع على المنع كما أسلفت⁴. فمالك - رحمه الله - يحرم مس المصحف على من كان على غير وضوء وجهاً واحداً في المذهب، وقوله في ذلك: "ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته، ولا على وسادة إلا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحمل في خبيثته، ولم يكره ذلك لأن يكون في يدي الذي يحمله شيء يدنس به المصحف، ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراماً للقرآن وتعظيماً له"⁵، وقال أيضاً: "لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء، لا على وسادة ولا بعلاقة"⁶، وليس في المذهب قول في

¹ - مادة "وضأ" من: العين 4/377، الصحاح 1/116، المصباح المنير ص 254، والقاموس المحيط ص 53.

² - مادة "وضأ" من: العين 4/377، الصحاح 1/116، المصباح المنير ص 254، والقاموس المحيط ص 53.

³ - الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة الوافية للرصاع: أبو عبد الله محمد الأنصاري ص 94.

⁴ - سبق إيراد نقل ابن عبد البر للإجماع على منع غير الطاهر من لمس المصحف، وبيان عدم صحته.

⁵ - الموطأ كتاب القرآن باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن 1/199.

⁶ - المدونة الكبرى 1/201.

المسألة غير هذا، سواء كان الممسوس مصحفاً، أو جزءاً منه، أو ورقة، أو لوحاً، وسواء كان المس مباشراً أو غير مباشر¹، جاء في القبس: "قال علمائنا لا يجوز للمحدث أن يمس المصحف"².

وليس هذا مذهب مالك وحده، بل هو قول ثلثة من الصحابة كعمر وعليّ وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد، وهو مذهب عطاء بن أسلم³، وابن شهاب الزهري، وإبراهيم النخعي⁴، والحكم بن عتيبة⁵، وحماد⁶، وسفيان الثوري¹،

¹ - النوادر والزيارات 1/122، الإشراف 1/55، الكافي في فقه أهل المدينة ص 24، الذخيرة 1/251، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 17/218.

² - القبس لابن العربي 1/397.

³ - أبو رباح القرشي مولاهم المكي الأسود، ولد في خلافة عثمان ونشأ بمكة، كنيته أبو محمد، سمع من عائشة وأبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد الخدري وأم سلمة، ومنه أيوب وابن جريح وابن إسحاق والأوزاعي وأبو حنيفة، قال عنه الأوزاعي: "مات عطاء يوم مات وهو أَرْضَى أهل الأرض عند الناس"، مات في رمضان سنة 114 هـ وله 88 سنة، انظر الحلية 3/310 رقم 244، صفة الصفوة 2/96 رقم 209، تذكرة الحفاظ 1/75 رقم 90.

⁴ - أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي الفقيه المحدث، روى عن علقمة ومسروق والأسود، ودخل على عائشة، وروى عنه حماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب والأعمش ومنصور، كان مخلصاً مهاباً متقياً للشهرة، مات سنة 95 هـ بالكوفة كهلاً لم يبلغ الشيخوخة، بين الخمسين والستين، انظر صفة الصفوة 3/40 رقم 412، ووفيات الأعيان 1/25 رقم 1، وتذكرة الحفاظ 1/59 رقم 70.

⁵ - أبو عمر، وقيل أبو عبد الله الكندي مولاهم الكوفي، روى عن زيد بن أرقم وشريح وأبي وائل وابن أبي ليلى وسعيد بن جبير، وعنه مسعر والأوزاعي وحمزة الزيات وشعبة وأبو عوانة، قال ابن عيينة: "ما كان بالكوفة مثل الحكم وحماد"، مات سنة 115 هـ انظر طبقات بن سعد 8/450 رقم 3323، تهذيب التهذيب 1/466 وشذرات الذهب 2/75.

⁶ - ابن أبي سليمان بن مسلم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، روى عن أنس وزيد بن وهب وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخعي والحسن البصري والشعبي، وعنه شعبة وعاصم الأحوال والثوري وحماد بن سلمة وأبو حنيفة، قيل للنخعي: "من لنا بعدك؟ قال حماد"، مات سنة 120 هـ، وقيل سنة 119 هـ، انظر طبقات الفقهاء ص 83، سير أعلام النبلاء 5/231 رقم 99، تهذيب التهذيب 1/483.

والأوزاعي²، وأبي ثور³، رحم الله الجميع⁴، وهو مذهب الشافعية⁵، والحنابلة⁶، أما الحنفية فروي عنهم المنع كالجمهور⁷، وروي عنهم أنه يجوز مس ظاهره وحواشيه وما لا مكتوب فيه⁸، وروي عنهم جواز مسه مطلقاً⁹.

و هاهنا مسائل متفرقة كثيرة، أقتصر منها على المتعلقة بكتابة القرآن فحسب:

¹- ابن سعيد بن مرزوق، أبو عبد الله، (97هـ-161هـ)، روى عن زيد ابن الحارث وسماك بن حرب وعمرو بن مرة، وعنه ابن المبارك ووكيع وابن وهب، قال ابن المبارك: "كتبت عن ألف شيخ ومائة شيخ ما فيهم أفضل من سفيان"، مات في شعبان بالبصرة مستخفياً في خلافة المهدي، انظر صفة الصفوة 71/3 رقم 443، تذكرة الحفاظ 151/1 رقم 198، شذرات الذهب 274/2.

²- أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي، إمام الشام، (88هـ-157هـ)، حدث عن عطاء والزهري ومحمد بن إبراهيم التيمي وعنه ابن المبارك وشعبة ويحيى القطان والوليد بن مسلم، مات ببغروت، انظر طبقات الفقهاء ص 76، وفيات الأعيان 127/3 رقم 361، تذكرة الحفاظ 134/1 رقم 177.

³- أبو عبد الله إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، حدث عن ابن عيينة وعبيدة بن حميد وأبي معاوية ووكيع والشافعي، وعنه أبو داود وابن ماجه ومحمد بن إسحاق السراج، سئل عنه أحمد فقال: "أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ سفيان الثوري"، وقال النسائي: "ثقة مأمون، أحد الفقهاء"، مات في صفر سنة 240هـ، انظر طبقات الفقهاء ص 92، وفيات الأعيان 26/1 رقم 2، طبقات الشافعية 74/2 رقم 15.

⁴- الاستنكار 11/8-14، أحكام القرآن لابن العربي 176/14، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 218/17، الروح والريحان ص 109.

⁵- أخلاق حملة القرآن للأجري: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله ص 73، كفاية الأخيار 50/1، آداب تلاوة القرآن وتأليفه للسيوطي ص 97، الإتيقان للسيوطي ص 222.

⁶- الهداية على مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوداني ص 59، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي 66/1.

⁷- مختصر الطحاوي ص 18.

⁸- أحكام القرآن لابن العربي 176/4.

⁹- أحكام القرآن لابن العربي 176/4، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 218/17.

الأولى: أن المالكية ومن وافقهم أباحوا للمحدث قراءة القرآن دون مس المصحف؛ لذلك بَوَّب مالك في موطنه قائلاً: "باب: الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء"¹، وهو المفتى به عندهم²، والوضوء لقراءة القرآن مستحب عندهم ليس إلا³.
الثانية: أجاز مالك ومن ذهب مذهبه للصبيان مس المصحف مساً خفيفاً على غير وضوء للتعليم، ومثلها الألواح والأكتاف، وكرهوا لهم مس المصحف الجامع إلا على وضوء⁴، وهذا القول هو المشهور في المذهب المالكي خلافاً للقول بالمنع اعتباراً بالبالغ⁵، والقول بالمنع مبني على اعتبار الصبي المحدث محدثاً كسائر البالغين، أما القول بالإباحة فمبني على الترخيص للحاجة الماسة للتعلم⁶، يقول القرطبي: "وفي مس الصبيان إياه على وجهين أحدهما المنع اعتباراً بالبالغ، والثاني الجواز؛ لأنه لو منع لم يحفظ القرآن؛ لأن تعلمه حال الصغر؛ ولأن الصبي وإن كانت له طهارة إلا أنها ليست بكاملة؛ لأن النية لا تصح منه، فإذا جاز أن يحمله على غير طهارة كاملة جاز أن يحمله محدثاً"⁷.

الثالثة: رخص علماء المذهب لمعلم الصبيان في مس المصحف للضرورة لما يلحقه من المشقة في الوضوء له، ورخصوا له في أن يشكل ألواح الصبيان إذا كان خفيفاً لغير ضرورة⁸، يقول ابن عبد البر - رحمه الله -: "ورخص لمعلم الصبيان فيما اضطر إليه من ذلك لما يلحقه من المشقة في الوضوء له"⁹. وحجة

¹ - الموطأ كتاب القرآن 200/1.

² - الاستذكار 14/8، وانظر الآجري ص 73 .

³ - الذخيرة 250/1.

⁴ - النوادر والزيارات 123/1، الكافي في فقه أهل المدينة ص 24، البيان والتحصيل 43/1.

⁵ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 218/17.

⁶ - النوادر والزيادات 123/1، الكافي للمقدسي 66/1.

⁷ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 218/17.

⁸ - الكافي لابن عبد البر ص 24، النوادر والزيادات 123/1، البيان والتحصيل 43/1.

⁹ - الكافي لابن عبد البر ص 24.

هؤلاء أن النهي إنما ورد في مس القرآن على الطهارة، وحقيقة لفظ القرآن تطلق على جملته، وإن كان قد يطلق ويراد به بعضه على ضرب من التجوز فتقول: سمعت فلانا يقرأ القرآن وإن كنت لم تسمعه يقرأ منه إلا سورة واحدة أو آية واحدة، فتكون صادقاً في قولك، فلما كان لفظ القرآن يقع على كله وقد يقع على بعضه لم يتحقق ورود النهي¹.

ويبنى على هذه المسائل جواز كتابة القرآن، وهي الفرع من مس المصحف لأي ضرورة ملجئة إذا كان الكاتب على غير وضوء.

الرابعة: أباح مالك للمحدث حدثاً أصغراً كتابة آية أو آيتين، قاله ابن حبيب².

أما الأدلة فللمالكية منها نصيب من القرآن، والسنة، والمعقول:

- **فمن القرآن** استدلوا⁴ بما بدا لهم صريح الدلالة من آية الواقعة.

- **ومن السنة:** خمسة أحاديث تفصيلاً:

1- حديث سعد بن أبي وقاص⁵، وقد سبق¹، ووجه دلالاته أمر سعد لمن مس ذكره بالتوضأ على اعتباره ناقضاً، وذلك تمكيناً له من مس المصحف، وهو

¹- البيان والتحصيل 43/1.

²- أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي، انتهت إليه رئاسة المذهب في الأندلس بعد يحيى ابن يحيى، سمع من ابن الماجشون ومطرف وعبد الله بن عبد الحكم وعبد الله بن دينار وأصبغ، ومنه المقامي وابن الوضاح وتقي الدين بن مخلد، له "الواضحة في الفقه والسنن" و"فضل الصحابة" غريب الحديث و"حروب الإسلام"، وبلغت ألفاً وعشرين كتاباً، مات في ذي الحجة سنة 238هـ، انظر ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك لعياض: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي 381/1، الديباج المذهب 8/2، شجرة النور الزكية 74/1 رقم 109.

³- النوادر والزيارات 123/1.

⁴- الإشراف 55/1، الكافي لابن عبد البر ص 24، أحكام القرآن لابن العربي 174/4، وانظر كفاية الأخير 50/1.

⁵- المدونة الكبرى 1/ 201- 202.

- وإن كان فهما للصحابي لنص آية الواقعة، إلا أنه مما لا مجال للاجتهاد فيه.
- 2- حديث عمرو بن حزم السابق¹، وهو أقوى ما استدل به عندهم²، وهو نص في مسألة منع المحدث حدثاً أصغراً من مس المصحف³.
- أما ما احتجوا به من الترخيص لغير المتوضئ في قراءة القرآن دون مس المصحف فأحاديث ثلاثة:
- 3- حديث علي بن أبي طالب (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ سِوَى الْجَنَابَةِ)⁴، ودلالته على المطلوب قاطعة⁵.
- 4- الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أَنَّهُ قَرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَمَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَقْرَأُ وَ قَدْ أَحَدْتُمْ؟ فَقَالَ مُسْتَكْرِبًا: أَمْسَيْلِمَهُ أَفْتَاكَ بِهَذَا؟)⁶، يقول ابن عبد البر: "وفي هذا الحديث جواز قراءة القرآن طاهراً في غير المصحف لمن ليس على وضوء إن لم يكن جنباً، وعلى هذا جماعة أهل العلم لا يختلفون فيه إلا من شذ عن جماعتهم ممن هو محجوج بهم، وحسبك بعمر في جماعة الصحابة وهم السلف الصالح"¹.

¹ - سبق تخريجه ص 241.

¹ - الإشراف 55/1، أحكام القرآن لابن العربي 4/175، و انظر كفاية الأخيار 1/50، الكافي للمقدسي 1/66.

² - أحكام القرآن لابن العربي 4/176.

³ - الاستذكار 8/10.

⁴ - سبق تخريجه انظر ص 243.

⁵ - الإشراف 58/1، الاستذكار 8/15، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد 1/97، وانظر كفاية الأخيار

1/49، المجموع للنووي 2/66، كشف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي

1/164، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني 1/266.

⁶ - أخرجه مالك في كتاب القرآن باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء 1/200، وأبو عبيد في

فضائل القرآن باب القارئ يقرأ القرآن على غير وضوء أو يقرؤه جنباً 1/365 رقم 312، والبيهقي في السنن

الكبرى باب قراءة القرآن بعد الحدث 1/90 .

5- حديث ابن عباس في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل، وفيه: (فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَوْمِهِ فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ¹ مُعَلَّقٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي) ²، يقول ابن بطال المالكي³: "في هذا الحديث من الفقه رد على من كره قراءة القرآن على غير طهارة لمن لم يكن جنباً، وهو الحجة الكافية في ذلك؛ لأنه عليه السلام قرأ العشر الآيات من آخر آل عمران بعد قيامه من نومه قبل وضوئه"⁴.

- من المعقول: واحتج به من وجهين:

الأول: كون المحدث ممن لا تصح صلاته وحاله الحدث كالكافر⁵.

الثاني: كون كل عضو يمس المحدث به المصحف يستحق عليه غسله كالمغمور¹ بالنجاسة تماماً.

¹- الاستذكار 14/8، وانظر شرح صحيح البخاري لابن بطال: أبو الحسين علي بن خلف 280/1.
¹- الشن والشننة: السقاء البالي، وقيل الحلق من كل أنية صنعت من جلد، والجمع شنان، انظر مادة " شنن" في العين 361/2، والمحكم و المحيط الأعظم في اللغة لابن سيده 427/7.
²- أخرجه مالك واللفظ له في كتاب صلاة الليل من الموطأ باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر 121/1، والبخاري في كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره 99/1 رقم 182، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وغيرها 344/1 رقم 783.
³- علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري، أبو الحسن، المعروف بابن اللجام أو ابن النجام، أصله من قرطبة وأخرجته الفتنة إلى بلنسية، روى عن الطلمنكي والقنازعي والمهلب بن أبي صفرة، وعنه أبو داود المقرئ، له "شرح البخاري" و "الاعتصام في الحديث" و "كتاب في الزهد و الرقائق"، مات سنة 444هـ أو 449هـ ببلنسية، انظر ترتيب المدارك للفاضي عياض 365/2، والديباج المذهب 105/2 رقم 15، وشجرة النور الزكية 115/1 رقم 316.
⁴- شرح صحيح البخاري لابن بطال 279/1، وانظر الاستذكار 15/8.
⁵- الإشراف 55/1.

المناقشة و الترجيح:

صياغة المناقشة التي تسبق الترجيح أجعلها في نقاط أصل بها إلى ما أحسبه حقا، بعيدا عن التعصب، معتمدا الموضوعية المبنية على قوتي الدليل ودلالته: **أولاً:** لا خلاف في جواز قراءة غير المتوضئ للقرآن، فهي مساحة اتفاق بلا شك، وأدلة المالكية قوية الصحة، سليمة الدلالة أقصد بذلك حديثي عمر بن الخطاب وابن عباس السالفين، أما حديث عليّ فهو وإن كان صريح الدلالة على المطلوب إلا أن ضعفه يقلل من احتمال التعويل عليه، وقد سبق لي بيان وهنه.

ثانياً: مساحة الخلاف المتمثلة في مس المصحف وبالتالي كتابة القرآن، لا يستدل فيها على المنع بآية سورة الواقعة؛ لما سبق ترجيحه من كونها خارج دائرة الأخذ؛ لأن أشهر وأصح الأقوال في تفسيرها حُمل على أن المراد بالمطهرين فيها هم الملائكة، وأقل ما يقال فيها أنها دليل محتمل التفسير بين حمل المراد على المعنى الحقيقي وحمله على المعنى المجازي، والدليل المحتمل ساقط الاحتجاج به، باطل الاعتماد عليه.

ثالثاً: حديث عمرو بن حزم عند المالكية، لم يتعين لي الاحتجاج به لما بان من علة الإرسال الفادحة في صحته، واعتراف أئمة الحديث المالكية بذلك¹.

رابعاً: حديث سعد بن أبي وقاص، وهو وإن صح - غير مقطوع بحجته؛ كونه مذهب صحابي في مقابل مذهب صحابة آخرين من أمثال ابن عباس على ما سبق بيانه في مسألة كتابة الجنب للقرآن؛ ولهذا وذاك ترجح لديّ - والله أعلم - جواز كتابة المحدث حدثاً أصغراً للقرآن، وحججي في ذلك:

أولاً: ضعف أدلة القائلين بالمنع صناعة ودلالة .

¹ - المصدر ذاته 55/1.

¹ - الاستنكار 9/8.

ثانيا: قوة أدلة الإباحة خاصة منها:

1- حديث إرسال النبي صلى الله عليه وسلم الرسائل إلى ملوك الأرض وما تضمنته من آيات عَلِمَ يَقِينًا مس الكافر النجس لها¹.

2- حديث (إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ)².

3- استصحاب حال كل من قراءة القرآن، ومس المصحف، وذكر الله، من حيث كونها أفعالا مرغوبا فيها، مندوبا إليها، مأجورا فاعلها، وما على مدعي استحبابها في أحوال دون أحوال إلا التسلح بصحيح الدليل وصريح التدليل³.

4: عموم حديث السيدة عائشة في ذكره صلى الله عليه وسلم لله عز وجل على كل حال⁴، ولا شك أن استثناء المحدث منه يحتاج إلى قوة الدليل الموسوم بقوة الدلالة.

المطلب الثالث: الحائض والنفساء تكتبان القرآن.

الحائض هي التي يسيل دم حيضها، والحيض مصدر واسم¹ للفعل حَيْضَ، وتحيضت المرأة تركت الصلاة أيام حيضها، وحَيْضَتْ: سَيَّلتُ²، أما الحيض فقيل

¹ سبق تخريجه ص245، وانظر المحلى بالآثار لابن حزم 98/1.

² سبق تخريجه ص252، وانظر الاستذكار 13/8.

³ - المحلى 95/1.

⁴ - سبق تخريجه ص252.

هو الدم نفسه³، وقيل اجتماع الدم في المكان المعروف⁴، وهو والمحيض واحد⁵، ومن هنا قيل للحوض حوض لأن الماء يحيض إليه أي يسيل⁶، وحاضت سال الدم منها في أوقات معلومة، فإذا سال في غير وقته ومن غير عرق المحيض قلت: استُحِضت⁷، ولا يختص الحيض لغة بالنساء، بل يطلق مجازاً على الرجال ويراد به العزل⁸ لذلك قالوا: العزل حيض الرجال⁹.

هذا في اللغة، أما من جهة الاصطلاح فقيل في الحيض تعاريف:

- قيل: الدم الذي يخرج من الفرج على عادة الحيض من غير علة ونفاس¹⁰.

- وقيل: دم تلقيه رحم معتاد حملها دون ولادة¹¹.

- وقيل الدم الخارج من الرحم على وصف مخصوص في وقت مخصوص¹².

¹ - مادة "حيض" من: المحكم لابن سيده 320/3-324، لسان العرب 142/7، الفيروزآبادي ص 576.

¹ - المصباح المنير ص 61 مادة "حيض" .

² - لسان العرب 143/7 مادة "حيض" .

³ - المحكم لابن سيده 320/3-324 مادة "حيض" .

⁴ - لسان العرب 143/7 مادة "حيض" .

⁵ - تحفة الأريب لأبي حيان الأندلسي ص 106 مادة "حيض" .

⁶ - لسان العرب 143/7 مادة "حيض" .

⁷ - المصدر ذاته 143/7 مادة "حيض" .

⁸ - صرف الرجل مائه عن المرأة في الوطاء مخافة الولد، انظر طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية

لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي ص 137.

⁹ - مادة "حيض" من: أساس البلاغة 1/226.

¹⁰ - المقدمات والممهديات لابن رشد 1/124.

¹¹ - شرح حدود ابن عرفة ص 102.

¹² - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني 1/179 مادة "حيض" .

أما النفساء فهي التي اعتراها دم النفاس، وهو في اللغة ولادة المرأة، فإذا وضعت فهي نفساء¹، وَنُفِسَتْ وَنُفِسَتْ بالكسر ولدت، والجمع نفساوات، ونِفاَسٌ وَنُفاَسٌ وَنُفَسٌ²، والنَّفَسُ في اللغة الخروج؛ قال ابن فارس: "النون والفاء والسين أصل واحد يدل على خروج النسيم كيف كان"³؛ لذلك سمّت العرب الدم نفسا؛ لأن النفس تخرج بخروجه⁴، قال السموأل⁵:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ نُفُوسُنَا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاتِ تَسِيلُ⁶،
وتطلق النفساء على الحائض والحامل والوالدة⁷، كما قال ثعلب⁸؛ لذلك سمي الولد منفوسا⁹، وفي الحديث: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا مِنْ نَفْسٍ مِّنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً)¹⁰، قال الشاعر:

-
- ¹- مادة "نفس" من: ابن فارس 460/5، الصحاح 777/1، لسان العرب 238/6، الراغب 649/2.
- ²- مادة "نفس" من: الصحاح 777/1، لسان العرب 238/6.
- ³- مادة "نفس" من: ابن فارس 460/5، الصحاح 777/1، لسان العرب 238/6، الراغب 649/2.
- ⁴- مادة "نفس" من: ابن فارس 460/5، و لسان العرب 234/6.
- ⁵- ابن غريص بن عادياء الأزدي و قيل الغساني، شاعر جاهلي حكيم، من سكان خيبر، كان يتنقل بينها و بين حصن له يسمى "الأبلق"، أشهر شعره لاميته التي مطلعها:
- إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يُدَنَّسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَزِيدُهُ جَمِيلٌ، له ديوان صغير، وهو الذي تنسب إليه قصة الوفاء مع امرئ القيس، انظر الأعلام لخير الدين الزركلي 140/3.
- ⁶- البيت من شواهد ابن منظور في لسان العرب 234/6 مادة "نفس".
- ⁷- مادة "نفس" من: ابن فارس 460 /5، و لسان العرب 238/6، و المصباح المنير ص236.
- ⁸- أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة 200هـ، أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي والأثرم وسلمة بن عاصم ومحمد بن سلام والزيبر بن بكار، وعنه الأخفش وابن عرفة وابن الأنباري وأبو عمر الزاهد، مات ليلة السبت لثلاث عشر بقيت من جمادى الآخرة سنة 291هـ في خلافة المكتفي، ودفن ببغداد، انظر نزهة الألباء ص173، ومعجم الأدياء 2/536 رقم 206.
- ⁹- مادة "نفس" من: الصحاح 777/1، لسان العرب 238/6، الفيومي ص236، مفردات الراغب 649/2.
- ¹⁰- مادة "نفس" من الصحاح 777/1، لسان العرب 238/6، وحديث علي بن أبي طالب أخرجه أحمد رقم 1067 ص125، والبخاري واللفظ له في كتاب التفسير باب (وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى)، 159/3 رقم 4760،

لَنَا صَرَحَةٌ ثُمَّ إِسْكَاتَةٌ كَمَا طَرَقَتْ بِنَفَاسٍ بِكُرٍّ¹، أي بولد².

أما اصطلاحاً فالنفاس هو: الدم الخارج من الفرج على العادة عند النفاس³، وقيل: دم إلقاء حمل⁴.

وقد اتفق أهل العلم على أن الدم الأسود الخارج في أيام الحيض من فرج المرأة التي من كانت في مثل سنّها حاضت يوجب الغسل على المرأة⁵، لكنهم اختلفوا في جواز قراءتها للقرآن ومسها للمصحف من عدمه، ويترتب على ذلك الحكم بجواز كتابتها للقرآن من عدمه؛ لما بين الأمرين من ترابط لا يخفى؛ إذ أن كتابة القرآن تستلزم قراءته بلا شك. وقد اختلفت الرواية عن مالك في قراءة الحائض أو النفساء للقرآن، فرواية عنه تمنع، وأخرى تجيز⁶، أما مسهما للمصحف فظاهر المذهب المنع منه⁷. هذا و لم يجز رحمة الله - لهما المس إلا على سبيل التعلم، قال ابن القاسم: "لا بأس أن تمسك الحائض اللوح تقرأ فيه وتكتب فيه على وجه التعليم"⁸. وعلى منع الحائض أو النفساء من مس المصحف الحنفية¹.

ومسلم في كتاب القدر باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته 1222/2 رقم 2647، وأبو داود في كتاب السنة باب في القدر رقم 4694 ص 711، والترمذي في أبواب القدر باب ما جاء في الشقاء والسعادة 14/4 رقم 2136، وابن ماجه في كتاب السنة باب في القدر رقم 78 ص 39، وأبو بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني في كتاب الاعتصام بالسنة رقم 171 ص 90.

¹ لبيت من المتقارب، وهو من شواهد الجوهر في الصحاح 777/1 مادة "نفس".

² الصحاح 777/11 مادة "نفس".

³ المقدمات والممهّدات 124/1.

⁴ شرح حدود ابن عرفة ص 104.

⁵ مراتب الإجماع ص 41.

⁶ النوادر والزيادات 323/1، الإشراف 62/1، الكافي لابن عبد البر ص 24، القوانين الفقهية لابن جزيء: محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي ص 48.

⁷ الإشراف 62/1، الكافي لابن عبد البر ص 24، الذخيرة 315/1، القوانين الفقهية ص 48.

⁸ النوادر والزيادات 123/1.

والشافعية¹، والحنابلة على الأشهر²، ورواية بالجواز كمالك³، على خلاف في التفاصيل. وحاصل الكلام التقاء الأقوال كلها في مساحة اتفاق تبيح للحائض والنفساء قراءة القرآن دون مس المصحف، وإلى هذا جنح الظاهرية، وابن عباس، وسعيد بن جبير وهي رواية عن مالك وأحمد، أما منعها من القراءة فمذهب الحنفية والشافعية، وهو الرواية الأخرى عند المالكية والحنابلة، وهو المروي عن عمر وعليّ والحسن البصري وإبراهيم النخعي والزهري⁴. وأما مس المصحف فالكل عدا الظاهرية على منع الحائض والنفساء منه⁵. والمستفاد من هذه الأقوال مما يتعلق بكتابة الحائض والنفساء للقرآن مذهبان: المنع، وهو مذهب السواد الأعظم من العلماء، والإباحة، وهي مقصورة على أهل الظاهر، وحجتي في الربط بين القراءة واللمس من جهة، والكتابة من جهة أخرى، أن كاتب القرآن يمس ما يكتبه ويقروؤه قطعاً، ولا يتصور هذا دون ذلك، والله أعلى وأعلم.

فإذا طرقت باب أدلة المالكية وجدت المعول عليه قرآن، وسنة، وإجماع، وقياس، ومعقول، وعمل الصحابة.

¹ بدائع الصنائع 303/1، مجمع البحرين وملتقى النهريين لمظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب بن الساعاتي ص95، النهر الفائق شرح كنز الدقائق لسراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجم 128/1، اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي الميداني 43/1، التسهيل للضروري لمسائل القدوري لمحمد عاشق إلهي البرني 33/1.

¹ الأم للشافعي 118/1، روضة الطالبين و عمدة المفتين للنووي 79/1، زاد المحتاج إلى فهم مقاصد المنهاج لعبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي 71/1.

² الهداية للكلوذاني ص69، والكافي لابن قدامة المقدسي 92-93.

³ المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة 134-135، الرعاية في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لنجم الدين أحمد بن حمدان الحراني 227/1.

⁴ بداية المجتهد 93/1، الحاوي الكبير 147/1، المغني 134-135.

⁵ الاستنكار 10/8، بداية المجتهد 93/1، المغني 137/1.

- أما القرآن : فأية الواقعة، والحائض أو النفساء مفتقدتان للطهارة¹.
- وأما السنة : فحديث عمرو بن حزم المشهور في منع غير الطاهر من مس القرآن¹، وحديث ابن عمر السابق في أن الحائض والجنب لا يقرآن شيئاً من القرآن، قالوا: "النكرة في سياق النفي تعم"².
- وأما الإجماع : فما أورده عن فقهاء الأمصار الذين تدور عليهم الفتوى وعلى أصحابهم من أن المصحف لا يمسه إلا الطاهر³.
- وأما القياس: فهو على أصل المحدث والجنب؛ ولهذا قالوا: "إذا كان أخف الأمرين يمنع حكماً كان أعظمهما أولى"⁴، والعلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه كونهما مما يوجب الغسل⁵.
- واستدلوا من المعقول: بأن الحيض أغلظ حكماً من الجنابة، وأنه يمنع ما لا تمنعه الجنابة، كما أن منع الحائض والنفساء من دخول المسجد، ومس المصحف إنما هو لحرمة القرآن، فمنعهما من قراءته أولى⁶.
- وأما عمل الصحابة: فاستدلوا منه بفعل عمر وعلي وسعد وابن عمر، وهؤلاء

لم يعرف لهم مخالف⁷.

¹ بداية المجتهد 93/1.

¹ سبق تخريجه ص242، وانظر الاستذكار 9/8، بداية المجتهد 93/1.

² سبق تخريجه ص243.

³ الاستذكار 10/8.

⁴ الإشراف 63/1.

⁵ المصدر ذاته 62/1.

⁶ المصدر ذاته 62/1.

⁷ الاستذكار 10/8.

أما التفريق بين القراءة والمس بإباحة الأولى دون الثاني، فاحتج له بـ:

- 1- أن الحيض حدث لا يؤمر معه بالوضوء عند النوم كالحديث الأصغر.
- 2- أن الحائض بها ضرورة إلى قراءة القرآن كضرورة المحدث.
- 3- أن الحيض عادة مألوفة تدوم بها الأيام لا يقدر على رفعها¹.

المنافشة والترجيح:

تبين لي من خلال عرض أدلة المالكية ترجيح القول بجواز كتابة الحائض والنفساء للقرآن بناء على الآتي:

أولاً: جواز قراءتهما للقرآن عند الأكثرين، والكتابة - والله أعلم - أولى؛ لأنها تتطلب القراءة من الكاتب تلقائياً.

ثانياً: ترجيح جواز مس الحائض والنفساء للمصحف والذي أبنيه على:

1- ضعف أدلة المانعين صنعة ودلالة: فضعف الصنعة لحديثي ابن عمر وعمرو بن حزم، و ذلك بإقرار أصحاب المذهب المانع نفسه، وضعف الدلالة في آية الواقعة بلا شك².

2- ضعف الاحتجاج بالإجماع، والمنقوض بمخالفة بعض الصحابة أنفسهم، كابن عباس مثلاً، فكيف ينعقد إجماع بوجود المخالف؟

3- أن القياس على المحدث أو الجنب قياس مع الفارق؛ وذلك من وجوه:

أحدها: أن الجنب يمكنه التطهر متى شاء بالماء أو بالتراب، فليس له عذر في القراءة مع الجنابة بخلاف الحائض.

الثاني: أن الحائض يشرع لها الإحرام والوقوف بعرفة وتوابعه خلافاً للجنب.

1- الإشراف 63/1.

2- ينظر الاستذكار 9/8 في الإقرار بعبارة إرسال حديث عمرو بن حزم..

الثالث: أن الحائض يشرع لها أن تشهد العيد مع المسلمين وتعتزل المصلى بخلاف الجنب¹.

4- وأما عمل الصحابة، وادعاء عدم وجود المخالف، فليس أيسر في بيان ضعفه من إيراد قول ابن عباس، والذي لم يكن يرى بأساً في مس المحدث والجنب والحائض للمصحف.

5- أن عبادة كقراءة القرآن، أو مس المصحف، مما لا يستغني عنه مسلم أو مسلمة، بل إن الغفلة عنها مهلكة، وقطع للحبل الذي مازال يربط المسلم بربه منذ انقطاع الوحي، وإباحة هذه العبادة في أحوال دون أحوال يستحق أدلة أقوى مما أورده المالكية، ولما كانت الحال غير ذلك، كان لزاماً استصحاب الأصل حتى يرد المخالف القوي الصريح، هذا والله أعلى وأعلم وهو من وراء القصد وبالله التوفيق.

المطلب الرابع: الكافر يكتب القرآن.

الكاف والفاء والراء لغة أصل صحيح يطلق على معنى واحد هو الستر والتغطية¹، أما الكافر و يجمع على كُفَّار، وكَفَرَة، وكِفَار، وكُفْرٌ فله في اللغة

¹-أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية 25/3 .

معان عدة منها: الجاحد¹، غير الشاكر²، الحاجب³، البحر⁴؛ لأنه يستر ما فيه، قال الشاعر: فَتَذَكَّرًا ثَقَلًا رَثِيدًا بَعْدَمَا أَلْقَتْ ذُكَاءً يَمِينَهَا فِي كَافِرٍ⁵.
ويطلق على الليل⁶، قال الشاعر: لِي فِيكَ أَجْرٌ مُجَاهِدٍ إِنْ صَحَّ أَنَّ اللَّيْلَ كَافِرٌ⁷.
كما يطلق على السحاب⁸، والوادي العظيم، أو النهر الكبير⁹، قال الشاعر يذكر طرح صحيفته:

فَأَلْفَيْتُهَا بِالنَّثِيِّ مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطِّ مُضَلَّلٍ¹⁰.
ويطلق كذاك على الظلمة¹¹، قال لبيد¹:

- ¹-جمهرة اللغة لابن دريد 786/2، معجم مقاييس اللغة 191/5، المحكم والمحيط الأعظم 5/7، غاية النهاية 187/4، المفردات في غريب القرآن 559/2، تاج العروس 50/14، المنجد ص 691.
²-المحكم 6/7، تاج العروس 53/14، قال الفطامي:
وَسُقِيَ الْبَحْرُ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغُرِقَتِ الْفَرَاغَةُ الْكِفَارُ.
¹-مادة "كفر" من: ابن فارس 191/5، تحفة الأريب ص 269، تاج العروس 51/14، المنجد ص 691.
²-مادة "كفر" من: العين 38/4، جمهرة اللغة 786/2، تاج العروس 52/14، المنجد ص 691.
³-تاج العروس 53/14 مادة "كفر".
⁴-مادة "كفر" من: العين 39/4، ابن فارس 191/5، المحكم 6/7، الزبيدي 54/14، المنجد ص 691.
⁵-البيت لثعلبة بن صعير المازني، والذكاء: الشمس، وألقت يمينها: بدأت في المغيب، والبيت يصف ذكر النعام وأنتاه ورواحهما إلى بيضهما عند غروب الشمس، وهو من شواهد ابن دريد في الجمهرة 787/2، والراغب في المفردات 559/2، والزبيدي في تاج العروس 54/14 مادة "كفر".
⁶-مادة "كفر" من: العين 39/4، المحكم 6/7، المفردات للراغب 559/2، الزبيدي 54/14، المنجد ص 691.
⁷-البيت للبهاء زهير، وهو من شواهد تاج العروس 54/14 مادة "كفر".
⁸-مادة "كفر" من: جمهرة اللغة 786/2، تاج العروس 55/14.
⁹-مادة "كفر" من: العين 39/4، ابن فارس 191/5، المحكم 6/7، الزبيدي 55/14، المنجد ص 691.
¹⁰-البيت للمتلمس الضبي، وهو من شواهد الخليل في العين 39/4، ابن دريد في الجمهرة 787/2، ابن سيده في المحكم 6/7، الزبيدي في تاج العروس 55/14، مادة "كفر".
¹¹-مادة "كفر" من: المحكم 6/7، تاج العروس 56/14، المنجد للويس معلوف ص 691.

فَاجْرَمَزَتْ ثُمَّ سَارَتْ وَهِيَ لَاهِيَةٌ فِي كَافِرٍ مَا بِهِ أُمَّتٌ وَلَا شَرَفٌ¹.

وعلى المزارع، ومنه قوله تعالى: (أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ) (الحديد/19)²؛ لأنه يستر البذر بالتراب، وعلى ما بعد من الأرض عن الناس³، والأرض المستوية⁴، ومغيب الشمس⁵، والداخل في السلاح⁶، والأدهم من الخيل⁷، ونهر بالجزيرة⁸، والمطر، قال الشاعر:

وَحَدَّثَهَا الرُّوَادُ أَنْ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قُرَى نَجْرَانَ وَالشَّامِ كَافِرٌ⁹.

وعلى الدرع¹⁰، والنبت¹¹.

هذا عن مدلولات الكفر والكافر من جهة اللغة، أما حده الاصطلاحي فأكثر الأقوال على أنه: خلاف الإيمان¹، وقيل: خلاف الإيمان عند كل طائفة²، وقيل

¹-ابن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة الكلابي الجعفري أبو عقيل، الشاعر، أسلم عام وفد قومه بنو جعفر، وحسن إسلامه، وفيه قال عليه السلام: (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةٌ لَيْبِدُ: أَلَا كُلُّ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ)، مات بالكوفة سنة 41هـ وعمره 145 سنة، وقال البخاري 160 سنة، انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم 2421/5 رقم 2565، الاستيعاب 3/1335 رقم 2233، الإصابة 9/377 رقم 7576.

¹-البيت للبيد، وهو من شواهد لسان العرب 5/148، تاج العروس 14/56، مادة "كفر".

²-معجم مقاييس اللغة 5/191، المحكم 7/6، المفردات للراغب 2/559، تحفة الأريب ص 269، تاج العروس 14/58، المنجد للويس معلوف ص 691.

³-مادة "كفر" من: العين 4/39، ابن فارس 5/192، المحكم 7/8، الزبيدي 14/56، المنجد ص 691.

⁴-مادة "كفر" من: العين 4/39، تاج العروس 14/56، المنجد للويس معلوف ص 691.

⁵-مادة "كفر" من: العين 4/39، ابن فارس 5/191.

⁶-مادة "كفر" من: الجمهرة 2/787، المفردات للراغب 2/562، الزبيدي 14/56، المنجد ص 691.

⁷-مادة "كفر" من: تاج العروس 14/63، المنجد ص 691.

⁸-مادة "كفر" من: المحكم 7/6، تاج العروس 14/63.

⁹-البيت لابن بري، كما في تاج العروس 14/63، مادة "كفر".

¹⁰-مادة "كفر" من تاج العروس 14/56، المنجد ص 691.

¹¹-مادة "كفر" من: تاج العروس 14/56، المنجد ص 691.

في تعريفه: ضد الإسلام¹، وقال آخر: ستر نعمة المنعم بالجحود². أما الكافر فهو جاحد الوجدانية، أو النبوة، أو الشريعة، أو الثلاثة معا³.

هذا والمالكية⁴ على تحريم مس الكافر للمصحف قولاً واحداً مساً وكتابةً، وهو فرع عن المشهور من المذهب في منع المحدث أصلاً من قراءته ومسّه، ففي المدونة في معرض الحديث عن حمل غير الطاهر للمصحف: "لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء لا على وسادة ولا بعلاقة، قال: وقال مالك: ولا بأس أن يحمل المصحف في التابوت والغرارة والخرج ونحو ذلك من هو على غير وضوء، وكذلك اليهودي والنصراني لا بأس أن يحمله في التابوت والغرارة والخرج"⁵؛ ولهذا أوجب المالكية على الكافر إذا أسلم أن يغتسل، إلا أن يكون إسلامه قبل احتلامه، فإن كان ذلك فغسله حينئذ مستحب ولاحتلامه واجب⁶، وقد سئل مالك: "إذا أسلم النصراني هل عليه الغسل؟" فقال: "نعم"⁷. وتفصيل المذهب: أن الرجل أو المرأة إذا أسلم وجب عليه الغسل إذا تقدم له سبب يقتضي وجوبه، من جماع، أو إنزال، أو حيض، أو نفاس، فإن لم يتقدم عليه شيء من

¹-مادة "كفر" من: العين 38/4، ابن فارس 5/191، المحكم 7/5، غاية النهاية 4/186، الزبيدي 14/50.

²-موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي 2/325.

¹-جمهرة اللغة لابن دريد، مادة "كفر" 2/786.

²-تعريفات الجرجاني ص 155.

³-مفردات الراغب 2/559 مادة "كفر".

⁴-وعليه الجمهور، انظر فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن لأحمد سالم ملحم ص 469.

⁵-المدونة الكبرى 1/201.

⁶-التلقين في الفقه المالكي لأبي محمد عبد الوهاب البغدادي 1/52، الكافي لابن عبد البر ص 13، الذخيرة للقرافي 1/302، حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل لمحمد بن أحمد بن محمد ابن يوسف

الرهوني 1/215، حاشية علي العدوي على شرح الخرشي لمختصر خليل 1/161.

⁷-المدونة الكبرى 1/140.

ذلك لم يجب عليه الغسل على المشورة من المذهب¹. وواضح ما يؤخذ من الكلام السابق من الربط الوثيق بين الكفر والحدث خاصة الجنابة، بل إن صريح ذلك ورد عندهم، من ذلك ما جاء في الإشراف صراحة: "ولأن الكافر جنب"¹، ومثل ذلك قوله في النوادر والزيادات: "لأنه جنب"².

واستدل المالكية على منع الكافر من كتابة القرآن بالآتي :

أولاً: القياس على المحدث بجامع عدم الطهارة³، وإذا ثبتت صحة القياس سرت جميع أدلة منع مس وكتابة المصاحف على الكافر.

ثانياً: أن الكافر متدين بانتهاكه وإزالة حرمة⁴.

المناقشة والترحيح:

استعراض أدلة المالكية وأقوالهم على ترجيح قول المالكية ومن وافقهم في منع الكافر من كتابة القرآن، لأن استئمان الكافر العدو المخالف في العقيدة والمنهج ضرب من المجازفة، وهم الذين لم تسلم كتبهم من التحريف والتبديل، فكيف بكتاب الله الذي يعاندون ما فيه، ويعادون أهله؟ بل إن عدم ائتمانهم عليه في جميع الأحوال مسا، وكتابة، وتمكينها هو التطبيق العملي للمعروف من لسنة في النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو، جاء في إكمال المعلم: "وعلة نيل العدو له؛ لاستخفافهم به وامتهانهم إياه، وقد نبه على العلة في الحديث"⁵.

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالآداب.

¹-شرح الخرشي لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد الخرشي 160/1 .

¹-الإشراف 123/1.

²-النوادر و الزيادات 61/1.

³-النوادر و الزيادات 61/1، الإشراف 123/1.

⁴-حاشية العدوي 161/1.

⁵-إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض 282/6.

ومطالبه التسعة تجلي موقف المالكية من جملة آداب تتعلق بكتابة المصاحف، بلغ بعضها من الشأن أن صار فيصلا بين الإيمان والكفر.

المطلب الأول: حكم كتابة القرآن بغير الرسم العثماني عند المالكية.

الرسم العثماني مصطلح قرآني خالص، وهو مركب إضافي ذو شقين:

الأول: الرسم: وهو عند المناطقة: قسم من المعرف مقابل للحد¹، وهو عند غيرهم: نعت يجري في الأبد بما جرى في الأزل، أي في سابق علمه تعالى²، أما الأصوليون فهو عندهم أخص من الحد لأنه قسم منه³.

والشق الثاني هو: "العثماني"، نسبة إلى عثمان بن عفان الجامع الثالث للقرآن بعد النبي صلى الله عليه وسلم، و صاحبه أبي بكر رضي الله عن الجميع.

وأما **الرسم العثماني** مركبا، فقد قيل في تعريفه: "هو الخط الذي كتب به القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه في المصحف"⁴. وقيل: "ما رسم في المصحف الكريم من خط"⁵. وقال غيرهما: "الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه"⁶. وقال آخر: "أوضاع حروف القرآن في المصحف، ورسومه الخطية"⁷. وقيل: "الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه ومن كان

¹ - كشف اصطلاحات الفنون و العلوم للتهانوي 861/1.

² - تعريفات الجرجاني ص 96، وهذا تعريفه عند الصوفية.

³ - كشف اصطلاحات الفنون و العلوم للتهانوي 861/1.

⁴ - فيض الرحمن ص 449.

⁵ - مرسوم خط المصحف لإسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي ص 62.

⁶ - مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني 300/1.

⁷ - مقدمة عبد الرحمن بن خلدون 553/1.

معه من الصحابة في كتابة كلمات القرآن، ورسم حروفه في المصاحف التي وجه بها إلى الآفاق، والمصحف الإمام الذي احتفظ به لنفسه¹.

وقلت في تعريفه: هو صورة الكتابة التي ضبط بها القرآن في جمع عثمان.

وإذا كانت كتابة القرآن مستحبة عموماً، كما هو الإجماع قائم على ذلك، فإن كتابته بالرسم العثماني لَهَا بعض من الخلاف يسير، والمطلب المطروق يسلب الضوء على ذلك، جاء في المجموع: "وأجمعوا على استحباب كتابة المصحف، وتحسين كتابته، وتبيينها، وإيضاحها، وإيضاح الخط"¹، هذا في حكم الكتابة عموماً، أما في كتابته بالرسم العثماني فمذهب مالك الإيجاب، والمنع من كتابته بغير ذلك قولاً واحداً، فقد سئل الإمام: "هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتابة الأولى"²، وسئل عن الحروف تكون في القرآن كالواو والألف: "أترى أن تغير في المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟" قال: "لا"³، قال الداني - رحمه الله - شارحاً: "يعني الواو والألف الزائدتين في الرسم لمعنى المعدومتين في اللفظ"⁴. وقد بلغ من شيوع أمر اتباع خط المصحف الإمام عند الكتابة أن عدّ ذلك سنة لا تغير، حتى قيل في تفسير قوله تعالى:

¹ المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد محمد أبو شهبة ص 340.

¹ المجموع شرح المذهب 71/2.

² المقنع للداني ص 19، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي 293/11، ومذهب مالك هذا هو ذاته مذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة، حتى قال الداني كما في المقنع ص 19: "ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة"، ينظر المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين أبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري 312/5، الجامع لشعب الإيمان للبيهقي 219/4، البرهان للزركشي 379/1، الإتيقان للسيوطي ص 743، مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى للرحبياني: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي 159/1، وكشاف القناع 165/1. لطائف الإشارات ص 279، مناهل العرفان 311/1.

³ المقنع ص 36، البرهان في علوم القرآن 379/1، الإتيقان ص 744، لطائف الإشارات ص 279.

⁴ المقنع ص 36، ومثاله: (يَتَأْتِي عَلَى الْأَيْتِ) (وَأَوْهَبَ) (أَلْرَبِّيَا) كما في لطائف الإشارات ص 279.

(وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ) (الفرقان/7):
"وقعت اللام في المصحف مفصولة عن (هَذَا)، خارجة عن أوضاع الخط العربي،
وخط المصحف سنة لا تغير"¹، يقول ابن قتيبة¹ متحدثا عن رسم الألف واوا في
الصلاة والزكاة والحياة: "ولولا اعتياد الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة وما في
مخالفة جماعتهم لكان أعجب الأشياء إلي أن يكتب هذا كله بالألف"².

و أدلة المالكية قوية سندا ودلالة، ومجملها:

أولاً: أن النبي صلى الله عليه و سلم كان له كتابا كتبوا القرآن فعلا بهذا الرسم،
وأقرهم عليه، و هذا كما علم سنة تقريرية³ لا غبار على صحتها⁴.

ثانياً: قوله صلى الله عليه وسلم في حديث العرياض بن سارية⁵: (عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي
وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي)¹، والشاهد من الحديث أمره باتباع
سنة الخلفاء الراشدين، والرسم العثماني - بلا شك - مما سنّه عثمان.

¹ -الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري 333/4.

¹ -عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، ولد ببغداد سنة 213هـ، سكن الكوفة وولي قضاء
الدينور مدة، من مؤلفاته: "أدب الكاتب"، "المعارف"، "المعاني"، "الشعر والشعراء"، "الإمامة والسياسة"، "فضل
العرب على العجم"، "مشكل القرآن"، "عيون الأخبار"، مات ببغداد في شوال سنة 276هـ، انظر نزهة الألباء
ص 159، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 63/2 رقم 1444، الأعلام 137/4، معجم
المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية لعمر رضا كحالة 297/2 رقم 8384.

² -أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ص 247.

³ -أن يقول الصحابي أو غيره: فعل فلان أو أحد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر إنكاره،
انظر مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي ص 37.

⁴ -مناهل العرفان 300/1.

⁵ -السلمي، أبو نجیح، كان من أهل الصفة، سكن الشام، روى عنه من الصحابة أبو رهم وأبو أمامة،
وروى عنه عبد الرحمن بن عمرو وخالد بن معدان وجبير بن نفير وكثير من تابعي الشام، مات بها في
خلافة عبد الملك بن مروان سنة 75هـ، وقيل في فتنة عبد الله بن الزبير، انظر معجم الصحابة لابن قانع
299/2 رقم 836، معرفة الصحابة لأبي نعيم 2234/2 رقم 2343، الاستيعاب 1238/3 رقم 2026.

ثالثا: العمل بإجماع الصحابة حين أمرهم عثمان بكتابة القرآن برسم معين ووافقوه، ووافق التابعون من بعدهم على ذلك¹، كما أن فعل الصحابة هذا توقيف بلا شك؛ لأنه مما يخالف القياس، ومخالفتهم للقياس لا تكون إلا من قبيل ما كان شأنه التوقيف لا التوفيق.

رابعا: أن خط المصحف من خصائصه التي لا تنفك عنه، ولا يمكن القياس عليه البتة، لا سيما وأنه أحد أركان القراءة القرآنية²؛ لذلك جزم ابن درستويه³ بأن خطين لا يقاس عليهما: خط المصحف وخط تقطيع العروض⁴.

¹-تمامه قوله رضي الله عنه: (وَعَظْنَا رَسُولُ اللَّهِ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْغُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةٌ مُودَعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟، قَالَ: قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَ لَيْتُكُمْ بِالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، عَضُوا عَلَيْهَا بِالنُّوَاجِدِ، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنْفِ حَيْثُمَا انْقَادَ)، أخرجه أحمد واللفظ له رقم 17272 ص1234، وأبو داود في كتاب أول كتاب السنة باب في لزوم السنة رقم 4607 ص699، والترمذي في أبواب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتتاب البدع 408/4 رقم 2676، وابن ماجه في كتاب السنة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ص28 رقم 43، والدارمي في مقدمة السنن باب اتباع السنة 57/1 رقم 95، والحاكم في المستدرک من كتاب العلم باب: عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين 288/1 رقم 333، وأبو بكر بن أبي عاصم: الضحاك بن مخلد في كتاب السنة باب ما أمر به من إتباع السنة وسنة الخلفاء الراشدين رقم 54 ص46، وأبو نعيم في معرفة الصحابة 2/2235 رقم 5554.

¹-المقتع ص 19، مناهل العرفان 1/311، رسم المصحف لغانم قدوري ص 199.

²- البرهان 1/376، لطائف الإشارات ص279.

³-عبد الله بن جعفر المرزبان الفارسي، أبو محمد الفسوي، ولد سنة 258هـ، قدم بغداد من فسا صبيا، أخذ الأدب عن ابن قتيبة والمبرد، مات ببغداد لسبع بقين من صفر سنة 347هـ، له "الإرشاد الكبير" و"المقصود والممدود" و"التوسط بين الأخفش وثلعب في تفسير القرآن" و"أخبار النحويين" و"غريب الحديث" و"شرح الفصيح لثلعب"، انظر نزهة الألباء ص213، وفيات الأعيان 3/44 رقم 329، بغية الوعاة 2/36 رقم 1369، طبقات المفسرين ص74 رقم 98، معجم المؤلفين 2/233 رقم 7863.

⁴-البرهان 1/376، وتمام كلام قوله: "ووجدنا كتاب الله جل ذكره لا يقاس هجاؤه، ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف، ورأينا العروض إنما هو إحصاء ما لفظ به من ساكن ومتحرك،

المنافشة والترجيح:

يتضح من سرد الأدلة صلابة أدلة المالكية من حيث الصحة وقطعية الدلالة، ولا أوضح في ذلك من أمره صلى الله عليه وسلم بإتباع الخلفاء الراشدين، والهدي كل الهدي في اتباع من سلف، ولا يلتفت بعد ذلك إلى قول من بدا له أن أدلة المالكية لا تعدو أن تكون دليلا على جواز الكتابة بالرسم العثماني، وبيان دقته ووجاهته، وليس فيها دليل على تحريم الكتابة بغيره¹، وذلك أن أمره صلى الله عليه وسلم بإتباع سنن الراشدين دليل صريح على نهيه عن مخالفة ما اجتمعوا عليه، والأمر بالشيء نهي عن ضده كما علم، أضف إلى ذلك:

أولاً: إجماع الصحابة على الكتابة به من عثمان إلى من بعده، وهذا لعمرى دليل قوي على وجوب التزام ما التزموه، وهم الأكثر علما والأصدق لسانا؛ ولذلك شنع المالكية على مخالف هذا الإجماع إلى درجه عدّه كفرا، يقول القاضي عياض: "وأن من نقص منه حرفا قاصدا إلى ذلك، أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامدا لكل هذا أنه كافر"².

ثانياً: أن للرسم القرآني أسراراً، فزيادة الياء - مثلاً - في رسم كلمة (أييد) من

قوله تعالى (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمَوْسِعُونَ) (الذاريات/47) يفسرها كون ذلك تفريقاً بين "الأيد" الذي هو القوة، وبين الأيدي جمع يد، ولا شك أن القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق بالثبوت في الوجود من الأيدي، فزيدت الياء

ليس يلحقه غلط ولا فيه اختلاف بين أحد، فلم نعرض لذكرهما في كتابنا هذا"، انظر الكتاب لعبد الله بن جعفر بن درستويه ص5، أما العروض فهو علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان المعتمدة، انظر كشف الظنون عن أسماء الكتب و الفنون لمصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة 2/1133.

¹ - كما فعل الزرقاني في مناهل العرفان 1/312.

² - الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض 2/1103.

لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر¹. وزيادة الألف في (لَا أَدْبَحَنَّهٗ) (النمل/21)؛
للتنبية على أن المؤخر أشد في الوجود من المقدم عليه لفظاً، فالذبح أشد من
العذاب، وهكذا، فإن عدم التزام الرسم عندئذ يضيع مثل هذه الأسرار.

ثالثاً: ما للرسم العثماني من دور في تصحيح القراءات، انظر مثلاً إلى قوله
تعالى: (يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَنَّ الرَّؤُوفَ مِنْهُ) (مريم/90) من غير ضبط ولا نقط،
فهي برسمها تحتمل قراءة نافع والكسائي (يَكَادُ)، وقراءة الباقيين (تَكَادُ)¹، ومثله
قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة وشعبة وخلف (يَنْفَطِرْنَ) بالنون وكسر الطاء
المخففة، وقراءة الباقيين (يَنْفَطِرْنَ) بالتاء وفتح الطاء تشديداً²، فالتزام كتابة القرآن
برسم المصحف الإمام ليس اقتداء بمن أمر بالاقْتداء بهم فحسب، بل إنه حفظ
لقراءات القرآن التي هي جزء لا يتجزأ منه.

رابعاً: أن العدول عن الرسم العثماني إلى الرسم الإملائي بقصد تسهيل القراءة
مفضٍ إلى تغيير اصطلاح الكتابة؛ لأن الرسم الإملائي اصطلاح قابل للتغيير
باصطلاح آخر، وقد يؤدي هذا إلى تحريف القرآن بتبديل بعض الحروف أو
زيادتها أو نقصها، فيقع الاختلاف بين المصاحف على مر السنين، ويجد أعداء
الإسلام مجالاً للطعن في القرآن الكريم، وقد جاء الإسلام بسد ذرائع الشر، ومنع
أسباب الفتن.

¹- البرهان 1/378، رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين لعبد الفتاح إسماعيل شلبي ص 103.

¹- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ص 291، حجة القراءات لابن زنجلة ص 448، المستنير في
القراءات العشر 2/284-285، إتحاف فضلاء البشر ص 38.

²- المبسوط للأصبهاني ص 291، ابن زنجلة ص 448، المستنير 2/284-285، البنا ص 38.

خامسا: ما يخشى بعدم التزام الرسم العثماني في كتابة القرآن من تحول المصحف إلى العوبة بأيدي الناس، كلما عنت الإنسان فكرة في كتابته اقترح تطبيقها، وفي هذا ما فيه من الخطر، ودرء المفاصد أولى من جلب المصالح كما علم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: حكم كتابة القرآن على الكرايس وغيرها عند المالكية.

هذا مطلب نفيس خصصته لبيان أحكام كتابة القرآن في غير المصحف، على الكرايس وغيرها، من جدران المساجد، ومحاريبها، وقبابها، وكذا على القبور والأكفان وغير هذا مما كان ولا زال بعضه حادثاً، وهو مطلب تنزيهي متعلق بآداب التعامل مع القرآن، غرضه بيان ما يصح، وما لا يصح للمسلم من المعاملات سألها الذكر تجاه كتاب الله، وما أدلى به المالكية في هذه المسائل من فقه للنصوص وتطبيق لها، والوقوف على الصواب في ذلك، وسأكتفي في الجانب اللغوي والاصطلاحي ببيان المقصود من الكرايس استغناء بشهرة غيرها كالمحراب، والجدار، والقبة، والكفن، والقبر.

هذا ومعاجم اللغة مع مفهوم الكرايس بحسب مادة الاشتقاق (ك رس) لا تخرج عن: تلبد شيء فوق شيء¹، وتراكبه وتلازيه²، وضم بعضه إلى بعض³، بما يفضي إلى اشتداده وتصلبه⁴، يقول ابن فارس: "الكاف والراء والسين أصل صحيح يدل على تلبد شيء فوق شيء، فالكرس ما تلبد من الأبعاد والأبوال في الديار"⁵، ومن هذا المعنى اشتقت تسمية الكراسة؛ لتكرسها وكون ورقها بعضه فوق بعض⁶. قال الشاعر:

يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا قَالَ: نَعَمْ أَعْرِفُ وَ أُنْبَسَا

¹ مادة "كرس" من: العين 21/4، ابن دريد 719/2، الصحاح 766/2، ابن سيده 442/6، لسان العرب 194/6، تاج العروس 438/16.

² مادة "كرس" من: الجمهرة 719/2، المحكم 442/6، لسان العرب 193/6، تاج العروس 440/16.

³ لسان العرب 194/6، تاج العروس 441/16.

⁴ مادة "كرس" من: العين 21/4، المحكم 442/6.

⁵ مادة "كرس" من: معجم مقاييس اللغة لابن فارس 169/5.

⁶ مادة "كرس" من: الجمهرة 719/2، ابن فارس 169/5، المحكم 442/6، لسان العرب 193/6، تاج العروس 438/16.

وَأَنْحَلَبْتُ عَيْنَاهُ مِنْ فَرْطِ الْأَسَى¹.

والكراس ومؤنثه كراسة²، جمعه كراريس وأكارس³، قال الشاعر:

حَتَّى كَأَنَّ عِرَاصَ الدَّارِ أَرْدِيَّةٌ مِّنَ التَّجَاوِيزِ أَوْ كُرَّاسُ أَسْفَارٍ⁴.

جاء في تاج العروس: "الكراسة جزء من الصحيفة، يقال: قرأت كراسة من كتاب سيبويه⁵، وهذا الكتاب عدة كراريس، ونقول: التاجر مجده في كيسه، والعالم مجده في كراريسه"⁶. هذا عن أصل الاشتقاق والمعاني اللغوية، أما اصطلاحاً فهو: جزء من الصحيفة، أو الجزء من الكتاب، أو المجموعة الصغيرة دون الكتاب⁷.

وأما شق المسألة الفقهي، فيتعلق بحكم كتابة القرآن على الكراريس، والجدران، والمحاريب، وقبابها، والقبور، والأكفان، وذلك عند المالكية. فأما الكراريس، فلم أوقف فيها على قول للمالكية، ولا لغيرهم يمنع من كتابة القرآن

¹- البيت من الرجز وهو للعجاج، ومعنى المكرس هنا: ما تكارس عليه التراب فغطاه، والبيت من شواهد: ابن دريد 719/2، ابن فارس 169/5، الجوهري 766/2، ابن سيده 442/6، ابن منظور 193/6، الزبيدي 438/16.

²- الجوهري في الصحاح 767/2، الزبيدي 438/16.

³- الجمهرة 719/2، لسان العرب 193/6، تاج العروس 438/16، الصحاح 767/2.

⁴- البيت للكثير من البسيط، وهو من شواهد الجوهري 767/2، وابن منظور 193/6، والزبيدي 438/16.

⁵- عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، وقيل أبو الحسن، مولى بني الحارث بن كعب ثم مولى آل الربيع، وسيبويه لقب يعني رائحة التفاح، أصله من البيضاء بفارس، ونشأ بالبصرة، وبها مات سنة 161هـ، أخذ النحو والأدب عن الخليل ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش، من مصنفاته التي اشتهر بها "الكتاب"، انظر نزهة الألباء ص 54، بغية الوعاة 229/2 رقم 1863، معجم الأدياء لياقوت الحموي 2122/5 رقم 873.

⁶- تاج العروس للزبيدي 438/16 مادة " كرس " .

⁷- مادة " كرس " من: الزبيدي 438/16، المنجد للويس معلوف ص 680.

عليها، مما يبقى الحكم على البراءة الأصلية، وإطلاق الحكم بالجواز هو الأقرب إلى الصواب؛ لامتناع دليل حاضر، أو حجة تدل على الكراهة¹، خاصة مع ما علم من الاتفاق على استحباب كتابة المصاحف عموماً². وكل ما وقفت عليه في الموضوع أثار أورده ابن أبي داود، يرويه عن الضحاك بن مزاحم الهلالي³، أنه: (كَانَ يَكْرَهُ الْكَرَارِيسَ، يَعْنِي الْمَصَاحِفَ تُكْتَبُ فِيهَا)⁴، وقد أخرج في باب سماه "تكتب المصاحف في الكراريس"، مما يشعر بعدم موافقته على ما أورد ذكره في الأثر، وأنه يرى الجواز، أضف إلى ذلك أن الأثر محل رد؛ إذ لا حجة فيه من جهة سنده فهو ضعيف⁵، والكراهة المذكورة بحاجة إلى دليل أصلب سنداً، وأوضح دلالة، وعلى فرض صحة الأثر، فإنه لا يعدو أن يكون رأياً شاذاً مخالفاً لما عليه الجماهير.

هذا عن كتابة القرآن على الكراريس، أما كتابته على أكفان الموتى والقبور، أو وضع القرآن كاملاً، أو بعضاً من آياته في عنق الميت، فمذهب المالكية تحريم

¹ - ما طلب الشرع تركه طلباً غير جازم، نقيض المندوب، و قيل: ما كان في تركه ثواب، و لم يكن في فعله عقاب، انظر المقدمات و الممهديات 64/1، إيضاح المحصول ص 244، تقريب الوصول 100.

² - كما نقله النووي في المجموع 71/2، والتبيان في آداب حملة القرآن ص 189.

³ - الهلالي، أبو القاسم، أو أبو محمد، حدث عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وأنس والأسود وسعيد بن حبير وعطاء وطاووس، وابن عباس بخلف، وعنه مقاتل وقرّة بن خالد وأبو سعد البقال، حديثه في السنن لا في الصحيحين، وثقه أحمد وابن معين وضعفه القطان ويحيى بن سعيد، مات بخراسان سنة 102هـ، انظر طبقات ابن سعد 417/8 رقم 3198، سير أعلام النبلاء 4/598 رقم 238، طبقات المفسرين للأندروني ص 10 رقم 14.

⁴ - كتاب المصاحف 504/2 رقم 396.

⁵ - تفرد ابن أبي داود بروايته، وفي سنده مندل بن علي العنزلي، أبو عبد الله الكوفي المتوفى سنة 168 هـ، كان مرجئاً من العباد، يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، وضعفه أحمد والبخاري والنسائي وابن معين وأبو زرعة والدارقطني وابن عدي وابن حبان، انظر المجروحون 363/2 رقم 1062، الكامل في الضعفاء 6/2447، المقتنى في سرد الكنى للذهبي 356/1 رقم 3652، تهذيب التهذيب 4/152.

ذلك كله، قالوا: تحرم كتابة ورقة فيها ذكر الله تعالى، أو دعاء للميت، وتعليقها في عنقه، وذهبوا أبعد من هذا حين أوجبوا إخراج ذلك من القبر إن لم يطل الأمر، أما المصحف فقد أوجبوا إخراجه من قبر الميت مطلقاً، قصر الأمر أم طال¹. هذا ويحرم عند المالكية نقش آيات القرآن، أو اسم الله تعالى ذكره على قبور الموتى؛ لأنه يؤدي إلى الامتهان، وقيل يكره².

والحق ما ذهب إليه المالكية والأدلة تزيد يقينا في صحة القول بالتحريم:

أولاً: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم (نَهَى أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ)³، وهو نص في المسألة، والنهي فيه عام في كل كتابة، سواء كان المكتوب القرآن أو غيره.

ثانياً: أن بعض أصحاب النبي عليه السلام تفرقوا في البلاد، ومات كثير منهم في الجهاد، ولم ينقل أنه نقش على قبورهم، وهم القدوة ونحن الأتباع⁴، يقول ابن

¹ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي 425/1.

² الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي 449/1، وهو مذهب الحنفية والشافعية والخنابلة، انظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين 157/3، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني 540/1، شرح منتهى الإرادات: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للبهوتي 352/1.

³ زواه أحمد في مسند جابر رقم 14571 ص 1013، ومسلم دون ذكر الكتابة في كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه 430/1 رقم 970، والترمذي في أبواب الجنائز باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور و الكتابة عليها، وقال حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن جابر، رقم 1052، 356/2، وأبو داود في كتاب الجنائز باب في البناء على القبر رقم 3225 ص 502، والنسائي في كتاب الجنائز باب الزيادة على القبر رقم 2027 ص 227، وابن ماجه في كتاب الجنائز باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها رقم 1563 ص 366.

⁴ المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات، والتنبيه على كثير من البدع المحدثه، والعوائد المنتحلة لابن

الحاج: محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي

الحاج¹ -رحمه الله-: "ومما يدل على منع هذه الأشياء أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأقاليم ومات كثير منهم فيها في الجهاد وغيره، ولم ينقل أنه نقش على قبر واحد منهم، ولا علق عليه قنديل، ولا عمل عليه غير ذلك من العلامات الدالة عليه، وبذلك على صحة هذا المعنى أنه لا يعرف من قبورهم إلا الفذ النادر، وهم القدوة ونحن الأتباع، فلو كان ذلك أمراً معمولاً به لبادرت الأمة إلى فعله، ولاشتهر الحكم فيه حتى لا يخفى على متأخري هذه الأمة"².

ثالثاً: تيقن تعرض المكتوب للدوس والامتهان من بشر وحيوان، وتتجسه بصديد ميت أو غير ذلك من النجاسات، وتنزيه القرآن أصل في الشريعة³.

وأما نقش القرآن على جدران ومحاريب المساجد، وقبابها، ونحو ذلك، فللمالكية فيه قولان: قول فصل يحظر ذلك كله؛ لأنه يؤدي إلى الامتهان، وقول ثان بالكراهة⁴. والحجة درء مفسدة تعرض القرآن للإهانة، وما فيه من شغل المصلي وإلهائه عن صلاته، وأجازوا لذلك هدم كل جدار نقش عليه القرآن؛ لأنه لم يقصد من النقش عليه الحفظ، أو الدراسة، فلا تجري على ذلك أحكام

¹-محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المعروف بابن الحاج، الفقيه العارف بمذهب مالك، كنيته أبو عبد الله، أخذ عن أبي إسحاق المظماطي، وصاحب أبا محمد بن أبي جمرة، وعنه أخذ عبد الله المنوفي والشيخ خليل، اشتهر بالصلاح والزهد والخير والورع، وألف كتابه الشهير "المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات، والتنبيه على كثير من البدع المحدثّة، والعوائد المنتحلة"، مات بالقاهرة سنة 737هـ، انظر الديباج المذهب 321/3 رقم 136، شجرة النور الزكية 218/1 رقم 769.

²-المدخل لابن الحاج 274/3.

³-الفواكه الدواني 449/1، حاشية ابن عابدين 157/3، مغني المحتاج 540/1.

⁴-التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص 192، الدسوقي 425/1، منح الجليل شرح مختصر سيدي خليل لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عيش 518/1، وإلى المنع ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، انظر حاشية ابن عابدين 157/3، المجموع 70/2، مغني المحتاج 540/1، مطالب أولي النهى 156/1.

القرآن. وغير خافٍ أن عمدة المالكية في الأمر كله إدراكهم ما عليه هذا الكتاب من القداسة والعظمة المستحقة لتتزيهه وصونه عن كل إهانة أو امتهان أو انتقاص، يقول ابن الحاج ملخصاً: "ثم انظر رحمة الله وإياك إلى البدعة كيف تجر إلى المحرم، ألا ترى أن بعضهم لما أن ارتكب بدعة النقش، وفي ذلك آيات من القرآن، واحتوت مع ذلك على اسم من أسماء الله تعالى أو على اسم النبي صلى الله عليه وسلم، إلى غير ذلك مما له حرمة في الشرع الشريف، ثم تندثر تلك الترية، ويندثر أهلها ومعارفها، فيقع ذلك في الأرض إن سلم من السرقة، و قد يبيعه السارق لمن يجعله في مواضع لا تليق به، مثل عتبة باب، أو في موضع مرحاض، ويجعل ناحية الكتابة إلى الأرض إن كان مسلماً ولا يشعر بما عليه من الإثم فيه، وأما إن باعه نصراني أو يهودي فذلك أعظم؛ لأنهم يقصدون امتهان ما تعظمه الشريعة المطهرة المحمدية، وإن سلم من السرقة فيبقى موطوءاً بالأقدام ممتها حتى كأنه لا حرمة له، وذلك ممنوع في الشرع الشريف، فليحذر من ذلك جهده"¹.

¹- المدخل لابن الحاج 272/3-273.

المطلب الثالث: أحق الناس بكتابة القرآن عند المالكية.

قدمت في مطالب سابقة ما اختاره المالكية من منع أصناف من الناس من تولي كتابة القرآن، كالمحدث، والحائض، والنفساء، والكافر، والموانع لهؤلاء كلهم مؤقتة، منها الحدث: أصغرا كان أو أكبرا، حياضا كان أو نفاسا، يسقط المنع بسببه بمجرد تحقيق الطهارة الشرعية، ومنها الكفر، ويسقط المنع بسببه بمجرد الاهتداء إلى الإسلام. أما المطلب قيد البحث فبعيد كل البعد عن المنع المؤقت، بل هو منع دائم - إن صح مستنده - يتعلق أساسا بنسب الكاتب وأصله، والحقيقة أنني لم آل جهدا في التفتيح عن آراء السادة المالكية في الموضوع، فلم يتسن لي إلى ذلك مجال، وبعد تصفح الموضوع من كافة جوانبه، وتتبع المسألة من سائر زواياها تبين لي أن أسباب ذلك راجعة إلى:

أولا: ندرة الآثار الواردة في تخصيص قوم دون آخرين بشرف كتابة القرآن.

ثانيا: زيف الآثار الواردة في ذلك على قلتها، وضعفها من جهة الصنعة الحديثية، على ما يأتي بيانه لاحقا أثرا أثرا بإذن الله.

ثالثا: وهو مبني على الذي قبله، وأقصد به بقاء الأمر على الأصل، في أحقية كل مسلم شريف أو ضيع، ذكر أو أنثى، بالاضطلاع بهذا الشرف، متى ما توفرت فيه شروط العلم والإمام بأصول الرسم القرآني، وخلوه من الموانع الشرعية سالفة الذكر، من إسلام وطهارة.

رابعا: ضعف دلالة تلك الآثار على التخصيص، مع إمكانية حملها على معنى هو أليق بها وألصق، وتشهد له قرائن كثيرة، على ما يأتي لاحقا، وهذا مما يضيء عليها صبغة الإجمال بما تطرق إليها من واضح الاحتمال.

خامسا: أن تخصيص قوم، أو قبيلة، أو نسب، دون آخر بأحقية كتابة المصاحف بعيد كل البعد عن صريح المعقول، وواقع الحال، إضافة إلى احتياجه إلى أدلة

أقطع ثبوتاً، وأقوى دلالة مما وصلنا من الآثار المانحة ذلك الشرف العظيم إلى فئة من المسلمين دون فئة. ولا ريب أن عرض الآثار الواردة في المسألة، ثم إرداف ذلك بدراسة حديثة سندا وممتا للآثار أثرا أثرا يزيد الأمر إيضاحاً، والقصد كل القصد إثبات ما قدمت من عدم ثبوت الأحقية المزعومة، في اختصاص مسلم دون آخر بشرف كتابة القرآن.

وأول الأمر ما روي عن عبد الله¹ أنه قال: (لَا يَكْتُبُ الْمَصَاحِفَ إِلَّا مُضَرِّيٌّ)²،

- ويشهد له الأثر المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ الإملاء لا الكتابة، وهو قوله: (وَلَا يُمْلَيْنَ فِي مَصَاحِفِنَا إِلَّا غِلْمَانُ قُرَيْشٍ وَثَقِيفٍ)³.

- وشاهده الآخر ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال: (تُمَلِّ هُدَيْلٌ وَتَكْتُبُ ثَقِيفٌ) قال بعضهم في حديثه: (حِينَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ الْمُصْحَفَ)⁴.

- والشاهد الثالث، أنه لما أتى عثمان بن عفان بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن فقال: (لَوْ كَانَ الْمُمْلِي مِنْ هُدَيْلٍ، وَالْكَاتِبُ مِنْ ثَقِيفٍ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ هَذَا)⁵. وظاهر هذه الآثار الأربعة قصر الكتابة أو الإملاء على مضر، وتخصيص قريش وثقيف

¹ هكذا دون تحديد، وقد شككت في البداية في كونه ابن مسعود، ثم عثرت على الأثر عند ابن فارس مصرحاً بكونه هو، بلفظ: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْمَصَاحِفَ مِنْ مُضَرٍّ)، انظر الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس ص32، غير أن الراوي: إبراهيم التيمي عن ابن مسعود لم يدركه، ولم يدرك ابن عباس كما أبين لاحقاً.

² الأثر في كتاب المصاحف باب من أحق بكتابة المصاحف 506/2 رقم 401، وأورده عنه السيوطي في الإتيان ص754.

³ الأثر سبق تخريجه ص36، وهو في الصاحبى لابن فارس ص32، وفضائل القرآن لابن كثير صح إسناده ص51، و في الفتح 709/8، وفي لطائف الإشارات ص62 .

⁴ الأثر عند ابن أبي داود 215/1 رقم 92، وهو في الصاحبى ص32.

⁵ رواه أبو عبيد في فضائل القرآن، باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره 103/2 رقم 562، وابن أبي داود في المصاحف باب اختلاف ألحان العرب في المصاحف 231/1 رقم 110، والداني في المقنع ص121.

الآثار الأربعة قصر الكتابة أو الإملاء على مضر، وتخصيص قریش وتقيف بشرف تولي كتابة المصاحف دون غيرهما، لكن الحقيقة على خلاف ذلك:

أما أثر عبد الله فعلة أربعة: أولاً التديس¹، وعدم التصريح بالسماع²، وتديس آخر³، وإرسال⁴، والواحدة منها كفيلة برد الرواية، فما بالك باجتماعها كلها فيها.

وأما الشاهد الأول المروي عن عمر بن الخطاب، فزيادة على وروده بلفظ الإملاء لا الكتابة، فإنه ضعيف متنا وسندا، أما المتن فمن جهتين:

الأولى: الاضطراب⁵؛ وذلك أنه روي بلفظ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ الْإِمَامَ أَقْعَدَ لَهُ نَفَرًا مِّنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي اللُّغَةِ فَاكْتُبُوهَا بِلُغَةِ مُضَرَ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ رَجُلٍ مِّنْ مُضَرَ)⁶، وهذه رواية منكرة المتن بلا شك؛ إذ لم يثبت لعمر شرف توليه كتابة القرآن.

والثانية: ما ينكر على الشاهد من مخالفة واقع الحال، وهو أن عمر بن الخطاب لم يرد قط كتابة الإمام، بل الذي قام بذلك الخليفة عثمان رضي الله عنه، وعلى هذا فالشذوذ في الأثر واضح بلا ريب.

¹-التديس: إخفاء عيب الحديث، كما في ظفر الأمانى للكنوي ص226، والمدلس في الأثر هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى، أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي، مات سنة 183هـ، وهو مدلس كما في الكامل لابن عدي 2595/7، وتهذيب التهذيب 280/4.

²-وهذا واضح من السند، قال ابن أبي داود: "حدثنا عبد الله، نا محمد بن عبد الملك الدقيقي، نا عمرو ابن عون قال: أنا هشيم عن العوام، عن إبراهيم التيمي"، انظر كتاب المصاحف 506/2 رقم 401.

³-أقصد تديس إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي المتوفى سنة 94 هـ، موصوف بالتديس كما في تهذيب التهذيب 92/1.

⁴- وذلك أن إبراهيم التيمي قال في حديثه: "قَالَ عَبْدُ اللَّهِ..."، وهو لم يدركه ولم يسمع منه، ولا من علي كما قال ابن المديني، انظر تهذيب التهذيب 92/1.

⁵-هو ما اختلف راويه فيه فرواه على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له، انظر فتح المغيـث ص120.

⁶-سبق تخريجه ص36.

وأما السند ففيه الضعيف¹، ولا عبرة بتصحيح ابن كثير له؛ إذ أن صحة السند لا تعني صحة الأثر كما هو معلوم، بقدر ما تعني تحقيق أحد شروط قبول الحديث لا أكثر، يقول ابن حجر - رحمه الله - مشككا في صحة الأثر، ناقدا له عقب إيراده، وتسمية جملة ممن تسنى له شرف كتابة القرآن الكريم: "وليس في الذين سميناهم أحد من ثقيف، بل كلهم إما قرشي وإما أنصاري"².

والحاصل أن الاحتجاج بأثر عمر لا يقل عن سابقه ضعفا ودلالة، شأنه شأن الشاهد الثاني، وأقصد به قول عثمان: (تَمَلِّ هُدَيْلٌ وَ تَكْتُبُ ثَقِيفٌ)؛ وذلك أن علة الأثر الانقطاع، وهي علة مهلكة لثبوت المروي كما هو معروف³.

أما آخر شواهد الأثر من قول عثمان فلا يقل ضعفا عن ما قبله، وإن اختلفت علة عن علة غيره، وهي جهالة أحد رواته⁴، أضف إلى ذلك مناقضته الصريحة للأثر قبله، فهو ينفي وقوع الكتابة من ثقيف، والإملاء من هذيل، والأثر الذي

¹ عبد الملك بن عمير، ليس بحافظ، وتغير حفظه قبل موته، كما في الجرح والتعديل 361/5 رقم 1700.

² فتح الباري لابن حجر 709/8، ووافقه على نقده للأثر القسطلاني في لطائف الإشارات ص 62.

³ في سنده أبو المليح، وهو مختلف في اسمه قيل: عامر، وقيل: زيد، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن عمير، كما أنه لم يلق عثمان بن عفان ليروي عنه، انظر الكنى والأسماء للإمام مسلم 811/2 رقم 3280، المقتنى للذهبي 96/2 رقم 6004، تهذيب التهذيب 593/4.

⁴ الجهالة أن يرد في السند من لا يُعرف اسمه ولا حاله، انظر مقدمة في أصول الحديث للدهلوي ص 65، وهذا الأثر في سنده عكرمة الطائي، ولم أقف له على ترجمة، فهو إما مجهول العين، أو مجهول الحال، وكلا الأمرين قادح في صحة الحديث، يقول الداني: "هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل من جهتين: إحداهما أنه مع تخليط في إسناده، واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان بن عفان شيئا ولا رأياه، وأيضا فإن ظاهر ألفاظه تنفي وروده عن عثمان رحمه الله؛ لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة، فغير متمكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظرا لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطئا يتولى تغييره من يأتي بعده، ممن لا شك أنه لا يدرك مداه، ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، و لا يحل لأحد أن يعتقه"، انظر المقنع ص 119.

قبله صريح في أمره رضي الله عنه بتخصيص ثقيف بالكتابة وهذيل بالإملاء، وكان الخليفة بذلك لم يطع أمره، وأن الكتابة والإملاء تمتا على غير ما أوصى، وخلاف ما طلب¹.

والحاصل من الكلام أن الاعتماد على هذه الآثار الأربعة ليس بالسوي، والتعويل على دلالتها على تخصيص طائفة من المسلمين بالكتابة دون غيرها ليس بالقوي، ولا يخلص من ذلك إلا الجزم بأن التشرف بتولي كتابة المصاحف أمر مكفول شرعا لكل مسلم توفّر فيه ما اشترطه العلماء من أحكام الطهارة، والعلم بالكتابة والمكتوب، فإذا أضفت إلى ما سبق إمكانية حمل تلك الآثار-على فرض صحتها- على ما كان أيام جمع القرآن في عهد عثمان، وما كان من الاتفاق على كتابته بلغة قريش، لم يبق لهذه الروايات محمل جد تحمل عليه، ولا مشجب حق تعلق عليه، اللهم إذا استثنينا إرادة من رواها مخالفة ما اجتمعت عليه الأمة أيام عثمان من تخصيص لغة قريش دون سائر اللغات بجمع المصحف الإمام، والله أعلى وأعلم.

¹ - ثم إن دلالة الأثر - على فرض صحته - غير قطعية البتة، وقد تُؤول قول عثمان تأويلات عدة، أشهرها ما أورده ابن قتيبة عقب ذكره للرواية عن عثمان: " فأقامه بلسانه، وترك الرسم على حاله"، يقصد وقوع اللحن في الرسم، وتكفل اللسان بتقويم ذلك، انظر تأويل مشكل القرآن ص51، وانظر معاني القرآن للفرّاء .183/2.

المطلب الرابع: حكم التصغير عند كتابة القرآن في الفقه المالكي.

ليس غريبا على من لمس قدسية القرآن عند علماء المسلمين وعامتهم أن يستبق الأمر ليجزم - على الأقل - بكراهة التصغير عند كتابته، وأكثر من هذا أنه لا يكاد يجد مرجعا طرق المسألة يبيح ذلك أو يجيزه؛ إصرارا من هذه الأمة على توقير هذا الكتاب، وحرصا منها على إعطائه مكانته المستحقة، وصونا لحرمة. وفوق هذا وذلك، يقف المطلع على ما جاء في الموضوع من إجماع على استحباب تحسين كتابة المصحف، وتبيينها، وإيضاحها، وتعظيمها، وعدم تصغيرها، وإيضاح خطوطها¹، والإجماع حجة شرعية لا يقوى عليها إلا القرآن والسنة، يقول النووي: "اتفق العلماء على استحباب كتابة المصحف، وتحسين كتابتها، وتبيينها، وإيضاحها"²، وينقل - رحمه الله - الإجماع في موضع آخر فيقول: "وأجمعوا على استحباب كتابة المصحف، وتحسين كتابته، وتبيينها وإيضاحها، وإيضاح الخط"³. ولا شك أن الاستحباب المجمع عليه في تحسين الكتابة، وإيضاحها، وتبيينها منافٍ تماما للتصغير⁴؛ أدبا مع القرآن، وتأدبا مع قائله، يقول البيهقي: "ومنها أن يفخم المصحف، فيكتب مفرجا بأحسن خط يقدر عليه، ولا يصغر مقداره، ولا يقرمط⁵ حروفه"⁶، وقال صاحب لطائف الإشارات: "ويستحب كتبه، وإيضاحه؛ إكراما له"⁷.

¹ المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد محمد أبي شهبة ص 392.

² التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 189.

³ المجموع 71/2.

⁴ فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن لأحمد سالم ملحم ص 450.

⁵ القرمطة في الخط مقارنة السطور، وفي المشي مقارنة الخطو، وقيل: هي دقة الكتابة، انظر مادة قرمط

من: الصحاح 898/1، والقاموس المحيط ص 614.

⁶ الجامع لشعب الإيمان 330/3، وانظر الإتقان ص 755.

⁷ لطائف الإشارات ص 331.

وقد ذهب المالكية، إلى تحريم كتابة القرآن مصغرا فقالوا: ومن حرّمته أن لا يتوسد المصحف، ولا يعتمد عليه، ولا يرمي به إلى صاحبه إذا أراد أن يناوله، ومن حرّمته ألا يصغر المصحف¹، بل إنهم عدوا من البدع قول القائل في المصحف: مصيحف، وفي الكتاب: كتيب²، وأكبر من هذا قولهم: وتصغير المصحف كفر إن قصد استهزاء و إلا فلا³. واحتج المالكية من السنة⁴ بحديث للنبي صلى الله عليه وسلم، وأثرين⁵.

- فالحديث ما روي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (نَهَى أَنْ يُقَالَ مُسَيِّجٌ أَوْ مُصَيِّفٌ)⁶، و التلازم بين النهي عن القول والنهي عن الكتابة واضح؛ إذ لا يعقل أن يحرم القول أو الوصف، ولا تحرم الكتابة.

- أما الأثر الأول فهو المروي عن عمر بن الخطاب من أنه: (رَأَى مُصَحَّفًا صَغِيرًا فِي يَدِ رَجُلٍ فَقَالَ: مَنْ كَتَبَهُ؟ قَالَ: أَنَا، فَضَرَبَهُ بِالدَّرَّةِ، وَ قَالَ: عَظَّمُوا

¹- الجامع لأحكام القرآن القرطبي 45/1.

²- المدخل لابن الحاج 263/2.

³- حاشية علي العدوي على شرح أبي عبد الله محمد الخرخشي على مختصر خليل 323/5.

⁴- عددت الأثرين عن عمر وعلي رضي الله عنهما ضمن السنة لا ضمن أقوال الصحابة للمأثور من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إلى اتباع سنة الخلفاء الراشدين، وكذا لورود النهي في الأثرين عن تصغير المصاحف، و هو يفيد الرفع؛ لأنه مما لا مجال للاجتهاد فيه.

⁵- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 45/1.

⁶- رفعه القرطبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والأثر عند ابن عدي في الكامل 325/1 وحكم عليه بالوضع، وابن أبي داود في كتاب المصاحف مقطوعا عن ابن المسيب، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، برقم 495 إلى 499 باب هل يقال للمصحف مصيحف؟ 549/2-550-551، والآثار لا حجة فيها صناعة، وعلتها في رواية مجاهد: الليث بن أبي سليم، وفي رواية النخعي: الحسام بن مصك، وفي رواية ابن المسيب: عبد الرحمن بن حرمة، فالأول لا يحتج به، والثاني ضعيف، والثالث متكلم فيه من جهة الحفظ، انظر الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص 190 رقم 182، والمجروحون 237/2 رقم 903، والجرح و التعديل 222/5 رقم 1051، وانظر الروح و الريحان ص 93.

المُصْحَف¹). والشاهد من الأثر أمران: ضربه للرجل، ولا يكون إلا عن فعل حرام، وإلا لما جاز لعمر إذاية مسلم بيده، والثاني: اعتباره تصغير المصحف منافيا لتعظيم المصحف الأمور به شرعا.

-وأما الأثر الثاني فهو المروي عن علي بن أبي طالب بصيغ كثيرة²، منها قوله: (لَا تُكْتَبُ الْمَصَاحِفُ صِغَارًا)³. والأثر يحمل بلا شك نهيا لا يمكن أن يكون للاجتهاد فيه مجال، بل إن الجزم الوارد فيه كفيل بالقطع بصدوره ممن علم النهي عن تصغير المصاحف من النبي صلى الله عليه وسلم؛ وإلا لما كان للنهي بهذه التأكيد أن يكون.

كما احتج المالكية أيضا بالمعقول، فقالوا: "إن الكتاب كلما كان أكبر، كلما كان من الضياع أبعد"⁴.

المنافشة والترجيح:

لا يخفى على ذي بال أن للقرآن في حياة المسلم مكانة عرفها العام والخاص، فهو كلام الله المتصل بعباده، ومصدر التشريع الأول، وخاتم الكتب السماوية، وكتاب بهذه الأوصاف جدير بأن يكتب للناس بأجمل خط، ويخرج لهم في أبعي حلة، وتصغير المصاحف متناف مع هذا وذاك، فالتحريم الذي نص عليه المالكية هو الأليق بتصغير المصحف عند كتابته، والأشبه به وإن كانت الآثار التي

¹- سبق تخريجه ص38.

²- منها أنه رضي الله عنه (كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ الْقُرْآنُ فِي الشَّيْءِ الصَّغِيرِ) .

³- رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب كتابة المصاحف و ما يستحب من عظمها و يكره من صغرها، رقم 914، 237/2، و ابن أبي شيبة في كتاب فضائل القرآن من المصنف رقم 30832، 64/10، وابن أبي داود في كتاب المصاحف 507/2-508 بأرقام: 406 إلى 409، وأسانيدها كلها منقطعة لأنها من رواية إبراهيم النخعي، وهو لم يلق عليا، و لا أحدا من الصحابة، مع خلاف في إدراكه عائشة وأنس ابن مالك، انظر الجرح والتعديل 144/2 رقم 473، وتهذيب التهذيب 93/1.

⁴- التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص189.

استدلوا بها في إسنادها مقال، إلا أنها صحيحة المعنى. وقد أدى قول البعض بجواز كتابة المصاحف الصغيرة، وطبعها إلى انتشارها بين أيدي الناس في هذا الزمان، ولا تستطيع أن تقرأ فيها شيئاً، خاصة لمن تقدمت سنه، وضعف بصره؛ لصغر خطها، كما أدى التساهل في هذا إلى شرائها لا لغرض الاهتداء بها، بل للتبرك، ودفع الحسد والعين¹، وهذا كله لم تأت به سنة مرفوعة، ولا أثر متبع، بل هو على هذه الصفة معرض للضياع، أو للوقوع بأيدي الأطفال، أو في الخلاء وغيره²، كما أن الحاجة الشرعية لمثل هذه المصاحف الصغيرة غير ملحة، بل لا حاجة فيها عند الناس إلا لما تقدم ذكره، وهي لا ينتفع بها في القراءة ولا في غيرها، فالأولى تركها، وترك كتابتها على هذا الحجم الذي لا يؤدي إلى منفعة، والله أعلى وأعلم³.

¹-حتى وصل الأمر ببعض المسلمين إلى جعلها تحت رؤوس حديثي الولادة من الرضع، والأطفال؛ لدفع الأذى في اعتقادهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

²-الروح و الريحان ص 94-95.

³-وإن تعجب فعجب تنافس بعض دور الطبع في إخراج أصغر مصحف في العالم قصد الدعاية المجانية، أو لدخول كتب الأرقام القياسية، دون رجوع إلى الحكم الشرعي لطباعة المصاحف الصغيرة، وأعجب من ذلك حدوث الأمر على مرأى ومسمع من ولاة الأمور، ويعلم وزارات الشؤون الدينية والأوقاف، وكذا لجان الفتوى، دون اعتراض، أو نصح، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

المطلب الخامس : حكم كتابة القرآن من الحفظ عند المالكية.

بيان حكم كتابة القرآن الكريم من الحفظ في الفقه المالكي، أُلجأني إلى استفتاحه بمقدمتين مهمتين، اهتديت إليهما بعد اطلاعي على ما قيل في المسألة، وذلك أثناء عملية جمعي لمادتها العلمية: **أولاهما**: أن هذه المسألة وثيقة الصلة بمسألة قراءة القرآن عن ظهر قلب؛ وذلك أن مباشرة القرآن قراءة ليست بأولى من مباشرته كتابة¹. **والثانية**: أن الخلاف الحاصل بين العلماء فيها إنما هو من قبيل الأفضلية لا غير، بمعنى: أي الأمرين أفضل، قراءة القرآن أو كتابته من حفظه، أم قراءته وكتابته من المصحف؟ مع الاتفاق الحاصل على جواز الوجهين شرعاً². وقد ذهب المالكية³ إلى أن القراءة من المصحف أفضل من القراءة أو الكتابة عن ظهر القلب، يقول القرطبي عن المصحف: "ومن حرّمته ألا يخلي يوماً من أيامه من النظر في المصحف مرة"⁴. واحتج المالكية بالسنة، وعمل الصحابة، والمعقول⁵ وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: ما روي عن بعض الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(فَضْلُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَظْرًا عَلَى مَنْ يَقْرُوهُ ظَاهِرًا، كَفَضْلِ الْفَرِيضَةِ عَلَى**

¹ الروح و الريحان ص 104.

² فضائل القرآن لأبي عبيد: باب فضل قراءة القرآن وقراءة الذي لا يقيم القرآن 282/1، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43-44، فضائل القرآن لابن كثير 209، البرهان 461/1، فتح الباري 775/8، آداب تلاوة القرآن للسيوطي ص 111، فيض الرحمن لأحمد سالم ملحم ص 455.

³ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43-44، وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، انظر المحيط البرهاني في الفقه النعماني 311/5، المجموع 166/2، فضائل القرآن لابن كثير ص 211، البرهان 461/1، شرح منتهى الإرادات 279/1، مطالب أولي النهى 602/1.

⁴ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43/1.

⁵ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43-44، التذكار ص 185 وما بعدها.

الثَّانِيَّةُ¹.

ثانيا: حديث أوس الثقفي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قِرَاءَةُ الرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمُصْحَفِ تَضَاعَفُ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَلْفِي دَرَجَةٍ)².

ثالثا: ما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعا³: (مَنْ قَرَأَ مَائَتِي آيَةٍ كُلَّ يَوْمٍ نَظْرًا شَفَعَ فِي سَبْعَةِ فُجُورٍ حَوْلَ قَبْرِهِ، وَخَفَّفَ الْعَذَابُ عَنْ وَالدِيهِ وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ)⁴، والشاهد منه بين من قوله (نظرا)، والزيادة في المبنى زيادة في المعنى، ولو استوى أمر القراءة ظهرا ونظرا ما حصل للقارئ كل هذا الفضل، من شفاعة، وتخفيف عذاب عن الوالدين.

رابعا: ما احتج به المالكية⁵ مما روي عن أبي سعيد الخدري، أن النبي عليه السلام قال: (أَعْطُوا أَعْيُنَكُمْ حَظَّهَا مِنَ الْعِبَادَةِ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَظُّهَا

¹- هكذا رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب فضل قراءة القرآن نظرا، وقراءة الذي لا يقيم القرآن 282/1 رقم 95 دون تحديد اسم الصحابي، والحديث ضعيف لا حجة فيه، وعلتاه: نعيم بن حماد، المروزي، أبو عبد الله، ومعاوية بن يحيى الصديقي، فالأول ضعيف قال عنه يحيى بن معين: يروي عن غير الثقات، وقيل: مظلم الأمر، أما الثاني فهو المكنى أبا مطيع الأذربيلسي، وهو منكر الحديث جدا، انظر المجروحون من المحدثين لابن حبان 334/2 رقم الترجمة 1022، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 2482/7، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص 362 رقم الترجمة 511.

²- هذه رواية ابن عدي في الكامل 2754/7، ورواية البيهقي في شعب الإيمان 507/3 رقم 2025 بلفظ: (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ كُتِبَ لَهُ أَلْفًا حَسَنَةً، وَمَنْ قَرَأَهُ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ، أَظْنُهُ قَالَ: فَأَلْفُ حَسَنَةٍ)، والحديث كسابقه لا يحتج به لضعفه، وعلتاه: أبو سعيد بن عوذ ضعيف، وعثمان بن عبد الله ابن أوس مجهول الحال، الجرح والتعديل 155/6 رقم 856، والكامل 2754/7، الروح والريحان ص 82.

³- هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، انظر الشذا الفياح للأبناسي ص 139.

⁴- أورده في البرهان 463/1، وعزاه إلى ابن أبي داود، وهو وهم؛ إذ لم يروه في كتاب المصاحف.

⁵- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43-44، التذكار في أفضل الأذكار ص 186.

مِنَ الْعِبَادَةِ؟ قَالَ: النَّظْرُ فِي الْمُصْحَفِ، وَالتَّفَكُّرُ فِيهِ، وَالْإِعْتِبَارُ عِنْدَ عَجَائِبِهِ¹، والشاهد من الحديث عدّ مجرد النظر إلى المصاحف ولو بغير قراءة عبادة يؤجر عليها المسلم، وهذا ما لا يحصل لمن يقرأ عن ظهر الغيب²، ويزيد القرطبي الاستشهاد تعليلاً فيقول ما نصه: "فإن العين تؤدي إلى النفس، وبين النفس والصدر حجاب، والقرآن في الصدر، فإذا قرأه عن ظهر قلب فإنه يسمع أذنه فتؤدي إلى النفس، فإذا نظر في الخط كانت العين والأذن قد اشتركتا في الأداء، وذلك أوفر للأداء، وكان قد أخذت العين حظها كالأذن"³.

خامساً: ما احتجوا به⁴، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أَفْضَلُ عِبَادَةِ أُمَّتِي قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ نَظْرًا)⁵، والشاهد من الأثر الأفضلية التي أقرها عليه السلام في الأجر للقارئ نظراً.

سادساً: ما روي عن ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (أَدِيمُوا النَّظْرَ فِي الْمَصَاحِفِ)⁶، والشاهد من الأثر كون النظر إلى المصحف مأموراً به شرعاً، بل ومأموراً بالمداومة عليه⁷.

¹-رواه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان وضعفه 509/3 رقم 2030، في إسناده عنبة بن عبد الرحمن ابن عنبة، متروك، مرمي بالوضع، لا يحل الاحتجاج به، انظر المجروحون لابن حبان 170/2 رقم 808، الجرح والتعديل 402/6 رقم 2247، الكامل 1900/5.

²-البرهان 462/1، آداب التلاوة للسيوطي ص 111، فيض الرحمن ص 455، الروح والريحان 79-80.

³-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43/1.

⁴-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43/1، التذكار ص 186.

⁵-الحديث في ضعيف الجامع الصغير وزيادته لمحمد ناصر الدين الألباني 148/1 رقم 1048.

⁶-رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب فضل قراءة القرآن نظراً، وقراءة الذي لا يقيم القرآن 282/1 رقم

96، وقال ابن حجر في الفتح مرجحاً وقفه: "إسناده صحيح"، انظر الفتح 776/8.

⁷ - فتح الباري 776/8، آداب التلاوة للسيوطي ص 112، فيض الرحمن ص 455.

سابعاً: عمل الصحابة، ومما استشهد به المالكية ما روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: (إِنِّي لَأَسْتَحْيِي أَلَّا أَنْظُرَ كُلَّ يَوْمٍ فِي عَهْدِ رَبِّي مَرَّةً)¹.

المنافسة والترجيح:

نسبة الأفضلية لقراءة أو كتابة القرآن من المصحف أولى بالصواب، وليس ذلك لقوة كل أدلة المالكية، بل لصحة بعضها وقوة دلالاته؛ إذ لا يخفى ما اتسمت به بعض أدلتهم من الوهن البيّن، خاصة من جهة الثبوت، كما هي الحال في الدليل الأول، والثاني، والثالث، والخامس، إلا أن بقية الأدلة لا يعترِبها - في ظني - أي شك من إيرادها لمزية النظر إلى المصاحف عند القراءة، وما في ذلك من زيادة للأجر، والزيادة في المبنى زيادة في المعنى كما لا يخفى. أضف إلى ذلك أنني رجحت مذهب المالكية بما وقفت عليه من الأدلة المؤيدة لتفضيل اعتماد المصحف بدلاً من الحفظ عند قراءة القرآن أو كتابته، ومن ذلك ما صح (أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جِئْتُكَ مِنَ الْكُوفَةِ وَتَرَكْتُ بِهَا رَجُلًا يُمْلِي الْمَصَاحِفَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، قَالَ: فَعَضِبَ عُمَرُ وَانْتَفَخَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَمْلَأَ مَا بَيْنَ شُعْبَتَيْ الرَّجُلِ، قَالَ: مَنْ هُوَ وَيَحْكُ؟ قَالَ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: فَمَا زَالَ يَطْفَأُ وَيَتَسَرَّى عَنْهُ الْغَضَبُ، حَتَّى عَادَ إِلَى حَالَتِهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَيَحْكُ، وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ بِقِيٍّ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ هُوَ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، وَسَأُحَدِّثُكَ عَنْ ذَلِكَ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ اللَّيْلَةَ كَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ سَمَرَ عِنْدَهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَأَنَا مَعَهُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي، وَخَرَجْنَا مَعَهُ نَمْشِي، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَمِعُ قِرَاءَتَهُ، فَلَمَّا كِدْنَا أَنْ نَعْرِفَ الرَّجُلَ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَطْبًا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ، قَالَ ثُمَّ جَلَسَ الرَّجُلُ يَدْعُو، فَجَعَلَ رَسُولُ

¹-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43/1.

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سَلْ تُعْطَهُ، سَلْ تُعْطَهُ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَعْدُونَ إِلَيْهِ لِأَبْشَرِهِ، قَالَ: فَغَدَوْتُ إِلَيْهِ لِأَبْشَرِهِ، فَوَجَدْتُ أَبَا بَكْرٍ قَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ فَبَشَّرَهُ، فَلَا وَاللَّهِ مَا سَابَقْتُهُ قَطُّ إِلَى خَيْرٍ إِلَّا سَبَقَنِي إِلَيْهِ¹، فانظر كيف أنكر عمر كتابة المصاحف غيباً، إلا على من أتقن حفظه، ورسمه، واطلع على خباياه، وأسراره، من أمثال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وفي هذا ما فيه من احتياط من عرف قدر القرآن من الوقوع في الخطأ والافتراء على الله في كلامه، والله أعلى وأعلم.

¹ الحديث روي بصيغ كثيرة، وأخرجه الإمام أحمد واللفظ له في مسند عمر بن الخطاب برقم 175 ص 52، وابن أبي داود برقم 410-411-412 باب كتابة المصاحف حفظاً/1-509-510، والحاكم في المستدرک في کتاب التفسیر باب مسامرة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أبي بكر في أمور المسلمين/2-600 رقم 2948، وأخرج ابن ماجه طرفاً منه برقم 138 ص 52 من كتاب السنة، باب فضل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وهو في الحلية لأبي نعيم 124/1.

المطلب السادس: عرض القرآن بعد كتابته عند المالكية.

المطلب السادس بيان لحكم عرض كاتب المصحف لما كتب على أهل الاختصاص؛ للتحقق من صحة المكتوب¹؛ دفعا للخلل إن وجد، وتأكدا من سلامة المكتوب²، وقد أحسن ابن العربي المالكي أيما إحسان، حين جمع دواعي عرض القرآن بعد كتابته، وجعلها أربعة إجمالا³:

- الأول: حذف ما في بقائه فساد، كحذف الشاذ من القراءات مثلا.

- الثاني: حذف ما ليس من القرآن أصلا.

- الثالث: حذف ما نسخ منه تلاوة لا حكما.

- الرابع: حذف ما ليس على نظمه كالمخالف للرسم العثماني مثلا.

و مما سهل عليّ بحث هذه المسألة، ما وقفت عليه من الاتفاق الحاصل عند أهل العلم على استحباب مذاكرة القرآن، ومدارسته، وتعاهده، وهذا يشمل بلا شك الحفظ والكتابة، وهما العاملان اللذان سبق بيان اعتماد جمع القرآن الكريم عليهما في مبحث سابق، سواء كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو في جمع أبي بكر رضي الله عنه أو في الجمع العثماني الأخير⁴، وهو ما عرف فيما بعد بجمع الصحائف والسطور، وجمع القلوب والصدور⁵.

¹- وثيقة نقل النص القرآني لمحمد حسن حسن جبل ص 168.

²- تعريفات الجرجاني ص 184.

³- العواصم من القواصم لابن العربي ص 83.

⁴- تفسير القرطبي 67/1، الإيجاز والبيان في علوم القرآن لمحمد صادق قمحاوي ص 201-202.

⁵- مناهل القرآن للزرقاني 197/1.

والاستحباب المشار إليه أنفا عند: المالكية¹، متداول على ألسنتهم، معلوم من أقوالهم، يقول ابن عبد البر: "في هذا الحديث² الحض على درس القرآن، وتعاهده، والمواظبة على تلاوته، والتحذير من نسيانه"³، ويقول القرطبي: "باب ما ينبغي لصاحب القرآن أن يأخذ نفسه به، ولا يغفل عنه، فأول ذلك أن يخلص في طلبه لله جل وعز كما ذكرنا، وأن يأخذ نفسه بقراءة القرآن في ليله ونهاره، في الصلاة، أو في غير الصلاة؛ لئلا ينساه"⁴، فانظر إلى التعليل الذي ختم به وهو تحديداً عدم النسيان، وهو غاية لا تحصل إلا بالمذاكرة، والتعاهد فرادى وجماعات، ولا شك أن العرض بعد الحفظ أو بعد الكتابة من التعاهد، والمدارسة المطلوبة، والتي يحصل بها المراد من سلامة المحفوظ، وصحة المكتوب، ويقطع بها الشك باليقين.

هذا عن الحكم، أما الحديث عن أدلة الاستحباب المقرر، فالباحث عنها عند المالكية يلحظ بشدة ندرة أدلة تفصيلية تتعلق بمسألة عرض القرآن بعد الحفظ

¹- الاستذكار 56/8، إكمال المعلم للقاضي عياض 153/3، تفسير القرطبي 34/1. وهو ما عليه الحنفية، والشافعية، والحنابلة، ينظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري 48/1. أخلاق حملة القرآن للأجري، باب فضل الاجتماع في المسجد لدرس القرآن ص 33، شرح صحيح مسلم للنووي 57/15، التبيان في آداب حملة القرآن ص 101 و ما بعدها. منتهى الإيرادات 279/1، مطالب أولى النهي 602/1.

²- يقصد حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعْلَقَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ)، والحديث أخرجه مالك في كتاب القرآن باب ما جاء في القرآن 202/1، والبخاري في كتاب فضائل القرآن باب استذكار القرآن وتعاهده 181/3 رقم 4841، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الأمر بتعهد القرآن وكراهة قول نسبت آية كذا وجواز قول أنسيتها 355/1 رقم 788، والنسائي في كتاب الافتتاح باب جامع ما جاء في القرآن رقم 942 ص 118.

³- الاستذكار 56/8.

⁴- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 34/1، و قد عقد في كتابه: التذكار في أفضل الأذكار بابا سماه: في الأمر بتعاهد القرآن ص 122.

خاصة، أو بعد كتابته بالأخص، وغاية ما يعثر عليه أدلة عامة من القرآن ومن السنة¹، لها الأسبقية في تشريع مبادئ التثبيت من الأخبار، ومدارسة القرآن، وأسباب ذلك في موضوع العرض بعد الكتابة خاصة ثلاثة:

- 1- قلة الكتبة في زمن النبوة، وصدر الإسلام الأول من زمن الصحابة.
- 2- اعتماد القوم على الحافظة القوية، والذاكرة الوقادة، وما حباهم الله به من صفاء الذهن، وسلامة الفهم.
- 3- عدم التوسع في كتابة المصاحف واقتنائها إلى ما بعد الجمع العثماني.

وهذا السبب وذاك ربط مسألة انتشار عرض المكتوب من القرآن برمتها بعمل الصحابة والتابعين، وهم الذين أثر عنهم التثبيت البالغ، والتحري العميق لكل ما يتعلق بكتاب الله خاصة، خاتمة الكتب السماوية²، وذلك بعد اطلاعهم على جرائم الأمم السابقة، التي تجرأت على كلام الله فعاثت فيه فسادا وتحريفا وعبثا وتأليفا، مما جر على البشرية زيغا في العقائد، وصداء عن سبيل الله، وويلات صراع لا تزال مرارته تُتجرع إلى يوم الناس هذا. ولعل العوامل الأربعة آتية الذكر، هي التي أرسدت دعائم عقيدة التثبيت، وهيأت جو انتشارها، بين سلف الأمة: علمائها، وعوامها . فأول الأمر أن الله أمر في محكم كتابه بالتثبيت، وحذر من التسرع في الأخبار فقال مثلا: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ بِأَسْوَأَ بِنْبَاءٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِحُوا عَلَىٰ مَا بَعَلْتُمْ نُدْمِينَ) (الحجرات/6)، وعاب الأخذ بالظن فيما لا يكفي فيه الظن، واتباع ما لا دليل عليه، مما لم تره عين، أو تسمعه أذن أو يعتقد قلبه، فقال جل ذكره: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوَٰلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء/36)،

¹ - كحديث جبريل عليه السلام في مدارسته القرآن مع النبي صلى الله عليه وسلم .

² - مناهل العرفان 256/1.

فيسأل السمع عما سمع، والبصر عما أبصر، والقلب عما عزم عليه¹. وثاني تلك العوامل، ما سمعه الصحابة والتابعون، من الترهيب الشديد، والتهديد والوعيد، للكاذبين على الله، والمفتزين على رسوله²، والتعرض لكلام الله خاصة من أعظم الكذب، وليس أظلم في العباد من مقترفه³، قال الله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ إِبْتَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (الأنعام/94). وثالث العوامل التي ساعدت على انتشار ثقافة التأكد والتبصر في تلك العصور النيرة ما أرشد إليه الإسلام من وجوب تحري الصدق في الأقوال و الأعمال، وما نهى عنه من الكذب⁴، قال تعالى: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَىٰ اللَّهِ وَكَوْنُوا مَعَ الصّٰدِقِیْنَ) (التوبة/120)، ولا شك أن استظهار محفوظ، أو عرض مكتوب، لا يقصد به صاحبه إلا الوصول إلى الصدق، ودرء الخطأ. وأما العامل الرابع فولوع تلك القرون الخيرة بالتفقه، وغرامها بالتتقيب، وشغفها بكلام الله، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، ودليل ذلك ما كان يُعقد من مجالس لمدارسة القرآن، وفهمه، وركوبهم السهل والصعب من المطايا لطلب العلم وأخذه⁵.

هذا والراجح - والله أعلم - استحباب عرض القرآن الكريم، سواء تعلق الأمر بما بعد الحفظ، أو بما بعد الكتابة، ومما شجعني على هذا الترجيح ما وقفت عليه

¹- تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين 21/3، أحكام القرآن لابن العربي 201/3.

²- مناهل العرفان 257/1.

³- تفسير ابن أبي زمنين المالكي 85/2.

⁴- مناهل العرفان 258/1.

⁵- المصدر ذاته 259/1.

من آثار عن سلف هذه الأمة تثبت عرضهم مصاحف بعد كتابتها على أهل الاختصاص في زمانهم، بل وأكثر من ذلك، أخذ الأجر على ذلك بلا حرج.

- فمن ذلك: (أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ رَكِبَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي نَفَرٍ مِّنْ أَهْلِ دِمَشْقَ وَمَعَهُمُ الْمُصْحَفُ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَهْلُ دِمَشْقَ لِيَعْرِضُوهُ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَرَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَلِيِّ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَرَأَ يَوْمًا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا قَرَأُوا هَذِهِ الْآيَةَ: إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ وَلَوْ حَمَيْتُمْ كَمَا حَمَوْا لَفَسَدَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ أَقْرَأَكُمْ؟ قَالُوا: أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِّنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ادْعُ لِي أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَقَالَ لِلرَّجُلِ الدَّمَشْقِيِّ: انْطَلِقْ مَعَهُ. فَذَهَبَا فَوَجَدَا أَبِي بِنِ كَعْبٍ عِنْدَ مَنْزِلِهِ يُهَيِّئُ بَعِيرًا لَهُ هُوَ بِيَدِهِ، فَسَلَّمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ الْمَدَنِيُّ: أَجِبْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ، فَقَالَ أَبِي: وَ لِمَا دَعَانِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَأَخْبَرَهُ الْمَدَنِيُّ بِالذِّي كَانَ، فَقَالَ أَبِي لِلدَّمَشْقِيِّ: مَا كُنْتُمْ تَنْتَهُونَ مَعْشَرَ الرِّكِيْبِ، أَوْ يَشْدُقْنِي مِنْكُمْ شَرًّا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى عُمَرَ وَهُوَ مُشَمَّرٌ وَالْقَطْرَانُ² عَلَى يَدَيْهِ، فَلَمَّا أَتَى عُمَرَ، قَالَ لَهُمْ عُمَرُ: اقْرَأُوا، فَقَرَأُوا: وَلَوْ حَمَيْتُمْ كَمَا حَمَوْا لَفَسَدَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، فَقَالَ أَبِي: أَنَا أَقْرَأْتُهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ لِرَيْدٍ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ رَيْدٌ قِرَاءَةَ الْعَامَّةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا أَعْرِفُ إِلَّا هَذَا، فَقَالَ أَبِي: وَاللَّهِ يَا عُمَرُ إِنَّكَ لَتَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحْضَرُ وَيَغِيْبُونَ، وَأُدْعَى وَيُحْجَبُونَ، وَيُصْنَعُ بِي، وَاللَّهِ لَئِن أَحْبَبْتَ لِأَلْزَمَنَ بَيْتِي فَلَا أُحَدِّثُ أَحَدًا بِشَيْءٍ)³.

¹- الشدْف: الشين والذال والفاء: يدل على ارتفاع في شيء، ولعله يقصد: يرتفع إلي منكم شر، أو يصيبني، انظر معجم مقاييس اللغة 255/3، مادة "شدف".

²- قطرنت: طليت، والقطران ما يتحلل من شجر الأبهل، وتطلى به الإبل وغيرها، وقيل ما ينقطر من الهناء، انظر مادة "قطر" من: مفردات الراغب 527/2، تحفة الأريب ص 257، الفيومي ص 194

³- سبق تخريجه ص 38 .

- وبإسناد حسن ما رواه الثوري قال: (كَانَ زُبَيْدٌ¹ إِذَا حَضَرَ شَهْرَ رَمَضَانَ عَرَضَ الْقُرْآنَ، فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ بِالْمَصَاحِفِ)².

- ومثله حديث أبي ظبيان³ قال: (كُنَّا نَعْرِضُ الْمَصَاحِفَ عِنْدَ عُلَمَاءِ)⁴.

- وما صح عن سعيد بن جبیر (أَنَّهُ كَانَ يُدْخِلُ عَلَيْهِ وَيَبِينُ يَدَيْهِ مُصْحَفًا قَدْ عَرَضَهُ، فَيَقُولُ لِلدَّخْلِ: إِنْ كُنْتَ مُشْتَرِيًا مُصْحَفًا فَاشْتَرِهِ، فَإِنَّ أَهْلَهُ قَدْ احْتَأَجُّوا إِلَيَّ بَيْعِهِ)⁵.

- وبإسناد صحيح ما ثبت عن إبراهيم النخعي (أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى عَرَضِ الْمَصَاحِفِ أَجْرًا)⁶، وهذا الأثر وإن بدت فيه كراهة النخعي لأخذ الأجر على عرض المصاحف، فهو واضح في إقرار أصل العرض بلا شك.

¹- ابن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب الياامي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت عابد من السادسة، ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة، روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وإبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي ومجاهد، وعنه جرير بن حازم وشعبة والثوري والأعمش، مات سنة 122هـ، انظر طبقات ابن سعد 426/8 رقم 3217، سير أعلام النبلاء 296/5 رقم 141، تقريب التهذيب ص 200 رقم 1989.

²- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت رقم 518، 561/2.

³- حصين بن جندب بن الحارث بن عمرو الجنبى الكوفي، روى عن عمر وعليّ وحذيفة وجرير بن عبد الله وأسامة بن زيد وابن عباس، وعنه ابنه قابوس وعطاء بن السائب والأعمش، ممن غزا القسطنطينية مع يزيد سنة خمسين، وثقه غير واحد، مجمع على صدقه، حديثه في الكتب كلها، مات سنة 89هـ أو 90هـ، انظر الطبقات 360/8 رقم 3126، السير 362/4 رقم 104، شذرات الذهب 359/2.

⁴- أخرجه ابن أبي داود في المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت 561/2 رقم 519، والحاكم في كتاب التفسير باب الصبر نصف الإيمان وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، 237/3 رقم 3718.

⁵- رواه أبو عبيد في فضائل القرآن، بلفظ: (هَلْ لَكَ فِي مُصْحَفٍ عِنْدِي قَدْ كَفَيْتَكَ عَرَضَهُ تَشْتَرِيهِ؟)، باب بيع المصاحف واشترائها وما جاء في ذلك من الكراهة والرخصة 229/2 رقم 893، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت 562/2 رقم 520.

⁶- رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت 563/2 رقم 522.

- ومن الباب ما حدث به الأوزاعي، قال: (كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُصْلِحُ الْمَصَاحِفَ عَلَى قُرَائِهِ، وَكَانَ رَجُلٌ يُحْضِرُهُ مُصْحَفَهُ، فَأَخَذَهُ رَجُلٌ مِّنْ جُلَسَاءِ يَحْيَى، وَكَانَ أَعْرَفَ بِإِصْلَاحِهِ مِنْ صَاحِبِهِ، فَكَانَ يُصْلِحُهُ لَهُ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهُ صَنَعَ صَاحِبُ الْمُصْحَفِ طَعَامًا لِأَصْحَابِهِ، وَدَعَا الَّذِي كَانَ يُصْلِحُهُ مَعَهُمْ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ يَحْيَى فَأَعْجَبَهُ، وَقَالَ: أَحْسَنَ)²، فتأمل ما تنبئ عنه هذه الآثار وغيرها، من انتشار لظاهرة عرض المصاحف المكتوبة في زمن صفوة هذه الأمة، من صحابة و تابعين، بما لا يدع مجالاً للشك من استحبابها عندهم، وعملهم بها؛ رغبة في الأجر والثواب، حتى رفض بعضهم أخذ الأجرة عليها، واحتسب فعلها عند الله، والله أعلى وأعلم.

¹- أبو نصر الطائي، مولاهايم اليمامي، مولى لطيء، كان من أهل البصرة فتحول إلى اليمامة، روى عن أبي أمامة وأنس وأبي سلمة، وعنه السائب بن يزيد وعكرمة ونافع والأوزاعي، قال أيوب السخيتاني: " ما بقي على الأرض مثل يحيى بن أبي كثير"، مات سنة 129هـ، انظر طبقات ابن سعد 8/116 رقم 2616، و سير أعلام النبلاء 6/27 رقم 9، وتهذيب التهذيب 4/383

²- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب عرض المصاحف إذا كتبت 2/563 رقم 523.

المطلب السابع: حكم ترجمة القرآن عند المالكية.

أوجّهُ بدايةً عنايةً المطلع على هذا المطلب إلى نقاط أربعة تلخص أهمية الموضوع، وذلك قبل إيراد المعاني اللغوية للترجمة، ومعناها الاصطلاحي، وأقسامها، وقبل بيان حكمها عند المالكية خاصة، وأدلتهم.

أولاً: ترجمة القرآن من المسائل التي تحتاج بشكل خاص إلى دقة في المعالجة؛ بسبب ما يكتنفها من غموض، جرّ تطاحننا في الأفكار، وتضاربا في الأقوال.

ثانياً: ادعاء الكثير نقله للقرآن من لغته الأصلية إلى لغة أخرى، مع تأكيده على تحقيق تلك الترجمة لأهدافها، من بيان معاني القرآن ومقاصده¹.

ثالثاً: وقوع أخطاء فاحشة بحسن نية حيناً، وعن قصد أحياناً في التراجم المنتشرة في شتى أنحاء المعمورة، شكلت بلا ريب معول هدم للإسلام، وأسهمت في تشويه صورته، وتأليب الرأي ضده.

رابعاً: من المترجمين، أو مدعي الترجمة، من هو عدو للإسلام والمسلمين، تشهد على ذلك سيرته وكتاباتة، ومنهم من هو صديق محب للإسلام وأهله، ناوٍ للخير من خلال محاولة نشر تعاليم القرآن بترجمته، غير أن جهله جرّ على الإسلام وبالاً شديداً، فأساء من حيث أراد الإحسان.

وبداية البحث من المعاني اللغوية للترجمة، وهي أربعة لا غير:

1- تبليغ الكلام لمن لم يبلغه²: قال الشاعر:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتُهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ³.

¹- تُرجم القرآن إلى كل لغات العالم تقريباً، وجاوزت خمسة وثلاثين لغة، انظر مناهل العرفان 2/88.

²- مناهل العرفان 2/90.

³- البيت استشهد به الزرقاني في مناهل العرفان 2/90، ولم يسم قائله، وقد حاولت الوقوف على اسم صاحبه في المعاجم اللغوية، والدواوين الشعرية فلم أوفق.

- 2- تفسير الكلام باللغة التي جاء بها: ومن هذا ما أطلق على ابن عباس رضي الله عنهما من أنه ترجمان للقرآن¹.
- 3- تفسير الكلام بغير لغته الأصلية: ففي لسان العرب: "الترجمان² المفسر للسان"³، وفي الصحاح: "ترجم الكلام إذا فسر بلسان آخر"⁴، وفي تاج العروس: "الترجمان المفسر للسان، وقد ترجمه، وترجم عنه، إذا فسر كلامه بلسان آخر"⁵.
- 4- نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى: قال في النهاية: "الترجمان بالضم والفتح هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى"⁶، وبهذا قال غير واحد من أهل اللغة⁷، وجمع ترجمان تراجم⁸، وللمعنى الرابع هذا يشهد حديث ابن عباس رضي الله عنهما المشهور بحديث هرقل: وفيه: (ثُمَّ دَعَاهُمْ، وَدَعَا بِتَرْجُمَانِهِ)⁹، فترجمان هرقل كان ينقل الكلام إلى لغة قومه من الروم.

¹ - مناهل العرفان 90/2.

² - بضم التاء ويجوز فتحها، انظر مادة "ترجم" من: المحكم لابن سيده 409/7، النهاية لابن الأثير 186/1، لسان العرب 66/12 .

³ - مادة "ترجم" من: لسان العرب 66/12، والقاموس المحيط ص 976 .

⁴ - الصحاح للجوهري 1427/2 مادة "ترجم".

⁵ - تاج العروس للزبيدي 343/31 مادة "ترجم".

⁶ - النهاية 186/1 مادة "ترجم".

⁷ - مادة "ترجم" من: لسان العرب لابن منظور 66/12، تاج العروس للزبيدي 343/31 .

⁸ - النهاية 186/1، لسان العرب 66/12 مادة "ترجم"، وهذا خلاف ما شاع على ألسنة العامة وبعض الخاصة من استعمال تراجم جمعا لترجمة.

⁹ - الكلام لأبي سفيان رضي الله عنه، و الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، 51/1 رقم 7، وفي كتاب الإيمان باب سؤال جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة وبين النبي صلى الله عليه وسلم له 65/1 رقم 51، وفي كتاب الشهادات باب من أمر بإنجاز الوعد وفعله الحسن 102/2 رقم 2597، و في كتاب الجهاد والسير باب قول الله عز و جل: (قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ)، والحرب سجل 140/2 رقم 2714، وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى = الإسلام والنبوة وألا

والمعنى الرابع، هو الذي يتصل بموضوع الترجمة من حيث كونه نقل للكلام من لغة إلى أخرى؛ ولهذا قالوا في التعريف الاصطلاحي لها: التعبير عن معنى كلام في لغة بكلام من لغة أخرى، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده¹.

- وقيل: إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها².

- وقيل: نقل الكلام من لغة إلى أخرى³.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن تعرف الترجمة اصطلاحاً تعريفاً مطابقاً لمعناها اللغوي الرابع وهو: **نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى**؛ لوفاء هذا التعريف بالمطلوب من حيث كون الترجمة انتقال للكلام بين اللغات، أما اشتراط الوفاء بالمعاني والمقاصد فتحصيل حاصل، وتطويل في التعريف؛ ذلك أن النقل إذا وقع مع تغيير مقاصد الكلام كان أقرب إلى التحريف، بل سمّه كذباً ولا حرج، هذا و تقسم الترجمة عند العلماء قسمين:

يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله وقوله تعالى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُوتِيَهِ اللَّهُ الْكِتَابَ) 171/2 رقم 2845، وفي باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وقوله جل وعز: (سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ)، قاله جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم 181/2 رقم 2880، وفي كتاب الجزية والموادعة باب فضل الوفاء بالعهد 232/2 رقم 3067، وفي كتاب التفسير باب: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ) سواء: قصد 24/3 رقم 4369، وفي كتاب الأدب باب صلة المرأة أمها ولها زوج 384/3 رقم 5792، وفي كتاب الاستئذان باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب 442/3 رقم 6037، وفي كتاب الأحكام باب ترجمة الحكام، وهل يجوز ترجمان واحد؟ 646/3 رقم 6930، وفي كتاب التوحيد باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها لقول الله تعالى: (قُلْ فَاتُوا بِالْتَّورَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) 727/3 رقم 7263، ورواه مسلم في كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام 849/2 رقم 1773.

¹ - مناهل العرفان 91/2.

² - الإتيان للسيوطي ص 230.

³ - فيض الرحمن ص 43.

الأول: الترجمة الحرفية، وتسمى اللفظية أو المساوية¹، وهي نقل ألفاظ من لغة إلى نظائرها من لغة أخرى، بحيث يكون النظم مرادفا للنظم، والترتيب مرادفا للترتيب، فهي وضع للمرادف مكان مرادف².

الثاني: الترجمة التفسيرية، وتسمى المعنوية³، وهي بيان معنى الكلام بلغة أخرى، من غير تقييد ترتيب كلمات الأصل، أو مراعاة نظمه، والمهم فيها حسن تصوير المعاني والأغراض كاملة⁴.

وأوضح مثال يبين قسمي الترجمة، ويميز بينهما قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) (الإسراء/29)؛ وذلك أن ترجمته الحرفية تقتضي من المترجم الإتيان بكلام ينهي عن ربط اليد إلى العنق، وعن مداها مداً مبالغاً فيه، ويستذكر عندئذ المترجم له النهي عن ربط اليد بالعنق، وعن مداها غاية المد، فيقع في الأصل نقداً ورداً، مع أن العيب في الترجمة لا في الأصل⁵، أما ترجمة الآية التفسيرية فنقتضي من المترجم إيراد كلام ينهي عن التقتير والتبذير، ولو لم يراع في ترجمته نظم الأصل وترتيبه اللفظي⁶. ومثل ابن قتيبة رحمه الله - بآيات مثل⁷:

* (وَأِمَّا تَحَارَبْنَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَاَنْبِذِي إِلَيْهِمْ عَلٰى سَوَآءٍ) (الأنفال/59).

* (فَضْرَبْنَا عَلٰى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا) (الكهف/11).

¹ -مناهل العرفان 92/2، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 307، فيض الرحمن ص 43.

² -مناهل العرفان 92/2، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 307، فيض الرحمن ص 43.

³ -مناهل العرفان 92/2، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 307، فيض الرحمن ص 43.

⁴ -مناهل العرفان 92/2، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 307، فيض الرحمن ص 43.

⁵ -مناهل العرفان 92/2.

⁶ -المصدر ذاته 92/2.

⁷ -تأويل مشكل القرآن 21-22.

* (وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا) (الفرقان/73). وتقسيم الترجمة، والتمثيل لقسميها قصدت إليه قصدا؛ لحاجتي إليه في بيان موقف المالكية؛ نتيجة لتعلق الحكم الشرعي بالقسمين: الحرفي والتفسيري، وإليك تفصيل الكلام في ذلك باعتبار القصد من الترجمة:

الفرع الأول: ترجمة القرآن المقصود بها مضاهاته: وذلك من حيث:

- 1- جواز الصلاة بها في الفريضة والنفل.
 - 2- مشروعية التعبد بها تلاوة في غير الصلاة، شأنها شأن القرآن نفسه.
 - 3- اعتبارها كلاما لله.
 - 4- اعتبارها معجزة مثل القرآن، يُتحدى بها.
- فهذا النوع من الترجمة وقف منه المالكية¹، على حد سواء موقفا حازما، فحكموا عليه بالتحريم، وعلى فاعله بالفسق، سواء كان الفاعل يحسن العربية لغة، أو كان لا يحسنها، جاء في المدونة: "وسألت ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية ما قول مالك فيه؟ فقال: سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك وقال: أما يقرأ، أما يصلي؟ إنكارا لذلك، أي ليتكلم بالعربية لا بالعجمية، قال: فما يديره أن الذي قال أهو كما قال، أي الذي حلف به أنه هو الله، ما يديره أنه هو الله أم لا، قال: وقال مالك: أكره أن يدعو الرجل بالأعجمية في الصلاة، قال: ولقد رأيت مالكا يكره للأعجمي أن يحلف بالأعجمية ويستثقله، قال: وأخبرني مالك أن **عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنْ**

¹-المدونة الكبرى/1/161، النوادر و الزيادات 1/177، الإشراف 1/260، البيان و التحصيل 1/448، أحكام القرآن لابن العربي 4/88، الذخيرة للقرافي 2/186، وهو مذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية، انظر موسوعة الأم للشافعي 1/280، المغني لابن قدامة 1/526، المحلى 2/285.

رَطَانَةٌ¹ الْأَعَاجِمِ وَقَالَ: إِنَّهَا خَبٌ²، وهذا إنكار صريح من الإمام لفعلة الفاعل. وألزم المالكية من لا يحسن القراءة بالعربية من الأعاجم بالتعلم؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وعليه أن لا يتوانى في ذلك⁴، سئل الإمام مالك عن العجمي يصلي ولا يعرف القرآن، قال: "ينبغي أن يتعلم، فأما أن يصلي ولا يعرف فهو لا يصلي ولا يعرف"⁵. جاء في القوانين الفقهية: "وإن كان لم يتعلمها وجب عليه تعلمها، والصلاة وراء من يحسنها، فإن لم يجد فقيل: يذكر الله، وقيل: يسكت، ولا تجوز ترجمتها خلافاً لأبي حنيفة"⁶، وأباح هؤلاء للأعجمي في فترة تعلمه تعويض القراءة بالتسبيح، والحمد، والتكبير، والحوقلة، والحيهلة، وغير ذلك من الأذكار⁷.

واستدل المالكية بالقرآن، والسنة، وعمل الصحابة، والمعقول.

أما القرآن: فكل آية من كتاب الله تصفه بالعربي، ووجه الاستشهاد منها أمران: الأول: أن الله تعالى نفى عن القرآن صفة العجمة، وترجمة القرآن إلى غير العربية تجريد له من صفة القرآنية⁸.

الثاني: أن المخالف يقال له: القراءة أو الكتابة بغير العربية إما أن تكون قرآناً أو أن تكون ترجمة للقرآن، فإن قال: هي قرآن، فذلك باطل؛ لأن الله وصف القرآن

¹ - رطانة الأعاجم بفتح الراء: كل كلام لا تفهمه العرب، انظر مادة "رطن" من: العين 125/2، والنهاية لابن الأثير 233/2.

² - الخب: الخداع، والسعي بين الناس بالفساد، انظر مادة "خبب" من: العين 382/1، والنهاية 4/2.

³ - المدونة الكبرى 161/1.

⁴ - النوادر و الزيادات 176/1، البيان والتحصيل 448/1، الذخيرة 186/2، القوانين الفقهية ص 68.

⁵ - البيان والتحصيل 448/1.

⁶ - القوانين الفقهية ص 68.

⁷ - النوادر و الزيادات 177/1.

⁸ - أحكام القرآن لابن العربي 88/4 .

بأنه عربي، وأخبر في آية النحل¹، ردًا على من زعم أن سلمان الفارسي رضي الله عنه كان يُعلم النبي صلى الله عليه وسلم²، فأخبر أن القرآن هو باللسان العربي فانتقى أن يكون بغيره³، وإن قال: القراءة والكتابة بغير العربية ترجمة للقرآن، وليست قرآنا، قيل له: أهي مثله؟ فإن قال: نعم فباطل؛ لقوله تعالى: (فَل لِّسَانٍ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِئْسُ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (الإسراء/88)، وهذا ينفي أن تكون ترجمته مثله⁴، يقول الشاطبي: "مما يدل على أنه عربي ولسان العرب، لا أنه أعجمي ولا لسان العجم، فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة، هذا هو المقصود من المسألة"⁵.

وأما السنة: فنهى عمر عن رطانة الأعاجم وقوله: (إِنَّهَا خَبٌّ)⁶، والحديث وإن رُوي عن عمر فهو سنة؛ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإتباع سنته، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، والعض عليها بالنواجذ.

¹- أي قوله تعالى: (وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَفْقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) (النحل/103).

²- وقيل: عبد رومي لابن الحضرمي اسمه "حبر"، وقيل: غلام لبني عامر بن لؤي يقال له "يعيش"، وقيل: "عداس" غلام لعتبة بن ربيعة، وقيل: غلامان نصرانيان من أهل "عين التمر" أحدهما "يسار" والآخر "خير"، انظر تفسير مجاهد ص426، تفسير سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ص167، تفسير ابن أبي زمنين 2/419، تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم على الإيجاز و الاختصار لمكي ابن أبي طالب، أسباب النزول للواحي: أبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري ص157، و"عين التمر" بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة، انظر معجم البلدان لياقوت الحموي 4/176.

³- الإشراف للقاضي عبد الوهاب 1/161.

⁴- المصدر ذاته 1/161.

⁵- الموافقات 2/50.

⁶- المدونة 1/161.

وأما عمل الصحابة: فاستدل المالكية منه على تحريم الترجمة من الصنف الأول بقولهم: إن الصحابة في جمع القرآن عدلوا عن كتابة "التابوت" بالهاء إلى كتابته بالتاء، وقالوا: (إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ)¹، مع العلم بأن معنى اللغتين واحد، فمراعاتهم للفظ إنما كان لعلمهم بأن ذلك شرط في كونه قرآناً².

وأما المعقول: فاستدل به المالكية من جهة أن القرآن معجز بلفظه ومعناه، فإذا غُيِّرَ خرج عن نظمه فلم يكن قرآناً ولا مثله، وإنما يكون تفسير له، ولو كان تفسيره مثله لما عجزوا عنه لما تحداهم بالإتيان بسورة مثله، والقول بأن ترجمة القرآن قرآن يعني إبطال إعجازه وفائدة تحديه أن يؤتى بسورة من مثله³، يقول ابن العربي: "وأوضحنا أن التبيان والإعجاز إنما يكون بلغة العرب، فلو قلب إلى غير هذا لما كان قرآناً ولا بياناً، ولا اقتضى إعجازاً"⁴.

كما احتج الجمهور بأن المعلوم لغة أن ما بين ألفاظ اللغة العربية من التناسب والتشاكل أقرب مما بين العربية والعجمية، وقد ثبت أن الترجمة عن معنى القرآن بالعربية ليست بقرآن، فبالفارسية أبعد⁵.

واحتجوا بأن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب؛ لأن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهمان إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، يقول الشاطبي: "وإنما البحث المقصود هنا أن القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة"⁶.

¹ - حديث أنس بن مالك رضي الله عنهما سبق تخريجه ص 52.

² - الإشراف للقاضي عبد الوهاب 1/162.

³ - الإشراف 1/961.

⁴ - أحكام القرآن لابن العربي 4/88.

⁵ - الإشراف 1/262.

⁶ - الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي 2/49.

واحتج المالكية بأن كفار قريش كانوا حريصين على تكذيب القرآن وذمه، فلو كان إيراد معنى القرآن بغير لفظه ونظمه مثيلاً له لكانوا يحجونه به¹.

المناقشة والترجيح:

لا يسعني أمام هذا الزخم من الأدلة كمّا و كيفاً إلا أن أقف موقفهم، وأرجح مذهبهم. ثم إن مسلك المالكية في المنع من ترجمة القرآن بما سلف من الشروط يلجئ العجمي إلى تعلم اللغة العربية، وهي في حقه - إن أسلم - من فروع الشريعة المخاطب بها؛ لا اعتبارها بعضاً من الدين بلا شك لا يفهم إلا بها، ولا يحتكم إلى شرع الله إلا من خلالها.

الفرع الثاني: ترجمة القرآن التي لا يقصد بها مماثلته.

هذا الفرع هو المقصود أصالة من بيان أقسام الترجمة في المقدمة، أقصد الحرفية والمعنوية؛ ذلك أن المترجم للقرآن إلى لغة أخرى إن لم يكن قصده مماثلته من جهة الصلاة فرضاً ونفلاً، والتعبد بتلاوته، والتحدي به فالحكم على فعل المترجم عندئذ مرتبط أيما ارتباط بقسمي الترجمة على النحو الآتي:

أولاً: حكم الترجمة الحرفية:

يستشف منع المالكية للترجمة الحرفية المساوية بين الأصل والترجمة في النظم والترتيب، وذلك مفهوم خاصة من دليلهم في تحريم الترجمة من النوع الأول بقولهم: إن ما بين ألفاظ اللغة العربية من التناسب والتشاكل ما لا يكون بين العربية ولغة سواها، وذلك أن الترجمة عموماً بحاجة إلى²:

1- معرفة المترجم لأوضاع اللغتين: الأصل والترجمة.

2- معرفة أساليب كل لغة وخصائصها.

¹-الإشراف 1/262.

²-مناهل العرفان للزرقاني 2/93.

- 3- وفاء الترجمة بجميع معاني الأصل ومقاصده على وجه مطمئن.
- 4- أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل بحيث يمكن أن يستغنى بها عنه، وأن تحل محله.
- 5- وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية للمفردات في الأصل.
- 6- تشابه اللغتين من حيث الضمائر المستترة، والروابط بين المفردات؛ لتأليف التراكيب، وأنت تلاحظ استحالة توفر كل هاته الشروط في عملية نقل الألفاظ من لغة إلى أخرى¹. وتحريم المالكية للترجمة الحرفية نابع من جهة تعسر وقوعها عقلا، أكثر من منعهم لها من جهة الشرع؛ ولذلك سأل المالكية المخالف قائلين: هل قراءة أو كتابة القرآن بغير العربية قرآن أم ترجمة؟ وجواب المخالف لا يخرج من المأزق بحال، فإنه إن قال قرآن فباطل، وإن قال هي ترجمة سئل: أهي مثل القرآن أم لا؟ فإن قال: هي مثله، أي ترجمة حرفية له، احتج عليه بآية: (الإسراء/88)، واحتج عليه بأن ترجمة الشيء غيره²، فلم يبق للمخالف وقتئذ إلا أن يقر بأنها ترجمة لا تماثله، وهذه الترجمة التفسيرية، ويأتي الكلام عليها لاحقا. يقول الشاطبي مبينا استحالة الترجمة الحرفية: "وإذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام العجم على حال، فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي، إلا مع فرض استواء اللسانين في اعتباره عينا، كما إذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله و نحوه، فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب، أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر، و إثبات مثل

¹ - مناهل العرفان للزرقاني 93/2.

² - الإشراف 161/1.

هذا الوجه بيّن عسير جدا¹. وموقف المالكية من الترجمة الحرفية هذا جدير بالأخذ، بل هو الصواب؛ لأن الذي هم على بصيرة باللغة يعلمون أن الترجمة الحرفية يستحيل حصولها مع الحفاظ على سياق الأصل، والإحاطة بالمعنى، فخواص كل لغة تختلف عن خواص لغة أخرى، والتعبير العربي يحمل في طياته من أسرار اللغة ما لا يمكن أن يحل محله تعبير آخر بلغة أخرى، و فوق هذا وذاك امتلاك القرآن من خواص من التركيب، وأسرار الأساليب، ولطائف المعاني ما لا يطيقه لسان². وإعجاز القرآن من جهة اللغة أمكن جهبذا من أهلها من الفصل في حكم فقهي ليقول بمنع الصلاة بغير العربية، فهذا ابن فارس يقول: "فلا وجه لقول من يجيز قراءة القرآن في صلاته بالفارسية؛ لأن الفارسية ترجمة غير معجزة، وإنما أمر الله جل ثناؤه بقراءة القرآن العربي المعجز، ولو جازت القراءة بالترجمة الفارسية لكانت كتب التفسير والمصنفات في معاني القرآن باللفظ العربي أولى بجواز الصلاة بها، وهذا لا يقوله أحد"³.

ثانيا: حكم الترجمة التفسيرية:

الكلام العربي له معان أصلية ومعان ثانوية، فالأصلية ما استوى في فهمها كل من عرف مدلولات الألفاظ المفردة، وعرف وجوه تراكيبها معرفة إجمالية، أما الثانوية فخواص النظم التي يرتفع بها شأن الكلام⁴، يقول الشاطبي: "اللغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران: أحدهما: من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة، دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة.

¹ - الموافقات 52/2.

² - مناهل العرفان 93/2، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص307.

³ - الصحابي في فقه اللغة العربية لابن فارس ص33.

⁴ - مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص308.

فالجبهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى، فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام، ثم أراد صاحب كل لسان الإخبار عن زيد بالقيام تأتي له ما أراد من غير كلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم، ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب و الإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه. وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار فإن كان خبر يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك الإخبار بحسب المخبر والمخبر عنه والمخبر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح، والإخفاء، والإيجاز، والإطناب، وغيره ذلك¹. والمالكية يفرقون في إمكانية الوقوع بين المعاني الأصلية والمعاني الثانوية، فالأولى عندهم ممكنة الوقوع، أما الثانية فأمر غير ميسور البتة². هذا من جهة الوقوع، لكن المفهوم من جهة الحكم الفقهي أن ترجمة القرآن ترجمة تفسيرية لا يجوز، أما تفسير معانيه لمن لا يحسن العربية فلا حرج فيه، أي أن الجائز التفسير لا الترجمة، يقول الشاطبي: " وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن³، يعني على هذا الوجه الثاني⁴، فأما على الوجه الأول⁵ فهو ممكن، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه، وكان ذلك جائزا باتفاق أهل الإسلام فصار هذا الاتفاق

¹ - الموافقات 51/2.

² - المصدر ذاته 52/2.

³ - يقصد قوله في تأويل مشكل القرآن: "ولذلك لا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة كما نقل الإنجيل عن السريانية إلى الحبشية والرومية، وترجمت التوراة والزبور وسائر كتب الله تعالى بالعربية؛ لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب"، تأويل مشكل القرآن ص 21.

⁴ - يقصد المعاني الثانوية.

⁵ - يقصد المعاني الأصلية.

حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصل¹، جاء في مناهل العرفان تعليقا على كلام الشاطبي: "قالوا: هذا كلام مدلل، وبحث موجه، من عالم جليل محقق، وأصولي نظار مدقق، وهو يتعلق بجواز ترجمة القرآن، مع الدليل والبرهان، ونحن نقول: إن كلام الشاطبي صريح في أن الممكن هو نقل المعاني الأصلية للقرآن دون التابعة، وعلى هذا فإن إطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدى تلك المعاني الأصلية وحدها، إطلاق لغوي محض لا يخالف فيه، بل ندعو إليه ونشجع عليه، مع التحفظات التي بسطناها فيما سلف، أما الترجمة العرفية وفيها يساق الحديث، فإن الشاطبي لا يريد لها قطعا، ولا يذهب إليها لا في القرآن ولا في غير القرآن من النصوص الأدبية"².

وعلى جواز تفسير معاني القرآن بغير لغته خاصة، وجواز شرح الشرع للعجم بلسانهم عامة، نقل محقق مثل الغزالي الإجماع، فقال في معرض الحديث عن جواز رواية الحديث بالمعنى: "ويدل على جواز ذلك للعالم: الإجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ترادفها، فبأن يجوز عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى، وكذلك سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم، وكذلك كل من سمع شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى؛ وهذا لأننا نعلم أنه لا تعبد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى، وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشهد والتكبير وما تعيد فيه باللفظ"³. فإن سأل سائل: ما الفرق بين الترجمة التي منعها المالكية ومن وافقهم، وبين التفسير الذي أباحوه؟ كان الجواب⁴:

¹-الموافقات 52/2.

²-مناهل العرفان 131/2.

³-المستصفي 289/2.

⁴-مناهل العرفان 94-95/2.

1- أن الترجمة ذات صيغة استقلالية تستغني عن الأصل المترجم عنه، وتحل محله، أما التفسير فوثيق الصلة بالأصل، يعتمد إلى المفردة أو إلى المركب من الأصل فيشرحه شرحا متصلا به، ثم ينتقل إلى مفردة أخرى أو إلى تركيب آخر فيفعل به ما فعل بنظيره، وهكذا حتى يأتي على التفسير كله .

2- أن الترجمة لا يصح فيها الاستطراد، خلافا للتفسير الذي يجب فيه أحيانا.

3- أن الترجمة يفترض فيها الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده، أما التفسير فقائم على الإيضاح إجمالا أو تفصيلا، وقد يتناول كافة المقاصد أو بعضها.

ومما يقوي أواصر التمسك بمذهب المالكية في مسألة التفريق بين الترجمة بنوعيهما تحريما، وبين التفسير تجويزا، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأذن في الترجمة، بل وكتب إلى ملوك الأرض: هرقل، وكسرى والمقوقس بالعربية، وأكثر من هذا وذلك، أن هديه هذا أثمر في تاريخ الأمة صورا مشرقة لتمسكها بلغة القرآن وإجادتها: عربا، وفرسا، وروما، وحبشة، وأجناسا لا يعلم عددها إلا الله، وما نبوغ بعض العجم فيها إلا دليل بيّن على ذلك¹.

وأما إباحة تفسير معاني القرآن، وأحكام شرع الإسلام بغير العربية، فلازم لتبليغ الدعوة، ونشر التوحيد، وتبسيط مفاهيم العبادات، خاصة لحديثي العهد بالإسلام، وكذا دفع الشبهات التي لفقها أعداء الإسلام وأصقوها بالقرآن وشريعة الإسلام، وإزالة الحواجز التي نصبها الماكرون للحيلولة بين الإسلام وعشاق الحق، وتبرئة الذمة أمام الله، بتبليغ معاني القرآن، والله الهادي إلى سواء السبيل².

¹ - المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد محمد أبي شهبة ص 475.

² - مناهل العرفان 2/110-111، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص 309.

المطلب الثامن: مذهب المالكية في تميمة القرآن .

هذا المطلب من المسائل التي تنازعها علماء علم العقيدة من جهة، وعلم الفقه من جهة أخرى، تطرقه كتب هذا، كما تطرقه كتب ذلك، وتفصيله بين ثنايا مصادر هذا، كما هي بين ثنايا مصادر ذلك. وقبل أن آتي على المعاني اللغوية للتميمة في معاجم اللغة، وحكمها الفقهي عند المالكية، وددت أولاً أن أحرر موضع النزاع في المسألة؛ حتى لا تضيع المفاهيم، ولا تلتبس على المطلع التفاصيل؛ لأقول أن المقصود بهذا المطلب حكم تعليق التمام التي كتب فيها شيء من القرآن أو كَلَّه على أعناق الصبية والنسوة والمرضى وغيرهم؛ دفعا للعين والسحر، أو طلبا للاستشفاء من الأمراض، و ليس المراد حكم التمام التي تعلق وقد كتب فيها ما يغضب الله، مما لا يفهم من الكلام من طلاس الكهان، وتعاويد العرافين، وما يكون بغير لسان العرب، فذلك شأن آخر، مفصول في حكمه بالتحريم، وعدّه شركا عند علماء الكلام وهو في مظانه، والإجماع على حظره قائم¹، جاء في البيان والتحصيل: "وأما التمام بغير أسماء الله عز وجل، وبالكتاب العبراني، وما لا يعرف ما هو، فلا يجوز بحال، للمريض ولا للصحيح"².

أما افتتاح الكلام فقد جعلته بمعاني التميمة لغة، والتي أصلها الفعل "تَمَّ، أو تَمَّمَ" عند فك إدغام³ الفعل⁴، قال ابن فارس: "التاء والميم أصل واحد منقاس، وهو دليل الكمال، يقال تَمَّ الشيء إذا كمل و أتممته أنا"⁵، وتَمَّمَ المولود إذا علق عليه

¹ - فتح الباري 227/10.

² - البيان و التحصيل 298/18، مسائل العقيدة التي قررها الأئمة المالكية للحمادي ص 108 وما بعدها.

³ - هو إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني، انظر الطراز شرح ضبط الخراز لأبي عبد الله محمد ابن عبد الله التنسي ص 140، و تعريفات الجرجاني ص 15.

⁴ - مادة "تمم" من: العين 190/1، معجم مقاييس اللغة 339/1، أساس البلاغة 89/1، ابن الأثير 197/1،

لسان العرب 69/12، تاج العروس للزبيدي 335/31، منجد لويس معلوف ص 64.

⁵ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس 339/1.

التمائم¹، وتَمَّتْ عنه العين أتمُّها تَمًّا أي دفعتها عنه بتعليق التميمة عليه²، وجمع التميمة التمائم، والتميمات³. أما حقيقة التميمة فهي: قلادة من سيور تعلق في أعناق الصبيان للعوذ⁴، قال الشاعر:

وَكَيْفَ يَضِلُّ الْعَبْرِيُّ بِبُلْدَةٍ بِهَا قُطِعَتْ عَنْهُ سِيُورُ التَّمَائِمِ⁵.

و قيل: خرزة كانت العرب تضعها على الأولاد؛ وقاية من العين، ودفعاً للأرواح⁶، قال الشاعر: تَعَوَّذُ بِالرُّقَى مِنْ غَيْرِ خَبِلٍ وَيُعَفِّدُ فِي قَلَائِدِهَا التَّمِيمِ⁷،

وقال آخر: بِلَادٌ بِهَا نِيَطَتْ عَلَيَّ تَمَائِمِي وَأَوَّلُ أَرْضِ مَسِّ جِدِّي تُرَابُهَا⁸.

و قال غيرهما جازما بعدم نفع التميمة مع الموت:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ⁹.

وصيغت حقيقة التميمة بعبارة أخرى فقيل: التميمة عُوْدَةٌ تعلق على الإنسان¹⁰.

ووجه المناسبة بين المفهوم اللغوي لَتَمَّ أو تَمَّمَ، وبين حقيقة التميمة قولهم: "ومن هذا الباب التميمة، كأنهم يريدون أنها تمام الدواء والشفاء المطلوب"¹.

¹ - العين 190/1، أساس البلاغة 98/1، القاموس المحيط ص 977، الزبيدي 335/31، معلوف ص 64.

² - أساس البلاغة 98/1، مادة "تم".

³ - مادة "تم" من: ابن الأثير 197/1، لسان العرب 69/12، القاموس المحيط ص 977، تاج العروس للزبيدي 335/31، منجد لويس معلوف ص 64.

⁴ - العين للخليل بن أحمد الفراهيدي 190/1 مادة "تم".

⁵ - البيت للعنبري، وهو من شواهد الخليل في العين 190/1، مادة "تم".

⁶ - مادة "تم" من: ابن الأثير 197/1، لسان العرب 70/12، القاموس المحيط ص 977، تاج العروس للزبيدي 335/31، منجد لويس معلوف ص 64.

⁷ - البيت لسلمة بن خرشب، وهو من شواهد الزبيدي في تاج العروس 335/31، مادة "تم".

⁸ - البيت لرقاع بن قيس الأسدي، وهو من شواهد ابن منظور في 70/12، والزبيدي 335/31 مادة "تم".

⁹ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من شواهد ابن منظور 70/12، والزبيدي 335/31 مادة "تم".

¹⁰ - مادة "تم" من: الصحاح للجوهري 1392/2

هذا وقد اتفق الفقهاء على جواز الاستشفاء بالقرآن في الجملة؛ لثبوت ذلك في القرآن والسنة²، وذهب البعض إلى استحباب الرقية بالقرآن والأذكار³.

- فمن القرآن مثلا قوله جل ثناؤه: (وَنَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مَوْسِيًّا وَرَحِمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ) (الإسراء/82)، ووجه الاستدلال: أن الآية دلت ظاهرا على جواز الاستشفاء بكلام الله، وهذا عام يشمل الحسي من أمراض البدن، والمعنوي من أمراض النفس والقلب، بل والجهل أيضا⁴.

- أما من السنة النبوية فشيء كثير، مثل:

1- حديث عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم (كَانَ إِذَا اشْتَكَى نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، وَمَسَحَ عَنْهُ بِيَدِهِ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُؤْفَى فِيهِ طَفِقَتْ أَنْفُتُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ الَّتِي كَانَ يَنْفُثُ وَأَمْسَحَ بِيَدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ)⁵. ووجه الاستدلال من الحديث رقية النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه بذاته، وبفعل زوجه عائشة، وكلا الأمرين سنة، فعله عليه السلام سنة، وفعل عائشة رضي الله عنها تقرير، يقول القاضي عياض: " قيل: فيه جواز

¹ -مادة " تمم " من: معجم مقاييس اللغة 1/339، و لسان العرب 12/70 .

² صحيح مسلم بشرح النووي 14/150، فيض الرحمن ص347.

³ صحيح مسلم بشرح النووي 14/151.

⁴ -الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 10/322، وانظر الفواكه الدواني 2/547.

⁵ -رواه البخاري واللفظ له في كتاب المغازي باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته 2/518 رقم 4258، وفي كتاب فضائل القرآن باب فضل المعوذات 3/178 رقم 4826، وفي كتاب الطب باب الرقية بالقرآن والمعوذات 3/337 رقم 5525، وفي كتاب الطب باب النفث في الرقية 3/340 رقم 5539، وفي باب: في المرأة ترقى الرجل 3/340 رقم 5541، ومسلم في كتاب السلام باب رقية المريض بالمعوذات والنفث 2/1046 رقم 2192، وأبو داود في كتاب الطب باب كيف الرقى رقم 3902 ص 595.

الاسترقاء للصحيح لما عساه يخشاه من طوارق الليل، وهوامه، وغير ذلك مما يستترقى له، فيمنعه الله من أذى ذلك"¹.

2- ومن ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (أَنَّ نَاسًا مِّنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَوْا عَلِيَّ حَيًّا مِّنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ لُدَّ سَيْدٌ أَوْلَيْكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِّنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تُقْرُونَا، وَلَا تَفْعَلْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِّنَ الشَّاءِ فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَيَجْمَعُ بُرَاقَهُ وَيَتْفُلُ، فَبَرًّا، فَأَتَوْا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلُوهُ، فَضَحِكَ وَقَالَ: وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ)²، ووجه الاستدلال أن الحديث وهو من السنة التقريرية دل بمنطوقه على أن الفاتحة قرئت على المريض فكتب الله له بسببها الشفاء، وأقر النبي صلى الله عليه وسلم فعل أصحابه بعد أن بلغه الخبر، وطلب أن يضرب له سهم من قطيع النعم³، قال في إكمال المعلم: "فيه جواز الرقية بأمر القرآن لما فيها من الإخلاص والعبودية لله"⁴، ثم خص قوله صلى الله عليه وسلم: (و ما أدراك أنها رقية؟) فقال: "دليل أن القرآن وإن كان كله مرجو البركة ففيه ما يختص بالرقية دون جمعه"⁵.

2- (خير الدواء القرآن)⁶، ووجه الاحتجاج بالحديث بين.

¹ - إكمال المعلم بفوائد مسلم 100/7.

² - أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب الطب باب الرقى بفاتحة الكتاب ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم 377/3 رقم 5526، ومسلم في كتاب السلام باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار 1049/2 رقم 2201، وأبو داود في كتاب الطب باب كيف الرقى رقم 3900 ص 595.

³ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 322/10.

⁴ - إكمال المعلم 107/7.

⁵ - المصدر ذاته 108/7.

⁶ - رواه ابن ماجه عن علي بن أبي طالب في كتاب الطب باب الاستشفاء بالقرآن رقم 3501 ص 797.

3- وأما أقوى ما بلغنا من أدلة السنة على المطلوب ففعل النبي، وفعل جبريل عليهما السلام به حين (سُحِرَ فِي إِحْدَى عَشْرَةَ عُقْدَةً، فَرَفَّاهُ جِبْرِيلُ بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ، كُلَّمَا قَرَأَ عَلَيْهِ آيَةً مِنْهَا انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، حَتَّى انْحَلَّتِ الْعُقَدُ كُلُّهَا، فَقَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ نَشِطًا مِنْ عَقَالٍ)¹.

وغير هذه الأدلة من السنة كثير، وإنما الغرض التمثيل لا الحصر، وأما تميمية القرآن سواء علق المكتوب، أو أكل، أو سقى، فالظاهر أن إباحة أصلها مذهب المالكية إذ الأصل عندهم جواز الرقية والاسترقاء، وجواز تعليق التميمية²، سئل الإمام مالك: "أيرقي الرجل ويسترقى؟ فقال: لا بأس بذلك بالكلام الطيب"، ثم سئل: "أيعلق شيئاً من هذه الكتب أو يعلقها؟ قال: كذلك أيضاً، إن كان ما لا بأس به فلا بأس بذلك"³، جاء في أقرب المسالك: "ويجوز الرقى بأسماء الله تعالى، وبالقرآن، وبالتميمية بشيء من ذلك"⁴، وأباح مالك كتابة القرآن للحمي، فقد سئل عن الذي يكتب له القرآن من الحمى؟ فقال: "لا بأس بذلك، وما سمعت فيه شيئاً"⁵، وأباح تعليق تميمية القرآن، وأسماء الله الحسنى على أعناق الصبيان، والحيض، والحبالى من النساء، فقد سئل - رحمه الله - عما يعلق في أعناق

¹-انظر أسباب النزول للواحي ص 261، وفيض الرحمن ص 349، وأصل حديث تعرضه صلى الله عليه وسلم للسحر في صحيح البخاري: كتاب الطب باب السحر 3/344 رقم 5556، وهو في كتاب الجزية والموادعة باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر؟ 2/232 رقم 3068، وأخرجه مسلم في كتاب السلام باب السحر 2/1044 رقم 2182، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطب باب السحر رقم 3545 ص 807.

²- التمهيد لابن عبد البر 17/161، البيان والتحصيل 17/196، التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص 184، الفواكه الدواني 2/547، مسائل العقيدة للحماصي ص 108 وما بعدها.

³- البيان والتحصيل 18/426.

⁴-أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير ص 165.

⁵-البيان و التحصيل 18/426.

النساء من النساء وهنّ حيض، فقال: "ليس بذلك بأس إذا جعل في كِنٍّ¹، في قصبه حديد، أو جلد يخرز عليه، وكذلك الصبيان فلا أرى بذلك بأساً"، ثم قيل له: "أفأريت الحبلى يكتب لها الكتاب تعلقه؟ فقال: أرجو أن لا يكون بذلك بأس، إذا كان ذلك من القرآن، وذكر الله شيئاً معروفاً، وأما ما لا يدري ما هو، والكتاب العبراني، وما لا يعرف فإني أكرهه"². ولا بأس في المذهب الاسترقاء من ضرر العين؛ لأنها سمّ في عين الناظر إذا تعجب من شيء في نفسه، ولم يبارك فيما تعجب منه، ويصل إلى المنظور إليه سم نظره فيمرض أو يموت سريعاً، ولا بأس بالاسترقاء من كل داء غير العين، كالرمد، والصداع، واللدغة؛ لأن كلام الله كله شفاء، ولا بأس أن يرقى المسلم الذمي بكتاب الله وأسمائه³. ويجوز عند المالكية كتابة القرآن للعلاج من السخونة، وتبخير من هي به⁴، ويجوز تعليق الحرز على الشخص، صغيراً أو كبيراً، صحيحاً أو مريضاً، طاهراً أو غير ذلك، مسلماً أو كافراً، كما يجوز تعليقه على البهيمة لعين أصابتها، أو لخوف حصولها، شريطة أن يكون الحرز بسائر يقيه من وصول الأذى إليه⁵، ففي الثمر الداني: "ولا بأس بالمعازة، وهي التي تعلق في العنق وفيها القرآن، وسواء في ذلك المريض والصحيح، بعد جعلها فيما يكنها"⁶.

¹ - الكِنّ بكسر الكاف السترة، والجمع أكنان، ومن ذلك تسمية ما توضع فيه السهام كنانة، وتكنى عند العرب: أم بنين، وأم تسعين، وأم السهام، انظر الصحاح 1600/2 مادة "كنن"، المرصع في الآباء والأمهات و البنين و البنات والأذواء والذوات لابن الأثير ص 303.

² - البيان و التحصيل 438/1.

³ - التقريع لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري 357/2، التمهيد 161/17.

⁴ - المدخل لابن الحاج 121/4-122، المعيار المغرب 29/11، و 171/11.

⁵ - شرح الخرخشي على خليل: أبو عبد الله محمد 161/1، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب 441/1، منح الجليل 119/1.

⁶ - الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لصالح عبد السميع الآبي الأزهرى ص 597.

ويلخص ابن جزيء - رحمه الله - بعضا من أحكام التميمة في المذهب فيقول: "يجوز تعليق التمام، وهي العوذة التي تعلق على المريض والصبيان، وفيها القرآن، وذكر الله تعالى، إذا أحرز عليها جذا، ولا خير في ربطها بالخيوط، هكذا نقل القرافي، ويجوز تعليقها على المريض والصحيح؛ خوفا من المرض والعين عند الجمهور، وقال قوم: لا يعلقها الصحيح، وأما الحروز التي تكتب بخواتم، وكتابة غير عربية، فلا يجوز لمريض ولا لصحيح؛ لأن ذلك الذي فيها يحتمل أن يكون كفرا أو سحرا"¹.

بقي أن أشير في معرض سرد مذهب مالك في تميمة القرآن إلى ما روي عنه من التفريق فيها بين حال الصحة وحال المرض، مجيزا لها حال المرض، كارها لها حال الصحة أو لمدافة العين²، يقول ابن عبد البر: "وهو عند جماعة أهل العلم كما قال مالك: لا يجوز أن يعلق على الصحيح من البهائم، أو بني آدم شيء من العلائق خوف نزول العين لهذا الحديث، ومحمل ذلك عندهم فيما علق قبل نزول البلاء خشية نزوله، فهذا هو المكروه من التمام، وكل ما يعلق بعد نزول البلاء من أسماء الله وكتابته رجاء الفرج و البرء من الله عز وجل، فهو كالرقى المباح الذي وردت السنة بإباحته من العين وغيرها، و قد قال مالك رحمه الله: لا بأس بتعليق الكتب التي فيها أسماء الله عز وجل على أعناق المرضى على وجه التبرك بها، إذا لم يرد معلقها بتعليقها مدافة العين، وهذا معناه: قبل أن ينزل به شيء من العين، ولو نزل به شيء من العين جاز الرقى عند مالك وتعليق الكتب"³.

¹- القوانين الفقهية ص 466.

²- التمهيد 160/17-161، البيان و التحصيل 298/18 و 427/18، الذخيرة 311/13.

³- التمهيد 160/17-161، وانظر الاستنكار 363/26.

غير أنه لا ينبغي الاعتراض بذلك؛ لأن المعتمد في المذهب ما أسلفت من عدم التفريق بين حالي الصحة والسقم، وإباحة التميمة القرآنية لهما، و أما رواية التفريق - وإن صحت - فالظن أنه - رحمه الله - قد رجح عنها¹، جاء في البيان والتحصيل: "وأما تعليق التمام بالقرآن و ذكر الله فأجازها مالك مرة في المرض، و كرهها في الصحة مخافة العين أو لما يتقى من المرض، وأجازها مرة بكل حال في حال الصحة والمرض"².

هذا عن المذهب المالكي من جهة الأقوال، أما أدلة القوم فقد سبقت، وهي أدلة جواز الاستشفاء بالقرآن عموماً، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعلى هذا لم أختم هذا المطلب كسابقه بمناقشة وترجيح؛ للإجماع الحاصل المستفاد من عرض الأقوال والأدلة على جواز رقية تميمة القرآن، والله أعلى وأعلم.

¹ - البيان و التحصيل 427/18، الذخيرة 311/13.

² - البيان و التحصيل 427/8، و 298/18.

المطلب التاسع: الإساءة إلى القرآن.

هذا المطلب كسابقه تتوزع تفاصيله على أكثر من فن، فتجده في علم الكلام عند طرق مسائل الردة¹، وتجده في الفقه في أبواب الحدود عند بيان أحكام المرتدين والسحرة، وفي كتب التفسير عند تناول الآيات المجرّمة للاستهزاء بالله وبرسوله وبآياته، وسائر ما كان من الدين معلوما بالضرورة، كما تجد بعض تفاصيل المسألة في مباحث السياسة الشرعية باعتبار تخصص القضاء بتطبيق ما يستحق المسيء إلى المقدسات من العقوبة.

والمراد بالإساءة إلى القرآن كل تصرف ينال من قدره، و يناله بالإهانة سواء كان مقترفه مسلما أو كافرا، فردا أو جماعة، شخصا أو هيئة، بنية أو بقول أو بفعل. والمطلب الذي بين يدي يعرض لهذه المسألة ببيان شتى صور الإساءة التي قد تمس القرآن في الجملة، سواء ما اتصل بالكتابة، أو ما لم يتصل، وقد جعلت هذا في فرع أول من المطلب، أتبعه بفرع ثان يبين حكم الإساءة وحكم المسيء إلى القرآن، ويبين مقدار ما شرع في حقه من العقوبة.

الفرع الأول: صور الإساءة إلى القرآن.

قبل عرض ما وقفت عليه من صور الإساءة إلى القرآن أنوه بأمر ثلاثة: الأول: أن ما أعرض من صور مسيئة في هذا الفرع لا يعني أنني قد أحطت بجمالها، بل هو عرض لما بلغني منها، وما لا يدرك كله لا يترك جله. الثاني: أن الصور المعروضة تمثل ما كانت الإساءة فيه بالكتابة، وما كانت فيه بغيرها بالنية، وبالقول، والفعل.

الثالث: أن الصور المعروضة لا تعني بالضرورة اتفاق الفقهاء على أنها إساءة.

¹ - عرفها المالكية فقالوا: كفر بعد إسلام تقرر، انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع ص634 .

وقد يسر الله لي الوقوف على ما يناهز الثلاثين صورة منها¹:
قراءة القرآن أثناء تنجس الفم بدم أو بنحوه. وقراءته في الأماكن المستقذرة،
كالحمامات وما شابهها. والدخول بالمصحف، أو بشيء منه إلى بيوت الخلاء.
ومس القرآن بشيء متنجس. وجعله بدل الكلام². وامتهان المصحف سباً، أو
دوساً، أو تمزيقاً، أو بصقاً عليه. وامتهان ما يشمل شيئاً من القرآن: كتاب، أو
مجلة، أو جريدة، أو غير ذلك. والسفر بالقرآن إلى أرض العدو. وتمكين المجنون
والصبي منه. والرسوم الكاريكاتورية المسيئة له. ووضع المصحف على
الأرض. وعلى المقرمة³. والبراءة منه، وكذا كتمان شيء منه. وتعليق المصحف
والإلقاء به، أو بشيء منه في مكان قذر، وكذا تلطixه بالنجاسات. وقراءة القرآن
على ضرب الدف والقضيب⁴. والقول بخلق القرآن. ورؤيته في القذارة

¹ -انظر الروح والريحان ص116، وفيض الرحمن ص 430، وبعضها متناثر هنا وهناك في كتب الفقه
مثل: الكافي لابن عبد البر ص586، تفسير القرطبي 45/1، القوانين الفقهية ص347، شرح حدود ابن
عرفة ص634، الفواكه الدواني 328/2، شرح عبد الباقي الزرقاني على متن خليل 88/8، حاشية
الرهوني 98/8، أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك لمحمد بشار ص 240.

² - ويسمى الاقتباس، وهو عند البلغاء من فنون البديع، وللرازي شرف وضعه، وعُرف قبله بالتضمين،
والاقتباس في اللغة شعلة النار، ثم استعير في طلب الهداية، انظر مادة "قبس" من: العين 352/3، ابن
دريد 338/1، الصحاح 759/1، ابن سيده 149/6، المفردات في غريب القرآن للراغب 505/2، لسان
العرب 167/6، النهاية لابن الأثير 4/4، تاج العروس 349/16-350.

أما في اصطلاح البلغاء فالإقتباس هو أن يُضمّن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه،
وعرفه المالكية فقالوا: أن يذكر شيء من القرآن أو الحديث في الكلام لا يلفظ: قال الله أو رسوله، انظر
الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن ابن عمر بن أحمد
بن محمد القزويني ص 312، الفواكه الدواني 80/1.

³ -الفراس الذي بجامع عليه، انظر مادة "قرم" من: العين 381/3، المحكم 247/6.

⁴ -قيل: السيف الدقيق اللطيف، و قيل: العود، والجمع قُضْب وقواضب، انظر مادة "قضب" من : لسان
العرب 679/1، وتاج العروس 51/4.

مع عدم انتزاعه. وتكذيب القرآن، أو الاستخفاف به. وتوسده، أو الاعتماد عليه، أو الوزن به. والتخطي عنه، أو وضع مأكول عليه. ووضع الأوراق، والأوراق النقدية بين صفحاته بغرض الحفظ. وتفسيره بالرأي. وادعاء القدرة على مثله. وإسقاط حرمة. ووصفه بأنه أعجمي. وتفضيل بعضه على بعض. وغير هذا، وأما ما يختص بالكتابة فمنه:

كتابة القرآن بشيء متنجس، أو على شيء متنجس. وتصغير المصحف¹. ومحوه ومسه بالريق. والكتابة عليه، أو بين ثناياه. والزيادة فيه، أو الإنقاص منه².

الفرع الثاني: حكم الإساءة والمسيء إلى القرآن عند المالكية.

لا ينكر باحث أن المسائل الفقهية المتفق على حكمها قلما يكون الخوض فيها عسيرا، بخلاف المسائل التي يرد الاختلاف في الحكم الشرعي لها، ومسألة الإساءة إلى المصحف خاصة، والقرآن عموما كتابة أو غيرها من هذا النوع من المسائل؛ إذ أول ما يواجهك عند بحثها الإجماع على حكم التحريم فيها، والتشنيع على فاعلها تشنيعا بلغ حد الحكم عليه بالردة³. وأجمع العلماء في الوقت ذاته على استحباب كتابة المصحف، وتحسين الكتابة، وتبيينها، وإيضاحها، وتحقيق الخط⁴. وقد بين فقهاء المالكية حرمة هذا الصنيع، وبعض صورته، فقالوا مثلا في بيان ما يلزم قارئ القرآن وحامله من تعظيم القرآن، وصيانة حرمة: "ومن حرمة ألا يتوسد المصحف، ولا يعتمد عليه، ولا يرمي به إلى صاحبه إذا

¹- وقد سبق إفراده بمطلب خاص.

²- وغير هذا مما يندى له الجبين حياء، وتتفطر له القلوب حزنا، مما أثبتته واقع الحال في بلاد المسلمين وبلاد غيرهم، وجرائد العالم تطلع علينا بين الفينة والأخرى بأخبار تعرض المصحف للتدنيس، كما حدث على يد الأمريكان في بلاد الأفغان، وأكثر من هذا ما تواترت به الأخبار من تعرضه للتنجس في المساجد، فضلا عن غيرها من الأماكن، وفي بضع مدن من الجزائر.

³- المجموع شرح المذهب 171/2.

⁴- التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 189.

أراد أن يناوله، ومن حرمة ألا يصغر المصحف¹، وقالوا أيضا في بيان ما يرتد به المسلم من الأفعال: " أو أتى بفعل يستلزم الكفر، كإلقاء شيء من القرآن في قدر اختيارا²، ومثلوا للإساءة أيضا بالشك في القرآن، ولو في آية منه مجمع عليها³، ومثل ذلك تكذيب القرآن أصلا، أو إلقاء ورقة فيها شيء منه، أو شيء من علم شرعي، أو فيها اسم الله تعالى، أو لنبي، أو لملك في نجاسة، أو قدر ظاهر، أو يلطخ ذلك⁴، وقلّ مثله في جحود حرف أو أكثر من القرآن، أو الزيادة فيه، أو الإنقاص منه، أو دفعه، أو دفع شيء منه⁵، جاء في أسهل المسالك:

أَوْ رَمَى كَالْقُرْآنِ فِي مَقَدَّرٍ طَبْعًا وَلَوْ مِثْلَ الْمُخَاطِ الطَّاهِرِ⁶.

وإذا كان الإجماع على تحريم الإساءة إلى القرآن قائما، فإن الإجماع على كفر المسيء القاصد قائم أيضا⁷. وأجروا على المسيء للقرآن أحكام المرتد، وملخص أحكامه عند المالكية: أنه يستتاب ثلاثا، فإن تاب قبلت توبته، وعرض توبته واجب على ظاهر المذهب، وإن أبى التوبة ضربت عنقه، وكان ماله للمسلمين فيئا⁸ لجماعة المسلمين، ولا يرث المرتد وراثته، لا من المسلمين ولا من الكافرين،

¹ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 45/1، وانظر مثلا فتواهم في تفضيل بعضه على بعض كما في المعيار المعرب 170/11.

² - الفواكه الدواني 328/2.

³ - حاشية الرهوني على شرح الزرقاني 98/8.

⁴ - شرح الزرقاني على متن خليل 88/8، و حاشية الرهوني على شرح الزرقاني 98/8.

⁵ - الكافي لابن عبد البر ص 586، و القوانين الفقهية لابن جزيء ص 374.

⁶ - أسهل المسالك لمحمد البشار ص 240. هذا والقول بالتحريم ذاته عند الحنفية والشافعية، والحنابلة، انظر حاشية ابن عابدين 356/6، كفاية الأخيار 124/2، المغني والشرح الكبير 93/10،

⁷ - كشف القناع 513/2، نقلا عن القاضي عياض المالكي.

⁸ - ما يرجع إلى المسلمين من الغنيمة من أموال الكفار، انظر شرح حدود ابن عرفة ص 230، طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي ص 188.

وردة المرتد محبطة لعمله السالف بنفسها، وتبين منه زوجته¹، يقول المازري²: "أما المسلم إذا ارتد فإنه قد انحل ما كان ثبت له من أمان في نفسه وماله، فوجب أن يوقف في نفسه ليقام عليه حكم الله سبحانه في قتله إن لم يتب ويرجع إلى الإسلام، وكذلك يوقف ماله كما وقفت نفسه؛ لأنه إن قتل على رده كان ماله للمسلمين، ولا يرث وراثته، فهو في نفسه وماله على الوقف ليرى ما يكون منه، فإن رجع إلى الإسلام صار ماله كما صار نفسه على المشهور من المذهب، وإن استبيحت نفسه بالقتل استبيح ماله"³.

وإذا طرقت باب أدلة تكفير المسيء إلى القرآن، وجدت أوثق ما اعتمده القوم آية وحديثان: الآية لإثبات كفره بالاستهزاء، والحديثان لهدر دمه به.

أما الآية فقوله تعالى: (فَلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا فَدَىٰ كَبَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ، فَالاستهزاء بآيات الله ومنها القرآن مربوط بالكفر تلقائياً، ومنطوق الآية في ذلك بيّن، لا فرق بين القول الجاد والقول الهزل، فكلاهما مستوجب للخروج من الملة في تلك الحال، يقول ابن العربي رحمه الله: "لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جذاً أو هزلاً، وهو كيفما كان كفر، فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلف فيه بين الأمة، فإن التحقيق أخو الحق والعلم، والهزل أخو الباطل والجهل"⁴.

¹-التفريع لابن الجلاب 231/2، الإشراف 175/4، وما بعدها، التلقين 492/2، حاشية الرهوني 98/8.

²-أبو عبد الله، محمد بن علي التميمي المازري، نسبة إلى مازر في جزيرة صقلية، نزيل المهديّة، أخذ عن اللخمي والسوسي، وعنه القاضي عياض، ألف في الفقه والأصول، صنّف: "المعلم بفوائد كتاب مسلم" و"إيضاح المحصول في برهان الأصول" و"شرح التلقين للقاضي عبد الوهاب"، مات في ربيع الأول سنة 536هـ وله 83 سنة، ودفن بالمنستير، انظر وفيات الأعيان 285/4 رقم 617، الديباج المذهب 250/2 رقم 73، وشجرة النور الزكية 127/1 رقم 371.

³-شرح التلقين لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري 234/3.

⁴-أحكام القرآن لابن العربي 543/2.

وأما الحديث فما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال: **(مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)**¹، وهذا إن لم يتب كما سبق بيانه². قال ابن بطال مبينا إجماع الصحابة على استتابة المرتد: " ولم يختلف الصحابة في استتابة المرتد، فكأنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم: **من بدل دينه فاقتلوه**، أن المراد بذلك إن لم يتب"³. وأما الحديث الثاني فهو مطابق للأول من جهة وجه الدلالة في استباحة دم المسلم بالردة، وهو حدث ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالنَّيْبُ الزَّانِي، وَالْمُفَارِقُ لِدِينِهِ، التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ)**⁴، قال ابن بطال: "وأما قوله: **المفارق لدينه التارك للجماعة** فهو عام في جميع الناس؛ لإجماع الأمة أن بالردة يجب القتل على كل مسلم فارق دينه، عبدا كان أو حرا، فخص هذا بالإجماع"⁵.

هذا موقف المالكية من الإساءة إلى القرآن، و من المسيء إليه، الحزم فيه واضح، وأدلتهم عليه قطعية الدلالة قطعية الثبوت، لا يرتقي إليها تأويل، ولا يكتنفها غموض، وما ذلك إلا لبيان عظم القرآن، ووجوب الاعتناء به، وصيانتها، وبذل جميع أوجه الاحترام تجاهه.

¹-أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم باب حكم المرتد والمرتدة 582/3 رقم 6676، والترمذي في أبواب الحدود باب ما جاء في المرتد 126/3 رقم 1458، والنسائي في كتاب تحريم الدم باب الحكم في المرتد رقم 4059 ص 427، وأبو داود في كتاب الحدود باب الحكم فيمن ارتد رقم 4351 ص 657. وابن ماجه في كتاب الحدود باب المرتد عن دينه رقم 2535 ص 588.

²- الفواكه الدواني 329/2 .

³- شرح صحيح البخاري لابن بطال 572/8.

⁴-أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب الديات باب قول الله تعالى: **(أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ)** 572/3 رقم 6633، و مسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات باب ما يباح به دم المسلم 798/2 رقم 1676.

⁵- شرح ابن بطال على البخاري 505/8.

المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية.

هذا مبحث خصصته لبيان موقف المالكية من معاملات مالية ذات صلة بكتابة القرآن، وقد بدا لي إخراجها في مطالب: أولها: بيان حكم الاحتساب¹، وأخذ الأجرة على كتابة القرآن ونقطه. وثانيها: بيان موقفهم من كتابة القرآن بالنقدين: الذهب والفضة. وثالثها: محاولة استنباط حكم طباعة المصحف بغير إذن صاحب حقوق الطبع والنشر، وذلك عند المالكية، ووفق أصولهم، وعلى ضوء المعتمد من الأدلة الإجمالية عندهم، وإنما غلب طابع الاستنباط على المبحث الثالث لما يتسم به من حداثة المصنفة له ضمن فقه النوازل.

المطلب الأول: حكم الاحتساب وأخذ الأجرة على كتابة القرآن ونقطه في

المذهب المالكي.

هذا المطلب أبين فيه معنى الاحتساب في كتابة القرآن: لغة واصطلاحاً، ثم أنثي ببيان الفرق بينه وبين أخذ الأجرة على كتابة القرآن، ثم آتي على حكمهما الفقهي عند مالك وأصحابه، وما أورده من أدلة في ذلك، وأدلة القوم، فأقول:

إن الاحتساب في أصل اللغة مشتق من الفعل الثلاثي الصحيح المجرد "حسب"، والحاء والسين والباء في اللغة أصول أربعة²: العَدَّ، والكفاية، والحسبان: وهو جمع حسابانة، وهي الوسادة الصغيرة، أو النبلة الصغيرة، والأحسب الذي ابيضت جلده من داء، ففسدت شعرته، كأنه أبرص. هذا عن الأصل، أما فعل الاحتساب فهو "احتسب"، و يطلق لغة على معان:

الأول³: طلب الأجر وابتغاء وجه الله تعالى، بإتيان صالح العمل، واجتناب

¹ - يأتي تعريفه لاحقاً - إن شاء الله -

² - مادة "حسب" من: منجد كراع النمل ص 178، ومعجم مقاييس اللغة 2/59.

³ - وهو الأوثق صلة بالمعنى الاصطلاحي كما يأتي لاحقاً.

سيئه¹، والاسم الحسبة²، وبهذا المعنى جاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)³.

الثاني: الاعتداد⁴، تقول: احتسب فلان ماله إذا اعتده، وفلان لا يُحتسب به أي لا يُعتد به، جاء في النهاية: "الاحتساب من الحسب، كالاقتداد من العد، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأن له حينئذ أن يعتد عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به"⁵.

الثالث: الإنكار⁶، تقول: احتسب فلان على فلان إذا أنكروا عليه قبيح عمله⁷.

الرابع: الانقضاء والانتهاء⁸.

الخامس: الاكتفاء بالشيء⁹.

¹-مادة "حسب" من: العين/1/314، معجم مقاييس اللغة 2/59، الصحاح 1/139، أساس البلاغة 1/188، النهاية لابن الأثير 1/382، المصباح المنير ص52، تاج العروس 2/278.

²-مادة "حسب" من: العين/1/314، الصحاح 1/139، النهاية 1/382، مفردات الراغب 1/154، الفيومي ص52.

³-أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب الإيمان باب قيام ليلة القدر من الإيمان 1/61 رقم 35، وباب تطوع قيام رمضان من الإيمان 1/61 رقم 37، وباب صوم رمضان احتساباً من الإيمان 1/61 رقم 38، وفي كتاب الصوم باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً 1/500 رقم 1855، وفي كتاب صلاة التراويح باب فضل من قام رمضان 1/525 رقم 1956 و1957، وفي كتاب فضل ليلة القدر باب فضل ليلة القدر 1/527 رقم 1962، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح 1/343 رقم 760.

⁴-مادة "حسب" من: الصحاح 1/139، أساس البلاغة 1/188، الفيومي ص52، القاموس المحيط ص70.

⁵-مادة "حسب" من: النهاية 1/582.

⁶-مادة "حسب" من: الصحاح 1/139، المحكم لان سيده 3/152، لسان العرب 1/317، القاموس المحيط ص70، تاج العروس 2/278.

⁷-مادة "حسب" من المحكم لابن سيده 3/152.

⁸-مادة "حسب" من: الصحاح 1/139، القاموس المحيط ص70.

⁹-مادة "حسب" من: أساس البلاغة 1/188.

السادس: فقد الولد¹، تقول: احتسب فلان ابنا له أو بنتا إذا مات وهو صغير، فإن مات وهو كبير قيل: افترطه².

السابع: الاختبار، تقول احتسب فلان فلانا إذا اختبره³.

الثامن: تحسس الأخبار، تقول احتسب فلان الأخبار إذا تحسسها وتجسسها⁴.

هذه معاني الاحتساب اللغوية الثمانية، أما معناه الاصطلاحي، فهو وطيء الصلة بكُتَّاب المصاحف⁵، وهو: عقد إجارة بين مستكتب وكاتب على كتابة مصحف، وإنما كان معناه اللغوي الأول هو الأوثق صلة بمفهومه الاصطلاحي؛ لما في المعنيين من المبادرة إلى تحصيل المقصود، والسعي الحثيث إليه؛ ذلك أن المستكتب أخذ على عاتقه مشقة البحث عن كتاب- وهو عزيز يومذاك-، وعرض عليه من الأجرة على عمله ما أرضاه؛ طمعا في اقتناء مصحف خاص يتعبد به ربه، ويكون من بعده صدقة جارية له، جاء في النهاية: "والاحتساب في الأعمال الصالحة، وعند المكروهات هو البدار إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البر، والقيام بها على الوجه المرسوم فيها؛ طلبا للثواب المرجو منها"⁶. وأما الفرق بين الاحتساب وأخذ الأجرة فيمكن حصره في العقد على الدفع والأخذ، بمعنى أن تسليم الأجرة من المستكتب للكاتب احتساب، وتحصيلها من الكاتب أخذ.

¹-مادة " حسب" من:معجم مقاييس اللغة/2/59، أساس البلاغة /1/188، مفردات الراغب /1/154، المصباح المنير ص 52، تاج العروس /2/278.

²-مادة " حسب" من: الصحاح /1/139.

³-مادة " حسب" من: لسان العرب /1/317، تاج العروس للزبيدي/2/279.

⁴- مادة " حسب" من: النهاية لابن الأثير/1/382، لسان العرب/1/317.

⁵- لذلك بوب ابن أبي داود في المصاحف بابا سماه: باب الاحتساب في كتاب المصاحف /2/597.

⁶-مادة " حسب " من النهاية /1/382.

وقد اعتمد المالكية الجواز مذهباً لدفع الأجرة وأخذها على كتابة القرآن، وهو عندهم داخل في أصل عام يبيح فيه مذهبهم أخذ الأجرة ودفعها على تعليم القرآن عموماً¹، بل قد ورد التصريح بالجواز من الإمام نفسه، وفي الكتابة خاصة فقال: "لم يبلغني أن أحداً كره تعليم القرآن والكتابة بأجرة"².

واحتج مالكية لمذهبهم بجملة الأدلة الآتية:

1- حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ)³، ووجه الاستدلال منه أن الحديث يدل بظاهره على جواز أخذ الأجرة على القرآن، سواء كان قراءة، أو تعليماً، أو رقية، أو كتابة، أو غير ذلك⁴.

2- الأصل العام في جواز أخذ العوض على القرآن أو الانتفاع به، وهو أصل

ثابت بالسنة النبوية، ويشهد لذلك أحاديث كثيرة منها:

أ- إقراره صلى الله عليه وسلم الرقية على القرآن⁵.

ب- حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنهما في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه بما معه من القرآن، وحديثه مشهور بحديث

¹-التفريع لابن الجلاب 2/186، حاشية الرهوني 7/14، حاشية الدسوقي 4/16، الفواكه الدواني 2/186. وإلى مذهب المالكية ذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة، انظر: المحيط البرهاني 7/652، المجموع شرح المهذب 9/252، المغني لابن قدامة 6/37.

²-شرح الزرقاني على خليل 7/14، حاشية الرهوني 7/14، الفواكه الدواني للنفراوي 2/186.

³-أخرجه البخاري في كتاب الطب باب الشروط في الرقية بقطيع من الغنم 3/338 رقم 5527.

⁴-فيض الرحمن لأحمد سالم ملحم ص 388.

⁵-المقصود به حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نفر الذين رقوا سيد الحي بالفاطحة على قطع غنم، وقد تقدم تخريجه في المطلب الذي بين مذهب المالكية في تميمة القرآن.

الواهبة¹، ووجه الاستدلال منه أنه إذا جاز الجعل² على الرقية بالقرآن، وصح اعتبار تعليم القرآن صداقا في عقد النكاح جاز أخذ الأجرة على كتابة القرآن³.

3- أن القول بجواز الاحتساب وأخذ الأجرة على كتابة القرآن ضرورة تقتضيها مصلحة المحافظة على القرآن، لمن لا يحسن كتابته؛ لأن الكتاب كغيرهم يسعون في معاشهم، ودفع الأجرة يراد منه تفرغهم لذلك.

4- توارث المسلمون لذلك لحاجتهم إليه، وعلى هذا يفهم قول مالك: "لم يبلغني أن أحدا كره تعليم القرآن والكتابة بأجرة"⁴.

5- لأن النسخ أو الطباعة المعاصرة فعل مباح، تجوز فيه النيابة عن الغير؛ ولهذا يجوز أخذ الأجر عليه.

6- لأن النسخ أو الطباعة على الأجير ليس فرض عين، فجاز له أن يأخذ الأجر

¹- أخرجه البخاري في كتاب الوكالة باب وكالة المرأة الإمام في النكاح 597/1 رقم 2244، وفي كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه 180/3 رقم 4839، وباب القراءة عن ظهر القلب 180/3-181 رقم 4840، وفي كتاب النكاح باب تزويج المعسر؛ 193/3 رقم 4898، وفي باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح 200/3 رقم 4930، وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج 202/3 رقم 4935، وفي باب إذا كان الولي هو الخاطب 204/3 رقم 4941، وفي باب السلطان ولي 205/3 رقم 4944، وباب إذا قال الخاطب للولي زوجني فلانة 206/3 رقم 4950، وفي باب التزويج على القرآن وبغير صداق 208/3 رقم 4957، وفي باب المهر بالعروض وخاتم من حديد 208/3 رقم 4958، وفي كتاب اللباس باب خاتم الحديد 365/3 رقم 5660، وفي كتاب التوحيد 696/3 رقم 7140، وأخرجه مسلم في كتاب النكاح باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مائة درهم لمن لا يحفف به 643/1 رقم 1425، وانظر سبب نزول: آية (الأحزاب/50) في تفسير ابن أبي زمنين 406/3.

²- الجعل: عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ عن محله به لا يجب إلا بتمامه، وقيل: ما جعل للإنسان من شيء على شيء يفعله، انظر شرح حدود ابن عرفة ص 529، طلبة الطلبة ص 210.

³- فيض الرحمن ص 388.

⁴- شرح الزرقاني على خليل 14/7، حاشية الرهوني على الزرقاني 14/7، الفواكه الدواني 186/2.

عليه شأنه شأن الاستتجار على بناء المساجد وغيرها.

7- لأن أخذ الأجر على تعليم القرآن من بين المال جائز، فيقاس عليه أخذ الأجر على كتابته ونقطه أيضا¹.

8- لأنه يجوز أخذ ما يعطى للمعلم أو الكاتب من أجر من غير شرط فيصح أخذ الأجرة على التعليم، والكتابة، والنقط بشرط².

المناقشة والترجيح:

لا يسع المنصف بعد عرض الأدلة إلا القول بأن الترخيص بدفع الأجرة وأخذها على كتابة القرآن هو الصواب الذي تطمئن إليه القلوب³، اعتبارا بالآتي:
أولاً: قوة أدلة المالكية وكذا الجمهور.

ثانياً: أن مذهب المالكية القائل بالجواز ليس اختيارهم وحدهم، بل هو مذهب الجمهور، بل هو مذهب ثلثة من السلف جنحت إليه، و صحت به الرواية عنها، منهم: جابر بن زيد⁴، ومالك بن دينار⁵، وأبو ثور، وابن المنذر، وعبد الرحمن

¹- المغني والشرح الكبير 141/6.

²- الإنصاف للمرداوي 45/6.

³-الروح و الريحان في فضائل وأحكام المصاحف والقرآن لعمر بن عبد المنعم سليم ص101.

⁴-أبو الشعثاء الأزدي اليماني مولاهم البصري الخوفي:، من تلاميذ ابن عباس، حدث عنه عمرو بن دينار و أيوب وقتادة، قال عنه ابن عباس: "تسألوني وفيكم جابر بن زيد؟"، مات سنة 93هـ كما جزم به أحمد والبخاري، وقال ابن سعد: سنة 103هـ، انظر طبقات ابن سعد 179/9 رقم 3885، طبقات الفقهاء ص88، سير أعلام النبلاء للذهبي 481/4 رقم 184، غاية النهاية لابن الجزري 173/1 رقم 868.

⁵-أبو يحيى البصري، كاتب المصاحف، ولد في أيام ابن عباس، سمع من أنس، وحدث عن الأحنف بن قيس والحسن البصري وسعيد بن جبيرة وابن سيرين، وعنه سعيد بن أبي عروبة وهمام بن يحيى، وثقه البخاري والنسائي وابن المديني، مات بالبصرة سنة 131هـ، انظر الحلية 357/2 رقم 200، صفة الصفوة 134/3 رقم 522، وفيات الأعيان 139/4 رقم 551، السير 362/5 رقم 164، شذرات الذهب 118/2.

ابن أبي ليلى، وعطاء، وغيرهم¹.

- فقد كتب نصراني من أهل الحيرة لابن أبي ليلى مصحفا بتسعين درهما².

- ودخل جابر بن زيد على مالك بن دينار وهو يكتب مصحفا فقال له: "مَالِكُ صَنَعَهُ إِلَّا أَنْ تَنْقُلَ كِتَابَ اللَّهِ مِنْ وَرْقَةٍ إِلَى وَرْقَةٍ، هَذَا وَاللَّهِ كَسَبُ الْحَلَالِ، هَذَا وَاللَّهِ كَسَبُ الْحَلَالِ"، وفي رواية: "نِعْمَ الصَّنَعَةُ صَنَعْتُكَ، مَا أَحْسَنَ هَذَا تَنْقُلُ كِتَابَ اللَّهِ مِنْ وَرْقَةٍ إِلَى وَرْقَةٍ، وَآيَةً إِلَى آيَةٍ، وَ كَلِمَةً إِلَى كَلِمَةٍ، هَذَا الْحَلَالُ لَا بَأْسَ بِهِ"³، وكان ينسخ المصحف في أربعة أشهر، فیدع أجرته عند البقال فيأكله⁴.

فإذا كانت تلك هي أدلة المالكية صحة و قوة دلالة، وإذا كانت هذه أقوال بعض أقوال سلف الأمة في المسألة، فلا ريب عندئذ أن الراجح من الأقوال مع المجيزين، والله أعلى وأعلم.

¹- انظر مصنف ابن أبي شيبة 118/7، كتاب المصاحف 501/2، الروح و الريحان ص100.

²- أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية باب في أخذ الأجر على كتابة المصاحف 118/7 رقم 20592. وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب النصراني يكتب المصاحف 501/2 رقم 387.

³- رواه ابن أبي داود في المصاحف باب أخذ الأجرة على كتابة المصاحف 495/2-496 أرقام 368 إلى 370، و باب النصراني يكتب المصاحف 501/2 رقم 387، والأثر في سير أعلام النبلاء 364/5.

⁴- المقصود مالك بن دينار، والأثر في ترجمته من سير أعلام النبلاء 364/5.

المطلب الثاني: موقف المالكية من كتابة القرآن بالذهب والفضة.

هذا المطلب مبيّن لبعض المعاملات المالية ذات الصلة بكتابة القرآن الكريم، والتي يسهل الوقوف عليها، وتحديد معالمها من خلال الآتي:

أولاً: صلة المسألة بالذهب والفضة، ولا يخفى شأنها، و تعلق معاملات الناس ولولوعهم بهما على مر العصور وتتابع الدهور.

ثانياً: مكانة المال في الإسلام، وعدّه حلقة لا غنى عنها في سلسلة الكليات الخمس التي تقوم عليها مصالح الدين والدنيا، تقوت بفواتها النجاة والنعيم، ويحل بفقدها الخسران المبين، و التي بلغ من شأنها أنها روعيت في كل ملة، على مدار الأيام والسنين¹.

ثالثاً: ارتباطها بأحد أركان الإسلام، وهو الزكاة، كما يتضح لاحقاً عند سرد بعض أقوال أهل العلم في ثنايا الكلام، وخواص الناس وكثير من عوامهم على دراية بكون العين أحد ما تجري فيه أحكام الزكاة من الأموال، إضافة إلى الحرث، والنعم، والمعادن والركاز² وغيرها³.

واستيفاء المسألة حقها تطلب مني أولاً تحريراً لموضع النزاع، فعرضاً لرأي المالكية، يتبع ذلك إيراد لأدلة القوم، لأختم بمناقشة علمية لترجيح ما بدا لي موافقاً للصواب من الأقوال.

أما محل النزاع فهو كتابة آيات القرآن الكريم بالذهب أو الفضة، وليس المطروق بالبحث تحلية المصحف أو تزيينه بهما، فذلك شأن أبسط فيه الكلام في مطلب لاحق، والفرق بين المسألتين بيّن، يزداد وضوحاً بوقوف المطلع على

¹ - الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي 7/2.

² - هو دفن جاهلي، وقيل: الكنز، انظر شرح حدود ابن عرفة ص146، طلبه الطلبة ص97.

³ - الدردير ص32، الثمر الداني للآبي ص 270، أسهل المسالك لمحمد البشار ص88.

اختلاف أقوال أهل العلم في الموضوعين، وما ذلك إلا لإدراكهم بأن الكتابة شأن والتحلية شأن آخر.

وقد ذهب المالكية في المشهور المعتمد من المذهب إلى كراهة كتابة القرآن كله أو بضع آيات منه بالذهب أو الفضة، وتحريم كتابة غير القرآن بهما من كتب العلم والتفسير وسائر العلوم¹، جاء في الفواكه الدواني: "وإنما تحليته من داخل جلده، أو كتابته، أو تجزئته بالذهب أو الفضة فمكروهة"²، وفي منح الجليل: "تكره كتابته كله أو بعضه بذهب أو فضة، وما عداه من الكتب داخل في المستثنى منه"³، وفي مواهب الجليل في غير كتاب الله قوله: "وقد علم من هذا منع كتابة ما عدا المصحف بالذهب أو الفضة، وكراهة كتابة المصحف"⁴. وذهب بعض المالكية في المرجوح من المذهب إلى الجواز، منهم البرزلي⁵ والأجهوري⁶، وبعض متأخريهم⁷ -رحم الله الجميع-⁸.

¹- مواهب الجليل 1/179، الفواكه الدواني 2/500، تسهيل المدارك إلى هداية المسالك إلى مذهب الإمام مالك لمبارك بن علي بن حمد الأحسائي المالكي 2/88، حاشية الرهوني على شرح الزرقاني 1/89، الخرشي على خليل 1/98، حاشية العدوي على شرح الخرشي 1/98، منح الجليل لعليش 1/58.

²- الفواكه الدواني 2/500، وعدّ القرطبي ذلك خلاف الأدب مع كتاب الله، انظر التذكار ص 192.

³- منح الجليل شرح مختصر خليل لعليش 1/58.

⁴- مواهب الجليل للحطاب 1/180-181.

⁵- أبو القاسم بن أحمد البلوي القيرواني ثم التونسي، مفتيها، أخذ عن ابن عرفة، ولازمه أربعين سنة، وأجازه كما أجازه ابن مرزوق، وأخذ القراءات عن أبي الحسن البطرني، له ديوان كبير في الفقه جمع فأوعى، وله "الحاوي في النوازل" اختصره الونشريسي، وله فتاوى في شتى فنون العلم، مات سنة 841هـ، وقيل: 843هـ، وله حينها 103 سنة، انظر شجرة النور الزكية 1/245 رقم 879.

⁶- أبو زيد عبد الرحمن بن علي العلامة الفقيه، أخذ عن الشهاب الفيثي والشمس والناصر اللقائين، وعنه نحو المائة، منهم البدر القرافي ووالد أحمد بابا ومحمد بن محمود الونكري وعلي بن المرغل، له حاشية على مختصر خليل، توفي في صفر سنة 957هـ، انظر شجرة النور الزكية 1/280 رقم 1051.

⁷- كالعدوي - رحمه الله - في حاشيته على شرح الخرشي لمتن خليل 1/98.

⁸- انظر الخرشي على مختصر خليل 1/99، الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف الكويتية 38/14.

واحتج المالكية لمذهبهم بأدلة ثلاثة:

- 1- استحسان¹ المشايخ القول بالكراهة.
 - 2- كون الكتابة بالنقدين من زخرفة المصاحف.
 - 3- ما تفضي إليه من إلهاء القارئ، وشغله عن تدبر الآيات والمعاني².
- واحتج القائلون بالجواز من المالكية بوقوع كتابة المصاحف بالذهب، جاء في مواهب الجليل: "رأيت ختمة في جامع القيروان أدركت زمن الشيخ أبي محمد بن أبي زيد فمن بعده محبسة مكتوبة كلها بالذهب، ومغشاة بالحرير في نحو ثلاثين جزءاً، ولا تجتمع هذه القرون على ضلالة"³، والإشارة إلى الإجماع بهذا القول غير خفية.

المناقشة والترجيح:

عرض أقوال القوم وأدلتهم أفضى بي إلى القول بأن الكراهة أليق ما يحكم به على كتابة المصاحف بالذهب والفضة؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

- 1- أن دعوى الإجماع المشار إليه عند القائلين بالجواز أبعد ما يحق للمخالف الاستدلال به، ووقوع الخلاف أكبر ما ينقض انعقاده.
- 2- أن القول بالجواز لا يخفى ما فيه من زخرفة للمصاحف، بما جعل أصلاً لأرزاق الناس لا لكتابة القرآن.

¹- هو "القول بأقوى الدليلين"، وقيل: "دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عبارته عنه"، وقيل: "العدول عن قياس إلى قياس أقوى"، و التعريف الأول هو الذي استقر من مذهب أبي حنيفة و مالك، انظر الجواهر الثمينة للمشاط ص 219، و إرشاد الفحول للشوكاني ص 460.

²- انظر هذه الأدلة في: مواهب الجليل للحطاب 1/181، الموسوعة الفقهية 21/282.

³- مواهب الجليل للحطاب 1/180.

3- إفضاء القول بالجواز إلى تعريض المصاحف لأيدي اللصوص العابثين.

5- ثبوت القول بكراهة كتابة المصاحف بالنقدين عن السلف ومن ذلك:

أ- أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (كَانَ إِذَا رَأَى الْمُصْحَفَ قَدْ فَضَّضَ أَوْ ذُهِبَ قَالَ: أَتُغْرُونَ بِهِ السَّارِقَ وَزَيْنَتُهُ فِي جَوْفِهِ؟)¹.

ب- ما روي عن إبراهيم النخعي مثلاً من أنه: (كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ لِلْمَصَاحِفِ بِالذَّهَبِ)²؛ و لهذا وذاك لا يسع المنصف إلا الأخذ بمذهب كراهة كتابة القرآن بالنقدين، والله أعلى وأعلم.

¹-رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب تزيين المصاحف وحليتها بالذهب والفضة 234/2 رقم 907.

²-أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كتابة المصاحف بالذهب 542/2 رقم 473.

المطلب الثالث: طبع القرآن من غير إذن الهيئة المخولة قانونا.

هذا المطلب يتناول مسألة تبدو عليها سمات المعاصرة؛ إذ لم يعرف الأقدمون لكتابة القرآن حقوقا، ولا للقائمين على ذلك أطرا قانونية، وكان الأمر أبسط من ذلك، يسع الواحد منهم اقتناء مصحف خاص لنفسه، أو يوقفه¹ في سبيل الله بمجرد اتصاله بكتاب المصاحف الذين يأخذون على ذلك أجرا، حتى انتهى الأمر بهم إلى اتخاذ ذلك مهنة تجمع بين خيري الدنيا والآخرة . أما وقد ظهرت دور الطباعة والنشر، وهيئات خول لها القانون حيازة حقوق طبع ونشر المصاحف و لكتب فقد صار طبع مصحف بغير إذن صاحب حقوقه ضربا من الاعتداء على ما يسميه المعاصرون بتسميات كثيرة، منها قولهم: الاسم التجاري، أو العلامة التجارية، أو براءة الاختراع، أو الملكية الفكرية، وغير ذلك.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن تلك الحقوق لا يمكن الحديث عن حكم الاعتداء عليها من ناحية الفقه إلا بما يتعلق منها بالبحوث الأكاديمية، والتأليف الفكرية والتحقيقات العلمية في شتى الفنون: فقها، وتفسيرا، وأصولا، وحديثا، ولغة، وأدبا، وغير ذلك، أما أن يتعلق الأمر بكتاب الله فلا؛ لأن الكلام كلام الله، ليس لأحد ادعاء نسبه إلى نفسه وإلا كفر، فلا يحق له تملك حقوق للتأليف، أو براءة للفكر، أو الاختراع. والحقيقة أن الأمر ليس بهذه الصورة؛ وذلك أن امتلاك دار ما لحقوق نشر المصاحف وطبعها لا يعني حيازتها للكلام نفسه وهو القرآن، وإنما الأمر ذو صلة بما يتبع طبع الكلام من اختيار: الهجاء²، وطريقة

¹ - هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا، وقيل في تعريفه: حبس تملك الواقف وغير الواقف، والاستغلال للصرف إلى ما سمي من المصارف، وقيل: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، انظر شرح حدود ابن عرفة ص539 ، طلبية الطلبة ص231، تعريفات الجرجاني ص212.

² - هو تهجئة الحرف، يقصر و يهمز، انظر مادة " هجا " من: لسان العرب /1 /180، الزبيدي/1/503.

الضبط¹، وعدّ الآيات²، وبيان مكيّ القرآن ومدنيّه³، وتحديد أجزائه الثلاثين، وأحزابه الستين، مع أنصافها، وأرباعها، وأثمانها، ووقوفه، وبيان مواضع السجّات. فإذا أتبع كل ذلك بجودة الإخراج، واستعمال الألوان، وصغر حجم المصحف أو كبره، وحسن اختيار نوعية الورق والتجليد، كان

¹- علم يستدل به على ما يعرض للحرف من حركة، وسكون، وشد، ومد، ونحو ذلك، ويرادفه الشكل، وقيل في تعريفه: ما يرجع إلى علامة الحركة، والسكون، والشد، والمد، والساقط، والزائد، انظر الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ص 9، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأحمد محمد أبو زيتحار ص 11.

²- حظي القرآن بستة أنواع من العد:

- العد المكي: وينسب إلى مجاهد بن جبر وعبد الله بن كثير.
- العد المدني الأول: وينسب إلى نقل أهل الكوفة إياه عن أهل المدينة دون تسمية أحد.
- العد المدني الثاني: وينسب إلى أبي جعفر يزيد بن الققاع، وصهره شيبه بن نصاح.
- العد الكوفي: وينسب إلى أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب.
- العد البصري: وينسب إلى عاصم الجحدري.
- العد الشامي: وينسب إلى عبد الله بن عامر اليحصي.

وقد اتفق العادون على أن القرآن ستة آلاف و مائتا آية و كسر، و اختلفوا في بيان ذلك الكسر: ففي العد المكي: عشرون آية، وفي العد المدني الأول سبع عشرة وبه قال نافع. وفي العد المدني الثاني أربع عشرة عند شيبه، وعشر عند أبي جعفر. وفي العد الكوفي ست وثلاثون، وهو المروي عن حمزة المقرئ. وفي العد البصري خمس، وفي رواية أربع، وقيل: سبع عشرة، ويروى عن قتادة. وفي العد الشامي ست وعشرون ويروى عن يحيى بن الحارث. انظر فنون الأفتان لابن الجوزي ص 237-247، الفهرست 40/1، جمال القراء للسخاوي 128/1، تفسير القرطبي 81/1 و ما بعدها، الإتيقان ص 145 وما بعدها، البرهان 249/1، مناهل العرفان 277/1-278.

³- في معنى المكي و المدني ثلاثة اصطلاحات:

الأول: المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة.

الثاني: المكي ما وقع خطابا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابا لأهل المدينة.

الثالث: وهو المشهور ومفاده أن المكي ما نزل قبل هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وإن نزل بغير مكة، والمدني ما نزل بعد هجرته صلى الله عليه وسلم وإن كان نزوله بمكة، انظر الإتيقان ص 32-33، مناهل العرفان 159/1-160، شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزيء ص 65.

ذلك كله مظنة للتفريق بين الطبعة ممتازة، والطبعة الجيدة، والطبعة الأقل جودة¹. وقد تسبق الدار غيرها من دور الطبع إلى أفكار تزيد من إقبال الناس على طبعتها، كاستعمال الألوان لبيان أحكام التجويد، أو التهميش ببيان اختلاف فرش القراءات، أو التجميل بتفسير ميسر لفهم معاني القرآن.

وقبل الخوض في مسألة الاستيلاء على حقوق طبع المصاحف، وبيان موقف المالكية منها، أو ما أسميته: طبع المصاحف بغير إذن الهيئة صاحبة الحقوق، بدا لي لزاما طرق مسألة فقهية قديمة، لا يكاد يخلو منها مرجع فقهي في باب الحدود، أقصد مسألة سرقة المصاحف ذاتها، وقطع اليد بموجبها بين المثبت له، والمانع منه، سواء حليت المصاحف بالنقدين أو جردت منهما. وإنما أبني على هذه المسألة، وأستعين بتفاصيلها، وأدلة القائلين إثباتا أو حظرا للوصول إلى تحديد حكم شرعي وفق أصول المالكية وقواعدهم الفقهية للمسألة الأصلية موضوع البحث، وعذري في اللجوء إلى مسألة سرقة المصاحف أمور:

الأول: ما يجمع المسألتين: سرقة المصاحف والاعتداء على حقوق طبعها من انتهاك مقترفها لحرمة المال.

الثاني: ما يغلب على مسألة الاعتداء على حقوق الطبع من طابع الحداثة المصنف لها في خانة فقه النوازل، والذي يتطلب فقهه، وتحديد أحكامه ربطا بفقه مشابه، و مسائل مماثلة.

الثالث: ما أرشد إليه الشرع الحنيف من قياس الأمور بالرأي، والدعوة إلى

¹ وهذا ما يفرق اليوم بين أسعار المصاحف، وهو أمر مشاهد، يقول الزرقاني: "ومما يلفت النظر أن يد التجويد والصقل والتحسين أخذت تتناول المصاحف على ألوان شتى، وضروب متنوعة، فهناك تحسينات مادية أو شكلية ترجع إلى النسخ والطبع والحجم والورق والتجليد والتذهيب ونحو ذلك"، انظر مناهل العرفان للزرقاني 331/1.

معرفة الأشباه والنظائر¹؛ لتمكين الشريعة من مسايرة الأحداث، وترسيخ حقيقة صلاحيتها لكل زمان ومكان.

هذا و سرقة المصاحف لا تخلو من أن تقع من مسلم أو كافر، فإن كان السارق مسلماً فهو إما قارئ أو غير قارئ، والمسروق لا يخلو من أن يكون طلقاً أو وقفاً، محلي أو مجرداً، ولكل حال نصيب من النظر. ومستقرى أقوال الفقهاء يلحظ محل الوفاق بينهم في تحريم سرقة المصاحف، بيد أن اختلافهم في كونها موجبة للقطع أمر أوضح²، فقد ذهب مالك³ إلى أن سارق المصحف يقطع، جاء في المدونة الكبرى من كتاب السرقة: «قلت: رأيت إذا سرق مصحفاً؟، قال: يقطع»⁴. واحتج المالكية على ما ذهبوا إليه بالقرآن والسنة والقياس والعقل:

* أما القرآن: فعموم الآية: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (المائدة/40).

* وأما السنة: فعموم قوله صلى الله عليه وسلم من حديث السيدة عائشة رضي

¹- إشارة إلى ما روي عن عمر بن الخطاب موصياً أبا موسى الأشعري رضي الله عنهما حين أرسله والياً على البصرة: (اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ، ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ)، والأثر عند الدارقطني من كتاب الأفضية والأحكام باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري 3/447 رقم 4391.

²- فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام للباقي ص 245، فيض الرحمن ص 424، المتحف في أحكام المصحف لصالح بن محمد الرشيد ص 625، الموسوعة الفقهية 34/309.

³- المدونة 4/536، بداية المجتهد 4/2270، أحكام القرآن لابن العربي 2/116، القوانين الفقهية لابن جزيء ص 369، شرح الخرشي على مختصر خليل 4/355، وإلى مذهب مالك ذهب الشافعي، وأبو يوسف، والظاهرية، وأبو ثور، وابن المنذر، وهو قول عند الحنابلة، انظر: موسوعة الأم للشافعي 6/267،

المبسوط للسرخسي 9/153، المحلى لابن حزم 12/326. المغني لابن قدامة 10/249.

⁴- المدونة الكبرى 4/536.

الله عنها: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا)¹، جاء في الإشراف: "يقطع سارق المصحف خلافا لأبي حنيفة للظاهر والخبر"، يقصد بالظاهر ظاهر الآية، وبالخبر خبر عائشة².

*وأما القياس فعلى سائر الأموال، فكل ما جاز بيعه وأخذ العوض عنه جاز أن يقطع في سرقة³.

* وأما المعقول فيكون الرجل إذا اشترى ورقا وكتب فيه قرآنا، لم يبطل ما كتب فيه من كلام الله ملكه للورق، كما لا يبطل بكتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا ثبت الملك ترتب عليه وجوب القطع، بل القطع فيه أولى؛ لأن الرغبة صارت فيه أكبر بكتابة القرآن، فكيف يثبت القطع قبل الزيادة ويسقط معها؟⁴.

المناقشة و الترجيح:

الحقيقة أن من سرق مصحفا مملوكا لغيره، بلغت تكلفته وحده أو مع حليته نصابا من حرز مثله، من غير أن يكون لفعله تأويل معتبر، أو استحقاق، أو شبهة استحقاق، فإنه يقطع كما ذهب إليه المالكية للآتي:

1- عموم النصوص الشرعية الدالة على ذلك .

¹رواه أحمد في مسنده رقم 24779 ص1818، والبخاري واللفظ له في كتاب الحدود باب قول الله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا) 552/3 رقم 6549، ومسلم في كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها 803/2 رقم 1684، والنسائي في كتاب قطع السارق باب ذكر الاختلاف على الزهري رقم 4922 ص507، والترمذي في أبواب الوصايا باب ما جاء في كم تقطع يد السارق 115/3 رقم 1445، وأبو داود في كتاب الحدود باب ما يقطع فيه السارق رقم 4383 ص662، وابن ماجه في كتاب الحدود باب حد السارق رقم 2585 ص599 .

²-الإشراف للقاضي عبد الوهاب 4/468 وانظر المحلى 3/326، و الحاوي للماوردي 13/305.

³-الإشراف 4/469 و انظر الذخيرة للقرافي 12/155.

⁴-أحكام القرآن لابن العربي 2/116.

2- قوة أدلة وردود المثبت للقطع على أدلة النافي.

وإذا تقرر ذلك وكان هو الراجح من القول، سهّل القياس على مسألة سرقة المصحف للوصول إلى وضع حكم شرعي لمسألة الاعتداء على حقوق الطبع عند المالكية، للقول بناء عليها بحرمة، والمستند في ذلك أمور:

أولها: ما يجمع المسألتين من اشتغالهما على الاعتداء على حرمة مال المسلم، الذي علمت مكانته في الشريعة الغراء، حتى كان أحد كلياتها الخمس.

ثانيها: أن الحرمة في الاعتداء على حقوق الطبع أشد؛ لأن الاعتداء على مصحف بالسرقة لا يعدو في هذا الزمان خاصة كونه اعتداء على مبلغ زهيد إذا ما قورن بالاعتداء على براءة للاختراع، والتي تدر-إذا ما حصل للطبعة القبول- مبالغ أضخم، وأموالا أكثر، فإذا كان الاعتداء على المصحف الواحد قد أجرى قديما ما أجراه من الخلاف سابق البحث، وهو لا يجاوز- بغض النظر عن كلام الله- اعتداء على جهد الكاتب، وثمان الورق، والجلد، والخياطة، فكيف بالاعتداء على آلاف النسخ التي بُذل في طبعتها وإخراجها ما بذل من جهد الخاط وأجرته، وثمان آلات الطبع، وأجرة العاملين والموظفين، وأجرة لجنة المراجعة والتصحيح والإشراف وجهدها، فضلا عما يتبع ذلك من الضرر ليس بصاحب البراءة فحسب، بل بآلاف الناس ممن يقوم معاشهم على ذلك، ألا ترى مثلا أن الفقهاء قديما بنوا حرمة الاعتداء على الوالدين شتما وضربا، بالقياس على حرمة التأفف الثابتة بالنص قطعي الدلالة وقطعي الثبوت، واحتجوا لذلك بما يشمله من ضرر أشد من ضرر التأفف، يقول المازري-رحمه الله-: "فمن المفهوم ما يدل على أن المسكوت عنه موافق لحكم النطق من جهة التنبيه بالنطق على ما هو أولى، و منه ما يدل على أن المسكوت عنه مخالف للمنطوق به في الحكم، فما كان من

المسكوت عنه موافقا للمنطوق به سمي فحوى¹، وما كان مخالفا للمنطوق به سمي دليلا²، فالموافق كقول الله: **فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ**³، فإن ضرب الوالدين وقتلتهما مسكوت عنه⁴، ولكن حكمه التحريم، وهو منهي عنه، واستفيد من ذلك النهي كما نطق به، وهو التأفيف⁵.

ثالثها: ما يجمع المسألتين من وقوع الضرر المنهي عنه شرعا على صاحب الحق في المصحف في المسألة الأولى وصاحب الحقوق في المسألة الثانية⁶.

رابعها: ما يجمع المسألتين من افتقار الأخذ إلى طيب نفس المأخوذ منه سواء كان صاحب المصحف أو كان صاحب الحقوق.

خامسها: ما يضاف إلى ما سبق مما تقرر عند أهل العلم من أن المسلمين عند شروطهم⁷، وصاحب حقوق الطبع أو براءة الاختراع قد اشترط ألا تمس حقوقه،

¹-وتسمى تنبيه الخطاب، ومفهوم الموافقة، وهي إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه بطريق الأولى، انظر تقريب الوصول لابن جزيء ص 89.

²- هو مفهوم المخالفة، وقد سبق تعريفه.

³-سورة الإسراء/ 23.

⁴-هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص 347.

⁵- إيضاح المحصول من برهان الأصول للرازي ص 333.

⁶-كما هو مقرر من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللهُ عَلَيْهِ)، والحديث في الموطأ في كتاب الأفضية باب القضاء في المرفق 2/745، وفي مستدرک الحاكم في كتاب البيوع باب النهي عن المحاقلة والمخاضرة والمناذة 2/369 رقم 2392، و رواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت في كتاب الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر جاره رقم 2540 ص 542، وهو عنده من حديث ابن عباس برقم 2541 ص 543، وأخرجه أبو داود عن أبي صرمة رضي الله عنه مكتفيا بشرطه الثاني: (مَنْ ضَارَّ أَضَرَ اللهُ بِهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللهُ عَلَيْهِ) في كتاب الأفضية في أبواب من القضاء رقم 3635 ص 559 .

⁷- جزء من حديث يرويه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ)، والحديث أخرجه الترمذي في أبواب الوصايا باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس 27/3 رقم 1352، وأبو داود في كتاب الأفضية باب في=

بعد أن وثقها عند دواوين حقوق المؤلف قبل الحصول على الإيداع القانوني للتمكن من إخراج العمل.

سادسها: أن السبق إلى طبع مصحف وفق إخراج معين، وبشكل خاص يميزه عن بقية الطبقات يصنف ضمن السبق إلى مباح، مما يجعل صاحبه أحق به من غيره كما دل عليه الشرع الحنيف ويشهد له حديث أسمر بن مضرس¹ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ سَبَقَ إِلَى مَبَاحٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ)².

=الصلح ص 553 رقم 3594، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب الصلح ص 545 رقم 2353، والحاكم في كتاب البيوع باب المسلمون على شروطهم والصلح جائز 357/2 رقم 2356.

¹-الطائي، قال البخاري وابن السكن: "له صحبة وحديث واحد"، أخو عروة بن مضرس، أعرابي، قال ابن مندة: "أسمر بن أبيص بن مضرس"، وقال: "عداده في أهل البصرة"، روت عنه ابنته عقيلة، انظر معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي 1/173 رقم 45، طبقات ابن سعد 9/72 رقم 3760، معجم الصحابة لابن قانع 1/346 رقم 228، الاستيعاب 1/143 رقم 156، الإصابة 1/139 رقم 149.

²-رواه أبو داود بلفظ: (مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ)، من كتاب الخراج والإمارة والفيء باب في إقطاع الأرضين رقم 3071 ص 479، ورواه ابن سعد في طبقاته عند ترجمته لراويه بلفظ: (مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ، فَخَرَجَ النَّاسُ يَتَعَادُونَ يَتَخَاطُونَ) 9/72.

المبحث الرابع : المسائل المتعلقة بالشكل .

يتضمن آخر مباحث الفصل الثالث ثلاثة مطالب، يتناول أولها مسألة تجريد المصحف وموقف المالكية منها، فيما يعرض الثاني إلى موقفهم من مسألة نقط المصاحف، وضبطها، وشكلها، بينما يبحث ثالثها حكم تحلية المصاحف وما يتصل بها من تجليد، وتطبيب، وتزيين عندهم.

المطلب الأول : موقف المالكية من مسألة تجريد المصاحف.

يتناول هذا المطلب مسألة غاية في الأهمية هي حكم كتابة القرآن مع غيره في مصحف واحد من منظور الفقه المالكي، ومعلوم لدى العام والخاص أن المصاحف اليوم لا تطبع مجردة البتة، بل هي مزيج بين كلام الله تكتفه فواتح، وأرقام، وعلامات للتجزئة إلى أجزاء، وأحزاب، وأنصاف، وأرباع، وأثمان، ويهمل ذلك كله أو يذيل بتفسير، أو دعاء، مع فهرسة لأسماء السور. فهل لهذا الفعل حكم الإباحة؟ أم أنه محذور شرعي تخطته الضرورة المبيحة له؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون حظا من حظوظ النفس هدف صاحب إخراج المصحف في حلة تضمن رواجه، بغض النظر عن الحكم الشرعي؛ طمعا في الغاية المادية التي بررت الوسيلة إلى ذلك. ويتناول المطلب بيانا شافيا لمفهوم التجريد، ثم بيانا لما قد تحشى به المصاحف من شتى الأغراض، قبل أن يصل إلى تحديد الحكم الشرعي لتلك التحشية عند المالكية.

أما التجريد فقد ذهب أرباب اللغة إلى أنه: تعرية المصحف من الضبط، والزيادات، والفواتح، والإعراب¹، جاء في لسان العرب: "وجرد الكتاب والمصحف، عزاه من الضبط والزيادات والفواتح"²، ويشهد لهذا المعنى قول ابن

¹ مادة "جرد" من: لنهاية 1/256، لسان العرب 3/117، وانظر المتحف في أحكام المصحف ص 238..

² مادة "جرد" من: لسان العرب 3/117.

مسعود رضي الله عنه: (جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَخْلَطُوهُ بِشَيْءٍ)¹، وقد ذكروا في معنى التجريد الوارد في هذا الأثر تأويلين²: الأول: التجريد في التلاوة فلا يخلط بغيره. والثاني: التجريد في الخط من النقط والتعشير³. يقول أبو عبيد مبينا ما يحتمل الأثر من المعاني: "وقد اختلف الناس في تفسير قوله: جردوا القرآن، فكان إبراهيم⁴ يذهب به إلى نقط المصاحف، ويقول جردوا القرآن ولا تخلطوا بغيره، وإنما نرى أن إبراهيم كره هذا مخافة أن ينشأ نشوء يدركون المصاحف منقوطة فيرى أن النقط من القرآن؛ ولهذا كره من كره الفواتح والعواشر، وقد ذهب به كثير من الناس إلى أن بتعلم وحده ويترك الأحاديث، وليس لهذا عندي وجه، وكيف يكون عبد الله أراد هذا وهو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث كثير؟ ولكنه عندي ما ذهب إليه إبراهيم وما ذهب إليه عبد الله نفسه، وفيه وجه آخر وهو عندي من أبين هذه الوجوه: أنه أراد بقوله: جردوا القرآن أنه حثهم على أن لا يتعلم شيء من كتب الله تبارك وتعالى غيره؛ لأن ما خلا القرآن من كتب الله تبارك وتعالى إنما يؤخذ عن اليهود والنصارى وليسوا بمؤمنين عليها"⁵.

¹-أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن باب فضل الحض على القرآن والإيصاء به وإيثاره على ما سواه 260/1 رقم 46، وفي غريب الحديث له 188/2، وابن أبي شيبه في المصنف واللفظ له في كتاب جامع الصلاة باب في التعشير في المصحف 503/3 الأرقام من 8633 إلى 8637، وفي كتاب الإيمان باب من قال جردوا القرآن 68/10-69 الأرقام من 30862 إلى 30867، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كتابة العواشر في المصحف 515/2 رقم 428، والداني في المحكم في نقط المصاحف باب ذكر من كره نقط المصاحف من السلف ص 10، والبيهقي في شعب الإيمان من كتاب تعظيم القرآن باب أفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه مما سواه 218/4 رقمي 2422-2424 .

²- البرهان للزركشي 479/1، الإتيان للسيوطي ص 755 والمتحف في أحكام المصحف ص 241.

³- يأتي معناه لاحقاً.

⁴- يقصد النخعي - رحمه الله -.

⁵- غريب الحديث لأبي عبيد 188/2-189.

وعندي أن الوجه الثاني أليق المعاني بمقصود ابن مسعود؛ لما أثر عنه أصلا من كراهة التعشير في المصحف¹، يقول البيهقي - رحمه الله - مرجحا: "الأبين أنه أراد: لا تخطوا به غيره من الكتب؛ لأن ما خلا القرآن إنما يؤخذ من اليهود و النصارى و ليسوا بمؤمنين عليها"². وأما الأغراض التي قد تحشى بها³ المصاحف فعديدة أشهرها:

أولا: التجزئة⁴: وقد حظي القرآن بتجزئتين:

1- تقسيم الكتاب المصحف إلى ثلاثين جزءا، و الجزء إلى حزبين، و الحزب إلى أربعة أرباع، كل ربع إلى ثمنين.

2- ذكرها المتقدمون، وهي تقسيم القرآن إلى نصفين، وأربعة أرباع، وخمسة أخماس، وستة أسداس، وسبعة أسباع، وثمانية أثمان، وتسعة أتساع، وعشرة أعشار، مع بيان بداية ونهاية كل قسم بالآية، والكلمة، والحرف⁵.

فالجزء من القرآن يطلق ويراد به أحد الأمرين:

¹- كما رواه أبو عبيد في فضائل القرآن باب تعشير المصاحف وفواتح السور ورؤوس الآي 2/232 رقم 900، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب جامع الصلاة باب في التعشير في المصحف 3/502 رقم 8622، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب كتابة العواشر في المصاحف 2/516-517 الأرقام من 429 إلى 433، والداني في المحكم في نقط المصاحف باب ذكر ما جاء في تعشير المصاحف وتخميمها، ومن كره ذلك من أجازته ص 14، وأخرجه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان من كتاب تعظيم القرآن باب أفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه مما سواه 4/218 رقم 2423.

²- الإتيان للسيوطي ص 756.

³- التحشية هي: إضافة ما ليس بقرآن إلى القرآن على سبيل البيان، انظر المتحف ص 250.

⁴- مناهل العرفان 1/334، المتحف في أحكام المصحف لصالح بن محمد الرشيد ص 59.

⁵- مناهل العرفان 1/334، المتحف ص 59، وينظر في تحديدها: كتاب المصاحف 1/464 وما بعدها باب تجزئة المصاحف، فنون الأفنان لابن الجوزي ص 253-277، البرهان 1/293-294، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي 1/558-566، الإتيان ص 143.

1- ما جرت عليه عادة كثير من النساخ من وضع رموز خاصة في حاشية المصاحف، تشير إلى أجزاء القرآن الثلاثين، وتكون عادة بخط مخالف لخط المصحف¹، وهذا القسم هو المقصود بالبحث.

2- تفريق المصحف إلى كراريس بعدد أجزائه الثلاثين، تطبع مستقلة؛ تيسيرا على الصغار كما هو شائع في المدارس والكتاتيب²، وهذا ليس مراد البحث.

أما الحزب فيطلق و يراد منه في اصطلاح القراء ونساخ المصاحف طائفة من القرآن يختلف مقدارها في عرف السلف عنه في عرف الخلف، فعلى حين كان السلف يحزبون القرآن سبعة أحزاب صار الخلف يحزبونه ستين حزبا³.

وقد ألف السلف التعبير بهذه اللفظة كما شهدت بذلك جملة من الآثار منها:

1- حديث: (فَقُلْنَا لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُ قَدْ حُدِّنَا أَنَّهُ

¹-المتحف في أحكام المصحف لصالح بن محمد الرشيد ص71.

²-المتحف في أحكام المصحف ص 71، وقد كره مالك تفريق المصحف في كراريس أسداسا وأسباعا لكونه محدثا، وكونه تفريقا لقرآن وقد جمعه الله، جاء في البيان والتحصيل 310/1، وفي الذخيرة 13/353: "وسئل عن القرآن يكتب أسداسا وأسباعا في المصحف فكره ذلك كراهية شديدة وعابه، وقال: لا يفرق القرآن وقد جمعه الله تعالى، وهؤلاء يفرقونه، لا أرى ذلك"، قال ابن رشد معلقا كما في البيان 1/310: "أنزل الله تبارك وتعالى القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا، ثم أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم شيئا بعد شيء حتى كمل الدين، واجتمع القرآن جملة في الأرض كما أنزله الله تعالى من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، فوجب أن يحافظ على كونه مجموعا، فهذا وجه كراهية مالك لتفريقه، والله أعلم"، وإلى الكراهة ذهب الحسن البصري وابن سيرين، وقد روى أبو عبيد عنهما ذلك في غريب الحديث 220/2. والذي يميل إليه القلب ما رجحته طائفة من المتأخرين من القول بالاستحباب لا الكراهة ولا الإباحة؛ وذلك لكونه ضربا من ضروب تجويد المصاحف وتحسينها، ومعينا على سرعة الحفظ، وتيسيرا على من رام التلاوة فيها والله أعلم، يقول الزرقاني رحمه الله:- "ولكن الخطب سهل على كل حال، ما دام الغرض هو التيسير والتسهيل، وما دام الأمر بعيدا عن اللبس والتزديد والدهيل، وعلى الله قصد السبيل" انظر مناهل العرفان 1/334، المدخل لدراسة القرآن لأبي شهبة ص391، القراءات بإفريقية لهند شلبي ص77، المتحف في أحكام المصحف لصالح بن محمد الرشيد ص77.

³-المتحف في أحكام المصحف لصالح بن محمد الرشيد ص 85.

طَرَأَ عَلَيْهِ حِزْبُهُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تُحَرِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ فَقَالُوا: نُحَرِّبُهُ ثَلَاثَ سُورٍ،
وَخَمْسَ سُورٍ، وَسَبْعَ سُورٍ، وَتِسْعَ سُورٍ، وَاحِدَى عَشْرَةَ سُورَةً، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ
سُورَةً، وَحِزْبُ الْمُفَصَّلِ مَا بَيْنَ قَافٍ وَالْمُفَصَّلِ¹.

2- قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا
بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّهُ قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ)².

3- الأثر الموقوف عن عمر: (مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَرَأَهُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ
إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفُتْهُ، أَوْ كَأَنَّهُ أَدْرَكَهُ)³، وغير هذا كثير، فيه التعبير
بالحزب تارة، والتغيير بالجزء تارة أخرى، والمقصود أن للتسميتين أصلا.

ثانيا: أسماء السور: المائة والأربع عشرة، وتوضع تحت عنوان ينوه باسم
السورة، وعدد ما فيها من مكي ومدني⁴، ولوضعها في المصحف صيغ أشهرها:

1- اسم السورة، وعدد الآيات، ومثاله: الأعراف مائتان وخمس آيات.

2- إضافة كلمة: "خاتمة"، مثل: خاتمة سورة النساء، وهي: مائة وسبعون وتسع آيات

¹ - حديث أوس بن حذيفة الثقفي رواه أحمد في مسنده ص 1147 رقم 16266، وأبو عبيد في فضائل القرآن
باب القارئ يحافظ على حزبه وورده من القرآن بالليل والنهار في صلاة وغير صلاة 356/1 رقم 287،
وابن قانع في معجم الصحابة بسنده 30/1، والبخاري في معجم الصحابة بسنده 75/1.

² - حديث عمر رواه مسلم اللفظ له في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب جامع صلاة الليل ومن نام
عنه أو مرض 338/1 رقم 747، وأبو داود في كتاب الصلاة باب من نام عن حزبه رقم 1313 ص
207، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما ذكر فيمن فاتته حزبه من الليل فقضاه بالنهار 578/1 رقم 581،
والنسائي في كتاب قيام الليل باب متى يقضي من نام عن حزبه من الليل رقم 1790 ص 206، وابن
ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل رقم 1343 ص 316،
والدارمي في كتاب الصلاة باب إذا نام عن حزبه من الليل 412/1 رقم 1477.

³ - الأثر في الموطأ من كتاب القرآن باب ما جاء في تحزيب القرآن 200/1، وفي فضائل أبي عبيد باب
القارئ يحافظ على حزبه وورده من القرآن بالليل والنهار في صلاة وغير صلاة 356/1 رقم 288.

⁴ - مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني 334/1.

3- أن يضاف إلى ما سبق تحديد المكي والمدني منها¹.

ثالثاً: الترقيم: أقصد² سلسلة الأعداد التي توضع أعلى الصفحة أو أسفلها؛ لبيان تسلسل صفحات المصحف؛ حفاظاً على نظمه وترتيب سوره وآياته، ويطلق ويراد به عند الفقهاء: عد الآيات³.

رابعاً: الفهرسة: أي فهرسة أسماء السور، مع بيان مكيها ومدنيها، وتوضع غالباً في آخر المصحف⁴.

خامساً: الهامش:⁵ أي الكتابة على هامش الصفحة من المصحف، والهامش في اللغة حاشية الكتاب⁶، وعادة ما يُترك لبيان المعاني، أو إيراد تنوع القراءات، أو تحديد موضع التجزئة: نصفاً أو ربعاً أو ثمناً.

سادساً: التذييل:⁷ وهو كسابقه، إلا أن الكتابة فيه تكون في أسفل الصفحة .

¹ -القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري لهند شلبي ص78.

² -تجنباً لما قد يقع من اللبس بين المعنى الذي أردت وبين ما عُرف به الترقيم، وهو الخط الغليظ، كما في مادة "رقم" من لسان العرب 248/12: "الرقم والترقيم: تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقماً أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم أي بُيّنّت حروفه بعلاماتها من التنقيط"، ومنه الرقيم وهو اللوح الذي كتب فيه خبر أصحاب الكهف، ونُصب على بابهِ، انظر نزهة القلوب للسجستاني ص98، تفسير المشكل من القرآن العظيم لمكي بن أبي طالب ص234، ومادة "رقم" من: أساس البلاغة 378/1، ومفردات الراغب 266/1، وتحفة الأريب لأبي حيان ص138، ومنجد لويس معلوف ص275.

³ - المتحف في أحكام المصحف ص 398.

⁴ - قيل في تعريفها: الكتاب الذي يُجمع فيه الكتب، وهو في اللغة بالكسر، وليس بعربي محض، لكنه معرب، وقد اشتقوا منه الفعل فقالوا: فهرس كتابه فهرسة، والجمع فهرس، انظر مادة "فهرس" من: العين 343/3، لسان العرب 167/6، تاج العروس 349/16.

⁵ - أصل الهمشة الكلام والحركة، وهمش القوم تهامشوا، وامرأة همش الحديث تكثر الكلام وتجلب، انظر المحكم لابن سيده 140/4 مادة "همش".

⁶ - قال الصاغاني: "يقال: كتب على هامشه، وعلى الهامش، وعلى الطرة"، انظر الزبيدي 466/17.

⁷ - هو عند أهل العروض الإزالة، وعند أهل المعاني تعقيب جملة بجملة مشتملة على معناها للتوكيد، انظر تعريفات الجرجاني ص50، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي 405/1.

سابعاً: التخميس: هو ما يجعله كتاب المصاحف من كلمة "خمس"، أو رأس الخاء عند نهاية كل خمس آيات¹.

ثامناً: التعشير: هو ما يجعله كتاب المصاحف من كلمة "عشر"، أو رأس العين عند نهاية كل عشر آيات، وقيل: أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن العظيم علامة²، وذكروا أن القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون عشرة³، يقول القرطبي وهو يسرد تاريخ ظهور التخميس والتعشير: "وأما وضع الأعشار فقال ابن عطية⁴ : "مرّ بي في بعض التواريخ أن المأمون العباسي أمر بذلك، وقيل: إن الحجاج فعل ذلك"⁵، ويفصل الداني ذلك بما يرويه بسنده عن الأوزاعي أنه قال: "سمعت قتادة يقول: **بَدَّوْا فَنَقَطُوا، ثُمَّ خَمَّسُوا، ثُمَّ عَشَّرُوا**"⁶، وهذا القول والذي قبله ينبآن أن الأمر لم يكن وليد الصدفة، ولا ضرباً من ضروب الاختيار، بل إن ظروف اقتضته، وأسباباً دعت إليه، والقوم فيه مجبرون لا مخيرون، وتعلق الأمر بالسياسة الشرعية للعباد والبلاد، وصدوره عن ساستها أوضح دليل على ذلك.

¹ -شرح مقدمة التسهيل لابن جزئي ص 59، البرهان للزركشي 479/1، مناهل العرفان 334/1، المتحف في أحكام المصحف ص 273.

² -شرح مقدمة التسهيل ص 59، البرهان للزركشي 479/1، مناهل العرفان 334/1، المتحف ص 425.

³ - المتحف في أحكام المصحف ص 425.

⁴ - أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية بن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكرم المحاربي الأندلسي، فقيه أديب، ولد سنة 441هـ، كرر البخاري سبعمائة مرة، رحل إلى المشرق فلقى العلماء وروى وأسند، روى عن أبي علي الجبائي وأبي عبد الله الطبري المالكي، لقي بمصر الجوهري وبالمهدية ابن معاذ، وعنه ابنه عبد الحق والقاضي عياض وابن البادش وبالإجازة ابن بشكوال، مات سنة 518هـ، انظر الديباج المذهب لابن فرحون 58/2، شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف 129/1 رقم 374.

⁵ - تفسير القرطبي 79/1، و كلام القرطبي نفسه ساقه ابن جزئي في شرح مقدمة التسهيل ص 55.

⁶ - المحكم في نقط المصاحف للداني ص 15.

و قبل الخوض في بيان الحكم الشرعي للتجريد، بدا لي لزاما التتويه على أمر ذي بال، لإزالة اللبس الذي قد يقع، و ذلك أن الخلاف في تحديد حكم تجريد المصحف عند الكتابة لا يتنافى والإجماع الحاصل بين أهل العلم على تحريم كتابة ما ليس بقرآن في المصحف متصلا بالقرآن¹، لكون المراد كتابة ما ليس بقرآن في الثنايا: تفسيراً أو دعاءً أو غير ذلك، أما الكتابة على هوامش المصحف وحواشيه، وتحديد أجزائه، وعدّ آياته فذلك شأن آخر.

هذا وفرق مالك في مسألة تحشية المصاحف بين ما لا يكون للتعليم، وبين ما يكون له، فمنع الأول، وأجاز الثاني، قال أشهب²: "سمعت مالكا وسئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان فكره ذلك، وقال: تعشير المصحف بالحبر لا بأس، وسئل عن خواتم السور، يكتب خواتم السور في كل سورة ما فيها من آية، قال: إني أكره ذلك في أمهات المصاحف أن يكتب فيها شيء أو يشكل، فأما ما يتعلم فيه الغلمان من المصاحف فلا أرى بذلك بأساً"³. هذا هو الأصل في مذهب مالك⁴، غير أن المتتبع لأقوال بعضهم يلمح عدولهم إلى القول باستحسان ما أحدث الناس في المصاحف، واستدلوا لذلك باتفاق الصحابة على فعله؛ توسعة على الناس، وعملا بما اقتضته الضرورة، يقول الداني عقب ذكره لكلام قتادة السابق: "هذا يدل على أن الصحابة⁵ وأكابر

¹مراتب الإجماع لابن حزم ص 270.

²ابن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي المعافري الجعدي، اسمه مسكين، وأشهب لقب، كنيته أبو عمرو، ولد سنة 140هـ، وقيل: 150هـ، روى عن مالك والليث والفضيل بن عياض وابن لهيعة، وقرأ على نافع، وعنه يونس الصديقي والحارث بن مسكين، وبنو عبد الحكم، انتهت إليه رئاسة المذهب بمصر بعد ابن القاسم، مات بمصر في رجب سنة 204هـ، انظر ترتيب المدارك/1/259، الديباج المذهب/1/307، شجرة النور الزكية 1/59 رقم 26.

³المحكم في نقط المصاحف ص 17، البيان والتحصيل 1/240 و 17/403، تفسير القرطبي 1/80.

⁴حتى عدّ القرطبي ذلك خلافاً للأدب المطلوب مع كتاب الله، انظر التذكار ص 191-192.

⁵نسبة الداني السابق إلى نقط المصاحف إلى الصحابة محل نظر، كما يأتي بيانه لاحقاً في حكم النقط.

التابعين رضوان الله عليهم هم المبتدئون بالنقط والخموس والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم؛ إذ هو من التابعين، وقوله: "بَدَّوْا...إلى آخره" دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكول في صحته، ولا حرج في استعماله، وإنما أخطى الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها¹، وقال في موضع آخر: "وهذا يدل على الترخص في ذلك والسعة فيه"²، يقول القرطبي: "قال الداني رضي الله عنه: وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة رضي الله عنهم، قادمهم إلى عمله الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يعمل بالألوان كالحمرة والصفرة وغيرهما، على أن المسلمين في سائر الآفاق قد أطبقوا على جواز ذلك واستعماله في الأمهات وغيرها، والحرص والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه إن شاء الله"³.

المناقشة و الترجيح .

لا ينكر منصف يرنو إلى تحديد حكم تحشية المصاحف بين الجواز والكراهة أن المتحفظين على الأمر لا غرض لهم سوى صيانة كتاب الله، وتجنبيه الاختلاط بغيره، وهذا أصل قرره النبي عليه الصلاة والسلام حين منع أول مرة من كتابة ما يحدث به، غير أن القلب أميل إلى اختيار الإباحة حكما لتحشية المصاحف للاعتبارات الآتية:

¹-المحكم في نقط المصاحف ص2-3.

²-المحكم في نقط المصاحف ص 15 و ص 17.

³-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 80/1.

- 1- ما تقرر شريعة من دوران الحكم مع علته وجودا وعدما، وحيث أن أسباب كراهة تحشية المصاحف قد أمن جانبها، فإنه لم يعد للتحفظ من مبرر.
- 2- ما عُرف عن هذه الشريعة من ارتباطها الشديد بتحقيق المصلحة العامة، ولا شك أن اشتمال المصحف أسماء السور، وفهرستها، وعدّ الآيات، وبيان الأجزاء، وتحلية هامشه بتفسير، كل ذلك مما يحبب التلاوة إلى القلوب، ويبسر الحفظ على الأذهان، ويعين على فهم المراد من كلام الله، وهذه المطالب من أسمى المقاصد، وأفضل ما يوثق العرى بين المسلم والقرآن، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
- 3- تلاؤم القول بالإباحة مع روح الشريعة ومقاصدها، المبنية على التوسعة على الناس ورفع الحرج عنهم، ولا شك أن تجريد المصاحف من الأغراض سالفة الذكر مما يوقع في الحرج، والله أجل وأعلم بالصواب.

المطلب الثاني: موقف المالكية من نقط القرآن و شكله.

يتناول المطلب مسألة ذات صلة والتي قبلها، تختلف عنها في تفاصيل ألزمت أفرادها بالبحث، أبينها في ثنايا المطلب، وقد لزمنا قبل بيان حكم نقط المصاحف وشكلها التعرّيج على تعريفين: لغوي واصطلاحي لكل من النقط والشكل، فالباعث على بحث حكم المصطلحين، ثم بيان جملة ما في القرآن من النقط.

يقول أهل اللغة: إن النون والقاف والطاء أصل يدل على نكته لطيفة في الشيء¹، ونقط الحرف ينقطه نقطا: أعجمه، وجعل له نقطا، فهو نقّاط، والحرف منقوط، والاسم النقطة، وهي المرة الواحدة، وقيل: رأس الخط².

أما في الاصطلاح فالنقط يطلق و يراد به أحد المعنيين:

1- **نقط الإعراب:** وهو ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شدّ أو مدّ أو غير ذلك³.

2- **نقط الإعجام:** وهو ما يدل على ذوات الحروف؛ تميزا لها عن بعضها إذا اتحدت صورها أو تقاربت⁴.

هذا وللقسم الأول تسميات منها :

¹ -معجم مقاييس اللغة 471/5، مادة "نقط".

² - مادة "نقط" من : العين 285/4، الصحاح 906/1، لسان العرب 417/7، الزبيدي 150/20-151.

³ -وهو بهذا المعنى مساوٍ للضبط، انظر الطراز في شرح ضبط الخراز للتتسي: المقدمة ص33، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأحمد أبي زيتحار ص11، هند شلبي ص 82.

⁴ -مقدمة الطراز ص33، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ص11، هند شلبي ص 82، وقد ورد القسمان بمعنييهما اللغويين في بيت واحد من إنشاد الفراء من السريع في قوله :

الدَّارُ أَقْوَتْ بَعْدَ مُحْرَنْجَمٍ مِنْ مُعْرِبٍ فِيهَا وَ مِنْ مُعْجَمٍ،

والبيت من شواهد الصحاح في مادتي "حرجم" و "عجم"، وأقوت: خلت فلا أنيس فيها، و المحرنجم: المزدم كثير العدد، انظر الصحاح 1406/1، و 1463/2.

* **نقط الحركات:** لأن الغرض منه التفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ¹.

* **النقط المدور:** لكونه على صورة الإعجام الذي يرسم نقطا مدورة، واستعمله النقات و أصحاب القراءات لضبط المصاحف أول الأمر².

* **الشكل:** لدلالته على شكل الحرف وصورته، ولولا ذلك لكان الحرف مادة قابلة للتشكل بأي شكل، فوضع النقطة نص في قصر الحرف على شكل مخصوص³. أما الشكل في اللغة فهو إزالة الإشكال والالتباس⁴، جاء في جمهرة اللغة: "شكلت الكتاب أشكله شكله شكلا إذا قيدته بعلامات من الإعراب، وإلى شكل الدابة يرجع، وأشكل الأمر إشكالا إذا التبس"⁵. والشكل في الاصطلاح ضبط الحروف بالحركات⁶، وقيل: ما يدل على عوارض الحرف من حركة وسكون، سواء أكان ذلك في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها⁷، وقيل: ما يدل على عوارض الحرف من حركة وسكون، وهو ما يميز الحرف من جهة كونه متحركا مع بيان نوع حركته، من ضمة أو فتحة أو كسرة، أو من جهة كونه ساكتا يزيل إبهامه و إشكاله⁸.

و أما القسم الثاني، وهو الإعجام فهو في اللغة:

* **خلاف الإعراب:** تقول: أعجمت الكتاب فهو خلاف قولك أعربته⁹.

¹- مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص 33.

²- وهو من وضع أبي الأسود الدؤلي، كما أبين لاحقا، انظر مقدمة الطراز ص 34.

³- مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص 34.

⁴- مادة "شكل" من : الصحاح 2/1298، لسان العرب 11/398.

⁵- مادة "شكل" من جمهرة اللغة لابن دريد 2/877.

⁶- القراءات بإفريقية لهند شلبي ص 81.

⁷- المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبو شهية ص 387.

⁸- مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص 35.

⁹- مادة "عجم" من : الصحاح 2/1462، لسان العرب 12/388.

* الذهاب بالكتاب إلى العجمة، وهي عدم الإفصاح¹.
* عدم الوقوف على الحروف حق الوقوف، جاء في أساس البلاغة: " نظرت في الكتاب فعجمته، أي لم أقف حق الوقوف على حروفه"².
* النقط: أعجم الكتاب و عجمه نقطه³.

* الإبهام: ومنه حروف المعجم، وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم، ومعناه حروف الخط⁴، يقول ابن فارس: "والذي عندنا في ذلك أنه أريد بحروف المعجم حروف الخط المعجم، وهو الخط العربي؛ لأننا لا نعلم خطأ من الخطوط يعجم هذا الإعجام حتى يدل على المعاني الكثيرة"⁵.

وأما في الاصطلاح فالإعجام ذلك النوع من النقط التي تميز الحروف المتشابهة بعضها عن بعض، مثل الباء والتاء والثاء⁶، وقيل: ما يدل على ذوات الحروف، وتمييز الحروف المتماثلة في الرسم بعضها عن بعض⁷، وقال آخر: النقط الدال على ذات الحرف، وتمييز الحروف المتماثلة في الرسم من بعضها، بوضع نقط يمنع العجمة واللبس⁸. وهاهنا ملاحظات حقيق الوقوف عندها هي:

الأولى: المناسبة الظاهرة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للشكل؛ وذلك أن الشكل في معناه اللغوي راجع إلى تقييد الدابة بالشكال وهو العقال؛ وذلك حسبما

¹ - مادة "عجم" من: لسان العرب 387/12، القاموس المحيط ص1024.

² - أساس البلاغة للزمخشري 637/1، مادة "عجم".

³ - مادة "عجم" من : لسان العرب 388/12، القاموس المحيط ص 1024.

⁴ - مادة "عجم" من : الصحاح 1462/2-1463.

⁵ - مادة "عجم" من : معجم مقاييس اللغة 241/4.

⁶ - القراءات بإفريقية لهند شلي ص 82.

⁷ - المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبو شهبة ص388.

⁸ - مقدمة الطراز في شرح نظم الخراز ص38.

لها في المرعى حتى لا تأتي حمى الناس، وهذا كشكل الحرف بعلامات الإعراب، فالعلاقة بينهما علاقة مشابهة¹، أي تشبيه الحرف المقيد بالشكل وقصره على المراد بالدابة المقيدة بالشكال؛ لئلا يحتمل ما لا يقصد².

الثانية: المناسبة الظاهرة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للإعجام، وذلك أن المعنى اللغوي له دائر حول الإبهام وعدم الإيضاح، وهو لا يزول إلا بالنقط المزيل لتلك العجمة، وهذا هو المعنى الاصطلاحي.

الثالثة: أن للنقط والشكل والإعجام معنى عاما يشمل كل ما يساعد ضبط الكتابة وقصرها على المعنى المراد، ويحدد ذلك القرائن والمقام³، وإن غلب على استعمال القدامى للفظ النقط للدلالة على الشكل مع إضافة عبارة "بالعربية"، أو "بالإعراب"، أو "بالنحو"؛ للتمييز بينه وبين نقط الإعجام، أما المتأخرون فاستعملوا الشكل للدلالة على النقط بالعربية، والإعجام والنقط للدلالة على ما يميز بين أشكال الحروف⁴.

هذا وقد مضى الصدر الأول من عصر الصحابة دون أن يلامس اللحن عربيته؛ لأنهم رضوان الله عليهم كانوا عربا لا يلحنون، فالعربية لغتهم سليقة وطبعا، لا يحتاجون نقطا ولا شكلا، مع اعتمادهم في قراءة القرآن على قوة الذاكرة وصفاء

¹- هي الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه، وعند البلاغيين: الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى، انظر الجرجاني ص52، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص164.

²- مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص35.

³- مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص38، القراءات بإفريقية لهند شلبي ص82.

⁴- هند شلبي ص82، انظر مثلا تعبير الداني عن الشكل بالنقط، وتعبيره عن الإعجام بالنقط عند قوله: "جامع القول في النقط وعلى ما يبني من الوصل والوقف وما يستعمل له من الألوان"، وقوله: "والذي يستعمله نقاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان في نقط مصاحفهم الحمرة والصفرة لا غير، فأما الحمرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف، وأما الصفرة فللهمزات خاصة"، وقوله: "النقط عند العرب إعجام الحروف في سمتها"، انظر المحكم ص18، 19، 35.

الأذهان، مما عصمهم من التحريف والتصحيف¹، فلما اختلط العرب بالعجم، بما من الله به من الفتح، واتساع رقعة دولة الإسلام، ظهر اللحن وفشا على ألسنة العوام من موالي ومتعربين²، وقد أحسن الداني تصوير ذلك بأبلغ عبارة فقال: "اعلم أيديك الله بتوفيقه أن الذي دعا السلف رضي الله عنهم إلى نقط المصاحف بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية من ذلك وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار؛ للمعنى الذي بيناه والوجه الذي شرحناه، ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعامتهم، وما خافوه مع مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تزايد ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو لا شك في العلم و الفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن؛ لكي يُرجع إلى نقطها، ويُصار إلى شكلها، عند دخول الشكوك وعدم المعرفة، ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتُدرك به كيفية الألفاظ"³، وتتجلى مظاهر اللحن وفساد الكلام في الإعراب أكثر منها في بنية الكلم، والأمثلة التي ترد في المصادر تثبت ذلك، ولا شك أن اللحن إذا ما مس الإعراب كان الأخطر، وما أفرغ القوم، وحملهم على التفكير في صيانة اللسان العربي بوضع النقط⁴، ومما يروى في هذا قصة الأعرابي الذي قدم في خلافة عمر، فقال: (مَنْ يَقْرُونِي شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَأَقْرَأَهُ رَجُلٌ سُورَةَ بَرَاءَةٍ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ، بِالْجَرِّ،

¹ - أول من تكلم فيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو قراءة الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو ما اصطلحوا عليه، وقيل: الخطأ في الكتابة، انظر كشف الظنون 411/1، تعريفات الجرجاني ص53، كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي 509/1

² - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص18.

³ - المحكم في نقط المصاحف ص18-19.

⁴ - مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص 41.

فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: أَوْ قَدْ بَرِيَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ؟ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ بَرِيءً مِّنْ رَسُولِهِ فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ، فَبَلَغَ عُمَرَ مَقَالَهُ الْأَعْرَابِيِّ فَدَعَاهُ، فَقَالَ: لَيْسَ هَكَذَا يَا أَعْرَابِيُّ، فَقَالَ: كَيْفَ هِيَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: وَإِنَّا وَاللَّهِ أَبْرَأُ مِمَّنْ بَرِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُمْ، فَأَمَرَ عُمَرَ أَنْ لَا يُقْرَأَ الْقُرْآنَ إِلَّا عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، وَأَمْرَابًا الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ¹ أَنْ يَضَعَ النَّحْوَ².

و يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ اللَّحْنَ أَوَّلُ مَا أَصَابَ أَصَابَ الْأَعْرَابِ، وَ لَمْ يَخْتَصْ بِبِنِيَةِ الْكَلِمَةِ، أَوْ تَصْرِيفِهَا، أَوْ تَعْرِيفِهَا، أَوْ تَتْكِيرِهَا، أَوْ تَقْدِيمِهَا،³ أَوْ تَأْخِيرِهَا، ثُمَّ اخْتَلَفَتِ الْمَصَادِرُ التَّارِيخِيَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ مَنْ حَصَلَ لَهُ السَّبْقُ إِلَى نَقْطِ الْمَصَاحِفِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَ التَّابِعِينَ⁴. وَ الْأَوَّلُ اخْتِيَارُ الدَّانِي اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِ قَتَادَةَ: (بَدُّوْا ...)، وَ عَقَّبَ قَائِلًا: "هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ وَأَكْبَارَ التَّابِعِينَ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ هُمُ الْمَبْتَدِئُونَ بِالنَّقْطِ وَالْخُمُوسِ وَالْعَشُورِ؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ قَتَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْهُمْ؛ إِذْ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ"⁵.

وَ اخْتَارَ الْأَكْثَرُونَ نِسْبَةَ السَّبْقِ إِلَى التَّابِعِينَ⁶، وَ هُوَ لِأَنَّ انْقِسَامَهُمْ إِلَى أَرْبَعِ فِرَقٍ: فِرْقَةُ

¹- أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن نفثة بن عدي بن الدليل بن بكر ابن عبد مناف، أمه الطويلة من بني عبد الدار بن قصي، تابعي، فقيه، محدث، أول من تكلم في النحو، روى عن عمر وعثمان وعلي والزيبر وأبي ذر وأبي موسى وابن عباس، وعنه خلق، مات في الطاعون سنة 69هـ أيام ابن الزبير، انظر وفيات الأعيان لابن خلكان 535/2 رقم 313، معجم الأدياء لياقوت الحموي 1464/4 رقم 618، الفهرست لابن النديم 46/1، بغية الوعاة للسيوطي 22/2 رقم 1334.

²- القصة عن عمر في نزهة الألباء ص 19-20، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/38-39، مقدمة الطراز ص 41-42، ونسبها الشاطبي إلى علي بن أبي طالب بدلا من عمر كما في الاعتصام 1/254.

³- مقدمة الطراز في شرح ضبط الخراز ص 42-43.

⁴- مناهل العرفان للزرقاني 1/332، المتحف في أحكام المصحف ص 739.

⁵- المحكم في نقط المصاحف ص 2-3.

⁶- انظر كتاب المصاحف 2/521، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/79، مقدمة التسهيل ص 55، مناهل العرفان 1/332، المتحف في أحكام المصحف ص 739.

تتسبب شرف حيازة السبق إلى أبي الأسود الدؤلي¹، وأخرى إلى نصر ابن عاصم الليثي² -رحمه الله-³، وثالثة إلى يحيى بن يعمر⁴، ورابعة إلى الخليل بن أحمد⁵ -رحمه الله-⁶، وقد جمع الداني بين هذه الأقوال المتباينة بقوله: "يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطها للناس بالبصرة، وأخذاً ذلك عن أبي الأسود؛ إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتتوين لا غير على ما تقدم في الخبر عنه، ثم جعل الخليل بن أحمد الهمز و التشديد والروم و الإشمام، وظهر العمل به في كل عصر وأوان، والحمد لله على كل حال"⁷، كما قيل جمعا بين الأقوال: "ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا

¹ -وهو الاختيار الأشهر، والرواية في ذلك في المحكم ص 4، وانظر مثلا مناهل العرفان 332/1، مقدمة الدراسة والتحقيق من الطراز في شرح ضبط الخراز ص 44.

² -الدؤلي البصري النحوي التابعي، قرأ القرآن على أبي الأسود، وسمع من مالك بن الحويرث وأبي بكره الثقفي، قال خالد الحذاء: هو أول من وضع العربية، رأى رأي الخوارج ثم رجع، وثقه النسائي، روى عنه الزهري وعمرو بن دينار وحמיד بن هلال، مات بالبصرة قبل المائة، قيل سنة 90هـ، انظر معجم الأدباء 2749/6 رقم 1180، معرفة القراء 170/1 رقم 29، طبقات القراء 47/1 رقم 27، غاية النهاية 293/2 رقم 3728.

³ -الرواية في ذلك في المحكم ص 6، وانظر مثلا مناهل العرفان 332/1، المتحف ص 739.

⁴ -الرواية في ذلك في المحكم ص 5، والمصاحف 521/2 رقم 445، وهذا اختيار الذهبي في سير أعلام النبلاء 442/4، وفي معرفة القراء الكبار 162/1، وظاهر اختيار ابن حجر في تهذيب التهذيب 401/4، وعزه ابن الجزري في غاية النهاية 332/2 إلى البخاري في تاريخه، ولم أجده لا في الكبير ولا في الصغير، كلهم في ترجمة يحيى بن يعمر، وانظر مناهل العرفان 332/1، والمتحف ص 739.

⁵ -ابن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، أو الفرهودي الأزدي البصري النحوي، أول من سمي في الإسلام أحمد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعنه سيبويه والنضر بن شميل، أول من استخرج علم العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، من تصانيفه: "العين"، "النعم"، "الجمال"، "العروض"، "الشواهد"، "الإيقاع"، "النقط والشكل"، مات سنة 170هـ أو 171هـ عن أربع وسبعين سنة، انظر نزهة الألباء ص 45، معجم الأدباء 1260/3 رقم 465، بغية الوعاة 557/1 رقم 1172، الفهرست 48/2، غاية النهاية 249/1 رقم 1242.

⁶ -انظر مثلا المتحف في أحكام المصحف ص 740.

⁷ -المحكم في نقط المصاحف ص 6، وانظر القراءات بإفريقية لهند شلبي ص 82.

الأسود أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية، ثم تبعه ابن سيرين، وأن عبد الملك أول من نقط المصحف ولكن بصفة رسمية عامة، ذاعت وشاعت بين الناس؛ دفعا للبس والإشكال عنهم في قراءة القرآن¹. والذي ظهر لي - والله أعلم - أن نسبة الداني النقط إلى الصحابة بعيد الاحتمال، بل هو المرجوح من القولين؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

1- أن قول قتادة: (بَدَّوْا فَنَقَطُوا...) يرد عليه احتمال صرفه إلى فعل التابعين من زمانه، وإسناده إلى الصحابة ترجيح بلا مسوغ ولا قرينة، ودليل يرد عليه الاحتمال يسقط به الاستدلال.

2- أن في نسبه إلى الصحابة إشكال آخر؛ لاقتضاء النسبة وقوع الإجماع عليه، بشهادة الداني نفسه على ذلك حين جزم بأن ذلك وقع باتفاق جماعتهم، و إذا ثبت هذا لم يعد لوقوع الخلاف في حكم النقط وجه حق؛ إذ هو خرق صريح لإجماع خير قرون هذه الأمة.

3- أن قتادة نفسه صحت عنه روايات بکراهة نقط المصاحف، حتى أنه ودّ لو قُطعت يد فاعل ذلك²، فكيف يكره قتادة ما استحب الصحابة و فعلوه؟

4- ما صح عن الصحابة من مبالغتهم في تجريد المصاحف، و الحرص على ذلك، أضف إلى الأمر عدم حاجتهم إلى النقط أصلا، و هم الذين عرفوا لغة

القرآن سليقة، و تكلموها طبعاً. وبناء على ذلك كانت نسبة النقط إلى التابعين أولى بالأخذ، أما الخلاف في تحديد اسم لمن حصل له شرف السبق إليه فيمكن الجمع بين الأقوال المتضاربة فيه بالقول بأن لا تعارض؛ إذ النقط نوعان: إعراب

¹ - مناهل العرفان 332/1.

² - الرواية عند الداني في المحكم في نقط المصاحف ص 10، وعند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب نقط المصحف 524/2 رقم 455، وفي رواية عنده 524/2-525 برقم 456-457: (وَدِدْتُ أَنْ أَيْدِيَهُمْ قُطِعَتْ: يَعْنِي نُقَطُ الْمَصَاحِفِ).

وإعجام، والأولوية المنسوبة إلى أبي الأسود تخص الأول، والأولوية المنسوبة إلى يحيى و نصر تخص الثاني، وبذلك يرتفع الإشكال بإذن الله.

هذا وجملة ما في القرآن من النقط¹ كما جزم البعض: مائة ألف وخمسون ألفا وستة آلاف وإحدى وثمانون نقطة²، وجعلها ابن الجوزي ألف ألف وخمس وعشرون ألفا وثلاثون نقطة³، والأول أقرب إلى الصواب، بل إن الثاني لا تعويل عليه أصلاً؛ لأن الرقم المذكور يفوق ثلاثة أضعاف حروف القرآن، و لعله خطأ من ناسخ⁴، والله أعلم⁵.

ولا يختلف مذهب المالكية في نقط المصاحف عن مذهبهم في تحشيتها، فصاحب المذهب يفرق في الحكم بين ما وُضع للتعليم مرخصاً فيه، و بين ما لم يكن لذلك مانعاً منه⁶، فيقول وقد سئل عن المصاحف أتشكل؟: "أما أمهات المصاحف فإنني أكره ذلك، وأما ما يُشكل للتعليم فلا أرى بذلك بأساً"⁷، ويعمل ابن رشد هذا بقوله: "المعنى في كراهيته لشكل أمهات المصاحف هو أن الشكل

¹ - المقصود نقط الإعجام المميز لذوات الحروف بعضها عن بعض.

² - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز 562/1.

³ - فنون الأفتان في عيون علوم القرآن لابن الجوزي ص 252.

⁴ - لم ينتبه إلى ذلك محقق: فنون الأفتان الدكتور حسن ضياء الدين عتر رغم اعتماده سبع نسخ من مخطوطات الكتاب لإخراجه، فجلّ من لا يسهو.

⁵ - حاولت حساب عدد نقط القرآن معتمدا المرجعين: فنون الأفتان ص 250-251-252، وبصائر ذوي التمييز 563/1-564، وذلك بحسب ما أورده صاحباهما من عدد ما في القرآن من تكرار حروف المعجم، مقتصرًا على الحروف المنقوطة فقط، والمرجع في ذلك التتقيط المعاصر الموافق للرسم الإملائي، فكانت النتيجة أن عدد نقط القرآن تبعاً لما أورده ابن الجوزي 182893 نقطة، و 160038 نقطة تبعاً لما أورده الفيروزآبادي، وذلك بحساب: الباء والتاء والثاء والجيم والحاء والذال والزاي والشين والضاد والطاء والغين والفاء والقاف والنون والياء.

⁶ - البيان و التحصيل 240/1.

⁷ - البيان والتحصيل 403/17، تفسير القرطبي 80/1.

مما قد اختلف القراء في كثير منه؛ إذ لم يجئ مجيئاً متواتراً، فلا يحصل العلم بأي الشكلين أنزل، و قد يختلف المعنى باختلافه، فكره أن يثبت في أمهات المصاحف ما فيه اختلاف، وبالله التوفيق¹. هذا عن الأصل في المذهب، وأما العدول إلى استحسان نقط وشكل المصاحف فمعروف عند المالكية، يقول الداني - رحمه الله - : "وهذا يدل على التوسعة في ذلك"، ويؤيد هذا قوله مبرراً الرخصة في ذلك باقتضاء الضرورة له: "وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها"³. وأنت ترى أن القوم إنما أرجعوا فتواهم إلى تضافر العوامل الآتية:

أولاً: أن المقصود من التحرج في الإذن بالنقط هو الخشية من التباس القرآن بغيره، فلما زال داعي الخوف زال الحكم، وكان الأولين خشوا من أن ينشأ قوم لا يعرفونه فيظنوه من القرآن⁴.

ثانياً: الضرورة الملجئة إليه، والتي كان مردها فشو ضعف اللسان الذي خشي منه وقوع اللحن في القرآن، والضرورة كما علم مبيحة للمحذور.

ثالثاً: التوسعة على الناس، ورفع الحرج عنهم، وهذا أصل في الشريعة.

المنافشة و الترجيح:

الآثار في المنع من النقط عن السلف لا يشك في كثرتها، ولا في صحتها، ولا في قطعية دلالاتها¹، غير أن القول بإباحة، بل استحباب نقط القرآن وشكله هو

¹-البيان و التحصيل 403/17.

²-المحكم في نقط المصاحف ص2، وانظر تفسير القرطبي 80/1.

³-المحكم في نقط المصاحف ص3.

⁴-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 80/1.

الأليق؛ لزوال ما حُشي من اختلاط القرآن بغيره، واعتقاد ما ليس منه منه، أضف إليه وقوع الضرورة الملجئة إليه بفسو اللحن، وفساد اللسان، لا أقول عند العجم من المسلمين، بل و عند العرب منهم؛ و لهذا رجع بعض من منع من نقط المصاحف إلى القول بجوازه بعدما بدا له أنه الراجح².

¹ - من ذلك: ما روي عن ابن عمر كما في المحكم باب ذكر من كره نقط المصاحف من السلف ص 10: (أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ). وما روي عن ابن مسعود: (جَرِّدُوا الْمَصَاحِفَ وَلَا تَخْلُطُوهُ بِشَيْءٍ)، و قد سبق. وما روي عن قتادة من كراهته لذلك، حتى ودَّ لو قطع يد فاعل ذلك، وقد سبق. وما روي عن النخعي: (أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ وَ يَقُولُ جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَخْلُطُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ)، والأثر عند أبي عبيد في فضائل القرآن باب نقط المصاحف وما فيه من الرخصة والكراهة 230/2 رقم 894، وابن أبي شيبة في المصنف من كتاب جامع الصلاة باب في التعشير في المصحف 503/3 رقم 8631، وابن أبي داود في كتاب المصاحف باب نقط المصاحف 525/2 رقم 458، والداني في المحكم باب ذكر من كره نقط المصاحف من السلف ص 10، والبيهقي في شعب الإيمان 218/4 رقم 2424. وما روي عن ابن سيرين في فضائل القرآن باب نقط المصاحف وما فيه من الرخصة والكراهة 231/2 رقم 896، والمصاحف باب نقط المصاحف 522/2 إلى 524 الأرقام من 447 إلى 453. وما روي عن الحسن البصري، كما في فضائل القرآن باب نقط المصاحف وما فيه من الرخصة والكراهة 231/2 رقم 896، وكتاب المصاحف باب نقط المصاحف 522/2-523 الأرقام 446، 451، 452، والمحكم في نقط المصاحف باب ذكر من كره نقط المصاحف من السلف ص 11. وما روي عن عباد بن عباد الخواص أنه: (كَانَ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا لَا يَقْرَأُ إِلَّا فِي مُصْحَفٍ غَيْرٍ مَنقُوطٍ)، والأثر عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب نقط المصاحف 525/2 رقم 462.

² - من ذلك فعل الحسن البصري وابن سيرين، وقد سئلا عن نقط المصاحف فقالا: (لَا بِأَسَ بِهِ)، والأثر عنهما في المحكم للداني باب ذكر من ترخص في نقطها ص 12-13، وفي شعب الإيمان للبيهقي 219/4 رقم 2424.

المطلب الثالث: حكم تحلية المصاحف عند المالكية.

اتفق الفقهاء كما سلف بيانه على استحباب كتابة المصاحف، وتحسين كتابتها، وتبليانها، وإيضاحها، وتحقيق خطها¹، كما حث العلماء كُتَّاب المصاحف على اختيار أحسن خط وأبينه، وأن تكون كتابته على أحسن ورقة وأبيض قرطاس، بأفخم قلم، وأبرق مداد، يفرج فيها بين السطور، ويفخم الحروف، ويضخم المصحف²، ولقد كان المصحف جيد الخط من أكثر ما يشتهي السلف³، يقول القرطبي: "ومن حرمة أن يجلل تخطيطه إذا خطه"⁴، كما قال: "قال العلماء: وذلك أشبه بالإجلال والتعظيم، ألا ترى إلى الناس إذا أرادوا مكاتبة ملك أو سلطان تحروا لها من القراطيس أحسنها وأمتتها وأنقاها، ومن الخطوط أحسنها وأفخمها، ومن المداد أبرقه وأشدّه سوادا، وفرجوا السطور ولم يقرمطوها؛ لئلا يكونوا قد ضنوا بشيء مما كانت الحاجة إليه في مكاتبته فيكونوا قد ضيعوا قدره، فكتاب الله تعالى أولى بمثل ذلك التبجيل"⁵. والحرص على ما سبق ليس تأدبا مع كلام الله فحسب، بل الأمر ذو صلة أيضا بالسعي إلى إخراج المصحف في أبهى حلة تسر الناظرين، وتستميل قلوبهم للتعلم بما فيه من الذكر الحكيم، وهو ما تعارف عليه الفقهاء قديما بمسألة تحلية المصحف، وتزيينه: تطيبا⁶ وتجليدا⁷، سواء تعلق التزيين بثنايا المصحف أو بدفتيه⁸، يقول ابن الحاج: "فصل

¹-المجموع شرح المهذب للنووي 71/2، التبيان في آداب حملة القرآن له ص189.

²-التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص 191، الفتاوى الهندية 323/5.

³-كما حكاه القرطبي عن يحيى بن معاذ قال: (أَشْتَهِي مِنَ الدُّنْيَا شَيْئَيْنِ: بَيْتًا خَالِيًا، وَ مُصْحَفًا جَيِّدَ الْخَطِّ أَقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنَ)، انظر التذكار في أفضل الأذكار ص178.

⁴- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 44/1.

⁵- التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص189.

⁶-أي وضع الطيب عليه، أو الورد بين أوراقه، انظر المتحف ص422.

⁷- هو تغليف المصحف بغلاف متصل به، يصونه ويكون بمثابة الدفتين له، انظر المتحف ص245.

⁸- دفتا المصحف بفتح الدال: جمع دفعة، وهي اللوح أو اللوحين، انظر البيان والتحصيل 34/17.

في نية الصانع الذي يجلد المصاحف والكتب وغيرها: اعلم وفقنا الله و إياك أن هذه الصناعة من أهم الصنائع في الدين؛ إذ بها تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية، فيحتاج في ذلك إلى النية المتقدم ذكرها في الناسخ؛ لأنه معين بصنعتة على ما تعب فيه الناسخ وحصله، وفيه أيضا جمال للكتاب وترفيه له، واحترامه وترفيعه متعين، فإذا خرج الصانع من بيته أخذ من نيات العالم والمتعلم ما يحتاج إليه، ثم مع ذلك ينوي إعانة إخوانه المسلمين بصناعته على صيانة مصاحفهم وكتبهم، ثم يصحب مع ذلك نية الإيمان والاحتساب¹. هذا والاستحباب سالف الذكر متفق عليه في الجملة، أما تفاصيل مسألة التحلية ففي أحكامها بعض من خلاف قديم، غاية هذا المطلب الوصول إلى بيانه، وتحديد موقف المالكية منه.

فأما التجليد فلم ير المالكية به بأسا، ينبئ عن ذلك كلامهم عن تجليد المصاحف بما لا يشعر المطلع عليه بوجود مانع من ذلك عندهم، بل إنك تلمح تناولهم لتفاصيل المسألة دون حرج، كإرشادهم الصانع إلى تصحيح نيته في عمله، وضرورة التزامه الآداب والسنة باعتباره ممارسا لمهنة ليست كسائر المهن، ووجوب إجادته لمهنته وإتقانه لها². وأما التحلية بالذهب والفضة فالمشهور من مذهب مالك جوازها³، قال صاحب البيان والتحصيل: "ولا اختلاف أحفظه في

¹- المدخل لابن الحاج 87/4، هذا وقد عقد -رحمه الله- جملة من الفصول تختص بمن يتعاطى صناعة التجليد، وما ينبغي فيها من مراعاة آدابها؛ لكونها قريبة من القربات، وما يلزمه من التحرز واتخاذ الحيطة فيما يحل ويحرم في بابها، وهي -لعمرى- فصول نفيسة يحسن الرجوع إليها للإفادة منها.

²- المدخل لابن الحاج 87/4 وما بعدها، وانظر الفواكه الدواني 500/2، وشرح الخرشي 98/1. وليس هذا شأن المالكية وحدهم، بل إن الجمهور على ذلك، انظر: الفتاوى الهندية 323/5، المجموع شرح المهذب للنووي 35/6 وما بعدها، مطالب أولي النهى للرحبياني 154/1

³- القوانين الفقهية لابن جزيء ص 107، مواهب الجليل 179/1، حاشية الدسوقي 63/1، شرح الخرشي مع حاشية العدوي 98/1-99، منح الجليل لعليش 58/1.

إجازة تحلية المصحف بالفضة، وأما تحليته بالذهب فأجيز وكره¹، وظاهر ما في الموطأ إجازته، وقد أقام إجازة ذلك بعض العلماء من حديث فرض الصلاة وفيه: (فَنَزَلَ جِبْرِيلُ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْرَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطِيسٍ مِّنْ ذَهَبٍ مَُّمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَعَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ)²، وأصرح من هذا قولهم: "ولا بأس أيضا بتحلية جلد المصحف بالذهب أو الفضة تعظيما له"³، وكذا قولهم: "وإن كانت الكتابة للقرآن فهي تجري على تحليته بالفضة فيجوز، و في الذهب عندنا خلاف، والمشهور الجواز، وكذلك كتابة القرآن في الحرير أو تحلية المصحف به"⁴.

هذا عن موقف المالكية، أما الأدلة فاحتج منها المالكية بما يأتي:

1- حديث أنس بن مالك السابق عن مالك بن صعصعة⁵، والشاهد منه القياس على جواز استعمال الملائكة لآنية الذهب⁶.

¹- القول بالمنع هو المرجوح في المذهب، وممن قال به الجزولي، والقرطبي كما في التذكار ص 192: "و من حرمة ألا يُحلى بالذهب، ولا يُكتب بالذهب، فيُخلط به زينة الدنيا"، وانظر تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك للأحسائي 88/2.

²- البيان والتحصيل 34-35، حاشية الرهوني على شرح الزرقاني 89/1، وحديث أنس عن مالك بن صعصعة عند البخاري في كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة 241/2 رقم 3099، ومسلم في كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات وفرض الصلوات 89/1 رقم 264.

³- الفواكه الدواني للنفاوي 500/2.

⁴- الكلام للونشريسي في المعيار المعرب 166/11، وانظر التفرغ لابن الجلاب 352/2، وهذا مذهب الحنفية، وعند الشافعية تفصيل، وكره ذلك الحنابلة على الصحيح، انظر: الكاساني 524/6، الحاوي الكبير للماوردي 275/3، الآداب الشرعية لعبد الله محمد بن مفلح المقدسي 317/2،

⁵- مالك بن صعصعة بن وهبة بن عدي بن مالك بن غنم بن عدي بن عامر بن عدي بن النجار المازني الأنصاري، سكن المدينة، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين منها حديث الإسراء الذي في الصحيحين، حدث عنه أنس بن مالك، انظر معجم الصحابة لابن قانع 52/3 رقم 999، الاستيعاب 1352/3 رقم 2270، الإصابة 452/9 رقم 7674.

⁶- البيان و التحصيل 35/17، و الرهوني 89/1، والحديث سبق تخريجه ص 588.

2- ما أثر عن ابن مسعود وقد سئل عن تحلية المصحف فقال: (لَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسًا، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُزَيَّنَ الْمُصْحَفُ وَتُجَادَ عُلَاقَتُهُ، وَصَنَعَتْهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ)¹.

3- ما أجاب به مالك وقد سئل عن تفضيض المصاحف، فأخرج للسائلين مصحفا مفضضا، وحدث عن أبيه عن جده: "أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان، وأنهم فضضوا المصاحف"²، وهذا أشبه بالاستدلال بعمل الصحابة.

4- المعقول، وذلك أنهم جعلوا جواز تحلية المصاحف بالنقدين من باب تعظيم كتاب الله وإكرامه³.

المنافشة و الترجيح.

لم يخالجنى أدنى شك في أن القول بالمنع من تحلية المصاحف بالنقدين هو الأولى بالأخذ في المسألة، للاعتبارات الآتية:

أولاً: ضعف متمسك المجيزين من جهة دلالة حديث الملائكة وأثر ابن مسعود، فالأول خافية جدا صلته بالموضوع، ومن ثم استحال القياس عليه، أما الثاني فاعتراه احتمال كون المقصود من التحلية المذكورة فيه ما لم يخرج المصحف عن مهامه من القراءة والتدبر والفهم والعمل، أو التحلية من جهة إجادة العلاقة أو التزيين الدال على العناية والحفظ من التلف، وما شابه ذلك، ويؤقوي هذا ما ورد في آخر الأثر من قول الراوي: (وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُزَيَّنَ الْمُصْحَفُ وَ تُجَادَ عُلَاقَتُهُ،

¹- أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب: وقد رخص في تحلية المصاحف 547/2 رقم 488، وهو في مصنف ابن أبي شيبة من كتاب فضائل القرآن باب من رخص في حلية المصحف 67/10 رقم 30849 عن محمد بن سيرين بلفظ: (لا بأس أن يحلى المصحف).

²- البيان والتحصيل 34/17، الرهوني 89/1، وانظر البرهان 478/1، والإتقان ص 757، والأثر رواه الداني في المحكم ص 17، والبيهقي في السنن الكبرى من كتاب الزكاة باب ما ورد فيما يجوز للرجل أن يتحلى به من خاتمه، وحلية سيفه و مصحفه إذا كان من فضة 144/4.

³- الونشريسي 167/11، الفواكه الدواني 500/2.

وَصَنَعْتُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِّنْ أَمْرِهِ)، أضف إلى الأمر ما صح من احتمال رجوع ابن مسعود عن رأيه، خاصة إذا علم ما صح عنه من أن أحسن ما زُينت به المصاحف تلاوتها، و هو مشعر بكراهيته لفعل التحلية.

ثانياً: كون التحلية تذيير للمال الأولى صرفه في وجوه البر، وكونها تشبه صارخ بعادات أهل الكتاب الذين عُرف عنهم الإقبال على زينة الدنيا، وزخرفة دور العبادة، والانشغال عن روحها وجوهرها.

ثالثاً: أن ما كان طريقه التقرب إلى الله إذا لم يكن للقياس فيه مدخل لم يستحب فعله وإن كان فيه تعظيم إلا بتوقيف، وبشهد لهذا الأصل من النصوص مثلاً:

1- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطباً الحجر الأسود: (أَمَا وَاللَّهِ، لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ)¹، والشاهد منه رفض عمر تعظيم ما لم يعظمه النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الحجر الأسود؛ لعلمه بأن التعظيم عبادة لا تصح دون دليل، يقول ابن بطال: "قال المهلب²: و قول عمر: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ

¹- أخرجه مالك في الموطأ من كتاب الحج باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام ص 367، وأحمد واللفظ له من مسند عمر ص 46 رقم 99، والبخاري في كتاب الحج باب تقبيل الحجر 435/1 رقم 1575، ومسلم في كتاب الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود الطواف 578/1 رقم 1270، وأبو داود في المناسك باب فيتقبيل الحجر ص 290 رقم 1873، والترمذي في أبواب الحج باب ما جاء في تقبيل الحجر 204/1 رقم 860، والنسائي في كتاب المناسك باب تقبيل الحجر ص 312 رقم 2937، وابن ماجه في كتاب المناسك باب استلام الحجر ص 680 رقم 2943، والدارمي في كتاب المناسك باب تقبيل الحجر 75/2 رقم 1864-1865.

²- القاضي أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي، الفقيه المحدث الحافظ، قاضي مالقة، شرح البخاري واختصره وسماه "النصيح في اختصار الصحيح"، سكن المريّة: مدينة كبيرة من أعمال الأندلس، صحب الأصيلي، وتفقه عليه، وكان صهره، وسمع القابسي وأبا ذر الهروي، اختلف في سنة وفاته، فقيل 433هـ وقيل: 435هـ، و قيل: 436هـ، انظر ترتيب المدارك 313/2، معجم البلدان 119/5، الديباج المذهب 2/ 346 رقم 167، شجرة النور الزكية 114/1 رقم 311.

مَا قَبَّلْتُكَ، إنما قاله دفعا لأمر الجاهلية وما كانوا يعبدونه من الأحجار، فأعلم الناس أن تقبيله للحجر ليست عبادة له، إنما هي عبادة الله باتباع سنة رسوله، والحجر لا يضر ولا ينفع، إنما ينفع الاستئنان برسول الله في تقبيله¹.

2- تقبيل معاوية بن أبي سفيان أركان الكعبة كلها، وإنكار ابن عباس رضي الله عن الجميع عليه، فقال: (لَيْسَ شَيْءٌ مِّنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا، فَرَدَّ ابْنُ عَبَّاسٍ قَائِلًا: إِنَّمَا هِيَ السُّنَّةُ)²، فأنكر ابن عباس الزيادة على فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان فيه تعظيم³، يقول ابن بطال: "وجمهور العلماء على استلام الركنين اليمانيين، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق"، ثم قال: "والحجة عند الاختلاف في السنة، وكذلك قال ابن عباس لمعاوية حين قال له معاوية: لَيْسَ شَيْءٌ مِّنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا، فقال ابن عباس: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةً"⁴.

¹ - شرح صحيح البخاري لابن بطال 292/4. وشبيهه بقول المهلب قول القاضي عياض، يشرح الأثر، انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم 345/4، وفي كلام المهلب، ونقل ابن بطال له، و كلام القاضي عياض - وهم من المالكية - ما يدل على انتصارهم للحق و إن خالف مذهبهم، وهذا دأب العارفين بالله حقا.

² - رواه البخاري في كتاب الحج باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين 435/1 رقم 1573، والترمذي في أبواب الحج باب استلام الحجر و الركن اليماني دون ما سواهما 202/2 رقم 858.

³ - المتحف في أحكام المصحف لصالح بن محمد الرشيد ص262.

⁴ - شرح ابن بطال للبخاري 291-292/4، وآخر الكلام اقتباس من سورة الأحزاب/21.

الفصل الرابع: المسائل الفقهية الخاصة بالجمع والتركيب عند كتابة القرآن وأحكامها عند المالكية.

- تمهيد: في بيان أن طريقة الإفراء غير معنية بحكم فقهي خاص.
- المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالجمع.
- المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالتركيب.

الفصل الرابع: المسائل الفقهية الخاصة بالجمع و التركيب عند كتابة القرآن و أحكامها عند المالكية.

تمهيد: تسري الأحكام الفقهية المبحوثة في الفصل السابق على كتابة المصاحف بغض النظر عن الطريقة التي كُتبت بها : أفراداً أو جمعاً أو تركيباً، غير أن اختلاف الفقهاء والقراء في حكم كل من الجمع والتركيب، أضفى عليهما ميزة على الأفراد، وخصهما عليه بمزيد بحث، والسبب أن الأفراد هو الأصل في كتابة المصاحف خلافاً لغيره مما يُعد حادثاً، وما إدراج العلماء لكل من الجمع والتركيب تلاوة أو كتابة ضمن المسائل الاجتهادية إلا دليل على ذلك. وعلى هذا الأساس جاء الفصل الأخير ضمن مبحثين، أولهما للمسائل الفقهية المتعلقة بالجمع خاصة، وثانيهما للمسائل الفقهية المتعلقة بالتركيب خاصة.

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالجمع.

وهو مطلبان، يبين الأول أحكام الجمع بالقراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد، وكتابة في المصحف، ويعقد مقارنة علمية بين النوعين، ويبين الثاني موقف المالكية من الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وحكم الجمع بها وحدها كتابة ومزجاً بينها وبين القراءات المتواترة كتابة أيضاً.

المطلب الأول: أحكام الجمع بالقراءات المتواترة عند المالكية.

الفرع الأول: حكم الجمع بالقراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد.

لم يظهر الجمع بطرقه المذكورة كما رجحت سلفاً إلا بين نهايتي القرنين الهجريين الثالث والرابع، ولعل هذا التأخر في الظهور هو السبب الرئيس في مشقة العثور على حكم الجمع عند متقدمي المالكية، بل إن الكلام عن حكمه لا يكاد يُعثر عليه إلا عند النزر اليسير من متأخريهم فضلاً عن متقدميهم.

هذا وقد تباينت أقوال هؤلاء في حكم الجمع على قلتها على رأيين: رأي يقول بوجوبه وجوبا كفائيا دون التفريق بين حالة التلقي وغيرها، ورأي لا يجيزه إلا حال التلقي، ولكل فريق أدلته، على أن الموجبين والمجيزين اشترطوا له الشروط التي سبق إيرادها، والتي يحسن التذكير بها وهي :

1- أفراد كل قراءة قبل الجمع بختمة .

2- إتقان الطرق والروايات .

3- رعاية الوقف و الابتداء و حسن الأداء.

4- اجتناب التركيب¹.

أما الكلام عن الرأيين في المذهب فتفصيله على النحو الآتي :

أولا: رأي المجيزين حالة التلقي :

ذكره صاحب غيث النفع نقلا على النويري الذي صبّ سيلا من الردود على مجيز الجمع في بداية كتابه، حتى أن المطع عليها يكاد يجزم بأنه يمنع منه مطلقا لولا أنه في ثنايا الكتاب يذكر صراحة تلقيه القراءات به، فيقول أثناء إيضاحه لطرق الجمع والكلام على المذهب المركب بين طريقتي الجمع بالحرف والجمع بالوقف: "وبهذا قرأت على جميع شيوخي وبه أقرأ غالبا"²، واستدل - رحمه الله - على المنع من الجمع في غير حال التلقي³ بالآتي:

1- مخالفته لعادة السلف، والخير كله في اتباع من سلف.

2- توقف الصحابة في ما هو أعظم نفعا وأكثر حاجة، وهو جمع القرآن، وكتابته في المصحف الذي لولاه لما حفظ هذا الدين .

3- توقف كثير من أئمة التابعين وتابعيهم في نقط المصحف، وضبطه بالشكل

¹- غيث النفع للسفاقي ص 22-24، تحفة المقرئين للمارغني ص 27-28.

²- غيث النفع للسفاقي ص 21.

³- انظر تحقيق عبد الحليم قابه على تحفة المقرئين للمارغني ص 32.

و كتابة أعشاره، وأسماء سوره .

4- استدل من المعقول بقوله: إن الجمع لا يترتب عليه كثير نفع، بل قد يكون سببا للخاط والغلط.

5- أن الداعي إليه ليس إلا طمع النفس في الراحة، وتقصير زمن العبادة¹.

ثانيا : رأي الموجبين للجمع وجوبا كفايا:

وزعيم هذا الرأي إبراهيم المارغني والذي لم يفرق فيما ذهب إليه بين حالة التلقي وغيرها من المجالس المحترمة شرعا، سواء كان ذلك في ختمة سبعية أو عشرية²، مصرحا بمذهبه قائلا: " فيكون هو فرض كفاية أيضا"³، واحتج لما ذهب إليه بما يأتي:

1- تلقي الناس له بالقبول، وقراءة العلماء به دون كراهة، واستمرار العمل به زهاء مائة سنة⁴.

2- المصلحة الداعية إليه من حيث قصور الهمم عن تعلم القراءات الذي هو فرض كفاية، والوسيلة لها حكم المقصد، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب⁵.

3- خلط بعض من قال بمنع الجمع بينه وبين التركيب ظانا أنهما سواء⁶.

4- عدم التسليم بأن الجمع بدعة محرمة؛ لأن البدعة تعترها الأحكام الشرعية الخمسة فتكون واجبة كضبط المصحف، ومحرمة كالمكوس، ومندوبة كصلاة التراويح، ومكروهة كزخرفة المساجد، وتزويق المصاحف، ومباحة كاتخاذ

¹ - غيث النفع للسفاقي ص18-19.

² - تحفة المقرئين والقارئيين في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب العالمين للمارغني ص29.

³ - المصدر ذاته ص34.

⁴ - أي منذ ظهوره بين 295هـ و381هـ إلى زمن المارغني حوالي سنة1345هـ، انظر تحفة المقرئين للمارغني ص33.

⁵ - تحفة المقرئين والقارئيين في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب العالمين للمارغني ص34-35.

⁶ - المصدر ذاته ص41.

المناخل للدقيق¹.

5- وقوع أصل الجمع من النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام مرة كل عام إلا عام وفاته عرضه مرتين²، والشاهد منه أن كل مرة من تلك العروض وقعت بجميع الوجوه، ولا يعقل أن تعرض تلك الوجوه إفراداً؛ لأنها تزيد عن عدد كل العروض بأضعاف³.

6- وقوع أصل الجمع من السلف فهم - وإن أفردوا كل رواية بختمة - فإن الرواية الواحدة تتضمن أوجها عديدة تصل في بعض الآيات إلى اثني عشر وجهاً، ولا يتم ذلك عقلاً إلا بالجمع بينها⁴.

هذا عن موقف المالكية من الجمع، وأدلتهم على مذهبهم، وهو وإن دار بين الإباحة والإيجاب كفاية، فإن الاستفادة منه عموماً قول المالكية بمشروعية الجمع، وهو المأثور عن أئمتهم في القراءات كمكي بن أبي طالب وأبي عمرو الداني وأبي القاسم الهذلي⁵.

المناقشة و الترجيح.

باشترط رعاية الوقف والابتداء، وحسن الأداء، واجتتاب التركيب، وإتقان الروايات والطرق، وقصرهم للجواز على التلقيم والتلقي لم يعد للمنع من الجمع مستمسك، فإذا أضفت إلى ذلك قوة أدلة المجيز، وقوة ما رُدَّ به احتجاج المانع

¹ تحفة المقرئين للمارغني ص 37 - 40.

² المقصود حديث عائشة رضي الله عنها، و قد سبق تخريجه كما في الصفحة 27 الهامش رقم 4.

³ تحفة المقرئين ص 42.

⁴ المصدر ذاته ص 43-44.

⁵ منجد المقرئين و مرشد الطالبين لابن الجزري ص 15. وذهب الحنفية إلى منعه، وذهب الشافعية إلى جواز منع اعتباره خلاف الأولى، ويلتقي موقف الحنابلة من الجمع مع مذهب المالكية، فيعدونه بدعة إذا كان للتلاوة، أما إذا كان في مجلس التلقي والتلقيم فلا بأس به عندهم، انظر: الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين عليه 2/262، التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 98، مجموع الفتاوى لابن تيمية 404/13، و 244/24.

كان القول بجواز الجمع بين القراءات هو الأقرب إلى الحق، وتفصيل ذلك:
أولاً: أن أصل الجمع وقع فعلا من النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث معارضته للقرآن مع جبريل لا يمكن الطعن في وجه الاستشهاد منه، وإعمال الكلام أولى من إهماله، وعليه فإن نسبة البدعية إلى الجمع، والذي هو أقوى ما تمسك به المخالف ضعيف، كيف لا والجمع يكاد يكون ثابتا بالسنة الفعلية.
ثانياً: أن التسليم بعدم وقوع أصل الجمع من النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيهم لا يجعل من الجمع بدعة محرمة؛ ذلك أن ليس كل حادث بدعة محرمة، بل إن من البدع - كما قال المارغني ما هو واجب، ومنها ما هو مندوب، ومنها المباح، والأمثلة التي ساقها خير دليل على ذلك.
ثالثاً: أن تجويز الجمع بين القراءات ليس مذهب المالكية فحسب، بل إن أئمة فن القراءات و جهابذتهم أخذوا به¹.
رابعاً: أن الأخذ بالجمع مما تدعو إليه فعلا المصلحة، خاصة مع ضعف الهمم، وقصورها عن تحصيل العلم، والوسيلة لها حكم مقصدها، وهذا من القواعد الأصولية العامة للشريعة التي كفلت لها مسيرتها للزمان والمكان.
خامساً: أن القول بأن جمع القراءات بعطف بعضها على بعض مفسد لنظم القرآن، فاتح لباب الخلط والتحريف في كتاب الله²، غير مسلم به؛ ذلك أن قائله - كما نبه على ذلك المارغني - خلط بين الجمع والتركيب، والتركيب ليس موضع النزاع هاهنا. فالاستناد إلى هذه الأدلة الخمسة وغيرها ملجئ إلى اختيار القول بجواز الجمع بين القراءات للتلقي والتعليم، و الله أعلم.

¹ - كأبي القاسم الشاطبي الشافعي، والكمال الضرير الشافعي، وابن مهران، وابن شيطا، والأهوازي، وابن الجزري الشافعي، والقلايسي وأبي العلاء الهمداني والجعبري وأبي الحسن السبكي والقسطلاني، انظر منجد المقرئين ص15، النشر 195/2، لطائف الإشارات 335/1، فتحي العبيدي ص181.

² - هذه الشبهة وشبهة بدعية الجمع وشبه غيرها، ساقها ابن الجزري في النشر 195/2، والسفاقي في غيث النفع ص19، والعبيدي في الجمع بالقراءات ص193 نقلا عن الشفائصي من عمدة القارئین.

الفرع الثاني: حكم الجمع بالقراءات المتواترة كتابة.

فرّق المالكية في حكمهم على جمع القراءات بين الجمع تلاوة وبين الجمع تدويناً، فاعتبروا الأول مشروعاً على خلاف بينهم بين إجازته وإيجابه كفاية كما سلف ذكره، ومنعوا الثاني وعدّوه مكروهاً، بل وقبيحاً. وعلى الرغم من شح مصادر المالكية المتناولة لهذا المسألة، إلا أن رأي رأس من رؤوس المذهب في الفقه والقراءة كافٍ في بيان المذهب، وأقصد بالذات الإمام أبا عمرو الداني الذي عقد في بداية كتابه المسمى: **المحكم في نقط المصاحف** باباً سماه: **جامع القول في النقط، وعلى ما يبني من الوصل والوقف، وما يستعمل له من الألوان، وما يكره من جمع قراءات شتى وروايات مختلفة في مصحف واحد، وما يتصل بذلك من المعاني اللطيفة والنكت الخفية¹**، وجاء فيه قوله -رحمه الله-: "وأكره من ذلك، وأقبح منه، ما استعمله ناس من القراء، وجهلة من النُّقَّاط، من جمع قراءات شتى، وحروف مختلفة في مصحف واحد، وجعلهم لكل قراءة وحرف لونا من الألوان المخالفة للسواد، كالحمرة والخضرة والصفرة والألوان²، وتنبههم على ذلك في أول المصحف، ودلالاتهم عليه هناك؛ لكي تعرف القراءات، وتميز الحروف؛ إذ ذلك من أعظم التخليط، وأشدّ التغيير للمرسوم"³. واعتبر المالكية تدوين الناسخ لاختلاف القراءات في مصحف واحد مخالفاً للأدب مع كتاب الله فقال القرطبي: "ومنها: أن لا يخلط فيه ما ليس منه، كعدد الآيات، والسجّات، والعشرات، والوقوف، واختلاف القراءات ومعاني الآيات"⁴، واحتج الداني لهذا القول بما يأتي:

أولاً: قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (جَرِّدُوا الْمَصَاحِفَ).

¹ - المحكم في نقط المصاحف للداني ص 18.

² - معدن مشهور يتولد بجبال أرمينية وفارس، وأجوده الصافي الشفاف الأزرق الضارب إلى حمرة وخضرة، يتخذ للحلي، وله منافع في الطب، انظر المنجد في اللغة للويس معلوف ص 708.

³ - المحكم ص 20، وانظر المتحف في أحكام المصحف للدكتور صالح بن محمد الرشيد ص 498.

⁴ - التذكار في أفضل الأذكار ص 191-192.

ثانيا: كراهة ابن عمر والحسن البصري لشكل القرآن، ووجه الدلالة منه أن النهي عن ضبط المصاحف بالشكل يستلزم ضرورة النهي عن الجمع بين القراءات كتابة لارتباطهما الوثيق؛ إذ لا جمع دون ضبط المصحف بالشكل¹.

ثالثا: ما رواه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أَنَّهُ قَرَأَ: وَ بَادُ الرَّحْمَنِ، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ فِي مُصْحَفِي: عِنْدَ الرَّحْمَانِ²، فَقَالَ: أَمْحُهَا وَاكْتُبْهَا: عِبَادُ الرَّحْمَنِ)³، ووجه الاستشهاد به ما قاله هو نفسه: "ألا ترى ابن عباس رحمه الله قد أمر سعيد بن جبير بمحو إحدى القراءتين وإثبات الثانية، مع علمه بصحة القراءتين في ذلك، وأنها منزلتان من عند الله تعالى، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بهما جميعا، وأقرأ بهما أصحابه، غير أن التي أمره بإثباتها منهما كانت اختياره، إما لكثرة القارئ بها من الصحابة، وإما لشيء صح عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو أمر شاهده من علية الصحابة. فلو كان جمع القراءات وإثبات الروايات والوجوه و اللغات في مصحف واحد جائزا لأمر ابن عباس سعيدا بإثباتهما معا في مصحفه بنقطة يجعلها فوق الحرف الذي بعد العين، وضمة أمام الدال، دون ألف مرسومة بينهما؛ إذ قد تسقط من الرسم في نحو ذلك كثيرا لخفتها، وتترك النقطة التي فوق ذلك الحرف، والفتحة التي على الدال، فتجتمع بذلك القراءتان في الكلمة المتقدمة، ولم يأمره بتغيير إحداها ومحوها، وإثبات الثانية خاصة، فإن بذلك صحة ما قلناه، وما ذهب إليه العلماء من كراهة ذلك؛ لأجل التخليط على القارئ، والتغيير للمرسوم"⁴.

¹ -الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص335.

² - الآية 18 من سورة الزخرف، والقراءتان متواترتان، قرأ بالأولى عاصم وحزمة والكسائي وخلف وأبو عمرو، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والشنبوذي والمطوعي، وقرأ البقية بالثانية، انظر المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ص398، البنا ص495، الميسر ص490.

³ - رواه الداني في المحكم في نقط المصاحف ص21، ولم أف عليه عند غيره.

⁴ -المحكم في نقط المصاحف ص21.

رابعاً: ما يخشى من الجمع بين القراءات كتابة من التخليط والتغيير، وهذا واضح من آخر النص المنقول، وهو عين السبب الذي عدّ القرطبي لأجله هذا النوع من الجمع مخالفاً للأدب مع كتاب الله، و صدرّ به عبارته السابقة¹.

خامساً: نسبة القول بکراهة الجمع المدون إلى العلماء².

المنافشة و الترجيح.

لم يظهر لي الصواب من القول بالمنع من جمع القراءات كتابة في مصحف، بل بدا لي أن مشروعيته أقرب إلى الصواب، وحججي في ذلك:

أولاً: أن تجويزه لا على الإطلاق، بل هو مشروط بما سبق التنبيه عليه من:

1- تقديم المصحف بشرح منهج جمع القراءات فيه³.

2- التقديم ببيان القراءة المختارة أصلاً.

3- تأكيد الهيئة المشرفة على الطبع باختصاص هذا النوع من المصاحف بأهل

الفن من علماء و طلبة علم، لا مبتدئين ولا عوام.

4- العمل بما أصله علماء القراءات من عدم تلقين المشايخ من مصحف جامع للقراءات إلا لمن أفردها.

¹ -المحكم في نقط المصاحف ص21، التذكار للقرطبي ص 191.

² -المحكم في نقط المصاحف ص21، هذا رأي المالكية، وأما الحنفية والشافعية فلم أقف لهم على رأي في مصادرهم المعتمدة في مسألة الجمع المكتوب، غير أنني أكاد أجزم أن الكراهة أقل ما يمكن نسبته من الأحكام إلى المذهبيين، وحجتي في ذلك القياس على كراهة المذهبيين للجمع بين القراءات تلاوة في مجلس واحد واعتباره مخالفاً للأولى؛ وأما الحنابلة فقد وقفت لهم على القول بجواز الجمع بين القراءات كتابة عند أبي الحسين بن المنادي بل ويرشد إلى كيفية ذلك، مفضلاً طريقة الألوان، محتجاً بواقع الحال من وجود مصاحف جمعت فيها القراءات كتابة، انظر المحكم في نقط المصاحف ص21-22.

³ -سواء استعملت طريقة الألوان أو طريقة التهميش أو طريقة الكتابة في الأصل، وهذا ما أشار إليه ابن المنادي بقوله: "فارس في رقعة غير ملصقة بالمصحف أسماء الألوان وأسماء القراء"، المحكم 21-22

5- الاعتماد في الجمع المكتوب على صورة الجمع بالحرف؛ لما سبق بيانه من استحالة وقوعه بالآية أو بالمركب أو بالوقف.

ثانياً: أن للجمع بين القراءات في مصحف واحد سلف من فعل أبي بكر رضي الله عنه، شبيه به، بل وأيسر من اشتغال المصحف الذي جمعه على الأحرف السبعة كما ذكر أهل العلم، وهو غير مستقيم كما بينت إلا إذا قُيد بأن الأحرف السبعة قد كُتبت على الهامش؛ إذ لا يعقل أن تشملها صحائف أبي بكر وهي مدونة بقراءاتها، مع اختلاف رسمها¹.

ثالثاً: أن الملاحظ تفرقة المالكية في كثير من أحكام المصاحف بين حالة التعليم وغيرها، كما في مسألة تجريد المصاحف ونقطها وشكلها، وترجيح جواز الجمع بين القراءات كتابة لا يمكن القول به دون هذا القيد.

رابعاً: بتوفر ما سبق اشتراطه يزول ما يحتج به المانع من خشية التخليط والتلبيس على الناس، والحكم يدور مع علته وجوداً و عدماً.

خامساً: تحقق المصلحة من القول بجوازه، والمتمثلة في المساعدة على نشر علم القراءات، وتيسير أخذه على طلبته.

سادساً: نسبة الداني القول بکراهة الجمع المدون إلى العلماء غاب عنه التأصيل العلمي؛ إذ لم يعين -رحمه الله- هؤلاء العلماء، ولم يبين أدلتهم.

فهذه الاعتبارات كافية لترجيح جواز تدوين وطبع مصحف جامع للقراءات.

الفرع الثالث: مقارنة بين الجمعين بالقراءات: المتلو والمرسوم.

خصصت هذا الفرع لعقد مقارنة تشمل مظاهر الاتفاق ومظاهر الاختلاف بينك من الجمع بالقراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد وبين الجمع بها كتابة في

¹ - جمال القراء للسخاوي 88/1، مناهل العرفان للزرقاني 208/1، المدخل لدراسة القرآن لمحمد محمد أبو شهبة ص 273، تاريخ القرآن لمحيسن ص 137، رسم المصحف لشعبان محمد إسماعيل ص 12.

مصنف واحد، والغرض من ذلك مزيد توضيح وبيان؛ إذ الشيء بالشيء يعرف خاصة المسائل الحادثة القابلة للاجتهاد.

فأما أوجه التشابه فقد أمكن لي جمعها في :

الأول: الجانب التاريخي، من خلال تزامن ظهور هذا مع ظهور ذلك، في فترة حياة ابن مهران، بين خمس وتسعين ومائتين للهجرة وإحدى وثمانين وثلاثمائة.

الثاني: الجانب الأصولي، من حيث:

1- اندراج الجمعيين ضمن المسائل الاجتهادية.

2- دوران حكمهما بين الكراهة و الإباحة.

الثالث: الجانب الفقهي، من حيث ندرة أقوال الفقهاء في حكمهما، والقراء في تعريفهما، والتمثيل لهما.

الرابع: جانب القراءات، من حيث:

1- اعتماد كلا الجمعيين على أصول القراءات والروايات والطرق وفرشها، مما يعدد الأوجه فيهما.

2- أن التركيب بين القراءات مطلوب تفاديه في كليهما.

3- أن الأخذ وفقهما مقصور على حالة التعليم، محصور بين أهل الفن.

الخامس: الجانب المقاصدي، من حيث قصد من أباحهما إلى مصلحة الحفاظ على علم القراءات، وتيسيره على طلبة العلم، وسنّ السنن الحسنة.

وأما مظاهر الاختلاف فقد تيسر لي الوقوف منها على:

الأول: على الرغم من تزامن ظهورهما، إلا أن الجمع المتلوّ هو الأصل والجمع المرسوم ليس إلا فرعا عنه.

الثاني: أن الجمع المتلوّ متحقق بسائر صور الجمع الخمسة، أما الجمع المكتوب فلا يتحقق إلا بإحدى صورته، وهي الجمع بالحرف.

الثالث: يستكمل القارئ في الجمع المتلوّ سائر الأوجه والأحكام والتفاصيل، بخلاف الجمع المرسوم الذي يتعذر فيه تحصيل كل ذلك بتعذر الرمز لسائر الأصوات، مما يُلجئ الآخذ به إلى اعتماد جانب التلقين في أصول القراءات خاصة لاستكمال ما لم يتسن له من الأوجه.

الرابع: وهو فرع عن سابقه، ونتيجة حتمية له، وأقصد به غلبة اعتناء العلماء والقراء بالجمع تلاوة على اعتنائهم بالجمع المكتوب.

المطلب الثاني: أحكام الجمع بالقراءات الشاذة عند المالكية.

الفرع الأول: موقف المالكية من الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

يخضع تعريف القراءة الشاذة في اصطلاح علماء القراءات إلى اعتبار أركان ثلاثة: صحة السند، وموافقة اللغة العربية ولو من وجه، وموافقة المصحف ولو احتمالاً، ونتيجة ذلك وقع الخلاف الشديد في ضبط تعريف لها بحسب اعتبار المَعْرِف لتلك الضوابط بعضها أو كلها؛ لذلك قيل في تعريفها مثلاً: هي ما لم يصح سنده¹، وقيل: ما نُقِل قرآناً من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأئمة²، وقيل: ما صح سنده ووافق العربية ولو بوجه وخالف رسم المصحف³، وهو الراجح الذي عليه أشهر علماء الفن⁴.

وقد اتسمت أقوال بعض الباحثين المتعلقة بموقف المالكية من الاحتجاج بالقراءة الشاذة بالاضطراب، فنسب البعض إليهم القول بحجيتها، وأنها تجري مجرى خبر الواحد⁵، وجزم آخرون بعدم حجيتها عندهم⁶. والحقيقة أن نسبة أحد القولين إلى المالكية على إطلاقه تكتفه مجانية الصواب، وقلة التدقيق؛ إذ الأمر بحاجة إلى شيء من التفصيل على النحو الآتي:

أولاً: اتفق علماء المذهب على عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة على أنها قرآن قولاً

¹ - الإتيان للسيوطي ص 167.

² - التعريف لابن الصلاح كما في البرهان للزركشي 332/1.

³ - وهو الذي اعتمده ابن تيمية ومكي بن أبي طالب وأبو القاسم الهذلي وابن الجزري وأبو شامة، انظر مجموع الفتاوى 393/13، الإبانة عن معاني القراءات ص 51، منجد المقرئين ص 19، المرشد الوجيز ص 172.

⁴ - القراءات و أثرها في التفسير و الأحكام لمحمد بن عمر بازمول 161/1.

⁵ - كما فعل الدكتور صيري عبد الرؤوف في كتابه: "أثر القراءات في الفقه الإسلامي" ص 333.

⁶ - كما فعل محققا الجامع لأحكام القرآن القرطبي الدكتور محمد الحفناوي والدكتور محمود حامد عثمان 64/1، وكذا الدكتور وهبه الزحيلي في كتابه: "في أصول الفقه الإسلامي" 427/2.

واحدا¹، يقول القرطبي: "وأما شاذ القراءات فلا يصلى به؛ لأنه لم يجمع الناس عليه، أما أن المروي منه عن الصحابة رضي الله عنهم وعن علماء التابعين فلا يعتقد فيه إلا أنهم روه"²، ثم أكمل قائلا: "أما شاذ القراءة عن المصاحف المتواترة فليست بقرآن، ولا يعمل بها على أنها منه"³. وعلى هذا تبني جميع أقوال المالكية في رفض الاحتجاج بالشاذ من القراءات يقول ابن العربي: "والقراءة الشاذة لا يبنني عليها حكم؛ لأنه لم يثبت لها أصل"⁴. وحجة المالكية في عدم الاحتجاج بالشاذ من القراءات الإجماع والمعقول.

* أما الإجماع فما نقله النويري المالكي عن الأصوليين والفقهاء والقراء، ومفاده: عدم تواتر شيء مما زاد على العشرة⁵.

* وأما المعقول فكون ناقل القراءة الشاذة إنما نقلها على أنها قرآن، ومن حقها أن تتواتر، وحيث لم يحصل ذلك جزم ببطلانه، يقول المازري: "وإن مما يقطع على كذبه مجيء الخبر آحادا ومن حقه أن ينقل تواترا، إما بسبب دنيا كما تقدم مثاله، أو بسبب تعجب واستغراب كما تقدم مثاله أيضا، والخلاف المشار إليه في القراءة الشاذة هل يعمل بها أم لا؟ مبني على هذا مع حصول الاتفاق على...⁶ ما في المصاحف الآن"⁷.

ثانيا: الاحتجاج بها دون اعتبارها قرآنا، وفيه في المذهب قولان: راجح ومرجوح نقلهما القرطبي في تفسيره دون ترجيح لأحدهما على الآخر فقال: "وأحسن

¹- التمهيد 279/4، تقريب الوصول لابن جزئي ص114، و مفتاح الوصول للتلمساني ص17.

²-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 64/1.

³-المصدر ذاته 64/1.

⁴-أحكام القرآن لابن العربي 113/1.

⁵- حاشية ابن عابدين 186/2، و القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي ص9.

⁶- فراغ بقدر سبع كلمات كما قاله محققه الدكتور عمار طالبي، انظر إيضاح المحصول ص526.

⁷- إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري ص526-527.

محاملها أن تكون بيان تأويل مذهب من نسبت إليه، كقراءة ابن مسعود: (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ)، فأما لو صرح الراوي بسماعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف العلماء في العمل بذلك على قولين: النفي والإثبات، وجه النفي أن الراوي لم يروه في معرض الخبر، بل في معرض القرآن ولم يثبت فلا يثبت. ووجه الثاني أنه وإن لم يثبت كونه قرآناً فقد ثبت كونه سنة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الآحاد¹. فأما الراجح فعدم حجية القراءة الشاذة، وعدم وجوب العمل بها، ولا بناء الأحكام عليها، ووجه الترجيح: أن قياس القراءة الشاذة على خبر الواحد² قياس مع الفارق، وبيان ذلك أن المقيس عليه وهو خبر الواحد يفيد الظن، بينما الفرع وهو القراءة الشاذة خبر مجزوم ببطلانه، يقول المازري: "وأما الآخرون الذاهبون إلى العمل بالقراءة الشاذة، فإنهم يرون أن أقل مراتبها أن يكون كخبر واحد نقل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وقضيته في حكم من الأحكام مقبول، وقد نبهناك على الفرق وبطلان هذا القياس؛ لأن الأصل الذي قاسوا عليه خبر مضمون صدقه، وهذا الذي تنازعنا فيه بعد ذلك هو خبر معلوم بطلانه، وشتان بين ما يظن الصدق فيه و بين ما يعلم بطلانه"³. وأما المرجوح فهو جريانها مجرى خبر الواحد الذي لا يقطع على معينه أنه ينسب إلى الله تعالى⁴، يقول ابن عبد البر: "و جائز عند جميعهم القراءة بذلك كله في غير الصلاة، وروايته، والاستشهاد به على معنى القرآن، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في السنن على عينه، ولا يشهد به على الله تعالى كما يقطع على المصحف الذي عند

¹- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 64/1.

²- هو ما لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان المخبر واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى غير ذلك من الأعداد التي لا تشعر بأن الخبر دخل بها في حيز المتواتر، انظر توجيهه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري 108/1.

³- إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري ص 529.

⁴- المعيار المعرب للونشريسي 83/12.

جماعة الناس من المسلمين عامتهم وخاصتهم : مصحف عثمان، وهو المصحف الذي يقطع به، و يشهد على الله عز وجل و بالله التوفيق¹. وبناء على ما سبق يمكن الجزم بعدم حجية القراءة الشاذة عند المالكية مطلقا، ما تعلق باعتبارها قرآنا، وما كان من قبيل إجرائها مجرى خبر الواحد.

الفرع الثاني: حكم الجمع بالقراءات الشاذة.

لم أفرق في بحث هذه المسألة بين الجمع المثلّو والجمع المرسوم كما حصل مع نظيرتها في الجمع بين القراءات المتواترة؛ واعتمادي في ذلك على عدم الجدوى من التفريق، استنادا إلى ما يؤول إليه الأمر من قول المالكية بمنع الجمع بالقراءات الشاذة تلاوة وكتابة، والاستناد إلى موقفهم من الاحتجاج بالقراءة الشاذة كفيل بذلك، وقد نقل المازري-رحمه الله- الإجماع على إطراح ما سوى مصحف عثمان ألا يقرأ في المحاريب، ولا يكتب في المصاحف، ولا يضاف إلى القرآن²، يقول الداني: "وطوائف من أهل البصرة والكوفة قد يدخلون الحروف الشواذ في المصاحف، وينقطنونها بالخضرة، وربما جعلوا الخضرة للقراءة المشهورة الصحيحة، وجعلوا الحمرة للقراءة الشاذة المتروكة و ذلك تخليط وتغيير"³، واحتج المالكية بالآتي:

الأول: الإجماع القائم على عدم اعتبار غير ما في مصحف عثمان قرآنا⁴.

الثاني: أنها لم تنقل بطريقة نقل القرآن، و هي التواتر، بل نقلها الآحاد⁵.

¹-الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر 48/8.

²-إيضاح المحصول للمازري ص 528، و انظر المعيار المعرب للونشريسي 92/12.

³-المحكم في نقط المصاحف ص20.

⁴-إيضاح المحصول للمازري ص528، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزئي ص114.

⁵-المصدر ذاته ص114.

الثالث: عدم ارتقاء حجيتها حتى إلى درجة خبر الآحاد؛ لأن راويها لم ينقلها في معرض الخبر، وإنما نقلها على أنها قرآن، وليست كذلك فلا تقبل، ولا يستشهد بها على الله تعالى¹.

ووجه ارتباط هذه الأدلة بالجمع بين القراءات الشاذة تلاوة أو كتابة أن الجمع لا يكون إلا بما يقطع به على أنه قرآن، ليقرأ، ويُتعبد به، وحيث أن القراءات الشاذة ليست كذلك كان الجمع بها باطلا؛ نتيجة تحريم القراءة بالشاذ أصلا².

المناقشة و الترجيح.

ليس بعد الإجماع القائم على عدم اعتبار الشاذ من القراءات قرآنا دليل على عدم جواز الجمع بها تلاوة وكتابة، خاصة إذا بلغ الأمر حد الكفر، يقول ابن حزم ناقلا الإجماع على ذلك: "وأن من زاد فيه حرفا من غير القراءات المروية المحفوظة المنقولة نقل الكافة، أو نقص منه حرفا، أو بدل منه حرفا مكان حرف، و قد قامت عليه الحجة أنه من القرآن، فتمادى متعمدا لكل ذلك عالما بأنه بخلاف ما فعل، فإنه كافر"³. ومما استدل به على تحريم الجمع بالقراءات الشاذة أيضا ما قد يضيف عليها ذلك الجمع من الشرعية التي هي أبعد ما تكون منها، وهي الثابتة بالآحاد، والقرآن لم يثبت إلا بالتواتر في أصله وأجزائه⁴. كما أن بعض القراءات الشاذة مخالفة في رسمها لرسم المصحف الإمام، وقد سبق بيان إجماع الأئمة على عدم جواز كتابة ما يخالف رسمه، وهذا دليل آخر على حرمة الجمع بالشاذ من القراءات، والله أعلم بالصواب.

¹-الاستنكار 48/8، إيضاح المحصول ص529، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 64/1.

²- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 328/1، وعدم الاحتجاج بالشاذ من القراءة مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، انظر: أصول السرخسي 280/1، المستصفي 9-10، نزهة خاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران 148/1.

³-مراتب الإجماع لابن حزم ص280.

⁴-الموسوعة الفقهية 31/33، و 56/33، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص338.

الفرع الثالث: حكم الجمع بين الشاذ و المتواتر من القراءات.

وهو فرع عن سابقه، وحكمه مبني على حكمه، والمسألة ليست بحاجة إلى عناء يذكر في إثبات حكم الحرمة لها بناء على الإجماع القائم على حرمة الجمع بين القراءات الشاذة، لا فرق في ذلك بين جمع متلو في مجلس واحد وجمع مكتوب في مصحف، والحجج في إثبات حرمة الجمع بين الشاذ والمتواتر من القراءات هي ذاتها المستدل بها على حرمة الجمع بين القراءات الشاذة وحدها؛ لأن البعض في مثل هذه الحالات له حكم الكل، وليس بين المسألتين من فرق عدا كون الجمع الأول جمعا بغير قرآن، وكون الثاني جمعا بين القرآن وغيره، يقول السخاوي - رحمه الله - : "وإذا كان القرآن هو المتواتر فالشاذ ليس بقرآن؛ لأنه لم يتواتر"¹.

¹ - جمال القراء وكمال الإقراء 1/236.

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالتركيب.

وهو مطلبان: الأول منهما لبيان أحكام تركيب القراءات المتواترة عند السادة المالكية، و ثانيهما لأحكام تركيب القراءات الشاذة عندهم، و كلّ منهما فروع.

المطلب الأول: أحكام تركيب القراءات المتواترة عند المالكية.

وفروعه ثلاثة: أولها لحكم التركيب المتلو عند المالكية، وثانيها لحكم كتابة المصحف به عندهم، و الثالث للمقارنة بين النوعين.

الفرع الأول: حكم تركيب القراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد عند

المالكية.

أما التركيب ففيه في المذهب المالكي ثلاثة أقوال:

- **القول الأول: الجواز مطلقاً:** وهذا مذهب أبي بكر بن العربي وغيره حيث قال: "والمختار أن يقرأ المسلمون على خط المصحف بكل ما صح في النقل، ولا يخرج عنه، ولا يلتفت إلى قول من يقول: نقرأ السورة الواحدة أو القرآن بحرف قارئ واحد، بل يقرأ بأي حرف أراد، ولا يلزمه أن يجعل حرفاً واحداً دينه، ولا أصله، والكل قرآن صحيح"¹، وقال في موضع آخر: "بل يجوز أن يقرأ آية واحدة بما كان فيها من قراءة، ويصح أن تبدأ السورة لنافع وتختتمها لأبي عمرو، بل ذلك سائغ في الآية الواحدة"²، وجاء في بلغة السالك: "الحق أن القراءة الملققة من القراءات السبع الجارية على السنة الناس جائزة لا حرمة فيها ولا كراهة، والصلاة لا كراهة فيها"³. واحتج -رحمه الله- لمذهبه بما يأتي:

1- أن القراءات كلها قرآن صحيح.

¹- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية لعمار طالبي ص485.

²- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي 46/11.

³- بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للقطب أحمد الدردير لأحمد الصاوي 288/1.

2- إلزام الناس بقراءة واحدة تحكم من غير دليل .
3- إلزام الناس بقراءة واحدة ينافي التوسعة المقصودة شرعا من تعدد القراءة، واستأنس بحديث أبي بن كعب رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ أَضَاةٍ¹ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتُمْ عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا)².

- القول الثاني: وهو لابن الحاجب³ - رحمه الله - و فيه تفصيل:

1- إذا أدى التركيب إلى ما لا تجيزه اللغة فهو ممتنع⁴، ومثله بمن يقرأ (نَغْفِرُ لَكُمْ) بالنون، (حَطِيبًا تَكُمُ) بالرفع⁵، وبمن يقرأ (إِنْ تَصِلْ إِحْدَيْهِمَا) بكسر الهمز، (فَتَذَكَّرْ إِحْدَيْهِمَا) بنصب الراء⁶.

¹ - هي الغدير، والجمع: أضى وإضاء، انظر النهاية في غريب الحديث والأثر مادة "أضا" 53/1.
² - عارضة الأحوزي 46/11، وآراء أبي بكر بن العربي الكلامية ص 485، والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه 365/1 رقم 821.
³ - وهو الذي اختاره أبو شامة في المرشد الوجيز ص 185، مع أنه من القائلين بمنع الجمع، وقال بعد إيراد لمذهب ابن الحاجب: "قلت المنع من هذا ظاهر، وأما ما ليس كذلك فلا منع منه، فإن الجميع جائز، والتخيير في هذا، وأكثر منه كان حاصلًا بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة أحرف توسعة على القراءة، فلا ينبغي أن يضيق بالمنع من هذا ولا ضرر فيه".
⁴ - المرشد الوجيز لأبي شامة ص 185.
⁵ - الأعراف/ 161، و قد سبق بيان أوجه القراءة فيها.
⁶ - البقرة/ 281، و قد سبق بيان أوجه القراءة فيها.

2- إذا لم يؤد التركيب إلى ما لا تجيزه اللغة، وقال فيه: "وأما القراءة بالقراءات المختلفة في أي العشر الواحد فالأولى أن لا يفعل"¹، والمفهوم منه الكراهة.

- القول الثالث: وهو للمارغني المالكي وتفصيله على النحو الآتي:

1- إذا أدى التركيب إلى ما لا تجيزه اللغة فهو حرام²، ومثاله من يقرأ: (بِتَلَفِّي

ءَادَمُ مِسْ رَبِّهِ كَلِمَتِ) (البقرة/36) برفع (آدَمُ)، وهي قراءة نافع، ورفع

(كَلِمَاتُ)، وهي قراءة ابن كثير³.

2- إذا لم يؤد التركيب إلى ما سبق، وكان على سبيل الرواية فالتحريم أيضا⁴،

ومثاله من يشم الصاد زائياً في كلمة (الصِّرَاطُ) من الفاتحة، وهي قراءة حمزة⁵، ثم

يضم الميم مع الصلة في كلمة (عَلَيْهِمْ) من السورة ذاتها، وهي لابن كثير⁶،

وحجة المنع أنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية⁷.

¹- المرشد الوجيز لأبي شامة ص 185.

²- تحفة المقرئين للمارغني ص 24.

³- سبق بيان أوجه القراءة في هذا الموضوع.

⁴- وقد حمل الدكتور فتحي العبيدي التحريم في هذا النوع عند ابن الجزري على الكراهة، واحتج الدكتور لفهمه بفهم النويري لذلك كذلك، وهو تلميذ ابن الجزري، وقول ابن الجزري بالكراهة في موضع آخر من النشر، قلت: بل إن حمله على التحريم هو الصواب للقرائن الآتية:

* قول ابن الجزري في النوع الثاني: "لا يجوز أيضا"، و ذلك عقب إيراده للنوع الأول الذي يفرز ما لا تجيزه اللغة، وقوله في حكمه: "فالمنع في ذلك منع تحريم"، فعبارة "أيضا" صريحة في أن المراد التحريم لا الكراهة.

* حمل السيوطي عبارة عدم الجواز على التحريم كما في الحاوي للفتاوى 1/298-299.

* تعليل ابن الجزري في حكمه على النوع الثاني بأنه: "كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية"، فكيف يكون الكذب مكروها عند عالم في مقام ابن الجزري؟ انظر النشر 1/ 19 و 2/199، الجمع بالقراءات للعبيدي ص 229.

⁵- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للنشار 1/118.

⁶- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة المالكي ص 80.

⁷- تحفة المقرئين للمارغني ص 25.

3- إذا لم يؤد إلى ما لا تجيزه اللغة، وكان على سبيل التلاوة لا الرواية فالجواز، وإن كان لا يحسن ذلك لأهل القراءات حتى لا يتساووا بالعوام في ذلك¹.

المناقشة و الترجيح.

لا يسعني بعد النظر في الأقوال و الأدلة إلا الانضمام إلى صف القائلين بحرمة التركيب بين القراءات المتواترة تلاوة لما يأتي تفصيله:

أولاً: أن قسماً منه يخلف ما لا تجيزه اللغة العربية وهو المسمى بالمرتب أو المبني، وهذا لا يقول منصف بجوازه؛ لما يترتب عن ذلك من فساد للنظم والمعنى، وتقويت صفة عربية القرآن.

ثانياً: أن التركيب بين عشر قراءات كفيل بابتداع قراءات جديدة، وفي هذا ما فيه من مفسدة فتح الباب للطاعنين في كتاب الله، ودرء المفسدة أولى من جلب المصلحة.

ثالثاً: ليس في المنع من التركيب تحكّم، وإنما التحكّم المنع من قراءة دون أخرى، وأما الممنوع فهو الخلط بينها لإخراج الآلاف من القراءات الجديدة التي لم ينزل الله بها من سلطان، ومبتدع هذا هو المطالب بالدليل حينئذ.

رابعاً: لا يتنافى المنع من التركيب مع التوسعة المقصودة من تعدد القراءات؛ لأن الإذن في عشر متواترة منها برواياتها وطرقها وأوجهها كافٍ في تحقيق المقصود من التيسير على الناس، والشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده.

¹تحفة المقرئين للمارغني ص25، والحق أن المارغني فيما ذهب إليه ليس إلا مقلداً للإمام ابن الجزري كما أبين لاحقاً، انظر النشر 19/1، وينبغي هنا التنبيه على قول ابن الجزري في النوع الثالث بأنه مكروه، وهو ما جاء في منجد المقرئين ص17 في قوله: "وهل يجوز تركيب قراءة في قراءة؟ لا يخلو إما أن يكون عالماً أو جاهلاً، فإن كان فعيب، وإلا فغير الأولى"، وهذا ظاهره التناقض مع قوله في النشر بأنه جائز، وجواب ذلك أن المعول عليه كلامه في النشر لتأخر تأليفه عن تأليف منجد المقرئين. أما الحنفية فمذهبهم المنع، أما الشافعية فمنعوا التركيب مرتباً للقراءات، وكرهوه إذا لم يكن كذلك، واختار الحنابلة القول بالجواز، انظر: الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين عليه 262/2، التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص98، مجموع الفتاوى لابن تيمية 445/22.

الفرع الثاني: حكم تركيب القراءات المتواترة كتابة عند المالكية.

على غرار مسألة جمع القراءات المتواترة كتابة في مصحف واحد تشخّ مصادر المالكية المتناولة لمسألة تركيب القراءات المتواترة كتابة في مصحف واحد، إلا أن رأيهم يستفاد على النحو الآتي:

أولاً: القول بالحرمة وينسب إلى القائلين بتحريم الجمع كتابة في مصحف واحد؛ للعلة الجامعة من حيث خلط القراءات، وتغيير المرسوم¹، واعتبارهم تدوين اختلاف القراءات في مصحف واحد مخالفاً للأدب مع كتاب الله، وهو المستفاد من قول القرطبي أنفاً: "و منها: أن لا يخلط فيه ما ليس منه، كعدد الآيات، والسجديات، والعشرات، والوقوف، واختلاف القراءات ومعاني الآيات"²، وحجج هؤلاء في المنع من التركيب المدون هي ذات الحجج التي منعوا لأجلها الجمع المدون، وهي أمر ابن مسعود بتجريد المصاحف، وكراهة ابن عمر والحسن البصري لشكل القرآن، وقصة أمر ابن عباس سعيد بن جبير بمحو القراءة الأخرى من سورة الزخرف، قد أسلفت القول في بيان وجه الدلالة منها³، أضف إلى ذلك ما يخشى من التخليط والتغيير⁴، وكراهة العلماء لهذا الأمر⁵.

ثانياً: القول بالإباحة وهو لابن العربي و المارغني وغيرهما، ويبنى على إباحتهما للتركيب تلاوة؛ بحجة أن الكل قرآن، فكتابة مصحف تُركب فيه القراءات جائز عندهما، كلّ حسب شروطه؛ ذلك أن الكتابة في هذه الحال تبع للتلاوة، وجواز التركيب تلاوة يعني جوازه تدويناً.

¹-المحكم للداني ص20، وانظر المتحف في أحكام المصحف للدكتور صالح الرشيد ص498.

²-التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص 191-192.

³-المحكم في نقط المصاحف ص21، الجمع بالقراءات المتواترة لفتحي العبيدي ص335.

⁴-المحكم في نقط المصاحف ص21، التذكار للقرطبي ص 191.

⁵-المحكم في نقط المصاحف ص21.

ثالثا: وتخرجه على الذي قبله، وهو لابن الحاجب، ومفاده أن التركيب كتابة إذا أدى إلى ما لا تجيزه اللغة فهو حرام، وإذا اجتنب فيه ذلك فالأولى تركه.

المناقشة و الترجيح.

وأعقدها متبعا الخطوات الآتية:

أولا: التركيب بين القراءات كتابة في مصحف واحد إذا كان مرتبا أو مبنيا، فأدى إلى ما لا تجيزه لغة العرب كما سبق التمثيل له لا يختلف اثنان في تحريمه شرعا، ومفسدته ظاهرة، بل إن التركيب بذلك مخرج لكلام الله عن عربيته، وهو تلاعب بأصل أصول الشريعة، و تحريف مقصود له.

ثانيا: أن التركيب المكتوب الذي لا تترتب عليه محاذير لغوية يبسر إخراج مئات مصاحف لا يشبه أحدها الآخر؛ نتيجة تنوع أصول القراءات وفرشها، والإذن في هذا يفتح - بلا شك - المطاعن لأعداء الإسلام للنيل من كتاب الله.

ثالثا: أن المفسدة الناشئة عنه أكبر من تحقق المصلحة فيه، بل إن المصلحة غير متحققة منه أصلا، و في القراءات المأذون فيها شرعا غنى و كفاية.

رابعا: أن التركيب مرتبا كان أو غير مرتب مخالف لمقاصد الشريعة الغراء من حيث حرصها على الجمع لا الشتات، وهو ما يشهد له فعل عثمان في المصاحف وإجماع الصحابة على حسن صنيعه، وهو الذي لم يُبق من الأحرف السبعة إلا حرف زيد و ما احتمله رسم المصاحف العثمانية من بقية الأحرف الثابتة بالرواية الصحيحة، والتركيب الذي يُرتب تعدد المصاحف التي لا يشبه أحدها الآخر منافٍ لهذا المقصد السامي.

خامسا: أن إدراك أئمة الإسلام للمقصد سالف الذكر، دعاهم إلى تفضيل بعض القراءات المتواترة على بعض، مع اعترافهم بقرآنيتهما كلها، وجواز القراءة بها كلها، وما ذلك إلا حرصا منهم على وحدة الصف وسد منافذ الفرقة؛ ولذلك

فضل المالكية مثلا رواية ورش لما فيها من تسهيل الهمزات وترك تحقيقها¹.

الفرع الثالث: مقارنة بين تركيب القراءات: المتلو والمرسوم.

وفيه مقارنة تحدد مظاهر الاتفاق ومظاهر الاختلاف بين كل من التركيب بالقراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد وبين التركيب بها كتابة في مصحف واحد، وهذا على غرار ما صنعت مع الجمع بالقراءات.

فأما أوجه التشابه فقد أمكن لي جمعها في :

الأول: الجانب الأصولي، من حيث:

1- اندراج الجمعين ضمن المسائل الاجتهادية.

2- دوران حكمهما بين التحريم والكرهة والإباحة.

الثاني: الجانب الفقهي، من حيث ندرة أقوال الفقهاء في حكمهما، والقراء في تعريفهما، والتمثيل لهما.

الثالث: جانب القراءات، من حيث:

1- اعتماد كلا التركيبين على أصول القراءات والروايات والطرق وفرشها، مما يعدد الأوجه فيهما.

2- اكتفاء القارئ أو الكاتب في التركيبي بين المتلو والمرسوم بوجه واحد من كل قراءة، يستغني به عن بقية أوجهها.

¹ - المعيار المعرب 226/1، الموسوعة الفقهية 46/33، وفضل الحنفية قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم، وحذبوا أن لا يُقرأ للعوام بقراءة أبي جعفر وابن عامر والكسائي، وفضل الحنابلة قراءة نافع ثم قراءة عاصم، وكره أحمد قراءتي حمزة والكسائي، انظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار 262/2، كشف القناع 406/2، الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية 46/33.

الرابع: الجانب المقاصدي، من حيث قصد من أباحها إلى مصلحة الحفاظ على علم القراءات، وتيسيره على طلبة العلم، وسنّ السنن الحسنة.

وأما مظاهر الاختلاف فقد تيسر لي منها:

أولاً: الجانب التاريخي، إذ أن ظهور التركيب بين القراءات بين سنتي خمس وتسعين ومائتين للهجرة وإحدى وثمانين وثلاثمائة للهجرة، لم يرد دليل يثبت مصاحبة ذلك لظهور التركيب بين القراءات كتابة في مصحف، بل لم يقف الباحثون على مصحف مكتوب وفق تركيب القراءات أصلاً كما حصل مع المصاحف الجامعة للقراءات التي عُثر منها على طائفة.

ثانياً: التركيب المتلوّ أصل والتركيب المرسوم ليس إلا فرعا عنه.

ثالثاً: غلبة خوض العلماء والقراء في التركيب تلاوة على خوضهم في التركيب المكتوب، على الرغم من قلة الأقوال والآراء في النوعين.

المطلب الثاني: أحكام تركيب القراءات الشاذة عند المالكية.

وقد جعلته في فرعين: أولهما خصصته لبيان حكم التركيب بين القراءات الشاذة، و الثاني لحكمه مزجاً بين متواترٍ و شاذٍ القراءات.

الفرع الأول: حكم تركيب القراءات الشاذة عند المالكية.

مضى القول في بيان عدم الطائل من التفريق بين المتلوّ والمكتوب إذا تعلق الأمر بالقراءة الشاذة؛ للإجماع المنقول عند المالكية على إطراح ما سوى مصحف عثمان أن يُقرأ في المحاريب، أو يُكتب في المصاحف¹. وقد سلف القول أيضاً في بيان اتفاق علماء المذهب على عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة²؛ للإجماع القائم على عدم تواتر شيء مما زاد على العشرة، ولأن ناقل القراءة الشاذة إنما نقلها على أنها قرآن، وحقها التواتر، وحيث لم يحصل جُزم ببطلانها³، ولأن قياسها على خبر الآحاد قياس مع الفارق؛ لأن خبر الواحد مفيد للظن أما القراءة الشاذة مجزوم ببطلانها⁴. وينبغي على هذا التأصيل الجزم بحرمة التركيب بين القراءات الشاذة تلاوة وكتابة في المصاحف عند المالكية، لا فرق في ذلك بين من أجاز منهم التركيب مطلقاً كابن العربي⁵، وبين من فرق منهم بين ما تجيزه وما لا تجيزه اللغة كابن الحاجب⁶، وبين من فرق منهم

¹- المحكم في نقط المصاحف ص20، إيضاح المحصول للمازري ص528، المعيار المغرب 92/12.

²- أحكام القرآن لابن العربي 1/113.

³- إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري ص526-527.

⁴- المصدر ذاته ص529.

⁵- عارضة الأحوذني لابن العربي 1/46، و بلغة السالك 1/288.

⁶- المرشد الوجيز لأبي شامة ص185.

بين ما كان على سبيل الرواية وما كان على سبيل التلاوة¹، والسبب تعلق الأمر بشذوذ القراءات لا بالتركيب بينها. وهذا هو الراجح؛ فزيادة على ما قد يؤدي إليه التركيب مما لا تجيزه اللغة، وابتداع العشرات من القراءات، وما يترتب على ذلك من مفسدة تفريق صف الأمة، فإن وقوعه بالشاذ من القراءات كافٍ وحده في ترجيح حرمة.

الفرع الثاني: حكم تركيب القراءات الشاذة و المتواترة عند المالكية.

والكلام فيه فرع عن الكلام في سابقه، ولا يفرق فيه أيضا بين المتلّو والمكتوب؛ لتعلقه بالقراءة الشاذة ولو من جهة؛ وصورته أن يعمد القارئ أو كاتب المصحف إلى القرآن كله، أو آيات منه، أو آية واحدة فيقرأ أو يكتب مركبا قراءة متواترة وأخرى شاذة. وحكمه عند المالكية المنع، سواء منهم مجيز التركيب بالقراءات المتواترة²، والمفصل بين ما تجيز اللغة منه و ما لا تُجيزه³، وبين ما كان على سبيل التلاوة، وما كان على سبيل الرواية⁴؛ للإجماع المنقول عندهم على ترك ما خالف المصحف الإمام⁵، واتفاقهم على عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة و بطلانها، وعدم صحة قياسها على خبر الآحاد⁶.

¹ تحفة المقرئين للمارغني ص24. والتأصيل ذاته يفضي إلى الجزم بحرمة التركيب بين القراءات الشاذة تلاوة وكتابة عند الكلّ، سواء منهم مانع التركيب كالحنفية، أو القائل بالتفصيل كالشافعية، أو المبيح كالحنابلة، انظر: الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين عليه 262/2، فتح الباري لابن حجر 730/8، مجموع الفتاوى لابن تيمية 445/22.

² عارضة الأحوذني لابن العربي 46/1، و بلغة السالك لأحمد الصاوي 288/1.

³ المرشد الوجيز لأبي شامة ص185.

⁴ تحفة المقرئين للمارغني ص24.

⁵ المحكم في نقط المصاحف ص20، إيضاح المحصول للمازري ص528، المعيار المعرب 92/12.

⁶ أحكام القرآن لابن العربي 113/1، إيضاح المحصول للمازري ص526، 527، 529.

وهذا من المالكية¹ موقف الصواب، ومفسدة مساس قسم منه بعربية القرآن، وابتداع العشرات من القراءات، وضرب وحدة الأمة من خلال التفريق بينها في كتابها كافٍ وحده في الجزم بحرمة، والله أعلى وأعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل.

¹ وغيرهم، لأن التأصيل السابق كفيلاً بالجزم بحرمة التركيب بين القراءات الشاذة والقراءات المتواترة: تلاوة وكتابة عند الحنفية والشافعية والحنابلة، سواء منهم مانع التركيب بالقراءات المتواترة، أو القائل فيه بالتفصيل، أو المبيح له، لتعلق الأمر بشذوذ القراءة في شطر منه، وموقف كل مذهب منها كما أسلفت، وانظر: الدر المختار للحصكفي، وحاشية ابن عابدين عليه 262/2، التبيان للنووي ص98، مجموع الفتاوى لابن تيمية 445/22.

الأحكام الفقهية لكتابة القرآن عند المالكية بين
الإفراد و الجمع و التركيب.

خاتمة
الموضوع

الخاتمة

وبعد، فهذا ما وسعه الجهد وسمح به الوقت، وجاد به القلم، وتمكن منه الفهم، وعذري أنني لم أدخر وسعا في إخراج هذا البحث على أكمل صورة، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن غير ذلك فمئني، و هو من سمة ابن آدم، و الكمال لله وحده. وقد رأيت بعد رحلة بضع سنوات مع فصول هذا الموضوع الشيق، أن أضمن خاتمته أهم النتائج التي توصلت إليها، وتلخيصها في النقاط الآتية:

1- لم يثبت وقوع جمع للقرآن في خلافة عمر ولا في خلافة علي بن أبي طالب، وكل ما ورد في ذلك إما ضعيف لا يقبل، أو صحيح محمول على ما كان في خلافة أبي بكر.

2- خوفا من تفرق الأمة، وبإجماع الصحابة -بعد رجوع ابن مسعود- كلف الخليفة عثمان رضي الله عنه لجنة من اثني عشر فردا يرأسها زيد بن ثابت بجمع القرآن بلسان قريش رسما، وعلى حرف زيد لفظا، ثم نسخ من الجمع العثماني المسمى إماما نُسَخًا، أرسل مع كل قارئ إلى كل مَصر نسخة، مع إطلاق الخليفة القراءة على غير الإمام، ومنع التعليم على غير ما اتفق عليه.

3- بغض النظر عن الحكم الشرعي فإن كتابة القرآن لا تخرج عن ثلاثة طرائق: أفراد وجمع وتركيب، ولكل منها صور.

4- الأفراد تلاوة ما أُفردت فيه القراءة بالتلاوة، أو رواية قراءة، أو طريق رواية، أو وجه طريق في ختمة كاملة أو في بعضها. والأفراد كتابة ما أُفردت فيه القراءة بالتدوين، أو رواية قراءة، أو طريق رواية، أو وجه طريق في ختمة كاملة وفي بعضها.

- 5- الجمع بالقراءات تلاوة هو قراءته بروايتين أو أكثر من العشر بطريقة من طرق الجمع في مجلس واحد ضمن ختمة واحدة. والجمع بالقراءات كتابة هو كتابة القرآن بروايتين أو أكثر من العشر بطريقة من طرق الجمع.
- 6- التركيب تلاوة هو اختيار حكم واحد لقراءة أو لرواية أو لطريق من العشر أثناء التلاوة في موضع خلاف، واختيار غيره في موضع آخر يقرأ بها كلها. التركيب المكتوب هو كتابة مصحف بقراءات أو روايات أو طرق مختلفة من العشر يقتصر في كتابة كل موضع خلاف على حكم واحد من أحكامها.
- 7- تزامن ظهور الجمع بالقراءات تلاوة مع ظهور الجمع بالقراءات كتابة، وذلك بين سنتي مائتين وخمسة وتسعين وثلاثمائة وواحد وثمانين للهجرة، وتزامن ظهور التركيب بنوعيه: المرتب و غير المرتب بين نهاية القرن الثالث و نهاية القرن الرابع.
- 8- الرسم العثماني هو صورة الكتابة التي ضبط بها القرآن في جمع عثمان. و يجب في مذهب مالك كتابة القرآن بالرسم العثماني، وتمنع كتابته بغير ذلك.
- 9- يباح عند المالكية كتابة القرآن على الكراريس، و يحرم على الأكلان والقبور، أما الجدران و محاريب المساجد وقبابها فالحكم عندهم دائر بين التحريم والكراهة. وتحرم كتابة المصاحف صغاراً، وهو عندهم من البدع.
- 10- تحرم ترجمة القرآن التي يقصد منها مضاهاته، فإن لم يقصد بها مضاهاته وكانت حرفية فالحكم عندهم المنع؛ لتعسر وقوعها عقلاً، ومثل ذلك في الترجمة التفسيرية، أما تفسير معانيه لمن لا يحسن العربية فلا حرج فيه.
- 11- يجوز عند المالكية تعليق تسمية القرآن، و كتابته للعلاج، و تعليق الحرز من القرآن للصغير والكبير والكافر والبهيمة شريطة ألا يمس المكتوب أذى.

- 12- الإساءة إلى القرآن تسلتزم بعض صورها ردة المستهزىء واستحقاق الحد، وقصور قانون العقوبات الجزائري في هذا الجانب بيّن، وحقيق بالقائمين على هذا الشأن تدارك ذلك.
- 13- يجوز تضمين شيء من القرآن في النثر والشعر عند المالكية، فإن تضمن قبحا أو سوء أدب مع القرآن حرم.
- 14- يكره عند المالكية في المعتمد كتابة القرآن أو بعضه بالذهب أو الفضة مع تحريم كتابة غيره بهما من كتب العلم والتفسير وغيرها، ذهب بعضهم إلى الجواز كالبرزلي، والأجهوري.
- 15- المصحف في فقه مالك مال متقوم، سارقه يقطع، و الاعتداء على حقوق طبعه لا يقل حرمة عن سرقة.
- 16- يحرم بالإجماع كتابة ما ليس بقرآن متصلا به، تفسيراً كان أو دعاء أو غير ذلك، فإن كُتِبَ ذلك على الهوامش والحواشي جاز عند مالك إذا كان للتعليم، وإلا حُرِّمَ، ثم عدل المالكية إلى استحسان ما أحدثه الناس في المصاحف.
- 17- يجوز الجمع بالقراءات تلاوة في مجلس واحد إذا روعي فيه الوقف والابتداء، وحسن الأداء، واجتناب التركيب، وإتقان الروايات والطرق، متى ما كان ذلك كله للتعليم والتلقي، وحكمه عند المالكية دائر بين موجب له وجوبا كفائياً و بين مجيز. ومنع المالكية من الجمع بالقراءات المتواترة كتابة وعدّوه فعلا قبيحا مخالفا للأدب مع كتاب الله.
- 18- لا يحتج بالشاذ من القراءات في مذهب مالك سواء اعتبرها ناقلاً قرآناً أو غير ذلك، و من ثم حرم عندهم الجمع بها تلاوة وكتابة سواء وقع الجمع بها وحدها أو خلط فيه بينها وبين المتواتر من القراءات.

19- من المالكية من أجاز التركيب المتلوّ بالمتواتر من القراءات مطلقاً، ومنهم من فرق بين ما يجوز لغة فكرهه، وبين ما لا تُجيزه فمنعه، ومنهم من فرق بين حال الرواية فمنعه، وبين حال التلاوة فجوزه، والحق أنه لا يجوز مطلقاً. ومن المالكية من حرم التركيب بالقراءات المتواترة كتابة، ومنهم من أباحه، ومنهم من فرق بين ما تجيزه اللغة فكرهه و ما لا تجيزه فمنعه، والحق أن الحكم بتحريمه هو الأليق به شرعاً.

20- يحرم عند المالكية التركيب بين القراءات الشاذة تلاوة وكتابة، لا فرق في ذلك بين وقوعه بالشاذ من القراءة وحده، وبين المزج بين الشاذ والمتواتر.

هذا و أرجو من أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة إن عثروا في هذا العمل على سقطه لسان، أو سيق قلم، أو قصور في العبارة، أو نقص في الفهم، أن ينبهوني على ذلك، ولهم مني جزيل الشكر والدعاء الخالص و سيجدون - إن شاء الله - آذانا صاغية، وقلبا مفتوحا، وأسأل الله - تبارك و تعالی - أن ينفعني بهذا العمل، وينفع به من قرأه، وأن يكتب لي الأجر فيه، وأن يعلي به درجتي عنده ، وأن يجعل جهدي فيه لوجهه خالصا، و عنده متقبلا، وأن ينفع به قارئه، وأن يكتب ذلك في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والله من وراء القصد.

الفهارس الفنية.

- فهرس: الآيات القرآنية.
- فهرس: الأحاديث المرفوعة.
- فهرس: الآثار الموقوفة.
- فهرس: الأشعار.
- فهرس: المصطلحات العلمية.
- فهرس: الأعلام المترجم لهم.
- فهرس: المصادر والمراجع.
- فهرس: الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية.

الرقم	الآية	رقمها	السورة	ص
1	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ	2	البقرة	206
2	كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ	19	البقرة	79
3	فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ	36	البقرة	225
4	وَقَالُوا ابْتِخَذَ اللَّهُ وَلَدًا	116	البقرة	105
5	وَأَوْ صَبِي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ	131	البقرة	105
6	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيفُونَهُ	183	البقرة	124
7	وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ	195	البقرة	124
8	أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَمِ وَالْمَلَائِكَةُ	208	البقرة	125
9	سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا - اتَيْنَهُمْ مِّنَ - آيَةٍ بَيِّنَةٍ	209	البقرة	210
10	حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى	236	البقرة	126
11	إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ	246	البقرة	210

61	البقرة	258	لَمْ يَتَسَنَّهٗ	12
226	البقرة	281	أَنْ تَضِلَّ إِحْدَيْهِمَا فَتُذْكَرَ إِحْدَيْهِمَا الْأُخْرَى	13
244	آل عمران	63	فُلْ يَتَّهَلَّ أَلْكُتَبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَعُولُوا إِشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ	14
106	آل عمران	133	سَارِعَوْا إِلَى مَغْفِرَةٍ	15
173	آل عمران	166	وَمَا أَصَلَبَكُمْ يَوْمَ اِلْتَفَى الْجَمْعِ بِيَاذِنِ اللَّهِ	16
203	آل عمران	181	فَالَوْ أَنَّ اللَّهَ فَفِيرٌ	17
106	آل عمران	184	جَاءُوا بِالْبَيْنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ	18
203	النساء	11	وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بَوَيْهٖ	19
202	النساء	29	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَاكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ	20
107	النساء	65	مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ	21
350	المائدة	40	وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً	22

			بِمَا كَسَبْنَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	
107	المائدة	55	يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا	23
108	المائدة	56	مَنْ يَزِدِدْ مِنْكُمْ	24
203	المائدة	74	قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ	25
203	المائدة	75	قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ	26
109	الأنعام	33	وَاللِّدَارِ الْآخِرَةِ	27
75	الأنعام	39	مَا بَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ	28
109	الأنعام	64	لَيْسَ أَنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ	29
61	الأنعام	91	فِيهِدِيهِمْ بِفَتْدِيهِ	30
304	الأنعام	94	:(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ	31
109	الأنعام	138	زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ	32

109	الأعراف	2	فَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ	33
110	الأعراف	42	وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهُ	34
110	الأعراف	74	قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا	35
311	الأنفال	59	وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِّن قَوْمٍ خِيَانَةً فَاغْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ	36
334	التوبة	66/65	فَلِآبِ اللَّهِ وَعَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ	37
111	التوبة	101	جَنَّتِ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ	38
111	التوبة	108	الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا	39
81	التوبة	112	فَيَفْتُلُونَ وَيُفْتَلُونَ	40
304	التوبة	120	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ	41
112	يونس	22	هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ	42
210	يوسف	209	لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٍ	43
16	الحجر	9	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	44

311	الإسراء	29	وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا	45
304	الإسراء	36	وَلَا تَفُفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا	46
324	الإسراء	82	وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ	47
314	الإسراء	88	فَل لِّبِئْسَ إِجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا	48
112	الإسراء	93	فَلْ سُبْحَانَ رَبِّي	49
197	الكهف	2/1	إِلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿١﴾ فَيِمًّا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا	50
311	الكهف	11	فَضْرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا	51
112	الكهف	35	خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنْقَلَبًا	52
112	الكهف	91	مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ	53

228	الكهف	92 / 93 / 94	<p>54 - اتُونِي زُبْرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الْصَّدَقَيْنِ قَالَ أَنْبُحُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ اتُونِي افْرِغْ عَلَيْهِ فِطْرًا ﴿٩٢﴾ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَبْطَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَفْباً ﴿٩٣﴾ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاً وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا</p>	54
173	الكهف	95	<p>55 فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً</p>	55
279	مريم	90	<p>56 يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَنَّ مِنْهُ</p>	56
3	طه	111	<p>57 وَلَا تَعْجَلْ بِالْفُرْعَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُفْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً</p>	57
112	الأنبياء	4	<p>58 قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ</p>	58
113	الأنبياء	30	<p>59 أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا</p>	59
196	الحج	11	<p>60 وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ</p>	60
113	الحج	21	<p>61 يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً</p>	61
210	المؤمنون	61	<p>62 وَجَعَلْنَا إِبْنَ مَرْيَمَ وَآلَهُ عَائِلَةً</p>	62
113	المؤمنون	88	<p>63 سَيَفْجُرُونَ لِلَّهِ فُلًا أَدْبَارًا تَقْفُونَ</p>	63

113	المؤمنون	90	سَيَفُوتُونَ لِلَّهِ فُلٌ فَأَبَى تُسْحَرُونَ	64
114	المؤمنون	113	قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ	65
114	المؤمنون	115	قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا	66
276	الفرقان	7	وَقَالُوا مَا لِيَ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ	67
114	الفرقان	25	وَنَزَّلَ الْمَكِّيَّةَ تَنْزِيلًا	68
312 ا	الفرقان	73	وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا	69
114	الشعراء	217	بَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ	70
114	النمل	21	أَوْ لِيَا تَيْنِي بِسُلْطَانٍ	71
115	القصص	37	وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ	72
16	العنكبوت	48	(وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ	73
211	الروم	21	وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَاوِيكُمُ	74

115	فاطر	33	يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا	75
115	يس	34	: (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ	76
61	يس	70	عَمِلْتَ أَيْدِينَا	77
115	الزمر	61	فَلْ أَبْعِرِ اللَّهُ تَامُرُونِي أَعْبُدُ	78
116	غافر	21	كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً	79
116	غافر	26	وَأَنْ يُظْهِرِ فِي الْأَرْضِ الْبَسَادَ	80
116	الشورى	28	وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبْتَ أَيْدِيكُمْ	81
228	الزخرف	18	وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْفَهُمْ سَوَّكَّتْ شَهِدَتْهُمْ وَيَسْأَلُونَ	82
117	الزخرف	68	يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ	83
117	الزخرف	71	وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ	84
117	الأحقاف	14	وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا	85
303	الحجرات	6	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ بِأَسِوُ بَنِيًّا فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ	86

			فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ	
81	ق	19	وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ	87
279	الذاريات	47	وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ	88
173	القمر	45	سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ	89
118	الرحمن	10	وَالْحَبْ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ	90
118	الرحمن	77	تَبَارَكَ بِاسْمِ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ	91
241	الواقعة	82	لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ	92
212	الواقعة	65	وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ	93
61	الحديد	10	وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ	94
80	الحديد	13	لِلذِينَ ءَامَنُوا نَظَرُونَا	95
271	الحديد	19	أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ	96
119	الحديد	23	وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ	97
203	المتحنة	1	يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ	98
173	التغابن	9	يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ	99

الفهارس الفنية

119	الجن	20	100	فَالَ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِهِ أَحَدًا
3	القيامة	16 17 18	101	لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَفُرْءَانَهُ، ﴿١٦﴾ فَإِذَا فَرَأْنَهُ فَاتَّبِعْ فُرْءَانَهُ، ﴿١٧﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ،
119	الإنسان	16/15	102	فَوَارِيرًا ﴿١٦﴾ فَوَارِيرًا
119	الشمس	16	103	فَلَا يَخَافُ عُقْبَتَهَا
154	العصر	2/1	104	وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَجِيءٌ خَسِيرٌ
173	الهمزة	2	105	إِذْ جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ،

فهرس الأحاديث المرفوعة.

- 1- (الآيتان من آخر سورة البقرة، من قرأهما في ليلة كفتاه...) ص: 11
- 2- (اقرأ القرآن على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده...) ص: 80
- 3- (أديموا النظر في المصاحف) ص: 298
- 4- (أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل ما خلا الله باطل) ص: 271
- 5- (أعطوا أعينكم حظها من العبادة، قالوا يا رسول الله...) ص: 297
- 6- (أن رجلين تيمما وصليا ثم وجدا ماء في الوقت) ص: 175
- 7- (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على...) ص: 174
- 8- (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن...) ص: 15
- 9- (أنزل القرآن على سبعة أحرف...) ص: 78
- 10- (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتاه رجل وهو...) ص: 299
- 11- (أن لا يمس القرآن إلا طاهر) ص: 242
- 12- (أن ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتوا على...) ص: 325
- 13- (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار...) ص: 4000
- 14- (أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجبه...) ص: 243
- 15- (إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة...) ص: 4
- 16- (إن المسلم لا بنجس) ص: 252
- 17- (إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعلقة...) ص: 302

- 18- (بعث بي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثقل من...)ص:175
- 19- (تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا)ص:351
- 20- (ثم جمعت علي ثيابي...)ص:176
- 21- (ثم دعاهم، ودعا بترجمانه...)ص:309
- 22- (جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أربعة...)ص:4
- 23- (خير الدواء القرآن)ص:325
- 24- (ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا و بالإسلام ديناً...)ص:247
- 25- (سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف...)ص:75
- 26- (سحر في إحدى عشرة عقدة، فرقاه جبريل بالمعوذتين...)ص:326
- 27- (سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقرأ: ويل أم...)ص:154
- 28- (فضل قراءة القرآن نظرا على من يقرأه ظاهرا...)ص:296
- 29- (فقلنا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم: إنه قد...)ص:358
- 30- (فنام رسول الله صلى الله عليه و سلم، حتى انتصف الليل)ص:260
- 31- (فنزل جبريل ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم...)ص:378
- 32- (قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: وافقت ربي في...)ص:23
- 33- (فُبِضَ النبي صلى الله عليه و سلم و لم يكن القرآن جُمع...)ص:18
- 34- (قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته...)ص:297
- 35- (قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى براءة...)ص:9
- 36- (كان إذا اشتكى نفث على نفسه بالمعوذات...)ص:324

- 37- (كان رسول الله صلى الله عليه و سلم أجود الناس...) ص: 13
- 38- (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله عز وجل...) ص: 252
- 39- (كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يعالج من التنزيل...) ص: 3
- 40- (كنا عند رسول الله صلى الله عليه و سلم نؤلف القرآن...) ص: 7
- 41- (كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص...) ص: 241
- 42- (كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فغشيتة...) ص: 14
- 43- (لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن...) ص: 242
- 44- (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...) ص: 6
- 45- (لا ضرر ولا ضرار، من ضار ضاره الله...) ص: 353
- 46- (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله...) ص: 335
- 47- (لما نزلت: لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...) ص: 12
- 48- (ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء أكثر مما...) ص: 10
- 49- (ما منكم من أحد، وما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها...) ص: 264
- 50- (المسلمون على شروطهم، والصلح جائز بين المسلمين...) ص: 353
- 51- (من بدل دينه فاقتلوه...) ص: 335
- 52- (من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عُصم من...) ص: 11
- 53- (من سبق إلى ماء لم يسبقه إليه مسلم فهو له...) ص: 354
- 54- (من قام ليلة القدر إيماناً و احتساباً غفر له...) ص: 337
- 55- (من قرأ مائتي آية كل يوم نظراً شفع في سبعة قبور...) ص: 297

- 56- (من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له).....ص:176
- 57- (من نام عن حزيه أو عن شيء منه، فقرأه...).....ص:359
- 58- (نزل عليّ القرآن على ثلاثة أحرف...).....ص:77
- 59- (نهى أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى...).....ص:284
- 60- (نهى أن يقال مسيّد أو مصيحف).....ص:293
- 61- (وعظنا رسول الله موعظة ذرفت منها العيون ووجلت...).....ص:276
- 62- (يقطع قراءته آية آية).....ص:213

فهرس الآثار الموقوفة.

- 1- (أدركت الناس حين شقق عثمان المصاحف...)(عثمان).....ص:63
- 2- (أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة...)(زيد بن ثابت).....ص:22
- 3- (أفأنا أدع ما أخذت من في رسول الله...)(ابن مسعود).....ص:91
- 4- (أما إنه قد بلغني أنك صاحب الحديث...)(ابن مسعود).....ص:90
- 5- (أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم لأني خفت...)(عثمان).....ص:96
- 6- (أما والله أن لو قد أتيت أمير المؤمنين...)(حذيفة بن اليمان).....ص:63
- 7- (أما والله، لولا أني رأيت رسول الله...)(عمر).....ص:380
- 8- (أنا آكل وأشرب وأنا جنب، ولا أقرأ وأنا جنب)(عليّ).....ص:244
- 9- (أناس كانوا يستحيون أن يتخلوا فيفضوا إلى...)(ابن عباس).....ص:138
- 10- (أن أبا بكر الصديق كان جمع القرآن في...)(أبو بكر).....ص:31
- 11- (أن أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفر...)(أبو الدرداء).....ص:37
- 12- (أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان...)(أنس بن مالك).....ص:40
- 13- (أن حذيفة دخل المسجد، و عبد الله بن مسعود...)(حذيفة).....ص:90
- 14- (أن ركبا من أهل الشام انطلق إلى...)(عمر بن الخطاب).....ص:37
- 15- (أن عثمان أرسل إلى أبي بن كعب بكتف شاة...)(عثمان).....ص:56
- 16- (أن عثمان لما دعا أبي بن كعب و زيد بن ثابت...)(عثمان).....ص:50
- 17- (أن عثمان لما نسخ القرآن في المصاحف...)(عثمان).....ص:53
- 18- (أن عربية القرآن أقيمت على لسان...)(سعيد بن العاص).....ص:51

- 19- (أن عمر بن الخطاب أراد أن يجمع...)(عمر بن الخطاب).....ص:35
- 20- (أن عمر بن الخطاب سأل عن آية...)(عمر بن الخطاب).....ص:34
- 21- (أن عمر بن الخطاب لما أراد أن يكتب...)(عمر بن الخطاب)....ص:36
- 22- (أن عمر بن الخطاب نهى عن رطانة...)(عمر بن الخطاب)....ص:312
- 23- (أن عمر بن الخطاب وجد مع رجل...)(عمر بن الخطاب).....ص:38
- 24- (أن المعلم في خلافة عثمان جعل يعلم قراءة...)(عثمان).....ص:43
- 25- (أن ناسا كانوا بالعراق يسأل أحدهم عن الآية...)(عثمان).....ص:43
- 26- (أن ناسا من أهل العراق قدموا يريدون مصحف...)(عثمان).....ص:65
- 27- (أنه سمع رجلا يقرأ هذه الآية من يوسف...)(عمر).....ص:94
- 28- (أنه قرأ: وَ عِبَادُ الرَّحْمَنِ، قال سعيد: فقلت...)(ابن عباس).....ص:388
- 29- (أنه كان يكره نقط المصاحف)(عبد الله بن عمر).....ص:375
- 30- (أنه لما استحر القتل بالقراء...)(زيد بن ثابت).....ص:23
- 31- (أنهم جمعوا القرآن في مصحف...)(أبو بكر الصديق).....ص:27
- 32- (اجعلوا فيها الهاء...)(عثمان).....ص:57
- 33- (اعرف الأشباه والأمثال، ثم قس الأمور عند ذلك)(عمر).....ص:350
- 34- (إن أبيًا يقرؤها: فاسعوا، فيقول: أما إنه أقرؤنا...)(عمر).....ص:151
- 35- (إن له عليّ طاعة، و إنها ستكون...)(ابن مسعود).....ص:95
- 36- (إني لاستحيي ألا أنظر كل يوم في...)(أبو موسى الأشعري).....ص:299
- 37- (تمل هذيل وتكتب ثقيف)(عثمان).....ص:288

- 38- (جردوا القرآن و لا تخلطوه بشيء) (ابن مسعود).....ص:355
- 39- (فاختلّفوا يومئذ في التابوت و التابوه، فقال النفر...) (عثمان).....ص:52
- 40- (فلما أخرجوه للناس ولا يسمونه يومئذ المصحف..) (أبو بكر).....ص:31
- 41- (قام عثمان فخطب الناس فقال: أيها الناس عهدكم...) (عثمان).....ص:42
- 42- (قلت لعثمان بن عفان: وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ...) (ابن الزبير).....ص:10
- 43- (قيدوا العلم بالكتاب...) (عمر بن الخطاب).....ص:37
- 44- (كان إذا رأى المصحف قد فُضض أو دُهب...) (ابن عباس).....ص:346
- 45- (كتب عثمان أربعة مصاحف، فبعث...) (عثمان).....ص:70
- 46- (كنا نعد عبد الله حنانا فما باله...) (أبو الدرداء).....ص:95
- 47- (كنت فيمن أمني عليهم، فريما اختلفوا في الآية...) (أنس).....ص:48
- 48- (لا أعلم به بأسا، و كان يحب أن يزين...) (ابن مسعود).....ص:379
- 49- (لا تقولي ذلك، ولكنه كما قال الله تعالى...) (أبو بكر).....ص:150
- 50- (لا تكتب المصاحف صغارا) (علي بن أبي طالب).....ص:294
- 51- (لا يكتب المصاحف إلا مضري) (ابن مسعود).....ص:288
- 52- (لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش و ثقيف) (عمر).....ص:36
- 53- (لقد قرأت من في رسول الله...) (ابن مسعود).....ص:90
- 54- (لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف جمع له اثني..) (عثمان).....ص:47
- 55- (لما توفي النبي صلى الله عليه و سلم أقسم عليّ...) (عليّ).....ص:99
- 56- (لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد...) (عثمان).....ص:58

- 57- (لو كان المملي من هذيل و الكاتب من ثقيف...)(عثمان).....ص:288
- 58- (لو لم يصنعه عثمان لصنعته...)(علي بن أبي طالب).....ص:88
- 59- (ليس شيء من البيت مهجورا...)(معاوية).....ص:381
- 60- (ما شأن الطلح؟ إنما هو : و طلع...)(علي بن أبي طالب).....ص:150
- 61- (من استطاع منكم أن يغل مصحفا فليفعل...)(ابن مسعود).....ص:91
- 62- (من فاته حزيه من الليل فقرأه حتى تزول الشمس...)(عمر).....ص:359
- 63- (من يقرؤني شيئا مما أنزل الله على محمد...)(عمر).....ص:369
- 64- (هكذا يذهب العلم...)(ابن عباس).....ص:50
- 65- (والذي نفسي بيده لا ينتصف النهار يوم...)(ابن مسعود).....ص:147
- 66- (والله ما نزل من القرآن إلا و أنا أعلم...)(ابن مسعود).....ص:91
- 67- (وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن...)(زيد بن ثابت).....ص:15
- 68- (يا أمير المؤمنين، ما سمعت أولى إلا و لها...)(ابن عباس).....ص:143
- 69- (يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان و لا تقولوا...)(علي).....ص:45
- 70- (يرحمه الله فقد كان عالم الناس في خلافة...)(ابن عمر).....ص:49
- 71- (يعني الكتاب الذي في السماء يقول: لا...)(ابن عباس).....ص:246

فهارس الأشعار (حسب ورودها في البحث).

- 1- وَ قَوْلِكَ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا تَنَالُهُ إِذَا مَا هُوَ اخْلَوْلَى أَلَا لَيْتَ ذَالِيَاص:138
- 2- لَعَمْرُكَ مَا يُغْنِي الثَّرَاءَ وَ لَا الْغِنَى إِذَا حَشَرَجْتَ يَوْمًا وَ ضَاقَص:150
- 3- وَ أَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِرَيْعِ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِص:150
- 4- بَشَّرَهَا دَلِيلُهَا وَ قَالََا غَدًا تَرَيْنَ الطَّلْحَ وَالْحِبَالَص:151
- 5- قَبَاتَ بِجَمْعٍ ثُمَّ أَبَ إِلَى مِنَى فَأَصْبَحَ رَادًّا يَبْتَغِي الْمَرْجَ بِالسَّحْلِص:174
- 6- عَلَى الْجَمْعِ بِالْحَرْفِ اعْتِمَادُ شَيْوَحْنَا فَلَمْ أَرِ مِنْهُمْ مَنْ رَأَى مَعْدِلًاص:185
- 7- لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو تَرَقَّاهُ سُلْمًا فَصَارَ لَهُ مَرْقًا إِلَى رُتَبِ الْعُلَاص:185
- 8- جُمَالِيَّةٌ حَرْفٌ سِنَادٌ يَشْلُهَا وَظِيفٌ أَرْجُ الْخَطُورِ رِيَانٌ سَهْوَقٌص:196
- 9- بَزْرَقَاوِينَ لَمْ تُحَرْفِ وَ لَمَّا يُصْبِهَا عَائِرٌ بِشَفِيرِ مَاقٍص:196
- 10- ثُمَّ اسْتَمَرَ كَوَقْفِ الْعَاجِ مُنْكَفِتًا يَرْمِي بِهِ الْحَدَبَ اللَّمَاعَةَ الْحَدَبَص:200
- 11- لِهِنْدٍ بِأَعْلَى ذِي الْأَعْرَ رُسُومٍ إِلَى أَحَدٍ كَأَنَّهُنَّ وَشُومٌص:201
- 12- فَوَقْفٍ فَسَلِي فَأَكْنَافٍ ضَلْفَعٍ تَرَبُّعٌ فِيهِ تَارَةٌ وَنُقَيْمٌص:201
- 13- جَامِحًا فِي غَوَايَتِي ثُمَّ أَوْقَفُ تُرِيضًا بِالتَّقَى وَ ذُو الْبِرِّ رَاضٍص:201
- 14- وَجَمَعْنَا نَخْتَارُهُ بِالْوَقْفِ وَغَيْرُنَا يَأْخُذُهُ بِالْحَرْفِص:202
- 15- بِشَرْطِهِ فَلْيَزْعَ وَقَفًا وَ ابْتِدَا وَ لَا يَرْكَبُ وَ لِيُجِدْ حُسْنَ الْأَدَاص:203
- 16- فَالْمَاهِرُ الَّذِي إِذَا مَا وَقَفَا يَبْدَأُ بِوَجْهِ مَنْ عَلَيْهِ وَقَفَاص:205
- 17- يَعْطِفُ أَقْرَبًا بِهِ فَأَقْرَبَا مُخْتَصِرًا مُسْتَوْعِبًا مُرْتَبًاص:205
- 18- الْجَمْعُ لِلْبُدُورِ فِي مَغْرِبِنَا مُرْكَبٌ مِنْ مَذْهَبَيْنِ فَأَفْطِنَاص:205
- 19- حَرْفِيٌّ وَ وَقْفِيٌّ وَ لَهُ أَرْكَانُ عَطْفٌ تَدَاخُلُ لَهُمُ الْبَيَانُص:205
- 20- لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ غَيْرَ أَتَافِيهِ وَ أَرْمَدَائِهِص:209

- 21- حَرَجْنَا مِنَ النَّفِيلَيْنِ لَا حَيَّ مِثْلَنَا بِآيَاتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ
المَطَافِلا.....ص:211
- 22- لَا يَرْكَبُ الْخَيْلَ إِلَّا أَنْ يُرْكَبَهُ وَ لَوْ تَنَاجَنَ مِنْ حُمْرٍ وَمِنْ سُودٍ.....ص:216
- 23- فَلَا تَحْرَمْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابَةِ فَإِنِّي أَمْرٌ وَسَطَ الْقَبَابِ غَرِيبٌ.....ص:239
- 24- تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ نُفُوسُنَا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاتِ تَسِيلُ.....ص:264
- 25- إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يُدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرْضَهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ.....ص:264
- 26- لَنَا صَرَخَةٌ ثُمَّ إِسْكَاتَةٌ كَمَا طَرَقَتْ بِنِفَاسٍ بِكْرٌ.....ص:265
- 27- فَتَذَكَّرْنَا تَقْلًا رَثِيدًا بَعْدَمَا أَلَقْتَ ذُكَاءً يَمِينَهَا فِي كَافِرٍ.....ص:270
- 28- وَ شَقَّ الْبَحْرُ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغَرَّقَتِ الْفِرَاعِنَةُ الْكِفَارَ.....ص:270
- 29- لِي فِيكَ أَجْرٌ مُجَاهِدٍ إِنْ صَحَّ أَنَّ اللَّيْلَ كَافِرٌ.....ص:270
- 30- فَأَلْقَيْتُهَا بِالْتُّنِي مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُ لَّ قِطِّ مُضَلَّلٍ.....ص:270
- 31- فَاجْرَمَتْ ثُمَّ سَارَتْ وَهِيَ لِأَهِيَّةٍ فِي كَافِرٍ مَا بِهِ أَمْتُ وَلَا شَرْفٌ.....ص:271
- 32- وَحَدَّثَهَا الرُّوَادُ أَنْ لَيْسَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ فُرَى نَجْرَانَ وَالشَّامِ كَافِرٌ.....ص:271
- 33- يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا قَالَ: نَعَمْ أَعْرِفُ وَ أَبْلَسَا.....ص:281
- 34- حَتَّى كَأَنَّ عِرَاصَ الدَّارِ أَرْدِيَّةً مِنَ التَّجَاوِيزِ أَوْ كُرَّاسِ أَسْفَارٍ.....ص:282
- 35- إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانَ.....ص:308
- 36- وَكَيْفَ يَضِلُّ الْعَنْبَرِيُّ بِبِلْدَةٍ بِهَا قُطِعَتْ عَنْهُ سُيُورُ الثَّمَانِي.....ص:323
- 37- تَعَوَّذَ بِالرُّقَى مِنْ غَيْرِ خَبْلٍ يُعْقَدُ فِي قَلْبِهَا التَّمِيمُ.....ص:323
- 38- بِلَادٌ بِهَا نَيْطَتْ عَلَيَّ تَمَائِمِي وَ أَوَّلُ أَرْضِ مَسِّ جِدِي تُرَابُهَا.....ص:323
- 39- وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ.....ص:323
- 40- أَوْ رَمِي كَالْقُرَّانِ فِي مَقْدَرٍ طَبَعًا وَلَوْ مِثْلَ الْمُخَاطِ الطَّاهِرِ.....ص:333
- 42- الدَّارُ أَقْوَتُ بَعْدَ مُحْرَنْجَمٍ مِنْ مُعْرِبٍ فِيهَا وَمِنْ مُعْجَمٍ.....ص:365

فهرس المصطلحات العلمية.

- 1- الأديم.....ص:24
- 2- أذربيجان.....ص:41
- 3- أرمينية.....ص:41
- 4- أصول القراءات.....ص:197
- 5- الأضائة.....ص:400
- 6- الآية.....ص:211
- 7- الإجماع السكوتي.....ص:62
- 8- الاحتساب.....ص:338
- 9- الإدغام.....ص:322
- 10- الاستحسان.....ص:345
- 11- الإعجام.....ص:367
- 12- الإفراد.....ص:159
- 13- الاقتباس.....ص:331
- 14- الباب.....ص:40
- 15- التابعي.....ص:1
- 16- التجريد.....ص:355
- 17- التجزئة.....ص:357
- 18- التجليد.....ص:376

- 19- التحشية.....ص:357
- 20- التخميس.....ص:361
- 21- التذليل.....ص:289
- 22- التذليل.....ص:360
- 23- الترجمة.....ص:310
- 24- الترقيم.....ص:360
- 25- التركيب.....ص:217
- 26- التصحيف.....ص:369
- 27- التطيب.....ص:376
- 28- التعشير.....ص:361
- 29- التميمة.....ص:323
- 30- الجعل.....ص:340
- 31- الجمع.....ص:177
- 32- الجنب.....ص:239
- 33- الجهالة.....ص:290
- 34- الحاجيات.....ص:102
- 35- الحرج.....ص:135
- 36- الحزب.....ص:358
- 37- الحيض.....ص:263

- 38- الخاص.....ص:60
- 39- الخب.....ص:313
- 40- خبر الواحد.....ص:395
- 41- دفئا المصحف.....ص:377
- 42- الذؤابة.....ص:91
- 43- الربعة.....ص:47
- 44- الرخصة.....ص:6
- 45- الردة.....ص:330
- 46- الرسم العثماني.....ص:274
- 47- الرطانة.....ص:312
- 48- الرقاع.....ص:7
- 49- الركاز.....ص:343
- 50- الري.....ص:40
- 51- السامرة.....ص:43
- 52- السكت.....ص:61
- 53- السنة التقريرية.....ص:276
- 54- السند.....ص:34
- 55- الشاذ.....ص:36
- 56- الشدف.....ص:305

- 57- الصحابي.....ص:1
- 58- الضبط.....ص:347
- 59- العام.....ص:60
- 60- العسب.....ص:20
- 61- فرش السور.....ص:197
- 62- الفرق.....ص:23
- 63- الفهرسة.....ص:360
- 64- الفيء.....ص:333
- 65- القراءة الشاذة.....ص:393
- 66- القرطاس.....ص:31
- 67- القرمطة.....ص:292
- 68- القطران.....ص:305
- 69- القضيب.....ص:331
- 70- الكافر والكفر.....ص:272
- 71- الكراس.....ص:281
- 72- الكلالة.....ص:11
- 73- الكن.....ص:327
- 74- اللخاف.....ص:20
- 75- المئون.....ص:9

- 76- المباح.....ص:82
- 77- المتن.....ص:35
- 78- المثاني.....ص:9
- 79- المجمل.....ص:102
- 80- المحظور.....ص:87
- 81- المدني.....ص:347
- 82- المرتبة.....ص:187
- 83- المرفوع.....ص:297
- 84- المسكوت.....ص:353
- 85- المشابهة.....ص:368
- 86- المصلحة.....ص:24
- 87- المضطرب.....ص:289
- 88- المعارضة.....ص:56
- 89- مفهوم المخالفة.....ص:6
- 90- مفهوم الموافقة(الفحوى).....ص:353
- 91- المقرمة.....ص:331
- 92- المكروه.....ص:283
- 93- المكي.....ص:348
- 94- المنطوق.....ص:8

- 95- المنقطع.....ص:35
- 96- النسخ.....ص:102
- 97- النفاس.....ص:264
- 98- النقط.....ص:365
- 99- الهامش.....ص:360
- 100- الهجاء.....ص:347
- 101- الواجب.....ص:82
- 102- الموضوع.....ص:254
- 103- الوقف.....ص:2
- 104- الوقف (الفقهي).....ص:347
- 105- اليمامة.....ص:22

فهارس الأعلام المترجم لهم.

- 1- أبو بكر بن أيدغدي (ابن الجندي).....ص: 190
- 2- أبو القاسم بن حماد (الليبيدي).....ص: 344
- 3- أبو القاسم بن أحمد (البرزلي).....ص: 504
- 4- أحمد بن الحسين (ابن مهران).....ص: 183
- 5- أحمد بن فارس.....ص: 172
- 6- أحمد بن علي (الحصار).....ص: 189
- 7- أحمد بن محمد (البيزي).....ص: 115
- 8- أحمد بن موسى (البطرني).....ص: 189
- 9- أحمد بن موسى (ابن مجاهد).....ص: 222
- 10- أحمد بن يحيى (ثعلب).....ص: 264
- 11- أحمد بن يزيد (الهلواني).....ص: 164
- 12- أسماء بنت يزيد.....ص: 154
- 13- أسمر بن مضر.....ص: 354
- 14- أشهب بن عبد العزيز.....ص: 362
- 15- أوس بن أوس الثقفي.....ص: 75
- 16- إبراهيم بن أحمد المارغني.....ص: 183
- 17- إبراهيم بن خالد (أبو ثور).....ص: 256
- 18- إبراهيم بن يزيد (النخعي).....ص: 254

- 19- إدريس بن عبد الكريم (الحداد).....ص:212
- 20- جابر بن زيد.....ص:341
- 21- الحسن بن سعيد (المطوعي).....ص:115
- 22- الحسن بن علي الأهوازي.....ص:182
- 23- الحسن بن يسار (البصري).....ص:34
- 24- الحسين بن الفضل.....ص:247
- 25- حصين بن جندب (أبو ظبيان).....ص:306
- 26- حفص بن سليمان.....ص:110
- 27- حفص بن عمر (الدوري).....ص:197
- 28- الحكم بن عتيبة.....ص:254
- 29- حماد بن أبي سليمان.....ص:254
- 30- حمزة بن حبيب.....ص:108
- 31- خلف بن هشام.....ص:108
- 32- رفيع بن مهران (أبو العالية).....ص:246
- 33- روح بن عبد المؤمن.....ص:188
- 34- زيان بن علاء (أبو عمرو البصري).....ص:108
- 35- زيد بن الحارث.....ص:306
- 36- سالم بن معقل (مولى أبي حذيفة).....ص:21
- 37- سعيد بن جبير.....ص:3

- 38-سفيان بن سعيد (الثوري).....ص:256
- 39-سليمان بن مهران الأعمش.....ص:117
- 40-السموأل بن غريض.....ص:264
- 41-شعبة بن عياش(أبو بكر).....ص:115
- 42-صالح بن زياد (السوسي).....ص:197
- 43-صالح بن محمد (القواس).....ص:167
- 44-الضحاك بن مزاحم الهلالي.....ص:283
- 45-ظالم بن عمرو (أبو الأسود الدؤلي).....ص:370
- 46-عاصم بن أبي النجود.....ص:108
- 47-عامر بن شراحيل (الشعبي).....ص:50
- 48-عامر بن عبد قيس.....ص:66
- 49-عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.....ص:41
- 50-عبد الرحمن بن علي الأجهوري.....ص:344
- 51-عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي).....ص:256
- 52-عبد الرحمن بن القاسم.....ص:240
- 53-عبد الله بن أبي بكر بن محمد.....ص:249
- 54-عبد الله بن أحمد (ابن زكوان).....ص:107
- 55-عبد الله بن جعفر بن درستويه.....ص:277
- 56-عبد الله بن حبيب(أبو عبد الرحمن السلمي).....ص:66

- 57- عبد الله بن السائب.....ص:65
- 58- عبد الله بن عامر (الشامي).....ص:105
- 59- عبد الله بن كثير.....ص:111
- 60- عبد الله بن مسلم بن قتيبة.....ص:276
- 61- عبد الله بن يوسف (ابن عبد الأعلى).....ص:189
- 62- عبد الملك بن حبيب.....ص:258
- 63- عبد الواحد بن الحسين (ابن شيطا).....ص:182
- 64- عبد الوهاب بن يوسف (ابن السار).....ص:190
- 65- عثمان بن سعيد (الداني).....ص:7
- 66- عثمان بن سعيد (ورث).....ص:163
- 67- العرياض بن سارية.....ص:276
- 68- عطاء بن أسلم.....ص:254
- 69- عكرمة (مولى ابن عباس).....ص:246
- 70- علي بن حمزة (الكسائي).....ص:108
- 71- علي بن خلف بن بطل.....ص:260
- 72- علي بن شجاع (الضرير).....ص:188
- 73- علي بن عمر (القيجاطي).....ص:185
- 74- عمرو بن حزم.....ص:242
- 75- عمرو بن عثمان (سيبويه).....ص:282

- 76- عياض بن موسى.....ص:252
- 77- عيسى بن ميناء (قالون).....ص:163
- 78- غالب بن عبد الرحمن (ابن عطية).....ص:361
- 79- فاطمة بنت الخطاب.....ص:243
- 80- القاسم بن سلام (أبو عبيد).....ص:84
- 81- قتادة بن دعامة.....ص:246
- 82- كثير بن أفح.....ص:47
- 83- مالك بن أبي عامر.....ص:48
- 84- مالك بن دينار.....ص:341
- 85- مالك بن صعصعة.....ص:378
- 86- مجاهد بن جبر.....ص:245
- 87- محمد بن جابر (الوادي آشي).....ص:189
- 88- محمد بن الحسين (القلانسي).....ص:188
- 89- محمد بن سيرين.....ص:47
- 90- محمد بن شنبوذ.....ص:151
- 91- محمد بن عبد الرحمن (ابن محيصة المكي).....ص:111
- 92- محمد بن عبد الرحمن (قنبل).....ص:115
- 93- محمد بن عبد الرحمن (ابن الصائغ).....ص:190
- 94- محمد بن عبد الرحيم (الأصبهاني).....ص:165

- 95- محمد بن عبد السلام.....ص:189
- 96- محمد بن عبد الله (أبو بكر الوراق).....ص:248
- 97- محمد بن علي المازري.....ص:334
- 98- محمد بن عمر (الداجوني).....ص:170
- 99- محمد بن المتوكل (رويس).....ص:188
- 100- محمد بن محمد (ابن الحاج الفاسي).....ص:285
- 101- محمد بن محمد (أبو جعفر اللهي).....ص:166
- 102- محمد بن محمد (النويري).....ص:183
- 103- محمد بن مسلم (الزهري).....ص:52
- 104- محمد بن هارون (أبو نشيط).....ص:166
- 105- مصعب بن سعد بن أبي وقاص.....ص:42
- 106- المغيرة بن أبي شهاب.....ص:65
- 107- المهلب بن أحمد.....ص:380
- 108- نافع بن عبد الرحمن.....ص:106
- 109- نصر بن عاصم الليثي.....ص:371
- 110- هشام بن عمار.....ص:107
- 111- يحيى بن أبي كثير.....ص:307
- 112- يحيى بن المبارك (اليزيدي البصري).....ص:113
- 113- يحيى بن يعمر.....ص:371

- 114-يزيد بن القعقاع (أبو جعفر المدني).....ص:106
115-يعقوب بن إسحاق.....ص:108
116-يوسف بن علي (الهنلي).....ص:182
117-يوسف بن عمرو (الأزرق).....ص:163

المعهد الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثبت المصادر والمراجع.

1- القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع، طبع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ط7: 1423هـ - 2002م.

2- مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر: وضع جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1: 1426هـ - 2006م.

أولا: كتب علوم القرآن و تفسيره و رسمه.

• الآجري: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله (360هـ).

3- أخلاق حملة القرآن: تحقيق فواز أحمد زملي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1407هـ - 1987م.

• الباقلاني: أبو بكر بن الطيب (403هـ).

4- الانتصار للقرآن: تحقيق محمد عصام القضاة، دار الفتح - دار ابن حزم، عمان - بيروت، الأردن - لبنان، ط1: 1422هـ - 2001م.

• البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء (510هـ).

5- معالم التنزيل في التفسير والتأويل: دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1422هـ - 2002م.

• التنسي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله (899هـ).

6- الطراز في شرح ضبط الخراز: تحقيق أحمد بن محمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1428هـ - 2008م.

- الثوري: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي(161هـ).
- 7- تفسير الثوري: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1403هـ - 1983م.
- ابن جزيء: محمد بن أحمد الكلبى الغرناطى (741هـ).
- 8- شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل: تحقيق مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزى، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط1: 1431هـ - 2011م.
- ابن الجوزى: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى(597هـ).
- 9- فنون الأفتان فى عيون علوم القرآن: تحقيق حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1: 1408هـ - 1987م.
- أبو حيان: أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسى(745هـ).
- 10- تفسير البحر المحيط: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1413هـ - 1993م.
- الدانى: أبو عمرو عثمان بن سعيد(444هـ).
- 11- المقتع فى رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط: تحقيق محمد الصادق قماوى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1: 1399هـ - 1978م.
- 12- الأحرف السبعة للقرآن: تحقيق عبد المهيمن طحان، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1418هـ - 1997م.
- 13- المحكم فى نقط المصاحف: تحقيق عزة حسن، دار الفكر المعاصر - دار الفكر، بيروت-دمشق، لبنان-سوريا، ط2: 1418هـ - 1997م.

- الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري (311هـ).
- 14- معاني القرآن وإعرابه: تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1: 1408هـ - 1988م.
- الزرقاني: محمد عبد العظيم (1367هـ).
- 15- مناهل العرفان في علوم القرآن: تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1415هـ - 1995م.
- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبدالله (794هـ).
- 16- البرهان في علوم القرآن: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1: دون تاريخ.
- الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (538هـ).
- 17- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1418هـ - 1998م.
- ابن أبي زمنين: أبو عبد الله محمد بن عبد الله (299هـ).
- 18- تفسير القرآن العزيز: تحقيق أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط1: 1423هـ - 2002م.
- أبو زيتحار: أحمد محمد (1413هـ).
- 19- السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل: تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1: 1430هـ - 2009م.
- السجستاني: أبو بكر محمد بن عزيز (330هـ).

- 20- غريب القرآن: نزهة القلوب: تحقيق لجنة من العلماء، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، مصر، ط1: 1382هـ - 1963م
- السخاوي: علم الدين علي بن محمد (643هـ).
- 21- جمال القراء وكمال الإقراء: تحقيق حسين البواب، مكتبة التراث، مكة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1408هـ - 1987م.
- السيوطي: جلال الدين (911هـ).
- 22- الإتقان في علوم القرآن: تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 1429هـ - 2008م.
- 23- آداب تلاوة القرآن وتأليفه: تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1407هـ - 1987م.
- أبو شامة: شهاب الدين عبد الرحمان بن إسماعيل المقدسي (665هـ).
- 24- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: تحقيق طيار آلتى قولاج، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1: 1395هـ - 1975م.
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ).
- 25- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ - 2001م.
- أبو عبيد: القاسم بن سلام الهروي البغدادي (224هـ).
- 26- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: تحقيق أحمد بن عبد الواحد الخياطي، مطبعة فضالة، المحمدية، المملكة المغربية، ط1: 1415هـ - 1995م.
- أبو عبيدة: معمر بن المثني التيمي (210هـ).

27- مجاز القرآن: تحقيق محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.

• ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله (543هـ).

28- أحكام القرآن: تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3: 1424هـ - 2003م.

• ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (546هـ).

29- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1422هـ - 2001م.

• العقيلي: إسماعيل بن ظافر بن عبد الله (623هـ).

30- مرسوم خط المصحف: تحقيق محمد بن عمر بن عبد العزيز الجنايني، دار طبية الخضراء، مكة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1430هـ - 2009م

• الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ).

31- معاني القرآن: تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3: 1403هـ - 1983م.

• الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـ).

32- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط3: 1416هـ - 1996م.

• ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (276هـ).

33- تأويل مشكل القرآن: تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط2: 1393هـ - 1973م.

- **القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح الأنصاري (671هـ).**
- 34- **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن: تحقيق** محمد إبراهيم حنناوي ومحمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط2: 1416هـ - 1996م.
- 35- **التذكار في أفضل الأذكار: تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان،** دمشق، سوريا، ط3: 1407هـ - 1987م.
- **ابن كثير: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (774هـ).**
- 36- **فضائل القرآن: تحقيق أبو إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة،** مصر، ط1: 1416هـ - 1996م.
- 37- **تفسير القرآن العظيم: تحقيق يوسف عبد الرحمان المرعشلي، دار المعرفة،** بيروت، لبنان، ط5: 1412هـ - 1992م.
- **المجاشعي: أبو الحسن علي بن فضال (479هـ).**
- 38- **النكت في القرآن الكريم: تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب** العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1428هـ - 2007م.
- **مجاهد: أبو الحجاج بن جبر المخزومي (102هـ).**
- 39- **تفسير الإمام مجاهد بن جبر: تحقيق محمد عبد السلام أبو النيل، دار** الفكر الإسلامي الحديثة، نصر، مصر، ط1: 1410هـ - 1989م.
- **مكي: أبو محمد بن أبي طالب حموش القيسي (347هـ).**

40- تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم على الإيجاز والاختصار: تحقيق هدى الطويل المرعشلي، كار النور الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1408هـ-1988م.

• النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (338هـ).

41- إعراب القرآن: تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2: 1429هـ-2008م.

• الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (468هـ).

42- أسباب النزول: تحقيق محمد عصام القضاة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1430هـ-2009م.

ثانيا: كتب الحديث و علومه.

• الأبناسي: برهان الدين (802هـ).

43- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: تحقيق صلاح بن فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1418هـ-1998م.

• أحمد: أبو عبد الله بن حنبل الشيباني (241هـ).

44- المسند: بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1419هـ-1998م.

• البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ).

45- الجامع الصحيح: تحقيق عبد القادر شيبية الحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1429هـ-2008م.

• ابن يظال: أبو الحسين علي بن خلف بن عبد الملك (444هـ).

- 46- شرح صحيح البخاري: تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: دون تاريخ.
- البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (463هـ).
- 47- تقييد العلم: تحقيق يوسف العث، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
- البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (458هـ).
- 48- السنن الكبرى: دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
- 49- الجامع لشهب الإيمان: تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423هـ - 2003م.
- الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى (279هـ).
- 50- الجامع الكبير: تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1416هـ - 1996م.
- الجزائري: طاهر بن محمد صالح بن أحمد السمعوني (1338هـ).
- 51- توجيه النظر إلى أصول الأثر: تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط1: 1416هـ - 1995م.
- الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (405هـ).
- 52- المستدرك على الصحيحين من كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ - 1998م.
- ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (254هـ).

- 53- **المسند الصحيح**: تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2: 1414 هـ - 1993 م.
- 54- **كتاب المجروحين من المحدثين**: تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1420 هـ - 2000 م.
- **ابن حجر**: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (752 هـ).
- 55- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: تعليق عبد العزيز بن باز، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط1: 1424 هـ - 2003 م.
- **الدارقطني**: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (385 هـ).
- 56- **الضعفاء والمتروكين**: تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1404 هـ - 1984 م.
- 57- **السنن**: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1: 1422 هـ - 2001 م.
- **الدارمي**: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (255 هـ).
- 58- **السنن**: تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1417 هـ - 1997 م.
- **أبو داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (275 هـ).
- 59- **السنن**: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1: 1419 هـ - 1998 م.
- **ابن أبي داود**: أبو بكر عبد الله بن سليمان بن السجستاني (316 هـ).
- 60- **كتاب المصاحف**: تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط2: 1423 هـ - 2002 م.

- **الدهلوي:** عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله (1052هـ).
- 61- **مقدمة في أصول الحديث:** تعليق سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط2: 1406هـ - 1986م.
- **الذهبي:** أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ).
- 62- **المقتنى في سرد الكنى:** تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة، المدينة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1408هـ - 1987م.
- **الرازي:** أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي (327هـ).
- 63- **الجرح والتعديل:** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1371هـ - 1952م.
- **ابن أبي شيبة:** أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (235هـ).
- 64- **المصنف:** تحقيق أبو محمد أسامة بن إبراهيم بن محمد، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1: 1429هـ - 2008م.
- **الطحاوي:** أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامه (321هـ).
- 65- **شرح معاني الآثار:** تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1: 1414هـ - 1994م.
- **ابن أبي عاصم:** أبو بكر عمرو الضحاك بن مخلد الشيباني (287هـ).
- 66- **كتاب السنة:** المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-عمان، لبنان-سوريا-الأردن، ط4: 1419هـ - 1998م.
- **ابن عبد البر:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري (463هـ).

- 67- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تحقيق سعيد أحمد اعراب، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، ط1: 1412هـ - 1992 م.
- 68- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت - دمشق، لبنان - سوريا، ط1: 1414هـ - 1993 م.
- أبو عبيد: القاسم بن سلام الهروي البغدادي (224هـ).
- 69- غريب الحديث: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ - 2003م.
- ابن عدي: أبو أحمد عبد الله الجرجاني (365هـ)
- 70- الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق لجنة من المختصين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
- العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (806هـ).
- 71- فتح المغيبي شرح ألفية الحديث: تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1413هـ - 1993 م.
- ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله (543هـ).
- 72- عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي: تحقيق جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ - 1997 م.
- 73- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: تحقيق مجمل عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1413هـ - 1992 م.

- عياض: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (544هـ).
- 74- إكمال المعلم بفوائد مسلم: تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1: 1419هـ - 1998 م.
- اللكنوي: أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (1304هـ).
- 75- ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني: تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ - 1998م.
- ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (275هـ).
- 76- السنن: دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ - 2001 م.
- مالك: أبو عبد الله بن أنس الأصبحي (179هـ).
- 77- الموطأ: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1406هـ - 1985 م
- مسلم: أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ).
- 78- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم: تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1427هـ - 2006م.
- 79- الكنى والأسماء: تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1404هـ - 1984 م.
- النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (303هـ).

80- **المجتبى من السنن: بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: دون تاريخ.**

• **النووي: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (676هـ).**

81- **صحيح مسلم بشرح النووي: تحقيق محمد بن عيادي بن عبد الحليم، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط1: 1424هـ - 2003م.**

ثالثا: كتب التراجم و السير و الملل.

• **الأدروبي: أحمد بن محمد (868هـ).**

82- **طبقات المفسرين: تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1417هـ - 1997م**

• **ابن الأثير: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي الكرم الجزري (630هـ).**

83- **الكامل في التاريخ: تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1407هـ - 1987م.**

• **ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء (577هـ).**

84- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3: 1405هـ - 1985م.**

• **ابن إسحاق: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار (151هـ).**

85- **السيرة: المبتدأ والمبعث والمغازي: مطبعة محمد الخامس، فاس، المملكة المغربية، ط1: 1396هـ - 1976م.**

• **البغوي: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (217هـ).**

86- معجم الصحابة: تحقيق محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الكويت، ط1: دون تاريخ.

• ابن الجزري: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (833هـ).

87- غاية النهاية في طبقات القراء: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1427هـ - 2006م.

• ابن الجوزي: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي (597هـ).

88- صفة الصفة: تحقيق محمد بن عيادي بن عبد الحليم وأحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط1: 1424هـ - 2003م.

89- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1412هـ - 1992م.

• ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (852هـ).

90- تهذيب التهذيب: تحقيق إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ - 2001م.

91- تقريب التهذيب: تحقيق حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ - 2000م.

92- الإصابة في تمييز الصحابة: تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، مصر، ط1: 1429هـ - 2008م.

• الحموي: أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الرومي (632هـ).

- 93- معجم الأدباء: تحفة الأريب إلى معرفة الأديب: تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1413هـ - 1993 م.
- 94- معجم البلدان: دار صادر، بيروت، لبنان، ط1: 1397هـ - 1977 م.
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد الحضرمي(808هـ).
- 95- التاريخ: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ - 2001 م.
- ابن خلكان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد(681هـ).
- 96- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
- الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(748هـ).
- 97- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: تحقيق طيار آلتي قولاج، دار عصام، استانبول، تركيا، ط1: 1415هـ - 1995 م.
- 98- تذكرة الحفاظ: تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1419هـ - 1998 م.
- 99- سير أعلام النبلاء: تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2: 1402هـ - 1982 م.
- 100- العبر في خبر من غير: تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2: 1405هـ - 1985 م.
- 101- طبقات القراء: تحقيق أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1418- 1997.

102- السيرة النبوية: تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 1417هـ - 1996م.

• السبكي: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي (771هـ).

103- طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1: 1383هـ - 1964م

• ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري (230هـ).

104- كتاب الطبقات الكبير: تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1: 1421هـ - 2001م.

• السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (911هـ).

105- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2: 1399هـ - 1989م.

• الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (548هـ).

106- الملل والنحل: تحقيق أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• الشيرازي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي (476هـ).

107- طبقات الفقهاء: تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1391هـ - 1970م.

• ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري (463هـ).

108- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تحقيق علي محمد بجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1: 1412هـ - 1992م.

• عبد الله: بن أحمد بن حنبل (290هـ).

109- فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه: تحقيق أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري، جدة، السعودية، ط1: 1421هـ-2000 م.

• ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله (543هـ).

110- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: تحقيق محمود مهدي الإستانبولي ومحب الدين الخطيب، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط6: 1412هـ-1992 م.

• ابن العماد: شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (1089هـ).

111- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تحقيق محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، سوريا - لبنان، ط1: 1408هـ-1988 م.

• عياض: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (544هـ).

112- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ-1998 م.

113- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: تحقيق علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1404هـ-1984 م.

• ابن فرحون: إبراهيم بن نور الدين المالكي (799هـ).

114- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: تحقيق محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.

• ابن قانع: أبو الحسين عبد الباقي (351هـ).

- 115- معجم الصحابة: تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.
- ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي (774هـ).
- 116- البداية والنهاية: تحقيق أحمد بن شعبان بن أحمد ومحمد بن عيادي بن عبد الحلیم، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط1: 1423هـ - 2003م.
- المقرئ: أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني (1041هـ).
- 117- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1: 1388هـ - 1968م.
- المقرئ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد (845هـ).
- 118- إمتاع الأسماع بما للنبي صلى الله عليه وسلم من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: تحقيق محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ - 1999م.
- ابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الوراق (845هـ).
- 119- الفهرست في أخبار المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم: تحقيق رضا تجدد، دار رضا تجدد، طهران، إيران، ط1: 1391هـ - 1971م.
- أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (430هـ).
- 120- معرفة الصحابة: تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1419هـ - 1998م.
- 121- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1409هـ - 1988م.

• **اليعمري:** أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس (734هـ).

122- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير:** تحقيق محمد عيد الخطراوي و محي الدين مستو، مكتبة دار التراث - دار ابن كثير، المدينة- دمشق - بيروت، السعودية- سوريا - لبنان، ط1: دون تاريخ.

رابعاً: كتب القراءات.

• **الأصبهاني:** أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (381هـ)

123- **المبسوط في القراءات العشر:** تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية دمشق، سوريا، ط1: دون تاريخ.

• **البناء:** شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (1117هـ)

124- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:** تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3: 1427هـ - 2006م.

• **ابن الجزري:** أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (833هـ).

125- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر:** تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ - 2000م.

126- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين:** تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ - 1999م.

• **ابن جني:** أبو الفتح عثمان الأزدي (392هـ).

127- **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ط1420: 2-1999م.

- ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان (370 هـ).
- 128- الحجة في القراءات السبع: تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ - 2000 م.
- 129- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: تحقيق آثر جفري، مكتبة المنتبي، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.
- ابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (403هـ).
- 130- حجة القراءات: تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5: 1418هـ - 1997 م.
- السفاقي: علي النوري بن محمد (1118هـ)
- 131- غيث النفع في القراءات السبع: تحقيق أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1425هـ - 2004 م.
- ابن سوار: أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر (496هـ)
- 132- المستنير في القراءات العشر، تحقيق عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1: 1426هـ - 2005 م.
- ابن غلبون: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (399هـ)
- 133- التذكرة في القراءات: تحقيق سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1422هـ - 2001 م.
- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (377هـ)

134- الحجة للقراء السبعة: تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ- 2001 م.

• القسطلاني: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد (923هـ)

135- لطائف الإشارات لفنون القراءات: تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1: 1392هـ-1982م.

• المارغني: إبراهيم بن أحمد (1349هـ).

136- تحفة المقرئين والقارئ في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب العالمين: تحقيق عبد الحليم قابه، دار المصحف الشريف، الجزائر، ط1: دون تاريخ.

• مكي: أبو محمد بن أبي طالب حموش القيسي (347هـ).

137- الإبانة عن معاني القراءات: تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.

138- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ط1: 1394هـ-1974م.

• النشار: أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم (938هـ)

139- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ- 2000 م.

خامسا: كتب أصول الفقه و القواعد الفقهية.

- الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف (474هـ).
- 140- الإشارات في أصول الفقه المالكي: تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ- 2000 م.
- 141- المنهاج في ترتيب الحجاج: تحقيق نور الدين مختار الخادمي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط3: 1422هـ- 2001 م.
- البخاري: علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد (730هـ).
- 142- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدودي: تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ- 1997م.
- بدران: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدومي (1386هـ).
- 143- نزهة خاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط2: 1415هـ- 1995م.
- ابن جزيء: محمد بن أحمد الكلبى الغرناطى (741هـ).
- 144- تقريب الوصول إلى علم الأصول: تحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، الجزائر، ط1: 1410هـ- 1990 م.
- ابن الحاجب: أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المالكي (646هـ).
- 145- مختصر المنتهى الأصولي: تحقيق فادي نصيف وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ- 2000 م.
- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (456هـ).

146- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: تحقيق حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1: 1419هـ - 1998م.

• الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي (790هـ).

147- الموافقات في أصول الشريعة: تحقيق عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• الشوكاني: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ).

148- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1: دون تاريخ.

• الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد (505هـ).

149- المستصفى من علم الأصول: تحقيق حمزة بن زهير حافظ، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة، المملكة العربية السعودية، ط1: دون تاريخ.

• المازري: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي (536هـ).

150- إيضاح المحصول من برهان الأصول: تحقيق عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2: 1421هـ - 2001م.

• المشاط: حسن بن محمد (1399هـ).

151- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة: تحقيق عبد الوهاب بن إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2: 1411هـ - 1990م.

سادسا: كتب الفقه.

1- الفقه الحنفي.

• ابن الساعاتي: مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب الحنفي (694هـ).

152- مجمع البحرين وملتقى النيرين في الفقه الحنفي: تحقيق إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1426هـ -2005م.

• الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (321هـ).

153- مختصر الطحاوي: تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط1: 1406هـ - 1986م.

• ابن عابدين: محمد أمين (1252هـ).

154- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423هـ - 2003م.

• الكاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي (587هـ).

155- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2: 1424هـ - 2003م.

• ابن مازة: شهاب الدين أبو المعالي محمود بن أحمد البخاري (606هـ).

156- المحيط البرهاني في الفقه النعماني: تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ - 2004م.

• ابن نجيم: سراج الدين عمر بن إبراهيم الحنفي (1005هـ).

157- النهر الفائق شرح كنز الدقائق: تحقيق أحمد عز وعناية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1422هـ - 2002م.

2- الفقه المالكي.

• الآبي: صالح عبد السميع الأزهرى (1330هـ).

158- الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• الأحسائي: مبارك بن علي بن حمد (1230هـ).

159- تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك: تحقيق عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1416هـ - 1995م.

• البشار: سيدي الشيخ محمد بن حسن بن علي.

160- أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك: تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس الجديدة، القاهرة، مصر، ط1: 1429هـ - 2009م.

• ابن جزيء: محمد بن أحمد الكلبلي الغرناطي (741هـ).

161- القوانين الفقهية: تحقيق محمد موهوب بن حسين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1: دون تاريخ.

• ابن الجلاب: أبو القاسم عبيد الله بن الحسين البصري (378هـ).

162- التفريع: تحقيق حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1408هـ - 1987م.

• ابن الحاج: محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي (737هـ).

163- المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات، والتنبه على كثير من البدع المحدثه، والعوائد المنتحلة: مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.

• الخطاب: أبو عبد الله محمد بن محمد المغربي (954هـ).

- 164- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1416هـ - 1995م.
- الخرشبي: أبو عبد الله محمد المالكي (1101هـ).
- 165- شرح الخرشبي لمتن خليل: مطبعة محمد أفندي مصطفى، القاهرة، مصر، ط1: 1307هـ - 1886م.
- الدردير: أحمد بن محمد بن أحمد (1201هـ).
- 166- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك: مكتبة أيوب، كانو، نيجيريا، ط1: 1420هـ - 2000م.
- الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (1230هـ).
- 167- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.
- ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (520هـ).
- 168- المقدمات والممهّدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات: تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1408هـ - 1988م.
- 169- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة: تحقيق محمد حجي وأحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2: 1408هـ - 1988م.
- 170- شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد: تحقيق عبد الله العبادي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1: 1416هـ - 1995م.

- الرصاع: أبو عبد الله محمد الأنصاري (894هـ).
- 171- الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية: تحقيق محمد أبو الأجنان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1414هـ - 1993م.
- الرهوني: محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف (1230هـ).
- 172- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمتن خليل: المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، مصر، ط1: 1306هـ - 1885م.
- الصاوي: أحمد بن محمد الخلوتي (1241هـ).
- 173- بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير: تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1415هـ - 1995م.
- ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري (463هـ).
- 174- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
- عبد الوهاب: أبو محمد بن علي بن نصر البغدادي (422هـ).
- 175- الإشراف على نكت مسائل الخلاف: تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الرياض- القاهرة، المملكة العربية السعودية- مصر، ط1: 1429هـ - 2008م.
- 176- التلقين في الفقه المالكي: تحقيق محمد ثالث سعيد الأفغاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض- مكة، المملكة العربية السعودية، ط1: دون تاريخ.
- العدوي: علي بن أحمد الصعيدي المالكي (1299هـ).

- 177- حاشية العدوي على شرح الخرشي لمتن خليل: مطبعة محمد أفندي مصطفى، القاهرة، مصر، ط1: 1307هـ - 1886م.
- عيش: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد (1189هـ).
- 178- منح الجليل شرح على مختصر سيدي خليل: دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1404هـ - 1984م.
- القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي (684هـ).
- 179- الذخيرة: تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1415هـ - 1994م.
- القيرواني: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري (386هـ).
- 180- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: تحقيق عبد الفتاح محمد أبو الحلو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ - 1999م.
- المازري: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي (536هـ).
- 181- شرح التلقين: تحقيق محمد المختار السلامي، دار الغرب الإسلامي، تونس، تونس، ط1: 1428هـ - 2008م.
- مالك: أبو عبد الله ابن أنس الأصبحي (179هـ).
- 182- المدونة الكبرى: تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1415هـ - 1994م.
- النفراوي: أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الأزهري (1126هـ).

183- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: تحقيق عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ - 1997م.

• الونشريسي: أبو العباس أحمد بن يحيى (914هـ).

184- المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس و المغرب: تحقيق مجموعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، ط1: 1401هـ - 1981م.

3-الفقه الشافعي.

• الحصني: تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الشافعي (829هـ).

185- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2: دون تاريخ.

• الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس (204هـ).

186- موسوعة الأم: تحقيق خيرى سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ط1: 1424هـ - 2003م.

• الشربيني: شمس الدين محمد بن الخطيب (977هـ).

187- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ - 1997م.

• الكوهجي: عبد الله بن الشيخ حسن الحسن (1408هـ).

188- زاد المحتاج بشرح المنهاج: تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الشؤون الدينية، الدوحة، قطر، ط1: 1402هـ - 1982م.

• النووي: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (676هـ).

- 189- المجموع شرح المذهب: دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
4-الفقه الحنبلي.
- البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس (1051هـ).
- 190- شرح منتهى الإرادات: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: 1421هـ - 2000م
- ابن تيمية: أبو العباس تقي الدين أحمد عبد الحلیم الحراني (728هـ).
- 191- مجموع الفتاوى: تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ - 2003م.
- ابن حمدان: نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني (695هـ).
- 192- الرعاية في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق علي بن عبد الله بن حمدان الشهري، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1428هـ - 2007م.
- الرحيباني: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي (1243).
- 193- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط1: دون تاريخ.
- ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ).
- 194- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق أبو إدريس محمد بن عبد الفتاح، دار العقيدة، القاهرة، مصر، ط1: 1425هـ - 2004م.
- 195- المغني: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

- ابن القيم: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (751هـ)
- 196- زاد المعاد من هدي خير العباد: تحقيق شعيب الأرنؤوط عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، ط1: 1430هـ -2009م.
- الكلوذاني: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن (510هـ).
- 197- الهداية على مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: تحقيق عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الكويت ، ط1: 1425هـ -2004م.
- ابن مفلح: عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (763هـ).
- 198- الآداب الشرعية: تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3: 1419هـ -1999م.
- 5-الفقه الظاهري.
- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (456هـ).
- 199- المحلى بالآثار: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1: دون تاريخ.
- سابعا: المعاجم اللغوية و الفقهية.**
- ابن الأثير: أبو السعادات مجد الدين بن محمد الجزري (606هـ).
- 200- النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق محمود محمد الطناجي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1: 1383هـ-1963م.

201-المرصع في الآباء و الأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات: تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الجيل- دار عمار، بيروت - عمان، لبنان - الأردن، ط1: 1411هـ- 1991م.

• الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب (502هـ).

202- المفردات في غريب القرآن: مكتبة نزار مصطفى الباز، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• الجرجاني: علي بن محمد السيد الشريف (816هـ)

203- معجم التعريفات: تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.

• الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد (400هـ)

204- الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية: تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1418 هـ - 1998 م.

• أبو حيان: أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)

205- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب: تحقيق سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق، لبنان- سوريا، ط1: 1403هـ- 1983م.

• خليفة: مصطفى بن عبد الله حاجي (1067هـ)

206- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون: تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• الخليل: بن أحمد الفراهيدي (170هـ)

207- كتاب العين: تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ - 2003 م.

• ابن درستويه: عبد الله بن جعفر (347هـ).

208- الكتاب: تحقيق لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، ط1: 1341هـ - 1921م.

• ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ).

209- جمهرة اللغة: تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1: 1407هـ - 1987م.

• الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني (1205هـ)

210- تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط1: 1406هـ - 1986م.

• الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (538هـ)

211- أساس البلاغة: تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1419هـ - 1998 م.

• ابن سيده: علي بن إسماعيل (458هـ)

212- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط1: 1377هـ - 1958 م.

• ابن عبد ربه: أحمد بن محمد الأندلسي (328هـ)

213- العقد الفريد: تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1404هـ - 1983 م.

- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)
- 214- معجم مقاييس اللغة: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1399هـ - 1979م.
- 215- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها: تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1418هـ - 1997م.
- الفيروزآبادى: مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـ)
- 216- القاموس المحيط: تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ - 2003م.
- الفيومى: أحمد بن محمد بن علي (770هـ)
- 217- المصباح المنير: تحقيق خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1: 1407هـ - 1987م.
- ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (276هـ).
- 218- أدب الكاتب: تحقيق محمد الدالى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.
- القزوينى: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر (739هـ).
- 219- الإيضاح فى علوم البلاغة: المعانى والبيان والبديع: تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ - 2003م.
- كراع النمل: أبو الحسن علي بن الحسن الهناني (310هـ)

220- المنجد في اللغة: تحقيق أحمد مختار عمر و ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2: 1408هـ -1988م.

• ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (711هـ)

221- لسان العرب: دار صادر، بيروت، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• النسفي: نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد (537هـ).

222- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: تحقيق خالد عبد الرحمان العك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1: 1416هـ -1995م.

ثامنا: كتب و مجلات و مؤلفات حديثة.

• آل إسماعيل: نبيل بن أحمد إبراهيم.

223- علم القراءات نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية: مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1421هـ -2000 م.

• الألباني: محمد ناصر الدين (1420هـ -1999 م).

224- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط1: 1408هـ -1988م.

• إسماعيل: شعبان محمد.

225- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: دار السلام، القاهرة، مصر، ط2: 1422هـ -2001 م.

• اعراب: سعيد.

226- القراء والقراءات بالمغرب: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1410هـ -1990 م.

- بازمول: محمد بن عمر بن سالم.
- 227- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: دار الهجرة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1417هـ - 1996 م.
- التهانوي: محمد علي.
- 228- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1: 1416هـ - 1996 م.
- جبل: محمد حسن حسن.
- 229- وثيقة نقل النص القرآني من رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى أمته: دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1: دون تاريخ.
- الحمادي: أبو عبد الله محمد عبد الله.
- 230- مسائل العقيدة التي قررها الأئمة المالكية: تحقيق أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط1: 1429هـ - 2008 م.
- الحمد: غانم قدوري.
- 231- رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، العراق، ط1: 1402هـ - 1982 م.
- خاروف وراجح: محمد فهد ومحمد كريم.
- 232- الميسر في القراءات الأربع عشر: دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، سوريا - لبنان، ط2: 1423هـ - 2002 م.
- دراز: محمد عبد الله.

233- مدخل إلى القرآن الكريم: عرض تاريخي و تحليل مقارن، دار القلم، الكويت، الكويت، ط1: 1404هـ-1984م.

• دروزة: محمد عزة.

234- القرآن المجيد: المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1: دون تاريخ.

• الرشيد: صالح بن محمد.

235- المتحف في أحكام المصحف : مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1: 1424هـ- 2003م.

• الزركلي: خير الدين.

236-الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العربو المستعربين والمستشرقين: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15: 1423هـ- 2002م.

• سليم: عمرو عبد المنعم.

237- الروح والريحان في فضائل وأحكام المصاحف والقرآن: مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ- 2000م.

• شاكر: أحمد محمد أحمد عبد القادر.

238-الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: دار الفيحاء دمشق و دار السلام الرياض، سوريا و السعودية، ط1: 1414هـ- 1994م.

• شلبي: عبد الفتاح إسماعيل.

239- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم: دوافعها ودفعها: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4: 1419هـ- 1999م.

• شلبي: هند.

240- القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري: الدار العربية للكتاب، بيروت، لبنان، ط1: 1403هـ - 1983 م.

• أبو شهبه: محمد محمد.

241- المدخل لدراسة القرآن الكريم: دار اللواء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3: 1407هـ - 1987 م.

• الصالح: صبحي.

242- مباحث في علوم القرآن: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط17: 1408هـ - 1988م.

• طالبى: عمار.

243- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط2: 1401هـ - 1981 م.

• الطويل: السيد رزق.

244- في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق: الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1405هـ - 1985 م.

• العبيدي: فتحي.

245-الجمع بالقراءات المتواترة: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1: 1427هـ - 2006م.

• القاضي: عبد الفتاح.

- 246- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1: 1401هـ- 1981 م.
- القطان: مناع.
- 247- نزول القرآن على سبعة أحرف: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1: 1411هـ- 1991 م.
- 248- مباحث في علوم القرآن: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط11: 1420هـ- 2000 م.
- قمحاوي: محمد الصادق.
- 249- الإيجاز والبيان في علوم القرآن: دار العقيدة، الإسكندرية، مصر، ط1: 1426هـ- 2006 م.
- 250- البحث والاستقراء في تراجم القراء: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1: دون تاريخ.
- كحالة: عمر رضا.
- 251- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية: مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، ط1: 1414هـ- 1993 م.
- محيسن: محمد سالم.
- 252- تاريخ القرآن الكريم: دار دعوة الحق، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية، ط2: 1402هـ- 1982 م.
- مخلوف: محمد بن محمد.

253- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: المكتبة السلفية، القاهرة، مصر،
ط1: 1349هـ - 1929 م.

• معلوف: لويس.

254- المنجد في اللغة والأدب والعلوم: المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان،
ط19: دون تاريخ.

• المطرودي: عبد الرحمن بن إبراهيم.

255- الأحرف القرآنية السبعة: دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع،
الرياض ، المملكة العربية السعودية، ط1: 1411هـ - 1991 م.

• ملحم: أحمد سالم.

256- فيض الرحمن في الأحكام الخاصة بالقرآن: دار النفائس، عمان، الأردن،
ط1: 1421هـ - 2001 م.

• ولد اباه: محمد المختار.

257- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب: منشورات المنظمة الإسلامية
للتربية و العلوم و الثقافة، سلا، المملكة المغربية، ط1: 1422هـ - 2001 م.

تاسعا:المجلات و الدوريات .

• جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.

258- مجلة العلوم الإسلامية: مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، العدد الثالث:
جمادى الثانية 1412هـ - جانفي 1992 م.

• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت.

259-الموسوعة الفقهية: مطبعة ذات السلاسل، الكويت، الكويت، ط2:

1404هـ - 1983 م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات .

* مقدمة الموضوع.

فصل تمهيدي: في تاريخ جمع القرآن، واختلاف المصاحف.....ص:1

1- المبحث الأول: في كتابة القرآن زمن النبوة.....ص:1

2- المبحث الثاني: جمع القرآن.....ص:19

* المطلب الأول: جمع أبي بكر الصديق للقرآن.....ص:19

* المطلب الثاني: جمع عمر بن الخطاب للقرآن.....ص:34

* المطلب الثالث: جمع عثمان بن عفان للقرآن.....ص:39

- الفرع الأول: دوافعه وخصائصه ومنهجه والفرق بينه و بين سابقه...ص:39

- الفرع الثاني: اتفاق الناس على مصحف عثمان.....ص:87

- الفرع الثالث: موقف عبد الله بن مسعود من مصحف عثمان.....ص:89

- الفرع الرابع: إطلاق عثمان القراءة على غير مصحفه.....ص:96

* المطلب الرابع: جمع علي بن أبي طالب للقرآن.....ص:99

4- المبحث الثالث: اختلاف المصاحف.....ص:101

* المطلب الأول: اختلاف المصاحف التي نسخت على مصحف عثمان.ص:101

* المطلب الثاني: اختلاف مصاحف الصحابة.....ص:121

* المطلب الثالث: اختلاف مصاحف التابعين.....ص:155

الفصل الأول: طرق كتابة القرآن وضوابط التفريق بينها.....ص:158

* تمهيد: في بيان صلة كل من الأفراد والجمع والتركيب كتابة

- 158:.....ص بالقرءات ص
- 1- المبحث الأول: طريقة الإفراد.....ص:159
- * المطلب الأول: تعريف الإفراد.....ص:159
- الفرع الأول: تعريف الإفراد لغة.....ص:159
- الفرع الثاني: تعريف الإفراد اصطلاحاً.....ص:161
- * المطلب الثاني: صور الإفراد.....ص:165
- الفرع الأول: الإفراد بالقراءة تلاوة.....ص:165
- الفرع الثاني: الإفراد بالرواية تلاوة.....ص:166
- الفرع الثالث: الإفراد بالطريق تلاوة.....ص:167
- الفرع الرابع: الإفراد بالوجه تلاوة.....ص:167
- الفرع الخامس: الإفراد بالقراءة كتابة.....ص:168
- الفرع السادس: الإفراد بالرواية كتابة.....ص:170
- الفرع السابع: الإفراد بالطريق كتابة.....ص:171
- الفرع الثامن: الإفراد بالوجه كتابة.....ص:171
- 2- المبحث الثاني: طريقة الجمع.....ص:172
- * المطلب الأول: تعريف الجمع.....ص:172
- الفرع الأول: تعريف الجمع لغة.....ص:172
- الفرع الثاني: تعريف الجمع اصطلاحاً.....ص:177
- * المطلب الثاني: نشأة الجمع وتطوره.....ص:181

- * **المطلب الثالث:** صور الجمع بين القراءات.....ص:195
- **الفرع الأول:** الجمع بالحرف.....ص:195
- **الفرع الثاني:** الجمع بالوقف.....ص:200
- **الفرع الثالث:** الجمع المركب.....ص:204
- **الفرع الرابع:** الجمع بالآية.....ص:209
- 3- **المبحث الثالث :** طريقة التركيب.....ص:216
- * **المطلب الأول :** تعريف التركيب.....ص:216
- **الفرع الأول:** تعريف التركيب لغة.....ص:216
- **الفرع الثاني:** تعريف التركيب اصطلاحاً.....ص:217
- * **المطلب الثاني :** نشأة التركيب و تطوره.....ص:221
- * **المطلب الثالث :** صور التركيب بين القراءات.....ص:225
- **الفرع الأول:** التركيب المرتب.....ص:225
- **الفرع الثاني:** التركيب غير المرتب.....ص:227
- 4- **المبحث الرابع:** ضوابط التفريق بين الأفراد و الجمع و التركيب...ص:230
- * **المطلب الأول :** ضوابط التفريق بين الأفراد و الجمع.....ص:230
- * **المطلب الثاني:** ضوابط التفريق بين الأفراد و التركيب.....ص:234
- * **المطلب الثالث:** ضوابط التفريق بين الجمع و التركيب.....ص:236
- الفصل الثاني:** المسائل الفقهية العامة لكتابة القرآن وأحكامها عند
- المالكية**.....ص:238
- 1- **المبحث الأول:** المسائل المتعلقة بالطهارة.....ص:238

- * **المطلب الأول** :الجنب يكتب القرآن.....ص:238
- * **المطلب الثاني** :المحدث حدثا أصغرا يكتب القرآن.....ص:254
- * **المطلب الثالث** :الحائض والنفساء تكتبان القرآن.....ص:263
- * **المطلب الرابع** : الكافر يكتب القرآن.....ص:270
- 2- **المبحث الثاني** :المسائل المتعلقة بالآداب.....ص:274
- * **المطلب الأول**:حكم كتابة القرآن بغير الرسم العثماني عند المالكية..ص:274
- * **المطلب الثاني**:حكم كتابة القرآن على الكرايس وغيرها عند المالكية.....ص:281
- * **المطلب الثالث**:أحق الناس بكتابة القرآن عند المالكية.....ص:287
- * **المطلب الرابع**:حكم التصغير عند كتابة القرآن في الفقه المالكي....ص:292
- * **المطلب الخامس**:حكم كتابة القرآن من الحفظ عند المالكية.....ص:296
- * **المطلب السادس**:عرض القرآن بعد كتابته عند المالكية.....ص:301
- * **المطلب السابع**:حكم ترجمة القرآن عند المالكية.....ص:308
- **الفرع الأول**: ترجمة القرآن المقصود بها مضاهاته.....ص:312
- **الفرع الثاني**: ترجمة القرآن التي لا يقصد بها مماثلته.....ص:316
- * **المطلب الثامن**:مذهب المالكية في تسمية القرآن.....ص:322
- * **المطلب التاسع**:الإساءة إلى القرآن.....ص:330
- **الفرع الأول**: صور الإساءة إلى القرآن.....ص:330
- **الفرع الثاني**:حكم الإساءة و المسيء إلى القرآن عند المالكية.....ص:332
- 3- **المبحث الثالث** :المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية.....ص:336
- * **المطلب الأول**:حكم الاحتساب وأخذ الأجرة على كتابة القرآن ونقطه في المذهب المالكي.....ص:336

- *المطلب الثاني: موقف المالكية من كتابة القرآن بالذهب والفضة.....ص:343
- *المطلب الثالث: طبع القرآن من غير إذن الهيئة المخولة قانونا.....ص:347
- 4- المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بالشكل.....ص:355
- *المطلب الأول: موقف المالكية من مسألة تجريد المصاحف.....ص:355
- *المطلب الثاني: موقف المالكية من نقط القرآن وشكله.....ص:365
- *المطلب الثالث: حكم تحلية المصاحف عند المالكية.....ص:376
- الفصل الثالث: المسائل الفقهية الخاصة بالجمع والتركيب عند كتابة القرآن
- وأحكامها عند المالكية.....ص:382
- *تمهيد: في بيان أن طريقة الأفراد غير معنية بحكم فقهي خاص.....ص:382
- 1- المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالجمع.....ص:382
- *المطلب الأول: أحكام الجمع بالقراءات المتواترة عند المالكية.....ص:382
- الفرع الأول: حكم الجمع بالقراءات المتواترة تلاوة في مجلس واحد.....ص:382
- الفرع الثاني: حكم الجمع بالقراءات المتواترة كتابة.....ص:387
- الفرع الثالث: مقارنة بين الجمعين بالقراءات: المتلو والمرسوم.....ص:391
- *المطلب الثاني: أحكام الجمع بالقراءات الشاذة عند المالكية.....ص:393
- الفرع الأول: موقف المالكية من الاحتجاج بالقراءة الشاذة.....ص:393
- الفرع الثاني: حكم الجمع بالقراءات الشاذة.....ص:396
- الفرع الثالث: حكم الجمع بين الشاذ و المتواتر من القراءات.....ص:398
- 2- المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالتركيب.....ص:399
- *المطلب الأول: أحكام تركيب القراءات المتواترة عند المالكية.....ص:399

- الفرع الأول: حكم تركيب القراءات المتواترة تلاوة عند المالكية...ص:399
- الفرع الثاني: حكم تركيب القراءات المتواترة كتابة عند المالكية...ص:403
- الفرع الثالث: مقارنة بين تركيب القراءات: المتلوّ والمرسوم.....ص:405
- * المطلب الثاني: أحكام تركيب القراءات الشاذة عند المالكية.....ص:407
- الفرع الأول: حكم تركيب القراءات الشاذة عند المالكية.....ص:407
- الفرع الثاني: حكم تركيب القراءات الشاذة و المتواترة عند المالكية.ص:408
- * خاتمة: في أهم النتائج المتوصل إليها.....ص:410
- * الفهارس الفنية: * فهرس الآيات القرآنية.....ص:602
- * فهرس الأحاديث المرفوعة.....ص:626
- * فهرس الآثار الموقوفة.....ص:653
- * فهرس الأشعار.....ص:637
- * فهرس المصطلحات العلمية.....ص:640
- * فهرس الأعلام المترجم لهم.....ص:649
- * ثبت المصادر و المراجع.....ص:659
- * فهرس الموضوعات.....ص:712

المخلص: هي دراسة فقهية توظف المنهج الاستقرائي في المقام الأول، والمنهجين: التاريخي والمقارن في بعض مباحث الدراسة، وما أمكن من أدوات النقد والتحليل والترجيح؛ في سبيل الوقوف على الأحكام الشرعية للمسائل ذات الصلة بكتابة المصاحف الشريفة أو طباعتها، وذلك من زاوية نظر فقه إمام دار الهجرة: مالك بن أنس الأصبحي، ووفق أصول مذهبه، وقواعده الفقهية، سواء أفردت كتابة المصحف بالقراءة القرآنية، أو بالرواية أو بالطريق، أو جُمع فيها بين القراءات القرآنية، أو رُكب في ذلك بينها، وهي الطرائق الثلاثة الممكنة لكتابة القرآن الكريم أو طباعته. ولا تعرض الدراسة لآراء غير الإمام مالك من أئمة المذاهب السنية إلا في حدود ضيقة، دون أن تهمل الدراسة الثمرة من ذلك كله بمحاولة الوقوف على ما يظهر صوابا من الأحكام عند اختلاف المذاهب، وذلك في خاتمة كل مسألة؛ إحقاقا للحق، وتجسيدا لشخصية الباحث. وفي الوقت الذي يستعرض الفصل التمهيدي من الأطروحة تاريخ جمع القرآن، يقف الفصل الثاني عند طرق كتابة المصاحف : إفرادا وجمعا بين القراءات، وتركيبا بينها، مع تحديده لضوابط التفريق بين هذه الطرائق الثلاثة. أما الفصل الثالث فهو الخاص ببيان أحكام المسائل المتصلة بكتابة وطباعة المصاحف سواء ما تعلق بالطهارة أو بالآداب أو بالمعاملات المالية أو بالشكل، لا فرق بين ما كتب أو طبع مفردا للقراءة القرآنية، أو جامعا بين القراءات، أو مركبا بينها؛ لأن الواجب من ذلك والمستحب والجائز والمكروه والمحرم كل ذلك لا يختص بطريقة بعينها، وهو ما يعني ضمنا أن ثمة مسائل فقهية أحكامها خاصة بطريقتي الجمع والتركيب بين القراءات القرآنية، وذلك ما تطلب الأمر بحثه في آخر فصول الدراسة، كل ذلك تجلية لمواقف السادة المالكية من تلك المسائل مقارنة بمواقف غيرهم من سادة الفقه الإسلامي، والشيء بالشيء يُعرف.

Abstract

Abstract :

Is doctoral study employs inductive approach in the first place, and two approaches :historical and comparative in some SSI study, and as much as possible of cash instruments and analysis and weigtins ; in order to stand on the legal provisions of the relevant issues left the Holy Quran or printed, and so from the perspective of the jurisprudence of the Imam of Dar al-Hijrah : Malik bin Anas –God’ s mercy- and according to the doctrine of the assets, and the rules of jurisprudence, both singled to write the Quran reading the Quran, or the novel or the road, or a collection of readings, or rode the them, and are three possible ways to write the Quran or print. The study does not subjected to the views of non-Imam Malik bin Anas of the imams of Sunni sects but within the limits of what is required from the corresponding statement of the doctrine of al-Maliki in the rule researched the issue, and the offending statement, and how to employ all the team of the evidence in order to stand up for what is right from the provisions appears when differing creeds, and that at the conclusion of each issue ; truth be told, and the embodiment or the personal researcher. At the time, which reviews the first chapter of the thesis koren definition at allof the people of the language, and the koren scholars and readings , and creed and jurisprudence, and lists the date of collection, and contained some similarities containedon charted, the second quated stands at ways of writing the koran : Afrada- and the originally- and a combination of readings, including complex, and with its identification of controls to differentiate between these three methods .

The third chapter is your statement in terms of issues related to writing and printing the koran, both on that purity or morality or financial transactions or form, and are matters of no difference in the statement of its provisions between what has been written or printed solely for reading the Holy

Abstract

Quran, or accommodation combining readings, or compound them; because what is required of it and desirable and permissible and the forbidden and hated all of that does not respect certain way, and what is implied that there is a doctrinal issues special provisions in my own way to combine and installation between the readings, and so what it took his research in the last chapters the study, all of that shed light on the positions of the messrs Malikis of those issues compared to the positions of other masters of Islamic jurisprudence, and the thing thing is known. And the God of the intent behind, and it is before and after, and it derives its success, and the Pacific is tu either way.

عبد القادر للعوم الإسلامية